المكتبة البلقينية
(٢)

ترجمة

شيخ الإسلام قاضي القضاة

جلال الدين البلقيني

تصنيف أخيه

الإمام الفقيه العلامة

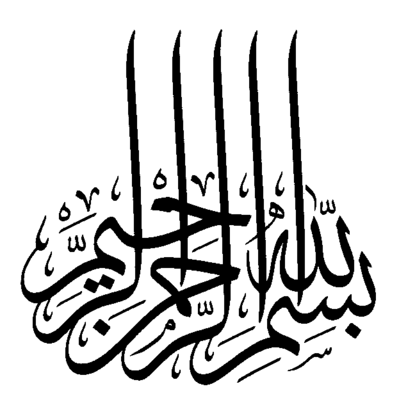
علم الدين صالح بن عمر البلقيني

٧٩١ - ٨٦٨هـ

اعتنى بتحقيقها

سليم محمد عامر





ترجمة

شيخ الإسلام قاضي القضاة

جلال الدين البلقيني رحمه الله

□ **ترجمة شيخ الإسلام قاضي القضاة جلال الدين البلقيني**
تأليف : العلامة علم الدين صالح بن عمر البلقيني
تحقيق : سليم محمد عامر
الطبعة الأولى : ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

قياس القطع : ١٧ × ٢٤
الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨٩٩٥٧٥٦٦٥٠٥٠ : ISBN
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (١٠٥٠/ ٢/ ٢٠١٤)

أروقة للدراسات والنشر
هاتف وفاكس : ٤٦٤٦١٦٣ (٠٠٩٦٢٦)
ص.ب : ١٩١٦٣ عمّـان ١١١٩٦ الأردن
البريد الإلكتروني : info@arwiqa.net
الموقع الإلكتروني : www.arwiqa.net

مقدّمة التّحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، حمداً كثيراً طيّباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضىٰ، والصَّلاةُ والسّلامُ على المبعوث رحمةً للعالمين، سيد الأنبياء وخاتَمِ المرسلين سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه المرَّة الثانية التي يكون لي فيها وقفةٌ أمام ثمرة من الثمار الكثيرة التي خلَّفها أبناء شيخ الإسلام سراج الدين البُلْقينيّ: الأولى: تتمثّل بتحقيقي كتاب جلال الدين البُلْقيني «الإبريز الخالص عن الفضة في إبراز معاني خصائص المصطفى ﷺ التي في الروضة»، وكنت قد تناولت في مقدّمتي لذلك الكتاب طرفاً من سيرته ومكانته وجهوده وثناء العلماء عليه، إلّا أنّي كنت أدرك يقيناً بأنّي لم أسْتَوْفِ ـ بما سطرته في تلك المقدِّمة ـ الكلامَ فيما يتعلّق بسيرته وإنتاجه العلميِّ، وبيان منهجه الفكريّ، ذلك أن الأمر كان مقصوراً على ما في ذلك الكتاب، وهذا بدوره ـ وإن كان يمكن من خلاله معرفة بعض الجوانب المتعلِّقة بهذا الشأن ـ إلا أن الاقتصار على ما تضمّنه ذلك الكتاب لا يعطي الباحث المساحةَ الواسعةَ التي يمكن من خلالها الولوج إلى عالَمِ جلال الدين، ولا يكون ذلك إلّا بعد الوقوف على مجموعة واسعةٍ من آثاره المتنوِّعة، وإن كان قد تسنّى لي الاطّلاع على بعض مصنّفاته المطبوعة ـ وهي قليلة ـ، فاكتمل ذلك بهذه الترجمة التي اعتنىٰ بها أخوه علم الدين، حيث جمع فيها ما تناثر من

الأبحاث المفيدة، والمسائل الدقيقة فرتَّبها وفقَ الأبواب والفصول المندرجة تحتها، هذا ما كان منه بعد أن استوفى الكلام على نشأته، ومسيرته العلمية، وتعداد آثاره ومصنفاته، وذِكْر الرسائل التي تبادلها مع والده وبعض علماء عصره، وغير ذلك مما سيأتي عرضه قريباً، فكان ذلك بمنزلة كشْفِ اللثام عن كلِّ ما يتعلّق بهذا الإمام، وهذا بدوره يُبرز عِلْم التراجم وأهمِّيَّته.

والحديثُ عن أهمِّية هذا العلم يطُول، وربّما احتاج المرءُ معه لبيان فوائده إلى بحثٍ مفردٍ، أو أبحاث عديدة، ولمّا كان ذلك مُتعذِّراً إلا أنه يَحْسُن الوقوف على بعض الحقائق والتنويه بها، ومن ذلك:

أولاً: التأكيد على ما كان لدى العرب والمسلمين من الاهتمام والعناية بتراجم المشاهير من العلماء والأعيان والقادة والنبلاء اهتماماً بالغاً، وعنايةً واضحة، ومن هنا يُلاحظ احتفاؤهم بتصنيف كتب تراجم الرجال وسيرهم، فكان نصيب هذا النوع من بين العلوم الأخرى المتعدِّدة لا يخفى على أحد.

ثانياً: التأكيد أيضاً على أنه لما كان هذا العلم علم سِيَر الأفراد قائماً على سَرْد الأحداث التاريخية، وعلى ذكر آثار الرجال ونتاجهم العلمي ونحو ذلك مما له صلة ببيان أحوالهم، أكسبه ذلك أهميّةً كبيرة، فجعله من بين العلوم التي لا يُستغنىٰ عنها، فبه يعرف الخَلفُ أحوالَ السَّلف؛ لأنه فرع من علم التاريخ، ورحِمَ الله الإمامَ الصَّفدي[1] إذ يقول: «والتاريخ للزمان مرآةٌ، وتراجمُ العالم للمشاركة في المشاهدة مَرْقاة، وأخبارُ الماضينَ لمن عاقرَ الهُمومَ ملهاة:

لـولا أحـاديـثُ أبقـاهـا أوائـلُنـا ... مِنَ النَّدى والرَّدى لم يُعرف السَّمَرُ

---

(١) «الوافي بالوفيات» (١: ٢٦-٢٧).

وما أحسَنَ قولَ الأرَّجانيّ(١):

إذا عَرف الإنسانُ أخبارَ مَنْ مضىٰ	توهَّمْتهُ قَدْ عاشَ في أوَّل الدَّهرِ
وتحسَبُه قد عاش آخِرَ دهْرِه	إلى الحشْر إنْ أبقى الجميل من الذِّكرِ
فقد عاش كلَّ الدَّهرِ مَنْ كان عالماً	كريماً حليماً فاغتنِم أطولَ العُمرِ

وقد عدَّد ـ رحمه الله ـ ما يمكن أن يتحصَّله المرء من فوائد هذا العلم فقال: «ورُبما أفاد التاريخُ حزماً، وعزماً، وموعظةً، وعلماً، وهمةً، وبياناً يُزيل وهْناً ووَهْماً، وجيلاً يثار للأعادي من مكامِنِ المكائد، وسُبلاً لا تُعرِّج بالأماني إلى أن تقعَ من المصائب في مصائد، وصبْراً يبعثُه التأسِّي بمَنْ مضىٰ، واحتساباً يُوجب الرِّضى بما مرَّ وحلا من القضا، ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾ [هود: ١٢٠].

فكم تشبَّثَ مَنْ وَقَف على التواريخ بأذيال مَعَالٍ تنوَّعت أجناسُها، وتشبَّه بمن أخلَدَه خُمُولُه إلى الأرض، وأصعَدَه سعْيُه إلى السُّها(٢)؛ لأنه أخذ التجاربَ مجّاناً مِمّن أنفَقَ فيها عُمُرَه، وتجلَّتْ له العِبَرُ في مرآة عقْلِه، فلم تطفَحْ لها من قلبه جمرة، ولم تسفح لها في خدِّه عبرة ﴿ لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [يوسف: ١١١](٣).

إذن، ففي تذكُّر سِيَر المشاهير من علماء الأمّة وقادتها ونُبلائها، والوقوف على مناقبهم، والتعرُّف على آثارِهم ومطالعتها، وأخْذ النافع والعِبَر منها، بَعْثُ حياةٍ جديدةٍ في روح اللاحقين، والله جلَّ وعلا يقول: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا

---

(١) أحمد بن محمد بن الحسين بن علّي الشيرازيّ، ناصح الدّين الأرَّجاني، كان فقيهاً شاعراً، قال الصَّفديُّ: «فمعانيه كثيرة، ومحاسنه جمّة وجَيِّدُهُ جزيل، وديوانه كبير، توفي سنة أربع وأربعين وخمس مئة»، رحمه الله رحمة واسعة. «الوافي بالوفيات» (٧: ٢٤٧).

(٢) السها: كويكب صغير، خفي الضوء في بنات نعش الكبرى. «اللسان» (سهو).

(٣) «الوافي بالوفيات» (١: ٢٧).

﴿ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، وقد أكد ابن الجوزي على هذه المعاني بقوله : «واعلم أنّ في ذِكْر هذه السير والتواريخ فوائد كثيرة، أهمها فائدتان: أحدهما: أنه إذا ذكرت سيرة حازم، ووُصفت عاقبة حالِه، أفادتْ حُسنَ التَّدبير واستعمالَ الحَزْم، وإن ذكرت سيرةُ مفرِّطٍ ووُصفت عاقبتُه أفادت الخوفَ من التفريط، فيتأدَّبُ المتسلِّط، ويعتبر المُتذكِّر، ويتضمَّن ذلك شحذُ صوارمِ المعقولِ، ويكون روضةً للمتنزّه في المنقولِ»(١).

وقد عدَّ بعض العلماء العارفين بهذا الشأنِ الإلمامَ بهذا النوع من العلوم، من أهمِّ ما ينبغي للمرء الوقوف عنده ـ بعد معرفة ما في كتاب ربِّه ـ عزّ وجلّ وسُنّةِ نبيّه ﷺ، وقد ورد تعليل ذلك بما قاله أبو بكر محمد بن محمد بن خميس المالقيّ في مقدِّمة «تاريخ مالقة»(٢) فقال: «إنّ أحسن ما يجب أن يُعتنى به ويُلَمَّ بجانبه بعد الكتاب والسُّنةِ معرفة الأخبار، وتقييدُ المناقبِ والآثار، ففيها تذكرة بتقلُّب الدَّهر بأبنائه، وإعلامٌ بما طرأ في سالفِ الأزمان من عجائبه وأنبائه، وتنبيه على أهل العلم الذين يجب أن تتَّبع آثارُهم، وتُدوَّنَ مناقِبهُم وأخبارُهم، ليكونوا كأنّهم بما هم متَّصفونَ، فيتلو سُورَهُم مَنْ لم يُعاين صُوَرَهم، ويشاهد محاسِنَهم مَنْ لم يُعْطِه السِّنُّ أن يُعايِنَهُم، فيعرف بذلك مراتبَهُم ومناصِبَهُم... ويتحقَّق من كَسَتْهُ الآدابُ حَليَها، وأرضَعَتْهُ الرِّياسةُ ثَدْيَها، فيَجِدَّ في الطَّلبِ لِيَلْحَقَ بهم ويتمسَّك بسبَبِهم».

ولا يتأتّىٰ ذلك إلا بالوقوف عند تلك التراجم التي تتناول سيَرَ أهل العلم الكبار، وأخبارَ النُّجباء الأخيارِ، وتتحدَّثُ عن مناقبهم، وتنقُل أوصافهم، وتُعرِّف بنباهتهم وجلالتهم؛ لِيَتحقَّق التأدب بآدابهم، والتخلُّق بأخلاقهم، ولا أحسب أنّ غاية الإمام عَلم الدِّين البُلقينيّ كانت بعيدةً عن تحقيق المعاني بما أودَعه في هذا التصنيف الذي أفرده لذِكرِ مناقب أخيه العلّامة جلال الدين، فهو أهل لذلك،

(١) «المنتظم» (١: ١١٧).

(٢) كما في «الإعلان والتوبيخ» للسخاوي ص٤٩، ٥٠.

وليس علمُ الدين بأقلَّ من أن تُفرَد له مساحة للتعريف بمنهجه الفريد، وبيان طريقته الموفّقة التي سار عليها في تصنيف هذا الكتاب الذي جاء مميَّزاً في بابَتِه على ما سأبيِّنه لاحقاً في موضعه.

وصف النُّسخة الخطّية:

اعتمدنا في التحقيق على نسخةٍ محفوظةٍ في دير الإسكوريال برقم: (١٧٥٣)، وهي مكتوبة في أغلبها بخطٍّ واضح مقروء، إلّا أنها اشتملت على بعض الكلمات الغامضة، والمطموسة أحياناً وعلى بعض التحريفات والتصحيفات التي اجتهدنا في تصويبها، واستدراك بعض النقص الذي وقع فيها، وقد بلغ عدد صفحات هذه النسخة ٢٠٨ صفحات= ١٠٤ ورقات، في الصفحة الواحدة خمسة وعشرون سطراً، وفي كل سطرٍ قريب من ثلاث عشرة كلمة أو أقلّ أو أكثر بقليل. وقد وُجدت عليها تصحيحات وتصويبات قليلة تشير إلى أنها قُوبلت بالنسخة المنقول عنها، وذكر ناسخها محمد بن عليّ بن جعفر ابن مختار الشهير بابن قمر أن الفراغ من نسخها كان في الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة اثنتين وثمان مئة من خطِّ مؤلفها ومن خط غيره للمدائح في آخرها.

منهج المصنِّف وقيمة هذا الكتاب :

لقد سار المصنّف ـ رحمه الله ـ في تصنيفه هذا الكتاب سيراً يمكن القول معه أنه سلك فيه مسلك مَنْ سَبَقه من المصنِّفين الذين اعتَنَوا بهذا الفنّ، مع الإشارة أنه تميَّز بأمور يمكن بيانها إثر الحديث عن مضمون هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

فقد بدأ المصنِّف ـ رحمه الله ـ هذا الكتاب بسَرْد جملة من الأوصاف التي تميّز بها أخوه العلّامة جلال الدين، فذكر ما اشتمل عليه من الصِّفات الحِسانِ،

وصدَّر ذلك بقوله: «هو الإمام العلّامة، والهُمام الفهَّامة، والبحرُ الذي لا تُكدِّرُه دِلاءُ السائلين...» ونحو ذلك من الصفات التي يمكن أن يفهم منها أنه إنما أراد بذلك تنبيه القارئ أنه إزاءَ شخصيةٍ تستحقُّ أن يفرد لها ترجمة حافلة بحجم هذا المصنَّف.

وقد أتبَعَ ذلك بالقول أنه نشأ بِحجْر والده شيخ الإسلام سراج الدِّين، ولا يخفى ما كان لوالده من المنزلة الرفيعة، والمكانة السامقة المرموقة، كما لا تخفى أهمِّية تلقِّي جلال الدِّين علمه منه الذي كان من أولى ثمراتِهِ أنه أجازه بالإفتاء وهو في الثامنة عشرة من عُمره، ثم توسَّع في الحديث عمّا عرف عنه من خوضٍ في الأصول والفقه والفرائض خوضاً حسناً، حتى ظهرت أبحاثه بين الفقهاء من أهل زمنه، فكان ذلك دافعاً لوالده أن ينوِّه به دون سائر إخوته، ويُعظِّمه تعظيماً زائداً كما عبَّر بذلك علمُ الدِّين نفسُه، مع ما رافَقَ ذلك من إجازة الجَمِّ الغفير من علماء عصره في مصرَ والشامِ، ومن بينهم جده شيخ الإسلام بهاء الدين ابن عقيل، الذي كانت له إجازة منه برواية الحديث الشريف. وبعد ذلك أشار إلى ما كان عليه من سَعَة الحفظ، وسُرْعَة الفَهْم، فوصَفَه «بالبحر الذي أمدَّ بفوائده الطالبين، والحاوي لأقوال العلماء ومداركهم، والمحرِّر لأدلَّتهم واستدراكهم، والمرشد لطريق صوابهم، والمعين على فهم مقالهم».

ثم شرع بالحديث عن المناصب التي باشرها، وأحسَنَ فيها السِّيرَ والتدبير، ومن ذلك التدريس في العديد من المدارس التي كانت منتشرة في مصر والشام، كالأشرفية والجماليّة والشاميّة البرّانيّة وغيرها ممّا هو مذكورٌ في موضعه من هذه الترجمة، وقد أشار إلى أن أهمّ تلك المناصب التي باشرها، هو منصب قضاء القضاة بالديار المصرية، وكان أوّل ذلك في رابع جُمادى الآخرة سنة أربع وثمان مئة، فذكر أنه سار في ذلك السِّيرة العُمريَّة، وكان قد تخلَّل ذلك مباشرته تدريس الفقه بالمدرسة الصالحية، والتفسير والفقه بالمدرسة الناصريّة، وتدريس الحديث بمدرسة والده،

إلّا أنه لم يتوسع بذكر قصَّة خروجه عن منصب القضاء وإعادته إليه، ثم خروجه ورجوعه إليه مرّاتٍ عديدة على نحو ما هو مبسوط في كتب التراجم كما بينته في مقدّمتي لكتاب «الإبريز الخالص عن الفضّة في إبراز معاني خصائص المصطفى ﷺ التي في الروضة»، وما كان لخروجه من هذا المنصب من حصول النقمات التي أثرت فيه تأثيراً بالغاً فيما ذكر غير واحد ممن تعرّض لسيرته، كالحافظ ابن حجر وابن تغري بردي وغيرهما كما هو موضّح في مقدمة تحقيقي للكتاب المذكور.

وبعدُ، فإنه يتَّضح من خلال العرض السابق بعض ملامح المنهج الذي سار عليه علمُ الدِّين رحمه الله تعالى من كونه لم يخرُج عن منهج مَنْ سبقه من العلماء الذين كان لهم اعتناء بهذا النوع من العلم، إلا أنه يمكن إجمال ما امتاز به مصنَّفه هذا بالآتي، بحيث يكتمل معه ملامح منهجه:

أولاً: إنّ هذه الترجمة قد اشتملت على العديد من المباحث المختصرة والمطوّلة، وهي مرتَّبة في أبوابها بحسب الموضوعات التي تناولتها، ويشمل ذلك مباحث الفقه وأصوله، والتفسير، والنحو، والبلاغة، وهذا ما لم يكن مألوفاً في مثل هذه المصنّفات إلّا ما نَدَر، على نحو ما هو موجود عند الذَّهبي والسُّبكي، حيث يمكن للمرء الوقوف على بعض المسائل المتناثرة التي تكلم فيها بعض العلماء وتم التنويه إليها في «تاريخ الإسلام» و«سير أعلام النبلاء» و«طبقات الشافعية الكبرى».

ثانياً: لقد كان لهذه الترجمة الدَّور البارز في الكشف عن منهج جلال الدِّين، فأبرزت بوضوحٍ ما كان عليه من غزارةِ العلم، وسَعَة الاطّلاع، وقوة الشخصيّة، وقد استبان ذلك من تناوله للعديد من المسائل الشائكة التي نبه فيها على بعض الأوهام التي حصلت لعلماءٍ كبار، كإمام الحرمين الجوينيّ والغزاليّ والرافعيّ والنوويِّ وغيرهم، وما شأن هؤلاء بقليل، ولهذا كان نقاشه للمسائل التي استدركها

عليهم مشفوعاً بتقديره الشديد لهم، وتسليمه بعُلوِّ منزلتهم، وإعجابه الشديد لهم، وقد كان تعقبه بعضَ اختياراتهم مبنيّاً على التأصيل الصحيح، القائم على الدليل، والمؤيِّد بالتعليل، ودقة العبارات والمعاني من أجل الرغبة في الوصول إلى الحق، وهذا بدوره يقود إلى القول: أنَّ علم الدين كان موفقاً غاية التوفيق في حسن اختياره وانتقائه لهذه المسائل التي لولاه لما وصلتنا، ولا سيّما أنها اشتملت على إضافات عديدة، وتعليقات نفيسة، واستدراكات دالة على براعة صاحب الترجمة من حيث كونها جمعت بين التقيُّد بالمذهب وبين ما رجّحه الدليل، وبين تدقيق الفكر، وعمق النظر، وهذا مسلك حميد، إذا تأمَّله المنصف، وتدبّره العاقل، أدرك ما عنيتُه من تميُّز المُترجِم والمترجَم له.

ثالثاً: إنّ حرصَ علمِ الدين على جمع القصائد التي قيلت في الثناء على أخيه ومدحه، فيه فائدة نوعيّة لدارسي أدب تلك المرحلة، لِما اشتملت عليه هذه القصائد من الصُّور الفنية والتشبيهات، والأساليب البلاغية وغير ذلك مما يمكن للباحث بهذا الجانب أن يتلمَّسه في هذه القصائد التي جاءت تامّةً غير منقوصة، على خلاف ما نجده في بعض المصنّفات الأخرى التي تكتفي غالباً بإيراد البيت والبيتين، أو المقطوعات الصغيرة، وهذا ما لم يكن من علم الدين رحمه الله، فأوردها كاملة كما هي، وهي وإن جاءت مقتصرة على موضوع واحد، وهو المدح، إلّا أنه يمكن الإفادة منها والتعرُّف على خصائص شعر تلك المرحلة.

وقد جعلها المصنِّف رحمه الله تعالى في آخر فصول الترجمة، فأفرد لها مساحة واسعة، وكأن لسان حاله يقول: إن شخصيةً من هذا المستوى من شأنها أن تستدعي حلاوة النثر، وطلاوةَ الشعر، وهذا ما كان، فجادت بوصفه قرائح الشعراء، ونسجت بشرف منزلته خواطر البُلغاء.

منهج التحقيق:

١ـ نَسْخُ الكتاب وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع الاعتناء بعلامات الترقيم.

٢ـ ضبط النصِّ بالحركات وخاصّةً الأسماء والكُنىٰ والألقاب والأنساب، والمواضع والبلدان.

٣ـ تخريج الأحاديث النبوية الشريفة مع الحكم عليها، ونعني تلك التي سكت عنها جلال الدِّين رحمه الله، وهي قليلة بالنظر إلى التي حكم عليها.

٤ـ ترجمنا للأعلام الذين ورد ذكرهم، عدا المشهورين منهم لعدم خفاء حالهم.

٥ ـ تخريج الشواهد الشعرية المُستشهَد بها وعزوها لقائليها إلى جانب شرح غريب ألفاظها، وبيان موضع الشاهد منها.

٦ـ توضيح ما يكون من عبارة المصنِّف غير واضح ويحتمل أكثر من معنى.

٧ـ تخريج النصوص التي نقلها جلال الدِّين عن غيره من أصولها إن وُجدت، مع إثبات الفروق بين ما نقله وبين ما ورد في أصولها.

٨ ـ الإشارة عند بعض المسائل والقضايا إلى المراجع التي استفاد منها علم الدِّين، مع ذكر بعض المراجع التي فيها تفصيل لتلك المسائل، يسهل على القارئ أو الباحث التوسُّع والتعمُّق فيها إن رغب.

٩ـ التعليق على بعض القضايا الواردة في الترجمة حسب الحاجة.

١٠ـ تصويب العديد من التصحيفات والتحريفات التي وقعت في النصوص.

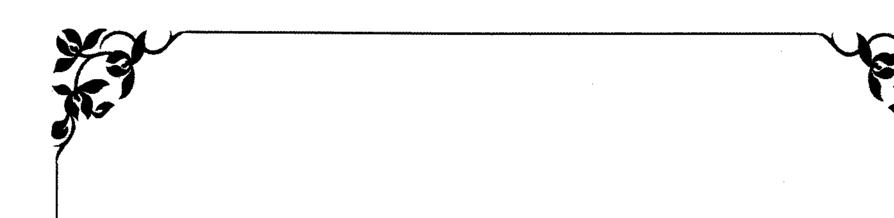
١١ـ قمنا بإثبات العناوين الواردة في هامش النسخة الأصلية بخطّ مغاير لخطّ الناسخ ووضعها بين حاصرتين.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجّه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لكل من ساهم في إتمام هذا العمل، فساعد بتصحيح أو توجيه أو إبداء رأي، وأخصُّ بالذكر الأستاذ الفاضل محمد نور صابرين الذي كان له دور في قراءة مخطوط هذه الترجمة، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

وفي الختام نحمَدُ الله على ما يسَّر وأعان، ونسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لنا ما كان فيه من زلل وخطأ فهو سبحانه المتَّصف بالكمال، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلىٰ الله وسلِّم على نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

سليم محمّد عامر

فرغ منه عصر يوم الاثنين
٢٢شوال ١٤٣٥ هـ
الموافق ١٨ آب ٢٠١٤م
الزرقاء ـ الأردن

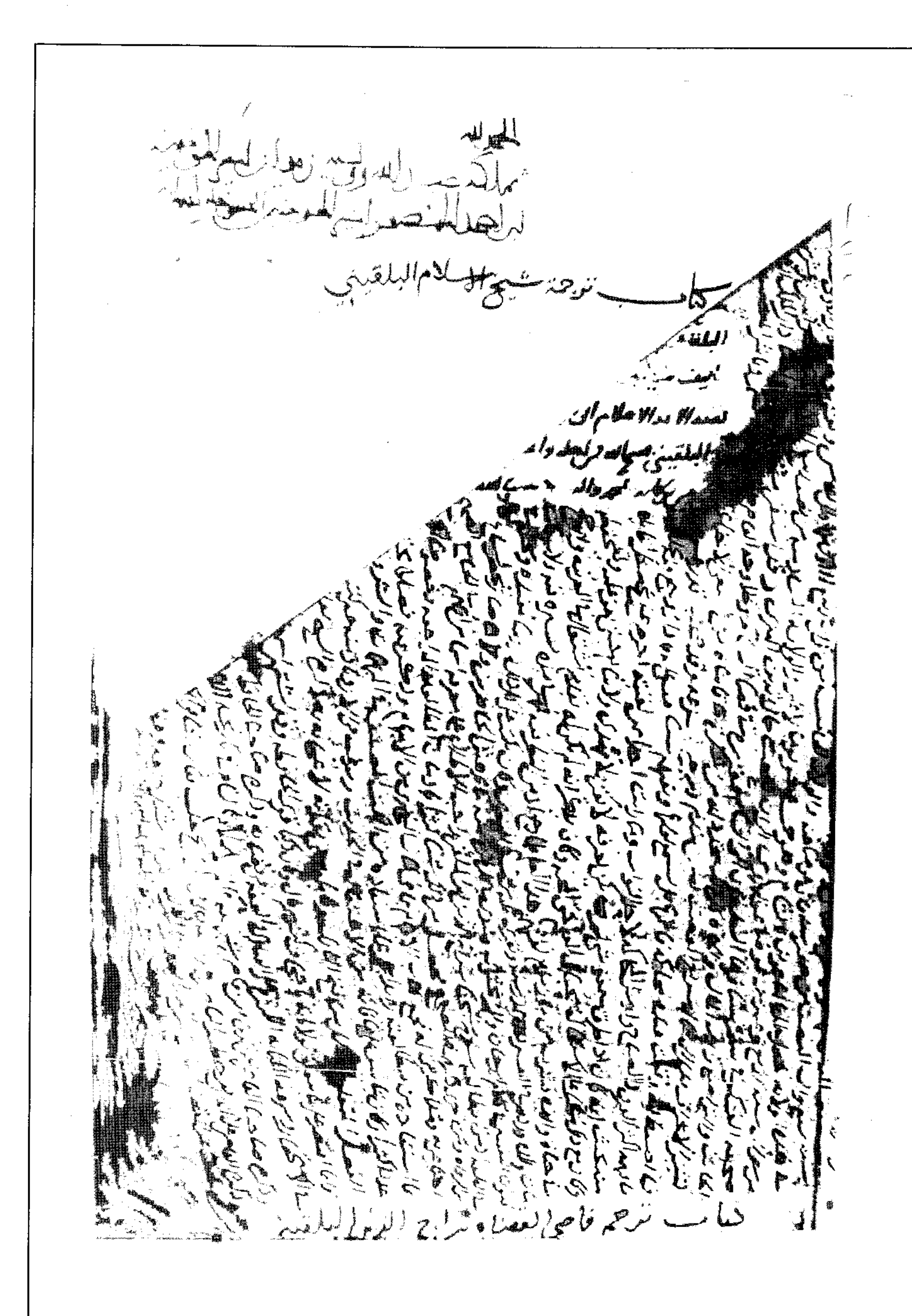


نماذج

من المخطوط المعتمد في التحقيق





صفحة عنوان المخطوط المعتمد في التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله الذي جبر كسر من انصدع قلبه لفراق أحبابه [illegible]

على عبده من جزيل تفضلاته وحسن ثوابه الكريم الوهاب ذو الجلال والإكرام فلا

من مواهبه ما يكل اللسن عن وصفه وحسابه [illegible]

يحيد لأحد عن جنابه [illegible] وعوا الأجر

على صبر البلا ومصابه [illegible]

ورغبت [illegible] كتابه لقد كان لكم في رسول الله

أسوة حسنة [illegible] صوابه أحمده حمد

من اعتصم بالصبر على المكاره [illegible] واشكره على إفضاله

النعيم الدائم الذي لا يقدر أحد على قطعه وذهابه وأشهد أن لا إله إلا الله وحده

لا شريك له شهادة من أخلص [illegible] فسقاه من رحيق شرابه وأشهد

أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الداعي إلى الله [illegible] الناس من الجحيم

[illegible] صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وعلى من تبعهم إلى يوم مآبه أما بعد

[illegible] ترجمة مباركة أذكر فيها شيئا من أحوال الأخ [illegible] شيخ الإسلام

وما اشتمل عليه من الصفات [illegible]

[illegible] الحسنة [illegible] والمدارس [illegible]

[illegible] والمناصب التي باشرها وحسن فيها السير والتدبير

[illegible] علمه وأقرانه [illegible] عنه وعلقناه من فوائده

[illegible] ومناقبه الحسنة وما أنشدناه من

[illegible] والتنبيه على [illegible] وما أنشد فيه

[illegible] من الامتثال وما أسداه

[illegible] هذا الميدان فلا بأس بالتأخر

[illegible] العزم والإسكان [illegible] والله المستعان

[illegible] الإمام العلامة والهمام الفهامة والبحر الذي [illegible]

[illegible]

الصفحة الأولى من المخطوط

الصفحة الأخيرة من المخطوط



المكتبة البلقينية
(٢)

ترجمة
شيخ الإسلام قاضي القضاة
جلال الدين البلقيني

تصنيف أخيه
الإمام الفقيه العلامة
علم الدين صالح بن عمر البلقيني
٧٩١ - ٨٦٨هـ

اعتنى بتحقيقها
سليم محمد عامر



/ بسم الله الرحمن الرحيم [٢/ أ]

وصلّى اللهُ على سيِّدِنا محمّدٍ وآلِه وصَحْبِه وسلَّمَ.

الحمدُ لله الذي جَبَرَ كَسْرَ مَن انصدَع قلبُه لفراق أحبابِه، الرحيمِ الرحمنِ الذي أجرى على عبده من جزيلِ تفضُّلاتِه وحُسنِ ثوابِه، الكريمِ الوهّابِ[1] الذي يَمْنحُ مَن شاءَ مِنْ مواهبِه ما تكِلُّ الألسُنُ عن وصْفِه وحسابِه، ذي الجلالِ وذي الإكرام، فلا محيدَ لأحدٍ عن جَنابه، كاشفِ غمِّ مَن اشتدَّ كرْبُه ولاذَ ببابِه، ووُعِد الأجْرَ على صبْر البلاءِ ومُصابِه، وجَعل مَنِ استنَّ بنَبيِّه واقتفى آثارَه من أحزابه، ورغّبَ ـ سبحانه وتعالى ـ في ذاك فقال في مُحكَم كتابه: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فبادَرَ لذلك مَنْ وُفِّق لسديدِ القولِ وصوابِه.

أحمَدُهُ حمْدَ من أُلـهِم الصَّبْرَ على المَكارِه، فجاز المفاخِرَ له ولأعقابِه، وأشكرُه على فضْله العَميمِ الدائمِ الذي لا يقْدِرُ أحدٌ على قطْعِه وذَهابِه.

وأشهد أن لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، شهادةَ مَنْ أخلَصَ له في الأعمال، فسقاهُ من رَحيق شرابِه، وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا محمّداً عبدُه ورسولُه، الداعي إلى الله بإذْنِه ومُنقذ الناسِ من الجحيمِ وإلْـهابِه، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وعلى من تَبِعَهُم إلى يوم مآبِه.

---

(١) كلمة «الوهاب» غير واضحة في الأصل، وهي صحيحة إن شاء الله، على مقتضى دلالة سياق الكلام بعدها عليها.

أمّا بعدُ: فهذه ترجمةٌ مباركةٌ أذكُر فيها شيئاً من أحوال الأخِ شيخِنَا شيخ الإسلام، وما اشتملَ عليه من الصِّفات الـحِسَان الـجِسام، من المولدِ والنَّشأةِ والمشايخِ والطَّلبةِ والتَّصانيفِ الـحَسَنةِ الناطقةِ له بكلِّ مَنْقبة، والمدارسِ التي ألقى فيها العلمَ الغزير، والمناصبِ التي باشَرَها وأحسَنَ فيها السَّيرَ والتَّدبيرَ، وثناءَ مشايخِه عليه وأقرانِه، ونبذةً عمّا رَويناه عنه وعَلَّقناهُ من فوائدَ من قَلَمِه ولسانه، وما رأيناهُ من كراماته ومناقبِه الحسنة، وما أنشدْناهُ من ألفاظِه الدُّرِّ الـمُستَحسَنة، والتَّنبيهَ على مرضِه ووفاتِه، وما أُنشِد فيه في حياته ورُثِيَ به بعد مماتِه؛ توفيةً لبعض ما قلَّدَنيه من الامتنان، وما أسْداهُ إليَّ من الخير والإحسان، وإن لم أكن أنا من فُرسان هذا الميدان، فلا بأس بالتأسّي والاقتفاءِ بأصحاب العزْمِ والإمكان، فأقولُ وبالله المستعان، وعليه التُّكلان:

هو الإمام العلّامة، والـهُمامُ الفهَّامة، والبحرُ الذي لا تُكدِّرُه دِلاءُ السائلين، والحَبْرُ الذي أمدَّ بفوائده الطالِبين، وهو الحاوي لأقوال العلماء/ ومدارِكِهم، [٢/ب] والمحرِّرُ لأدلَّتِهم واستدراكِهم، والمرشدُ لطريق صوابِهم، والـمُعينُ على فَهْم مَقالِـهم، والمهذِّبُ الـمُنتَقِي من خُلاصة الأعيان، ونهايةِ مطْلَبِ فقهاءِ الزمان، صاحبُ المقام الأسمىٰ، وشيخُ الإسلام حقيقةً ورسماً، والمجتهدُ المطْلَقُ الذي قيَّد شواردَ المذْهَبِ في العلم، الفَرْدُ العزيزُ المثال، والطِّرازُ المذهَّبُ والذّابُّ عن شريعة المصطفى باللسانِ والقلم، والمناضِلُ عن الدين الحنيفيِّ، وكم أبدىٰ من الـحِكَم تجاوزت فتاواهُ كثرةً الآلافَ، وطبَّقت طلبتُه الأرضَ، وكم جَبَرَ قلوبَهُم نحوَ الائتِلافِ، وفاقت عِدّتُهم على الحصْر، وما منهم إلا لو شئنا لقُلْنا عنه عين العصْرِ، وسار علمُه على سائر الآفاق: مصرَ والشامِ وخراسانَ والعراقِ، وطار اسمُه إلى أقصى البلاد، وركَنَ الناسُ إليه، وجعلُوا على فتواهُ الاعتمادَ، انفردَ بعدَ

والدِه بالفتوى وتحقيقِ العلوم، وانتهتْ إليه رئاسةُ العلم والـحِكَم، وذلك مشاهَدٌ معلوم: [من البسيط]

لقـد ظهرتَ فـلا تخفىٰ عـلى أحدٍ إلا عـلى أكْمَهٍ لا يعـرفُ القمَرا[1]

إن تكلَّم في التفسير فهو الإمام، أو في النَّحو فهو الذي يُلقىٰ إليه الزِّمام، أو في الأصلَينِ فهو الأستاذ بلا ارتياب، أو في الحديث فهو الحافظ، المبيِّن السَّقْمَ من الصواب، أو في الفقه فهو الإمامُ على الإطلاق، وهو الجامعُ من طريقَي خُراسانَ والعراقَ، وإن تكلَّم في الوعظ والتَّصوُّفِ فروْضَةُ عُلومِه إليها المنتهىٰ، وحضورُ ميعادِه المبارَكِ هو المختارُ والـمُشتهىٰ: [من الوافر]

وكان من العلومِ بحيث يُقْضـى له فـي كلِّ عـلـمٍ بالجمـيـعِ[2]

وُلد رضيَ الله عنه بالقاهرة المحروسة بقاعة العَفيف، في خامس عشرينَ شهرِ رمضانَ، سنةَ ثلاثٍ وستِّينَ وسبع مئة[3].

---

(١) البيت بهذا اللفظ في «طبقات الأولياء» لابن الملقِّن ص٥١٨، معزوّاً لداود بن عمر الكهاري، متبوعاً بهذا البيت:

ثـمَّ استَترتَ عـن الأبصارِ يـا صمدُ وكيـف يظهـر مَـنْ بالعِـزَّة استَترا

وأورده الجوهريُّ في «الصحاح»، وابن منظور في «اللسان» مادة (بهر)، والعكبري في «شرح ديوان المتنبيّ» (١: ٢٨٠) معزوّاً لذي الرُّمة، وعندهم في أوّله بلفظ: «وقد بَهَرْتَ».

(٢) يُروى في بعض كتب التراجم خصوصاً، دون نسبةٍ لقائلٍ معيَّن. ينظر: «الصِّلة» لابن بشكوال (١: ٦١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩: ١٣٥)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ٣٨٠).

(٣) ما ذكره أخوه علمُ الدِّين المصنِّفُ هنا من تقييد لسنة ولادته تابعَهُ عليه مجموعةٌ من أصحاب كتب التراجم، كابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤: ٨٧، ٨٨)، والحافظ ابن حجر في «رفع الإصر» (١: ٢٢٦)، وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (١: ١٨٢)، وخالفهم ابن تغري بردي، فذكر في «المنهل الصافي» (٧: ١٩٨) في سياق ترجمته له: «وأنا أعرَفُ به من غيري، فإنه كان تأهَّل بكريمتي، وما نشأتُ إلا عنده، وقرأتُ عليه غالبَ القرآن الكريم». وكان قد ذكر =

وحفظ القرآنَ العظيم، وصلّى بالمسلمين وقد استكْمَلَ من التَّمييز، وحفِظَ «العُمدة في الحديث»(١) و«التدريب» في الفقه الذي صنَّفه والدُه رضي الله عنه من أجلِه، و«ألفية ابن مالك» في النَّحو، و«مختصر ابن الحاجب» في الأصول.

ونشأ في حِجر والدِه عزيزاً وعليه تفقَّه، وعنه أخذ العلومَ، وأجازَه بالإفتاء وسِنُّه ثماني عشرةَ سنةً، وكتب له إجازةً عظيمةً من جُمَلها:

«إنني لـمّا رأيت من ولدي الفاضِلِ المفنَّنِ أبي الفضْل عبد الرحمن البراعةَ في فنون متعدِّدةٍ من أصول الفقه، والفقه، والفرائضِ وغيرِها مما يظهر من مباحثه على الطريقة/ [٣/ أ] الـجَدَلِيَّةِ، والمسالكِ الـمَرْضيّة، والأساليبِ الفقهيّة، والمعاني الحديثيّة، ولقد اختَبرتُه بمسائلَ مشكلةٍ، وأبحاثٍ مُعضِلَةٍ، فأجاد في الجواب؛ والمرجوُّ من الله أن يوفِّقَني و إيّاه للصواب.

ولقد خاض في الأصول، والفقه، والفرائض الخوضَ الحسَنَ، وبذلك ظهرت أبحاثُه بين الفقهاء من أهل الزمن، بُعيد ذلك استخرتُ الله تعالى الذي ما خابَ مستخيرُه، واستَجَرْتُ بحَرَم كرَمِه، الذي ما ندِمَ مُسْتَجِيرُه، وأذِنتُ له بالفَتْوى على مذهب الإمام الشافعيِّ، إمامِ الأئمّةِ رضيَ الله عنه وأرضاه، وجعل قُصُورَ الجنّةِ مُتقَلَّبه ومثواهُ، سالكاً في ذلك كلِّه التقوى، فبها يُرشَدُ إلى الصواب في الفتوى، ويُستمسَك بالسَّبب الأقوى، ووصَّيتُه بالإقبال على طاعة ربِّه، يسّر الله لنا وله سبيلَ حبِّه، وتلفَّظتُ له بالإجازة في ذي القعدة سنةَ إحدى وثمانينَ وسبعِ مئةٍ. انتهى ما أردنا سِياقَه من هذه الإجازة المباركة».

= أنه سمع منه غير مرَّةٍ: أنه وُلد سنة اثنتين وستين، وكنت قد أشرت إلى ذلك في مقدمة كتاب «الإبريز» له.

(١) هو كتاب «العمدة الكبرى في أحاديث الأحكام» للحافظ عبد الغني المقدسّي.

وكان والدُه رضيَ الله عنه يُبالغ في تعظيمه، وسيأتيك شيءٌ يدلُّ على ذلك.

وسمع الحديثَ من والده وغيره، وأجازَه جدُّه شيخُ الإسلام بهاءُ الدِّينِ ابنُ عَقيلٍ[١] رضي الله عنه برواية الحديثِ عنه، وأجازَه الجمُّ الغفيرُ من مصرَ والشامِ والثَّغْرِ[٢] وغيرِ ذلك.

وسمع الكُتبَ والأجزاءَ وغيرَها، وجمع له تلميذُه الفاضلُ المقرئ أبو النَّعيم رضوانُ العُقْبيُّ الشافعيّ[٣] جزءاً يشتمل على أربعين حديثاً عُشاريّةَ الإسناد، منتقاةً من عوالي مرويّاته، وقرأها عليه وسمعناها عليه.

---

(١) هو الإمام العلّامة، صدر الشافعية بالديار المصريّة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، أبو محمد العقيليُّ، النَّحوي المشهور، لازَمَ أبا حيّان حتى كان من أجلِّ تلامذته، وحتّى صار يُشهد له بالمهارة في العربية، حتى قال: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل، وأخذ الفقه والأصول عن الشيخ علاء الدين القونوي، وعن القاضي جلال الدين القزويني، ثم عزّ الدين ابن جماعة. له «شرح ألفية ابن مالك»، وقال ابن رافع: وكتاب «التَّسهيل» وسمّاه «المساعد»، وبدأ في كتابٍ في الفقه سمّاه «النفيس على مذهب ابن إدريس». توفي سنة تسع وستين وسبع مئة، رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «الوفيات» لابن رافع (٢: ٣٢٦، ٣٢٧)، و«الدرر الكامنة» (٣: ٤٢)، و«طبقات الشافعية» (٣: ٩٦).

وعلى هذا فإنه يظهر بأنّ إجازة الإمام بهاء الدين ابن عقيل لحفيده جلال الدين البلقيني كانت في آخر عمره، إذ لم يكن بين وفاة الجدِّ وولادة الحفيد سوى ستٍّ أو سبع سنوات. وهذا يُظهر حرصَ والده شيخ الإسلام سراج الدين على تنشئة ابنه النشأة العلمية من خلال دَفْعِهِ لسماع الحديث من كبار حفّاظ عصره، وأخْذ الإجازات عنهم في هذه السِّن المبكّرة من عُمره، ممّا كان له الأثر البالغ في نُبوغه وسطوع نجمه وتميُّزه بين علماء عصره على نحو ما سيُفصِّله أخوه علم الدين هنا، وعلى ما بيَّنتُه في مقدّمة كتاب «الإبريز الخالص عن الفضّة في إبراز معاني خصائص المصطفى ﷺ التي في الروضة».

(٢) الثَّغْر: موضع المخافة من العدوِّ عند حُدود البلدان. ينظر: «تاج العروس» (ثغر).

(٣) هو المحدِّث الحافظ أبو النَّعيم ـ بفتح النون المشدَّدة كما قيَّده ابن العماد ـ رضوان بن محمد بن =

وحجَّ إلى بيت الله الحرام سنةَ سبعٍ وثمانينَ وسبعِ مئة، وتفجَّرت له ينابيعُ الـحِكَم[1]، وفاضت عليه الأنوارُ، وبَرَعَ في العلوم، ورحل الناسُ إليه من سائر الأقطار، وقد جَمَع اللهُ له من الحفظ والفَهْم ـ وذلك غايةُ الـمَنْقَبةِ ـ ورفَعَ قدْرَه، ونوّهَ بذِكْرِه، وأعلى له مرتبة.

وتفقّه عليه وتخرَّج به جماعةٌ كثيرون لا يمكن حصْرُهم وضبطُهُم، ولا يُستطاعُ استيعابُهم وعدُّهم، وغالبُهم شيوخُ مصرَ والشامِ الآنَ، وعليهم يُعوَّل في الفتاوى والأحكام في هذا الزمان، وحصلتْ له ملاحظاتٌ من السادة الأولياء الصالحين، وبهذا تميَّز عن أقرانه، وحصَل له العِزُّ والتمكينُ.

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ مراقباً لربِّه، وكان قلبُه ممتلئاً من حبِّه؛ فلهذا أسماه ـ وهو إن شاء الله تعالى ـ من المقرَّبين، مع الذين هم من حِزْبِه.

[٣/ب] / وكان لا يستَكثِرُ على أحدٍ شيئاً، خصوصاً الفقهاء، ويستقلُّ عليهم الكثيرَ.

وكان حريصاً على عمارة أرباب البيوت، وجَبْرِ الكَسيرِ، وقد سَلَكَ في ذلك

= يوسف بن سلامة العُقْبيّ، المصريّ، الشافعي، تفقَّه بمجموعة من العلماء الكبار كشمس الدين العراقي، والسراج ابن الملقّن، وصدر الدين المناوي، وعزّ الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة وغيرهم، وسمع الحديث من الهيثمي والمناوي والأبناسي وغيرهم. توفي سنة اثنتين وخمسين وثمان مئة. رحمه الله رحمة واسعة. تنظر ترجمته في: «المنهل الصافي» لابن تغري بردي (٥: ٣٥٣)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٣: ٢٢٦)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٩: ٤٠١).

(١) وكان سبب ذهابه للحج، ما ذكر غيرُ واحد عنه أنه «كان يذكر أنه لم يكن له تقدُّمُ اشتغالٍ في العربيّةِ، وأنه حجَّ في حياة أبيه ـ يعني في سنة سبع وثمانين وسبع مئة ـ فشربَ من ماء زمزم لفَهْمِهَا» وقالوا: «فلمّا رجع أدْمَنَ النّظَرَ فيها، فمَهَر فيها في مدَّةٍ يسيرة». ينظر: «رفع الإصر عن قضاة مصر» للحافظ ابن حجر (١: ٢٢٧)، و«الضوء اللامع» للسَّخاوي (٤: ١٠٩).

منهجَ والدِه المستقيمَ، وطريقةَ السالكِ السليمِ، وأرجو من فضل الله أنَّهما يُحفظانِ في ذُرِّيَّتِهما بجُودِه وإحسانِه، ويصيرُ ـ إن شاء الله تعالى ـ كلُّ واحدٍ من ذرِّيَّتِهما عينَ زمانِه، ولم يَزلْ هذا البيتُ بالعلم معموراً، وسعيُ أصولِه فيما ينفعُ الناسَ مشكوراً.

* * *



ذِكْر تصانيفِه الحسنةِ الناطقةِ له بكلِّ منقَبةٍ

فمنها ما أكملَه، ومنها ما لم يُكمِلْهُ رضيَ الله عنه، فمِن الذي أكملَه:

- «الـمُعلَنُ بفضل حم المؤمن» جزءٌ واحدٌ.

- تَصْديرانِ[١] من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ﴾ [التوبة: ١٨]، ثم ألقىٰ أحدَهما بالمدرسة الجمالية[٢] بالقاهرة، والأخرى بالباسطية بالشام[٣].

- «مواقع العلوم في مواقع النجوم» جزءٌ واحدٌ بديع لم يُسبقْ إليه بمثله.

- «شرح الأسماء الـحُسنى» جزءٌ واحد.

- «مُبهَمات البخاريّ» بجزء واحد لم يسبقْهُ إليه أحدٌ.

- ذكر «لفظ الدرّ في التمييز بين الغر»[٤] جزء لطيف.

- «الاعتناء والاهتمام بما يجب من طاعة الإمام» بجزء لطيف.

---

(١) يقال: صدّر كتابه تصديراً: إذا جعل له صدْراً؛ وصَدْرُ الكتاب: عنوانُه وأوَّلُه. والمراد أنه وضع له مقدِّمة وتوطئة. ينظر: «تاج العروس» (صدر).

(٢) المدرسة الجمالية: هي المنسوبة إلى بانيها الأمير علاء الدين مغلطاي بن عبد الله الجماليّ، وهي غير المدرسة الجمالية الموجودة بالشام، فتلك منسوبة إلى واقفها الأمير جمال الدين يوسف. ينظر: «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (٩: ٢٩١، ٢٩٢)، و«المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» للمقريزي (٤: ٢٤٦)، و«الدارس في تاريخ المدارس» لعبد القادر النعيمي (١: ٣٧٤).

(٣) نسبة إلى منشئها القاضي زين الدين عبد الباسط بن خليل. ينظر: «الدارس في تاريخ المدارس» (٢: ١١١).

(٤) كذا، ولم نقف على من ذكره!

- «جزء في فضل العلم وأهله» لطيف، وبآخِره: مقامات اليقين، وغير ذلك من التصوُّف.

- «ملخّص ما ذكره الإمام أبو بكر ابن أبي شيبة في مخالفة أبي حنيفة» جزء لطيف.

- «القِصَاص من القصّاص» جزء لطيف.

- «تعريف أُولي البصائر: الفرق بين الكبائر والصغائر» جزء لطيف.

- «النكت على الحاوي الصغير» جزء لطيف.

- «حواشي الروضة» جزآن ضخمان جمعتهما أنا، وقرأت معظمَها عليه.

- «رفع الجناح عن من علّق الطلاقَ على النكاح» جزء لطيف.

- «إظهار المستند بمَنْعِ بَيْعِ أمِّ الولد» جزء لطيف.

- «الأجوبة الجلالية على الأسئلة المكية» جزء.

- «الأجوبة الجلالية على المسائل اليمنية» جزء لطيف.

- «تحفة الطالب في نَظْمِ أُصول ابن الحاجب» جزء لطيف، وكان مدّةُ نَظْمِها ثمانيةً وعشرين يوماً، وعدّةُ أبياتها ألفُ بيتٍ ومئةُ بيتٍ من الرَّجَز.

- «الأجوبة الجلالية على الأسئلة الـهَرَويّة» جزء لطيف.

- «الأجوبة الجلالية على الأسئلة المغربيّة» جزء لطيف.

- «الإبريز الخالص عن الفضَّة في إبراز معاني الخصائص التي في الروضة»[1] جزء.

- «ترجمة والده رضي الله عنه» جزء.

---

(١) و قد فرغت من تحقيقه قبل البدء بهذا المصنَّف، وصدر ضمن هذه المجموعة الطيِّبة المباركة (المكتبة البلقينية)، نفع الله تعالى بها المسلمين.

- «مواعظ الميعاد وما قيل في كتب الحديث في الإنشاد» جزء.

- «المستفاد في ضابط التعدُّد والاتحاد» جزء لطيف.

- «الفوائد المعظَّمة / بفروع الترجمة» جزء لطيف. [٤/ أ]

- «تكذيب الجاحظ الجَحُود في القول في الكُسوفَين بتكرير السُّجود» جزء لطيف.

- «المسائل التي يُدّعىٰ فيها بالمجهول» جزء لطيف.

- «الفوائد السّفرية» جزء لطيف.

- «الجواب الحاضر عن سؤال الملك الظاهر» جزء لطيف.

- «الخطب الجمعية» جزء لطيف.

وأما التي لم يكملها فمنها:

- «نهر الحياة في تفسير كتاب الإله»[١]، كتب منه من قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ [آل عمران: ١٧١] إلى أثناء سُورةِ النُّور، سبع مجلدات ضخمة.

- وثمان كراريسَ من «الكُشّاف على الكَشّاف»، من المكان الذي وقف عليه والدُه بالمدرسة الظاهرية، وهو قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَءْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢] إلى قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا﴾ [٢٥] في سورة النساء، ستّ مجلداتٍ ضخمة، ثم نزل لي رضيَ الله عنه عن الدرس المذكور، فابتدأت من المكان الذي وقف عليه، وأرجو من فضل الله تعالى إكمالَ الكتابِ المذكورِ إن شاء الله تعالى.

---

(١) رُسمت في الأصل: «الالاه».

ـ وكتب أيضاً من «الكُشَّاف على الكَشّاف» من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨] إلى أُخريات سورة (براءة) مجلّداً وكراريسَ، لـمّا درّس بالمدرسة الـجَمَاليّة درْسَ التفسير، ثم نزل عنه للقاضي شمس الدين التُّبَانيّ[١] رحمه الله تعالى.

ـ تصديران ألقاهُما بالزاوية الخشّابية[٢]، أحدهما: في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، والآخـر: من أول سورة النساء.

ـ تصديرٌ آخر في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ألقاه بالمدرسة المؤيَّديَّةِ[٣] لـمّا عاد إلى منصِب الشافعيّةِ في سنة اثنتين وعشرينَ وثمانِ مئةٍ من تفسير الميعاد من أوائل سورة هود، من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخْبَتُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [هود: ٢٣] إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ [فصلت: ٣٠] من سورة فصِّلت، ستةُ أجزاء وسبعُ كراريسَ،

---

(١) هو القاضي محمد بن جلال بن أحمد بن يوسف، التُّركماني الأصل، شمس الدين ابن التُّبَانّي الحنفيّ، قال الحافظ ابن حجر: «مهر في العربية والمعاني، وأفاد، ودرّس»، وقال: «فلمّا قدم المؤيّد القاهرة عظُم قَدْرُه، ونزل له القاضي جلال الدين البُلقيني عن درس التفسير بالجمالية»، توفي سنة ثمان عشرة وثمان مئة، رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «إنباء الغمر» (٣: ٨٣)، و«شذرات الذهب» (٩: ١٩٦)، و«بغية الوعاة» (١: ٧٢).

(٢) إحدى مدارس جامع عمرو بن العاص، وقفها السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب، وكان السراج البُلْقيني يُسمِّيها العامرة، كما في «ذيل قضاة مصر» للسخاوي. قاله الزَّبيدي في «تاج العروس» مادة (خرب). وكان كما ذكر الحافظ ابن حجر الشيخ عيسى بن عمر بن خالد، مجد الدين المخزومي الشافعي المعروف بابن الخشّاب قد وليَ التدريس فيها بزاوية الشافعي دهراً طويلاً، فصارت تُعرف بالخشّابيّة. «الدرر الكامنة» (٤: ٢٤٣).

(٣) وهي التي بناها الملك المؤيَّد أبو النصر شيخ المحمودي بالقاهرة في سنة تسع عشرة وثمان مئة. ينظر: «حسن المحاضرة» (٢: ٢٧٢)، و«الدارس في تاريخ المدارس» (٢: ٢٨٤).

ثمَّ توفيَ رضيَ الله عنه، فابتدأتُ الميعادَ بعدَه من الآية التي وقف عليها إلى آخِر القرآن العظيم في ثلاث مجلّداتٍ ضخمة، ثم شرعتُ من أوّل القرآنِ على هذا الـمِنْوال، والمرجوُّ من فضل الله تعالى الإكمالُ إن شاء الله تعالى، ثم كمُل بعد ذلك، ولله الحمد.

ـ / «شرح مختصر الـمُزَنيّ» من أوّل باب (إقـرار الوارث)، إلى أثناء قسم الصدقات، ثلاث مجلّدات. [٤/ ب]

ـ وكَراريسُ من «الفوائد المحضة على الرافعيِّ والروضة»، من الرِّبا إلى أثناءِ التَّفليس، ثلاث مجلّدات وتسعُ كراريسَ، ومن أول النكاح إلى أثناء الباب الرابع في بيان الأولياء، مجلّد واحد، وسبعةَ عشرَ كُرّاساً لـمّا كان يدرّس في الزاوية من هذا الموضع، ثم لما تولّيت الدرسَ المذكورَ بعدَه ابتدأتُ من أوّل المكانِ الذي وقف عليه، وأرجو إن شاء الله تعالى إكمالَ الكتاب، فهو الكريمُ الوهّاب.

وكتب من الفوائد المحضة أيضاً من الطَّرَفِ الرابع في جناية العَبْدِ وأُمِّ الولد، إلى أثناء الـجِزية، مجلَّدين.

ـ وكراريس «نُكَت في المنهاج»، جزء واحد بخطِّه، ضخمٌ، وصل فيه إلى أثناء الجنايات.

ـ مجاميع، ثمانية مجلدات في التفسير والحديثِ والفقه، وغير ذلك ضخمة بخطِّه.

ـ وله غير ذلك: كـ«القولُ الصيِّت في القضاء عن[1] الميِّت».

ـ و«مبهمات الحديث» غير مختصَّة بكتاب.

ـ و«لغات صحيح البخاريّ وما أُشكِلَ من لفظه».

---

(١) في الأصل: «على»، وهو تحريف.

- وقطعة من «شرح جامع المختصرات».
- و«السَّماوي[1] على الحاوي».
- و«تعليقة على الحاوي».
- و«تعليقة على المنهاج».
- و«معتمد الفقه في شرح التَّنبيه».
- و«الروضة الأربعينية في قسمة الفريضة».
- و«الذهب المفضَّض في أحكام الـمُبعَّض».
- و«ذيل على طبقات الأَسْنوي».
- وقطعة من «التاريخ والانتقام القريب ممن حصل منه اللؤم العجيب».
- و«التحقيق في إيضاح حال الزِّنديق».
- وقطعة من شرح «الغاية القصوى» من البيع، ومسائل وفوائد وزوائد كثيرة.

* * *

(١) كذا في الأصل.

ذِكْر المدارس
التي ألقىٰ فيها العلم الغزير
والمناصب التي باشرها وأحسن فيها السَّيْرَ والتدبير

درَّس بالمدرسة البديريّةِ[١] في الفقه، وبالمدرسة الـمَلكيّة[٢] في الفقه أيضاً، والجامع الطُّولوني في التفسير، وهذه الوظائف نزل له عنها والدُه رضيَ الله عنه.

ودرَّس بالجامع الطُّولوني في الفقه، وبالمدرسة الحجازية[٣] في الفقه وخطَب بها، وتصدَّر للميعاد بها أيضاً.

---

(١) ذكرها المقريزيُّ فقال: «هذه المدرسة بجوار باب سر المدرسة الصالحية النَّجميّة، كان موضعها من جملة تُربة القصر، فنبش شخص من الناس يُعرف بناصر الدِّين ... العبّاسيّ ما هُنالك من قبور الخلفاء، وأنشأ هذه المدرسة في سنة ثمان وخمسين وسبع مئة، وعمل فيها درسَ فقهٍ للفقهاء الشافعية، درّس فيها شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين ... البُلقينيّ». ينظر: «المواعظ والاعتبار» (٤: ٢٤٥).

(٢) نسبةً إلى مُنشئها الأمير الحاجّ سيف الدين آل ملك، الجوكندار الناصري تُجاه داره، وعمل فيها درساً للفقهاء الشافعية، وخزانة كتب مبعثرة. ينظر: «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» لابن تغري بردي (٩: ٣٣٣)، و«المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» للمقريزي (٤: ٢٤٦).

(٣) قال المقريزيّ: هي برحبة باب العيد من القاهرة، بجوار قصر الحجازيّة، أنشأتها الستّ الجليلة الكبرى خوند تتر الحجازية، ابنة السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون، زوجة الأمير بكتمر الحجازي، وبه عُرفت. «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» بتصرُّف (٤: ٢٣٠).

ودرَّس بالمدرسة الأشرفية[١] في الحديث، وبالمدرسة الآجائيّة[٢] في الفقه.

وهذه الوظائف تلقّاها عن أخيه بحُكم وفاتِهِ إلى رحمة الله تعالى.

ودرَّس بالزاوية بمصر في الفقه، وبالمدرسة الظاهرية في التفسير، وتصدّر للميعاد / بها أيضاً. [٥/ أ]

ودرّس بالمدرسة الـخَرُّوبيَّة[٣] بمصر في الفقه.

وبالمدرسة البَشْتِيْليّةِ[٤] في الفقه.

وهذه الوظائف تلقّاها عن والده بحُكْم وفاته إلى رحمة الله تعالى.

ودرّس بالمدرسة الـجَماليّة[٥] في التفسير بتَوْليةِ واقِفِهَا له الدرسَ المذكورَ، وعمل يومَ إجلاسِه فيها تصديراً عظيماً لم تَـرَ عيني مثلَه.

وتصدّر بالجامع الأموي بدمشق المحروسة[٦].

وتولّىٰ تدريس الشاميّة البَرّانيّةِ[٧] بالشام أيضاً بولاية سلطانية.

---

(١) ومؤسِّسها السلطان الأشرف قايتباي سلطان المماليك. ينظر: «الأنس الجليل» (٢: ٣٢٥).

(٢) نسبةً إلى الأمير آجاي بن عبد الله اليوسفي الناصري، أحد الأمراء المماليك. وقع لها ذكرٌ في «المنهل الصافي» (٢: ٣٧)، و«الضوء اللامع» (١: ٢٢٤).

(٣) نسبة إلى بدر الدين أحمد بن محمد الـخَرُّوبي، أحد تجّار مصر المعروفين في ذلك العصر، فيما ذكر المقريزي في «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» (٣: ٣٠٠).

(٤) نسبةً إلى بَشْتِيْل، بفتح الباء، وسكون الشِّين، وكسر المثنّاة الفوقيّة، وسكون الياء، كذا قيّدها الزّبيديُّ في «تاج العروس» مادة (بشتل)، وقال: «قرية بمصر، من أعمال الجيزة»، وهذه المدرسة ذكرها السخاوي في «الضوء اللامع» (٤: ١٠٩) في سياق ترجمته لجلال الدين البلقينيّ.

(٥) ذكرها عبد القادر النعيمي الدمشقي في «الدارس في تاريخ المدارس» (١: ٣٧٤)، وقال: «بسفح قاسيون، واقِفُها الأمير جمال الدين يوسف».

(٦) في الأصل: «المحروس»، وهو خطأ ظاهر.

(٧) وهي من أكبر المدارس وأعظمها، وأكثرها فقهاء، وأكثرها أوقافاً، كما نقل النعيمي عن ابن شداد =

وباشَرَ توقيعَ الدَّرْجِ[1] الشَّريفِ، ثم توقيعَ الدَّسْتِ[2] الشَّريفِ، ثم إفتاءَ دارِ العدْلِ الشَّريف بالديار المصريّةِ.

وهذه الوظائف نزل له أخوه رحمه الله تعالى عنها.

ثم باشَرَ قضاءَ العسكَرِ المنصُورِ بالدِّيار الـمِصْريّة، ونَظَرَ الوقْفِ السَّيْفيِّ[3]، ونَظَرَ وَقْفِ طَقْجي[4]. تلقّى ذلك عن أخيه بحُكْم وفاته إلى رحمة الله تعالى، في سنة إحدى وتسعين وسبعِ مئة.

ثم باشَرَ قضاءَ القضاة بالديار المصرية في رابع جُمادى الآخرة، سنةَ أربعٍ وثمان مئةٍ، فسار فيه[5] السِّيرةَ العُمَريّة، وكيف لا وهو ابنُ عمرَ الذي [هو] أنوارُ سِراجِه وضَوْئِهِ[6].

= ونقل عن ابن كثير والذهبي وغيرهما: أن واقِفَتَها هي ستُّ الشام ابنة نجم الدين أيوب، وهي أخت الملك الناصر صلاح الدين الأيوبيّ. ينظر: «الدارس في تاريخ المدارس» (١: ٢٠٨).

(١) وموقِّع الدَّرْج، أو كاتب الدَّرْج: هو الذي يكتب ما يوقِّع به كاتب السرِّ، أو كاتب الدَّست (وسيأتي توضيحه)، أو إشارة النائب أو الوزير، ونحو ذلك من المكاتبات والتواقيع والمراسيم والمناشير، والأيمان والأمانات، ونحو ذلك ممّا يجري مجراه، وسُمِّيَ بكاتب الدَّرْج لكتابته هذه المكتوبات ونحوها في درُوج الورق. ينظر: «صبح الأعشى» للقلقشندي (١: ١٧٣).

(٢) والدَّسْتُ: بالسين المهملة، لُغةٌ في «الدَّشت» بالمعجمة، ثم عُرِّب بالإهمال، واستعمله المتأخِّرون بمعنى الدِّيوان، ومجلس الوزارة والرآسة. وقال القلقشندي: هم الذين يجلسون مع كاتب السِّرِّ بمجلس السلطان بدار العدل في المواكب على ترتيب منازلهم. ينظر: «تاج العروس» (دست)، و«صُبح الأعشى» (١: ١٧٢).

(٣) نسبة إلى الملك المنصور سيف الدين أبي بكر ابن الملك الناصر محمد بن قلاوون. ينظر: «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» للمقريزي (٤: ٢٢٧).

(٤) نسبة إلى أحد أمراء المماليك: سيف الدين طقجي، ذكر قصّته في ذلك الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر بأبناء العمر» (١: ١٩١).

(٥) في الأصل: «فيها»، والتصويب من هامشه.

(٦) في الأصل: «ضوئه»، دون واو العطف قبله، وما بين المعقوفتين زيادة ليست في الأصل.

ودرّس بالمدرسة الصالحية[١] في الفقه، وبالمدرسة الناصريّة[٢] في التفسير والفقه.

وخطب بجامع قلْعةِ الجبلِ المحروس. وأسْمَعَ الحديثَ بالقلعة وبمدرسة والده وغيرهما. وباشر الأوقافَ الـحُكْميّة مباشرةً حسنةً، تَلْتذُّ بذكْرِها الأسماع، وتنتعشُ النُّفوس.

واستمر إلى ثاني عشرَ من شوالٍ سنةَ خمسٍ وثمانِ مئة، فخرج عن المنصب، ثم أُعيدَ إليه في رابعِ شهرِ ربيعٍ [الأوَّلِ][٣] سنة ستٍّ وثمان مئة إلى نصفِ شهرِ شعبانَ من السنة المذكورة، ثم خرج عنه، ثم أُعِيدَ إليه في سابع ذي الحجّة، من السنة المذكورة، ثم خرج عنه في خامسِ عشرين شهرِ جُمادى الآخرةِ سنةَ سبعٍ وثمانِ مئة، ثم أُعيد إليه في ثالثِ عشري شهر ذي القعدة من السنة المذكورة، واستمرَّ به إلى رابعِ عشرِ من صفرَ سنةَ ثمانٍ وثمانِ مئة، وهي أقصَرُ مدَّةِ ولايةٍ وَلِيَها، ثم خرج منه في خامسِ عشرِ صفرَ من السنة المذكورة، ثم أُعِيدَ إليه في خامسِ شهرِ ربيعٍ الأولِ من السنة المذكورة، وهي أقصَرُ مدَّةِ عزْلِه.

---

(١) نسبة إلى بانيها الملك الصالح نجم الدين أيوب ابن الملك الكامل محمد، رتَّب فيها دروساً أربعةً للفقهاء المنتمين إلى المذاهب الأربعة، وهو أوّل مَنْ عمل بديار مصر دروساً أربعة في مكان. ينظر: «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» للمقريزي (٤: ٢١٧)، و«حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» للسيوطي (٢: ٢٦٣).

(٢) نسبة إلى السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون، كان أصلها داراً عُرفت بالأمير سيف الدين بلبان الرَّشيدي، واشتراها الملك العادل كتبغا وشرع في بنائها مدرسةً، ولكنه خُلع قبل أن يُتمَّها واشتراها الملك الناصر محمد وعمل لها الأوقاف الجليلة، ومكانها بشارع الـمُعِزّ لدين الله الفاطميّ بجوار مسجد ومستشفى قلاوون. ينظر: «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٢: ٣٧٠، ٣٧١)، و«المواعظ والاعتبار» (٤: ٢٥٩) كلاهما للمقريزي.

(٣) ما بين المعقوفتين من «رفع الإصر» (١: ٢٧٧)، وسقط من الأصل.

وكان خروج المنصب عنه وولايةُ غيرِه من النَّقمات التي حلّت بديار مصر، نسأل اللهَ السلامةَ منها.

ثم استمرَّ في المنصِب من خامسِ شهرِ ربيعِ الأوَّلِ سنةَ ثمانٍ وثمانٍ مئة إلى أُخريات شهر جمادى الأولى، سنةَ إحدى وعشرينَ وثمانِ مئة، المدةُ ثلاث عشرة سنةً وأشهر، لم يتفق هذا لقاضٍ شافعيٍّ بالديار المصرية بعد قاضي القضاة عزِّ الدين ابن جماعة، ولا يَرِدُ علينا ما اتفق في الشام من ولاية/ الباعُونيِّ[1]. [٥/ ب]

فلمْ يزلِ الأخُ مستمرّاً ونُوابُّه يحكُمون بالدِّيار المصريّة عنه، وإنما عُملت قضيةُ الباعُوني لِنُكتةٍ معروفة ليس هذا موضعها، وكانت يوميّاتٌ[2] قلائلُ، فنمَّى الأخُ رضيَ الله عنه في هذه المدة رِيْعَ الأوقاف، وعمّر الجوامعَ والمدارسَ التي تحت نَظَرِه، ولم يتناول غالبَ جَوامِكِه[3]، وأبدى فيه العَفافَ.

ثم خرج عنه المنصبُ بعد ذلك وأُعيدَ إليه في سابعِ عشَر من شهر ربيعِ الأول سنةَ اثنتينِ وعشرينَ وثمانِ مئة، واستمرَّ فيه إلى حين وفاتِه، قدَّس اللهُ روحَه، ونوّر ضريحَه.

---

(١) هو قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن ناصر بن خليفة الباعوني الدمشقيّ الشافعيِّ، وكان كما ذكر المقريزيُّ استقرَّ به القضاء عوضاً عن صاحب الترجمة الإمام جلال الدين البلقينيّ. ينظر: «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٦: ٣٢١)، و«رفع الإصر عن قضاة مصر» للحافظ ابن حجر (١: ٢٢٧).

(٢) في الأصل «يويمات» بتقديم الياء الثانية على الميم، وهو سبقُ قلم من الناسخ، وما أثبتناه على مقتضى ما ذكره الحافظ ابن حجر في «رفع الإصر» (١: ٢٢٧)، حيث قال في سياق سَرْده لعدد الولايات التي تقلَّدها جلال الدين البلقيني: «إلّا أنه حصل خللٌ بالباعوني بالشام، وهو خمسة عشر يوماً لا غير»، وهذا معنى ما عبَّر عنه أخوه هنا بقوله: «وكانت يوميّات قلائل».

(٣) الجوامِك: جمع الجامكيّة، وهو لفظٌ فارسيٌّ معرّب مشتق من (جامه) يعني: قيمة، ومن «كي» وهي أداةُ النسبة، وصار يعني رواتب أصحاب الوظائف في الأوقاف، وهو المراد هنا. ينظر: «معجم لغة الفقهاء» ص١٥٨.

وكم حثَّ نُوّابَه في أيّام مباشرتِه على حُسْن المباشرة، وكتب لهم بذلك كُتباً فيها المواعظُ ظاهرةٌ، وكتب لهم رسالةً عظيمةً[١] قُرئت على غالب منابرِ أقاليمِ الديارِ المصرية، ولا بأس بسِياقها هنا، وإن كان محلُّها بعد ذلك عند ذكر فوائدِه، فنقولُ: قال رضي الله عنه:

الحمد لله ربِّ العالمين، اللهمَّ صلِّ وسلِّم على سيِّدنا محمّدٍ وآلِهِ وصحبِه والتابعين، هذه رسالةٌ من عبد الرحمن البُلْقِينيِّ إلى إخوانه من المسلمين، أمّا بعدُ:

فإنّي أحمَدُ إليكم اللهَ الذي لا إله إلا هو، وأصلِّي على نبيِّه محمّدٍ ﷺ، وأُعلِمُكم رحمَكُم اللهُ تعالىٰ برحمته الواسعة، من كان منكم في هذا البلد أو قريباً منها، أو في البلاد الشاسعة، أن الطلَبَ لولاية القضاءِ قد كثُر وتفاقَمَ، ولم يكن ذلك فيما مضىٰ من الزمان وتقادَمَ، بل كان القاضي هو الذي يختار النُّوابَ، وأمّا الآنَ فيبدو ممَّن أراد ذلك العَجَبُ العُجابَ، من إحضار الرسائلِ والتوسُّلِ إلى ذلك بأفْحَشِ الوسائل، إمّا بإعطاء ما يحمِلُ الخطايا والأوزارَ بتدرُّك بلدٍ من بلاد الأمراء بالاستئجار، أو بإظهار الاحتياج والافتقار، وما ذاك إلا لطَلَبِ عَرَض الدُّنيا الفانية، والإعراضِ عن ما يُقرّبُ للدار الباقية، وقد استُفْتِيتُ عن قريبٍ فيما يأخذُه القُضاةُ على كتابةِ لفظٍ لِيَشهَدَ فيه، وعلى الدَّعاوى والتَّحليف من غير استدلالٍ ولا توجيه، فحَدَاني ذلك على إرسال هذه الرسالةِ لإظهارِ ما أظهرَ القُضاةُ به الجهالةَ، وهُم في ذلك كما قال القائل: [من الطويل]

فإن كنتَ لا تدري فتلك مُصِيبَةٌ[٢] وإن كنت تدري فالمصيبةُ أعظَمُ

---

(١) هي رسالتُهُ الموسومة بـ «بذل النصيحة في دفع الفضيحة»، وقد حقَّقها الأستاذ محمد عايش في مجموعة الرسائل البلَقينية.

(٢) في الأصل: «مصيبتي»، والمحفوظ فيه ما أثبتناه، والبيت لابن قيِّم الجوزيّة، وهو من قصيدته =

فنقول: اعتبر الماوَرْديُّ لأخْذِ القاضي من الخصوم عشرةَ شُروطٍ؛ والأخْذُ من الخصُوم في اعتقادي بذلك مَنُوط.

أحدُها: أن لا يكون له رزقٌ في بيت المال.

الثاني: أن يكون محتاجاً ويقطعُه ذلك عن الاكتساب بالأعمال.

الثالث: / أن يكون بإذن السلطان. [٦/ أ]

الرابع: أن لا يوجدَ متطوِّعٌ في الأوطان.

الخامس: أن لا يُقْدَر على رزقه من بيت المال[١]، الذي هو للحاجة منصوبٌ.

السادس: أن يأخذَ ذلك من الطالب والمطلوب.

السابع: أن يُعلِمَهُما بذلك قبلَ حُكمِه.

الثامن: أن لا يأخذَ زيادةً على حاجته في يومه.

التاسع: أن يأخذَ الأُجرةَ على زمان النَّظَرِ.

العاشر: أن لا يدخُلَ على الخصُوم بما يأخذُه ضَيْرٌ ولا ضررٌ.

وقد سُقْنا لكم هذه الشُّروطَ نثراً ورسماً؛ لِيُحيطَ بها مَنْ وفَّقه اللهُ فَهْماً، والآنَ فلْنسُقْها من كلامه وما أظهرَه في أحكامه.

قال الماوَرديُّ في «الحاوي»[٢]: فصل: وإذا تعذَّر رزقُ القاضي من بيت المال،

= الميميّة الطويلة المشهورة، وبعضها في «حادي الأرواح» (١: ١٢٠٠٧)، وهو في ديوان صفيّ الدِّين الحلّي ص٨٣ بلفظ: «إن كنت تدري...».

(١) كذا في الأصل، وأمّا في «الحاوي» فهو بلفظ: «أن يَعْجَزَ الإمامُ عن دفع رزقِه فإن قدَرَ عليه لـم يجُزْ»، وكذا وقع في أكثر الشروط المذكورة، فأكثرها تمَّ إيرادها هنا بالمعنى لا باللفظ نفسه المذكور فيه، ولا على الترتيب نفسه أيضاً. وسيُنبّه المصنِّف رحمه الله على ذلك قريباً.

(٢) «الحاوي الكبير» (١٦: ٢٩٣، ٢٩٤).

وأراد أن يرتزقَ من الخصُوم، فإن لم يقطَعْهُ النَّظَرُ عن اكتساب المادَّة، إمّا لِقيامِه[١] بما يستَمِدُّه[٢]، وإمّا لقلَّةِ الـمُحاكماتِ التي لا تمنعُه من الاكتساب: لم يَجُزْ له أن يَرْتَزِقَ من الخصُوم. وإن كان يقطعُه النَّظرُ عن اكتساب المادَّةِ مع صِدْقِ الحاجةِ، جاز له الارتزاقُ منهم على ثمانية شُروط:

أحدُها: أن يَعْلَم به الخصمانِ قبلَ التحاكُم إليه، فإن لم يعلَما به إلا بعدَ الـحُكْمِ لم يَجُزْ أن يرتَزِقَهُما.

والثاني: أن يكونَ رزقُه على الطالب والمطلوب، ولا يأخذه من أحدهما فيصِيرَ به مُتَّهماً.

والثالث: أن يكونَ عن إذْنِ الإمام ليُوجِّهَ الحقَّ إليه[٣]، فإن لم يأذنْ له الإمامُ لم يَجُزْ.

والرابع: أن لا يجِدَ الإمامُ متطوِّعاً، فإنْ وَجَد الإمامُ متطوِّعاً لم يَجُزْ.

والخامس: أن يَعْجَزَ الإمامُ عن دَفْعِ رزقِه، فإن قَدَرَ عليه لم يَجُزْ.

والسادس: أن يكون ما يرتَزِقُه من الخصُومِ غيرَ مؤثِّرٍ عليهم ولا مُضِرٍّ بهم، فإن أضَرَّ بهم، أو أثَّرَ عليهم لم يَجُزْ.

والسابع: أن لا يَسْتَزِيدَ[٤] على قَدْر حاجتِه، فإن زاد عليها لم يَجُزْ.

---

(١) كذا في الأصل، ووقع في المطبوع من «الحاوي الكبير»: «لِغِنائِه بما يستجِدُّه». وكلاهما صحيحٌ في هذا السياق.

(٢) في «الحاوي»: يَستجِدُّه.

(٣) كذا في الأصل، وهو في المطبوع من «الحاوي» بلفظ: «لِتَوجُّهِ الحقِّ عليه».

(٤) كذا هنا بلا النافية قبل الفعلِ، ووقع في المطبوع من «الحاوي الكبير» (١٦: ٢٩٤) «يستزيد» غير مسبوقٍ بأداة النفي، والصحيح ما وقع هنا.

والثامن: أن يكون قدْرُ المأخوذِ مشهوراً يتساوى فيه جميعُ الخصُوم وإن تفاضَلُوا في المطالبات؛ لأنه يأخذُه على زمان النَّظَرِ، فلم يُعتبرْ بمقادير الحقوق[١]، فإن فاضَلَ بينهم فيه لم يَجُزْ إلا إن تفاضَلُوا في الزمان فيجوز، وفي مثل هذا مَعَرَّةٌ تدخُلُ على جميع المسلمين، وإن جازتْ في الضَّروراتِ[٢].

هذا كلامُه فتدبَّروا ـ رحمكُم الله ـ في هذه الأمور، وإيّاكم والاغتِرارَ بمَتاعِ الغُرورِ وزينةِ الغَرورِ[٣]، وأتلُو عليكم للذِّكرىٰ، وقد يكون منكم مَنْ هو/ بذلك أدرىٰ، قولَه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ وَٱخْشَوْاْ يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔاۚ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّۖ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾ [لقمان: ٣٣]. [٦/ ب]

وانظُروا ـ رحمكُم اللهُ ـ كيف جعل ذلك جائزاً للضَّرورة، فألْحَقهُ في الاسم بأكل الميتةِ، وشروطُه مشهورة، فلا تتَّخذُوه مَتْجراً، فبئسَتِ التِّجارة، وأَقْبِلُوا على الإصلاح للدار الآخرةِ والعِمارة، وقد نصحْتُكم فاقبَلُوا النَّصيحةَ، واحذَرُوا يومَ القيامةِ والفضيحةَ، والسلامُ عليكُم ورحمةُ الله وبركاتُه.

* * *

---

(١) في «الحاوي الكبير»: «فلمْ تُعتبر مقادير»، وكلاهما يصحُّ في هذا السياق.

(٢) كذا وقعت جملة «وإن جازت في الضرورات» نهاية كلام، ولكن وقعت في المطبوع من «الحاوي» بداية كلام متعلِّق بما بعده وبلفظ: «ولئن جازت فيه الضرورات، فواجبٌ على الإمام وكافّةِ المسلمين أن تُزال مع الإمكان، إمّا بأن يتطوَّع منهم بالقضاء مَنْ يكون مِنْ أهلِه، وإمّا أن يُقام لهذا بكفايتِه».

(٣) الغُرور بالضمِّ: ما اغترَّ به من متاع الدُّنيا، والغَرور بالفتح: كلُّ ما يغُرُّ الإنسان، وفُسِّر بالشيطان لأنه رأسٌ في ذلك. ينظر: «الصحاح» (غرر)، و«فتح الباري» لابن حجر (١١: ٢٥٠).



ذكر ثناء مشايخه عليه وأقرانه

هذا البابُ واسعٌ جدّاً، ولكن نذكُر نُبْذةً من ذلك نستدلُّ بها على ما لم يُذكَر.

أمّا والدُه رضيَ الله عنه، فكان يُثني عليه كثيراً ويُعظِّمُه جدّاً، ويبالغ في تعظيمه، ويكْفيهِ من المناقب هذا، وقد وقفْنا على أشياءَ بخطِّه له، ناطقةٍ بالمبالغة في التعظيم، فمنها دعاءٌ دعاهُ له، صورتُه:

«خصوصاً سيِّدنا الإمام العلّامة، أعلم أهلِ زمانه، قاضي القضاة جلال الدين، أعطاهُ الله تعالى في أموره العِزَّ والتَّمكينَ». وهذه منقبةٌ عظيمةٌ للأخ؛ لأن الوالد ـ رضيَ الله عنه ـ شديدُ الاحترازِ والتثبُّت، لا يقول إلا ما يصحُّ عنده.

ومنها جوابٌ كَتَبه له في سؤالٍ سأله له؛ صُورةُ السُّؤال:

الحمد لله ربِّ العالمين، اللهمَّ صلِّ وسلِّم على سيِّدنا محمَّدٍ وآله وصحبِهِ والتابعين، قد وقع للعُكْبَرِيِّ في قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ﴾ [النساء: ١١] أن قال[١]: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ﴾ يجوز أن يكون حالًا من «السُّدس» تقديرُه: مُسْتَحقّاً من بعد وصيَّةٍ، والعاملُ الظرفُ، ويجوز أن يكون ظرفاً، أي: استقرَّ لهم[٢] ذلك بعد إخراج الوصية. كذا قال.

وفي الوجه الأول تعقُّبٌ، وذلك أنّ هذا الظَّرف وهو «بعْدِ» في موضِع الحال، وهو متعلِّقٌ بمحذوفٍ، وذلك أن المحذوفَ هو العاملُ في الظَّرف المذكور؛ لا أنّ

(١) في كتابه «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٥).

(٢) في المطبوع من «التبيان»: «يستقرّ لهم»، وهو الأظهر في هذا السياق.

العاملَ في ذلك المحذوفِ هو الظَّرفُ المذكورُ، وقد قال النُّحاةُ في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠] أنّ ﴿مُسْتَقِرًّا﴾ حالٌ دالَّةٌ على أن العاملَ المقدَّرَ اسمُ فاعلٍ لا فِعلٌ، ولو لم يُذكَر لَكانَ «عنده» حالاً، والعاملُ فيها محذوفٌ، وقد ظهر في هذا، وهو اسمُ فاعِلٍ لا فِعلٌ.

وقال ابنُ الدَّهّان[1]: «مُستَقِرّاً» ليس عاملًا في الظَّرف، وإنما «عنده» ظرفٌ للرؤية، و«مُستَقِرّاً» حالٌ من الهاءِ[2].

وقال: العُكْبَريُّ[3]: إنّ هذا الاستقرار معناه: عدمُ التحرُّكِ لا مطلقُ الوُجودِ والحصُولِ، فهو كونٌ خاصٌّ؛ / بمعنى: فلا يُحذف، وإنما يُحذف الكَوْنُ الـمُطْلَقُ. [٧/ أ]

فإن قيل: المتعلِّقُ بالمحذوف هو حرفُ الجرِّ، وهو «مِنْ» وصاحبُ الحال «السُّدس»، والعاملُ الظرفُ. قلنا: هذا لا يستقيم؛ لأن الحرفَ بمُفردِهِ لا يتعلّق، وإنما يتعلَّق مع مجرورِه. وقولُ الشيخ أبي حيّان[4]: ويتعلَّقُ «مِنْ»[5] بمحذوف،

---

(١) هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الأنصاريّ النحويّ، عُرف بابن الدَّهّان، كان من أعيان النُّحاة المشهورين، قال القفطيُّ: «رجلٌ عالـمٌ فاضل، كيِّسٌ نبيهٌ نبيلٌ؛ له معرفة كاملة بالنحو، ويدٌ باسطةٌ في الشعر ... أخذ الناس عنه «شرح الإيضاح في النحو» لأبي عليّ الفارسيّ في ثلاثة وأربعين مجلّداً، وشرح «اللمع» شرحاً كبيراً في عدّة مجلدات، وصنّف غير ذلك». «إنباه الرواة على أنباه النحاة» (٢: ٣٨، ٤٧)، وينظر: «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (٣: ١٣٦٩)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (١٥: ١٥٦).

(٢) يعني التي في قوله تعالى: ﴿عِندَهُۥ﴾ من الآية نفسها.

(٣) لفظُ ما قاله أبو البقاء العكبري في «التبيان» (٢: ١٠٠٩) هو: «مُسْتَقِراً» أي: «ثابتاً غيرَ مُتَقَلْقِلٍ، وليس بمعنى الحُصُولِ المطلَقِ، إذ لو كان كذلك لم يُذكر»، وجلال الدين البُلقيني إنما ينقُل عن «المغني» لابن هشام (١: ٨١٥) فهو عينُ اللفظ الذي ذكره عن العُكبري، وقد انتصر له بقوله: «والصواب ما قاله أبو البقاء».

(٤) «البحر المحيط» (٣: ٥٤٢).

(٥) كذا في المطبوع من «البحر المحيط» (٣: ٥٤٢) على الصحيح، ووقع في الأصل: «ويتعلق بمن».

أي: يستحقُّون ذلك كما فصَّل ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٍ﴾، أراد بذلك حرفَ الجرِّ مع مجرورِه لا هو بمُفرَدِه.

وأما قولُه في الوجه الثاني[1]: «و يجوز أن يكون ظرفاً». فهو أيضاً لا يستقيم؛ لأنّ مع الحاليّة لم تنتفِ ظرفيَّتُه، بل هو ظرفٌ مطلقاً كما تقدَّم، وإنما بعدَ إثباتِ ظرفيَّتِه. ما حكمُه مع ما قبلَه، هل يكون في موضِعِ الحالِ؟ أو في موضِع الصِّفة إن لم يكن قبلَه ما يطلبُ الخبريَّة؟ وقد ذكر النُّحاة أن الظَّرفَ والجارَّ والمجرورَ إذا وقَعا بعدَ معرفةٍ، أو نَكرةٍ فحكمُهما بعدَهما حكمُ الـجُملِ بعدَهما، فهما صفتانِ بعدَ النَّـكراتِ، وحالانِ بعد المعارِفِ، ومُحتَملانِ للأمرَين بعدَ النَّـكرةِ الموصوفةِ؛ لأنها قريبٌ من المعرفةِ في جواز مجيءِ الحالِ معها، ولم تَقْرُبْ منها في امتناع وَصْفِها بالنَّكرات؛ فحينئذٍ لا وجْهَ لِتغايُرِ الثاني مع الأوَّلِ ألبتَّةَ.

فسيِّدي ـ أطالَ الله بقاءَهُ ـ يتأمَّل ذلك، وإن كان عنده[2] جوابٌ أو مخدوشٌ فيُعرِّفُني بذلك، وحسْبُنا الله ونِعْمَ الوكيل.

فكتب شيخُنا الوالد رضيَ الله عنه تِلْوَ هذا السؤالِ ما نصُّه:

تأمَّلتُ هذه المباحثَ الحسنةَ، واللطائفَ الـمُستَحسَنةَ، فوجدتُها شِبْهَ اللؤلؤِ المنظُوم، وتنقَّحتُ في المنطُوق والمفهوم؛ والنُّحاةُ يقولون: حرفُ الجرِّ هو الذي تعلَّق كما قال الشيخُ أبو حيّان، وما ذكَره الولدُ هو التَّحقيقُ، وأمّا إعراب العُكْبَرِيِّ في الوجه الثاني فمرادُه به انسلاخُه عن الحاليَّةِ إلى الظرفيّة الحقيقيّة، وتظهر فائدةُ الوجهينِ في أن وجْهَ الحالِ يقتضي أنّ الاستحقاقَ بعدَ الوصيّةِ والدَّين.

ووجْهُ الظَّرفِ يقتضي استقرارَ الاستحقاقِ بعد ذلك، ويُفْهم أن الاستحقاقَ

(١) يعني أبا البقاء العكبري في «التبيان في إعراب القرآن» (١ : ٣٣٥).

(٢) في الأصل «عنه»، والصحيح ما أثبتنا.

ثبتَ قبلَ هذا، ولكنّ الاستقرارَ مقيَّدٌ بهذا الظَّرفِ. وحضر القاصد قريب المغرب، فلم يحصُلِ الإمعانُ، ونظَرُ الولدِ مسدَّدٌ، سدَّده الله تعالى وكفاهُ شرَّ العينِ، ما شاء الله، لا قوَّةَ إلا بالله، حسبُنا الله ونِعْمَ الوكيل.

ومنها: جوابٌ أيضاً كتبه له على سؤال أرسلَه له؛ صورتُه[١]:

الحمد لله الذي بنِعَمِه تتِمُّ الصالحات، أسعدَ الله مساءَكُم، وأزال عنكم ما ساءَكُم. / يقول الفقيرُ ـ أصلَحَ اللهُ شأنَه، وأزالَ عنه ما شانه ـ: إنّ الزَّمخشريَّ في «الكشّاف»[٢] وقع عليه تعقُّبٌ من فَيْضِ الألطافِ في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ١٢٧] وذلك أنه قال: ﴿مَا﴾ في محلِّ الرفع؛ أي: يفتيكم الله[٣]. والمتْلُوُّ في الكتاب في معنى اليتامى؛ يعني قولَه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾ [النساء: ٣] وهو مثل[٤] قولك: أعجَبَني زيدٌ وكَرمُه، ويجوز أن يكون ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ مبتدأً، و﴿فِي الْكِتَابِ﴾ خبرَه، على أنها جملة معترِضة، ويجوز أن يكون مجروراً على القَسَم، كأنه قيل: قلِ اللهُ يُفتِيكُم فيهِنَّ، وأُقسِمُ بما يُتلىٰ عليكُم في الكتاب.

[٧/ب]

ثم قال[٥]: فإن قلتَ: بمَ تعلَّق قولُه: ﴿فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾؟ قلت: في الوجْهِ الأوَّلِ هو صِلَةُ «يُتلىٰ»، أي: يُتلىٰ عليكم في معناهُنّ، ويجوز أن يكونَ ﴿فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾ بَدَلاً من ﴿فِيهِنَّ﴾. فأمّا في الوجهَينِ الآخَرينِ فبَدَلٌ لا غير. انتهىٰ كلامُه.

---

(١) أوردها السيوطيُّ في الأشباه والنظائر، وقد حققها الأستاذ محمد عايش في مجموعة الرسائل البلقينية.

(٢) (١: ٥٧٠).

(٣) في المطبوع من «الكشاف»: «أي الله يُفتيكم» بتقديم لفظ الجلالة على: يُفتيكم.

(٤) في المطبوع من «الكشاف»: «من»، وكلاهما له وجهٌ في هذا السياق.

(٥) يعني الزمخشريّ في «الكشاف» (١: ٥٧٠).

وأقول: لا يصحُّ على الوجه الأوَّل، وهو أن تكونَ «ما» فاعلة البَدَلية من قوله: «فيهِنَّ»، والذي ذكره الـمُعرِبُون في ذلك، ومنهم العُكْبَرِيُّ إنما هو البَدَلية من قوله: ﴿فِي ٱلْكِتَـٰبِ﴾، وإنما لا يصحُّ لوجهين:

أحدهما: أن قولَه: ﴿فِيهِنَّ﴾ فيه ضميرٌ عائدٌ على النساءِ، فهو مقصودٌ في الجواب؛ لأنّ السؤالَ عن حُكم النساء، فجاء الجوابُ: ﴿ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ أي: في النساء.

وأمّا قولُه: ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَـٰبِ﴾ ففيه التصريحُ بيتامىٰ النساء، فصار التقدير: قلِ اللهُ يُفتيكم في النساء، ويُفتيكم المتلوُّ في الكتاب في يتامىٰ النساء، ولا تصحُّ البَدَليّةُ حينئذٍ من «فيهنّ» لاستلزام أن يكونَ الجوابُ أخصَّ من السؤال؛ لأنّ المسؤولَ عنه حُكْمُ النساءِ، ويجيء الجوابُ على تقدير البَدَلِ: قل اللهُ يُفتيكُم في يتامى النساء، وهذا ـ وإن كان مقصوداً بالحكم ـ إلّا أنّ الأوّلَ أيضاً مقصود، وهو أنّ اللهَ تعالى يُفتي عبادَه في أمر النساءِ عُموماً، ويفتيكُم المتلوُّ في الكتاب في يتامىٰ النساء خصُوصاً، والجوابُ لا يكون أخصَّ من السؤال.

الوجه الثاني: أن قولَه: ﴿فِيهِنَّ﴾ متعلِّقٌ بجُملة ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾، وقوله: ﴿فِي يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ متعلِّقٌ بجملة: يُفْتيكُم المتلوُّ، على أن «ما» فاعلةٌ، ولا يُبدَل المتعلِّق بجملةٍ من المتعلِّق بجملةٍ أخرى.

وأمّا على الوجهَينِ الآخَرين، فلا تستقيمُ البَدَليّةُ، لا من ﴿ٱلْكِتَـٰبِ﴾ ولا من ﴿فِيهِنَّ﴾.

أمّا من ﴿فِيهِنَّ﴾، فلِمَا قـدَّمناه من استلزام أن يكونَ الجوابُ/ أخصَّ من السؤال. [٨/ أ]

وأمّا مِنْ ﴿فِي ٱلْكِتَـٰبِ﴾ فإنَّ على هذَينِ الوجهَينِ المرادُ: والذي يُتلى عليكم محفوظٌ في الكتاب؛ لأنه قال: المراد بالكتاب على هذا الوجه: اللَّوحُ المحفوظُ، مثل: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَـٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤]؛ فلا يصحُّ أن يُبدَلَ ﴿فِى يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ من قوله: ﴿فِى ٱلْكِتَـٰبِ﴾؛ لأن ذلك ذُكِر للتَّعظيم، والـمُبدَل منه في نيَّة الطَّرحِ، فيؤدِّي إلى فَواتِ الأمرِ الذي سِيْقَ له، والذي ﴿يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ﴾ على معنى أنه مُقرَّرٌ في الكتاب: اللوح المحفوظ، وكذلك على القَسَم؛ لأنه إنما يُقْسَم بالأمر العامِّ، وهو ما يُتلى في الكتاب على سبيل التعظيم.

وأمّا الأمر الخاصُّ: وهو الذي يُتلى في يتامى النساء، فلم يُقْسِم به، فلا تصحُّ البَدَليّةُ على هذين الوجهَينِ بوجه، وإذا بطَلَت البَدَليَّةُ، فلا يصحُّ له حينئذٍ أن تكون الجملةُ اعتراضيةً ولا قَسَميّةً، إلا إذا عُلِّق ﴿فِى يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ بقوله: ﴿يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ﴾.

مع أنهما إعرابانِ مختَرَعانِ لم يسبقْهُ إليهما أحدٌ، فالمسؤولُ: تأمُّلُ هذه الاعتراضات، وهل هي صحيحةٌ أم لا؟ واللهُ تعالى يُديم انتفاعَ الناسِ بوُجود مَنْ يُزيل عنهم البأسَ، والحمدُ لله وحدَه.

فكتَبَ شيخُنا الوالدُ ـ رضيَ الله عنه ـ تِلْوَ هذا السؤالِ ما نصُّه:

الحمد لله الذي بنِعَمِه تتِمُّ الصالحاتُ، اللهمَّ صلِّ وسلِّم على سيِّدنا محمّد، سيِّدِ السّاداتِ، ومِنْ أهل الأرضِ والسَّماواتِ، وعلى آل سيِّدنا محمّدٍ وأصحابه وأتباعِه وأحبابه، وسهِّل والْطُف ويسِّرْ؛ أسْعَدَ اللهُ صباحَكُم، وأدامَ سعْدَكُم ونجاحَكُم، لقد أبديتُم أفناناً، وقلّدتم امتناناً، وأقول في الجواب، واللهُ الموفِّق للصواب:

إنّ قولَ الزمخشريِّ «والمتلوُّ في الكتاب» في معنى: اليتامى، يعني قولَه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ الآيةَ [النساء: ٣]، التي فيها ذِكْرُ اليتامى في الخوف أن لا

يُقْسَطَ لهنَّ، وهي المذكور فيها ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾؛ فجُوِّز أن يكون ﴿فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ بَدَلاً من «فيهنَّ»، فيصير التقديرُ: والمتلوُّ في الكتاب في الآية التي فيها ذِكْرُ اليتامى، ممّا يتعلَّق بالنساء هو قولُه: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾. وإذا اختصَرتَ قلتَ: التقديرُ: قلِ اللهُ يُفتِيكُم فيهِنَّ والمتلوُّ في الكتاب فيهِنَّ، وذلك المتلوُّ هو في الآية التي فيها ذِكْرُ اليتامى، كما تقول: إذا سألك سائلٌ عن المحجُورِ عليهم العالِـمُ يُفتيك فيهم، والمقرَّر في «الجامع»[1] / في حَجْرِ الصبيِّ، وكان قد ذكر في حَجْر الصبيِّ ما يتعلَّق بعُموم المحْجُورِ عليهم[2]، وبذلك يظهر أن الجوابَ ليس أخصَّ من السؤال، بل مساوٍ له. [٨/ ب]

وأمّا التعلُّق، فإنّ قولَه: ﴿فِيهِنَّ﴾ يتعلَّق بقوله: ﴿يُفْتِيكُمْ﴾، وقولَه: ﴿فِى ٱلْيَتَٰمَى﴾ يتعلَّق بقوله: ﴿يُفْتِيكُمْ﴾ أيضاً على إعراب البَدَلِ، وإنما يتعلَّق بقوله: ﴿يُتْلَىٰ﴾ على غير البَدَل.

وما ذكَرتُموه على الوجهَينِ الآخَرينِ فالبَدليّةُ من ﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ لم يتعرَّض لها الزمخشريُّ.

والبَدَليّةُ من ﴿فِيهِنَّ﴾ قد تقدَّم أنها مساويةٌ بما قرَّرناه وهي متعيَّنة على الاعتراضِ والقسَمِ، وصار التقدير: قل اللهُ يُفتيكم فيهِنَّ. تمَّ الكلام، ثم اعترَضَ بقوله: والذي يُتلى عليكم ثابتٌ في اللَّوحِ المحفوظ، ثم عاد إلى تمام الأوَّلِ فقال: ﴿فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾، والتقدير: قلِ اللهُ يُفتيكم فيهِنَّ في المذكور في قوله: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾. وذُكِر ﴿فِى ٱلْيَتَٰمَى﴾ للإعلام بموْضِعِه، وعلى القسَمِ يصير

---

(١) يعني: «الجامع الكبير» للمُزني، صاحب «المختصر» المشهور.

(٢) فالأسباب المقتضية للحجر: هي الجنون، والصِّبا، والرِّق، والسَّفَهُ، والفَلَس. ينظر: «مختصر الـمُزَنيّ» (٨: ٢٠٣)، و«نهاية المطلب» (٦: ٤٣١)، و«البيان في مذهب الشافعي» (٦: ٢٠٦).

التقديرُ: قلِ اللهُ يُفتيكم فيهنَّ وأُقسِمُ بما يُتلى عليكم في الكتاب، ثم عاد إلى تمام الأوَّل بالبَدَليّةِ المذكورة.

وجوَّز الزَّجاجُ[1] أن تكون «ما» في محلِّ خفض، قال: وهو بعيدٌ جدّاً؛ لأن الظاهرَ لا يُعطَف على المضمَرِ. وهذا الذي قدَّمه هو الذي ظهر بعد التأمُّل، وهكذا يكون الترسُّل، والفقيرُ يرغَبُ إلى الله تعالى في أن يكون خليفتي وأُكْثِرُ بذلك التوسُّلَ، اللهمَّ أجِبْ سؤالي، وأصلِحْ حالَ خليفَتي وحالي، آمين، والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلواتُه وسلامُه على سيِّدنا محمّدٍ وآل سيِّدِنا محمّدٍ وصحبِه والتابعين.

هذا كلامُ شيخِنا الوالدِ، ومِنْ خطِّه نقلتُ، فانظُر هذا التعظيمَ الزائدَ من هذا الوالد. وأشياءَ غيرَ ذلك من نقْلِه عنه في مصنَّفاته، وفوائدُه دالّةٌ على نهاية التعظيم، والمبالغةِ في الإكرام.

وأمّا أخوهُ الكبيرُ، فكان يُبالغ في تعظيمِه ويُقدِّمُه على نفسه، ومما يدلُّ على ذلك جوابُه الذي كتبَه له نظْماً عن اللُّغز الذي سألَه عنه نظْماً، فلْنذكُرِ السؤالَ والجوابَ:

قال شيخُنا الأخُ ـ رضي الله عنه ـ: كتبَ الأخُ مُلغِزاً في العِلْم: [من الخفيف]

يـا إمـامـاً لـه الـفـرائـدُ جَمّـهْ ... وهُـمـامـاً يُـزيـلُ كـلَّ مُـلِـمَّـهْ

ومُبيـداً شـبائكَ الـجهـلِ طُـرّاً ... إذ تـوالَـتْ بظُـلـمةٍ مُـدْلَـهِمّـهْ

ومُزيحـاً عـن العقـول شـكاوَى ... من شُـكوكٍ تَـحِلُّ فـيها وغُـمّـهْ

ومُريـحَ القلوبِ من جَـوْرِ جَهلٍ ... لم يُزلْ ذأذاءُ[2] الشُّكوكِ فهْمَهْ[3]

---

(١) في «معاني القرآن وإعرابه» له (٢: ١١٤).

(٢) الذأذاء: الزجر. «لسان العرب» (ذأذأ).

(٣) في الأصل: «وهمه»، والصواب ما أثبتناه على ما يقتضيه المفهوم من السياق.

بـأُمـورٍ مُـبَـيَّـنـاتٍ بـحَـقٍّ ... مُـثْـبَـتـاتٍ بـقـوّةٍ[1] وهِـمّـه

[٩/ أ] / ما اسمُ شيءٍ حوى المعاني جميعاً ... فيـه مـا يُرتجـى لـكلِّ مُهِمّـهْ

تَعِبَ السـابقونَ في كُنْـهِ وصْـفٍ ... مُظْهِـرٍ مـا بـه بحَـدٍّ ورَسْـمَهْ

هو حَسَـنُ الفُضولِ والفضْلُ منه ... ليس يدري والناسُ يحكُونَ زعْمَهْ

ليس كالـعلـمِ إنـه لَـمُـحـالٌ ... ذلِكُـم حالُـه مـن الفَهْـم غُمَّـهْ

اقتباسُ الأُنـاس مـنـه مُزِيـنٌ ... ويعـادُ الطّريـد شَـيْنٌ ووَصْمـهْ

أحـرفٌ منـه عُدَّهـا في ثـلاثٍ ... عـلى مـولايَ أن يُبِـينَ لي اسـمَهْ

فـلَـكَـمْ أظـهَـر الـفـوائـدَ فينا ... وهـي حقّـاً عـلى الخلائـق نِعْمَـهْ

بـعُـلُـومٍ غـريـبـةٍ واضـحـاتٍ ... مُذْهِبـاتٍ عـن الـوَرى كلَّ نِقْمَـهْ

دُمْـتَ في عـزةٍ ورِفْـعَـةِ جاهٍ ... وحَـبَـاكَ الإلـهُ عفواً ورَحمَـهْ

فكتب الجوابَ عن ذلك في أسرعِ وقْتٍ: [من الخفيف]

يـا إمامـاً أبـانَ للنـاس عِلْمَـه ... ورئيسـاً فـاقَ الخلائـقَ حِشْـمَهْ

ومـلاذاً لـكـلِّ قـاصـدِ جُـودٍ ... وذِمـامـاً لـكـلِّ طـالـب ذِمّـهْ

جئـتَ لي مُلْغِـزاً بأمـرٍ عظيـم ... أنـتَ فيـه مـن المشـايخِ أُمَّـهْ

هـو شيءٌ وَرِثْـتَـهُ عـن نبيٍّ ... أشـرفِ الأنبياءِ لأشـرفِ أُمَّهْ

وتلـقَّـيـتَ جُـلَّـه عـن إمـامٍ ... أعظمَ اللهُ فـي الشَّـريعةِ قَسْمَهْ

لـم تـرِثْـهُ كَـلالـةً قـطُّ لكن ... كنتَ فيه من أوفرِ الناس قِسْمَهْ

هـاك منِّي جوابَـه مع قُصورٍ ... يا إمامـاً أعـظَـمَ اللهُ سَـهْـمَـهْ

دُمْتَ في نعمةٍ وعِشْـتَ سـعيداً ... وحَبَـاكَ الإلـهُ حُكـماً وحِكْمَـهْ

---

(١) وقع بعده في الأصل: «الدليل»، وقد ضُرب عليها، والعجز بدونها صحيح.

قلت: وقد أجاب اللهُ دعاءَ السائلِ والـمُجيب، فتُوفِّيَ المجيبُ قبلَ السائلِ بمدَّةٍ كبيرة، وحصل له العفوُ والرحمةُ إن شاء الله تعالى، ومدَّ الله في أجَلِ السائل وحَباهُ الحكمَ المسؤول، وقد ذكرتُ أنا ذلك لشيخنا الأخِ رضيَ الله عنه، لَـمّا أوقَفَني على هذا السؤال والجواب، وتعجَّبتُ من ذلك، واستَحْسَن ما ذكرتُه له، فانظُرْ هذا التعظيمَ والاعترافَ بالإمامة، والتفضيلَ الجسيم، وله أشياءُ كثيرةٌ ناطقةٌ بتعظيمه غيرُ هذا.

وأمّا أئمّة زمانِه من أقرانه وغيرِهم من أرباب المذاهبِ، فكانوا يُبالغون في تعظيمه ويعترفون له بُعلوِّ المقدار، / ورُسوخِ القَدَمِ في العلم، ومنهم المقرئ البَدْريُّ الكُلُسْتاني[1]، كاتِبُ السِّرِّ، كتبَ إليه الأَخُ رضَي الله عنه ما نصُّه[2]: [٩/ ب]

[من الطويل]

إلـى كعبة الآدابِ تـأتي الرسائلُ ... ومِـنْ عِـلْمِه الوافـي تُحَـلُّ المسائلُ

إمامٌ حوى علماً وفخراً وسُؤدَداً ... فأصبـح مقصـوداً وكلٌّ وسـائلُ

فكاتِبُ سِـرِّ الـمُلْكِ عالـمُ عصْـرِه ... بمذهـبِ نُعـمانَ ومـا ثَمَّ فائـلُ[3]

---

(١) هو العلّامة بدر الدين محمود بن عبد الله الكُلُسْتاني الحنفيّ، أحد العلماء الأعيان، قال ابن تغري بردي في «النجوم الزاهرة» (١٣ : ١١): «كان إماماً بارعاً، متفنّناً في علوم كثيرة، عارفاً باللغة العربية والعجمية والتركية، وسُمّيَ بالكُلُستاني لكثرة قراءته كتاب السَّعْدي العجميّ الشاعر، وكان الكتاب المذكور يُسمّى كُلستان»، كما أثنى عليه الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر» (٢: ٨٩)، فقال: «قرأت بخطِّه لُغزاً في غاية الجود خطّاً ونظماً»، توفي سنة إحدى وثمان مئة. رحمه الله رحمة واسعة. وينظر: «الضوء اللامع» (١٠ : ١٣٦)، و«شذرات الذهب» (٩: ٢٥).

(٢) أوردَ هذه الرسالةالسيوطيُّ في «الأشباه والنظائر النحوية»، وقد حققها الأستاذ محمد عايش في مجموعة الرسائل البلقينية.

(٣) الفائل: المخطئ في الرأي، يقال: رأيٌ فائل، ورجلٌ فائل الرأي: أي مخطئٌ فيه. ووقع على هامش البيت في الأصل «أي خلافه». على معنى: ما وُفِّق مخالِفٌ أو مغالطٌ، والله أعلم. وينظر: «لسان العرب» (فيل).

فإن أشكَلَتْ يوماً أمورٌ فلُذْ به   فمِنْ علمِه التهذيبُ والفضْلُ شاملُ
نهايةُ كُلِّ الناسِ عند اجتماعِهِم   بحَضْرَتِه الإصغاءُ لِـمَا هو قائلُ
فيُبْدي سؤالاً ثم يذكُر حَلَّه   ألَا فاعْجَبُوا هذا مجيبٌ وسائلُ
هو البدْرُ إن لاقيتَهُ بمحاسنٍ   هو الليثُ في كَرٍّ وفَرٍّ يقاتلُ

ما قولُ إمامِ أهلِ الأدب، ومالكِ زمامِ معالي الرُّتب، وخليفةِ النُّعمانِ في هذا العصر، ومَنْ بأقلامِه وأقدامِه يحصل الفتحُ والنصرُ، في بيتينِ وَقَعا لأبي تمّامٍ، مدحَ بهما المعتصمَ الإمامَ، لـمّا صَلَب بعضَ الخوارجِ العاجِيْنَ[1] عن الشرائع والمناهج، وهما:

[من الكامل]

ولقد سَقَيتَ النَّفْسَ من بُرَحائها   أنْ صارَ بابَكُ جارَ مازَيّارِ[2]

---

(١) أي: المنعطفين، أو المائلين عنه، فهو من عاجَ يَعُوج: إذا انعطف أو مال، ويقال: نخيلٌ عُوجٌ: إذا مالت. ينظر: «لسان العرب» (عوج).

(٢) في الأصل «حازما ونار» وهو تحريفٌ من الناسخ بلا شك، وما أثبتناه من ديوان أبي تمّام ص٤٨٥، وهو كذلك في «الموازنة» للآمدي ص٣٠، كما أنه الموافق لرواية الصَّفديِّ في «الوافي بالوفيات» (٤: ٢٤٠) و(١٠: ٤٠)، و«التذكرة الحمدونيّة» لابن حمدون البغدادي (٥: ٣٨٢)، وصدر البيت الأول منهما في الديوان بلفظ:

«ولقد شفى الأحشاءَ من بُرَحائهـا»

ووقع عند الصَّفديِّ: «شفيتَ القلبَ»

والبيتان من قصيدة قيلت في مدح الخليفة العباسي المعتصم بعد قتْلِه لبابَكَ ـ وهو الـخُرَّميّ الفارسيّ الذي ظهر سنة إحدى ومئتين، ودعا إلى عقيدة تُناقض الإسلام وتقول بتناسُخ الأرواح، ثم انتفض على الدولة زمنَ المأمون الذي جهّز جيشاً لتأديبه، إلا أنه تمكّن من هزيمة ذلك الجيش، ولـمّا تولّى المعتصمُ الخلافةَ جهّز عامَ عشرين ومئتين جيشاً للقضاء عليه، وقد انتصر ذلك الجيش، ووقع بابَكُ في الأسر، وجيء به إلى بغداد، ثم قتله المعتصم سنة ثلاث وعشرين ومئتين.

=

ثانِيـــهِ في كَبِدِ السَّـماءِ ولم يكُنْ كاثْنَـينِ ثـانٍ إذْ هُمـا في الغــارِ

قال الصَّفدي[١]: قد غَلِطَ أبو تَمّامٍ في هذا التركيب، لأنه إنما يُقال: ثانيَ اثنين، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ، ولا يُقال: اثنينِ ثانٍ، ولا: ثلاثة ثالثٍ، ولا: أربعة أربعٍ.

ولـمّا وقفَ المَمْلُوكُ[٢] على هذا التغليط استَبعد وُقوعَ مثلِه من أبي تَمّام، وخاض فِكْرُه في الجواب وعام، وخَطَر للمَمْلُوك أنّ المرادَ غيرُ ما فهِمَه الصَّفديُّ، وقصَدَ عرْضَ ذلك على مَن مِن عُلومه نقتبس وبكلامه نقتدي، وهو أنّ في الكلام تقديماً وتأخيراً وتقليباً[٣] للتركيب، وتغييراً، وهو أن التقدير: ولم يكنْ كاثنينِ إذ

= وأمّا مازَيّار المذكور بعده، فهو ابن قارن بن وندا هُرْمُز، وكان على طبرستان، ولم يكن يرضى أن يدفع الخراج إلى نائب خراسان عبد الله بن طاهر بن الحسين نائب الخليفة هناك، بل يبعثه إلى الخليفة نفسه، ثم آلَ أمرُه إلى أن أظهر المخالفة للمعتصم، وقد كان يُكاتب بابَكَ الـخُرَّميّ ويَعِدُه بالنصر، ولكن المعتصم ظفِرَ به، فضُرب بالسِّياط حتى مات وصُلِبَ إلى جانب بابَكَ الـخُرَّميِّ على جسر بغداد، وقُتل معهما أصحابُهما وأعوانهما. ينظر تفصيل قصَّتهما: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (٦: ٥١-٦٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠: ٢٨٤-٢٩٥)، و«البداية والنهاية» (١٤: ٢٦٢-٢٦٤).

وفي هذين البيتين يخاطب أبو تمام الخليفة المعتصم قائلاً له: إن بابَكَ صار جاراً في الصَّلْبِ لمازيّار، وهو ثانيه في كبد السماء، ولم يكن ثانياً لاثنين إذ هما في الغار، أي: هو ثاني اثنين في الصَّلْبِ لمازيّار الذي هو رذيلة، وليس هو ثانياً في الغار، كحال النبيِّ ﷺ وصاحبِه أبي بكر رضي الله عنه لأن هذه فضيلة.

(١) في «الوافي بالوفيات» (٤: ٢٤٠).

(٢) أراد بالمملوك: نَفْسَه، واصفاً إيّاها بذلك من باب التَّواضُع لله أوَّلًا، وللمخاطَب ثانياً، كما هو شأن أهل العلم والفضل دائماً.

(٣) في الأصل: «وتغليباً» بالغين المعجمة، وليس في سياق الكلام ما يدلُّ على صحَّته، وما أثبتناه هو الصواب إن شاء الله تعالى، ويشهد لذلك ما وقع عند أبي البقاء الكَفَوي، فقد أورد هذا البيت في «الكليات» ص٣٢٧، ويظهر أنه اطَّلع على كلام الإمام جلال الدين البلقيني عليه، =

هما في الغار ثان[1]، وبذلك يُدفع عن كلامه الغلَطُ ويُصان، والمراد أنه لم يكن كهذه القضية قضية أخرى، وكلامُ أبي تمّام بهذا المعنى أحرى، وحصلَ هذا القلبُ مراعاةً للقافية، ولا تسْكُن النفوسُ لهذا الجواب إلا بِطبِّكُم الذي فيه الشفاءُ والعافية، ولم يُعرِّج أبو تـمّام على مراعاة الآيةِ حتى يُنسَبَ كلامُه إلى الغَلطِ الواضح لأُولي البداية، وأيضاً إنه لم يوجد كحالِ اثنينِ إذ هُما في الغار حالٌ ثانٍ، والمسؤولُ: إيضاحُ ما في التغليطِ والتَّصويبِ / من المعاني، أدامَ الله لكم المعالي، وأجزلَ عليكم الفَضْل المتوالي، آمين، والحمدُ لله ربِّ العالمين. [١٠/ أ]

فكتب المقرئ البَدْريُّ تِلْوَ هذا السؤال، ما نصُّه: [من الطويل]

أَتَـتْـنـي أبـيـاتٌ تمـوجُ بلاغةً ... وفيهـا عـلى بحـرِ العلـومِ دلائـلُ
ونظّمهـا صَـدْرُ الزَّمـانِ وعينُـه ... جـلالُ المعـالي والمعـاني حلائـلُ
هو الحَبْرُ نَجْلُ الـحَبْرِ حاوٍ وجيزَهُ ... بسـيطُ المعـاني للفضائـلِ شـاملُ
إذا هـزّ أقـلامَ الفصاحـةِ تنجـلي ... مسـائلُ فيهـا مـن فنـونٍ مسـائلُ
ومالِـكُ فِقْـهِ الشـافعيِّ بـأسْرِه ... أُصـولاً فُروعاً واحداً لا يُشـاكَلُ

= فنقله كما هو، إذ ليس مصادفة أن يكون كلامهما متطابقاً، قال: «ففي الكلام تقديم وتأخيرٌ، وتقليبٌ للتركيب، وتغييرٌ، وهو: ولم يكن كاثنين إذ هُما في الغار، والمراد: أنه لم يكن كهذه القضية قضيّةٌ أخرى». وهذا عين الكلام الذي قاله الإمام جلال الدِّين البُلْقيني هنا وإن لم ينسبه الكفويُّ إليه. كما لم ينسب ما نقله من كلام العلّامة بدر الدين الكُلُستاني ـ على ما فيه من غرابةٍ وتعقيد ـ الآتي في سياق ردِّه على جلال الدين البُلقيني، ففيه قوله: «واثنينِ ثانٍ»: تركيب جملةٍ، «وثانيَ اثنين»: تركيب إضافة؛ حيث نقله الكفوي بحروفه دون أن ينسبه إليه.

(١) يعني بذلك رسولَ الله ﷺ وصاحبَه أبا بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه، كما وقع وصفُهما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، ولا يخفىٰ ما فيه من فضيلةٍ للصِّدِّيق رضي الله عنه.

ونـادى لـه في كلِّ نـادٍ خِصالُـه ألَا في سـبيل المجـدِ مـا أنـا فاعلُ
له المِقوَلُ الوضّاحُ في كلِّ مُعضِلٍ وفضّـاحُ نَفْـسٍ يـومَ تـأتي تجـادلُ

أتاني ما أتحَفَ به ملكُ البلاغة، ومالكُ المعاني، فأطرَبَني بنسيجِ وَحْدِه، وأغناني عن المثالب والمباني، أوفى اللهُ كاسَه، وطيَّبَ أنفاسَه.

أما الصَّفديُّ المغلِّطُ، فغالِطٌ في واضحٍ، واعتراضُه لنفسِه فاضِح، وقد صَفَّد[١] ناقِصَ ذِهْنِه عند الكلام، في حَلِّ تركيب أستاذِ الأدباء أبي تمّام، حيث لم يفرِّقْ بين كاثنينِ ثانٍ، وبين كثاني اثنين، والفرقُ ظاهرٌ عند سَمْعٍ عارٍ عن الآفةِ، إذ الأوّلُ تركيبُ جملةٍ، والثاني تركيبُ إضافةٍ، وظهورُ النُّونِ جعَلَهما كالضَّبِّ والنُّون[٢]، فزال هذا الوهْمُ اللفظيّ العاري عن المعنى، بمجرَّد سمع المَثْنى والمُثَنّى، والذي يُفضي منه للعَجَب أن المُخطِئ في الظاهر كيف يُعَدُّ من مُحقِّقي الأدب[٣]!

وأمّا حلُّ مَبْناه، وبيان معناه، فالظاهرُ من المقصودِ ما يقولُ العبدُ وهو محمود: إن «ثانيه» خبرٌ ثانٍ لـ«صار» ولكن جُعل من قَبيل: أعطِ القوسَ بارِيْها؛ في النَّصب[٤]،

(١) من الصَّفَد: وهو القيد، وهذا إشارة منه إلى العلّامة الصَّفديّ، واصفاً إيّاه بالقُصور عن عدم إدراك معنى ما أراد أبو تـمّام في البيتين المذكورين، حيث اقتصر في تفسيره لِـمَا ورد في البيت على ما فهمه هو وتقيَّد به، وهذا يدلُّ على عجزه ـ من وجهة نظره ـ عن حمل المعنى على وجهه الصحيح، ولا يخلو هذا من التَّعسُّفِ والمبالغة، على ما سيأتي توضيحه قريباً.

(٢) يعني أن الفَرْقَ بين تركيبي الجملة والإضافة اللذين أشار إليهما كالفرق بين الضبِّ ـ وهو الحيوان المعروف الموصوفُ بصِغَرِ حجْمِه ـ وبين النُّون: وهو الحوت المعروف بضخامته وكِبَر حجمه.

(٣) هذا كلامٌ مردودٌ، وما كان ينبغي أن يُطلق بحقِّ علمٍ من أعلام الأدب والبلاغة، بل وأديب عصره كما وصفه بذلك السُّبكيُّ وغيره، على ما سيأتي بيانه قريباً.

(٤) مأخوذٌ من قول الشاعر:

باريَ القـوسِ بَرْياً لـيس يُحْسِنُه لا تظلمِ القوسَ أعطِ القوسَ بارِيْها

حيث سكّن الياء في «بارِيْها» وهو مفعولٌ به، ومن حقِّه أن تظهر الفتحةُ على يائه، غير أنه =

أو هو خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ، و«لم يكن» بمعنى «لم يَصِرْ» بقرينة سياقِ «أنْ صار»، و«ثانٍ» اسمُه، وتنوينُه عِوَضٌ عن الضمير المضافِ إليه، و«كاثنينِ»(١) خبرُه، وفيه مضافٌ محذوفٌ، والمآلُ: ولم تَصِرْ ثانيهِ كثاني اثنين إذ هُما في الغار، لأنهما تجاوَرا في العُلوِّ لا في الغَوْر، والغرضُ أن يَصِفَ مَصْلُوبَيْهِ بالارتفاع لكن في الصَّلْب، وهو من التَّهكُّم المليح، والله أعلم(٢) : [من الرجز]

فإنْ تجدْ عيباً فَسُدَّ الـخَلَلا فجَلَّ مَنْ لا عَيْبَ فيه وعَلا

انتهى كلامُه.

= اضطرّ لتسكينها لإقامة الوزن، فحذفها وهو مَثَلٌ يُضرب في وجوب تفويض الأمر على مَنْ يُحسِنُه ويتمهَّر فيه، قال المرزوقيُّ في «شرح ديوان الحماسة» ص٢١٤: «ولم يروِ أحدٌ (باريها) بالفتح، فليس يجوز إلّا ما حُكيَ؛ لأن الأمثال لا تُغيَّر».
وقال البكريُّ في «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» ص٢٩٨: «أوّل مَنْ نَطَق بهذا المَثَلَ الحُطيئةُ».

(١) كذا في الأصل «كاثنين» بالكاف كما في بعض المصادر مثل «دلائل الإعجاز» للجرجاني ص٨٤، و«الوافي بالوفيات» (٤: ٢٤٠، ١٠: ٤٠)، و«الكليات» للكفوي ص٣٢٧، وأما رواية الديوان، و«الموازنة» فهي «لاثنين».

(٢) ما كان أغنى العلّامة الكُلُستاني ـ رحمه الله ـ عن هذا التكلُّف في بيان وجوه إعراب ما وقع لأبي تمّام في هذين البيتين اللَّذين لم يسْلَما من نَقْد أرباب اللغة والبلاغة، ولم يكن الصَّفديُّ الذي تحامل عليه الكلستاني أوّلَ من تناول هذين البيتين بما ذكره فيهما، فهو لم يُجافِ الصوابَ في قوله على ضوْء ما فهمه من كلام أبي تمّام، وعلاقة الصّفديِّ باللغة والأدب والشعر ليست غريبة، بل هي علاقة وثيقة، ومصنّفاته في هذا شاهدة لذلك، وحسْبُك أنه تلقّى النحوَ عن أبي حيّان ولازمَه، وقد ذكره شيخه الذهبي في «المعجم المختصّ» ص٩١ فوصفه بقوله: «الإمام العادل، الأديب، البليغ الأكمل»، بل وأثنى عليه العلّامة تاج الدين السُّبكي بما هو أكثر من ذلك، فقال في أول ترجمته له من «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠: ٥): «الإمام، الأديب، الناثر، أديب العصر». ثم إنه قد سبق الصَّفديَّ في الكلام على هذا البيت جماعةٌ من أرباب اللغة والبلاغة. وقالوا فيه أكثر مما قاله الصَّفديُّ، فحسْبُك بعبد القاهر الـجُرجاني وقوله في هذا البيت حيث=

[١٠/ ب] فانظُر هذا التعظيمَ والاعتراف، وهذا الإحسانَ الـمُبيَنَ/ والإنصاف، وهذا بابٌ واسعٌ لا يمكن استيعابُه، وفيما ذكرناه كفايةٌ فلْنَقتَصِرْ عليه.

* * *

= أورده في كتابه «أسرار البلاغة» ص١٤٣ في سياق كلامه عن التعقيد المذموم في ألفاظ بعض الشعراء الذي يحتاج معه المرء إلى فكر زائد على المقدار، وطُول عناءٍ، فقال قبل إيراده لهذا البيت: «وذلك مثل ما تجدُه لأبي تمّام من تعسُّفِه في اللفظ، وذَهابه به في نحوٍ من التركيب، لا يهتدي النَّحْو إلى إصلاحه، وإغرابٍ في الترتيبِ يعْمَى الإعرابُ في طريقه، ويَضِلُّ في تعريفه، كقوله»؛ فذكر البيت الأول.
ثم إنه قد أورده في كتابه الآخر «أسرار البلاغة» ص٨٤ كشاهدٍ من الشواهد الدالّة على فساد النظم.
وها هو الآمدي صاحب «الموازنة بين أبي تمّام والبحتري» يقول على لسان صاحب البحتري ـ مع أن القولَ قولُه ـ ص٢٨، ٢٩: «ونحن لو رُمْنا أن نُخرج ما في شعر أبي تمّام من اللحن لكثُر ذلك واتَّسع، ولوجدنا منه ما يضيق العُذر فيه، ولا يجد المتأوِّل له مخرجاً إلّا بالطَّلب والحيلةِ والتمحُّل الشديد...»، وقال: فكان يجب أن يقول في البيت: ولم يكن لاثنين ثانياً، لأنه خبر (يكن)، واسمُها هو اسمُ بابَكَ مضمرٌ فيها، فليس إلى غير النَّصب سبيلٌ في البيت، وإلا بَطَل المعنى وفسد، وفساده أنك إذا أخليت (يكن) من ضمير (بابَك) وجعلتَ قوله: «ثان» اسمها كان ذلك خطأً ظاهراً قبيحاً؛ لأنك إذا قلت: كان زيد وعمرٌو اثنين ولم يكن لهما ثانٍ، كنت مخطئاً؛ لأنّ كل اثنين أحدهما ثانٍ للآخر، وكذلك إذا قلت: كانوا ثلاثةً ولم يكن لهم ثالث، كنت مخطئاً؛ لأن أحد الثلاثة هو ثالثهم، وإنما تكون مصيباً إذا قلت: كانا اثنين ولم يكن لهما ثالثٌ، وثلاثة ولم يكن لهم رابع، وأيضاً فإنه لو أراد هذا المعنى لم يكن في البيت فائدة ألبتَّة؛ لأنه كان يكون المعنى حينئذٍ: أنّ بابَكَ ثاني مازيّار؛ فأيُّ فائدةٍ في هذا مع ما فيه من الخطإ الفاحش؟! وأيُّ تعلُّقٍ لهذا المعنى بما قبله في البيت؟؟».
ومثل ذلك قال السَّكّاكي في «مفتاح العلوم» ص٤١٦ حيث عدَّ هذا البيت من تعقيد الكلام الذي يُعثِّر صاحبُه فكرَ قارئه، ويُشيك طريقه على المعنى المراد منه، بل ويُشعِّب ظنَّه، فلا يدري من أيِّ طريق يتحصَّل على معناه. وهذا ما يبدو جليّاً في المنحى الذي سلكه الكُلُستاني في تبيين وجوه إعراب هذا البيت، حيث زاد تعقيده تعقيداً آخر، ففيما ذكره الآمديُّ غُنية عنه، وبذلك يظهر مقدار ما اشتمل عليه كلامه من تحامُلٍ وتعسُّفٍ بحقِّ الصَّفدي.

ذكْر نُبذةٍ

ممّا رويناه عنه وعَلِمْناه من فوائده من قلَمِه ولسانه

أخبرنا شيخُنا الأخُ رضيَ الله عنه قراءةً عليه، ونحن نسمع، أخبَره الشيخُ العالم المسنِدُ صلاحُ الدِّين ابن التَّقيِّ الصالحيّ، في آخَرين ـ رحمهم الله ـ إذناً عن الشيخ العالم فخرِ الدِّين ابنِ أبي العبّاسِ ابنِ عبد الواحد بنِ عبد الرحمن الحنبليِّ سماعاً، أنَّ محمّدَ بنَ أحمدَ بنِ نصْرٍ كتب إليهم: أنا أبو علي الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ الحسنِ حُضوراً، أنا أبو نُعيم أحمدُ ابنُ عبد الله الحافظ، ثنا أبو بكر بنُ يوسفَ النَّصِيبيُّ، ثنا الحارثُ بنُ أبي أسامةَ، ثنا عبدُ الله بن بكر السَّهميُّ، ثنا حُميدٌ، عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله، متى الساعةُ؟ فقام النبيُّ ﷺ إلى الصلاة ثم قال: «أينَ السائلُ عن الساعةِ؟» فقال الرَّجلُ: أنا، قال: «ما أعددْتَ للساعة؟» قال: يا رسولَ الله، ما أعددتُ لها كثيرَ صلاةٍ ولا صيامٍ، إلّا أنّي أُحِبُّ اللهَ ورسولَه، فقال النبيُّ ﷺ: «المرءُ مع مَنْ أحبَّ، وأنتَ مع مَنْ أحببْتَ» فما رأيتُ المسلمين فرِحُوا بشيءٍ بعدَ الإسلامِ فرحَهُم بها[1].

---

(١) أخرجه جمال الدين أحمد بن محمد بن عبد الله الظاهريُّ الحنفيُّ في «مشيخة ابن البخاريّ» (١ : ٣١٧، ٣٣: ٨٢) من طريق أبي عليّ الحسن بن أحمد بن الحسن المقرئ، به.

وأخرجه إسماعيل بن جعفر في «أحاديثه» (٨٨)، ومن طريقه الترمذي (٢٣٨٥)، وابن حبّان في «صحيحه» (١٦ : ٣٤٥) (٧٣٤٨)، ثلاثتهم عن حميد ـ وهو ابن أبي حُميد الطويل ـ به. وهو حديثٌ صحيحٌ.

وبه[١] إلى أبي نُعيم: ثنا فاروقٌ الخطّابيُّ، ثنا ابن أبي قُريشٍ[٢]، ثنا الأنصاريُّ، ثنا حميدٌ، مثلَه.

قال شيخُنا الأخُ: وأخبَرناهُ عمرُ بنُ حسَنٍ ومحمّدُ بنُ أحمدَ مكاتبةً، أنا أبو الحسن بنُ أبي العبّاسِ الصالحيُّ، أنا القاضي أبو المكارمِ أحمدُ بنُ محمّدٍ وأبو جعفرٍ محمدُ بنُ أحمدَ في كتابَيْهِما من أصبهانَ، قالا: أنا الحسينُ بنُ أحمدَ المقرئُ، قال الثاني وأنا حاضرٌ: أنا أبو نُعيم أحمدُ بنُ عبد الله، أنا عبدُ الله بنُ جعفرٍ، ثنا أحمدُ بنُ عصام، ثنا أبو عاصم، ثنا عثمانُ بنُ سعد، سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ رضيَ الله عنه يقول: أن أعرابياً قال للنبيِّ ﷺ: متى الساعةُ؟ قال: «هي آتيةٌ، فما أعددْتَ لها؟» قال: ما أعدَدْتُ لها كثيرَ عمَل، إلّا أنّي أُحِبُّ اللهَ و رسولَه، قال: «المرءُ مع مَنْ أحبَّ»[٣].

هذا حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ متّفقٌ على صحّته، رواه الإمام أحمدُ في «مسنده»[٤] عن ابن أبي عَديّ، عن حُميد، فوقع لنا بَدَلاً عالياً.

ورواه أيضاً فيه[٥] عن سفيانَ، عن الزُّهريِّ، عن أنسٍ.

ورواه أيضاً عن محمد بن رافع[٦]، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري.

---

(١) يعني بالإسناد السابق قبله إلى أبي نعيم الحافظ، وهو عند ابن الظاهريّ في «مشيخة ابن البخاري» (١: ٣١٩، ٣٣: ٨٤).

(٢) هو عبد الله بن محمد بن أبي قريش الثقفي، وشيخُه الأنصاريُّ: هو محمد بن عبد الله.

(٣) أخرجه جمال الدين الظاهري في «مشيخة ابن البخاري» (١: ٣١٩، ٣٣: ٨٥)، عن القاضي أبي المكارم أحمد بن محمد بن محمد اللَّبّان، به، ومن طريقه زين الدين العراقيّ في «الأربعون العشارية» ص١٦٢، الحديث الخامس عشر.

(٤) (١٩: ٧١) (١٢٠١٣)، ورجال إسناده ثقات. ابن أبي عَديّ: هو محمد.

(٥) «المسند» (١٩: ١٣٠) (١٢٠٧٥). وسفيان شيخه فيه: هو ابن عيينة.

(٦) كذا في الأصل، وظاهر كلامه يُوهم أنه رواه أحمد، وليس كذلك، فليس للإمام أحمد رواية =

وأيضاً عن أبي غسّان وابن مثنّى[١]، كلاهما عن معاذ بن هشام[٢]، عن أبيه، عن قتادة[٣]، عن أنس.

واتَّفق الشيخان عليه من حديث ثابتٍ البُنانيِّ وسالـمِ بنِ أبي الجعْدِ، وليس لسالمٍ عن أنس في «الصحيح» سِواهُ.

فرواه البخاريُّ[٤] عن عَبْدانَ.

ورواه مسلمٌ[٥] عن محمد بن يحيى بن عبد العزيز اليَشْكُري، / عن عَبْدانَ، عن أبيه، عن شُعبةَ، عن عمرِو بنِ مُرَّةَ، عن سالمٍ، عن أنسٍ. [١١/ أ]

فباعتبار هذا العددِ إلى النبيِّ ﷺ من هذه الروايةِ كأنَّ شيخَيَّ من الطريقَينِ سمعاهُ من إبراهيمَ بنِ سفيانَ صاحبِ مسلمٍ[٦]، وكان موتُه سنةَ ثمانٍ وثلاثِ مئةٍ.

= عن محمد بن رافع، إنما هو أحد شيوخ مسلم الذين أكثر الرواية عنهم، والحديثُ في «صحيحه» (٢٦٣٩) عنه مقروناً بعبد بن حُميد، كلاهما عن عبد الرزاق الصنعانيّ، به.

(١) رواية أبي غسّان: وهو مالك بن عبد الواحد المسمعي، ومحمد بن المثنّى عند مسلم أيضاً (٢٦٣٩) (١٦٤).

(٢) في الأصل «معاذ بن معاذ»، وهو الصحيح أنه معاذ بن هشام (وهو ابن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ)، وإن كان معاذ بن معاذ (وهو العَنْبري) يروي عنه أيضاً محمد بن المثنّى، إلا أنه لم تقع له رواية عنه لهذا الحديث.

(٣) في الأصل «معاذ بن معاذ، عن أبيه، عن هشام»، وهو خطأ، وصوابه ما أثبتناه.

(٤) في «صحيحه» (٦١٧١)، وعَبْدان: هو عبد الله بن عثمان بن جَبَلة بن أبي روّاد العَتَكِيُّ، وعبدان لقبُه. وهو المذكور في إسناد مسلم الآتي بعده.

(٥) في «صحيحه» (٢٦٣٩) (١٦٤).

(٦) هو الإمام المحدّث الفقيه الثقة أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن سفيان الحنفيُّ، النيسابوريُّ، راوي «صحيح مسلم» عن مسلم، نقل الذهبيُّ في «السِّير» (١٤: ٣١٢) عن الحاكم قوله: «كان من العُبّاد المجتهدين الملازمين لمسلم». وقال صاحب «الجواهر المضية في طبقات الحنفيّة»، محيي الدين الحنفي (١: ٤٦): «هو راوي صحيح مسلم عن مسلم»، ثم نقل عنه قوله: «فرغ لنا =

وكأنَّ شيخَ شيخيَّ رواهُ عن محمّدِ بنِ يوسفَ صاحبِ البخاريِّ[١]، وكانت وفاتُه في شوّالَ سنةَ عشرينَ وثلاثِ مئة، وآخِرُ شيخَيَّ موتاً في سنة ثمانين وسبع مئة. انتهى كلامُ شيخِنا الأخِ.

أخبَرَنا شيخُنا الأخُ قدَّس الله رُوحَه قراءةً عليه ونحن نسمعُ، أنا عمرُ بنُ الحسنِ بنِ مَزْيَدٍ الـمَراغيُّ ومحمّدُ بنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ المقدسيُّ إذناً فيما أخبَرَهُم عليُّ بنُ أحمدَ بنِ سعدٍ المقدسيُّ، إن لم يكن سماعاً فشفاهاً، أنا عمرُ بنُ محمّدِ بنِ طَبَرْزَدَ وزيدُ بنُ الحسنِ البغداديُّ، قالا: أنا محمّدُ بنُ عبدِ الباقي الأنصاريُّ، أنا أبو إسحاقَ البَرْمَكِيُّ حُضوراً، أنا أبو محمّدِ بن ماسِيّ، ثنا أبو مسلم الكَجِّي، ثنا القَعْنبيُّ، ثنا سلمةُ بنُ وَرْدانَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ رضيَ الله عنه، أنّ رجلاً قال: يا نبيَّ الله، أيُّ الدُّعاءِ أفضَلُ؟ قال: «سَلِ اللهَ العفوَ والعافيةَ في الدُّنيا والآخِرَة» ثم أتاهُ الغدَ فقال: يا رسولَ الله، أيُّ الدُّعاءِ أفضَلُ؟ فقال: «سَلِ اللهَ العفوَ والعافية» ثم أتاهُ اليومَ الثالثَ فقال: «تسأَلُ اللهَ العفوَ والعافيةَ في الدُّنيا والآخِرَة، فإذا أُعطيتَ العفوَ والعافيةَ في الدُّنيا والآخرةِ، فقد أفْلَحْتَ». هذا حديثٌ حسنٌ، أخرجَه الترمذيُّ[٢] عن يوسفَ بنِ عيسى، عن الفضلِ بنِ موسى، عن سلمةَ بنِ وَرْدانَ، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ[٣]، إنما نعرِفُه من حديثِ سلمةَ.

= مسلمٌ من قراءة الكتاب في شهر رمضانَ سنة سبعٍ وخمسين ومئتين». ومات إبراهيمُ في رجب سنة ثمانٍ وثلاث مئة، رحمه الله رحمة واسعة.

(١) هو المحدِّث، الثقة، العالم أبو عبد الله محمّد بن يوسف بن مطر الفِرَبْرِيُّ، راوي «الجامع الصَّحيح» عن أبي عبد الله البخاري.
قال الذهبيُّ في «السِّير» (١٥: ١٠): «سمع منه بفِرَبْرَ مرَّتين. ونقل عنه قوله: «سمعتُ الجامع في سنة ثمانٍ وأربعين ومئتين. ومرّةً أخرى سنةَ اثنتينِ وخمسين ومئتينِ»».

(٢) في «جامعه» (٣٥١٢).

(٣) في المطبوع من «جامعه» قال: «هذا حديث حسنٌ غريب من هذا الوجه...»، قلت: وإسناد =

ورواهُ ابنُ ماجهْ[1] عن دُحَيم، عن ابن أبي فُدَيك، عن سلمةَ بنِ وَرْدانَ، نحوَه.

وروايتنا أعلى مِمّا لو رويناهُ من طريقِهما بدرَجتَينِ، ولله الحمدُ. انتهى كلامُ شيخِنا.

أخبَرنا شيخُنا الأخُ ـ سقى اللهُ ثراهُ ـ قراءةً عليه ونحنُ نسمعُ، نا الشيخانِ الـمُسنِدانِ الكبيرانِ: صلاحُ الدِّين محمدُ ابنُ الشيخِ تقيِّ الدِّينِ أبي العبّاسِ أحمدَ ابنِ الشيخِ عزِّ الدِّينِ إبراهيمَ بنِ عبدِ الله بنِ أبي عمرَ، وزينُ الدِّينِ أبو حفصٍ عمرُ ابنُ الحسنِ بنِ مَزْيَدَ بنِ أُمَيْلَةَ فيما كتباهُ إليّ، أنه قُرِئ على مُسنِدِ وقْتِه أبي الحسنِ عليِّ ابنِ أبي العبّاسِ أحمدَ بنِ عبدِ الواحدِ بنِ عبدِ الرحمنِ ابنِ البخاريِّ، وهما يسْمعانِ، أنا أبو عليٍّ حنبلُ بنُ عبد الله بنِ الفَرجِ الرُّصافيُّ قراءةً عليه وأنا أسمعُ، أنا أبو القاسمِ عبدُ الله بنُ محمّدِ بنِ عبدِ الواحدِ الشَّيبانيُّ، أنا أبو عليٍّ الحسنُ بنُ عليِّ بنِ محمّدٍ الواعظُ، أنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ جعفرِ بنِ حمدانَ القَطِيعيُّ[2]، ثنا أبو عبدِ الرَّحمن

= الحديث ضعيف، فإنّ سلمة بن وردان: وهو الليثيُّ الـجُندعي ضعّفه أحمد وقال: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم الرازيُّ: ليس بقويٍّ، تدبَّرت حديثه فوجدت عامَّتَها منكرة لا يوافق حديثُه عن أنسٍ حديثَ الثقات إلّا في حديث واحد، يُكتب حديثه. وكذا ضعَّفه أبو داود والنسائي وابن عديّ، كما في «الكامل» له (٣: ٣٣٣-٣٣٥)، وينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤: ١٧٤-١٧٥) (٧٦١)، و«تهذيب الكمال» (١١: ٣٢٦-٣٢٧)، وفي الباب من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بإسناد صحيح ما يُغني عنه، ينظر: «مسند أحمد» (٨: ٤٠٣) (٤٧٨٥)، و«سنن أبي داود» (٥٠٧٤)، وابن ماجه (٣٨٧١).

(١) في «سننه» (٣٨٤٨)، وإسناده ضعيفٌ لضعف سلمة بن وَرْدانَ كما هو موضَّحٌ في التعليق السابق. دُحيم: هو عبد الرحمن بن إبراهيم الدِّمشقيُّ: ثقة، وابن أبي فُدَيْكٍ: هو محمد بن إسماعيل بن أبي فُديك: صدوق.

(٢) في الأصل «الدّقيقي» وهو خطأ، ووقع مقابلُه في الحاشية «صوابه القطيعي» وهو الصحيح. والقَطيعيُّ هو راوي «مسند أحمد» و«الزهد» و«الفضائل» عن عبد الله ابن الإمام أحمد. توفي سنة ثمانٍ وستين وثلاث مئة. تنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٦: ٢١٠).

عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ محمّدِ بن حنبلٍ، حدَّثني أبي[١]، ثنا سفيانُ، عن الزُّهريِّ، عن الحسنِ وعبدِ الله / ابنَي محمّدِ بنِ عليٍّ، عن أبيهما ـ وكان حَسَنٌ أرضاهُما في أنفُسِنا ـ أنّ عليّاً عليه السلامُ قال لابن عباس رضي الله عنهما: إنّ رسولَ الله ﷺ نَهى عن نكاح الـمُتعَةِ، وعن لُحُومِ الحُمرِ الأهليّةِ زمَنَ خَيبَر. [١١/ ب]

قال شيخُنا الأخُ رضيَ الله عنه: هذا حديثٌ صحيحٌ متَّفقٌ على صحَّته، أخرجَه الأئمّةُ في كُتبهم من طُرقٍ، منها:

ما رواه البخاريُّ[٢] في النِّـكاحِ عن مالكِ بنِ إسماعيلَ النَّهْديِّ.

ورواه مسلمٌ[٣] فيه عن أبي بكرِ بنِ أبي شيبةَ ومحمّدِ بنِ نُميرٍ وزهيرِ بنِ حربٍ.

ورواه الترمذيُّ[٤] فيه عن محمّدِ بنِ يحيى العَدَنيِّ وسعيدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ المَخْزُوميِّ[٥].

ورواه النسائيُّ في الصيد من «سُننه»[٦] عن محمّدِ بنِ منصورٍ المكِّيِّ والحارثِ ابنِ مسكينٍ، ثمانيتُهم، عن سفيانَ بنِ عُيينةَ، فوقع لنا بَدَلاً لأربعتِهم.

ورواه النسائيُّ أيضاً في جمعِه حديثَ مالكٍ رضيَ الله عنه، عن أبي عبدِ الرَّحمن زكريّا بنِ يحيى بنِ إياس، عن أبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ عبدِ الله بنِ حاتم الـهَرَويِّ،

---

(١) في «مسنده» (٢: ٢٩) (٥٩٢).

(٢) في «صحيحه» (٥١١٥).

(٣) في «صحيحه» (١٤٠٧).

(٤) في «جامعه» في موضعين؛ الأول (١١٢١) عن محمد بن أبي عمر العَدَنّي، به، والثاني بإثر الحديث (١٧٩٤) عن سعيد بن عبد الرحمن المخزوميّ، به.

(٥) في الأصل: «الغروي» وهو تحريفٌ، وصوابه ما أثبتناه. وينظر: «تهذيب الكمال» (١٠: ٥٢٦)، ترجمة (٢٣١٠).

(٦) في «الكبرى» (٤: ٤٨٤) (٤٨٢٧)، وفي «المجتبى» (٤٣٣٤).

عن سعيدِ بن مَحْبوب، عن أبي زُبَيدٍ[١] عَبْثرِ بنِ القاسمِ، عن سفيانَ بنِ سعيدٍ الثَّوريِّ، عن مالكِ بنِ أنسٍ، عن الزُّهريِّ، عن الحسَنِ وَحدَهُ.

وباعتبار العَدَدِ كأنَّ شيخَ شيخِنا لقيَ النسائيَّ وسمعَه منه وصافَحه به، واللهُ أعلم. انتهى.

قال شيخُنا الأخُ رضيَ الله عنه: وقد رُويَ تحريمُ لُـحوم الـحُمرِ الأهليَّةِ عن جماعةٍ من الصَّحابة رضيَ الله عنهم، منهم: البراءُ بنُ عازب، وجابرُ بنُ عبدِ الله، وعبدُ الله بنُ أبي أوفى، رضيَ الله عنهم.

أمّا حديثُ البراءِ، فأخبَرَناه أبو حفص بنُ أُمَيْلَةَ ومحمّدُ بنُ أبي عمرَ إذناً، قالا: أنا أبو الحسنِ بنُ أحمدَ المقدسيُّ، قال: أنا أبو حفصِ بنُ طَبَرْزَدَ، وأنا هِبَةُ الله ابنُ محمّدٍ الكاتبُ، أنا محمّدُ بنُ محمّدِ بنِ غيلانَ[٢]، أنا محمّدُ بنُ عبد الله الشافعيُّ، ثنا محمدُ بنُ مسلمةَ الواسطيُّ، ثنا يزيدُ بنُ هارونَ، أنا الحجّاجُ، عن أبي إسحاقَ وثابتِ بنِ عُبيدٍ، عن البراءِ بنِ عازبٍ: أنّ رسولَ الله ﷺ نهى يومَ خيبرَ عن لُـحوم الـحُمرِ الأهليَّةِ.

وأمّا حديثُ جابرٍ، فأخبَرَناه الشَّيخانِ المذكورانِ إجازةً، قالا: أنا عليُّ بنُ أبي العبّاسِ الصّالحيُّ سماعاً، أنا داودُ بنُ أحمدَ بنِ محمّدِ بنِ مُلاعبٍ، أنا أبو الفضلِ محمّدُ ابنُ عمرَ بنِ يوسفَ، أنا أبو القاسم عليُّ بنُ أحمدَ بنِ محمّدِ بنِ البُسْرِيِّ البُنْدار، أنا

---

(١) في الأصل: «زيد»، وهو خطأ، وينظر: «تهذيب الكمال» (١٤: ٢٦٩)، ترجمة (٣١٥٠).

(٢) وهو أبو طالب محمد بن إبراهيم بن غيلان، في فوائده المشهورة بالغيلانيات (١: ٣١٧) (٣٢٢)، وهو حديث صحيح، الحجّاج: وهو ابن أرطاةَ الكوفي، وإن كان ضعيفاً ومدلِّساً إلّا أن الحديث ثابت من غير هذا الوجه كما سلف وسيأتي. أبو إسحاق: هو عمرو بن عُبيد الله السَّبيعيُّ.

أبو أحمدَ عبيدُ الله بنُ محمّدِ بنِ أبي مسلمٍ، أنا أبو بكرٍ محمّدُ بنُ جعفرٍ الـمَطِيريُّ[١]، ثنا أبو أحمدَ بشْر بنُ مطرٍ الواسطيُّ، ثنا سفيانُ، عن عمرٍو، عن جابرٍ رضَي الله عنه / قال: أطعمَنا النبيُّ ﷺ لُـحومَ الخيلِ، ونهانا عن لُـحوم الـحُمرِ[٢]. [١٢/ أ]

وأمّا حديثُ عبدِ الله بنِ أبي أوفى رضيَ الله عنه، فبالإسناد إلى محمّدِ بنِ عبد الله الشافعيِّ، ثنا محمّدُ بنُ غالب، ثنا عبدُ الصّمدِ بنُ النُّعمانِ، ثنا وَرْقاءُ، عن سليمانَ، عن عبدِ الله بنِ أبي أوفى رضيَ الله عنه قال: كنّا مع النبيِّ ﷺ يومَ خيبرَ، فأصابَتْنا مجاعةٌ، وأصابوا حُمراً أهليّةً فذَبحُوها، فَغَلَتِ القُدورُ ببعْضِها، فنادى منادي النبيِّ ﷺ: أن أكفئُوا القُدورَ ولا تَطْعَمُوا من لُـحوم الـحُمر شيئاً[٣].

وبالإسناد المتقدِّم إلى أحمدَ بنِ حنبلٍ، ثنا أبو معاوية، ثنا أبو إسحاقَ ـ يعني

---

(١) في الأصل: «الطبري» وهو خطأ، وصوابه ما أثبتناه، ترجم له الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢: ٥٢٣) (٥١١) وقال: «من أهل مَطيرة سُرَّ مَنْ رأى»، ونقل عن الدارقطني قوله: «هو ثقةٌ مأمون»، وله ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (١٥: ٣٠١).

(٢) أخرجه ابن الظاهريّ في «مشيخة بغداد» (٢: ١٣٨٣) (٣٧٠: ٨٠١) من طريق أبي الفضل محمد بن يوسف الفقيه، به.
وأخرجه الترمذي (١٧٩٣)، والنسائي في «الكبرى» (٤: ٤٨٢) (٤٨٢١)، و(٦: ٢٢٤) (٦٦٠٨)، وفي «المجتبى» (٤٣٢٨) من طريق سفيان بن عيينة، به. وقال الترمذيُّ: حديثٌ حسنٌ صحيح.

(٣) أخرجه أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعيّ البزّار في «الفوائد» المعروف بالغيلانيّات (١: ٣٥٤) (٣٦٥) عن محمد بن غالب بن حرب، المعروف بتمتام، به. ومن طريقه ابن الظاهري في «مشيخة ابن البخاري» (٢: ١٣٨٥) (٣٧٠: ٨٠٢).
وهو عند مسلم (١٩٣٧) (٢٦)، وابن ماجه (٣١٩٢) من طرق عن سليمان، وهو ابن أبي سليمان فيروز أبو إسحاق الشيبانيّ الكوفي، به.
ورقاء المذكور في إسناد جلال الدين البلقيني: هو ابن عمر اليَشْكُريّ، أبو بشر الكوفيّ. أطلق توثيقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقال عنه أبو حاتم: صالح الحديث، فهو بهذا الإسناد صحيحٌ أيضاً. ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١: ١٥٤) (٧٩)، و«تهذيب الكمال» (٣٠: ٤٣٥) (٦٦٨٤).

الشَّيبانيَّ - عن عبدِ الله بنِ أبي أوفى رضيَ الله عنه قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن أكلِ لُحومِ الحُمرِ الأهليّةِ(١).

فأكونُ في هذه الرِّواياتِ باعتبار العَدَدِ إلى النبيِّ ﷺ كأنَّني رويتُه عنِ النَّسائيِّ، وقد ساويتُ فيه مَن روى عنه، ولله الحمدُ والمنَّةُ على ذلك. انتهى كلامُ شيخِنا الأخِ.

أخبَرنا شيخُنا الأخُ رضيَ الله عنه قراءةً عليه ونحنُ نسمعُ بمنزلِه، أنا جدِّي الإمامُ المفنَّن شيخُ الإسلام بهاءُ الدِّينِ أبو محمّدٍ عبدُ الله بنُ عقيلٍ رحمه الله تعالى مُشافهةً، عن أبي العبّاس [أحمدَ](٢) بنِ أبي طالبٍ الصالحيِّ، أنا عبدُ الله ابنُ عمرَ(٣)، أنا عبدُ الأوَّل بنُ عيسى السِّجْزِيّ، أنا أبو الحسنِ بنُ المظفَّر الداووديّ، أنا عبد الله بنُ أحمدَ(٤)، أنا إبراهيم ابن خُزَيم، أنا عبدُ بنُ حُمَيد(٥)، أنا يزيدُ بنُ هارونَ،

---

(١) أخرجه ابن جماعة الكناني في «مشيخته» (١١١ : ٣٤٤) من طريق أبي عليّ حنبل بن عبد الله ابن الفرج الرُّصافي، به.
وهو في «مسند أحمد» (٣١ : ٤٧٢) (١٩١٢٧)، وهو حديث صحيح، رجال إسناده ثقات.
أبو معاوية: هو محمد بن خازم الضرير.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل ولا بدَّ منه، وأبو العباس: اسمه أحمد بن أبي طالب الصالحي: هو ابن أبي النِّعَم الحجّار، المعروف بابن الشِّحنة، ذكره الذهبي في «المعين في طبقات المحدِّثين» ص٢٣٨ (٢٤٢٤)، وتاج الدين عبد الوهاب السُّبكي في «معجم الشيوخ» ص٦٥، ٦٧، وقالا عنه: «مسند الآفاق».

(٣) هو المعروف بابن اللَّتِّيّ، مسند الوقت أبو المُنجَّى عبد الله بن عمر بن عليّ. ينظر: «المعين في طبقات المحدِّثين» للذهبي ص١٩٨ (٢٠٩٣)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين الدمشقي (٧: ٣٥٨).

(٤) هو الإمام المحدِّث، المُسنِد أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حَمُّوْيَه بن يوسف السَّرَخْسيّ، راوي «صحيح البخاري» عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبْرِيِّ، قال الذهبيُّ: «وسمع «المسند الكبير» و«التفسير» لعبد بن حُميد من إبراهيم بن خُزيم الشاشيّ» قلت: هو شيخه في هذا الإسناد. وقد توفّي عبد الله بن أحمد السَّرَخسيِّ سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة. رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦ : ٤٩٢، ٤٩٣).

(٥) في «المنتخب» (٢ : ٣١٩) (١٣٩١).

أنا حميدٌ، عن أنسٍ رضيَ الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا أراد اللهُ بعبدٍ خيراً استَعْملَه»، قالوا: وكيف يَسْتَعمِلُه؟ قال: «يُوفِّقهُ لعملٍ صالحٍ قبلَ موتِه». هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخينِ ولم يخرِّجاه، رواه أحمدُ بنُ منيعٍ في «مسنده» عن يزيدَ بنِ هارونَ، فوافقناه بعُلوٍّ.

ورواه الترمذيُّ(١) وابن خزيمة(٢) في «صحيحه» عن عليِّ بنِ حُجْر.

ورواه الحاكم في «المستدرك»(٣) من طريق قتيبةَ بنِ سعيدٍ وعليِّ بنِ حُجْر، كلاهما عن إسماعيلَ بنِ جعفرٍ. ومن طريق مسدَّد(٤)، عن مُعتمرِ بنِ سليمانَ.

ورواه أحمد في «مسنده»(٥) عن محمّدِ بنِ أبي عَديّ، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، كلُّهم عن حُميدٍ، به.

فوقعَ لنا عالياً على طريق الأحمدَينِ(٦)، وابنِ خزيمةَ والحاكمِ بدرجةٍ، وعلى طريق التِّرمذيِّ وابنِ حبّانَ بدرجتَين.

أخبرنا شيخُنا الأخُ رضيَ الله عنه قراءةً عليه وأنا أسمع، أنا جدِّي الإمامُ المفنَّن بهاءُ الدِّين أبو محمد / بن عقيلٍ رحمه الله إجازةً، أنا أحمدُ بن نِعْمةَ البَيانيّ، أخبرَ [١٢/ ب]

(١) في «جامعه» (٢١٤٢)، وقال: هذا حديثٌ صحيح.

(٢) كذا في الأصل، ولم نقف عليه في «صحيحه»، وهو عند ابن حبّان في «صحيحه» (٢: ٥٣) (٣٤١) عن محمد بن أحمد بن أبي عون، عن عليّ بن حُجْرٍ السَّعديّ، به.

(٣) (١: ٣٣٩، ٣٤٠).

(٤) هو الحافظ مسدَّد بن مسرهَد الأسديّ، وروايتُه في «المستدرك» في الموضع المشار إليه في التعليق السابق.

(٥) (١٩: ٩٣، ٩٤) (١٢٠٣٦) عن محمد بن أبي عديّ، و(٢١: ٩٨) (١٣٤٠٩) عن محمد بن عبد الله الأنصاريّ.

(٦) يعني: أحمد بن منيع وأحمد بن حنبل.

ـ فإن لم يكن سماعاً فشفاهاً ـ عن جعفر بن علي الـهَمْدانيِّ، أنا الحافظ أبو طاهرٍ أحمدُ ابنُ محمّدٍ السِّلَفي، أنا أبو منصور الخياط[١]، أنا أبو القاسمِ بنُ بِشْران[٢]، أنا دَعْلَجُ ابنُ أحمدَ، ثنا موسى ـ هو ابن هارونَ ـ، ثنا ابنُ أخي جُويريةَ ـ هو عبدُ الله بنُ محمّدِ ابنِ أسماءَ ـ، ثنا مهديٌّ ـ هو ابنُ ميمون ـ عن عمرانَ القصيرِ، عن أبي إياسَ معاويةَ ابنِ قُرَّةَ، قال: بلَغني أنّ أبا بكرٍ الصِّديقَ رضيَ الله عنه قال: اللهمَّ اجعَلْ خيرَ عُمري أواخِرَه، وخيرَ عَملي خَواتِـمَه، وخيرَ أيّامي يومَ ألقاكَ.

أخبـرَنا شيخُنا الأخُ رضيَ الله عنه قـراءةً عليه وأنا أسـمعُ، أنبأنا جدِّي رحمَه اللهُ، عن أبي العبّاسِ الحجّارِ[٣]، أن جعفرَ بنَ عليٍّ[٤] أنبأه فيما أخبَره الحافظُ أبو طاهرٍ السِّلَفيُّ إذناً إن لم يكنْ سماعاً، أنا القاسمُ بنُ الفضْلِ الثَّقفيُّ، أنا أبو الحسينِ بنُ بِشْرانَ[٥]، أنا دَعْلَجُ بنُ أحمدَ، أنا عيسى بنُ سليمانَ، ثنا داودُ بنُ رُشَيدٍ،

---

(١) هو الإمام محمد بن أحمد بن عليّ بن عبد الرزاق البغدادي الخيّاط، الزاهد، صالحٌ، ثقةٌ، عابدٌ. تنظر ترجمته: «سير أعلام النبلاء» (١٩: ٢٢٣).

(٢) في «أماليه» الجزء الأول (٥٥٣) و(٧٦١)، والجزء الثاني (١٠٤٢)، ورجال إسناده إلى بكر الصِّديق رضي الله عنه ثقات.

(٣) هو أحمد بن أبي طالب الصَّالحيُّ، وقد سلف التعريف به قريباً، ص ٧١.

(٤) هو الإمام المحدِّث أبو الفضل جعفر بن عليّ بن هبة الله الـهَمْدانيّ الإسكندراني المالكي، قال الذهبي في «السِّير» (٢٣: ٣٧): «سمع الحديثَ وهو رجلٌ من أبي طاهرٍ السِّلَفيِّ فأكثَرَ»، وحدَّث عنه جماعة منهم الحافظ المُنذريُّ الذي قال عنه في «التكملة» (٣: ٥٠١): «أقرأَ وانتفع به جماعة»، وقال: «توفّي سنة ستٍّ وثلاثين وستّ مئة». رحمه الله رحمةً واسعةً.

(٥) في «فوائده» (٥٩٣)، ومن طريقه ابن الظاهريّ في «مشيخة ابن البخاري» (٢: ٨٤٠) (٢٠٠: ٤٢٠).
وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥: ٦٣) (٥٧٨٨)، وفي «الزهد الكبير» (٩٣٤) من طريق دعلج بن أحمد السِّجْزيّ، به.
وهو في «تاريخ ابن معين» رواية عباس الدُّوري (٤: ٤٠٦) (٥٠٠٣)، ورواية أحمد بن محرز (٨: ٤٨). وعند بعضهم اختلافٌ يسيرٌ في بعض الألفاظ.

أنشدَنا يحيى بنُ مَعين لنفسِه: [من الكامل]

المــالُ يَـنْـفَـدُ حِـلُّـه وحـرامُـه ... يـومـاً ويبقى في غــدٍ آثـامُـهُ
ليـس التَّـقيُّ بـمَن يَمِيـرُ لأهلِه ... حتّـى يَـطِيـبَ شرابُهُ وطعامُهُ
ويـطيبَ ما يـحوي ويكْسِب كفُّه ... ويـكون في حُسنِ الـحديث كلامُهُ
نَطَـقَ النـبيُّ لـنا بـهِ عـن ربِّـه ... فـعـلى النبـيِّ صـلاتُه وسلامُهُ

وأمّا ما علَّقناه من فوائده فكثيرٌ، لكن لا بأس بذكر نُبذة من ذلك كما وعدنا به؛ فمن ذلك قولُه:

[فصل: التَّعدُّد والاتِّحاد]

ضابطُ التعدُّدِ والاتِّحادِ في أبوابِ الشريعة، وذلك لأنه لا يخلُو إمّا أن يكونَ ذلك في الأفعال، أو في الأقوال، ونعني بذلك ما كان سببُه فعليّاً، وما كان سببُه قوليّاً، فإن كان في الأفعال، فإمّا أن يكونَ في حُقوقِ الله تعالى، أو في حقوق العباد.

[القسم الأول: في الأفعال، وهو على ضربين]

[الضَّرْبُ الأوّل: حقوقُ الله تعالى][1]

فإن كان في حقوق الله تعالى، وكان الموجَب ـ بفتح الجيم ـ واحداً، فإنه يتَّحد، ولا اعتبارَ باختلاف السَّببِ كالوضُوء الواجبِ عن الأحداث المنوَّعةِ على ما ذُكِرَ في مسألة التَّعليل بعِلَل، والغُسْلِ الواجبِ عن الجنابةِ والحيضِ إذا لم يتخلَّل

---

(١) ما بين المعقوفات لم يرد في الأصل، وارتأينا زيادته ليتوافق مع قوله الآتي ص ٨٢: «الضرب الثاني: حقوق العباد في الأفعال»، وقوله ص ٨٦: «القسم الثاني: الأقوال» وهي زيادات مفيدة تخدم النصَّ وتزيده توضيحاً.

فعلَ الوُضوءِ، والغسل بينَ ما ذُكر، والسَّهوُ في الصلاة لا يتكرَّر بتكرُّر موجَبِه، وقد يتعدَّد في مواضعَ معتَبرَةٍ في الفقهِ، لكن لا يتعدَّدُ حقيقةً، وإنما تتعدَّدُ صورتُه.

والحدُّ الواجبُ عن زَنْيات، والقطعُ الواجبُ عن سَرِقاتٍ، والحدُّ الواجب عن أخذِ المال في قطْعِ الطريقِ / مرّات، والحدُّ عن الشُّربِ مرات، إذا لم يتخلَّل الحدَّ فيما ذُكر بين الفعلِ الأوَّل والثاني، وهذا مقطوعٌ به. [١٣/ أ]

أما ما فيه التغليظُ بالتعدُّد ففيه خلافٌ، وذلك الغُسل من وُلُوغِ كلبٍ مرّاتٍ أو كلابٍ، فالصَّحيحُ أنه يكفي سبعُ مرّاتٍ بالتُّراب، وهذا القسم قاعدةٌ ذكرها الإمامُ الرافعيُّ رحمه الله، وهي: ما أوْجَبَ أعظَمَ الأمرَينِ بخُصُوصِه لا يُوجِبُ أهْوَنَهُما بعُمومِه[١]، إلى آخِره. كذا عبرّ عنها بذلك، وعبّر المؤلِّف عنها بقوله: ما كان فيه أحدُ الموجبَيْنِ، إلى آخره، رحمه الله تعالى.

والثالث: إن كان من كلْبٍ واحدٍ اعتُبر الغُسلُ سبعاً مرَّةً واحدةً، وإن كان من كلابٍ اعتُبر سبعَ مرّاتٍ، ويدخُل في هذا القِسْم: ما كان فيه أحدُ الموجَبينِ ـ بفتح الجيم ـ أعمُّ من الآخَر، فإنه يحصل به الاندراجُ، كالـحَدَث الأصغَرِ مع الأكبَرِ، وكالـجَلْدِ مع الرَّجْمِ على الأصحِّ فيهما.

ومحلُّ الخلاف في الثانية عند تعدُّد الفعلِ مرّةً في البَكَارة، ومرَّةً في الثُّيوبة. ووقع في هذا اضطراب في «الشرح»[٢] و«الرَّوضة»[٣] و«الحاوي الصغير»

---

(١) «فتح العزيز بشرح الوجيز» (٢: ١٢).

(٢) كتب بعدها: «للرافعي» وضرب عليها.

(٣) نصُّ كلام النووي في «الروضة» (١٠: ١٦٦) هو: «ولو زنىٰ وهو بِكْرٌ، ثم زنى قبلَ أن يُحَدَّ وقد أحصَنَ، فهل يُكتفىٰ بالرَّجم ويدخُل فيه الـجَلْدُ، أم يُجمع بينهما؟ وجهان، أصحُّهما عند الإمام والغزاليِّ: الأوَّل، وأصحُّهما عند البَغَويِّ وغيرِه: الثاني؛ لاختلافِ العقوبتين»، وينظر تمام ما يترتَّب على ذلك فيه.

فرجَّح في موضعٍ دُخُولَ حَدِّ البِكْرِ في حدِّ الثُّيوبة، ورجَّح في موضعٍ أنها تُجلد، ثم تُرجَم.

أما الفَعْلَةُ الواحدةُ فلا تقتضي إلا حدّاً واحداً، وفيه خلافُ السَّلف: فمَنْ زنى وهو ثيِّبٌ لا يجبُ عليه الجلدُ وإنما واجبُه الرَّجمُ. وعن عليٍّ رضي الله عنه أنه جلَدَ شُراحةَ الهمدانيّةَ، ثم رَجَمها، وقال: جلدتُها بكتاب الله، ورجمتُها بسُنَّةِ رسولِ الله ﷺ[١]. وقال بذلك الحسنُ البصريُّ وإسحاقُ بن راهَويه، والظاهريةُ[٢].

ووقع في «شرح مسلم»[٣] أن قال: قال بعضُ أصحابِ الشافعيِّ ذلك، وهذا لا يُعرف في مذهب الشافعيِّ مع اتِّحادِ الفعل.

أمّا مع تعدُّدِه، فقد تقدَّم الخلافُ فيه ونَبَّهتُ على ذلك؛ لئلّا يُغترَّ به.

وما نسَبه في «الرَّوضة»[٤] ـ تبعاً لأصلِها ـ لابن المنذر[٥] رأيٌ له، لا يتخرَّجُ

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢: ٣٧٦) (١١٩٠)، والبخاري (٦٨١٢) من طريق سلمة بنِ كُهيل، عن عامر بن شراحيل الشعبيّ، عن عليٍّ رضي الله عنه، به. واقتصر فيه البخاري على ذكر الرَّجم.

(٢) نقله عن الحسن البصري وابن راهويه وغيرهما ابنُ حزم في «المحلّى» (١٢: ١٧٥).

(٣) للنوويِّ (١١: ١٨٩)، قال: «فقالت طائفةٌ: يجب الجمعُ بينهما، فيُجلد ثم يُرجم، وبه قال عليُّ ابن أبي طالب رضي الله عنه، والحسنُ البصريُّ، وإسحاق بن راهويه، وداودُ وأهلُ الظاهر، وبعضُ أصحابِ الشافعيِّ».

(٤) «روضة الطالبين» (١٠: ٨٦).

(٥) هو الإمام المشهور محمد بن إبراهيم بن المنذر، أبو بكر النيسابوري الفقيه، صاحب المصنّفات المشهورة مثل «الإجماع»، و«الأوسط» و«الإقناع» وغيرها، قال السُّبكيُّ: «كان إماماً مجتهداً، حافظاً ورِعاً»، وهو وإن كان مجتهداً لا يقلّد أحداً كما ذكر ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (١: ٩٨)، ولكن قال النوويُّ في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢: ١٩٧): «يدور مع ظهور الدليل ودلالة السُّنة الصحيحة، ويقول بها مع مَنْ كانت، ومع هذا فهو معدودٌ من =

في مذهب الشافعيِّ؛ لأنه رضيَ الله عنه نصَّ على نسْخِ الـجَلْدِ في حقِّ الثَّيِّبِ[١]؛ لأنّ النبيَّ ﷺ رجَمَ ماعزاً ولم يجلِدْهُ[٢]، ورجَمَ زوجةَ الأسلميِّ ولم يجلِدْها[٣]، فإذا نصَّ على النَّسخِ كيف يتخرَّج في مذهبِه وجْهٌ بالجمعِ بينهما؟!

ومنه: دخولُ حدِّ السَّرقةِ في حدِّ أخْذِ المالِ في قطْعِ الطَّريقِ؟

ومنه: ما لو كانت نجاستُه كَلبيّةً وقعتْ بعدَ نجاسةٍ مخفَّفةٍ أو قبلَها، فإنه يدخُل على الأصحِّ. وفي وجهٍ: يغتسلُ لتلك النَّجاسةِ المخفَّفةِ ثم لنجاسةِ الكلبِ [المغلَّظة][٤]، كذا قاله الرافعيُّ في «الصَّغيرِ»، ولم يقفِ الشيخُ محُيي الدينِ النَّوويُّ وابنُ الرِّفعةِ على نقل هذا الوجْهِ، فقال النَّوويُّ في «شرح المهذَّب»: يكفي بالاتفاقِ، وقال ابنُ الرِّفعة: بلا خلاف. نبَّهَ عليه الزَّرْكشِيُّ رحمه اللهُ تعالى[٥].

= أصحاب الشافعيِّ، مذكورٌ في جميع كتبهم في الطبقات» قلت: ولهذا فإن النوويَّ حينما نقل عنه في «الروضة» (١٠: ٨٦) عبَّر عن ذلك بقوله: «قال ابنُ المنذر من أصحابنا». وينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤: ٤٩٠)، و«طبقات الشافعية» للسُّبكي (٣: ١٠٢).

(١) «الأُمّ» (٧: ٨٨).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٣٢) (٢١٢٩)، والبخاري (٦٨٢٤)، من حديث عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما.
وأخرجه أحمد في «المسند» (٤: ٨١) (٢٢٠٢)، ومسلم (١٦٩٣) من حديث سعيد بن جُبير، عن ابن عبّاس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٥)، ومسلم (١٦٩٧) من حديث عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الـجُهني رضي الله عنهما. وفيه قوله ﷺ: «اغْدُ يا أُنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجُمْها». قال العيني في «عمدة القاري» (٢٤: ٥): فالمشهور أنه أُنيس بن الضحّاك الأسلمي، وكانت المرأة أيضاً أسلَميّة كما ذهب ابن عبد البرِّ إلى هذا.

(٤) ما بين المعقوفتين غير واضح في الأصل، وما أثبتناه على مقتضى ما تُوصَف به نجاسة الكلب عند الفقهاء. ينظر: «المجموع شرح المهذّب» (١: ١٥١)، و«المنثور في القواعد الفقهية» للزَّرْكَشي (٣: ٢٦٨).

(٥) في «المنثور في القواعد الفقهيّة» له (٢: ١٣٠)، وينظر: «المجموع شرح المهذّب» (٢: ٥٨٤).

ويدخُل في هذا ما كان من محظُوراتِ الإحرام استمتاعاً غيرَ جماعٍ واتَّحد نوعُه ومكانُه، وتوالى الزمانُ قبلَ أن يُكفِّر، فمَن تطيَّب بأنواعٍ من الطِّيب ولَبِسَ أنواعاً كالقميصِ والعِمامةِ والسَّراويلِ والـخُفِّ، أو نوعاً واحداً مرّةً بعدَ أخرى، وفعل ذلك في مكانٍ على التوالي لم تتعدّدِ الفِدْيةُ، ولا يقدحُ في التَّوالي طُولُ الزمانِ في مضاعفةِ القُمُص وتكويرِ العِمامةِ، وإن فعل ذلك / في مكانَينِ أو مكانٍ وتخلَّل الزمانُ، فإن لم يتخلَّلِ التَّـكفيرُ فقولانِ، الجديدُ: يجبُ، الثاني: فِدْيةٌ، والقديم: يتداخَلُ. [١٣/ب]

فإن قلنا بالجديد فجَمعَهُما سببٌ واحدٌ بأن تطَيَّبَ أو لَبِسَ مِراراً لمرضٍ واحدٍ، فوجهان:

أصحُّهما: التعدُّد، وإن تخلَّل التَّـكفيرُ: وَجَبتْ فديةٌ أخرى بلا خلاف[1]، فإن كان نوى بها أخرجَه أنه عن الماضي والمستقبَل جميعاً: بنى على جواز تقديم الكفَّارةِ على الـحِنْثِ المحظُورِ[2] وقلنا: لا يجوز، فلا أثر لهذه النِّـيَّةِ، وإلا فوجهانِ:

أحدُهما: الفِدْيةُ كالكفّارةِ في جواز التَّقديم، فلا يلزمُه للثّاني في شيء[3].

والثاني: المنْعُ، ولم يرجِّح في «الرَّوضة»[4] شيئاً من الوجهين، والأرجحُ: جوازُ تقديمِ الكفّارةِ على الـحِنْثِ إذا كان الـحِنْثُ حراماً، ولكن ينبغي أن يكون أصحُّ الوجهَينِ هنا: أنّ المدفوعَ عن المتأخِّر بنيَّة الـمُستقبَلِ. نعم؛ لا يقوم عن المستقبَلِ، والفرقُ أنّ المدفوعَ هنا كفّارةٌ كاملةٌ وُجدت بعدَ أحدِ السَّببينِ وهو اليمينُ، وأمّا هنا فهذا تشريكٌ لما لم يُوجدْ مع ما وُجد، فينبغي أن يُرجَّح الثاني.

---

(١) ينظر: «فتح العزيز بشرح الوجيز» (٧: ٤٨٤)، و«روضة الطالبين» (٣: ١٧١).

(٢) في الأصل: «المحظورات» ولا يصحُّ في هذا السياق، والتصويب من «روضة الطالبين» (٣: ١٧٢). وينظر تفصيل هذه المسألة أيضاً: «المنثور في القواعد الفقهية» للزركشي (١: ٢٧٢).

(٣) كذا في الأصل، ووقع في «الروضة» (٣: ١٧٢) بلفظ: «فلا يلزمه للثاني شيءٌ».

(٤) «روضة الطالبين» (٣: ١٧٢).

فإنِ اختلفَ النوعُ بأنْ لَبِسَ وتطيَّبَ: فالأصحُّ التعدُّدُ وإن اتَّحدَ المكانُ والزمانُ والسَّببُ، والثاني: التداخلُ، والثالث: إنِ اتَّحدَ السَّبَبُ تداخَل، وإلّا فلا. وهذا كلُّه في غير الجماعِ.

أمّا الجِماعُ؛ فإنه يجبُ بالجِماعِ الـمُفسِد بَدَنَةٌ، و[على] الثاني: شاةٌ، [ولو جامَعَ بينَ التَّحلُّلين، وقلنا: لا يَفسُدُ؛ لَزِمَهُ شاةٌ][1] على الأظهر، والثاني: بَدَنةٌ، والثالثُ: لا شيءَ فيه[2]، والرابع: إن كفَّر عن الأولِ فَدى الثاني، وإلا فلا، والخامس: إن طالَ الزمانُ بين الـجِماعينِ أو اختلف المحَلُّ[3] فدى الثاني، وإلا فلا، وإن جامع بين التحلُّلين مرّةً واحدةً فلا فسادَ وتجبُ شاةٌ على الأظهر[4]، والثاني: بَدَنةٌ[5]، وفيه وجهٌ شاذٌّ منكَرٌ: لا شيءَ عليه.

فلو تكرَّر الجماعُ بين التَّحلُّلينِ؛ فلم يذكُرْه في «الرَّوضة»، وينبغي أن تتخرَّج فيه سِتَّةُ الأقوالِ السابقةِ للاتِّحاد، وهو يناسب القولَ الصائرَ إلى أنه لا شيءَ فيه؛ لأنه إذا اتَّحد مع اختلافِ الجنسِ فمع اتفاقِه أوْلى، ويتخرَّج العدَدُ، وهو يناسبُ القولَ بالفديةِ والقولَ بالشاة أيضاً، ويتخرَّج فيه: إنْ كفَّر عن الأولِ فدى الثاني، وإلا فلا.

ويتخرَّج فيه إن طالَ الزمانُ بين الجماعَينِ، أو اختلف المجلسُ: فدى الثاني، وإلا فلا، وينبغي أن يُرجَّح التعدُّد. وفي «الروضة» أحالَ الجماعَ المتكرِّرَ على ما سبقَ في الـجِماع، ولم يَسبقْ له إلا ما قلناه؛ فليُتأمَّل!

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وقد استُدرك من «الروضة» (٣: ١٣٩)، وبه يتَّضح المعنى.

(٢) في الكلام تقديم وتأخير عمّا هو عليه في «الروضة».

(٣) في «الروضة»: «المجلس» بدل: «المحلّ»، وهما بمعنًى.

(٤) يعني أظهر القولين كما هو منصوصٌ عليه في «فتح العزيز» (٧: ٤٧٢) للغزالي، وبيَّن علّة ذلك بقوله: «لأنه لا يتعلَّق فسادُ الحجِّ به، فأشبهَ المباشرةَ فيما دون الفرج، واختار الـمُزنيُّ هذا القول، وأشار في المختصر إلى تخريجه للشافعيِّ رضي الله عنه. وقيل: إنه حكاه في غير المختصر عن نصِّه».

(٥) وبهذا قال الإمامان مالكٌ وأحمد، فيما حكاه الغزاليُّ في «فتح العزيز» (٧: ٤٧٢).

وأمّا الحلْقُ في الحجِّ:

فمَن حلَقَ رأسَه في مكانٍ واحدٍ فعَلَيهِ فِدْيةٌ فقط، ولو حلَق رأسَه وبدَنه متواصلاً: ففديةٌ على الصحيح، ولو حَلَق رأسَه في مكانَينِ أو في مكانٍ في زمانَينِ متفرِّقينِ، فالمذهبُ التعدُّد[١] إلحاقاً له بالإتلافِ. وقيل: هو كما لـوِ اتَّحدَ نـوعُ الاستمتاعِ [١٤/ أ] / كما سَبَق.

وإن حَلَق ثلاثَ شَعراتٍ في ثلاثةِ أزمنةٍ متفرِّقةٍ، أو في ثلاثةِ أمكنةٍ، فإن قلنا: الواجبُ في شَعْرةٍ ثُلُثُ دَمٍ يَكْمُلُ الدَّمُ[٢]، وإن قُلنا: مُدٌّ أو درهمٌ، فإن قلنا: بالتعدُّد، وهو المذهبُ: وجَبَ ثلاثةُ أمدادٍ في قولٍ، وثلاثةُ دراهمَ في آخَر.

ومِنَ الـمُتَّحِدِ في جزاء الصَّيد: أن الحرمَ لا يُفرَد عن الإحرام بجزاءٍ[٣]، وأنّ القارِنَ لا يجبُ عليه جزاءان، واحدٌ للعُمرة، وآخَرُ للحجِّ.

وأن الـمُحرِمَينِ إذا اشتَركا في قتْل صيدٍ لا يجبُ على كلِّ واحدٍ جزاءٌ كاملٌ.

وأن النَّعامةَ لا يُضمَن امتناعُها بالعَدْوِ، وامتناعُها بالطيران بجزاءَينِ، بل يجب واحد، فلو أبطَلَ مُحرِمانِ قارنانِ امتناعَي نعامةٍ ولو في الحَرَم: اتَّحد الجزاءُ.

ومنه: ما لو لَبِسَ ثوباً مطيَّباً، فالأصحُّ عند الرافعيِّ التعدُّد[٤].

---

(١) ينظر: «فتح العزيز» (٧: ٤٨٣)، و«روضة الطالبين» (٣: ١٧١).

(٢) يعني أنَّ كل شَعْرةٍ تُقابَل بثُلُثِ دم فلا يَكْمُل الدَّم في بعضها، وإنما في ثلاثٍ فيجب دمٌ كاملٌ. وينظر: «المجموع شرح المهذب» (٧: ٣٨١).

(٣) وصورتُه: لو أن مُحرِماً قتل صيداً في الـحَرَمِ لَلَزِمَه جزاءٌ واحد؛ لأن المقتول واحدٌ، فكان الجزاءُ واحداً كما لو قَتلَه في الـحِلِّ. وهذا ما يُعبِّر عنهُ الأصوليُّون بتداخُل الـحُرمتَينِ في حقِّه. ينظر: «المنثور في القواعد الفقهية» للزركشيّ (١: ٢٧٢)، و«الأشباه والنظائر» للسيوطيّ (١: ١٢٧).

(٤) يعني: فِدْيتان. وينظر: «فتح العزيز» (٧: ٤٨٢).

ونقل النوويُّ[١] عن النَّصِّ الاتحادَ؛ لِتَبعِيَّةِ[٢] الطِّيبِ.

وأمّا إن كان الموجَب ـ بفتح الجيم ـ متعدِّداً وليس فيه ما يقتضي الاندراجَ لأكبَرِيّةٍ وأصغَرِيّة، فإنه يتعدَّد كقَطْعِ سرقةٍ، وحدِّ زنًى، وحدِّ شُربِ خمرٍ.

وأمّا غَسل النَّجاسةِ مع الـجَنابةِ أو الوضوء: ففيه ترجيحانِ:

رجّح قومٌ الاكتفاءَ بغَسْلةٍ واحدةٍ لهما.

ورجَّح آخرون تقديمَ غَسلِ النَّجاسةِ على غُسْلِ الجنابة، أو الوضوء[٣].

وهذا يلائم ما قرَّرناه؛ لأن الموجَب متعدِّدٌ، ولا تـداخُلَ مع الاختلاف؛ لأنَّ غُسلَ النجاسةِ لا يحتاج إلى النِّية، والوضوءُ والغُسل لا بدَّ فيهما من النِّيةِ، ثم النَّجاسةُ قد تكون كلبيَّةً تحتاج إلى التَّسْبيعِ والتَّتْريبِ، وهذا هو الذي رجَّحهُ الرافعيُّ[٤]. وخالفَ النوويُّ[٥] فرجَّح الاكتفاءَ بغَسْلةٍ واحدة.

وأما غُسلُ الـجَنابةِ مع غُسلِ الـجُمعةِ: فإذا اقتصَر على نيَّة الجنابةِ، وكان بعد دُخولِ وقتِ غُسلِ الجمعةِ: حصَلتِ الجمعةُ عند الرافعيِّ[٦]. وقال النوويُّ[٧]: الأظهرُ عند الأكثرينَ: لا تَحْصُلُ، فهي مما نحنُ فيه[٨].

---

(١) «روضة الطالبين» (٣: ١٧١).

(٢) في الأصل: «لمنعه» وهو خطأ، والتصويب من «الروضة».

(٣) ومن هؤلاء الإمام العِزّ ابن عبد السلام كما هو منصوصٌ عنده في «قواعد الأحكام» (١: ١٧٠)، وعلّل ذلك بقوله: «لأنّ غُسل النجاسة لا بَدَل له، وغُسل الحيض والجنابة له بَدَلٌ وهو التيمُّم».

(٤) في «الشرح الكبير» (١: ٢٦٤)، وينظر: «فتح العزيز» (٢: ١٧٢).

(٥) في «روضة الطالبين» (٢: ١٠٢، ١٠٣).

(٦) «الشرح الكبير» له (١: ٣١٩)، وينظر: «فتح العزيز» (١: ٣١٩).

(٧) في «روضة الطالبين» (١: ٤٩).

(٨) وقع مقابلُه على حاشية الأصل بخطٍّ مغاير: «ومن ذلك صوم فرض مع نفل إذا وافق ذلك».

ومنه في الحجِّ: مَن باشَر محظورَينِ، أحدُهما استهلاكٌ، والآخَرُ استمتاعٌ، كحَلْق الرأسِ ولُبس القميصِ، فإنه لا تداخُلَ كالـحُدود المختلفة، وإن استندَ إلى سَببٍ واحد، كمَن أصاب رأسَه شجَّةٌ واحتاج إلى حلْقِ جوانِبها وسَتْرِها بضِمادٍ فيه طِيْبٌ: تعدَّدت الفِدْيةُ على الأصحِّ.

وكذا إن كان استهلاكاً فقط كالصَّيُود[١] فتَتعدَّد الفديةُ، وكذا الصّيد والحلْقُ، وكـذا الـحَلْقُ والقَلْم، وكذا الطِّيبُ واللُّبسُ إلا في مسـألة ما إذا لَبِسَ ثوْباً مطيَّباً كما سَبَق[٢].

ومنه: كفّارةُ الظِّهار، وكفّارةُ القتل، وكفَّارة الـجِماع، / وكفّارةُ اليمين. [١٤/ ب]

فلو ظاهَرَ من زوجته ظِهاراً مؤقَّتاً برمضانَ وحلف لا يطؤها بالنهار، فجامعَها في نهار رمضانَ: وَجبتْ كفّارةُ الـجِماع، وكفّارةُ الظِّهار، وكفّارةُ اليمينِ، ولو أنها ماتتْ من وطْئِه وجبت كفَّارةُ القتل. هذا كلُّه في الضَّرب الأول، وهو حقوقُ الله تعالى في الأفعال.

الضرب الثاني: حقوق العباد في الأفعال

فما كان الحقُّ فيه لمتعدِّدٍ، والفعلُ متعدِّدٌ، فلا تداخُلَ فيه قطْعاً.

ومنه: العِدَّتان لشخصَينِ، سواء كانا مسلميْنِ أو ذِمِّيَّينِ، أو حربيَّينِ، أو مختلفَينِ. ونقل عن نصٍّ في الحربيَّينِ والموطُوءةُ حربيّةٌ: أنه يتداخَلُ، وتكلَّمَ فيه[٣]. وتخريجُه إلى عدَّتَي المسلمين مردودٌ.

---

(١) الصَّيُود: الصَّيّاد، يُقال: كلبٌ صَيُودٌ، وصقْرٌ صَيُودٌ، والجمعُ: صُيُدٌ. «تاج العروس» (صيد).

(٢) ينظر بسط الأقوال الواردة في هاتين المسألتين: «فتح العزيز» (٧: ٤٨٢)، و«روضة الطالبين» (٣: ١٧٠، ١٧١).

(٣) «روضة الطالبين» (٨: ٣٩٣).

وما كان الحقُّ فيه لواحد، والفعلُ واحدٌ، لكن أفرادُه متعدِّدة، كإتلاف الأموال المعدَّدة بفعلٍ واحد، فإنه يُوجب الضمانَ متعدِّداً للأفراد، وإنِ اتَّحد الفعلُ والـمُستَحِقُّ، حتى لو شارَكَ ذلك حقَّ الله تعالى: وَجَب مع ذلك حقُّ الله تعالى، فالـمُحْرِمُ إذا قتل صُيُوداً[1] مِثْلِيَّةً مملوكةً: وجَبَ الجزاءُ متعدِّداً، والقيمةُ للمالك متعدِّداً، فيضمَنُ في ذلك كلِّه الـمِثْلَ والقيمةَ معاً.

وما كان الفعلُ واحداً والحقُّ لمتعدِّدٍ قسمانِ:

أحدُهما: لا تداخُلَ فيه؛ نظراً للمستحقِّ.

فمَن وطئ زوجةَ أصْلِه[2] أو فَرْعِه بشُبهةٍ، فإنه يَغْرَمُ مَهرَيْنِ إن كان بعدَ الدُّخول، ومهراً ونصفاً إن كان قبلَه؛ لأنّ الحقّ لمتعدِّدٍ وهو الزوجةُ والولدُ الذي فوّت بَضْعَه والفعل واحد.

والقسم الثاني: فيه التّداخُل على الأظهر، نظراً للفعل، فجنايةُ المستولَدَةِ لا يَلزم الـمُستولِد فيها إلا أقلُّ الأمرَينِ من قيمتِها وأرْشُ[3] الجناية، فلو جَنَت جنايةً أخرى تداخَلت مع التي قبلَها؛ لأنّ السَّببَ واحدٌ: وهو المنعُ من البيعِ، حتى لو دَفع الأقلَّ لصاحب الجنايةِ الأُولى، شاركَه صاحبُ الثانيةِ، وهكذا أبداً، والقولُ المقابلُ للأظهرِ: يلزمُه لكلِّ جنايةٍ فداءٌ. والثالث: أنّ فداءَ الأولِ قبلَ الجنايةِ الثانيةِ فداءُ الأخرى، وإلا فواحدةٌ.

---

(١) المراد بالصُّيُود ـ بالضمِّ ـ هنا: جمع الـمَصِيدِ. ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» ص٢٧٦.

(٢) في النسخة الخطية: «أصلية»، والمثبت هو الصواب، وهذه المسألة ذكرها الزركشي في القاعدة السادسة، وهي: «المضمون في الشريعة» من جملة القواعد المتعلّقة بالمضمونات. ينظر: «المنثور في القواعد الفقهية» له (٢: ٣٣٤).

(٣) «الأرْش»: هو اسمٌ للواجب على ما دون النَّفس، أو: هو دية الجراحات. ينظر: «أنيس الفقهاء» ص١١٠، و«التوقيف على مهمات التعاريف» ص٤٥.

ولو جنَىٰ القِنُّ[١]، فمنَعَ سيِّدُه من بيْعِه واختار الفداءَ، ثم جَنَىٰ ففَعَل مثلَ ذلك: لزِمَه لكلِّ جنايةٍ أقلُّ الأمرينِ.

ولو جَنَىٰ جناياتٍ ثم قتلَه أو أعتَقَه: لم يلزمْهُ إلا فداءٌ واحدٌ؛ لأنّ المانعَ واحدٌ.

وما كان الفعل متعدِّداً والمستحقُّ واحداً: فيُنظر إمّا أن يكونَ سببُه واحداً أو متعدِّداً:

[١٥/ أ] **[الأوّل]**[٢]: فمَن وطئ حُرّةً/ أو أَمَةَ غيرِه بشُبهةٍ واحدةٍ مراراً، فإنه يجب مهرٌ واحدٌ. وكذلك النكاح الفاسد، فإنه لا يُوجِبُ إلا مهراً واحداً.

وإن تكرَّر الوطءُ مِراراً، فإن كان بشُبْهةٍ متعدِّدةٍ، فإنه يجبُ مهورٌ متعدِّدة. وأمّا الإكراهُ فإنه يجبُ لكلِّ وطئةٍ مهرٌ؛ إلحاقاً له بالإتلافِ.

وأما وطْءُ أَمةِ الشَّريكِ وأَمةِ الابنِ، حيث لا إحبالَ، والـمُكاتَبةِ، فالأصحُّ يجبُ مـهرٌ واحد، وإن تـعدَّد؛ إلحاقاً له بالشُّبهة الواحدةِ ويجب في أعلى الأحوال[٣].

والثاني: مهورٌ إلحاقاً له بالإتلاف؛ لأنه مع العلم.

وخصَّ البغوَيُّ الوجهَينِ بما إذا اتَّحد المجلسُ، أما إذا تعدَّد المجلسُ فإنه يجبُ مهورٌ قطْعاً.

وأقام بعضُهم هذه الطريقةَ مع تصريحِهما بخلافِها وجهاً، فعَدَّ الأوْجُهَ ثلاثةً، والشافعيُّ رضيَ الله عنه نصَّ في «الأمّ»[٤] في المكاتَبةِ يقتضي أنها كلَّما اختارتْ أخْذَ

---

(١) «القِنّ»: هو العبد المملوك هو وأبوه. ينظر: «المحكم» لابن سيده (٦: ١٣٤).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة مفيدة، وهي على مقتضى قوله الآتي قريباً: «والثاني».

(٣) زاد الزركشيُّ: لأنّ الشُّبهةَ واحدةٌ شاملةٌ للجميع. وأما القول الثاني المذكور بعده. فعزاه للـمُزنيِّ. «المنثور في القواعد الفقهية» ص٢٧٣.

(٤) (٨: ٦٣).

المهْرِ فوطئها بعد الـخِيرَةِ: أنه يجبُ مهرٌ لذلك الوطْءِ المتجدِّد. قاله شيخُنا في «تصحيح المنهاج»[١] على مجرَّد الـخِيرَةِ. وظهرَ لي أنّ ذلك محمولٌ على ما إذا قبضَتِ المهرَ وليس في المقبوض بالـجَبْرِ ما يُجدَّد بعِدَّة.

قال شيخُنا: والمنصوصُ هو المعتمد، والعِدَّتانِ لشخصٍ واحد تَتَداخلانِ، سواء كانَتا من جنسٍ واحدٍ، كأقراءٍ مع أقراء، أو أشهُرٌ مع أشهُرٍ، أو من جنسينِ كأقراءٍ مع حَمْلٍ. وفي هذا الثاني خلافٌ مشهور، الأصحُّ عند المتأخِّرين ما ذكرناه، وهذا لا فرقَ فيه بين أن ترى الدَّمَ على الحمْلِ وقلنا: هو حيضٌ، أو رأتْهُ وقلنا: ليس بحيضٍ، أو لم تَرَه.

وما وقع في «الرَّوضة»[٢] من قوله: «فرعٌ: جميعُ ما ذكرتُه فيما إذا كانت لا ترى الدَّمَ على الحمْلِ، أو تراهُ وقلنا: ليس [هو] بحيض، فإن جعلناهُ حيضاً فهل تنقضي مع الحمْلِ العِدّةُ الأخرى [بالأقراءِ]؟ وجهان، أصَحُّهما: نعم»، يُوهِم الناظرَ فيه أن هذا مفرَّعٌ على الأصحِّ، وهو التداخُل، وليس كذلك بل هو مفرَّعٌ على عدم التداخُلِ.

وتوهَّم ذلك القُونَويُّ[٣] في «شرح الحاوي»، ونقلَه عن صاحب «التَّعليقة»[٤]،

---

(١) يعني والده شيخ الإسلام سراج الدين البُلْقيني.

(٢) «روضة الطالبين» (٨: ٣٨٥)، وما بين المعقوفات منه.

(٣) الإمام شيخ الإسلام، قاضي القضاة، فريد العصر علاء الدين، علي بن إسماعيل بن يوسف، أبو الحسن القُونَويُّ الشافعيُّ، كذا قال الذهبيُّ في «المعجم المختصّ بالمحدّثين» في صدر ترجمته له (١: ١٦٢)، وقال عنه السُّبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠: ١٣٤): «شغل الناس بالعلم شاماً ومصراً، ومع ملازمة التقوى وحُسن السَّمت وكثرة العلم والإفادة...»، وصنّف «شرح الحاوي» واختصر «منهاج الـحَليميّ» و«شرح كتاب التعرُّف في التصوُّف» واختصر «المعالم في الأصول». توفي سنة تسع وعشرين وسبع مئة. رحمه الله رحمة واسعة.

(٤) يعني الإمام الجليل الحسين بن محمد بن أحمد، أبو علي القاضي المَرْوَرُوذِي، صاحب «التعليقة» =

ثم شرعَ يُجيب عن صاحب «الحاوي»، كأنه اختار الوجْهَ الآخرَ لميلِ الإمامِ إليه، وهذا مردودٌ من وجهَينِ:

أحدُهما: أن صاحب «الحاوي»[1] إنما يفرِّع على الصَّحيح، وإذا كان الصَّحيح التداخُلَ، فلا معنى لهذا الكلام، إنما يجيء ذلك إذا قلنا: لا تداخُل.

الثاني: أنه كيف يمكن اختيارُ صاحب «الحاوي» الوجْهَ الآخرَ الذي يقول: لا تنقضي العِدَّةُ/ بالأقراء الدائرةِ على الحمْلِ، مع أنه قال: والحملُ لشخصٍ. فليُتأمَّل ذلك! [١٥/ب]

هذا كلُّه في القسم الأول وهو الأفعالُ.

القسم الثاني: الأقوال

فمَن قرأ آيةَ سجودِ التلاوةِ وكرَّر الآيةَ الواحدةَ في المجلس الواحدِ، فإنه يكفيه سجودٌ واحد، فإن سجد للأوَّل، فالأصحُّ يسجدُ مرّةً أخرى لتجدُّد السَّببِ.

أمّا إذا قرأ آيتَينِ فصاعداً صحَّ فيهما السُّجودُ في مكانٍ؛ سجدَ لكلِّ واحدةٍ سجدةً؛ لتعدُّد الآياتِ.

وإذا تكرَّر الحَلِفُ، فإن كان في اليمين بالله تعالى على شيءٍ واحد: فإنه لا تتعدَّد الكفَّارةُ.

= المشهورة في المذهب وشيخ الشافعية بخراسان، قال الذهبيُّ في «السِّير» (١٣: ٤١٤): «كان من أوعية العلم، وكان يُلقَّب بحَبْر الأُمّةِ»، توفي سنة اثنتين وستّين وأربع مئة، رحمه الله رحمة واسعة. وينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسُّبكي (٤: ٣٥٦).

(١) يعني الماوَرْديَّ في «الحاوي الكبير» (١١: ٣٠١).

وإن تعدَّد الـحَلِفُ مراراً: أكَّد أو قَصَد الاستئنافَ على الأصحِّ، تفاصَلَ أو تواصَلَ.

وإن كان في الطلاق وأتى باللفظ متواصلاً، فإن أكَّدَ فإنه يتجدَّد، وإن قَصَد الاستئنافَ تعدَّد على الجديدِ، وإن أطلقَ فقولانِ، أظهرُهما: الاتِّحادُ. وقطَع به صاحبُ «الشامل» و«التَّتمَّة»(١).

وأمّا إذا تفاصَلَتِ المراتُ وقصَد بكلِّ مرةٍ ظِهاراً وأطلَق، فكلُّ ظِهارٍ مستقلٌّ له كفّارةٌ.

وإن قال: أردتُ بالمرّة الثانيةِ إعادةَ الظِّهارِ الأوّلِ، فعَنِ القَفّالِ(٢) اختلافُ جوابٍ في قَبُولِه.

قال الإمام(٣): هو مبنيٌّ على أن المغلَّب في الظِّهار شِبْهُ اليمين، أمْ

(١) هو العلّامة، شيخ الشافعية، أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون بن عليّ النيسابوري الـمُتولّي. قال الذهبي: «تفقّه بالقاضي حسين، وبأبي سهل أحمد بن عليّ ببخارى، وعلى الفُوراني بمَرْو، وبَرَع وبَذَّ الأقرانَ، وله كتاب «التتمّة» الذي تمَّم به «الإبانةَ» لشيخه أبي القاسم الفُورانيّ، فعاجلتْهُ المنيَّةُ عن تكميله، انتهى به إلى الـحُدود، وله مختصر في الفرائض، وآخر في الأصول، وكتابٌ كبيرٌ في الخلاف. مات ببغداد سنة ثمان وسبعين» يعني وأربع مئة. رحمه الله رحمة واسعة. «سير أعلام النبلاء» (١٨: ٥٨٥). وينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسُّبكي (٥: ١٠٦).

(٢) هو الإمام العلّامة أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزيّ، الخراسانّي، المعروف بالقفّال الصغير، وهو صاحب طريقة الخراسانيِّين في الفقه، كما أنّ أبا حامد الإسفراييني هو صاحب طريقة العراقيّين، وعنهما انتشر المذهب.
نقل الذهبيُّ عن السمعاني في (أماليه) قوله: «كان وحيدَ زمانِه فقهاً وحفظاً، ووَرعاً وزُهداً، وله في المذهب من الآثار ما ليس لغيره من أهل عصره، وطريقته المهذَّبة في مذهب الشافعيِّ التي حملها عنه أصحابُه أمتَنُ طريقةٍ، وأكثرها تحقيقاً، توفي سنة سبع عشرة وأربع مئة». رحمه الله رحمة واسعة. «سير أعلام النبلاء» (١٧: ٤٠٥)، وينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسُّبكي (٥: ٥٣).

(٣) يعني الإمام الكبير، شيخ الشافعية، إمام الحرمين، عبد الملك ابن الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله الـجُوَيني.

شِبْهُ[١] الطّلاقِ؟ إن غلَّبنا الطلاقَ لم يُقبل، وإلّا فالظاهرُ قَبُولُه كما في الإيلاء، والأصحُّ تغليبُ شِبْهِ الطّلاقِ، فيكون الأصحُّ أنه لا تُقبل إرادةُ التأكيدِ[٢]. وكذا ذكَره البَغَويُّ وغيرُه.

زاد في «الرَّوضة»: نقل صاحب «البيان»[٣] عن البغداديِّين، ويعني بهم العِراقيِّينَ [القَطْعَ] بأنه لا يُقْبَلُ. وجزم الماوَرديُّ بالقَبُول[٤]. والصَّحيحُ: المَنْعُ.

وإن قال لأربع نِسْوةٍ: أنتُنَّ عليَّ كظَهْرِ أُمّي، وأمسَكَهُنَّ؛ فالجديدُ: وجوبُ أربعِ كفّارات، والقديم: كفّارةٌ فقط[٥]. والجديد مناسبُ شَبَهِه بالطلاق؛ لأنه إذا قال لزوجاته: أنتُنَّ طوالق، طَلُقَتْ كلُّ واحدةٍ طلقةً، فلو كرَّر قوله: أنتُنّ طوالق، أو: أنتنّ عليَّ كظهر[٦] أمّي مرّاتٍ، فهو كما لو قال ذلكَ لواحدةٍ مكرّراً، والحكْمُ ما سَبَق.

وأما الإيلاءُ فيتردَّد بين الطلاقِ والأيمان، فإن كان بالطلاق كان الحكمُ في تعدُّده واتِّحادِه، كالطلاق المعلَّق، والحكمُ في الطلاق المعلَّق: أنه إن قصَدَ التأكيدَ وَقَع طلقةً، وإن قصَدَ الاستئنافَ وَقَع الثلاثُ، وإن أطلق فعلى أيِّهما يُحمل؟ قال

---

(١) في «الروضة» (٨: ٢٧٦)، حيث ينقل عنه المصنِّف: «شبه اليمين، أم الطلاق؟» دون تكرار «شبه»، والمسألة في «نهاية المطلب» لإمام الحرمين (١٤: ٥١٨)؛ المسألة (٩٥٥٠) وتفريعاتها بسياقٍ آخر.

(٢) في «الروضة»: «إرادتُه التأكيد».

(٣) «روضة الطالبين» (٨: ٢٧٦)، وينظر: «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ليحيى بن أبي الخير العمراني (١٠: ٣٥٦).

(٤) «الحاوي الكبير» (١٠: ٤٠٨).

(٥) إلى هنا ينتهي كلام النووي في «الروضة» (٨: ٢٧٦).

(٦) في الأصل: «ظهر»، ولا يصحُّ في هذا السياق.

البَغَويُّ: فيه قولانِ بناءً على ما لو حَنِثَ في أيمانٍ بفعلٍ واحدٍ، هل تتعدَّد الكفّارةُ؟ وقال المتولِّي: يُحمل على التأكيد إن لم يحصُل فَصْلٌ، أو حصَل واتَّحد المجلسُ، فإنِ اختَلفَ فعلى / أيِّهما يُحمل؟ وجهانِ. [١٦/ أ]

وهذا يخالف التَّنجيزَ، فإنه عند الإطلاقِ يُحمل على الاستئنافِ كما تقدَّم، وكأنَّهم ألحقُوا جانبَ التَّعليقاتِ بالأيمان، وإن كان الإيلاءُ باليمينِ بالله تعالى كان كاليمينِ بالله تعالى، وقد تقدَّم.

وقال في «الرَّوضة»[1] في كتاب الإيلاء: إذا قال: والله لا أُجامِعُك، ثمّ أعاد ذلك مرَّتينِ فأكثرَ، نُظِر؛ إن أطلَقَ في المرَّتينِ أو قيَّده بمدَّةٍ واحدةٍ كسنةٍ وسنةٍ، فإن قال: أردتُ بالثاني تأكيدَ الأوّلِ: قُبِلَ، وكانتِ اليمينُ واحدةً، سواءٌ اتَّحد المجلسُ أم تعدَّد، طال الفصْلُ أم لا، وفي وجْهٍ ضعيفٍ: إذا طال الفصْلُ لا يُقبَل وتكونُ يميناً أخرى، ويجري هذا الخلافُ فيما لو كرَّر تعليقَ الطلاقِ بصفةٍ، والصحيحُ قَبُول التأكيدِ أيضاً، ولو قال: أردتُ الاستئنافَ، فهما يمينانِ، وإن أطلَقَ، فهل يُحملُ على التأكيد، أمِ الاستئنافِ؟ قولان. قال المتولِّي: إن اتَّحد المجلسُ فالأظهرُ الحملُ على التأكيد، وإن تعدَّد فعلى الاستئناف، لِبُعْدِ[2] التأكيد مع اختلافِ المجلسِ. هذا كلامه في «الروضة».

وقال في كتاب الأيمان[3]: فرعٌ: قال ابن كَجٍّ[4]: إذا قال: والله لا دخلتِ

(١) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» (٨: ٢٥٩).

(٢) في الأصل: «لتعدُّد» وهو خطأ، والمثبت من «الروضة»، و«كفاية الأخيار» ص٤١٣، وهو الصحيح.

(٣) من «روضة الطالبين» (١١: ٨٢، ٨٣).

(٤) هو العلّامة أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كَجٍّ الدِّيْنَوَريُّ، تلميذ أبي الحسين ابن القطّان، كان يُضرب به المثل في حفظ المذهب، وله وجهٌ وتصانيف، كان بعضُهم يقدِّمه على الشيخ أبي حامد=

الدارَ، والله لا دخلتِ الدارَ، ونوى التأكيدَ فهو يمينٌ [واحدٌ]، وإن نوى بالثاني يميناً أخرى، أو أطلقَ، فهل يلزمُه بالـحِنث كفّارةٌ، أم كفَّارتان؟ وجهانِ. قلتُ: الأصحُّ كفّارةٌ، والله أعلم. وإن قال: والله لا دخلتِ الدارَ، لا دخلتِ الدارَ، فإن نـوى التأكيدَ فيمينٌ واحدةٌ، وكذا إن أطْـلَـقَ أو نـوى الاستئنافَ على المذهبِ.

إذا تقرَّر ذلك فيُقال له: قولُك في باب الإيلاء عند إرادةِ الاستئنافِ: هما يمينانِ؛ تعني به في الـحَلِفِ بالطلاق أم بالله تعالى؟ إن كان الأوّلَ فمسلَّمٌ، أو الثاني فممنوعٌ.

وأمّا: أنتِ عليَّ حرامٌ مكرَّراً، فإن نوى به الطلاقَ فكالطلاقِ المنجَّز، وإن نوى الظِّهارَ فكالظِّهار المنجَزِ، وإن أطلَق لزمتْ كفَّارةٌ، لكن صحَّحُوا هنا التَعدُّدَ عند إرادةِ الاستئناف، وليس عدّة الحاجةِ باليمين، وأمّا عند الإطلاقِ فقولانِ حكـاهما في «الرَّوضة» من غير تـوجيهٍ، والأرجحُ الاتِّحـادُ كاليـمين، وإن قال لأربعِ زوجاتٍ: أنتُنَّ عليَّ حرامٌ، أو: أنتُنَّ كالإماءِ، فالمذهبُ الاكتفاءُ في الجميع بكفَّارةٍ واحدةٍ.

وقيل: تتعدَّدُ بتعدُّد الأشخاص.

وقيل: تتعدَّد بتعدُّد الصِّيغتينِ، فللزَّوجات كفّارةٌ، وللإماء أخرى.

وجمعنا هذه الأمورَ كلَّها في موضعٍ واحدٍ لارتباطِها.

ومن الأقوال ما كان لمتعدِّد، والقولُ متعدِّدٌ،/ فلا تداخُلَ فيه، لكن إذا قَذَف [١٦/ ب]

= الإسفراييني، وقال: هو ذاك رفَعَتْهُ بغدادُ، وحطَّت منِّي الدِّيْنَوَرُ. قال ذلك عندما قال له تلميذٌ: يا أستاذُ، الاسمُ لأبي حامد، والعلمُ لك. توفِّي سنة خمس وأربع مئة. رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧: ١٨٣)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ٣٥٩).

جماعةً بكلمةٍ واحدة، فثار خلافٌ من جهة أن النَّسبَ وقع فيه الاتِّحادُ لفظاً، لكنّه يتعدَّد معنًى، فالجديدُ: التعدُّد، والقديمُ: الاتِّحاد.

ولو قَذَف زوجتَه وأختَه بكلمةٍ واحدة فطريقان، أصحُّهما القولانِ، والثاني: يجيء القطْعُ بالتعدُّد لاختلافِهما في الـحُكم، فإنَّ حدَّ الزوجةِ يسقط باللِّعانِ، وحدَّ الأختِ ليس كذلك.

وما كان لواحدٍ والقولُ متعدِّدٌ؛ فمَنْ قذَفَ زوجتَه بزنًى واحدٍ مرَّتين، ففيه حدٌّ واحدٌ، فإن قَذَفها بزِنْيَتَينِ، فقولان، الجديدُ وأحدُ قولي القديم: الاتِّحادُ، والقديمُ الآخَرُ: التعدُّد[1].

فإن قلنا بالاتِّحادِ فقَذَفها مرَّةً فحُدَّ، ثم قَذَفها ثانياً بزنًى آخر، فوجهين، أصحُّهما: التعزيرُ، قاله ابن كَجٍّ لِتَبَـيُّنِ كَذِبه[2] بالحدِّ الأوَّلِ، ولئن قلنا بالتعدُّد تعدَّدَ، ثم إن قلنا بالاتِّحاد كفى لِعانٌ واحدٌ، وإن قلنا بالتعدُّد فوجهان، أصحُّهما: لِعانٌ واحد؛ لأنه يمينٌ، وإذا كان الحقَّانِ لواحد كفىٰ يمينٌ.

وأمّا الإقرارُ، فإنه لـمّا كان يُعتبر فيه المعنى لم يتعدَّد، فمَن أقرَّ بقَذْفٍ في تاريخين، أو بلَغْنَينِ، أو مُطلَقٍ ومُضَافٍ: لم يلزمْهُ إلا واحدٌ، فإنِ اختَلَفا: لزِمَ الأكثَرُ، فإن وصفَهُما بصفتَينِ مختلفتَينِ، أو أضافَهُما إلى شيئينِ مختلفَينِ: لَزِما.

فهذه كُرّاسةٌ لطيفةٌ جمعنا فيها التداخُلَ والتعدُّدَ، وإن شئتَ سمَّيتها «الجمع المستفاد في التعدُّد والاتِّحاد»، وهي ـ وإن كانت مذكورةً في كُتب الفقه ـ إلا أنَّ الفائدةَ بجَمْعِها في موضعٍ واحدٍ عزيزةٌ، والله الموفِّق. ولم نلتزمِ الاستقراءَ التامَّ، وإذا ظَفِرنا بشيءٍ ألحقناهُ بما قُعِّد.

---

(١) «روضة الطالبين» (٨: ٣٣٩).

(٢) في المصدر السابق (٨: ٣٣٩): «لظُهور كذبه».

وممّا يُضاف إلى القسم الثاني: التداخُلُ في حساب الفرائضِ والاكتفاءِ بواحدٍ عند الـمُماثَلة:

وطريقُ معرفةِ التداخُلِ: أن تُسقِطَ الأقلَّ من الأكثر مرَّتينِ فصاعداً، أو زِدْ على الأقلِّ مثلَه مرّةً فصاعداً، فإن فَنِيَ الأكثرُ بالأقلِّ أو تساويَا بزيادةِ الأمثالِ، فمُتَداخِلانِ وإلا فلا.

مثالُه: ثلاثةٌ وستّةٌ، فإن السِّتةَ تفنىٰ بالثلاثة مرَّتينِ، وإذا زِدْتَ عليها مِثْلَها مرّةً ساوَتْها.

وكذلك ثلاثةٌ وتسعةٌ، فإنَّ التِّسعةَ تفنىٰ بالثلاثةِ ثلاثَ مرّاتٍ، وإذا زدتَ عليها مِثْلَها مرَّتينِ ساوَتْها.

والأربعةُ مع السِّتةَ عشرَ متداخلةٌ بها؛ لأنها نفْسُها، وإذا زدتَ عليها مثلَها لا تُساوِيها.

ومّما يُضاف إلى القسم الأول: ما يتعلَّق بالعباد دخولُ الدِّياتِ في الـجِناية إذا صارت نَفْساً:

[١٧/ أ] / فإذا اندملَتِ الـجِراحاتُ وَجَبتْ دياتٌ كثيرةٌ، وإن سَرَتْ[(١)] فماتَ منها وجبتْ ديةٌ واحدةٌ بلا خلاف، وإن عاد الجاني فحَزَّ رقَبَةَ المجروحِ أو قَدَّهُ نِصْفَينِ، فإن كان ذلك بعدَ الاندمالِ: وجبتْ دِيَةُ الأطرافِ ودِيةُ النَّفْس؛ لاستقرارِ دِيَةِ الأطرافِ بالانْدِمال، وإن كان قبلَ الاندمالِ، فوجهانِ:

الأصحُّ المنصوصُ: أنه لا يجبُ إلا ديةُ النفْس كالسِّراية.

---

(١) وذلك بأن يسري الـجُرح إلى النّفْس ـ أي يؤثِّر فيها ـ فتهلك، وسرايةُ الحدِّ: هو تجاوُز الـجُرح عمّا هو مقرّرٌ في الحدِّ إلى غيره، كمن اقتصَّ منه بقطع أُصبعه، فالتَهبَ القطع وسرى ذلك إلى جميع البدن، فمات المصابُ منه. وينظر: «المغرب في ترتيب المعرب»، و«المصباح المنير» (سري).

والثاني: خرَّجه ابنُ سُريجٍ[1]، وبه قال الإصْطَخريُّ[2]، واختارَهُ الإمامُ[3]: تَجِبُ دياتُ الأطرافِ مع دِيَةِ النَّفْسِ، هذا إذا اتَّفقتِ الجنايةُ على النَّفسِ والأطرافِ في العَمْد والخطأ، فأمّا إذا كانت إحداهُما عَمْداً والأخرى خطأً وقلنا بالتداخُلِ عند الاتفاق، فها هُنا وجهانِ:

أصحُّهما: لا تداخُلَ لاختلافِهما واختلافِ مَنْ يَجْنِيانِ عليه[4]؛ لأنّ العمْدَ في مال الجاني، والخطأَ على العاقِلَةِ.

وكذلك في الـمُوضِحَة[5]، فلو أوضَحَ مُوضِحَتَيْنِ في رأسه أو وجْهِه، ثم رَفَع

---

(١) هو الإمام، فقيه العِراقَين، أبو العبّاس أحمد بن سُرَيج البغداديّ. قال أبو إسحاق الشيرازي في «طبقات الفقهاء» ص١٠٩: «كان يُفضَّل على جميع أصحاب الشافعيِّ حتى على الـمُزنيّ»، وقال الذهبي في «السِّير» (١٤: ٢٠١): «سمع من محمد بن الحسن الزعفراني تلميذ الشافعيِّ وأبي داود السِّجستانيّ، وحدّث عنه أبو القاسم الطبرانيّ»، وقال السُّبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ٢٥): «وفاةُ ابن سُريج كانت سنة ستٍّ وثلاث مئة بإجماع، وهو عالـمُ ذلك القرن فيما قاله جماعةٌ». رحمه الله رحمة واسعة.

(٢) الإمام العلّامة، أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد الإصْطَخريّ الشافعيّ، رفيق ابن سُرَيج. قال الذهبيُّ في «السِّير» (١٥: ٢٥١): «سمع سعدان بن نصر، وعبّاساً الدُّوري، وحنبل بن إسحاق، وعنه: محمد بن المظفّر، والدارقطني، وابن شاهين وآخرون»، وقال: «وكان وَرِعاً، زاهداً، مُتَقلِّلاً في الدُّنيا، له تصانيف مفيدة، منها كتاب أدب القضاء، ليس لأحدٍ مثله، وهو صاحبُ وجْهٍ، توفّي سنة ثمانٍ وعشرين وثلاث مئة، وله نيِّفٌ وثمانون سنةً، تفقّه بأصحاب الـمُزنيِّ والربيع». انتهى كلام الذهبي. رحمهما الله تعالى رحمة واسعة.

(٣) كما في «روضة الطالبين» (٩: ٣٠٦)، والمصنِّف ينقل عنه، وينظر: «نهاية المطلب» لإمام الحرمين (١٧: ٨٣).

(٤) تحرّف في الأصل إلى «يجبان عليه»، وما أثبتناه على الصحيح من «الروضة» (٩: ٣٠٧)، وإلى هنا ينتهي نقل المصنِّف منه.

(٥) الـمُوضِحة: هي الشَّجَّـة التي تُبدي وَضَحَ العظْمِ. وقيل: هي التي تَقْشِرُ الـجِلْدَةَ التي بين =

الحاجِزَ بينهُما قبلَ الاندمالِ: فالصَّحيحُ أنه لا يلزمُه إلا أرْشٌ واحدٌ. وقيل: أرشانِ. وقيل: ثلاثةٌ. ولو تآكَلَ الحاجِزُ بينهُما كان كما لو رَفَع[1] الجاني؛ لأنّ الحاصِلَ بمنزلةِ فِعْلِه منسوبٌ إليه.

وكذا لو وسَّع رجلٌ مُوضِحةَ نفْسِه: وَجَب له أرْشٌ واحدٌ على الصَّحيح. وقيل: أرْشانِ.

ولو أوضَحَه مُوضِحةً واحدةً في بعضها مخطئٌ، وفي بعضها متعمِّدٌ، قيل: الحاصل مُوضِحَةٌ لاتِّحاد الصُّورةِ والجاني والـمَحلِّ، أو مُوضِحَتان لاختلافِ العَمْدِ والخطأ، وجهان أصحُّهما: مُوضِحَتان.

ولو أوْضَحَ مُوضِحتَينِ عمْداً ورَفَع الحاجِزَ بينهما خطأً، وقلنا بالصحيح: أنه لو رفعَه عمْداً تداخَلَ الأرْشانِ، فهل يلزمُه أرْشٌ ثالثٌ؟ أم لا يلزمه إلا أرْشٌ واحدٌ؟ وجهانِ. زاد في «الروضة»[2]: أرجحُهما أرْشٌ فقط.

ويُقال عليه: التداخلُ إنّما يثبتُ مع اتِّحادِ الـحُكمِ، أمّا مع الاختلاف فلا، فينبغي أن يلزمَ ثلاثةُ أُرُوشٍ كما صحَّحُوه في مُوضِحَةٍ، في بعضِها مخطئٌ، وفي بعضِها متعمِّد. وكذا الـحُكم لو أوضَحَ عمْداً ثم وسَّع خطأً، فثِنْتانِ على الصَّحيحِ.

وفي «الجواهر» للقَمُوليِّ[3] بعد المسألة السابعةِ: أنّا إذا قلنا بالصَّحيح أنه

= اللَّحم والعظم حتى يبدُوَ وَضَحُ العظم، وهي التي يكون فيها القَصاصُ خاصّةً. ينظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٥: ١٠٢).

(١) كذا في الأصل، ووقع في «الرَّوضة» (٩: ٢٦٧)، و«أسنى المطالب» (٤: ٥١) وغيرهما من كتب المذهب «رفعَهُ».

(٢) «روضة الطالبين» (٩: ٢٦٩).

(٣) العلّامة نجم الدين أحمد بن محمد بن مكّي القرشّي المخزومي، أبو العَباس القَمُوليّ، قال السُّبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٩: ٣٠): «كان من الفقهاء المشهورين، والصُّلحاء =

يتداخَلُ الأرْشانِ فيما إذا رفعَه متعمِّداً، ففي التداخُل وجهان، فإن جعلناهُ متعمِّداً فعليه أرشٌ ثالثٌ وإلا فواحدٌ.

الضميرُ في «فإن جعلناه» عائدٌ[1] على اختلاف الـحُكم، أي: فإن جعلنا اختلافَ الـحُكمِ تعمُّداً، فعليه أرْشٌ ثالثٌ وإلا فواحدٌ، وهذا تفريعٌ حسنٌ، / لا اعتراضَ عليه، وإنما الاعتراضُ على ترجيح «الرَّوضة» وتعدُّدِ الجائفةِ واتِّحادِها، كالـمُوضِحَةِ. [١٧/ ب]

ومن ذلك: أن الدِّية تتكمّل بلَقْطِ الأصابع، ولو قُطِعَ من الكُوعِ، فالواجبُ ما يجبُ في الأصابع، وتدخُل حكومةُ الكَفِّ في دِيَتها، وهذا إذا قُطِعَ من الكُوع، أو أبانَ الكَفَّ والأصابعَ بجنايةٍ واحدةٍ[2].

فأما إذا قطعَ الأصابعَ ثم قَطَع الكفَّ قبل الاندمالِ: فالأظهرُ التعدُّدُ، وإن كان بعدَ الاندمالِ تعدَّد قطعاً.

وفي اندراج حُكومةِ السِّنْخِ[3] والقَصَبةِ وبقيةِ الذَّكَرِ، وبقيةِ الثَّدْي فيما إذا قَلَعَ السِّنْخَ مع السِّنِّ، وقطَعَ مع المارِنِ القَصَبةَ، ومع الحَشَفَةِ بقيَّةَ الذَّكَرِ، ومع الـحَلَمةِ بقيّةَ الثَّدْيِ، وجهان، أصحُّهما: الاندراجُ.

= المتورِّعين، وكان مع جلالته في الفقه عارفاً بالنحو، وله: شرح مقدّمة ابن الحاجب، وكان عارفاً بالتفسير، وله تكملة على تفسير الإمام فخر الدين، وصنّف أيضاً شرح أسماء الله الـحُسنى في مجلّدة»، وقال: «هو صاحب البحر المحيط في شرح الوسيط، وكتاب: جواهر البحر. فأوْعىٰ، توفّي بمصر في رجب سنة سبع وعشرين وسبع مئة، عن ثمانين سنة». رحمه الله رحمة واسعة.

(١) في الأصل «عائداً» بالنصب، ولا وجه له في هذا السياق.

(٢) ينظر: «نهاية المطلب» (١٦: ٤٠٠)، و«روضة الطالبين» (٩: ٢٨٢).

(٣) السِّنخ: الأصل من كل شيء. والمراد هنا الأسنان مع أصولها، قال العسكري: وسنوخ الأسنان: ما يدخل منها في عظم الفكّ. «الفروق» ص١٦٢.

فإن فرَّق، فإن كان بعدَ الاندمالِ تعدَّد قطعاً، وإن كان قبلَه فالأصحُّ التعدُّدُ[١].

ومن ذلك أيضاً: ما لوْ زالَ المكانُ بوطءِ شُبهةٍ، أو نكاحٍ فاسدٍ، فهل يجب مهرُ بِكْرٍ وأرشُ البَكَارة؟ أم مهرُ بِكْرٍ فقط؟ أم مهرُ ثيِّبٍ وأرشُ البَكَارة؟ فيه أوجُهٌ مضطربةُ التَّرجيح، والأرجحُ: الأول، وهو المجزوم به في الشِّراء الفاسد، والأرجحُ في كتاب الجنايات مهرُ ثيِّبٍ وأرشُ البَكارة، وعليه أيَجِبُ أرْشُ البَكارةِ من النَّقد، أو الإبل؟ وجهان أصحُّهما الثاني[٢].

وكذلك رُجِّح في وطْء الغاصبِ، والأرجحُ في ضمان النَّقص مهْرُ بِكْرٍ فقط.

ومما يُضاف إلى القسم الأول في الأفعال المتعلِّقة بحقِّ الله تعالى:

إذا قَتل جماعةٌ واحداً، فهل على كلِّ واحدٍ كفّارةٌ؟ أمِ الكفّارةُ موزَّعةٌ كالدِّية؟ وجهان، أصحُّهما: الأوَّل.

ومما يُضاف إلى القسم الثاني:

ما لو جمَعَ بين التّحريمِ واليمينِ على شيءٍ واحد، بأن قال: والله لا أفعل كذا، فإن فعلتُه فامرأتي عليَّ حرام، وقد استغنىٰ عن ذلك عند عَدَمِ إرادةِ الطلاق، ولفَظَها بتلفُّظِ التَّحريم، وقد ظهر لي في ذلك احتمالان:

أحدهما: أنه يتَّخذ الكفّارةَ إنزالاً له منزلةَ مَنْ لو حَلَف على شيءٍ واحدٍ مرّتينِ، فإنه يتَّخذ الكفّارةَ كما سبق.

والثاني: التعدُّد؛ لأنّ اليمينَ مُغايرةٌ للتَّحريم؛ إذِ التَّحريمُ ليس بيمين، وإنما فيه كفّارةُ يمين، فليُتأمّل.

---

(١) ينظر: «نهاية المطلب» (١٦: ٣٨٠)، و«روضة الطالبين» (٩: ٢٨٥).
(٢) ينظر: «روضة الطالبين» (٩: ٣٠٤).

ومن ذلك: قوله: قاعدة الأمورِ المتعلِّقة بمتعدِّد: منها ما يتعلَّق بالرؤوس، ومنها ما يتعلَّق بنسبة الأسبابِ؛ والأغلبُ: الثاني، فالعبدُ الـمُشْتَرَكُ تجب على السيِّد نفقتُه/ على قدْر حصَّتِهما وزكاةِ الفطر. [١٨/ أ]

وكذلك الرِّبحُ في المال المشتَرَكِ هو على نِسَب المالَين قطعاً، لا على عدد الرؤوس؛ لأن ذلك كلَّه منضبطٌ، ولا شكَّ أنّ مالَ المفلِسِ يوزَّع على نسبة الدُّيونِ لا عددِ رؤوسِ أصحابِها.

وقد وقع الخلافُ في أبوابٍ:

منها: الشُّفعة، هل الأخْذُ بها على عدد الرؤوس، أم بنسبةِ الـحِصَّة؟ قولان، أصحُّهما عند غالبِ الأصحابِ: الثاني.

وقال الشافعيُّ في «الأُمّ»: إنّ الذي نقول به أنها على عدد الرؤوس[١]. ورجَّحه بعضُ الأصحاب.

وفي السِّراية[٢] طريقان، أحدُهما: على قولين:

أحدهما: على عدد الرؤوس. والثاني: على قدْرِ الملكَينِ، كنَظِيره من الشُّفعة.

والطريق الثاني: بأنها على عدد الرؤوس؛ لأنّ ما سبيلُه سبيلُ ضمانِ الـمُتْلَفِ، يستوي فيه القليلُ والكثيرُ، كما لو مات من جراحاتِهما المختلفة، وهذا الطريقُ هو المذهبُ عند الجمهورِ، وخالفَ الإمامُ، فرجَّح الأوّلَ[٣].

---

(١) هذا معنى ما قاله في «الأمّ» (٤: ٣)، ونقله عنه الـمُزنيُّ في «المختصر» (٨: ٢١٩)، وخالفه في ذلك، فاختار أن يُقسَم بينهم على عدد الرؤوس. وينظر بسط الخلاف في ذلك «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ليحيى العمراني (٧: ١٤٤، ١٤٥).

(٢) سلف تعريف السِّراية قريباً ص ٩٢.

(٣) «نهاية المطلب» (٧: ٣٤٩)، وقال بعد أن ذكر ما اختاره الـمُزنّي: «وتوجيه القولين قد استقصيناه =

ولو استأجَر الشُّركاءُ قاسماً وسمَّوا له أجرةً وأطلقُوا، فتلك الأجرةُ توزَّع على قَدْر الـحُصَصِ على المذهب. وقيل: قولان، ثانيهما: على عدد الرؤوس.

وتُحَرَّرُ الطريقانِ فيما إذا استأجَرُوه استئجاراً فاسداً، فقَسَم، كيف توزَّع أجرةُ الـمِثْلِ؟ وفيما ذكرناه من الاحتجاج في السِّراية أن الجراحاتِ المختلفةَ يُوزَّع فيها على عدد الرؤوس قَطْعاً؛ ولذلك قال الرافعيُّ في كتاب الجنايات: أنه إذا ضرب جماعةٌ رجلاً بِسِياطٍ، أو عصاً خفيفةٍ حتى قتلُوه، نُظِرَ إن كانت ضرباتُ كلِّ واحدٍ منهم قاتلةً لو انفردت، فعليهمُ القِصاصُ، وإذا آلَ الأمرُ إلى المال[1]، فهل يوزَّع عليهم على عدَدِ الضربات، أم على عدد الرؤوس؟ كما في الجراحات، لو جرحه واحدٌ جراحةً، وآخَرُ جراحاتٍ توزَّع الدِّيةُ على عدد الجارِحينَ دُونَ الجراحات، قولان، أرجحُهما: الأول؛ لأنَ الضرباتِ تُلاقي ظاهرَ البَدَنِ فلا يعْظُم فيها التَّفاوتُ، بخلاف الجراحات.

قال: وهذا الخلافُ كالخلاف فيما إذا زاد الجلّادُ على المئة أو الثمانين، يكون عليه نصفُ الدِّيةِ، أو توزَّع على عدد الـجَلْدات.

وكالخلاف فيما إذا استأجَرَ دابّةً لحمْلِ مئةِ مَنٍّ مثلاً، فزاد على المئة وهو غيرُ

= في الأساليب والغُنية، وليس يتعلّق بذكرهما ضبطٌ مذهبيٌّ، فنُعيده». والأساليب والغُنية: هما كتابان للإمام الجويني نفسه في علم الخلاف والجدل، الأول اسمه «أساليب في الخلاف» والثاني «غنية المسترشد في الخلاف» ذكرهما إسماعيل البابي في «هدية العارفين» (١: ٦٢٦)، وذكر الثاني حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٢١٢)، وذكر الأول الكثيرون ممّن ترجموا للإمام كابن خلّكان في «وفيات الأعيان» (٣: ١٦٩)، والذهبي في «السِّير» (١٨: ٤٧٥)، والصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٩: ١١٧) وغيرهم، وبالرغم من أهميّة مثل هذه المصنّفات إلا أنه لم يتسنّ لنا العثور أو الوقوف عليها.

(١) في «الروضة»: «الدِّية».

متفرِّد باليد، فتلِفَتِ الدّابةُ: أنّ المضمونَ النِّصفُ، أو توزَّع على مقدار المحمول؟ ورجَّح الشيخ أبو محمد[١] النِّصفَ، والأقربُ مقابِلُه.

وقال في مُوجبات الدِّية: لو حفر بئراً قريبةَ العُمق، فعمَّقَها غيرُه، فوجهان، أحدُهما: يختصُّ الأولُ بضمان التالفِ فيها، وأصحُّهما يتعلَّق الضمانُ بهما، وعلى هذا، هل يُتنصَّفُ أم يُوزَّع / على الأذرُع[٢] التي حَفَراها[٣]؟ وجهان، زاد النوويُّ[٤]: الأصحُّ النِّصفُ كالجراحات. [١٨/ ب]

ثم: لو وضع[٥] زيدٌ حَجَراً في طريق، وآخَرانِ حَجراً بجَنْبِه، فتعثَّر بهما إنسانٌ ومات، فالأصحُّ: تعلُّق الضمانِ بهم أثلاثاً، كالجراحاتِ المختلفة. وقيل: يتعلَّق بزيدٍ نِصْفُه، وبالآخَرَينِ نصفُه. انتهى.

---

(١) يعني الجويني، والد إمام الحرمين: وهو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حَيُّويه، كان إماماً في التفسير والفقه والأصول العربية والأدب، له من المصنّفات «التبصرة» في الفقه، و«التذكرة»، و«التفسير الكبير»، وكتاب «التعليقة»، توفي سنة ثمان وثلاثين وأربع مئة. رحمه الله رحمة واسعة. تنظر ترجمته: «وفيات الأعيان» (٣: ٤٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧: ٦١٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ٧٣).
وينظر تحقيق هذه المسألة: «الأشباه والنظائر» للسُّبكي (١: ١٤٢)، حيث نصَّ ـ بعد أن ساق جملة الأقوال فيها ـ على ما ذهب إليه الجلال هنا، وعزا ذلك للجمهور، قال: فالجمهور قالوا: يضمن الكلَّ، وعلَّلوه بأنه انفرد باليد، وصار يحمل الزيادة غاصباً، وينظر: «نهاية المطلب» لإمام الحرمين (٨: ١٧٧)، المسألة (٥٣٠٣).

(٢) في الأصل: «الأذراع» وهو خطأ، وينظر: «روضة الطالبين» (٩: ٣٢٥)، وسيأتي عند المصنِّف باللفظ المذكور في «الروضة» قريباً.

(٣) في الأصل: «حفرها» وسياق الكلام يقتضي ما أثبتناه، وهو الموافق لما في «الروضة».

(٤) في «روضة الطالبين» (٩: ٦٣٦)، وفيه عنده «التَّنصيف» بدل «النِّصف»، وسيأتي عند المصنِّف بلفظ «الروضة» قريباً.

(٥) في الأصل: «ثم قالا وضع» وهو خلطٌ في هذا السياق، والتصويب من «الرَّوضة» (٩: ٣٢٦).

فإن قيل: في الزيادة في الفرع الأول قال: إنّ الجراحاتِ تقتضي التَّنصيفَ ولا نَظَر إلى عددها، فلو جرَحَه شخصٌ جراحةً واحدةً، وآخَرُ جراحتَينِ ومات منهما: وجَبتِ الدِّيةُ عليهما نِصفَينِ. وهنا قال: إنّ الجراحاتِ المختلفةَ تقتضي التعدُّدَ، وهذا مخالفٌ للأول، وقلنا لا مخالفةَ؛ لأن في الفرع الأول قال: كالجراحات المختلفة ـ يعني من ثلاثة أشخاصٍ ـ وعبارةُ الرافعيِّ توضِّح ذلك، فإنه قال في الأول في كيفيّةِ شَرِكَتِهما في الضمان: وجهان، حكاهُما الشيخُ أبو عليٍّ[1]، أحدهما: النصف كما لو مات بجراحاتٍ صَدَرتْ من شخصَينِ. والثاني: تُوزَّع على العدد الذي حضره كلُّ واحدٍ منهما حتى لو حَفَر أحدُهما عشرينَ ذراعاً، والآخَرُ ثلاثين، يكون الضّمانُ بينهما أخماساً، وقال في الثاني: الأظهرُ أن الضَّمانَ يتعلَّق بهما أثلاثاً وإن تفاوَتَ فِعْلُهما، كما لو مات بجراحةِ ثلاثةٍ واختلفتِ الجراحاتُ ـ يعني في الكِبَر والصِّغر ـ فإنّ ذلك لا يمنع؛ نظراً إلى الفاعل، والتوزيعُ عليه ممكنٌ، كما لو اختلفت في الجهة الضامنة، فإن كانت واحدةً عمْداً، والأخرى خطأً، والأخرى شِبْهَ عَمْدٍ، فإن لكلٍّ واحدة محَلَّا؛ لإمكانِ الضبطِ، فالعمْدُ مُغلَّظٌ حالٌّ في مال الثاني، والخطأُ مخفَّفٌ على العاقلة مؤجَّلٌ، وشِبْهُ العمْدِ مُغلَّظٌ على العاقلة مؤجَّل.

ومعنى قوله: «وإن تفاوَتَ فِعْلُهما»: أن اثنين وَضَعا واحداً، وواحدٌ وضع واحداً، فعلى الاثنينِ قَدْرُ فِعْلِ الواحدِ، فكيف ساوَيا الواحدَ؟

(١) الإمام الجليل الشيخ، الحسين بن شعيب بن محمد بن الحسين، أبو عليٍّ السِّنْجيُّ، نسبةً إلى سِنْج، قرية من قرى مَرْو. إمام زمانه في الفقه، قال السُّبكي: «عالم خراسان، وأوّل مَنْ جمع بين طريقَتَي العراق وخراسان، وهو والقاضي الحسين أنجَبُ تلامذة القفّال، وقد تفقَّه على شيخ العراقيِّين الشيخ أبي حامد ببغداد، وعلى شيخ الخراسانيِّين أبي بكر القفّال بمَرْو، وهو أخصُّ به، وصنَّف شرح المختصر، وهو الذي يُسمِّيه إمام الحرمين بالمذهب الكبير، وشرح تلخيص ابن القاصّ، وشرح فروع ابن الحدّاد. توفّي في سنة ثلاثين وأربع مئة». رحمه الله رحمة واسعة. «طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ٣٤٤-٣٤٥).

والجواب: أن التفاوُتَ في الفعل لا يؤثِّر حيث حصل التفويتُ، بدليل الجراحاتِ المتعلِّقة بثلاثةِ أنفُسٍ وجراحاتُهم مختلفةٌ في الصِّغر والكِبَر، ومن معنى ذلك: ما إذا أوجَبْنا نفقةَ القريبِ الصَّغيرِ على وارثينِ، فهل التوزيعُ بالسَّوية، أم بحسَب الإرث؟ وجهان.

وكذلك إذا صرفَ الـمُوسِرُ النفقةَ إلى وارثينِ محتاجينِ، فهل يوزَّع بالسَّوية، أم بحسَبِ الإرث؟ وجهان، قال الأكثرون: بالسَّوية.

قوله: قاعدة الشروط المعتبرة شرعاً، هل يشترط وجودُها في نفس الأمر، أم لا بدَّ من وجودها في علم المكلَّفِ؟ هي أربعة أقسام، أحدُها: ما يُعتبر وجودُه في ظنِّ المكلَّف قطعاً، وهو ما إذا باع صُبْرَةَ / حنطةٍ بصُبْرَة حِنطةٍ، وهما لا يعلمان قدْرَها، فإنه لا يصحُّ وإن خَرَجَتا مُتَماثِلَتينِ[1]، وعلَّل ذلك بأن العلم بالتماثُل لا بدَّ منه، فالجهل بالـمُماثلة كحقيقة المفاضَلَةِ إلا في العَرايا، وهنا الجهل بالـمُماثلَةِ موجودٌ، فبَطَل. [١٩/ أ]

كما لو نَـكَح امرأةً لا يدري أهي أختُه، أم أجنبيةٌ، أو لا يدري هل هي معتدَّةٌ أو خَلِيّةٌ؟

ومن ذلك: ما إذا ولّى السلطانُ قاضياً وهو لا يعلم أهليَّـتَه للقضاء، فإنه لا تصحُّ التَّوليةُ، وإن كان أهلاً، جزم به المصنِّفان المتأخِّران[2] في كتاب القضاء، في المسألة السادسة في أحكام تتعلَّق بالتَّولية.

ولو توضّأَ بأحد الـمُشتَبِهَيْنِ من غير اجتهادٍ وصلّى، وقلنا بالصحيح: إنه

---

(١) «فتح العزيز بشرح الوجيز» (٨: ١٧١)، و«روضة الطالبين» (٣: ٣٨٥).

(٢) يعني: الرافعيَّ والنوويَّ، ينظر: «روضة الطالبين» (١١: ١٢٣).

لا بُدَّ من الاجتهاد[١]: لم تصحَّ صلاتُه قطعاً، كنظيره في القِبْلة والوقت، وإن كان الذي توضّأ به هو الطاهِرُ، وأما وُضوؤه فهو من قِسْمٍ آخَر، وسنذكُره.

ومن ذلك أيضاً: أنّ شرْطَ القَصْرِ العلمُ بجوازه، فلو جَهِلَه فقَصَر: لم تصحَّ، لتلاعُبِه. نصَّ عليه في «الأُمِّ»[٢]، وإن كان القصْرُ جائزاً في نفس الأمر.

القسم الثاني: ما يُلْغى وجودُه في نفس الأمر قطعاً:

وهو ما إذا باع مالاً يظنُّه لنفْسِه فبانَ لأبيه، وأنّ أباهُ كان ميّتاً حالَ العقْدِ: صحَّ بلا خلاف، ذكره في «الرَّوضة»[٣] في باب بيع العبد المأذونِ[٤].

ولو أجّر أرضاً يظنُّ أنها مُلْكُه، فبانَ أنها وقفٌ عليه وأنه الناظرُ فيه: فعلى القطْعِ بالجواز؛ لأنّ اختلافَ الجهةِ في هذا لا يضرُّ. ولم أرَ مَنْ تعرَّض لذلك.

القسم الثالث: ما يُعتبر وُجودُه في ظنِّ المكلَّفِ على الأصحِّ:

وهو القاضي، إذا لم يبلغْهُ خبرُ العزْلِ لا ينعزِلُ على الأصحِّ، ويُقاس عليه وكيلُ بيتِ المال، فإنه لا ينعزِلُ أيضاً قبلَ بُلُوغِ خَبَرِ العَزْلِ على الأصحِّ، لعُمومِه كالقاضي، قاله شيخُنا[٥] رضي الله عنه.

---

(١) كذا في الأصل، وتمام الكلام كما في «الروضة» (١: ٣٩): «... وقلنا بالصَّحيح: أنه لا يجوز، فبانَ الذي توضّأ به هو الطاهرُ، لم تصحَّ صلاتُه قطْعاً، ولا وضوؤه على الأصحِّ لتلاعُبِه، كنظيره...».

(٢) (١: ٢٠٩).

(٣) (٣: ٥٧١).

(٤) يعني: المأذون له في التِّجارة وسائر التصرُّفات كالبيع والشراء.

(٥) يعني: أباه شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، وإليه عزاه زكريّا الأنصاريّ في «أسنى المطالب في شرح روض الطالب» (٤: ٢٩٠).

وإن كان العزْل موجوداً في نفس الأمر، إلا أنّ شرْطَ مَنْعِ القاضي من الحُكم: عِلْمُه بالعَزْلِ.

ومن ذلك: وضوءُ الهاجِمِ[1]، والأصحُّ أنه لا يصحُّ لتلاعُبِه، وإن كان الذي توضّأَ به هو الطاهِرُ.

القسم الرابع: ما يكفي وجودُه في نفس الأمر على الأصحِّ:

وهو ما إذا باع مالَ أبيهِ على ظنِّ حياتِه، فبانَ أنه ميِّتٌ، فالأصحُّ الصِّحةُ اعتباراً بما في نفس الأمر، والوكيلُ الخاصُّ يَنعَزِلُ على الأصحِّ قبلَ بُلوغِ خَبَرِ العَزْلِ، اعتباراً بما في نفس الأمر.

ولو باع مالاً يظنُّه لغيره فبانَ مالُه، أو زوجَ جاريةٍ ظنَّها لغيره، فبانَ أنها له، فهل يتخرَّج على الخلاف، أو يُقطع بالجواز؟ فيه نظرٌ.

والفرْقُ أنَّ في الصُّورة/ المشهورة: كان مِلْك الأبِ معلوماً، وهنا مِلْك الغيرِ ليس معلوماً، وإنما هو مجرَّدُ ظنٍّ. [١٩/ ب]

ولو أشهَدَ خُنثيَيْنِ مُشْكِلَيْنِ في نكاحٍ ثم بانا ذَكَرينِ: صحَّ على الأصحِّ، بخلاف ما إذا صلّىٰ خلف خُنْثىٰ ثم بانَ ذَكراً: لا يصحُّ الاقتداءُ، ووَجبَ القضاءُ على الأصحِّ. وهذه من الثالث.

ولو أجَّر داراً يظنُّ أنها وقفٌ عليه، فبانَ أنها مُلْكُه، فإن قلنا: إنّ الوقوفَ

---

(١) كذا في الأصل، من هَجَم، قال ابن فارس في «مقاييس اللغة» (٦: ٣٧): «الهاء والجيم والميم: أصلٌ صحيح واحدٌ يدلُّ على ورود شيءٍ بغتةً، ثم يُقاس على ذلك»، والمراد به هنا: المتوضئ من ماءٍ لم يتبيَّن له طهارته من عدمها، يعني بلا اجتهادٍ ولا ظنٍّ. ومن هذا قولُ النَّووي في «المجموع» (٣: ١٥٣) فيمن أراد أن يصلي على بِساطٍ لم تتَّضح طهارته من عدمها: «فوجهان، أصحُّهما: لا يجوز أن يصلِّي فيه هجوماً ولا باجتهادٍ، حتى يغسلَه أو يبسُطَ عليه شيئاً».

عليه لا يؤجَّر، فهذا كمَن باع مالَ أبيهِ على ظنِّ حياتِه، فبانَ ميّتاً، ففيه الخلافُ، وإن جوَّزنا للموقوف عليه الإجارةَ، فيصحُّ العقدُ بلا خلافٍ وكعَكْسِها، ويكونُ من القسم الثاني.

ومن **ذلك قوله**[١]: قاعدة: الجد أبو الأبِ[٢]، ينقسِمُ في تنزيلِه منزلةَ الأب، وعَدَمِ تنزيلِه إلى أربعة أقسام:

منها: ما هو كالأبِ قَطْعاً، وذلك في صلاة الجنازةِ بولاية النَّسَب، وولايةِ المال، وولايةِ النِّـكاحِ بالنَّسَب، وأنه لا يجوز للأبِ أن يُوصِيَ على الأولاد مع وجُودِ أبي أبيه، كما لا يُوصي عليهم مع وجُودِ أبيه. وفي الإجبار لِلْبِكْر الصغيرة، والحضانةِ، والإعفافِ، والإنفاقِ، وعَدَم التَّحمُّلِ في العَقْلِ، والعِتْقِ بالـمِلْكِ، وعَدَمِ قَبُولِ الشّهادةِ له، وليس كالأبِ قطْعاً في أنه لا يردُّ الأمَّ إلى ثُلث ما يبقى في صُورَتَي: زوجٍ وأبوَيْنِ، وزوجةٍ وأبوَيْنِ[٣].

فلو كان بَدَلَ الأبِ جدٌّ أخذَتِ الأمُّ الثُّلثَ كاملاً، وأنّ الأبَ يُسقِطُ أُمَّ نفْسِه وأُمَّ كلِّ جَدٍّ، والـجَدُّ يُسقِطُ أُمَّ نفْسِه ولا يُسْقِط أمَّ جَدٍّ دُونِه، أي أقربَ منه[٤].

---

(١) يعني: والده شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، وهذه القاعدة نقلها عنه تامَّة كما هنا السيوطيُّ في «الأشباه والنظائر» ص٢٦٦، ولكن قال في أوّلها: «فائدة: قال البُلْقينيُّ: الجدُّ أبو الأب...».

(٢) في الأصل: «للأب»، والمثبت من «الأشباه والنظائر» للسيوطيّ، وقد يصحُّ ما وقع في الأصل إن أراد: الجدّ من جهة الأب.

(٣) في الأصل: «زوج وأبوان، وزوجة وأبوان» برفع «أبوان» في الموضعين، ولا يصحُّ في هذا السياق، والوجه الجرّ على أنه معطوفٌ على المضاف إليه. وينظر: «روضة الطالبين» (٦: ١٢).

(٤) من قوله: «وأُمَّ كلِّ جدٍّ» إلى هنا لم يرد في «الأشباه والنظائر» ووقع بدلًا منه: «ولا يُسقطها الـجَدُّ» فحسب، وينظر: «روضة الطالبين» (٦: ١٢).

وكالأب على الأصحِّ في أنه يجمعُ بينَ الفرضِ والتَّعصيبِ، وأنه يُجبِرُ البِكْرَ البالغة، وأنّ له الرُّجوعَ في هِبَتِه له، وأنه لا يُقتل بقَتْلِه.

وليس كالأبِ على الأصحِّ في أنه لا يُسْقِط الإخوةَ والأخواتِ للأبوَيْنِ أو للأب، بل يُشارِكُهم[1]. على تفصيلٍ مقرَّرٍ في بابه. وهذا في الإرث بالنَّسَبِ.

أمّا في الإرث بالولاءِ، فإذا اجتمعَ أخُ الـمُعْتَقِ العاصِبِ وجَدُّه، فهل يتساويانِ كالإرثِ، أم يُقدَّم الأخُ؟ قولان، أظهرُهما: الثاني، ورجَّح البَغَويُّ الأولَ.

وكذلك في التزويجِ بالولاءِ، الأظهرُ تقديمُ الأخِ، وقياسُه صلاةُ الجنازة بعُصُوبةِ الولاء: أن يقدَّم الأخُ العاصِبُ على الجدِّ، على الأظهر.

وأن الجدَّ يدخُل في الوصيَّة للأقارب على الأصحِّ.

وأنه إذا اجتمع الجدُّ والأخُ في الوصيّة لأقربِ الأقاربِ قُدِّم الأخُ على الأظهر، وأنه لا يُحتاج إلى فَقْدِه في الوصيَّةِ لليتامىٰ، ولا في قَسْم الفيءِ والغَنيمة[2].

ومن ذلك: قوله: فائدة: اختُلف في حدِّ المدَّعي والمدَّعىٰ عليه. / [٢٠/ أ] فيه تعقُّبٌ: وذلك أن الـحُدودَ الذاتيّةَ لا يمكن تعدُّدها، وأمّا الرَّسميةُ فإنه لا بدَّ أن يكونَ فيها شيءٌ خاصٌّ بذلك المحدودِ، فذلك الخاصُّ إن كان موجوداً في كلا الحدَّينِ، فلا حاجةَ إلى التعدُّد، وإن كان في أحد الحدَّينِ خاصةً، وفي الآخر خاصَّةٌ أخرى، فالمحدودُ واحدٌ، فينبغي أن يوجدَ عند كلٍّ منهما، وحينئذٍ فكيف يقع الاختلافُ في متداعِيَينِ في أن أحدَهما المدَّعي، والآخَرَ المدَّعىٰ عليه بحسب حدَّين؟ هذا مما لا يمكن.

---

(١) هذه المسألة وغيرها في «الأشباه والنظائر» للسيوطي (١: ٢٦٦) معزوَّةً لشيخ الإسلام سراج الدين البُلقينيّ.

(٢) إلى هنا ينتهي كلام والده شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني كما في «الأشباه والنظائر» للسيوطي (١: ٢٦٦، ٢٦٧).

وقولهم فيما إذا اختلف الزَّوجانِ في ترتُّب الإسلام ومعِيَّتِه، فقال الزوج: أسلَمْنا معاً، فالنِّكاحُ باقٍ، وقالت المرأة: بل على التعاقُب، فلا نكاحَ، إنّ قولَ الزوج يُبنىٰ على أن المدَّعي مَنْ تخلَّى، وسكوتُه وقولُ الزوجةِ يُبنىٰ على أنّ المدَّعي مَنْ يخالف قولُه الظاهِرَ؛ فعلى الأول: يُحلَّفُ الزوجُ لأنه مُدَّعًى عليه، وعلى الثاني: تُحلَّفُ المرأةُ لأنها مدَّعًى عليها[1].

هذا مما لا يمكنُ؛ لأنّ الزوجَ مدَّعٍ على الحدِّ الثاني، والزوجةَ مدَّعيةٌ على الحدِّ الأولِ، فقد وُجِدَ في كلٍّ منهما حدُّ المدعي، فكيف يكون مدَّعياً حالفاً؟! وليس هذا كالعِلَلِ حتى يُختلفَ فيه، فيقول عالم العلَّةِ: هذا دون تلك، ويقول عالِمٌ آخَرُ: العلَّةُ تلك دون هذه؛ لأن في اشتراطِ الطَّرْدِ والعكسِ في العلَّة خلافاً مشهوراً، بمعنى أنه إذا وُجدتِ العِلّةُ وُجِدَ المعلولُ، وإذا انتفتِ العِلّةُ انتفى المعلولُ، وأما الطَّرْدُ والعكسُ في الحدِّ فهو شرطٌ؛ بمعنى أنه إذا وُجِدَ الحَدُّ وُجد المحدودُ، وإذا انتفى الحدُّ انتفى المحدودُ.

ومن ذلك: قوله: مسألةٌ: رجل خلَّف ابناً وبنتاً، فقال الابنُ: خلَّف أبي ابناً آخَرَ غائباً، فلكِ خُمسُ المال، ولي خُمسان، وله خُمسانِ. وقالت البنتُ: بل هذا الابنُ الذي تَعْنِيهِ مات قبلَ أبينا ولا شَرِكةَ له معنا. فهذه الدَّعوى من أخيها غيرُ مسموعةٍ عليها؛ لأنّ الأخَ المذكورَ ليس وكيلاً عن الغائب في هذه الدَّعوى، لكن هل يؤاخذ الابنُ بإقراره، حتى لو كان لهذا الولدِ أولادٌ وادَّعَوا وفاتَه بعدَ الأبِ، لهم مطالبةُ الأخِ في حصَّته بإرثهم، أو كان على **ذلك** الولدِ ديونٌ، هل يلزمُ الأخُ وفاؤُها من حصَّتِه، أو لا يؤاخذ في الظاهر؟ كما لو أقرَّ أحدُ الابْنَينِ بثالثٍ، وأنكر الآخَرُ.

---

(١) ينظر بسط هذه المسألة «روضة الطالبين» (١٢ : ٧)، كتاب الدعوى والبيِّنات، المسألة الثانية: في حدّ المدّعى والمدَّعى عليه، ففيها قولان مستنبطان من اختلاف قول الإمام الشافعي رحمه الله.

والذي نقولُه: إنّ هذا الثاني مرجوحٌ؛ للفَرْقِ القائم بين ما إذا أقرَّ أحدُ الاثنينِ بثالثٍ[1]، وبين ما نحن فيه، وذلك لحصول الاتِّفاقِ هنا على النَّسَب، وإنما الخلاف في الحياةِ بعدَ موتِ / الأبِ وعَدَمِها، وهناك اختَلَفا في أصل النَّسَبِ، فإذا لم يثبُتِ النَّسبُ بالإجماع، لم يَثبُتْ ما يتفرَّع عليه، وهو الأبُ على الأصحِّ، وفي وجهٍ: يثبتُ الإرثُ في الظاهر. واستَشهدُوا بمسائلَ توافقُ ما نحن فيه. [٢٠/ب]

فقالوا: إن ابن سُريجٍ خرَّج مشاركتَه في الظاهر وهو مذهبُ أبي حنيفةَ، رحمه الله، ومالكٍ وأحمدَ، رحمهم الله تعالى.

فمن المسائل: ما لو قال المالكُ لشخصٍ: بعتُ منك هذا الشِّقْصَ، فأنكَرَ ذلك الشخصُ الشراءَ، فللشّفيع الشُّفعةُ على الأصحِّ الذي نسبَه الماوَرْديُّ[2] إلى ظاهر قولِ الشافعيِّ، وإن كان في «الرَّوضةِ»[3] حكى خلافاً هنا.

ومنها: ما لو قال رجلٌ: لفلانٍ على فلانٍ ألفٌ وأنا به ضامنٌ، فأنكَرَ الأصيلُ أصلَ الدَّينِ وحلَفَ على ذلك، فالـمُقِرُّ بالضمان مطالبٌ على الأصحِّ[4].

ومنها: لو قال أحدُهما: فلانة بنتُ أبِينا، ففي الـحُكْمِ بعِتْقها وجهانِ حكاهما في «الروضة»[5] من غير ترجيح.

وجزم الماوَرْديُّ[6] بأنها تُعتق، فقال: حتّى لو أقرّ [أحدُهما] بأُخوَّةِ عبدٍ تركَهُ أبوه، عُتِقَ، وإن لم يثبُتْ بالإقرار نسَبُه.

---

(١) في الأصل: «ثالث»، ووقع مقابلُه في الهامش: «لعلَّه بثالث».

(٢) «الحاوي الكبير» (٧: ٨٨).

(٣) (٥: ٦-١٠).

(٤) أصل المسألة مع تفصيل فيها في «نهاية المطلب» لإمام الحرمين (٧: ١١٠)، المسألة (٤٤٦٥).

(٥) (٤: ٤٢٣).

(٦) «الحاوي الكبير» (٧: ٨٧)، وما بين المعقوفتين منه.

ومنها: لو اعتَرَف الزوجُ بالـخُلْع وأنكرتِ المرأةُ: ثبتَتِ البَيْنونةُ وإن لم يثبُتِ المالُ الذي هو الأصل.

ومنها: أنّ أحدَ الابنَينِ إذا اعتَرَف بأنّ هذه المرأةَ بنتُ أبِينا وأنكرَ الآخَرُ، فيَحْرُم على الـمُقِرِّ مناكَحةُ تلك المرأةِ.

قال القاضي[1]: إن كانت مجهولةَ النَّسَبِ ثبتَتِ الـحُرْمةُ، وإن كانت معروفةَ النَّسَبِ لِغَيْرِه، ففي ثُبوتِ الـحُرْمةِ وجهان. قال الإمامُ[2]: وذِكْرُ الخلافِ في هذا عظيم، ثم لا خَلاصَ فيه مع تسليم الـحُرمةِ في مجهولةِ النَّسَبِ.

ومنها: إذا ادَّعَتِ امرأةٌ أنّها زوجةُ فلانٍ، فقال الرَّجلُ: ما نكحتُها قطُّ. ففي حُرمة النِّكاحِ عليها وجهان، على وجهٍ: يجوز أن تُنكَحَ بسبب إنكارِ الرجلِ أصلَ النكاح، ولم يصحِّحِ الإمامُ منهما شيئاً[3].

وقياسُ نظائرِها: أنه لا يجوز لها أن تُنكَحَ.

ومنها: إذا قالت المرأة: أصابَنِي زوجي قبل أن طلَّقني، وأنكرَ الزوجُ الإصابةَ، ففي وُجوب العِدَّةِ عليها وجهانِ. لم يُرجِّحِ الإمامُ منهما شيئاً[4].

وقياسُ نظائرها: أنه لا يجوزُ لها أن تُنكَحَ.

---

(١) هو القاضي حسين كما وقع التصريح باسمه عند إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (٧: ١١١)، وعند الزركشيِّ في «المنثور في القواعد الفقهية» (٣: ٢٣)، فمن المعروف أيضاً أنه إذا أُطلقت عبارة: «قال القاضي» في كتب المذهب فهو المراد بالذكر لا سواه. وقد سبقت ترجمته ص٨٥-٨٦.

(٢) في «نهاية المطلب» (٧: ١١١).

(٣) والأمر كما قال رحمه الله، ينظر: «نهاية المطلب» (٧: ١١١).

(٤) المصدر السابق (٧: ١١١).

ومنها: لو قال السيِّدُ لعبْدِه: بعتُكَ نفسَك بألفٍ، وأنكر العبدُ: لم يُقبلْ قولُه على العبدِ بادِّعاءِ الألفِ عليه، ولَزِمَه إقرارُه على نفْسِه في وُقوعِ العِتْقِ[1].

ومنها: لو قال لزوجته: أنت أختي من الرَّضاع. لم يُقبلْ قولُه عليها في سُقوطِ الـمَهْرِ، ولَزِمَه إقرارُه على نفْسِه بالتحريم.

ولو فَرَضْنا أنه وقعتِ الدَّعوى من شخص قال: أنا وارثُه وقد/ أو صدقته[2] [٢١/ أ] الأختُ على أنه وارِثُه وقالت: بل مات قبلَ موت الأبِ. فهذه المسألة تُبنىٰ على حدِّ المدَّعي والمدَّعىٰ عليه، فإن قلنا: المدَّعي مَنْ يخالف قولُه الظاهرَ، والمدَّعىٰ عليه مَنْ يوافق قولُه الظاهرَ، فالأختُ هنا مدَّعيةٌ وعليها البيانُ، وإن قلنا: من يُخلّىٰ وسكوتُه؛ فالابنُ مُدَّعٍ والأختُ مدّعًى عليها، فعلى الابنِ البيانُ.

[مسألة كَوْنِ أسنان الشَّخصِ قطعةً واحدةً][3]

ومن ذلك: قوله: مسألة: لو اتفق أنّ شخصاً كانت أسنانُه كلُّها قطعةً واحدةً ليست متعدِّدةً، فظهر لي في ذلك ـ ولم أرَهُ منقولاً ـ أن قلت: هذا يُتكلَّم عليه في مقامَين، أحدُهما: في القصاص، والآخَرُ: في الدِّية.

---

(١) وهذه المسألة من جملة المسائل التي استشهد بها الماورديُّ في «الحاوي الكبير» (٧: ٨٧) لمذهب الإمام الشافعيِّ في مخالفته للإمام مالك ـ رحمها الله تعالى ـ في أخْذِه من فقهاء المدينة ممّن تقدَّموا على الإمام مالك في أنّ: الـمُقَرَّ به لا يَستحقُّ من ميراث الـمُقِرِّ شيئاً؛ فقال الماورديُّ بعد أن ساقَ كلام الإمام الشافعي الوارد في «الأمّ» (٦: ٢١٤): «فالذي أحفظ من قول المدنيِّين المتقدِّم...» مفسِّراً له: (وأراد الشافعيُّ بقوله: «والذي أحفظُ من قول المدنيِّين»: مَنْ تقدَّم مالِكاً من الفقهاء؛ لأنه عاصَرَ مالكاً، فرَدَّ قوله وبيَّن أنه خالَفَ مَنْ قبلَه). ثم ذكر هذه المسألة شاهداً لصحَّةِ ما ذهب إليه الشافعيُّ رحمه الله تعالى. وقد فاتَ جلال الدين رحمه الله تعالى أن يُشير إلى وقوع أصل هذه المسألة عنده.

(٢) كذا في الأصل: «وقد أو صدّقته»، وسياقه يشعر بوجود سقط بين «وقد» و«أو»، والله أعلم.

(٣) ما بين المعقوفتين وقع على هامش الأصل بخطٍّ مغاير.

أما القِصاصُ: فإنْ قلَعَها كلَّها قالعٌ عَمْداً، فإنْ سقاهُ دواءً، فأسقَطَها كلَّها، فإنه يجب عليه القِصاصُ، فتُقلع أسنانُه كلُّها؛ لأنه عَظمٌ يدخُلُه القِصاصُ عند القَلْع، أما إذا كَسَر منها عَمْداً شيئاً، فإنه لا قِصاصَ على الأصحِّ، وينتقل إلى الدِّية. وسنتكلَّم عليه ونجيء على ما ذكَره ابن كَجٍّ ونَقَل عن النصِّ: أنه إن أمكَنَ المماثلةُ في ذلك بالـمُشاحَةِ من غير ضَرَرٍ على باقي السِّنِّ وَجَب القِصاصُ.

وأما الدِّيَةُ: فإنه يجب بقَلْعِها كلِّها خطأً الدِّيةُ الحاصلةُ تفريعاً، على أنه لا يُزاد في المتعدِّد منها.

أما على الدِّيَةِ على المذهب فيترجَّح هذا أيضاً؛ لأن المتعدِّدَ غيرُ موجودٍ، وصدَّنا عن الاقتصار على الدِّية في المتعدِّد قولُ النبيِّ ﷺ: «في كلِّ سِنٍّ مما هنالك خمسٌ من الإبل»[1]، ولا تعدُّدَ هنا، فوجبتِ الدِّيةُ.

وأمّا إذا كَسَر منها شيئاً خطأً، أو قلنا: لا قصاصَ عند العَمْدِ، فالواجبُ الـحُكومةُ؛ لأنّ إيجابَ الـخَمْس بالنصِّ كان في المتعدِّد، فلا يتعدّى إلى ما ليس في معناه.

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١١: ٣١٧) (٦٧١١)، وأبو داود (٤٥٦٤)، والنسائي في «المجتبى» (٤٨٤١)، وفي «الكبرى» (٦: ٣٦٩) (٧٠١٦) من طريقين عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وهو حديث صحيح، وليس فيه عندهم قوله هنا: «ممّا هنالك» فهذا إنما وقع في سياق حديث آخر، أخرجه مالكٌ في «الموطإ» (٢٤٥٨)، وعنه الشافعيُّ في «الأمّ» (٦: ٨٠)، ومن طريقه النسائي (٤٨٥٧) ثلاثتهم عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه مرسلاً، وفيه: «وفي كلِّ إصبعٍ ممّا هنالك عشرٌ من الإبل، وفي السِّنِّ خمسٌ». قال ابن عبد البَرِّ في «التمهيد» (١٧: ٣٣٨): «لا خلاف عن مالكٍ في إرسال هذا الحديث بهذا الإسناد، وقد رُويَ مسنداً من وجهٍ صالحٍ، وهو كتابٌ مشهورٌ عند أهل السِّيَرِ، معروفٌ ما فيه عند أهل العلم معرفةً يُستغنى بشهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشْبَهَ التواتُرَ في مجيئه لتلقّي الناس له بالقبُول والمعرفةِ».

وذَكَر الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد»[١] أن عبدَ الصَّمدِ بنَ عليٍّ بنِ عبد الله بنِ عبّاس رضيَ الله عنهم كانت أسنانُه [صَمْتاً][٢] قطعةً واحدةً من فوقَ، وقطعةً واحدةً من أسفلَ.

[مسألة ذكَرها الغزاليُّ وغلَّطَه فيها ابنُ الرِّفْعَةِ ومَنْ بعده والصوابُ مع الغزاليِّ][٣]

ومن ذلك: قوله: فائدة: وقع في «الكفاية» لابن الرِّفعةِ نقْلُ شيءٍ عن شيخِه الشّريفِ العبّاسيِّ: أنه تبجَّح به وغلّط الغزاليَّ في «الوسيط» في ثلاثَ عشرةَ[٤] كلمةً، وتبِعَه على ذلك الشيخُ تقيُّ الدِّين السُّبْكيُّ في «شرح المنهاج» وصاحب «المهمّات»[٥]، والكلُّ غالطون، وكلامُ الغزاليِّ صحيحٌ لا غلطَ فيه، لكنه بحثٌ لا يناسب مقامَ الغزاليِّ في العلم، فنَسُوقُ كلامَ الغزاليِّ بعد تقرير أصل المسألة:

وذلك أن عَدْلَ الرَّهْنِ إذا أدّى له في البيع مِنَ الراهن والـمُرْتَهِنِ، ثم رجعا، امتَنَع البيعُ عليه وارْتَفَعتِ الوكالةُ، / وإن رجع الراهنُ وحدَه انعزَل، وإن رجع الـمُرْتَهِنُ وحدَه لا ينعزِلُ على ما صحَّحه جمعٌ من الأصحاب، وهو قول أبي إسحاقَ المروزيِّ. والثاني: ينعزل، وهو المنسوب إلى ظاهر النصِّ، حيث قال: إن فسَخَها أحدُهما انفسخَتْ ـ يعني الوكالةَ ـ وذلك شامل للمُرْتَهِن. [٢١/ ب]

---

(١) (١٢: ٣٠٠).

(٢) ما بين المعقوفتين من «تاريخ بغداد»، وسقط من الأصل، ومعناه ظاهر، يُفسِّره ما بعده.

(٣) ما بين المعقوفتين وقع على هامش الأصل.

(٤) في الأصل: «ثلاثة عشر» وهو خطأ، وصوابه ما أثبتناه.

(٥) هو الإمام العلّامة عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسْنَويّ، المتوفّى سنة اثنتين وسبعين وسبع مئة. تنظر ترجمته في: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣: ٩٨)، و«الدرر الكامنة» (٣: ١٤٧).

وعبارةُ «المختصر»: «ولو كان الشَّرْطُ للعَدْل[1] جاز بيعُه ما لم يفْسَخا أو أحدُهما وِكالتَهُ»، فإذا تقرَّر ذلك فقال في «الوسيط»[2]: [وفيه] فروعٌ أربعةٌ: الأولُ: لو رجع أحدُهما عن الإذن امتنعَ البيعُ، ورجوع[3] الراهنِ عزلٌ، فإنه الـمُوكِّل، وإذنُ الـمُرتَهِنِ شرطٌ وليس بتوكيل؛ ولهذا[4] لو عاد الـمُرتَهِنُ وأذِنَ بعدَ رُجوعِه جاز، ولم يجبْ تحديدُ التوكيلِ إلى[5] الراهن.

ومساقُ هذا الكلام [مِنَ الأصحاب][6] مشعرٌ بأنه لو عَزَل الراهن، ثم عاد ووُكِّل افتقر الـمُرتَهِنُ إلى تجديدِ الإذنِ، وعليه يلزم لو قيل به أن لا يُعتدَّ بإذنه للعَدْل قبلَ توكيلِ الراهن، فليؤخَّر عنه. ويلزمُ عليه الحُكم ببُطْلانِ رضى المرأةِ بالتوكيل في النكاح قبلَ توكيلِ الوليِّ، وكل ذلك محتملٌ. ووجْهُ المساهلَةِ إقامةُ دوام الإذْنِ مقامَ الابتداءِ تعلُّقاً بعمُومه، وأنه إن لم [يكن] يعمل في الحال [أوْلى بالاحتمال]، فليُقدَّر مضافاً إلى وقت التوكيل. انتهى كلامُه. فاعتقد مَنْ لم يبلغ في النَّظرِ مرتبةَ إمامِ النَّظَر ـ وهو الغزاليُّ ـ أنَّ الغزاليَّ غالطٌ في ذلك، ونريد أن نقرِّر كلامَ الغزاليِّ لنعلمَ منه غَلطَ مَنْ غلَّطه، ثم نحكي كلامَ الغالِطينَ.

فنقول: لـمّا نقل الغزاليُّ عن الأصحاب أن رُجُوعَ الراهن عَزْلٌ للعَدْلِ عن الوكالة، وقالوا بعد ذلك: إن رجوع المُرْتَهِنِ ليس بعَزْلٍ، وقرَّروا ذلك بأن الـمُرْتَهِنَ

---

(١) في الأصل: «اشترط العدل»، والمثبت من «مختصر الـمُزنّي» (٨: ١٩٥)، وشرحِه «الحاوي الكبير» للماوردي (٦: ١٣٢).

(٢) «الوسيط في المذهب» للإمام أبي حامد الغزالي (٣: ٥٠٦)، وما بين معقوفتين منه.

(٣) في «الوسيط»: «فرجوع».

(٤) في «الوسيط»: «ولذلك».

(٥) في «الوسيط»: «من».

(٦) ما بين المعقوفتين من «الوسيط»، وسقط من الأصل، وكذا ما بين المعقوفات الآتية بعده.

لو رجع ثم عاد إلى الإذن، لم يحتجْ إلى تجديد الوكالة من الراهن، ألزمَ على مساقِه أنّ الراهن لو عَزَل العدْلَ، ثم عاد ووكَّله أن يفتقر إلى تجديد إذْنِ المرتَهِن قولاً بكمال المخالفة؛ لأنّا لـمّا لم نحكُم بانعزاله برُجوع الراهن، احتجنا إلى التَّجديدِ من جانب الـمُرْتَهِنِ أيضاً، ولأن الوكالة قد ارتفعت جملةً، وإذا ارتفعت جملةً تُعاد جملةً، وذلك أنهم قرَّرُوا أن رجوع الراهن عن الإذن عزلٌ للعَدْل عن الوكالة، فعَزْلُه رافعٌ للوِكالةِ لا محالةَ، وإذا ارتفعتِ الوكالةُ يحتاج إلى تجديد إذنِ الـمُرْتَهَن بعد إعادته إلى الوكالة؛ لأنه إنما أذن في البيع في تلك الوكالة، وتلك الوكالةُ ارتفعت. ثم قال: ويلزم على هذا الكلامِ لو قيل به أمرانِ، واحدٌ في عين المسألةِ، وآخَرُ في نظيرها.

أحدُهما: أن لا يُعتَدَّ بإذن الـمُرتَهِنِ للعَدْل قبلَ توكيلِ الراهن، فليؤخِّر عنه؛ لأنه إذا كان عَزْلُ / الراهنِ رافعاً لإذن الـمُرْتَهِن، فلا يصحُّ تقديمُه قبلَ وكالةِ الراهنِ، بل يكون بأفعالها. [٢٢/ أ]

والثاني: أنه يلزم منه الـحُكْمُ ببُطْلان رضىٰ المرأةِ بالتوكيل في النكاح قبلَ توكيل الوليِّ، فإنَّ وكالةَ الوليِّ هي التي تُسوِّغ للوكيل الإقدامَ على العقد، فلا بدَّ من عَدَمِ نهيِ المرأة عن التوكيل، كما أنّ وِكَالةَ الراهنِ هي التي تُسَوِّغ للعَدْل البيعَ، ولا بدَّ من رضىٰ الـمُرْتَهِن لكن رضىٰ المرأة بالتوكيل جائزٌ وإن لم يوكِّل الوليُّ، فإذا وكَّل واستمرَّ الرِّضىٰ كان ذلك معتَبراً.

وكذلك هنا رضىٰ الـمُرْتَهِن قبل توكيل الراهن جائزٌ وإن لم يوكِّل الراهن، فإذا وكَّل واستمرَّ الرّضىٰ كان معتَبراً.

ومن ذلك قال[1]: ـ «وكلُّ ذلك محُتمَل» ـ وهو بفتح الميم الناصبة، اسمُ مفعولٍ؛ أي إنَّ العلماء يحتملونَه ويتساهلونَ فيه.

---

(١) يعني: الغزاليَّ في «الوسيط» (٣: ٥٠٦).

ثم قال: «ووَجْهُ المساهلة إقامةُ دوامِ الإذنِ مقامَ الابتداءِ تعلُّقاً بعُمومِه وإنْ[١] لم يعمل في الحال [أوْلى بالاحتمالِ][٢] وليقدَّر مضافاً إلى وقت التوكيل»؛ يعني من الراهن في صورة الرهن، والوليُّ في صورة الزوجة. انتهى. وهذا البحثُ من الإمام الغزالي رضي الله عنه، وإن كان لا يلائم مرتبتَهُ، إلا أنَّهُ لا يقال: إنه غَلِطَ.

ولْنَسُقْ كلامَ بعض المغلِّطينَ؛ قال الشيخ تقيُّ الدِّين في «شرح المنهاج» فرعٌ: إذا قلنا لا ينعزِلُ بعَزْلِ الـمُرْتَهِن، فلو عاد إلى الإذن جاز البيعُ، ولم يجب تجديدُ توكيلٍ من الراهن، فإنَّ إذْنَ الراهنِ توكيلٌ، وإذنَ الـمُرْتَهِنِ شرطٌ وليس بتوكيل، وإن قلنا: ينعزل بعَزْل الـمُرتَهِنِ فمُقتضاهُ أنّ رجوعَ الـمُرْتَهِن يُوجب رفْعَ وكالة الراهن، ومساقُ هذا مشعرٌ بأنه لو رجع الـمُرْتَهِنُ ثم عاد وأذِنَ افتقَر إلى تجديد التوكيل، وعليه يلزمُ لو قيل به أنه لا يُعتدُّ بتوكيله للعَدْل قبلَ إذْنِ الـمُرْتَهِنِ، فليؤخَّر عنه، ويلزم عليه الـحُكْمُ ببُطْلانِ توكيل الوليِّ في النكاح قبلَ إذن المرأةِ.

ووجْهُ المساهلة: إقامةُ دوامِ التوكيلِ مقامَ الابتداءِ تعلُّقاً بعُمومِه، وأنه إن لم [يَكُنْ] يعمل في الحالِ [أوْلى بالاحتمالِ][٣]، فليقدَّر مضافاً إلى وقْتِ الإذن.

وقد ذكر الغزاليُّ هذا في «الوسيط» وأسقَطَ منه قولَ الانعزال، وجعل موضعَ الرُّجوعِ العزْلَ، وموضعَ الـمُرْتَهِنِ الراهِنَ، وموضعَ الإذنِ التوكيلَ، وعكْسَه، وموضعَ المرأةِ الوليَّ وعكسَه، فوقع الغلَطُ بحَسَب ذلك في أربعةَ عشَرَ موضعاً.

وكان الشريفُ العباسيُّ شيخُ شيخِنا يُنبِّهُ على ذلك، وكتب به ورقةً لابن الرِّفعةِ أصلَحَ فيها كلامَ الغزالِّي إلى ما ذكرناه، وأوْدَعها «شرح التَّنبيه» / [٢٢/ ب] مبيَّنة بالحُمرةِ

(١) كذا في «الوسيط» (٣: ٥٠٦)، ووقع في الأصل: «بعمومه فإن لم»، وما في «الوسيط» أصحُّ.

(٢) ما بين المعقوفتين من «الوسيط»، ولا بدَّ منه، وسقط من الأصل.

(٣) ما بين المعقوفتين من «الوسيط» وبه يكتمل وضوح المعنى.

كما رسمَهَا له، ونحن استَغْنَينا بذِكْر الصوابِ والإشارةِ إلى أنه موضعُ الغَلَط. انتهى.

ويُقال على هذا: أنتم الغالطون حيث زعمتم أن الغزاليَّ فرَّع على الوجه المرجوحِ الصائرِ إلى انعِزال العَدْلِ بعَزْل الـمُرْتَهِن، وأن المساقَ والإلزامَ إنما هما له، وليس الأمر كذلك، لِـمَا بيّنا، بل الغزاليُّ إنما فرَّع ذلك على الوجه الذي جزَمَ به، وقد عرفتَ أنه مستقيمٌ كما بيَّنا ذلك.

ثم كيف يُلْزَم الغزاليُّ بمسألة النكاح التي ذكروها وذلك أمر لازمٌ على الصحيح؟ فإلزامُ الغزاليِّ بذلك يُشعر بأنه فرْعٌ مستَغرَبٌ وقع هنا الإلزامُ به، وليس الأمر كذلك، وذلك أنه لا بدَّ في توكيلِ الوليِّ في النكاح من إذن المرأة على الصحيح، وكيف يقول الغزاليُّ بعد ذلك: «وكلُّ ذلك محتمَلٌ»؟! وهذه المسألةُ غيرُ محتمَلة، بل ممنوعة.

وكيف يقول المغلِّطُ: ووجْهُ المساهَلَةِ إقامةُ دوام التوكيل مقامَ الابتداء، وهذه لا يُقام فيها الدوامُ مقامَ الابتداءِ على الصحيح؟! فلو وكَّل قبلَ أنْ تأذَنَ، ثم أذِنَتْ: لم يكْفِ ذلك التوكيلُ على الصحيح، بل لا بدَّ من تجديده بعدَ الاستئذان، فقد ظهر أن الغالِطَ هم لا الغزاليُّ رضي الله عنه، والذي قلتُه أوّلاً من أنّ بحثَهُ لا يناسب مرتبتَه أُبيِّنُه الآنَ.

وذلك أن يُقال: لا يلزم من ارتفاع وِكَالةِ الراهِنِ برجُوعه عن إذنِه ولا بعَزْلِه الاحتياجُ إلى تجديد إذْنِ الـمُرْتَهِنِ؛ لأنه ما الذي رفع إذْنَ الـمُرْتَهِنِ، والقول بأنه إنما أذِنَ في تلك الوكالة ممنوعٌ؟ بل إذنُه مطلقٌ لا يتقيَّد بتلكَ الوكالة ولا بغيرها، ولا يرتفع إلا برَفْعِه لسائر الأشياء التي يَسْتَقِلُّ الإنسان بإثباتها لا ترتفع إلا برَفْعِه، وكونُ الشيء يكون تحتاً نازلاً أَوْلى من أن يُجعل فاعلُه غالطاً عاكساً، وذلك لا يقع لِصغارِ

الطَّلبةِ، فكيف يقع لإمام النُّظّار، بل يظهر أيضاً أن الغزاليَّ لم يعتقد ذلك، وإنها ردَّ هذا الكلام على مَنِ استدلَّ على أن رُجوعَ الـمُرْتَهِنِ ليس بعَزْلٍ: بأنه لو عاد وأذِنَ لم يَحتجْ إلى تجديد توكيلِ الراهنِ، بأنّ هذا دليلٌ مردودٌ؛ لأنه لو كان ما يدَّعيه هذا دليلاً لَلَزِمَ عليه أن الراهِنَ الذي رجُوعُه عزلٌ لو عَزَلَ العدْلَ، أن يحتاج إلى تجديد إذن الـمُرْتَهِن، لكنه لا يحتاج إلى ذلك، فلا يصحُّ الاستدلال، فكان الصواب في الاستدلال أن يُقال: لأنّ الـمُرْتَهِنَ لم يوكِّل العَدْلَ في البيع؛ لأنه غيرُ مالكٍ، فلا يكون رجوعُه عزْلاً، وإنها رجوعُه منْعُ البيع، ثم إنه أُلزِمَ على ذلك لو قيل/ [٢٣/ أ] به تأخيرُ إذنِ الـمُرْتَهِن عن وكالة الراهن، وألزمَ عليه تأخيرُ رضىٰ المرأة بالتوكيل عن توكيل الوليِّ، وقال بعد ذلك: إنّ كل ذلك محتمَلٌ، فبَطَل الاستدلالُ لما يلزم عليه من هذه الحروف.

وأمّا صاحب «الكفاية»[(١)] فإنه قرَّر كلامَ الغزاليِّ أولًا في المساق وأحدَ الإلزامين، ثم جعل الإلزامَ الثاني ليس وَزَانَ المسألة، معتقداً أن الغزاليَّ أراد بقوله: «ويلزم عليه الحكمُ ببُطْلانِ رِضىٰ المرأةِ بالتوكيل في النكاح، قبلَ توكيلِ الوليِّ» التفريعَ على الوجه المرجوح؛ في أنه لا بدَّ من إذن المرأة في التوكيل، والأصحُّ أن الوليَّ لا يحتاج في توكيله إلى إذنها في التوكيل، وإنها يحتاج إلى إذنها له على الصحيح، ثم توكيلٌ هو بمقتضى الولاية، فإذا تقرَّر ذلك تلخَّص من كلام «الكفاية»: أنه ليس وَزَانَ مسألةِ المرأة إلّا أن يكون إذنُ الـمُرْتَهِنِ شرطاً في صحَّة توكيل الراهن، كما أنّ إذنَ المرأة شرطٌ في صحّة توكيل الوليّ على ما عليه التفريعُ، لكنّ إذْنَ الـمُرْتَهِنِ ليس شرطاً في صحَّة توكيل الراهن، وإنها هو شرطٌ في صحَّة البيع، فلم يكن وَزَانَ المسألة.

وهذا متعقَّبٌ، فلم يُرِدِ الغزاليُّ ذلك، وإنها أراد الأمرَ العامَّ، وهو عدَمُ نَهْيِ المرأةِ عن التوكيل، فإنّ هذا هو المطلوب؛ لأنها لو قالت له: لا توكِّلْ، امتَنعَ عليه

---

(١) يعني ابنَ الرفعة في كتابه المسمّى «الهداية في أوهام الكفاية».

التوكيلُ، فعبَّر عن ذلك بالرِّضىٰ، ولا يُراد حقيقةُ الإذنِ فيه فأُلزِمَ به على مقتضىٰ ما قلناه، فسلِمَ كلامُه في الإيراد.

ثم إنه ردَّ في آخِرِ كلامِه بعدَ نقْلِ كلامِ شيخِه الشَّريفِ العباسيِّ على الشَّريف العباسيِّ المذكور: بأنَّ هذا الوجْهَ الذي بنىٰ عليه الشيخ هذا الكلامَ نسبَه الإمامُ[1] إلى بعض الضَّعَفَةِ، فكيف يمكن إلزام الأصحاب بمقتضاه؟! ثم لو صحَّحْناهُ فلم يكن مساقُه مُشعِراً بما ذكرناه، بل مصرَّحاً به؛ لأنَّ الوكالةَ إذا ارتفعتْ عُلِمَ بالقطْعِ أنها لا تَعُودُ إلا بتوكيل جديد، وإذا كان كذلك لم يحْسُنْ كلامُ الغزاليِّ على ذلك.

نعم ما ذكرناه صحيحٌ بناءً على اختيار هذا الوجه، ومعنى هذا: أنه لو كان الغزاليُّ فرَّع على هذا الوجْهِ ما كان يقول: مساقُه كذا وكذا، بل يقول: صريحُه كذا وكذا؛ لِـمَا قرَّرناهُ.

ثم إنه قرَّر أنَّ كلامَ شيْخِه صحيحٌ على اعتبار هذا الوجه، وهذا مردودٌ وليس صحيحاً بالنسبة إلى مسألة المرأةِ في النكاح، فإن الصَّحيحَ أن الوليَّ لا يوكِّل حتى يستأذنَ المرأةَ لنفْسِه كما تقدَّم، فكيف يُلْزَمُ أحدٌ بالمذهب المعمول به؟ إنما يُلْزَمُ بأمرٍ هو خلافُ المذهب.

واعتَقَد/ صاحبُ «المهمّات» أنّ كلامَ صاحبِ «الكفاية» اعتراضٌ آخَرُ على الغزاليِّ، قال: «وما ذَكَرهُ من أنّ الغزاليَّ عبَّر بقوله: «ومساقُ كلامِ الأصحاب»، وإذا جعلناه مفرِّعاً على وجْهِ الضعيف، يكون أخذَهُ منه بالتَّصريح لا بالإشعار». [٢٣/ب]

---

(١) يعني إمام الحرمين الجويني في «نهاية المطلب» (٦: ١٨٢)، قال: «وذهب بعضُ الضَّعَفةِ إلى أنّ رُجوعَ الـمُرتَهِنِ عن الإذن، يُوجب رفع الوكالة؛ فعلىٰ هذا إذا عاد فأذِنَ فلا بدَّ من توكيل جديدٍ من الراهِنِ؛ وهذا ضعيفٌ غير مُعتَدٍّ به»، وسيأتي الجلالُ على ذكره ونقْلِه عنه تامّاً قريباً.

ومن كلام بعضِهم لا من كلام جميعِهم جاء مثلُه اعتِراضٌ آخرُ على الغزاليِّ: بأنّ كلامَه لا ينتظم على صُورته قطعاً، ولـمّا ذكرَه الإمامُ فرَّعه على ما قلناه، فعلِمْنا أنه مرادُه، وهذا عجَبٌ، فلم يقصدِ ابنُ الرِّفعةِ بذلك إلا الردَّ على شيخِه.

ثم الإمام لم يذكر قطُّ هذا الإلزام، وإنما ذكر التفريع، فإنه قال: «وإن لم يعْزِلْهُ الراهنُ ولكن قال الـمُرْتَهِنُ: لا تَبِعْهُ؛ بعد أن رضِيَ، لم يبعْ، فإنّ إذْنَهُ معتَبرٌ في البيع، وإذا اعتُبر إذنُه ابتداءً اعتُبِرَ استمرارُه عليه، وإذا رجعَ بطَلَ إذْنُه.

ثم هل يُقال: تبطُلُ الوِكَالةُ أم لا؟ قال المحقِّقُون: الوكالة قائمة، فإنّ العَدْلَ في البيع وكيلُ الراهن، وليس وكيل الـمُرْتَهِنِ. نعم إذا رجع الراهِنُ عن الإذن انخَرمَ شرطٌ في نُفوذ تصرُّفِ الوكيل، فإذا أعاد الإذن، فالوكالةُ الآنَ على شرطها، والتصرُّفُ نافذٌ.

وذهب بعضُ الضَّعفَةِ إلى أن رُجوعَ الـمُرْتَهِنِ عن الإذن يُوجِبُ رفْعَ الوكالة، فعلى هذا إذا عاد فأذِنَ، فلا بدَّ من توكيلٍ جديدٍ من الراهن. وهذا ضعيفٌ غيرُ مُعتَدٍّ به. انتهى كلام الإمام[١].

ويُلخَّص من ذلك: أن هذا البحثَ من الغزاليِّ دارتْ فيه رؤوسُ رؤوسٍ، والحمدُ لله على ما فتح به من إبانة الحقِّ فيه بعد الدَّرسِ.

وأمّا الرافعيُّ وصاحب «الروضة» فنقلاه من غير اعتراضٍ، وحوّلا في آخره كلمةً، فقالا عطفاً على: لا يُعْتَدُّ [بإذْنِه][٢]: «وبإذن المرأة للوكيلِ قبلَ توكيلِ الوليِّ إيّاهُ»[٣] وهذا تحويل، فلم يقُلِ الغزاليُّ إلّا ما تقدَّم.

---

(١) «نهاية المطلب» (٦: ١٨٢).

(٢) يعني بإذن الـمُرتَهِن، ولم يقع هذا في الأصل، وزدناه من «الوسيط». وبه يُستكمل وضوح المعنى.

(٣) «فتح العزيز» (١٠: ١٣١)، و«روضة الطالبين» (٤: ٩٠).

ثمَّ المرأةُ لا تأذنُ للوكيل، إنما تأذنُ للولي، والوليُّ يوكِّل، فكيف يُلْزَمُ الغزاليُّ بشيءٍ غيرِ معروف؟

وأمّا القَمُوليُّ[١] في «الجواهر» فإنه لم يتعرَّض لشيءٍ من ذلك، بل ساق كلاماً للماوَرْديِّ فيه: أنّ وِكالةَ الراهنِ لا تنفَسِخُ برجُوع الـمُرْتَهِنِ كما لا تُفْسخ وِكالةُ الـمُرْتَهِنِ برجُوع الراهن[٢].

ثم قال تَبَعاً لابن الرِّفعة: وهذا منه يدلُّ على أن وكالةَ الراهِن لا ترتفع على القولين، فلا يكون في المسألة خلافٌ معنويٌّ، وهو ما يقتضيه إيرادُ الغزاليِّ حيث صرَّح بأنَّ إذْنَ الـمُرْتَهِنِ شرطٌ لا توكيلٌ، واستدلَّ بأنَّ الـمُرْتَهِنِ لو عاد وأذِنَ / بعدَ رُجوعِه، جاز البيعُ، ولم يجبْ تجديدُ توكيلٍ من الراهِن ولو كان عَزْلاً لوَجبَ. وله فيه بحثٌ فيه نَظَرٌ، لم يزد على ذلك. [٢٤/ أ]

وفي «تلخيص الكفاية» لابن النَّقيبِ[٣]: ثم ذكر ابنُ الرِّفعة عبارةَ الغزاليِّ وبحث معه بحثاً طويلاً، فليُراجِعْهُ من «الكفاية» مَنْ أحبَّ الوُقوفَ عليه. وكلُّ هذا استِرْواحٌ، والحمد لله على ما مَنَح وأتاحَ، وفي ذلك ما يشفي الغليل، وحسبُنا اللهُ ونعمَ الوكيلُ.

[مسألة تعارُض البيِّنتين]

ومن ذلك: قوله: مسألةٌ: البَيِّنتانِ اللَّتانِ تتعارضانِ إذا تقدَّم الـحُكم بأحدِهما،

---

(١) هو الإمام العلّامة أحمد بن محمد بن أبي الـحَزْم مكّي بن ياسين نجم الدين المخزوميّ القَمُوليّ، وقد سلف التعريف به ص٩٤.

(٢) «الحاوي الكبير» (٦: ١٣٣).

(٣) هو العلّامة شمس الدين محمد بن أبي بكر بن إبراهيم الدمشقيّ. له ترجمة في «معجم الشيوخ» للسبكي (١: ٣٨١).

هل ينتفي التعارُض، أم التعارضُ باقٍ بحاله؟ هذه المسألةُ قَلَّ مَنْ تعرَّض لها، بل يُطلق الأصحابُ تعارُضَ البيِّنتينِ ولا يذكرون هذه المسألة، وقد وجدنا في غُضون كلامِهم فروعاً دالّةً على أن التعارُضَ يبقى بحالة الفرعِ الأولِ.

[الفرع الأوّل][١]

قال العِمْرانيُّ في «البيان»[٢] في أثناء مسائل البيِّنتَين المتعارضَتَين وإحداهما سابقةُ التاريخِ، والأخرى مسبوقة: فرعٌ: إذا كانت عينٌ في يدِ رجُلٍ، فجاء زيدٌ فادَّعاها وأقام عليها بيِّنةً، فحُكِمَ له بها، وسُلِّمت إليه، ثم جاء عمرٌو فادّعاها وأقام عليها بيِّنةً.

قال أبو العباس[٣]: فقد تعارضتِ البيِّنتانِ، فإن قلنا: تسْقُطانِ كان كما لم تَقُمْ[٤] بيِّنةٌ، وإن قلنا: تُستعملانِ، فهل يحتاج زيدٌ إلى إقامة بيِّنةٍ لِيُعارضَ بها بيِّنة عمرٍو؟ يَنْبَني على القولين في البيِّنتينِ إذا كانت إحداهما تشهد بملكٍ[٥] متقدِّم، فإن قلنا: إنّ البيِّنةَ التي تشهد بالملك المتقدِّم تُقدَّم على الأخرى، لم يَحتجْ زيدٌ إلى إقامة بيِّنةٍ؛ لأنها ثابتةٌ في الحال وفيما قبلَ ذلك، فيكون كما لو أقامها في الحال. وإن قلنا: إنّ البيِّنةَ التي شهدت بالملك المتقدِّم تساوي البيِّنةَ الأخرى، فهل يحتاج زيدٌ إلى إعادة بيِّنتِه؟ فيه قولان:

أحدهما: لا يحتاج إلى إعادتها، وبه قال أبو حنيفة؛ لأنها قد أثبتتِ الملكَ له يومَ الشهادة، والأصلُ بقاءُ ذلك إلى أن يُعلمَ خلافُه.

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، وهي زيادة مفيدة على مقتضى قوله الآتي قريباً: «الفرع الثاني».
(٢) «البيان في مذهب الإمام الشافعي» (١٣: ١٧٤).
(٣) يعني ابنَ سُريج، والكلام للعمراني.
(٤) في «البيان»: «يكن».
(٥) في «البيان»: «في ملك».

والثاني: يحتاج إلى إعادة بيِّنتِه؛ لأن الحكمَ[1] والتعارُضَ في الملك في الحال، وبيِّنةُ زيدٍ لم تشهدْ له بالملك في الحال، وإنما شهدت له بالملك في وقتٍ متقدِّم، فلا بدَّ أن يثبتَ [له][2] الملك في الحال؛ لتعارُضِ البيِّنةِ التي شهدت لعمرٍو بالملك في الحال. انتهى.

فخرج من ذلك أنَّ أبا العباس ابنَ سُريجٍ ـ رحمه الله ـ أثبت التعارُضَ مع تقدُّم الحكم بإحدى البيِّنَتين.

الفرع الثاني: قال القاضي حسين في «الفتاوى» في أثناء مسائل الدعاوىٰ:

/ مسألةٌ: رجلٌ مات وادّعىٰ رجلٌ بأنه وارثُه من جهة الرَّحِم، وشهد له شاهدانِ بأنه وارِثُه من جهة الرَّحِم، فجاء رجل وأقام بيِّنةً: أن الميِّتَ محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ إسحاقَ بنِ أبي إسحاقَ وأنا ابنُ عمِّ أبيه، فأبي: محمّدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الله بنِ أبي إسحاقَ، وثبت عند القاضي، فإنَّ القاضي ينقُض قضاءَ الأول، ويحكم له بالميراث بكونِه محمدَ بنَ إبراهيمَ بنِ إسحاقَ بنِ أبي العباس، ليس إسحاقَ بنَ أبي إسحاقَ، وأقام على ذلك بيِّنةً وعدَّلها القاضي، فإن هذه البَيِّنةَ هل تكون دفعاً لبيِّنةٍ تدَّعي العُصُوبةَ؟ وهل يُنقَض قضاءُ القاضي بكونه عَصَبةَ الميِّت؟ وقال: بلىٰ يكون دَفْعاً ويُنقَضُ قضاؤه بكَوْنِه عَصَبةً؛ لوُقوعِ التعارُضِ بين البيِّنتَينِ، وبَقِيتْ بيِّنةُ مدَّعي الوراثةِ من جهة الرَّحِم بلا مُزاحمةٍ. [٢٤/ب]

وحُكيَ أنَّ أصحابَ الرأيِ أفتَوا في هذه المسألة: بأنَّ قضاءَ القاضي بكَونِه عَصَبةً لا يُنقَض. انتهى.

فقد أجاب القاضي حسين رحمه الله، في هذه الصُّورة بالتعارُضِ مع تقدُّم الحكم بإحدى البيِّنتَينِ.

---

(١) في «البيان»: «حكم».

(٢) قوله: «له» من «البيان»، سقط من الأصل.

الفرع الثالث: قال النَّوويُّ رحمه الله في «الروضة»[(١)] تبعاً لأَصْلِه، فيما إذا قال لعبدِه: إن متُّ في رمضانَ فأنت حرٌّ، ومات فأقام العبدُ بيِّنةً: أنه مات في رمضان وأقام الوارث بيِّنةً أنه مات في شوال، بعدَ أن ذكر أن الأظْهرَ تقديمُ بيِّنةِ العبدِ؛ لأنَّ معها زيادةُ علْمٍ بموته في رمضان. والثاني يتعارضان، ما نصُّه:

ولو حكم القاضي بشهادة شاهِدَيْ رمضانَ، ثم شهد آخران[(٢)] أنه مات في شوال، فهل يُنْقَضُ الحكمُ كما لو شهدتِ البيِّنتان معاً؟ خرَّجه ابن سُريجٍ على قولين، كما لو بانَ فِسْقُ الشُّهود بعدَ الـحُكم. انتهىٰ.

فخرج من ذلك حكايةُ خلافٍ في سقوط أثر التعارُضِ بالـحُكْم، وأن الأظهرَ أنه لا يسقط، كما أن الأظهرَ في المسألة المخرَّجِ عليها أنه يُنقَضُ القضاءُ إذا بانَ فِسْقُ الشهود، لكنّ إطلاقَ هذا التخريج متعقَّبٌ؛ لأنه إنما يجيء على القول بالتعارُضِ، وهو القول الـمَرْجُوحُ، أمّا على القول الراجح وهو تقديم بيِّنةِ رمضانَ، فما أفادت هذه البيِّنةُ النَّقْضَ أصلاً، لكن حصل منه غرضُنا السابقُ.

[مسألة ادِّعاء الـمِلْكِ والوقْتِ]

فإن قيل: في «الرَّوضة»[(٣)] في مسائلَ منثورةٍ: فصلٌ: سُئل الشيخُ أبو إسحاقَ الشِّيرازيُّ[(٤)] عن رجلين تنازعا داراً، أقام أحدُهما بيِّنةً أنها ملكُه، وادَّعى الآخرُ أنها

(١) (١٢ : ٨١).

(٢) كذا في الأصل، وفي المطبوع من «الروضة» (١٢ : ٨٢): «شهد آخر».

(٣) (١٢ : ٩٨).

(٤) هو الإمام المجتهد إبراهيم بن عليّ بن يوسف، أبو إسحاق الشِّيرازي الفيروزآبادي، نقل الذهبيُّ عن السمعانيِّ قوله: هو إمام الشافعية، ومدرّس النظاميّة، وشيخ العصر، صنّف في الأصول والفروع والخلاف والمذهب، وكان زاهداً، ورعاً، متواضعاً، له من المصنّفات «المهذّب»، =

وقفٌ عليه ولم يُقِمْ بيِّنةً، فحكم القاضي لمدَّعي الملكِ، ثم ادّعىٰ آخَرُ وقفيَّـتَها فأقام مدَّعي الملك بيِّنةً على حُكم القاضي له بالملك، وأقام مدَّعي الوقْفِ بيِّنةً بالقضية، فرجَّح الحاكمُ بيِّنةَ الـمِلْكِ ذَهاباً إلى أن الـمِلْكَ الذي حُكِمَ به/ تَقدَّمَ على الوقْفِ الذي لم يُحكم به، ثم تنازَعَ مدَّعي الـمِلْكِ وآخَرُ يدَّعي وقفيَّـتَها، فأقام مدَّعي الـمِلْكِ بيِّنةً بحُكم الحاكم له وتقديم جانِبه، وأقام الآخَرُ بيِّنةً بأنّ الوقفَ الذي يدَّعيه قضيٰ بصحَّته قبلَ الـحُكْم بالـمِلْكِ وتَرْجيحِه على الوَقْفِ، هل يُرَدُّ حُكمُ الحاكمِ بذلك؟ فقال: نعم، يُقدَّم الـحُكمُ بالوَقْفِ على الـحُكم بالـمِلْك، ويَنْقُضُ الحكمُ بالوقْفِ الـحُكْمَ بالملك. انتهىٰ، فهذا فيه أن الـمِلْكَ الذي حُكِمَ فيه يُقدَّم على الوقفِ الذي لم يُحكَم به. وقرَّره الشيخُ أبو إسحاقَ.

[٢٥/ أ]

قلنا: هذا ليس بصريح لجواز أن يكون التقديمُ بسَبب اليد، أو أنّ الحاكمَ الذي رأى ذلك ليس شافعيّاً، وقد قال القاضي حسين[1]: إنّ بيِّنَـتَي الـمِلْكِ والوقْفِ تَتعارضانِ كبيِّنَتَي الـمِلْكِ، ولم يُفصِّل، ولكن في «فتاوى البَغَويِّ»: أن كلَّ بيِّنتَينِ تَتَعارَضانِ، فإذا كان أحدُهما اتَّصل به قضاءُ القاضي ترجَّح، كما أن البيِّنتَينِ عند التعارُضِ تَتَعارضانِ، وإذا كان لأحَدِهما يدٌ ترجَّح.

قال الأذْرَعِيُّ[2]: وهذا قولٌ منه على أحد وجهَين سَبَقا عن ابن سُريجٍ في

= و«التنبيه»، و«اللمع في أصول الفقه» وغيرها، توفي سنة ست وسبعين وأربع مئة. رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٨: ٤٥٢)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ٢١٥).

(١) كما في «روضة الطالبين» (١٢: ٩٧).

(٢) هو العلّامة عليّ بن سليم بن ربيعة الأذْرَعيّ، أخذ عن الإمام الشيخ محيي الدين النوويّ، له نظم «التنبيه» في ستّة عشر ألف بيت، وتصحيحها في ألف وثلاث مئة بيت، توفي في سنة إحدى وثلاثين وسبع مئة. رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢: ٢٧٣).

الترجيح بحُكم الحاكم. وهذا النَّقلُ عن ابن سُريج فيه الجزمُ بما يخالف ما حكاه شُريحٌ[١] والرُّويانيُّ[٢].

قال الأذرعيُّ: حكى شُريحٌ عن ابن سُريج: أنه لو أقام بيِّنةً أن هذا المالَ له، حَكَم له به فلانٌ الحاكمُ وأقام بيِّنةً أنه له، فهل يكون الترجيحُ باليد أو بالـحُكْم، وجهانِ.

[مسألة تفسير الـمُهْمَل]

ومن ذلك: قوله:

فائدةٌ: لم يذكر الرافعيُّ والنوويُّ تبعاً له في باب الـحَجْرِ بالسَّفَهِ الـمُهْمَل، ويحتاج إلى بيان اسمِه، وإلى بيان حُكمِه. وأقدم من رأيناه ذَكَر هذه التَّسمية ابنُ الرِّفْعة، فإنه قال في «الكفاية» في كتاب الإقرار: تنبيهٌ يُفْهَم من كلام الشيخ: أنّ البالغَ السَّفيهَ إذا لم يتَّصل به حَجْرُ والٍ: أنه يجوز إقرارُه. وهو ما صرَّح به

---

(١) هو الإمام شريح بن عبد الكريم ابن الشيخ أبي العبّاس أحمد الرُّوياني، القاضي الإمام أبو نصر، ابن عم صاحب «البحر»، كان إماماً في الفقه، نقل الرافعيُّ عنه فروعاً كثيرة، نقلها عن جدِّه أبي العبّاس. وصنّف كتاباً في القضاء سمّاه «روضة الحكّام وزينة الأحكام»، قال ابن قاضي شهبة في «طبقاته» (١: ٢٨٥): «لم يذكروا وقت وفاته». وقال محمد بن عبد الرحمن الغزّيّ في «ديوان الإسلام» (٢: ٣٤٧). «توفِّي بعد الخمس مئة بقليل».

(٢) هو القاضي العلّامة، فخر الإسلام، شيخ الشافعية أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الرُّويانيّ، الطبريّ الشافعيّ. قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩: ٢٦١): «ارتحل في طلب الحديث والفقه جميعاً، وبرع في الفقه، ومَهَر، وناظَرَ، وصنَّف التصانيف الباهرة. كان يقول: لو احترقت كتب الشافعيِّ لأمليتُها من حفظي»، وله كتاب «البحر» في المذهب طويلٌ جدّاً، غزير الفوائد، وكتاب «حلية المؤمن»، و«الكافي»، توفي سنة إحدى وخمس مئة. رحمه الله رحمة واسعة.

الماوَرْديُّ[1]، وقال: إنّه لا فَرْقَ في قَبُول إقرارِه بينَ المالِ والبَدَنِ جميعاً، وأنه في الإقرار كالرَّشيدِ، وهذا ما حكاه في باب الـحَجْر وجهاً عن رواية الشيخ أبي عليٍّ وغيرِه عن بعض الأصحاب في صحَّة تصرُّفات الـمُهْمَلِ.

وقال في كتاب الـحَجْرِ: ولا فرقَ فيما ذكرنا بين أن يكون قد بَلغَ في موضعٍ فيه حاكم، أو له أبٌ، أو جَدٌّ، ووصِيٌّ، أو في موضعٍ لا حاكِمَ فيه، ولا أبٌ، ولا جدٌّ، ولا وصيٌّ.

وذكر الشيخ أبو عليٍّ في «شرح التلخيص»[2] وجهاً عن بعض الأصحاب في الصُّورة الثانية: أن تصرُّفَهُ ينفّذ إلى أن يلحقَه نظَرُ والٍ فيَضْرِبُ عليه الـحَجْرَ حينئذٍ، وهذا ما حكاه / في «الاستقصاء» عن القَفّال في «شرح التلخيص». [٢٥/ ب]

وقد يؤخذ من قول الشيخ في باب الإقرار مَنْ لم يُحْجَر عليه: يجوز إقرارُه. وتلاه القَمُوليُّ في «الجواهر» فقال: ولا فرْقَ في هذه التصرُّفاتِ بين السَّفيه للمَحْجُور عليه وغيره. وفيه وجهٌ: أن السَّفيهَ الـمُهْمَل الذي لم يُضرب عليه حَجْرٌ بأنْ كان لا أبَ له، ولا جدَّ ولا وصيَّ، وهو في قُطرٍ بعيدٍ عن الحكّام يُنفَّذ تصرُّفه إلى أن يلحقَه نظَرُ حاكمٍ، فيَضْربُ عليه الـحَجْرَ. ونسبَه بعضُهم إلى القَفّال، وقد مرَّ واستبعدَه الإمامُ، وكان قال مثلَ ذلك في فروع الثاني.

قال الإمام: لو بَلَغ سفيهاً[3] في قُطْر بعيدٍ عن الوُلاة ولا أبَ له، ولا جَدَّ، لم ينفَّذ تصرُّفُه لِبقاء الـحَجْر. ومن الأصحاب من نفَّذ تصرُّفَه ما لم يَحجُرْ عليه حاكمٌ.

---

(١) هذا معنى ما ذكره الماوَرْديُّ في «الحاوي الكبير» (٧: ٥)، وسيأتي المصنِّف على ذكر قوله كما هو في «الحاوي الكبير» قريباً، ص ١٢٧.

(٢) يعني السِّنجيَّ، نقله عنه إمام الحرمين الجويني في «نهاية المطلب» (٦: ٤٤١).

(٣) بالنصب على الحال، والمعنى ظاهر.

وهو يشيرُ إلى وجهٍ حكاه عن أبي عليٍّ[١]، وهو نصُّ الشافعيِّ، وجزم به الماوَرْديُّ أنه ينفَّذ. انتهىٰ.

وما ذكره عن الإمام هو قولُه في كتاب الـحَجْر[٢]، فرعٌ: إذا بلغ الصبيُّ في قُطرٍ شاغرٍ عن الوُلاةِ، وكان سفيهاً، ولم يكن له أبٌ ولا جدٌّ، فالذي ذهب إليه الأصحابُ أنه محجُورٌ عليه، ولا يُنفَّذ تصرُّفه على ما سَنَذكُرُ في تصرُّفِ المحجور ووَصْفِه[٣]، وحكى الشيخ أبو عليٍّ في «التلخيص»[٤] عن بعض الأصحاب وجهاً أن تصرُّفَه ينفَّذ إلى أن يلحقَه نَظَرُ والٍ، فيَضْرِبُ عليه الـحَجْرَ حينئذ، والسَّفَهُ المتَّصل عند هذا القائل بالبلوغ بمثابة السَّفَهِ الطارئ على الرُّشد، وقد ذكرنا أن المذهبَ: أنّ مَنْ طرأَ عليه السَّفهُ لا يصير محجوراً عليه من غير ضَرْب القاضي ونَظَرِه، وهذا بعيدٌ. والوجْهُ الشائعُ[٥] بما قدَّمناه من اطِّراد الـحَجْرِ عليه ووُقوعِه نَبْذةً[٦] من نَظَرِ الوُلاة، وهو سفيهٌ كوقُوعِه كذلك وهو صبيٌّ. انتهى.

وخرَج من ذلك أن الـمُهْمَلَ لا يسمّىٰ بذلك إلا بالقيود المذكورة، ومن جُملتها كونُه بقُطْرٍ شاغرٍ عن الوُلاة، فخرج منه: أنّ مَنْ كان بالقاهرة، أو مصرَ، أو الشامِ،

---

(١) يعني السِّنجي، الحسين بن شعيب بن محمد.

(٢) «نهاية المطلب» (٦: ٤٤١).

(٣) كذا في الأصل. ووقع في المطبوع من «نهاية المطلب» لإمام الحرمين (٦: ٤٤١): «على ما سنذكر تصرُّفَ المحجُور عليه، ونَصِفُه».

(٤) كذا في الأصل: «التلخيص»، والصحيح ما وقع في «نهاية المطلب»: «شرح التلخيص» فإنّ صاحب «التلخيص» هو أبو العباس أحمد بن أبي أحمد القاصّ الطبريّ.

(٥) في «نهاية المطلب» (٦: ٤٤١): «والوجه القطْعُ بما قدَّمناه...».

(٦) في الأصل: «ووقوع» بدون الضمير، و«نبده» بالدال المهملة، وبالهاء غير المعجمة، ووقع في «نهاية المطلب»: «ووقوعه نبذةً» وهو الصحيح، والنَّبذة: الناحية، يقال: انتبذ عن قومه: تنحّى. والمراد هنا: ناحية بعيدةً عن الوُلاةِ والحكّام.

أو بغدادَ، أو نحوِها من البلاد التي فيها الوُلاةُ مع اتِّصافِه بالصِّفة المذكورةِ من السَّفَه وفَقْدِ الأبِ والـجَدِّ والقاضي: أنه لا يكون مُهمَلاً بل هو محجُورٌ عليه بالسَّفَهِ، وإن لم يطَّلع القاضي عليه، كما أن المحجُورَ بالوَصِيِّ[1] كذلك، وإن لم يعلم به القاضي.

أمّا من كان في بلد شاغرٍ عن نَظَر الوُلاة، فهو الـمُهمَل، وفي تصرُّفه الخلافُ.

وما ذكره الماوَرديُّ هو قوله في (باب الإقرار)[2]: فلو كان حين أقرَّ سفيهاً / لكنْ لم يَحجُرْ عليه الحاكمُ، فإقرارُه لازمٌ في المال والبَدَنِ جميعاً، وهو في الإقرار كالرَّشيد. انتهى، وهذا ليس صريحاً فيما نحن فيه، بل يمكن حمْلُه على من رَشَد ثم سَفِهَ بعدَ ذلك في المال، فإنّ إقرارَهُ صحيحٌ ما لم يُضربْ عليه الـحَجْرُ. [٢٦/ أ]

وما حكاه عن القَفّال هو قولُه في أول كتاب التفليس، قال الشَّيخُ: إذا لم يكن للسَّفيهِ الـمُفسِدِ أبٌ فحَجْرُه إلى الحاكم، وإن كان له أبٌ أو لم يكن له أبٌ ولكن نصَّب الحاكمُ في ماله قَيِّماً وهو صبيٌّ، فبلغ مُفْسِداً لمالِه: لم يُنفَّذْ تصرُّفه، وكان الـحَجْرُ عليه كما كان، ولو كان صبيٌّ لا أبَ له ولا قيِّمَ في مالِه، فبلغ مُفْسِداً وتصرَّف في مالِه بأنواع تصرُّفٍ قبلَ أن يَحجُرَ الحاكمُ عليه: فتصرُّفاتُه كلُّها نافذةٌ ما لم يَحْجُر عليه.

ومَنْ بَلَغ رشيداً ثم صار بعد ذلك مُفسِداً لمالِه فحَجْرُه إلى الحاكم، وتصرُّفاتُه بعدَما صار مفسِداً، وقبلَ الـحَجْرِ تكون نافذةً. انتهى.

فقد سوّى القَفّالُ بين مَنْ بلغَ رَشيداً ثم سَفِهَ، وبين من بَلَغ سَفيهاً ولا أبَ

---

(١) في الأصل: «بالصبي»، ولا يصحُّ.

(٢) «الحاوي الكبير» (٧: ٥).

له ولا جَدَّ، ولا وصيَّهما في اعتبار ضَرْبِ القاضي الـحَجْرَ، ولم يعتبر القفّالُ ما اعتبرَه الإمامُ في نَقْل وجْهِ أبي عليٍّ الطَّبريِّ من القُطْر الشاغِرِ عن الوُلاة، ثم تلاه السُّبكيُّ، ففي «شرح المنهاج» له في قوله: «فلو بلغ رشيداً دامَ الـحَجْرُ»: ومقتضى كلام المصنِّف أيضاً: سواءٌ أحُمِلَ على المعهود، أم على الجنسِ، أن الـمُهمَلَ محجُورٌ عليه.

ومعنى الـمُهْمَلِ: مَنْ بلَغَ سفيهاً ولم يُحجَرْ عليه حَجْرُ وصِيٍّ ولا حاكِمٍ.

وقد قال البُوَيْطيُّ والشيخُ أبو عليٍّ والماوَرْديُّ: أن تصرُّفَه نافذٌ.

ونقل البُوَيْطيُّ أيضاً عن غيره خلافَه، وهو الذي نقل الإمامُ عن الأصحابِ، وهو الصحيح لوُجود السَّفَه. ولا نعلم للشافعيِّ فيه نصّاً.

ولا فرْقَ بين أن يموتَ أبوه وهو بالغٌ، أو صغيرٌ فيكبُر، ومالُه في يد رجُلٍ وديعةً أو غيرَه، فيدفعُه إليه بغير أمرِ قاضٍ، على ما فهمتُه من كلام البُوَيْطيِّ، وإن كان ابنُ الرِّفعة فهِمَ منه غيرَ ذلك.

أمّا مَنْ مات أبوهُ وهو صغيرٌ ولم يبلُغْ بعدُ، فلا شكَّ أن تصرُّفَه باطلٌ لسَلْبِ عبارتِه، والظاهرُ أنه لا يُسمّىٰ مُهمَلاً؛ لأنّ الحجْرَ عليه ثابتٌ بالشّرعِ، ويحتَمِل أن يُقالَ: إنّ الـحَجْرَ هو المنْعُ من أبٍ، أو وصِيٍّ، أو حاكمٍ من التصرُّف في المال، فإذا لم يتَّفق ذلك، فهو مُهمَلٌ، وبُطْلانُ تصرُّفِه في صِغَره لِسَلْبِ عبارتِه / لا للحَجْرِ، [٢٦/ ب] فإذا بلغ مُهْمَلاً لم يدلَّ كلامُ المصنِّف على الحجْرِ عليه؛ لأنه إنما يتكلَّم ضمن تقدُّم الـحَجْرِ عليه، إلا أنّ هذا الاحتمالَ مُستَنكَرٌ، ولا يرتابُ فقيهٌ في أن كلَّ صبيٍّ محجورٌ عليه. انتهى، ولم يذكر ما ذكَره الإمامُ في تقرير وجْهِ أبي عليٍّ من القُطْر الشاغرِ عن الوُلاة. وما نقلَه عن البُوَيطي هو في الباب الخامس والمئة من بُلوغ الرَّشيدِ.

قال أبو يعقوب[١]: وكلُّ مَنْ نشأ بلا وصيٍّ ولا حَجْرٍ من السلطان، وكان مالُه في يدَيْه، لم يكن في يدِ غيرِه، فأخذَ منه، فكلُّ أمْرِه جائزٌ حتى يُحْجَرَ عليه، وهذا إذا مات أبوه بالغاً وصار مالُه إليه من غير أحدٍ دفعَه إليه، وقد قيل: كلُّ ما عَمِلَ فيه فهو باطلٌ إذا لم يكن رشيداً. وكذلك لو مات أبوه وهو صغيرٌ فكَبُر، أو مات وهو كبير، ومالُه في يَدَي رجلٍ وديعةً أو غيره ودفعَه إليه بغير أمرِ القاضي. انتهىٰ كلامُ البُوَيْطِيِّ.

وفي قوله: «وكذلك... إلى آخره» اختلافُ [بين][٢] ابنِ الرِّفعةِ والسُّبكيِّ.

فكان ابنُ الرِّفعة يقول: هذا يتعلَّق بقوله: «وقد قيل»؛ يعني: فلا يكون تصرُّفه نافذاً إذا لم يكن رشيداً، أو مات أبوهُ وهو صغير، لكن إن مات وهو كبيرٌ، ولكن مالُه في يدي غيرِه ودفعَهُ إليه، لا ينفَّذ تصرُّفه في الحالَين.

والسُّبكيُّ يقول: هذا يتعلَّق بقوله: «فكلُّ أمْرِه جائزٌ»، فلا فرقَ في الجواز بين أن يموتَ أبوه وهو صغيرٌ فكبُر، أو يموتَ وهو كبيرٌ، ولا بين أن يكون مالُه في يدِ نَفْسِه أو في يد غيرِه، فيأخذه بغير أمر القاضي، الكلُّ جائزٌ على كلام البُوَيطيِّ، والحقُّ تعلُّقه بكلٍّ منهما مع كلام البُوَيْطيِّ وكلامِ غيره؛ إذ لا فرْقَ بين أن يموتَ أبوه وهو صغيرٌ فيكبُر، أو مات وهو كبيرٌ في جَرَيان هذا الخلاف.

---

(١) هو البُويطيُّ نفسُه، الإمام العلّامة يوسف بن يحيى المصريّ. تفقّه على الإمام الشافعيِّ واختصَّ بصحبته، وهو أكبر أصحابه من المصريِّين، وله «المختصر» المشهور الذي اختصره من كلام الشافعيِّ رضي الله عنه. وقد كان الإمام الشافعيِّ يعتمده في الفُتيا ويحيل عليه إذا جاءته مسألة. وقد استخلفه على أصحابه بعد موته، فتخرّج على يديه أئمّة، توفي رحمه الله في قيده مسجوناً بالعراق في سنة إحدى وثلاثين ومئتين. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢: ٥٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسُّبكي (٢: ١٦٢).

(٢) زيادة لا بدَّ منها، ويجوز أن تُقرأ «اختلافُ» بالرفع دون التنوين، والأظهر ما أثبتناه.

وكان السُّبكيُّ قبلَ ذلك قد نقل عن ابن سُريجٍ أنه يستمرُّ الـحَجْرُ على من بلغ سفيهاً إلى حُكمِ حاكمٍ، كما ثبَتَ في الـحَجْر على السَّفيه البالغ إلى حُكم حاكم.

وقال ابن سُريجٍ أيضاً: إنّ الـحَجْرَ انفَكَّ عنه بنفس البُلوغ، ويجوز عِتْقُه وتصرُّفُه حتى يُعيدَ الحاكمُ عليه حَجْراً.

قال: وهذا المنقولُ عن ابن سُريج غريبٌ، ولعلّه الأصلُ في نُفوذ تصرُّفِ الـمُهْمَل، وبه يُعرف أن الأصحَّ عَدَمُ النفوذِ. انتهى.

فخرج من ذلك في تفسير الـمُهْمَلِ عبارتان:

إحداهما: أنه مَنْ لا أبَ له، ولا جَدَّ، ولا وصيَّ، ولم يَحجُرْ عليه حاكمٌ.

/ **والثانية**: مَنْ لا أبَ له، ولا جَدَّ، ولا وَصِيَّ، ونشأ في قُطْرٍ شاغرٍ عن الحكّام. [٢٧/ أ]

والفرقُ بين العبارتين: أنّ الأُولىٰ تتناول مَنْ لم يطَّلع عليه الحكّامُ في البلاد، والثانيةَ لا تتناولُه، بل يُجعل مَنْ لم يطَّلع عليه الـحُكّام في البلاد محجُوراً عليه شرعاً، وإن لم يَعْلَمِ الحكّامُ ذلك.

والعَجَبُ من الشيخ الأذرَعيِّ حيث أخذَ من «شرح المنهاج» الاحتمالَ الذي جعله السُّبكيُّ مُستَنكَراً، فشَرَح به كلامَ «المنهاج» فقال: وقولُ المصنِّفِ: «دام الـحَجْرُ» أي: وإن لم يكن محجُوراً عليه في حال صِباهُ حِسّاً، بل كان مُهْمَلاً، وقيل: إن الـمُهمَلَ يتصرَّف بعدَ بُلوغِه إلى أن يلحقَهُ حَجْرُ حاكمٍ. وبه أجاب القفّالُ.

قال الشيخ أبو عليٍّ في «شرح التلخيص»: والمذهبُ عندي الأولُ. انتهى، وهو يقتضي أن الإهمالَ مع الصبيِّ، وهو باطلٌ، لا إهمالَ إلا بعدَ البُلوغِ.

[مسائل الدَّعوىٰ بالمجهولِ][1]

ومن ذلك: مسائلُ الدَّعوى بالمجهول: التي أملاها في شهورِ سنةِ خمسٍ وثمانِ مئةٍ، وهي خمسٌ وثلاثون مسألةً:

المسألة الأولى: دعوىٰ الوصيَّةِ بالمجهول صحيحةٌ: فإذا ادُّعِيَ على الوارث: أن مُورِّثَك أوصىٰ لي بثوبٍ أو بشيءٍ. سُمِعت.

الثانية: الإقرار بالمجهولِ، تُسمعُ الدَّعوى به على المعتَبر: قال الرافعيُّ[2]: منهم مَنْ تنازَعَ كلامُه فيه. وفيما ذكر نظرٌ، فإنّ الأرجحَ عنده أنه إذا أقرَّ بمجهول حُبِسَ لتفسيره، ولا يُحبس إلا مع صحَّة الدعوى.

الثالثة: الـمُفوِّضة: إذا حضَرتْ لطلب الفَرْضِ من القاضي؛ تفريعاً على أنه لا يجبُ المهرُ بالعقد، فإنها تدَّعي بمجهول.

الرابعة: الـمُتْعةُ: فيما إذا حصلت الـمُفارَقةُ بسببٍ من غير جهتِها التي لا شطْرَ لها، أو لها الكلُّ بطَلَبِها، فإنها تدَّعي بها من غير احتياجٍ إلى بيان، ثم القاضي يُوجب لها ما يقتضيه الحالُ من يسارٍ، وإعسارٍ، وتوسُّطٍ.

[الخامسة: النَّفقةُ تدَّعي بها الزَّوجةُ على زوجها من غير احتياجٍ إلى بيانٍ، ثم القاضي يُوجب ما يَقْتَضِيهِ الحالُ من يسارٍ وإعسارٍ وتوسُّطٍ][3].

---

(١) ما بين المعقوفتين من هامش الأصل كما باقي العناوين السالفة والآتية، ووقع بإثره: «وقد أفردها الشيخ السويني بالتأليف وأوصلها إلى مئة مسألة».

(٢) «الشرح الكبير» (١١: ١٠٦).

(٣) سقطت هذه المسألة الخامسة بتمامها من النسخة الخطيّة، ولكن وقع مقابلُها في هامش الأصل: «الخامسة» إشارة لسقوطها دون ذِكْر مضمونها. وقد استدركناها من «الأشباه والنظائر» للسيوطيّ ص٥٠٠، حيث صرّح بنقل هذه المسائل عن شيخه المصنِّف علم الدين البلقيني =

السادسة: الكِسْوةُ كذلك.

السابعة: الأُدْم كذلك.

الثامنة: اللَّحمُ كذلك.

ويلتحق بهذه الأربعة سائرُ الواجباتِ للزَّوجات[1].

التاسعة: نَفَقةُ الخادم.

العاشرة: كِسْوتُه وأُدْمُه.

الحادية عشرة[2]: الدَّعوى على العاقلة بالدِّية: يختلف فَرْضُها بحسب اليَسار والتوسُّط، فتجوز الدَّعوىٰ بها من غير احتياجٍ إلى بيانٍ، والقاضي يفرض ما يقتضيه الحالُ.

الثانية عشرة: الدَّعوى بالغُرَّة: لا يحتاج فيها إلى بيانٍ، والقاضي يُوجب غُرَّةً مقوَّمةً بخمسٍ من الإبل.

[٢٧/ب] / **الثالثة عشرة: الدَّعوى بنفقة القريب:** لا تحتاج إلى بيانٍ، والقاضي يفرض ما تقتضيه الكفايةُ.

الرابعة عشرة: الدَّعوى بالـحُكومة.

الخامسة عشرة: الدَّعوى بالأَرْشِ عند امتناع الردِّ بالعيب القديم.

السادسة عشرة: الدَّعوى بأنَّ له طريقاً في مِلْك غيره، أو إجراءِ مئةٍ في ملك

= قال السيوطيُّ: «مسائل الدعوى بالمجهول: خمسٌ وثلاثون جَمعَها قاضي القضاة جلال الدين البُلْقيني، ونقلها من خطِّه شيخُنا قاضي القضاة علم الدين عنه». فذكرها، ولله الحمدُ والمنّةُ.

(١) يعني الأربعة الأخيرة من مجموع المسائل الثمانية التي ذكرها.

(٢) في الأصل «عشر» وتكرّر ذلك حتى قوله: «التاسعة عشر»، وهو خطأ، والوجه ما أثبتناه.

غيره. قال الـهَرَويُّ: الأصح أنه لا يحتاج إلى إعلام قَدْرِ الطريق والمجرى، ويكفي تحديد الأرض التي يدَّعي فيها[١].

السابعة عشرة: الواحد من أصناف الزَّكاة في البلد المحصُورِ أصنافُه: يدَّعي على المالك استحقاقَه، ثم القاضي يُعيِّن له ما يراه ما تقتضيه حالُه شَرْعاً، وقد تتعدَّد هذه الصُّورة بحسب الأصناف، من جهة أنّ العاملَ يدّعي استحقاقَه، والقاضي يفرض له أُجرةَ الـمِثْلِ، وكذا الغازي يَفْرِضُ له ما يراه لائقاً بحاله، فتبلغ ثماني[٢] صُورٍ.

الثامنة عشرة: شاهدُ الوَقْعةِ يطلب حقَّه من الغنيمة، ويدَّعي بذلك على أمير السَّرية، والإمامُ يعيِّن له ما تقتضيه الحالُ.

التاسعة عشرة: مُستَحِقُّ الرَّضْخ، الـمُستَحِقُّ حقُّه من الغنيمة كذلك، وكذلك فيما إذا انفردَ النساءُ والصِّبيانُ والعَبيدُ بغَزْوةٍ.

العشرون: المشروطُ له جاريةٌ مُبْهَمةٌ في الدَّلالةِ على القَلْعةِ: يدَّعي بها على أمير السَّرية، والإمامُ يعيِّن له جاريةً من الموجوداتِ في القَلْعةِ.

الحادية والعشرون: مُستحِقُّ السَّلَبِ، إذا كان للمسْلُوب جَنائبُ[٣]: فإنه يدَّعي على أمير السَّريةِ عند الإمام بحقِّه من جَنِيبَةِ قَتِيلِه، والإمامُ يعيِّن له ما يراه على الأرجح.

---

(١) يعني: تحديد الأرض التي يدّعي فيها الطريقَ والمجرى.

(٢) في الأصل، و«الأشباه والنظائر»: «ثمانية»، وما أثبتناه هو الصواب.

(٣) الجنائب: جمع الـجَنْبيّة: وهي الدابّة تُقاد، والناقةُ يُعطيها الرجلُ غيَره ليمتارَ عليها. ينظر: «تاج العروس» (جنب).

الثانية والعشرون: مُستَحِقُّ الفَيْءِ: يدّعي على عُمّال الفَيْء والغَنيمةِ حقَّه، والإمامُ يعطيه ما تقتضيه حاجتُه.

الثالثة والعشرون: مَنْ يستحقُّ الـخُمسَ سوى المصالحِ وذَوي القُربىٰ: يدّعي واحدٌ منهم على عمّال الفَيْءِ حقَّه، والإمامُ يعطيه ما يراه، ما تقتضيه حالُه شرعاً.

وقد تتعدَّد هذه الصُّور إلى ستٍّ بحَسَب بقيّة الأصنافِ والفيء والغنيمةِ.

الرابعة والعشرون: مَنْ سَلَّمَ عَيْناً إلى شخص فجَحَدها وشكَّ صاحبُها في بقائها: فلا يَدْري أيُطالِبُ بالعين أو بالقيمة؟ فالأصَحُّ أنّ له أن يدَّعي على الشكِّ ويقول: لي عنده كذا، فإن بقِيَ فعليه ردُّه، وإن تَلِفَ فقيمتُه إن كان مُتَقوِّماً، أو مثلُه إن كان مِثْليّاً.

[٢٨/ أ] / **الخامسة والعشرون: الوارثُ الذي يؤخذُ في حقِّه بالاحتياط**: يدَّعي على مَنْ في يده المالُ حقَّه من الإرث، والقاضي يُعطيه ما يقتضيه الحالُ. وقد تتعدَّد هذه الصُّورة(١) بحسب المفقود، والـخُنْثَى والـحَمْلِ إلى ثلاث.

السادسة والعشرون: الـمُكاتَبُ يدَّعي على السيِّد ما أوجَبَ اللهُ إيتاءَهُ وحطَّه: والقاضي يفعل ما يقتضيه الشَّرْعُ.

السابعة والعشرون: مَنْ يحضُر لطَلَبِ الـمَهْرِ: وهذه غيرُ المفوَّضَة؛ لأن المفوَّضة تطلب [الفَرْضَ](٢)، وقد تتعدَّد هذه الصُّورة بحَسَب الأحوالِ: من فساد الصَّداق، ووَطْءِ الشُّبهة، ووَطْءِ الأبِ جاريةَ ابنِه، ووَطْءِ الشَّريك، والـمُكْرَهةِ إلى خمسِ صُورٍ.

---

(١) كذا في الأصل، وهو الصحيح، ووقع في «الأشباه والنظائر» للسيوطيِّ، ص٥٢٠ «الصور».

(٢) ما بين المعقوفتين من «الأشباه والنظائر» ص٥٠٢، وسقط من الأصل.

فإن قيل: هذه يُحتاج فيها إلى التَّعيينِ؛ لأنّ الذي سَبَق في المفوِّضة إنما هو تفريعٌ على أنها لا يَجِبُ لها بالعقد، فدلَّ على أنه إذا قلنا: يجب بالعقد، يجب بالتَّعيين، قلنا: ليس ذلك بمراد، وإنما المراد بذلك أنّ على قولِ الوُجوبِ بالعقد تُطالِبُ بالمهر لا بالفَرْضِ على أحد الوجهَينِ، كما ذكروه في باب الصَّداق، من أنّا إذا قلنا: لا يجب المَهْرُ بالعقد وهو الأظهر، فلها المطالبةُ بالفَرْض، فإن أوْجَبناهُ بالعقد فمَن قال: يَتَشطَّرُ بالطلاق قبلَ الـمَسِيسِ، وهو المرجوحُ، قال: ليس لها طلَبُ الفرض، لكن لها طلَبُ المهرِ نفْسِه، كما لو وَطِئَها ووَجَب مهرُ الـمِثْلِ تُطالب به، لا بالفرض. ومَنْ قال: لا يَتَشَطَّرُ، قال: لها طلَبُ الفَرْض، وطلَبُ الفرضِ والمهرِ كلاهُما لا ينفكُّ عن جَهالة، والقاضي ينظرُ في مَهْرِ الـمِثْلِ بما يقتضيه الحالُ.

الثامنة والعشرون: زوجة الـمَوْلِىٰ تطالبه بالفَيْئة أو الطلاق.

التاسعة والعشرون: جِنايةُ الـمُسْتَوْلَدَةِ بعد الاسْتِيلاد: يُدّعىٰ فيها على الذي اسْتَوْلَدها بالفِداءِ الواجبِ، والقاضي يقضي بأقلِّ الأمرَينِ من قِيْمَتِها والأَرْشِ، وكذلك إذا قَتل السيِّدُ عبدَه الجاني أو أعتَقَه إذا كان مُوسِراً، فإنه يَلْزَمُه الفداءُ ويدّعي به، والقاضي يقضي بأقلِّ الأمرين. وإذا أُفردت الصُّورتان انتهت إلى ثلاث.

الثلاثون: [يَلْزَمُه][1] **إذا جُنيَ على عبدٍ في حال رِقِّه فقطَع يدَه مثلاً، ثم عتَقَ ومات بالسِّراية وجبت دِيَةُ حُرٍّ:** فإنّ للسيِّد فيها على أصحِّ القولَينِ أقلَّ الأمرينِ، من كلِّ الدِّيةِ ونِصْفِ القيمة[2]، فإذا ادّعى السيِّدُ على الجاني فطالَبَه بحقِّه من جهة الـجِناية، والقاضي يقضي له ما/ يقتضيه الحالُ. [٢٨/ ب]

---

(١) ما بين المعقوفتين من «الأشباه والنظائر» للسيوطيِّ ص٥٠٣، وسقط من الأصل.

(٢) كذا في الأصل، ووقع في المطبوع من «الأشباه والنظائر» ص٥٠٣: «ونصف الدِّية»، وما أثبتناه هو الموافق لما في «الروضة» (٩: ١٧٢)، و«المنثور في القواعد الفقهية» (٣: ٢٧٩) حيث وقع لهذه المسألة ذكرٌ عندهما.

الحادية والثلاثون: إذا قطعَ ذَكَرَ خُنْثىٰ مُشْكِلٍ وأُنْثَيَيْهِ وشُفْرَيْهِ وقال: عفوتُ عن القِصَاص، وطلب حقَّه منَ المال: فإنه يُعطىٰ المتيقَّنَ: وهو دِيَةُ الشُّفْرَينِ وحكومةُ الذَّكَرِ والأُنْثَيَيْنِ؛ فلهذا يدَّعي به مُبْهَماً، والقاضي يُعيِّن ما يقتضيه الحالُ.

وفيه صُوَرٌ أخرى فيها الأقلُّ، بتَعْدادِها يكثُر العدَدُ.

والثانية والثلاثون: دعوىٰ الطلاقِ الـمُبْهَمِ جائزةٌ: ويُلْزَم الزوجُ بالبيان إذا نوىٰ مُعيَّنةً، وبالتَّعيينِ إذا لم يَنْوِ، فإن امتَنَع حُبِسَ.

الثالثة والثلاثون: جَنَىٰ على مسلمٍ فقَطَع يَدَه خطأً مثلاً، ثم ارتدَّ المجروحُ ومات بالسِّراية: فإنه يجب المالُ على أصحِّ القولَين، والمنصوصُ: أنه يجب أقلُّ الأمرَينِ من الأَرْشِ ودِيَةِ النَّفْس، فيدَّعي مُستَحِقُّ ذلك على الجاني بالحقِّ، والقاضي يقضي بما يقتضيه الحالُ. ويلتحق بهذه ما يُناظرها من الجنايات مما فيه أقلُّ الأمرَينِ.

الرابعة والثلاثون: إذا استَخْدَم عبدَه المتزوِّجَ الـمُكتَسِبَ: فإنّ عليه أقلَّ الأمرَينِ من النَّفقة وأُجرةِ الخدمةِ، فتدَّعي زوجتُه على السيِّد نفقتَها، والقاضي يُوجب لها ما يقتضيه الحالُ.

الخامسة والثلاثون: إذا أوصىٰ لزيدٍ وللفُقراءِ بألفِ درهمٍ مثلاً: فإنّ لزيدٍ أن يدَّعي على الوارث بحقِّه مُبهَماً، والقاضي يقضي له بمَذْهَبِه بناءً على أن الـمُستَحِقَّ لـه أقـلُّ مُتمَوِّل، وكلُّ ما فيه أقلُّ الأمرَينِ في غير الجنايات يُستفاد حكمُه مما سبق، فكلُّ ما فيه أقلُّ مُتموِّلٍ من غير ما حُكمٍ يُستفاد حكمُه ممّا ذُكِرَ، واللهُ تعالى أعلمُ، وحسبُنا الله ونعم الوكيل.

[مسائلُ: فيها يُدّعىٰ فيه باليمين]

ومن ذلك قوله: الحمد لله ربِّ العالمين، أمّا بعدُ: فهذه مسائل يُصدَّقُ فيها في شيءٍ دونَ شيءٍ، إما قطْعاً أو على الراجح، ومنها ما يكون مفرَّعاً على المرجوح:

المسألة الأولى: إذا ادّعىٰ العِنِّينُ الوطْءَ بعد المدَّةِ المعروفةِ أو فيها، فصدَّقناه بيَمينِه لِدَفْع الفسْخِ بالعُنَّةِ، فإذا حلف ثم طلَّقها وقال: هذا طلاقٌ رجعيٌّ فليَ الرَّجعةُ، واستمرَّت هي على إنكار الوطْءِ والعِدَّة، قال ابنُ الحَدّادِ[1] والجمهورُ: القولُ قولُها، ولا يُمكَّن من الرَّجعة، عملاً بقياس تصديق نافي الوطْءِ وسائرِ الخصومات، وإنما قُبِلَ قولُه في نَفْي الفسْخِ للضَّرورة إلى بقاء النكاح وعدَمِ فَسْخِه وتعذُّرِ البيِّنةِ. وقيل: له الرَّجعةُ، وهو ضعيفٌ[2].

الثانية: / إذا اتَّفق مثلُ ذلك في الإيلاء، فادَّعى الوطْءَ بعد المدَّةِ لإسقاط المطالبةِ بالطلاق وصدَّقناه بيَمينِه لِدَفْعِ ذلك، فإذا حلف ثم طلَّقها: لا رجْعةَ على الأصحِّ كما تقدَّم. [٢٩/ أ]

الثالثة: إذا ادَّعى المُودِعُ تَلَفَ الوديعةِ عنده، وأنكر المالِكُ التَّلَفَ فصدَّقنا

---

(١) هو الإمام الجليل محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر، أبو بكر الحدّاد المصريّ، صاحب «الفروع»، و«ذيل الفضل». قال الذهبي: «لازم النسائيَّ كثيراً، وتخرَّج به، وعوّل عليه، واكتفى به. وقال: جعلتُه حُجّةً فيما بيني وبين الله تعالى. وكان في العلم بحراً لا تُكدِّره الدِّلاء، وله لَسَنٌ وبلاغةٌ وبصرٌ في الحديث ورجاله، وعربية متقنة، وباعٌ مديدٌ في الفقه لا يُجارىٰ فيه، مع التألُّه والعبادة والنوافل». توفي سنة خمس وأربعين وثلاث مئة، رحمه الله رحمةً واسعة. «سير أعلام النبلاء» (١٥: ٤٤٥).

(٢) ذكر هذه المسألة النَّوويُّ في «روضة الطالبين» (٨: ٢٥٨) واكتفى بعَزْو الرأي المذكورِ فيها لابن الحداد والجمهور دون أن يَضعِّفه كما المصنِّف هنا.

الـمُودِعَ، ثم جاء آخَرُ وأثبتَ الاستحقاقَ لنَفْسِه وغَرِمَ الـمُودَع، فأراد الرُّجوعَ على المالك، فإنّا لا نُمكِّنه من الرُّجوعِ، فاعتبرنا تصْديقَه في التَّلفِ لعَدَمِ الغُرْمِ لا للرُّجوع؛ غَرِم.

الرابعة: دارٌ في يد اثنينِ، ادّعىٰ أحدُهما نصفَها، والآخَرُ كلَّها فجعلناها فيهما، فلو باع مُدَّعي[1] الكلِّ نصيبَه، احتاج مدَّعي النِّصفِ في الشُّفعة إلى البيِّنةِ؛ لأن اليدَ تصلُح حُجّةً لدفع الاستحقاق، وليست حُجّةً في الاستحقاق، ولهذا لو ادّعىٰ مِلْكاً في يد غيرِه، فلا يُحكم بالـمِلْكِ لِـمَن الشيءُ في يدِه باعتبار ظاهرِ اليد، ولكن يُحوِجُ خصمَه إلى البيِّنةِ، وإذا لم تكن بيِّنةٌ يُحلِّفُه، فإذا ثبت أن اليدَ ليست حجّةً في الاستحقاق لم يَجُزِ الـحُكمُ له بالشُّفعةِ، بمقتضى يَدِه. هذا كلامُ المتولي[2]. وخالفَهُ شيخُنا فأثبَتَ الشُّفعةَ.

الخامسة: إذا قَدَّ مَلْفُوفاً في ثوبٍ بنصفَينِ، وقال القادُّ: كان ميّتاً، وقال الوليُّ: كان حيّاً، فإنه يُصدَّق الوليُّ على الأظهر، فإذا صدَّقناه قالوا: تجب الدِّيَةُ، ولا يجب القِصاصُ. ذكره الشيخُ أبو حامد والـمَحامليُّ والبَغَويُّ[3].

---

(١) في الأصل: «صاحب»، والمثبت من هامشه، حيث أشار إلى صحّته، وهو الموافق لما في «الأشباه والنظائر» للسُّبكي (١: ٤٤٢).

(٢) العلّامة شيخ الشافعية أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون بن عليّ النيسابوريّ المتولِّي، تفقَّه بالقاضي حسين وعليّ الفُورانيّ. وله كتاب «التتمَّة» الذي تمّم به «الإبانة» لشيخه أبي القاسم الفُورانيّ، فعاجلته المنيّةُ عن تكميله، انتهى فيه إلى الحدود. وله مختصرٌ في الفرائض، وآخَرُ في الأصول، وكتابٌ كبير في الخلاف، توفي ببغداد سنة ثمانٍ وسبعين وأربع مئة. رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨: ٥٨٥)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسُّبكي (٥: ١٠٦).

(٣) أبو حامد: هو الإسفراييني شيخ طريقة العراقيِّين، أحمد بن محمد بن أحمد، المعروف بابن أبي طاهر، والمحامليُّ: هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم المحامليّ. والبغويّ: هو الحسين بن مسعود الفرّاء صاحب «شرح السُّنة».

وعن الماسَرْجَسيِّ[١]: أنه[٢] يتعلَّق به القِصاصُ، وهو ضعيفٌ.

السادسة: إذا قَطَع يَدَي شخصٍ ورِجْلَيهِ، ثم قتَلَه، وقال الجاني: قتلتُه قبلَ الاندمالِ، فعليَّ دِيَةٌ، وقال الوليُّ: بل بعدَه فعَليك ثلاثُ دِياتٍ. والزَّمانُ يحتمل الاندمالَ، صُدِّقَ الوليُّ في بقاء الدِّيتَيْنِ، والجاني في نَفْيِ الثالثة، وقيل: يُصدَّق الجاني [مطلقاً]، وهو ضعيفٌ[٣].

السابعة: في الـحَوالةِ على وجهٍ ضعيفٍ، قال بكرٌ لزيدٍ: أحَلْتُكَ على عمرٍو، فقال زيدٌ: بل وكَّلْتَني، فقال الأكثرُ[٤]: القولُ قولُ زيدٍ مع يمينِه، فإذا أحلْنا معه بعضَ المال فقد برئتْ ذمَّةُ عمرٍو، ثم إن كان المقبوض باقياً فالمعتمدُ: أن لزيدٍ أن يرُدَّه ويُطالب ببَدَلِ حقِّه، وله أن يأخُذَه بحقِّه، وهي تلفٌ بتفريطِه، فليكن على زيدٍ الضمانُ، ولزيدٍ على بكرٍ حقُّه، وربما يقع التَّقاصُّ وإن لم يكن بتفريطِه، ولا ضمانَ على زيد؛ لأنه وكيلٌ في دعواهُ التي صُدِّق فيها، وفي وجهٍ ضعيفٍ:/ يَضْمَنُ لأن [٢٩/ ب] الأصلَ فيما تَلِفَ في يد الإنسانِ من ملك غيرِه الضمانُ، ولا يلزمُ من تصديقه في نَفْيِ الـحَوالةِ ليبقىٰ حقُّه تصديقُه في إثبات الوكالة ليسقُطَ عنه الضمانُ. وضعَّف الأصحابُ هذا الوجهَ؛ لأن الوكالةَ ملازمةٌ الأمانةَ، فإذا أثبتناها بقوله سقط الغُرْمُ،

---

(١) الماسَرجَسِيّ: العلّامة، شيخ الشافعية أبو الحسين، محمد بن علي بن سهل النيسابوري، شيخ القاضي أبي الطيِّب، أخذ عن أبي إسحاق المروزيّ، وصحبه إلى مصر، ولازمه إلى أن توفي، فذهب إلى بغداد، ثم إلى خراسان، وتوفي بها سنة أربع وثمانين وثلاث مئة. رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦: ٤٤٦).

(٢) في الأصل: «أنه أنه» مكرَّراً!

(٣) والذي ضعَّفه هو قول إمام الحرمين الـجُوينيِّ كما في «روضة الطالبين» (٩: ٢١٢)، وما بين المعقوفتين زيادةٌ منه.

(٤) ومنهم الـمُزنيُّ والرافعيُّ كما في «فتح العزيز» للغزاليّ (١٠: ٣٥٣)، و«روضة الطالبين» للنَّووي (٤: ٢٣٧).

وليس في هذا كجميع الصُّورِ السابقةِ؛ لأنه لا ملازمةَ بين دَفْعِ الفسْخ بالعُنَّةِ، أو الطلاقِ بالإيلاء، وبينَ الرَّجعةِ لو طلَّق، ولا بين جَعْلِ الـمُودَعِ أميناً مع تغريم الاستحقاق، ولا بين ثُبوت اليدِ واستحقاقِ الشُّفعة، ولا بين القَتْلِ والقِصاصِ، لجواز أن يكونَ القتلُ لا يُوجب قِصاصاً.

[مسألة دَفْع الثَّوب إلى الخيّاطِ]

الثامنة: تفريعاً على قولٍ مرجوحٍ: إذا دفع ثوباً إلى خيّاطٍ ليقطَعَه ويُخيطَه، فخاطَه قَباءً[١]، ثم اختلفا، فقال الخيّاطُ: أمرتَني بقَباءٍ، وقال المالكُ: بل بقميصٍ.

فالأظهرُ: أن القولَ قولُ المالكِ.

والثاني: أن القولَ قولُ الخيّاطِ.

فإذا قلنا: القولُ قولُ الخيّاطِ، فإذا حلف فلا أرْشَ عليه قطْعاً ولا أُجرةَ له على الأصحِّ، فصدَّقناه في إثبات الإذْنِ لنَفْيِ الأَرْشِ لا لإثباتِ الأُجرة، والثاني يجبُ له الـمُسمّىٰ إتماماً لتصديقه.

والثالث: أجرةُ الـمِثْلِ. وإذا قلنا: القولُ قولُ المالك، فإذا حلف فلا أُجرةَ عليه، ويلزمُ الخيّاطَ أرْشَ النَّقْصِ. وقيل: وجهان كما في وُجوب الأُجرة تفريعاً على تصديق الخيّاط، أحدُ الوجهين[٢]: لا يلزمُه أرْشُ النَّقْصِ، فيحصل تصديقُه

(١) القَباء من الثياب: ما كان مَشْقُوقاً من أمامه. قال الصفديُّ: سُمّيَ قباءً لاجتماع أطرافه، وكلُّ شيءٍ جمعته بأصابعك فقد قَبَوْتَه قَبْواً. «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف» ص٤١٤، وينظر: «اللسان» (قبو).

(٢) وقع بعده في الأصل: «كما في وجوب الأجرة تفريعاً على تصديق الخيّاط أحد الوجهين» وهو مكرّرٌ لما قبله.

على هذا الوجه معتَبراً في إسقاط الأجرة، لا في إثبات أرْشِ النَّقْصِ. والفرْقُ على المذهب: أن القطْعَ يُوجِبُ الضمانَ إلا أن يكونَ بإذنٍ.

التاسعة: طلّقَ امرأتَه طلاقاً رجعيّاً، فادّعىٰ أنها أخبَرَتْهُ بانقضاء العِدّةِ والوقتُ محتَمَلٌ، وقالت هي: لم تَنْقَضِ، فالأصحُّ؛ وهو نصُّه في «الإملاء»[1]: أنّ له نكاحَ أُختِها وأربعٍ سواها، ولو طلّقَ الأولى لم يقع، ولو وطئها لزمَه الحدُّ.

وقال الـحَليميُّ[2] وغيرُه[3]: ليس له نكاحُ أختِها؛ لأنّ القولَ قولُـها في العِدّة؛ وعلى هذا لو طلَّقها وقع، ولو وطئها فلا حدَّ، وتَجِبُ النفقةُ على الوجهينِ؛ لأنه لا يُقبل قولُه في إسقاط حقِّها.

العاشرة: قال لزوجتِه: طلَّقتُكِ بألفٍ، فقالت: بلا عِوَضٍ، صُدِّقت بيَمينها في نَفْيِ العِوَضِ، ولا يُقبَلُ قولُه في سُقوطِ سُكْناها ونفَقَتِها، وتحصُلُ البَيْنُونةُ بقوله حتى ينكِحَ أختَها وأربعاً سواها.

الحادية عشرة[4]: إذا كان في يد رجل جاريةٌ فاسْتَوْلَدها ثم جاء شخصٌ فقال: بِعْتُـكَها وسلَّمْتُك / إيّاها، فعليك الثَّمنُ، وقال مَنْ هي في يدِه: بل زوَّجتَنِيها؛ [٣٠/ أ]

---

(١) للإمام الشافعيِّ رحمه الله تعالىٰ، ويسمّى «الإملاء الصغير»، وهو من كتب القول بالجديد، ولكن لم يُطبع بعد على حدِّ علمنا.

(٢) الـحَليمي: الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري، الشافعي، القاضي العلّامة، من أصحاب الوجوه في المذهب، أخذ عن القفّال. قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧: ٢٣١، ٢٣٢): «رئيس المحدِّثين والمتكلِّمين بها وراء النهر، أحد الأذكياء الموصوفين، وكان متفنِّناً، سيّال الذِّهنِ، طويل الباع في الأدب والبيان، له كتاب «المنهاج في شعب الإيمان». توفي سنة ثلاث وأربع مئة» وينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسُّبكي (٤: ٣٣٣).

(٣) كالقفّال، كما في «الروضة» (٧: ١١٧).

(٤) في الأصل «عشر»، والوجه ما أثبتناه.

فالولدُ حرٌّ والجاريةُ أمُّ ولدٍ باعتراف المالك القديم، فإذا رجع المالك القديمُ وصدّق صاحبُ اليدِ على التَّزويج، فلا يُقبل قولُه في حُرِّيةِ الولدِ وثُبوتِ الاستيلادِ، ولكن له أكْسَابُهَا ما دام الـمُسْتَوْلَدُ حيّاً، فإذا مات عُتِقتْ وكانت أكْسَابُها لها، فقد صدَّقناهُ في حال حياة الـمُسْتَوِلد.

الثانية عشرة: ما إذا قال الزارعُ أو الراكبُ لمالكِ الأرضِ أو الدابّةِ: أَعَرْتَنِيها، فقال: بل أجَّرْتُكَها مدّةَ كذا وكذا، ووقع اختلافُهما بعدَ مُضِيِّ مدّةٍ لـمِثْلِها أُجرةٌ، فالأظهرُ أنّ القولَ قولُ المالكِ؛ فعلىٰ هذا كيف يَحْلِفُ؟ وجهان:

أحدهما: يَحْلِفُ على نَفْيِ الإعارةِ ولا يتعرَّض لإثبات الأُجرةِ؛ لأنه مدَّعٍ فيها.

والثاني: وبه قال العراقيُّون والقاضي[1] والأكثرون: يتعرَّض لإثباتِ الأُجرةِ مع نَفْيِ الإعارةِ.

فعلىٰ الأولِ: إذا حَلَف استَحقَّ أقلَّ الأمرَينِ من أُجرة الـمِثْلِ والـمُسمّى.

وعلى الثاني أوْجُهٌ، أحدها: يستحقُّ الـمُسمّىٰ.

والثاني: أقلَّ الأمرَينِ؛ وأصحُّها، وهو نصُّه في «الأُمّ»[2]: أُجرةُ الـمِثْلِ؛ فعلى الأصحِّ صدَّقناه في نَفْيِ الإعارةِ لا في إثبات المسمّىٰ.

الثالثة عشرة: أَوْضَحَ شخصٌ شَخْصاً مُوضِحَتَيْنِ[3]، ثم رَفَع الحاجِزَ بينهما وقال: رفعتُه قبل الاندمالِ فليس عليَّ إلّا أرْشٌ واحد، وقال المجنيُّ عليه: بل بَعْدَه، فعليكَ أرْشُ ثلاثِ مُوضِحَاتٍ، قال الأصحاب: إن قَصُرَ الزمانُ، صُدِّق

(١) يعني: القاضي حُسين المروروذيّ.

(٢) ولفظ الإمام الشافعيِّ فيه (٣: ٢٥٠): «وله ـ يعني ربَّ الدابّةِ ـ كِراءُ الـمِثْلِ».

(٣) أي: شجَّه في رأسه شجَّتين، فكشفت العظْمَ؛ فأوْضَحَتْ عنه. ينظر: «تاج العروس» (وضح).

الجاني بيَمِينِه، وإن طال صُدِّق المجنيُّ عليه، فإذا حلف المجنيُّ عليه ثبَتَ الأرْشانِ، ولا يَثْبُت الثالثُ على الأصحِّ[١]. وهي قريبةٌ من مسألة القتل بعد قطْعِ اليدَينِ والرِّجلينِ.

الرابعة عشرة: جاريةٌ في يدِ رجلٍ ادّعى رجلٌ أنها له، فأنكر صاحبُ اليدِ، فأقام المدَّعي بيِّنةً أو حلَفَ بعد نُكُولِ المدَّعىٰ عليه، وحَكَم له بها، فأخذَها ووَطِئَها واستَوْلَدها، ثم قال: كذبتُ في دعوايَ ويميني والجاريةُ لِـمَن كانت في يدِه: لزمَهُ مهرُها وأرْشُ نقْصِها[٢] إن نقَصَتْ، ولا يُقبل قولُه في إبطال حُرِّية الولدِ والاستيلادِ؛ لأن إقرارَه لا يَلزم غيرَه، ولكن عليه قيمةُ الولدِ والأُمِّ[٣] وليس له وَطْؤُها بعد ذلك إلا أن يشترِيَها منه، والله أعلم.

[مسائل قَبُول القولِ فيها بلا يمينٍ]

ومن ذلك قوله:

فائدة: ذكر الأصحابُ فيمَن القولُ قولُه بلا يمينٍ واجبةٍ مسائلَ:

إحداها: طُولِبَ بالزكاة فادّعىٰ السَّقْطَ واتَّهمَه الساعي، فيَحْلِف استحقاقاً على الأصحِّ، فإن نَكَل لم يُطالَبْ بشيءٍ.

الثانية: طُولِبَ الذِّمِّيُّ بجِزْيةِ/ السَّنةِ، فادّعىٰ أنه أسلَم قبلَ تمام السَّنةِ، فليس [٣٠/ب]

(١) وهذه المسألة الخامسة من مسائل الجاني ومستَحِقِّ الدَّم، التي ذكرها النوويُّ في «الروضة» (٩: ٢١٣).

(٢) كذا في الأصل، ووقع في «روضة الطالبين» (١٢: ٢٩): «لـزِمَـهُ ردُّها ومـهْـرُها وأرْشُ نقصِها...».

(٣) وقع بعده في «روضة الطالبين» (١٢: ٢٩)، و«نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» للرَّمليّ (٨: ٤٤٤): «مع المهر»، وسقط من الأصل.

عليه جِزْيةٌ، أو ليس عليه تمامُها: حَلَفَ[١] استحباباً على الأصحِّ، فإن نَكَل لم يُطالَبْ بشيءٍ.

الثالثة: وَلَدُ المُرْتَزِقِ إذا ادّعىٰ البُلوغَ بالاحتلام، وطَلَب إثباتَ اسمِه بالدِّيوان، فوجهان:

أحدهما: يُصدَّق بلا يمينٍ؛ لأنه إن كان كاذباً فيَحْلِف وهو صبيٌّ، وإن كان صادقاً وَجَب تصديقُه، وأصحُّها يَحلِفُ عند التُّهمة. كذا رجَّحه في «الروضة»[٢]، وهو متعقَّبٌ، فقد جزم بالأوّل في طرَف الحالِفِ، فقال[٣]: الصبيُّ إذا ادَّعى البُلوغَ بالاحتلام في وقتِ الإمكانِ صُدِّق بلا يمين، كما سَبَق في الإقرار.

الرابعة: إذا ادَّعىٰ الصبيُّ فإنه لا يَحلِفُ، لأن الصبيَّ لا يَحلِفُ.

الخامسة: إذا ادَّعىٰ على القاضي أنه ظلمَه في الحُكم فأنكَرَ: لم يَحْلِف لارتفاع مَنْصِبه، ولو ادّعىٰ على المعْزُول[٤] أنه حَكَم عليه أيامَ قضائه ظُلْمًا، فإنه يُصدَّق بلا يمين على الأصحِّ.

السادسة: إذا ادّعىٰ على الشاهد أنه تعمَّد الكذبَ أو الغلَطَ، أو ادّعىٰ عليه ما يُسقط شهادتَه: لم يُحلَّف لارتفاع منْصِبه.

السابعة: إذا ادّعى رجلٌ دَيْناً على ميِّت وللميِّتِ وصيٌّ في قضاء ديُونِه، فأنكَر الوصيُّ: لم يُحلَّف.

---

(١) في الأصل: «خلف» بالخاء المعجمة في أوّله، وهو تصحيفٌ.
(٢) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» (١٢: ٤٩).
(٣) يعني: الإمام النووي في «الروضة» (١٢: ٣٨).
(٤) يعني: القاضي المعزول.

الثامنة: على إنسانٍ حقٌّ لرجلٍ فطالبَه به رجلٌ، فزعم أنه وكيلُ المستحِقِّ، فأنكَر المديونُ وِكالتَه ولا بيِّنته: لم يُحلَّف على المذهبِ.

التاسعة: الشاهدُ يَحلِفُ على ما شَهِدَ به لأنه منهيٌّ عن الكِتْمان.

وقال الماوَرْديُّ: كل مَنْ نهي عن الكِتْمانِ[1] كان القولُ قولُه بلا يمين، ونحوُه إذا ادَّعتِ المرأةُ الحمْلَ فإنها تُصدَّق بلا يمين؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

فإن صحَّ ذلك عُدَّت عاشرةً.

الحادية عشرة: الأبُ إذا ادّعىٰ الحاجةَ إلى الإعفافِ يُصدَّق بلا يمين.

الثانية عشرة: إذا ادَّعت الوَطْءَ وأُمِّيَّةَ الولدِ، وأنكرَ السيّدُ أصلَ الوَطْءِ، فالصحيحُ أنه لا يَحلِفُ إن كان هناك ولدٌ، وإن لم يكن ولدٌ فلا يحلف بلا خلاف.

الرابعة عشرة: إذا ادّعىٰ الابنُ على أبيه أنه رشيدٌ وطلب فكَّ الـحَجْرِ عنه، فأنكر الأبُ: لم يحلِفْ. قال في «الإشرافِ»[2] للـهَرَويّ: ويحتمِل وجهٌ: أنه يحلِفُ، فلعلَّه يُقِرّ فتزول ولايتُه، والله أعلم.

---

(١) كذا سياق الكلام في الأصل، وهو مضطرب، والمراد منه: كلُّ ما نُهِيَ عنه من الكتمان. وما ذكره المصنِّف هنا هو معنى ما وقع في «الحاوي الكبير» (١٠: ٣٠٥)، وقد استدلَّ الأصوليُّون بالآية المذكورة على أنّ النَّهْيَ عن الكتمان هو في الوقت نفسِه أمرٌ بضدِّه، وهو التصريح والإظهار. قال البزدويُّ: «وأجمع الفقهاءُ ـ رحمهم الله ـ أنّ المرأة منهيّةٌ عن كتمان الحيض بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾، ثم كان ذلك أمراً بالإظهار؛ لأنّ الكتمان ضدُّه واحدٌ، وهو الإظهارُ». «كشف الأسرار شرح أصول البزدويّ» لعلاء الدين البخاري الحنفي (٢: ٣٣١).

(٢) المسمّى «الإشراف على غوامض الحكومات» لأبي سعيد محمد بن أحمد الهرويّ، وهو شرحٌ لكتاب «أدب القضاء» لأبي عاصم العبادي الهروي.

[النَّقْصُ بتَعيُّبِ الثَّمنِ أو الـمُثمَّن]

ومن ذلك: قوله:

فائدة: النَّقْصُ قِسمان:

أحدُهما: تَعيَّب الـمَبيعُ[1] في يد البائع قبلَ القبضِ، إن كان بفِعْله أو بآفةٍ سماويّةٍ: لا رُجوعَ للمشتري بشيء، بل إما/ أن يَفسخَ البيعَ، وإمّا أن يرضىٰ به ناقصاً، ويُعبَّر عن هذا القسم بأن يكونَ الذي يقف عليه قادراً على الفَسْخ. [٣١/ أ]

ويَلتَحِقُ بذلك تعيُّبُ[2] الثَّمرِ المعيَّن في يَدِ المشتري بفِعْله أو بآفَةٍ، إمّا أن يرضىٰ به ناقصاً، وإمّا أن يفسَخَ العقدَ. أمّا إن كان هذا في الذِّمَّةِ فعَيبُ الـمُسْلَمِ فيه، ونجومُ الكتابة فإنه يردُّها ويأخذ بدَلَـها بالصِّفة المشروطةِ، وكذلك عيبُ الثمرِ الذي في الذِّمةِ يردُّه ويأخذُ بَدلَه، ولا دُخولَ لهذا القسم هنا.

القسم الثاني: تَعيُّبُ الثمنِ المعيَّن في يدِ البائعِ، وقد رَدَّ المبيعَ بعَيبٍ، فإنه يأخذ الثمنَ ناقصاً، ولا شيءَ له على الصحيح.

ويلتَحِقُ بذلك ما إذا تعيَّب المبيعُ عند المشتري وردَّ الثمنَ المعيَّنَ بعَيبٍ، فإنَّ البائعَ يأخذ المبيعَ ناقصاً، ولا شيءَ له على الصحيح. ولم يُفرِّقُوا في نَقْص الصِّفةِ بين أن يكون بآفةٍ أو بجِنايةٍ، والقياسُ التفريقُ، فإن كان بآفةٍ أو بجنايةِ البائع في الصُّورة الأولى، أو بآفةٍ، أو بجناية المشتري، أو أجنبيٍّ في الصُّورة الأولى، أو بجناية البائع، أو أجنبيٍّ في الثانية، يرجع بالبَدَل كما ذكروا ذلك في الفَلَسِ، ويُعبَّر عن هذه الحالة بأن تكون جنايةً غيرَ مضمونةٍ بالقيمة؛ لأنها في مُلكه، لكن أفضىٰ الحالُ

---

(١) في الأصل: «المعيب»، وهو تحريفٌ.

(٢) من عيَّبَ الشيءَ تعييباً: نسَبَه إلى العَيْبِ، والمراد هنا: أنه صار ذا عَيْبٍ. ينظر: «الصحاح» (عيب).

للانفساخ لأمرٍ يقتضِيه، ولم يشُذَّ عن هذا إلا الحالفُ، فإنه إذا نقصَ المبيعُ عند المشتري يغرَمُ أرْشَ النَّقص ولو بالفَلَسِ.

ومن هذا القسم: الفَلَسُ بعد الفسْخِ، فإنه إن كان بآفةٍ سماويةٍ، لا يُضارَبُ صاحبُ الـمبَاعِ بأرْشِ النَّقصِ على الصحيح، وإن كان بجنايةِ أجنبيٍّ ضارَبَ بأرْشِ النَّقصِ، وإن كان بِجنايَتِه أيضاً ضارَبَ بأرْش النَّقصِ؛ لأنه كالأجنبيِّ في هذه الحالة إذا كانت الصُّورة أنه جَنَىٰ بعد أن قبضَه الـمُفْلِسُ، وإن كان بجناية الـمُفْلِس فوجهان:

أصحُّهما: أنه لا يُضارِبُه، ويكون كالآفة.

والثاني: بجناية الأجنبيِّ.

ومن ذلك: قوله:

مسألةُ التّدبيرِ والاستيلادِ لا تتَّفقان

فلا يجوز تدبيرُ الـمُستولَدَة، وإذا دَبَّر أَمَةً ثم استوْلَدَها بطَلَ التَّدبيرُ على الصحيح، وقد سمعت عن الحنفيَّة أنهم يقولون: عَشرةٌ لا تجتمع مع عَشرةٍ: عُشْرٌ مع خَراجٍ، وقَطْـعٌ مع ضمانٍ، ومتـعةٌ مع مهْرٍ، وقتلٌ مع قَطْعٍ عندَ أبي يوسف ومحمَّدٍ[1]، وحدٌّ مع مهرٍ، وأشباهُ ذلك، وجمعتُ أنا من ذلك أحدَ عشَر، ونظمتُها، / فقلت: [من الطويل] [٣١/ب]

تنافتْ أمورٌ في اعتقاد إمامِنا فلمْ تجتَمعْ في قولِه للتَّـنافُرِ
زكـاةٌ لعَيْنٍ مع زكـاةٍ لقيمةٍ وإرثٍ لإعتاقٍ من الثُّلثِ ظاهِرِ

---

(١) يعني: ابن الحسن الشَّيبانيّ.

وعقـدِ نـكاحٍ مـع يمـينٍ تملَّكـتْ ومتعةِ زوجاتٍ عن الشَّطْرِ نافرِ
وأرْشٍ منـافٍ للحُكومـة دائـماً فيتبعُـه شَـيْنُ الـجِـراحِ الدوائـرِ
وجلـدٍ ورجـمٍ في الحـدود تمانَعـا وحـدٍّ مـع التعزيـرِ في قـولِ ناظِرِ
وكفّـارةٍ نافـتْ تعازِيرَنـا كـذا مناسـبةٌ مـع حـدِّ زِنْيـةِ عاهِـرِ
وحُرِّيـةٌ والحـدُّ أنْ يُجمَعـا معـاً كذلـك[1] تدبـيراً للايـلاد غائـرِ

وقال رضي الله عنه: وأما المسائلُ الخمسُ التي ذكروها في الدَّوْرِ الـحُكْميِّ[2]، فكلُّها دَوْرٌ سَبْقيّ[3].

أما الأولى: إذا أعتَق أَمةً في مرضِ موتِه ولم تكن مستولَدةً، ونكحَها على مهرٍ مسمًّى، وكانت قَدْرَ الثُّلثِ ولم يَجْرِ دُخولٌ؛ فلا مهرَ لها؛ لأنه لو ثبت المهرُ لكَان دَيْناً على الميِّـت، وحينئـذٍ لا يخرج من الثُّلث ويُرَقُّ بعضُها، وحينئذٍ يبطُل النكاحُ والمهرُ، فإنه يؤدِّي إلى إسقاطه، فيسقطُ. فهذا الدَّورُ جاء حُكمٌ سَبْقيّ.

وفيها دَوْرٌ آخرُ من جهةٍ أخرى: أنها لا ترثُ بالزَّوجيَّة؛ لأن عتقَها وصيّةٌ، والوصيّةُ والإرثُ لا يجتمعان، فلو أثبتنا الإرثَ لزِمَ إبطالُ الوصيّةِ، وهي العتقُ، وإذا بطَلَتْ بطَلَتِ الزوجيَّةُ، وبطَلَ الإرثُ.

---

(١) في الأصل (كذاك) بإسقاط اللام، وبه يختلُّ الوزن.

(٢) سُمّي بالدَّوْر الـحُكميّ لتعلُّقه بالأحكام، وصورتُه: أنه يلزم من إثبات الشيء نفيُه، فيلزم من التوريث عدمُ التوريثِ فحُكمه أن ينتفي من أصله، كأن يلزم من التَّوريث عدمُ التوريثِ، مثل أن يُقرَّ أخٌ حائزٌ للتركةِ بابنٍ للمتوفّى، فيثبت نسَبُه بإقرار الأخ، لكن لا يرثُ هذا الابن للدَّوْر؛ لأنه بإقرار الأخ للابن وثبوت نسبه من الأب تبيَّن عدم إرثه، لأنه محجوبٌ به، فيلزم بُطلان إقرارِه؛ لأنه حينئذٍ لم يكن حائزاً للتركة.

(٣) الدَّوْر السَّبْقي، ويقال له القَبْليّ: هو توقُّف الشيء على ما تُوقِّف عليه، وهو أقسام، وتفصيله مبسوطٌ في كتب الأصول، وسيأتي بعضُ صورٍ منه في المسائل التي سيوردها جلال الدين رحمه الله.

وأما الثانية: وهي ما إذا زوَّج أَمَته بعبدِ غيرِه وقَبَض الصَّداقَ وأتْلَفَه، ثمّ أعتقَها في مرض موتِه، وهي ثُلثُ مالِه، وكان ذلك قبلَ الدُّخولِ، فليس لها خِيارُ العِتْقِ؛ لأنها لو فَسخَتْ لَوجَبَ ردُّ المهرِ من تَرِكَةِ السيِّد، وحينئذٍ لا تخرج كلُّها من الثُّلث، وإذا بقِيَ الرِّقُّ في البعض ولم يثبُتِ الـخِيارُ، فإثباتُ الـخِيارِ يؤدِّي إلى إسقاطِه فيسقطُ في هذه الصُّورةِ أيضاً. جاء الدَّوْرُ من حُكمٍ سَبْقِيٍّ كالتي ذَكَرناها أوّلاً.

وأمّا الثالثة: وهي ما إذا مات عن أخٍ وعبْدَينِ، والأخُ هو الوارثُ في الظاهر، فأعتَقَ الأخُ العبْدَينِ، ثم شَهِدا بنَسَبِ ابنٍ للميِّت، فإنه لا يَرِثُ؛ لأنه لو وَرِثَ لَـحجَبَ الأخَ وبطَلَ إعتاقُه، وبَطَلَتْ شهادتُه. وهذه كالمسألةِ التي ذكرتُ في إقرار الأخِ الحائزِ في الظاهر، والدَّوْرُ جاء بها من حُكمٍ سَبْقِيٍّ.

وأمّا الرابعةُ: فهي ما إذا أوصىٰ لرجُلٍ بأمَتِه ومات الموصىٰ له بعدَ موتِ الـمُوصِي، وقبل / القَبُولِ، ووارثُه أخوه، وقَبِلَ الوصيّةَ، فإنه لا يرثُ، لأنه لو وَرِثَ لَـحجَبَ الأخَ وأخرجَه عن كونه وارثاً، ولَبطَلَ قولُه. وهذه كالتي قبلَها من صُور الشّهادة ومُدْرَكُهما واحدٌ، وجاء الدَّوْرُ فيها من حُكمٍ سَبْقِيٍّ، وهو ما يَستلزمُ من بُطْلان الـحِيازةِ. [٣٢/ أ]

وأمّا الخامسةُ: فهي ما إذا اشترىٰ في مرض موتِه مَنْ يَعتِقُ عليه: عَتَق عليه من الثُّلُثِ، ولا يرثُ؛ إذ لو وَرِث لَكان العتقُ وصيّةً للوارث، فبَطَل، وإذا امتنع العِتْقُ امتَنَع الإرثُ. وهذه من مُدْرَك الصُّورةِ السابقةِ في الزَّوجيّة. ويجمعُهما أنّ تعذُّرَ الإرثِ سببٌ سابقٌ، وهو مانعٌ للوصيَّة الـمُتحتِّمةِ التي لا تتوقَّف على الإجازة.

فتلخّص من ذلك أن في دَوْر الإرثِ ثلاثُ مسائلَ في حُكمٍ واحدةٍ.

أحدها: إقرارُ الأخِ الحائزِ ـ ظاهراً[1] ـ بابنٍ للميِّت.

الثانية: شهادةُ فِسْق الأخِ الحائزِ - ظاهراً ـ بابنٍ للميِّت.

الثالثة: قَبُول الأخِ الحائزِ - في الظاهر ـ للوصيّةِ؛ بابنٍ للميِّتِ؛ فسقَطَ من العدِّ واحدةٌ، ويُوحَّدُ بين شهادةِ عِتْقِ الحائزِ وبين قَبولِ الحائزِ للوصيّةِ؛ إذ لو عُدِّد ذلك تعدَّدَ الإقرارِ المذكورِ في أبواب المواريث، وأنّ الدَّورَ في الإرث للجمع بين الإرثِ والوصيّةِ صُورتانِ في المتزوِّج بأمَتِه في المرض بشَرْطِه، وفي شراءِ القريبِ، مُدْرَكُهما واحدٌ، فيخرج من مجموع هذه الصُّور صورتان.

والثالثة: إسقاطُ الـخِيار بالعِتْق تحت عبدٍ من مرضٍ قبلَ الوَطْءِ، وهي ثُلثُ مالِه.

والرابعة: سقوطُ مَهْرِ مَن زوْجُها سيِّدُها ومات عنها قبلَ الدُّخولِ، وهي ثُلثُ مالِه.

والخامسة: اشتراءُ الزوجةِ الـحُرَّةِ زوجَها قبلَ الدُّخولِ بغيرِ الصَّداقِ.

فهذه خمسُ مسائلَ، وهي في العَدِّ مساويةٌ لما ذكَروه، إلا أنَّهم أسقطُوا من العَدِّ مسألةَ اشتراءِ الزَّوجةِ الـحُرّةِ زوجَها قبلَ الدُّخولِ بغير الصَّداقِ، ووضَعُوا بدَلَـها قَبُولَ الأخِ الحائزِ الوصيّةَ كابنٍ للميِّت، وقد وحَّدْنا بينها وبين الشهادة، وقد تصير الصُّورُ ثمانياً[2] باعتبار الصُّورةِ وإن اتّحَد بعضُها مع بعض في الـمُدْرَكِ، وتُنظَم فيُقال: [من الوافر]

مجيءُ الدَّورِ في الأحكام مُفْضٍ   لإسقـاطِ الـذي منه تَـدُورُ
/ لِسَبْـقٍ مُـبطِلٍ حُـكْماً يَـلـيـهِ   ومِنْ جـمعٍ يكـونُ بـه أمـورُ

[٣٢/ ب]

---

(١) يعني: في الظاهر.
(٢) في الأصل «ثمانية»، والوجه ما أثبتناه.

فإقـرارُ النَّسـيب لـحاجِبَيـه وإعـتـاقٌ لـشـاهِـده يصيرُ
وجَلْـبُ الـمُلـكِ للإيصاء فيه يُحـرِّم إرثَـه مِمّـا يصيرُ
كـذاك خِيـارُ مَـنْ عَتقـتَ لعبدٍ عـنِ المحجُور من مـرضٍ تَحُورُ
إلى رِقٍّ بـرَدٍّ مـن صَـداق فأسـقَطَ حُكمَـه ذاك المصيرُ
وتزويـجُ المـريضِ لِـمُعتـقيهِ ولم يَدْخُلْ وماتَ فلا مهورُ
وبيعُ الزَّوج قبلَ وُجودِ وَطْءٍ لزوجـتِه بمُـصـدِّقِـها يـدورُ
وجمـعٌ بـين مـيراثٍ وعِـتْـقٍ يُـحـرِّمُ إرثَـه منه الـحُـدودُ

وأمّا إذا أَذِنَ لعبدِه أن ينكحَ حرّةً ويجعلَ رقَبتَه صَداقاً لها، فهي من مسائل الدَّوْر، ولا يصحُّ إلّا صَدَاقٌ لو فعل؛ لأنه لـو صحَّ لملَكَتْ زوجَـها فانفسَخَ النِّـكاحُ، ولا يصحُّ الصَّداقُ، فلا يصحُّ النكاحُ أيضاً، لأنه قارَنَه ما يُضادُّه، وتُنظَمُ وحدَها فيُقال: [من الوافر]

وفـي تزويـجِ مـالـكـةٍ بـعَـبْـدٍ وتُـصْـدَقُ نـفسُـه دَوْرٌ نكـيرُ

ومن ذلك: قوله:

قاعدة: الـمُعتاضُ عنه إمّا متعيَّنُ الوصْفِ، لكونه في الذِّمَّةِ بالصفاتِ المعتَبرةِ، أو غيرُ متعيَّنِ الوصفِ:

الأول: كالاستبدال عن الدَّينِ الثابتِ ثمناً إذا جوَّزناه، وهو الأظهرُ، أو الثابت بقرْضٍ، أو الثابت بإتلافٍ، بلا خلافٍ بينَهُما.

الثاني: كالاستبدال عن إبل الدِّيةِ، فإنه لا يجوز على أظهر القولين.

قال المصنِّفان في (باب الصُّلح)[1]: إن المسائلَ التي يُفترق فيها: الصُّلحُ من البيع.

---

(١) «فتح العزيز بشرح الوجيز» (١٠: ٢٩٦)، و«روضة الطالبين» (٤: ١٩٤).

الخامسة: قال صاحب «التلخيص»[1]: لو صالح من أرْشِ الـمُوضِحَةِ على شيءٍ معلوم: جاز إذا علما قدْرَ أرْشِها، ولو باع: لم يَجُزْ.

وخالف الجمهور في افتراق اللَّفظين وقالوا: إن كان الأرْشُ مجهولاً كالحكومة التي لم تقدَّر ولم تُضبط: لم يصحَّ الصُّلحُ منه ولا بيْعُه، وإن كان معلومَ القدْرِ والصِّفةِ كالدراهم إذا ضُبطت: صحَّ الصُّلحُ عنها، وصحّ بيعُها ممّن هي عليه[2]، وإن كان معلومَ القدْرِ دونَ الصِّفةِ على الوجه المعتَبرِ في السَّلَمِ، كالإبل الواجبةِ في الدِّيةِ، ففي جواز الاعتياض عنها بلفظِ الصُّلح وبلفظ / البيع وجهانِ، ويقال: قولان:

[٣٣/ أ]

أحدُهما: يصحُّ كمَنِ اشترى عَيْناً لم يعرفْ صِفتَها، يعني وقد رآها، وأصحُّهما الـمَنعُ، كمَن أسْلَمَ في شيءٍ لم يصِفْهُ.

وقالا في كتاب الدِّيات[3]: فرعٌ: إذا كانتِ الإبلُ موجودةً وعَدَل مَنْ عليه الدِّيةُ ومُستَحِقُّها[4] إلى القيمة أو غيرها: جاز بالتراضي، كما لو أتلَفَ مِثْلِيّاً وتراضَيا على أخْذِ القيمةِ مع وُجودِ الـمِثْلِ جاز، قال «صاحب البيان»[5]: هكذا أطلَقُوه وليكُنْ ذلك مبنيّاً على جواز الصُّلح عن إبل الدِّية[6]. فهذا الموضع الثاني يخالفُ الأوَّلَ.

---

(١) هو أبو العبّاس أحمد بن أبي أحمد، ابن القاص الطبريّ، وهذه المسألة نقلها عنه الرافعيُّ في «الشرح الكبير» (١٠: ٢٩٦).

(٢) وقع بعده في الأصل ما نصُّه: «وإن كان معلومَ القدْرِ والصِّفة كالدراهم إذا ضبطت صح الصلح عنها وصح بيعها ممن هي عليه» وهو مكرّرٌ لما قبله.

(٣) «روضة الطالبين» (٩: ٢٦١).

(٤) في الأصل: «ومستحقاً»، ولا يصحُّ، والتصويب من «روضة الطالبين» (٩: ٢٦١).

(٥) يعني: «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ليحيى العمرانيِّ، وينظر معنى ما نقله عنه فيه (١١: ٤٨٩).

(٦) إلى هنا ينتهي كلامهما كما في «شرح الوجيز» و«الروضة».

[مسألة: حوْلَ الاعتياضِ عن النَّفقةِ والكِسْوةِ]

ومن ذلك:

النفقةُ الواجبةُ والكِسْوةُ صحّحا جواز الاعتياضِ عنها فقالا[١]: السادسة: لو تَراضيا باعتِياضِها[٢] عن النفقة دراهمَ أو دنانيرَ أو ثياباً ونحوَها، جاز على الأصحِّ، ولو اعتاضَتْ خُبزاً أو دقيقاً أو سَويقاً، فالمذهب أنه لا يجوز، وهو الذي رجَّحه العراقيُّون والرُّويانيُّ وغيرُهم؛ لأنه رباً، وقطع البَغَويُّ بالجواز لأنها تَستحِقُّ الـحَبَّ وإصلاحَهُ، وقد فعَلَه، ولا يجوز الاعتياضُ عن نفقةِ زَمَنٍ مستقبَلٍ، ولا بيعُ نفقةٍ حالَّةٍ لغير الزوجِ قبْلَ قبْضِها قَطْعاً.

وقالا في الكِسْوةِ: إذا قلنا: إمتاعٌ لم يَجُزِ الاعتياضُ عنها، كما لا يجوز للقريب أن يَعْتاضَ عن نفقتِه، وإن قلنا: تمليكٌ، ففي الاعتياضِ الخلافُ السابقُ في [الاعتياض عن][٣] النفقةِ.

وكان شيخُنا[٤] رضي الله عنه يبحث في ذلك ويقول: ينبغي أن يُرجَّح المنعُ، كإبل الدِّيَةِ، لأنّ القَدْرَ معلومٌ، والوَصْفَ غيرُ متعيَّنٍ.

ومن ذلك: قوله:

فائدة: الدَّينُ في الذِّمَّةِ أقسامٌ:

أحدُها: أن يكون مُثمَّناً.

---

(١) يعني: الرافعيَّ والنوويَّ، ينظر: «روضة الطالبين» (٩: ٥٤).

(٢) في الأصل: «باعتياضهما» بالتثنية، وهو خطأ، والتصويب من «الروضة».

(٣) ما بين المعقوفتين من «روضة الطالبين» (٩: ٥٥)، وسقط من الأصل.

(٤) يعني: والده شيخ الإسلام سراج الدين.

الثاني: أن يكون ثَمَناً.

الثالث: أن يكون غيرَهُما.

فما ثبت في [الذِّمَّةِ][1] مُثمَّناً لا يجوز الاستبدالُ عنه، وهو المسلَّم فيه، وما أُلْـحِقَ به مِـمّا لم تدخل الباءُ[2] عليه.

الثاني: الثمن، فيجوز الاستبدالُ عنه على الأظهر.

الثالث: غيرُهما، كدَيْنِ القرْضِ والإتلافِ، فيجوز الاستبدال عنه بلا خلاف، إذا كان مالُ القَرْضِ تالفاً، فإن كان باقياً: فكذلك عند الجمهور، خلافاً لابن الصبّاغ[3].

تقسيمٌ آخَرُ:

الـمُسْتَبَدَلُ عنه إمّا مستقِرٌّ أو غيرُ مُستقِرٍّ، فغيرُ المسْتَقِرِّ كالثمن في مدَّة الـخِيارِ،/ [٣٣/ ب] ظاهرُ كلام الشيخِ في «التنبيه»: أنه لا يجوز الاستبدالُ عنه، ولكن ينبغي تخريجُه على

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وقد استدركناه من المصادر، ينظر: «فتح العزيز» (٨: ٤٣٥)، و«روضة الطالبين» (٣: ٥١٥)، و«المجموع شرح المهذّب» (٩: ٢٧٤).

(٢) يعني حرفَ الباء الجارَّ، وتحديداً الدالّ على الإلصاق، وتحقيق ذلك: أنّ الـمَبِيعَ أصلٌ في البيع، والثمنُ شرطٌ فيه، ولهذا المعنى، فإنّ هَلاكَ المبيعِ يُوجبُ ارتفاع البيع دون هلاك الثمن، إذا ثبت هذا فيُقال: الأصل أن يكون التَّبَعُ مُلْصَقاً بالأصل، لا أن يكون الأصل مُلْصَقاً بالتَّبَـعِ؛ فإذا دخل حرف الباء في البَدَل في باب البيع دلَّ ذلك على أنه تَبَعٌ مُلْصَقٌ بالأصل، فلا يكون مبيعاً وإنما يكون ثمناً، وعلى هذا فإذا قال: بِعْتُ هذا العبدَ بِكُرٍّ من الـحِنْطةِ؛ يكون العبدُ مبيعاً، والكُرُّ ثمناً يثبُتُ في الذِّمّةِ حالّاً، فيجوز الاستبدال قبلَ القبض. ينظر: «أصول الشاشيّ» ص٢٤٠، و«شرح التلويح على التوضيح» للتفتازانيّ (١: ٢١٧).

(٣) هو الإمام عبد السيِّد بن محمد بن عبد الواحد، أبو نصر ابن الصبَّاغ، صاحب «الشامل»، و«الكامل» وغيرهما من المصنّفات، المتوفّى سنة سبع وسبعين وأربع مئة. «طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ١٢٤).

الخلاف في بيع المشتري المبيعَ من البائع بعد القبضِ في زمن الـخِيار، وقد صحَّ فيها الصِّحةُ، وأمّا دَيْنُ الكتابةِ فلِعَدَم الاستقرارِ رجَّح فيه المتأخِّرون عَدَمَ صحَّةِ الاستبدالِ عنه، ولكنّ النصَّ جوازُ الاستبدالِ عنه إذا كان حالّاً.

تقسيمٌ آخَرُ: الـمُستبدَلُ عنه إمّا معيَّنُ الوصْفِ لكَوْنِه في الذِّمّةِ بالصِّفاتِ المعتبرَةِ، أو غيرُ معيَّنِ الوَصْفِ.

فالأوّلُ: كالثَّمن والقرضِ والإتلاف.

والثاني: كإبل الدِّيةِ والنفقةِ الواجبة، لكنهم صحَّحوا في إبل الدِّية المنْعَ، وصحَّحُوا في النفقة الجوازَ.

تقسيمٌ آخَر: الـمُستبدَل عنه إمّا حالٌّ أو مؤجَّلٌ: إن كان حالّاً جاز أن يُستبدَل عنه حالّاً، وإن كان مؤجّلاً جاز أيضاً أن يُستبدلَ عنه حالّاً، على ما ذَكَره البَغَويُّ.

وخالَفَ فيه الصَّيمريُّ(١) والصيدلانيُّ(٢) والماوَرْديُّ، فمنعوا ذلك؛ لأنه يصير كأنه أخذ العِوَضَ عمّا لا يستحقُّه.

وفصَّل القاضي حُسينٌ بينَ الطعامِ وغيرِه. وينبغي طَرْدُه في النُّقود.

تقسيم آخر: الـمُستبدَل إمّا مَن عليه الدَّينُ أو غيرُه: إن كان مَنْ عليه: جاز، وإن كان غيرَه: فلا على الأظهر، وفي دَيْن الكتابةِ قطعاً على الطريقة المرجَّحة،

---

(١) أحد أئمّة المذهب، واسمه عبد الواحد بن الحسين بن محمد القاضي، أبو القاسم الصَّيمريّ. كان حافظاً للمذهب، حسن التصانيف. من تصانيفه «الإيضاح في المذهب»، و«الكفاية». توفي بعد سنةِ ستّ وثمانين وثلاث مئة رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ٣٣٩).

(٢) هو العلّامة محمد بن داود بن محمد الداووديّ، أبو بكر الصيدلانيّ، شارح «مختصر الـمُزنيّ» تلميذ الإمام أبي بكر القفّال المروزيّ. توفي سنة سبع وعشرين وأربع مئة، رحمه الله رحمة واسعة. «طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ١٤٨).

ومنهم من أوردَ فيه الخلافَ، ويَرِدُ على ذلك أداءُ المؤدِّي بالإذن غيرَ الجنسِ، فإنهم صحَّحُوه.

[مسألة: ما صَرْفُ الاستحقاق بالمدارس وغيرها من الأوقاف من الفضّة والفُلوس؟]

ومن ذلك: قوله:

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، اللهمَّ صلِّ وسلِّم على سيِّدنا محمّدٍ وآلِه وصحبِه والتابعينَ، أمّا بعدُ:

فإنّ مسألةَ الفضَّةِ والفُلوسِ في الأوقاف قد عمَّت بها البَلْوىٰ، وكثُرت فيها الشَّكوىٰ، وقد رأيت فيها شيئاً أرجو أن يكونَ صواباً لوجه الله تعالى، فأقول:

ما يقع في كُتب الأوقافِ في الدِّيار المصريّةِ من قول الواقِفينَ: ويُصرَفُ للمدرِّس كذا من الدراهم، وكذلك: يُصرَفُ للطالب كذا من الدراهم، إن كان في وَقْفٍ لا شَرِكةَ فيه لأحدٍ، فهو مقسومٌ بين مستحقِّيه، فإن شاؤوا سمَّوه فضةً أو فُلوساً، وإن كان الوَقْفُ فيه شَرِكةً لغير مَنْ عُيِّن له مقرّراً ما، بأن جُعل فائضُه لِـعُتَقاءِ الواقفِ أو لأولاده، أو لجهةٍ أخرى، وصَدَر الوقفُ وقتَ أن كانت الفلوسُ والفضّةُ يُتعامل بهما معاً،/ [٣٤/ب] فإنه لا يلزمُ فيه صرْفُ الفضّةِ البيضاءِ في هذا الزمن، ولكن أقول: يُعطىٰ مَنْ ذُكِرَ من المقرَّر لهم قدْراً معلوماً[1] فلُوساً بوزن ذلك الزَّمَنِ، ولا يُنظر إلى ما تجدَّد من الوزنِ، ولا يُنظر إلى قيمة الدّراهمِ الآنَ، وذلك أنّ هذه المسألةَ لا تُلْفىٰ موجودةً في كُتب المذهبِ، ومن يتكلَّم فيها إنما يُشبهها بأنّ اسمَ

(١) في الأصل «قدر معلوم» بالرفع، والوجه ما أثبتناه.

الدِّرهم في الأقاريرِ[١] لا يُفسَّر بالفلوس، ولكن يُقال لهذا العامِلِ: نحن نقول بمُوجب ذلك، فقولُه: عندي ألفُ درهمٍ؛ لا يجوز أن يفسِّرها بوزن ألفِ درهمٍ من الفلُوس، لكن لو فسَّره بما يُطلق عليه في العُرف أنه ألفُ درهمٍ فلُوس، فالقياسُ القَبُولُ؛ لأنّ في هذه البلاد المصريّةِ كان الدِّرهمُ الفِضَّةُ مساوياً لِـمَا عِدّتُه أربعةٌ وعشرون فلساً، لكلِّ فلسٍ منها درهمٌ وربعٌ وثُمنٌ، يكون بالوزن ثلاثةٌ وثلاثون درهماً من النُّحاسي المضْرُوبِ، فمَن فسَّر في ذلك الزمنِ ألفَ درهمٍ بما وزنُ كلِّ درهمٍ منها ثلاثةٌ وثلاثون درهماً من الفلُوس، فإنه يُقبَل على الظاهر، ومَنْ فسَّرها بوزنِ ألفِ درهمٍ فُلوساً، فهذا لا يُقبل؛ لأنّ هذا التفسيرَ يجيءُ ثلاثون درهماً من الفلُوس، وإذا كان هذا في الأقارير من نحو خمسَ عشرةَ سنةً وما فوْقَها وقتَ أن كان الدِّرهمُ يُطلق على الفضَّةِ وعلى ما وزنُه ثلاثةٌ وثلاثون درهماً من الفُلوس، فما الظنُّ بالأوقافِ؟ ثم إنّا الآن نقولُ في الأقارير: إن صدَّق الـمُقَرُّ له الـمُقِرَّ على أنّ القرضَ وقع فلُوساً، لزمَه فلوسٌ بوزنِ زمانِ الإقرار، وإن قال: مع القَرْضِ فضَّةٌ بيضاءُ، وقال الـمُقِرُّ: لم تقع إلا فلُوساً، وكتب ذلك على عادة الناسِ في ذلك الزمانِ، فلم يختلفِ الـمُقَرُّ له أنّ إقرارَه بالدّراهم صَدَر عن حقيقةِ الفضَّةِ البيضاءِ، فإذا حَلَف حينئذٍ استَحقَّ، كمَن أقرَّ ثم قال: لم أقبِضْ، وقال: أشهدْتُ على عادة الناس. هذا في الإقرارِ.

أمّا في الأوقاف، فالدليلُ على ما قلناه من وجهَينِ:

أحدُهما: أنّ استحقاقَ أهلِ الفائض للفائض معلومٌ، وشككْنا في استحقاقِ مَنْ له قدْرٌ مقرَّرٌ، هل قَصَد الواقفُ صرْفَ ذلك له فضّةً بيضاءَ، أو قدْرَها من الفلُوس عند تعذُّرِها؟ أو قَصَد صرْفَها فضّةً بيضاءَ مطلقاً، فلا يُترك ذلك المحقَّقُ لهذا المشكُوكِ.

---

(١) جمع إقرار، مصدر أقرَّ يُقِرُّ إقراراً.

الوجه الثاني: أن الأوقافَ صِلَةٌ من الواقِفينَ وصدقةٌ على التَّحقيقِ، فلا يتخيَّلُ أحدٌ أنّ الواقفَ لزمَ ذمَّتَه ـ لـمَن عُيِّن له قدْرٌ معلومٌ ـ / شيءٌ، ولا أنّ الناظِرَ لزمَ ذمَّتَه ـ لمن ذُكِرَ ـ شيءٌ. [٣٤/ب]

وأما الأقاريرُ، فإنها إلزامٌ للذِّمَّةِ، فأنّىٰ يستويانِ؟!

ويؤكِّد ذلك أن الدراهمَ تُفسَّر بالمغشُوشةِ تفسيراً مفصَّلاً في الأقارير في بلدٍ جرَتِ العادةُ بالتعامل فيه بالمغْشُوشةِ، فدلَّ ذلك على النَّظَرِ للعُرفِ، فإذا كان الوقفُ صادراً في زمانٍ، كأنْ يُطلق الدِّرهمُ على فضَّةٍ مضروبةٍ مغشُوشةٍ؛ الثُّلثانِ من وزْنِه فضّةٌ، والثُّلث نُحاسٌ، وعلى وزنِ ثلاثةٍ وثلاثينَ درهماً من النُّحاسِ المضْروبِ، اقتضىٰ ذلك أن يُحمَلَ الوقفُ على ذلك؛ لأن الإبهامَ إنما يُمنع في عُقود المعاوَضاتِ، فكأنّ الواقفَ أراد إمّا هذا، وإمّا هذا، فمِن أين لنا أن نُعيِّنَ الدراهمَ في هذا الزمانِ الذي صارتِ الدراهمُ المغشوشةُ كلُّ نصفِ درهمٍ منها يساوي ثمانيةَ دراهمَ من الفُلوس، أو تسعةً؟ بل وربّما يصلُ إلى عشرةٍ. هذا خرْقٌ عظيمٌ لا يُصار إلى مِثْلِه، وحِرْمانٌ لـمُستَحِقِّ الفاضلِ(١) بلا دليل.

ثم لم نَرَ الأوقافَ من مدّةِ خمسَ عشرةَ سنةً فما فوقَها كان يُصرف فيها فضَّةٌ، وقتَ تساوي الفضّةِ والفُلوسِ، وإن وُجد شيءٌ من ذلك كان نادراً، فكيف يؤمرُ الناظرُ تحصيلَ ما يتعذَّر عليه، أو يؤمرُ بدفْعِ القيمةِ عن ما ليس في ذمَّة الواقفِ، بل إذا أعوزَ هذا المشروطَ رجع إلى قيمته في زمن الواقفِ، لا في هذا الزمنِ؛ لأن الصِّلةَ إنما وقع شرطُها في زمن استوائها، لا الآنَ.

وتقريرُ ذلك أن يُقال: ليس هذا كبَدَلِ المتقوَّمات الـمُتْلَفاتِ لو غُصِبتْ يُرجع في قيمتها إلى وقتِ الإتلافِ، ولا كما إذا أَعْوَزَ الـمِثْلُ بعدَ تُلُثِ الـمِثْلِ، والـمِثْلُ

(١) يعني: الزائد.

موجودٌ، فإنه تُعتبر صحَّتُه بأقصىٰ القِيَمِ من وقتِ الغَصْبِ إلى وقتِ الإعواز، ولا كما إذا أَعوزتِ الإبلُ العاقلةَ، أو الجاني، فإنه يجب فيها بالغةً ما بلغتْ؛ لأن ذلك كلَّه عِوَضٌ عمّا في الذِّمّةِ. والوقْفُ لا يُشبهُ شيئاً من ذلك، إنما هو صِلَةٌ من الواقِفِينَ.
فقولُه: يُصرف كذا؛ معناهُ، أو ما يقوم مقامَه من غيره في زماني، وقد كان يقومُ مقامَ المئةِ درهمٍ وزنُ ثلاثِ مئةٍ وثلاثين درهماً من الفُلوس، فيُدفع ذلك ولا يُنظر إلى ما يقوم مقامَها الآنَ؛ إذ لا شيءَ في ذمّةِ الواقِفِ حتى ينظُرَ إلى قيمتِه وَقْتَ الإعوازِ، وقد قالوا في إعواز الـمِثْلِ: وربّما بُنِيَ الخلافُ في أنّ الواجبَ الأقصىٰ من الغَصْبِ إلى التَّلَفِ، أو الأقصىٰ من التَّلَفِ إلى الإعواز، على أن الواجبَ عند إعوازِ الـمِثْلِ هو قيمةُ المغصُوبِ؛ لأنه هو الذي أتلَفَ على المالك، أو قيمةُ الـمِثْلِ؛ لأنه الواجبُ / عندَ التَّلَفِ، وفيه وجهانِ. [٣٥/ أ]

وإذا تقرَّر ذلك؛ فإذا أعوَزَ مشروطُ الواقِفِ لا يُعتبر وقتَ الإعوازِ؛ لأنه ليس في ذمَّةِ الواقفِ شيءٌ، ولم يُتلِفِ الواقفُ على غيره شيئاً، إنما نُقوِّمُه بما كان يُتقوَّم به وقتَ شرْطِه، وهو الفلُوسُ كما تقرَّرَ.

ثم قد يلزمُ من إعطاء قيمةِ الدّراهمِ عند إعوازِهَا أن يَفُوتَ قولُ الواقِفِ: يُصرَف القابض لجهة كذا؛ لأنّ مَنْ له مقرَّر قد يَسْتغرِقُ بمقتضىٰ زعْمِه جميعَ الوقْفِ، بل قد تَفضُلُ له فَضْلَةٌ، ويسقُطُ حقُّ صاحبِ القابضِ.

وفي صرْفِ الفلُوس لِـمَن له مقرَّرٌ بوزْنِ ذلك الزمانِ مُوافقةٌ لغرَضِ الواقفِ في صرْفِ فاضِلِ وَقْفِه للجهة التي يعتبرُها، وإذا دارَ الأمرُ بين إلغاءِ قولِ الواقِفِ وإعمالِه، كان إعمالُه أوْلىٰ.

فإن قيل: فإذا فَضلَتْ فَضْلَةٌ مع إمكان الصَّرفِ لِـمَن قُرِّر له مقدارُ ذلك فضّةً، هل تصْرِفُون ذلك له فضّةً؟ قلنا: لا؛ لأن إعطاءَهُ قيمةَ الدراهمِ الآنَ اعتبارٌ

لوقتِ الإعوازِ، ولا يُنظر إليه في الأوقافِ لِـمَا تقدَّم، وإنما النَّظَرُ إلى القيمة في زمن الواقِفِ.

ثم لم نرَ الوَقْفَ يُشابهُ عُقودَ البيعِ والإجارةِ والصَّداق؛ لأن ذلك كلَّه يتعلَّق بالذِّمة، فمَن عَقَد البيعَ أو الإجارةَ أو الصَّداقَ على دراهمَ مؤجَّلةٍ، فإنه يلزمُه ذلك من نَقْدِ البلدِ الغالبِ، فلو تغيَّر ذلك النَّقدُ لم يلزمْهُ إلا الذي عَقَد به، وكذلك الـخُلْعُ والكتابةُ والصُّلحُ عن الدّم ونحوُ ذلك من عُقود المعاوَضاتِ مَحْضةً أو غيرَ مَحْضَةٍ، وحيث وقع الاختلافُ في الضِّدِّ، أو وقع بالدَّراهمِ أو الفلُوسِ يتَحالفانِ حيث لا بيِّنَةَ، فلا يصحُّ إلحاقُ الوقفِ بشيءٍ من ذلك، ولا بالزكاة فيما إذا كان في مِلْكِه دراهمُ، فإنّ الزكاةَ تتعلَّق بالعينِ وتُشارِكُ المستحقَّ بواجِبِها، لكن له الإخراجُ من غيرها، وإخراجُ الفلُوسِ كإخراج القيمةِ، وهو لا يجوز عندنا.

ولو نَذَر أن يتصدَّق بألف درهمٍ، ثمّ قال: أردتُ نقْدَها من الفلُوس، فإنه يُقبل تفسيرُه بلا نزاعٍ، ولو أراد أن يُخرِجَ عنها قدْرَها من الفُلوس وقْتَ استوائهما للفقراء، فإنه يجوز، وليس هذا كإعطاء القيمةِ في الزكاة؛ لأن اللَّفظَ صالحٌ لهما.

ولو فرَضْنا أنه نَذَر ذلك في زمن استوائهما، ثم تراخىٰ إخراجُه للنَّذْر حتى غَلَبتْ قيمةُ الدراهمِ، فلا أُلزِمُه قيمةَ الدراهمِ الآنَ، بل أُجوِّز له إخراجَ فلُوسٍ عنها بوَزْن ذلك الزمانِ لصلاحيّةِ[1] اللفظِ، فإن الذي استقرَّ في ذِمَّته / أحدُهما. [٣٥/ ب] انتهى.

ومن ذلك: قوله:

فائدة[2]: اتُّفق في سنة إحدى وعشرين وثمانِ مئةٍ عِزَّةُ الفلُوس في مصرَ،

---

(١) في الأصل: «لصالحية»، وهو تصحيفٌ، وصوابه ما أثبتناه.

(٢) وهذه الفائدة نقلها بتمامها عن علم الدين البلقيني جلالُ الدين السيوطيّ في «الحاوي للفتاوي» =

وعلى الناس ديونٌ في مصرَ من الفُلُوس، وكان سِعْرُ الفضَّةِ قبلَ عِزّةِ الفُلُوسِ: كلُّ نصفِ درهمٍ[١] يؤدّى[٢] بثمانية دراهم من الفلُوس، ثم نُوديَ عليه بتسعة دراهمَ من الفلُوس، وكان الدِّينارُ من الأُفْلُوريّ بمئتينِ وستِّينَ درهماً من الفُلُوس، والـهِرْجةُ بمئتين وثمانين، والناصريُّ بمئتينِ وعشرةٍ، وكان القِنْطارُ بالمصريِّ من الفُلُوس بستِّ مئةِ درهم، فعزَّتِ الفلوسُ في صفر سنة إحدى وعشرين وثمان مئةٍ، ونُوديَ على النِّصف[٣] بسبعة دراهمَ، وعلى الأُفْلُوري بناقِصِ خمسين، وعلى الـهِرْجة بناقِصِ خمسينَ، وعلى الناصريِّ بناقِصِ خمسينَ، فوقع السؤالُ عن من لم يجد فلوساً، وقد طَلَب منه صاحبُ دَيْنِهِ الفلوسَ فلم يجدْها، فقال: أعطني عِوَضاً عنها ذَهباً بسِعْرِ يومِ المطالبةِ، أو فضَّةً بسعرِ يومِ المطالبة، ما الذي يجب عليه؟ وظهر لي في ذلك أن هذه المسألةَ قريبةُ الشَّبَهِ من مسألة إبلِ الدِّيَةِ، والمنقولُ في إبل الدِّيَةِ أنها إذا فُقدتْ فإنه يجب قيمتُها بالغةً ما بلَغتْ على الجديدِ[٤].

وقال الرافعيُّ في «تفريعه»[٥]: وإن قلنا بالجديد فتُقَوَّمُ الإبلُ بغالب نَقْدِ البلد وتُراعىٰ صفتُها في التغليظِ إن كانت مغلَّظةً.

= (١: ١١٣، ١١٤)، قال: «وتكلَّم قاضي القضاة جلالُ الدين البُلقيني كلاماً مختصراً، فَنَسُوقُه، ثم نتكلَّم بما وَعَدْنا به، نقلتُ من خطِّ شيخنا قاضي القضاة شيخ الإسلام علم الدين البُلْقيني رحمه الله، قال في فوائد الأخِ شيخ الإسلام جلال الدين وتحريره ما قال»، ثم ساق ما ذُكر هنا تاماً مع بعض الاختلاف اليسير بين ما وقع هنا وما نقله هو، وسنشير إلى مواضع هذا الاختلاف إن شاء الله تعالى.

(١) في «الحاوي»: «كلُّ درهم بثمانية دراهمَ من الفلوس، ثم صار بتسعةٍ».

(٢) تحرف في الأصل إلى «سويدي».

(٣) في «الحاوي»: «ونُودي على الدرهم بسبعة دراهم، وعلى الدينار بناقص خمسين».

(٤) ينظر «الأمّ» للإمام الشافعيِّ (٦: ١١٤، ١١٥).

(٥) كما في «فتح العزيز» (٨: ١٤١) و«الشرح الكبير» (٦: ٧٠).

قال الإمام[١]: فإن غَلَبَ نَقْدانِ في البلد تَخيَّـرَ الجاني، وتُقوَّمُ الإبلُ التي لو كانت موجودةً وجَبَ تسليمُها، فإن كانت له إبلٌ مَعِيبةٌ وجَبتْ قيمةُ الصِّحاح من ذلك الصِّنفِ، وإن لم يكن هناك إبلٌ فيُقوَّم من صنفِ أقربِ البلادِ إليهم.

وحكى صاحب «التهذيب»[٢] وجهين، في أنه: هل تُعتَبرُ قيمةُ مواضعِ الوجودِ أو قيمةُ بَلَدِ الإعوازِ لو كانت الإبلُ موجودةً فيها؟ والأشبَهُ الثاني.

ووقع في لفظِ الشافعيِّ[٣] رضي الله عنه: أنه تُعتبر قيمةُ يوم الوُجُوبِ، والمرادُ على ما يفهمُه كلامُ الأصحابِ يومَ وجُوبِ التَّسليمِ، ألا تراهُم قالوا: إنّ الدِّيةَ المؤجَّلةَ على العاقِلَةِ، يُقوَّم كلُّ نَجْمٍ منها عند محَلِّه.

وقال القاضي الرُّوياني: إن وَجبتِ الدِّيةُ والإبلُ مفقودةٌ فتُعتَبرُ قيمتُها يومَ الوُجوبِ، أمّا إذا وَجبتْ وهي موجودةٌ فلم يتَّفقِ الأداءُ حتى أَعْوَزَتْ/ تَجِبُ قيمةُ يومِ الإعوازِ؛ لأنّ الحقَّ حينئذٍ تحوَّلَ إلى القيمة. انتهى. [٣٦/ أ]

فهذه تُناظِرُ مسألتَنا؛ لأنّه وَجَب عليه مُتَقوِّمٌ معلومُ الوزنِ وهو قنطارٌ من الفلُوس مثلاً، فلم يَجِدْهُ، فإن جَرَينا على ظاهر النصِّ الذي نقلَه الرافعيُّ: فلا يُلْزِمُه الحاكم إلا بقيمةِ يومِ الإقرار، فيُنظَر في سِعْر الذَّهبِ والفضَّةِ يومَ الإقرار، ويَحكُم عليه القاضي بذلك.

وإنْ قلنا بما قاله الرُّويانيُّ فتجِبُ قيمتُها يومَ الإعْوازِ، فإنّ الأقاريرَ كانت قبلَ العِزَّةِ[٤].

---

(١) يعني: إمام الحرمين الجويني كما في «روضة الطالبين» (٩: ٢٦٢).

(٢) يعني: «البغويَّ»، وهو محيي السُّنة أبو محمد الحسين بن مسعود.

(٣) «الأمّ» (٦: ١٢٣) بمعنى ما ذكر، وسيأتي قريباً بنصِّه كما هو في «الأم».

(٤) إلى هنا ينتهي ما نقله جلال الدين السيوطي عن جلال الدين البلقيني بخطِّ أخيه علم الدين.

وقد رأيتُ النصَّ في «الأم»[1] في (باب أيّ الإبل على العاقِلَةِ)، ولفظُه: فإن لم تُوجَدْ، قيلَ: أدِّ قِيَمَ صِحاحٍ غيرِ مَعِيْبَةٍ مثلَ إبلِكَ، وإذا حكَمْنا عليه بالقيمة حكَمْنا بها على الأغلبِ من نَقْد البلدِ الذي به الجاني، إنْ كان دراهمَ فدراهمَ، وإن كان دنانيرَ فدنانيرَ، ولم نحكُم بقيمةِ نَجْمٍ منها إلا بعدَما يَحِلُّ على صاحبه، فإذا قوَّمناه أخذناهُ به مكانَهُ، فإن أَعْسَرَ به أو مَطَلَ حتّى يَجِدَ إبلاً دَفعَ الإبلَ وأُبطِلَتِ القيمةُ، فإذا حَلَّ نجْمٌ آخَرُ قُوِّمَتِ[2] الإبل قيمةَ يوْمِهَا. انتهى نصُّه.

وقال في ترجمة إعْوازِ الإبلِ، إلى ذِكْر أنّ عمرَ رضيَ الله عنه قوَّمَ الإبلَ: «فالعِلْمُ مُحيطٌ إن شاء اللهُ أنّ عمرَ رضيَ الله عنه لا يُقوِّمها إلا قيمةَ يومِها، ولعلّه قوَّم الدِّيَةَ الحالَّة كلَّها في العَمْد، وإذا قوَّمها عمرُ رضي الله عنه بقيمةِ يومِها فاتِّباعُه أن تُقوَّمَ كلَّما وَجَبتْ على إنسانٍ قيمةَ يومِها، كما لو قُوِّمَتْ إبلُ رجلٍ أتلَفَها لرجُلٍ، ثم أتلفَ آخرُ بعدَها مثلَها[3] قُوِّمَتْ بسُوقِ يومِها، ولو قُوِّمتْ سرقةٌ ليقطعَ صاحبُها [شيئاً][4]، ثم يسرقُ[5] بعدَها آخرُ مثلَها، قُوِّمَتْ كلُّ واحدةٍ منها قيمةَ يومِها، ولعلَّ عمرَ رضي الله عنه أنْ لا يكونَ قوَّمَها إلّا في حِينٍ وبَلَدٍ هكذا قِيمَتُها فيه حين أعْوَزَتْ، ولا يكونُ قوَّمَها إلا بِرِضى الجاني وذي[6] الجِنايَةِ، كما يُقوِّم ما أعْوَزَ من الحقوقِ اللازمةِ غيرَها وما تراضى به مَنْ له الحقُّ وعليه»[7].

---

(١) (٦: ١٢٣).

(٢) في الأصل: «قُوِّم»، والتصويب من «الأمّ».

(٣) كذا سياق الكلام هنا، ووقع في المطبوع من «الأمّ» (٦: ١٢٣): «كما لو قدِّمت إبلُ رجلٍ أتلَفَها رجلٌ شيئاً، ثم أتلفَ آخَرُ مثلَها، قوِّمت...».

(٤) ما بين المعقوفتين من «الأم»، وسقط من الأصل.

(٥) في «الأم»: «ثم سرق».

(٦) كذا في الأصل، ووقع في المطبوع من «الأمّ»: «ووَلِيِّ».

(٧) «الأمّ» (٦: ١٢٣).

وقال الشافعيُّ رضيَ الله عنه بعد سياقِ آثارٍ في الباب[١]: فتؤخذُ الإبلُ ما وُجِدَتْ وتقوَّم عند الإعْوازِ على ما وصفْتُ؛ لأن مَنْ لزِمَه شيءٌ لم يُقوَّم عليه، وهو يوجد مثلُه، ألا ترى أنَّ مَنْ لزِمَه صنفٌ من العُروضِ لم يؤخَذْ منه إلا هو، فإن أعْوَزَ ما لزِمَه من الصِّنفِ أُخِذَتْ قيمتُه يومَ يلزَمُ صاحبَه.

[الكلام على كِسْوة الكعبة بالحرير]

[٣٦/ب] / ومِنْ ذلك: قوله:

مسألة: كِسْوةُ الكعبةِ من الحرير والـخَيْشِ: وهو الفِضّة الـمُمَوَّهةُ بالذَّهبِ تُبنىٰ على أصولٍ:

منها: المصالحُ الـمُرسلَةُ.

ومنها: جوازُ الإجماعِ من غير قياس.

ومنها: شرْعُ مَنْ قبلَنا، هل هو شرعٌ لنا أم لا؟

ومنها: الإجماع السُّكوتيُّ، هل هو حُجَّةٌ أم لا؟

وبيان ذلك أنها كانت تُكسىٰ في الجاهليّةِ الأنطاعَ[٢]، ثم كَساها رسولُ الله ﷺ من الثِّيابِ اليمانيَةِ. وفي رواية: من الـحِبَراتِ[٣]، ثم كساها عمرُ رضَي الله عنه وعثمانُ رضيَ الله عنه من قُبَاطِي[٤] مصر، ثم كُسِيَتِ الدِّيباجَ.

---

(١) «الأم» (٦: ١٢٤).

(٢) الأنطاع: بُسُط من الأديم، أي: الجلد.

(٣) الـحِبرَات: جمعُ حِبرَة: وهي ضربٌ من بُرود اليمن. وسيأتي تخريج الحديث قريباً.

(٤) القُبَاطيّ: جمع القُبْطيّ: ثياب من كتّان رقيق يُعمل بمصر، نسبة إلى القِبْط على غير قياس، فَرْقاً بينه وبين الإنسان، فيُقال: قِبْطي بالكسر. «المصباح المنير» (قبط) (٢: ٤٨٨).

واختُلف في أوّل مَنْ فَعَل ذلك، وفي «أخبار مكة» للمفضّل الـجَنَديِّ[١] عن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بن أبي حَبيبةَ [عن أبيه][٢]، قال: كُسِيَ البيتُ في الجاهليّةِ الأنطاعَ، ثم كَساهُ رسولُ الله ﷺ الثِّيابَ اليَمانيَةَ، ثم كساهُ عمرُ وعثمانُ رضي الله عنهما القُبَاطِيّ، ثم كَساهُ الحجّاجُ الدِّيباجَ. قال: ويُقال: أوّلُ من كَساهُ الدِّيباجَ يزيدُ ابنُ معاويةَ، ويُقال: ابنُ الزُّبير، ويقال: عبدُ الملكِ بنُ مروانَ[٣]. انتهىٰ.

ورُويَ عن ابنِ جُريجٍ، قال: بَلَغني أنّ عمرَ كان يكْسُوها القُبَاطيّ[٤].

وعن موسى بنِ عُبيدةَ الرَّبَذيِّ: أن عمرَ بنَ الخطاب كَسا الكعبةَ القَباطيَّ من بيتِ المال[٥]. انتهى.

وفي «طبقات ابن سعد»[٦] عن المطَّلبِ بنِ عبدِ الله بنِ حَنْطَبٍ، عن ابن مَرْسَا، مولىً لقريشٍ، قال: سمعتُ العبّاسَ بنَ عبدِ المطَّلب رضيَ الله عنه يقول: كَسا رسولُ الله ﷺ

---

(١) هو الإمام المحدِّث، المقرئ أبو سعيد المفضّل بن محمد بن إبراهيم بن مفضّل بن سعيد ابن الإمام عامر بن شراحيل الشعبيِّ الكوفيّ، ثم الـجَنَديّ، المتوفى سنة ثمانٍ وثلاث مئة. تنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٤ : ٢٥٧).

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركناه من المصدرين الآتي ذكرهما.

(٣) وأخرجه الأزرقيُّ في «أخبار مكّة» (١ : ٢٥٣)، والعسكريّ في «الأوائل» ص٥٥، من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن أبي ربيعة، به.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنّف» (٥ : ٨٨) (٩٠٨٥) عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، به.

(٥) أخرجه الأزرقيُّ في «أخبار مكّة» (١ : ٢٥٣)، إسناده ضعيف على انقطاعٍ فيه، موسى بن عبيدة الرَّبَذي ضعيف، ولم يلْقَ عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
وأخرج مثله (١ : ٢٥٣) من طريق عبد الله بن أبي نجيح، عن أبيه يسار المكيّ، فذكره. ورجال إسناده ثقات، ولكنه مرسل.

(٦) «الطبقات الكبرى» (١ : ١٤٨)، وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢ : ٤٣٠) من طريق المطّلب بن عبد الله بن حنطب، به.

في حَجَّتِه البيتَ الـحِبَراتِ. ذكَره في ترجمة حُضور رسولِ الله ﷺ هدْمَ قُريشٍ الكعبةَ وبناءَها.

وفي «لسان العرب»[(١)]: الـحِبرَة والـحَبرَة: ضربٌ من بُرود اليمنِ، والجميع[(٢)] حِبَرٌ وحِبَراتٌ.

وفيه أيضاً[(٣)]: والقُبْطيَّةُ: ثيابُ كَتّانٍ بيضٍ رِقاقٍ، تُعمل بمصرَ، وهي منسوبةٌ إلى القِبْطِ[(٤)]. والجمع قَباطِيّ وقُباطِيّ؛ والقِبْطيّةُ قد تُضمُّ؛ لأنهم يُغيرِّون في النِّسبة كما قالوا: دُهْريّ. وقال الليث: لـمّا أُلْزِمَتِ الثيابُ هذا الاسمَ غيَّروا اللَّفظَ، فالإنسانُ قِبْطِيٌّ بالكسر، والثَّوبُ قُبْطِيٌّ بالضمِّ.

إذا تقرَّر ذلك، فإن كان المبتدئُ بذلك عبدُ الله بنُ الزُّبير في أوّل استقلالِه بالأمر بمكّةَ، فهذا صحابيٌّ كبيرٌ فعلَه في عصر جماعةٍ من الصّحابةِ، منهم: عبدُ الله ابنُ/ عبّاسٍ، وعبدُ الله بنُ عمرَ بن الخطّاب، وأنسُ بنُ مالكٍ، وأبو أُمامةَ الباهليُّ، وعبدُ الله بنُ بُسْرٍ المازنيُّ، وأبو الطُّفيل عامرُ بنُ واثلةَ، وعبدُ الله بنُ أبي أَوْفى؛ وأمُّه أسماءُ رضيَ الله عنهم، ولم يُنكِر ذلكَ عليه أحدٌ، فكان ذلك إجماعاً سُكوتيّاً، وهو حجّةٌ على الأصحِّ، ولا إجماعَ إلا عن مُستَنِدٍ، لكن لا يلزمُ معرفتُه، ويجوز أن يُجمع عن غير قياسٍ بأنْ نظَروا إلى أنّ ذلك ليس استعمالاً للحرير، إنما هو تعظيمٌ لهذه البِنْيَةِ العظيمةِ، وقد قال تعالى: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى

[٣٧/أ]

(١) (٤: ١٥٩) مادة (حبر).

(٢) في المطبوع من «اللسان»: «والجمع» وكلاهما بمعنًى.

(٣) «لسان العرب» (٧: ٣٧٣) مادة (قبط).

(٤) وقع بعده في «لسان العرب»: «على غير قياس»، وبعده «والجمع قباطيّ» دون تكرار، وما ذكره المصنِّف هو الموافق لما في «القاموس المحيط» فذكر أنه يُجمع على قَباطيّ وقُباطيّ، بجواز فتح القاف فيه وضمِّه.

﴿ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، وقد قال تعالى: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [الحج: ٣٠].

وقد اشتُهر أنّ السيِّد سليمانَ عليه السّلام حلّى بيتَ المقدسِ بالذَّهبِ والفضَّةِ والجواهرِ، وهذا بناءً على أنّ شَرْعَ مَنْ قبلَنا شرعٌ لنا، ما لم يَرِدْ ناسخٌ، فليس في فعل النبيِّ ﷺ ذلك من الثِّياب اليمانيَةِ ما ينفي أنها لا تُكْسىٰ من غيره، فهذا من المصالح المرسلَةِ التي لم يشهدْ لها الشارعُ باعتبارٍ، ولا إلغاءٍ، وقد قال بها من الأئمّةِ مالكٌ رضي الله عنه.

وقال القَرافيُّ: إنّ ذلك من كتابة المصاحِفِ بالذَّهبِ، فإن ذلك إنما فُعل في عهد أبي بكرٍ رضي الله عنه على ما هو مشهور.

وروى ابن ماجه[1] عن عيّاشِ بنِ أبي ربيعةَ المخزوميِّ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزالُ الناسُ بخيرٍ ما عظَّمُوا هذه الـحُرْمةَ حقَّ تعْظِيمِها، فإذا ضيَّعوا ذلك هَلَكُوا»، والإشارةُ بذلك إلى حُرْمة البيتِ والـحَرَمِ، بل قد يُقال: قد أشار النبيُّ ﷺ إلى أنها تُحلىٰ في مُستقبَلِ الزمان، فدلَّ على الجوازِ.

فروى الإمامُ أحمدُ[2] عن عبد الله بن عمرِو بنِ العاص رضيَ الله عنه، قال:

---

(١) في «سننه» (٣١١٠)، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيفٌ، وأخرجه أحمد في «المسند» (٣١: ٣٩٥) (١٩٠٤٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢: ٢٠) (٦٨٩) و(٦٩٠)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢: ٣٠٧) و (٤: ٢٢٢٧) من طرق عن يزيد بن أبي زياد، به.

(٢) في «المسند» (١١: ٦٢٨) (٧٠٥٣) من طريق محمد بن سلمة الباهلّي، عن محمّد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد بن جبر المكّيِّ، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، به. ورجال إسناده ثقات، إلّا أن فيه عنعنة محمد بن إسحاق بن يسار، وقد تُوبع، وأوّله في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبيَّ ﷺ قال: «يُخرِّبُ الكعبةَ ذو السُّوَيقتينِ من الحبشة».

«سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول يُخرِّبُ الكعبةَ ذو السُّوَيْقَتَينِ منَ الحبَشَةِ، ويَسْلُبُها حِلْيَتَها، ويُجرِّدُها من كِسْوَتِها، ولَكأنّي أنظرُ إليه أُصَيْلِعَ أُفَيْدِعَ، يَضربُ عليها بِمِسْحاتِه ومِعْوَلِه».

ولا يُقال: المرادُ بالحِلْية الكَنْزُ؛ لِـمَا في أبي داودَ[١] عن عبدِ الله بنِ عمرِو بنِ العاص رضيَ الله عنه. «لا يَستَخرِجُ كَنْزَ الكعبةِ إلا ذُو السُّوَيْقَتَينِ من الحبشَةِ». لأنّا نقول: لا مُنافاةَ بينَهما، فلها كَنزٌ وحِلْيةٌ، وكذلك إن كان المبتدئ يزيدَ بنَ معاويةَ، فإنه خليفةٌ فعلَه في عهد جماعةٍ من الصّحابة كما تقدم.

[٣٧/ب] / وأمّا القولُ بأنه الحجّاجُ فهو عندي متَّحِدٌ مع القول بأنه عبدُ الملك بنُ مروانَ، لأنّ الحجّاجَ إنما يفعلُه بأمرِ الخليفةِ ليس ذلك مما يقدِرُ على الاستقلال به؛ لأنه متعلّق بالإيالَةِ[٢] والإمامةِ العُظمىٰ، وقد يفرَّق بينهما على قولِ: أُنِيْطَ الحجّاجُ به أنه فعلَه في زمن خليفةٍ غيرِ عبدِ الملك، وهو الوليدُ ابنُه. هذا تقرير المسألة من جهة الدّليلِ.

وأمّا النَّقلُ الـمَذْهبيُّ، ففي «الشرح»[٣] و«الروضة»[٤]: أن في جواز تَحليةِ الكعبةِ والمساجدِ بالذَّهبِ والفضّةِ، وتعليقِ قَناديلِها فيها وجهَينِ:

أصحُّهما: التحريمُ، فإنه لم يُنقل عن السّلف.

---

(١) في «سننه» (٤٣٠٩)، وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٤: ٣٩١)، والبيهقي في «الكبرى» (٩: ١٧٦) (١٩٠٦٩) ثلاثتهم عن القاسم بن أحمد البغداديّ، عن أبي عامر العَقَديّ، عن زهير بن محمد، عن موسى بن جُبير، عن أبي أمامة بن سهل بن حُنيف، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، به. وفي إسناده ضعفٌ، ولكنّ معناه حسنٌ لِـمَا سَبَق.

(٢) الإيالة: السِّياسة. يُقال: آل الأميرُ رعيَّتَه يؤُولها أوْلًا، وإيالًا؛ أي: ساسَها وأحسَنَ رعايتها. «الصحاح» (أول).

(٣) «الشرح الكبير» (٦: ٣٦)، و«فتح العزيز بشرح الوجيز» (٦: ٣٦).

(٤) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» (٢: ٢٦٤).

والثاني: الجواز، كما يجوز سَتْرُ الكعبةِ بالدِّيباج. فهذه عبارة «الروضة».

وعبارةُ الرافعيِّ: وفي تَحليةِ الكعبةِ والمساجدِ بالذَّهبِ والفضَّة، وتعليقِ قناديلِها فيها، وجهان مرويّانِ في «الحاوي» وغيرِه، أحدُهما: الجوازُ تعظيماً كما في المصحفِ، وكما يجوز سَتْرُ الكعبةِ بالدِّيباج، وأظهرُهُما: المنعُ، ويُحكى ذلك عن أبي إسحاقَ؛ إذ لم يُنقل ذلك عن فِعْل السَّلفِ. انتهى.

فدلَّ قولُهما: «كما يجوز سَتْرُ الكعبةِ بالدِّيباج» على أنّ ذلك متّفقٌ عليه عند أصحابِنَا.

وأمّا ما رجَّحاهُ من التَّحريم في تَحلِيَتِها بالذَّهب والفضّةِ، فهو غيرُ مسلَّمٍ، بل ينبغي أن يُرجَّح الجوازُ تعظيماً لها وإكراماً، كما تقدَّم من اشتهار فِعْلِ السيِّدِ سليمانَ عليه السلامُ ببيتِ المقدسِ، وشرْعُ مَنْ قبلَنا شَرْعٌ لنا ما لم يَرِدْ ناسخٌ على الأصحِّ، كما احتجُّوا به في الـجِعالَةِ، فقوله تعالى: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ﴾ [يوسف: ٧٢] وقولُه: «كما في الـمُصحفِ» يرجِّح الجواز مُطلقاً في الـمُصحفِ.

وقد حَكى[١] قبلَ ذلك خلافاً في جواز تَحليةِ المصحفِ بالفضَّة، ورجّح الجوازَ إكراماً للمُصحفِ، قال: «به قال أبو حنيفةَ رحمه الله»، وحَكى في تحليته بالذَّهب ثلاثةَ أوجُهٍ:

أحدها، وبه أجاب الشيخ أبو محمَّد [في «مختصر المختصر»][٢]: الجوازُ إكراماً، وبه قال أبو حنيفة.

والثاني: المنعُ، إذْ ورَدَ في الخبر ذمُّها[٣].

---

(١) يعني الرافعيَّ في «الشرح الكبير» (٦: ٣٤)، و«فتح العزيز بشرح الوجيز» (٦: ٣٤).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «الشرح الكبير» (٦: ٣٤)، و«فتح العزيز» (٦: ٣٤)، وقد سقط من الأصل.

(٣) في الأصل: «ذمّه»، والمثبت من «الشرح الكبير»، و«فتح العزيز»، وهو الصحيح.

والثالث: الفرْقُ بين أن يكون للمرأةِ فيجوزُ، وبين أن يكونَ للرَّجل فلا يجوز؛ طرداً للمنْعِ في[1] الذَّهبِ في حقِّ الرِّجالِ. قال[2]: وكلامُ الصَّيدلانيِّ والأكثرينَ إلى هذا أميَل، وذكر بعضُهم أنه يجوز تحليةُ [نَفْسِ][3] المصحفِ دون غِلافِه المنفصِلِ عنه، والأظهَرُ التَّسويةُ. انتهىٰ.

[٣٨/أ] وما ذكره من الخبر/ الواردِ في ذمِّ تحليةِ المصحفِ بالذَّهب غيرُ معروفٍ، لكن وَرَد أنه من أشراطِ الساعةِ في حديث حُذيفةَ وابنِ عبّاسٍ[4]، ولعلّه يرجع إلى فَيْضِ المالِ.

ونَقَل القَمُوليُّ في «الجواهر» عن الماوَرْديِّ تصحيحَ جوازِ تَحليتِه بالذَّهب مطلقاً. وحكى الجوازَ في تَحلية الكعبةِ وسائرِ المساجدِ بالذَّهب والفضّةِ، وتَمْويهِ سُقُوفِها بها، وتعليقِ قنادِيلِها فيها من جواب الغزاليِّ في «الفتاوى»[5]، والمراد أنه قَطَع بذلك، لكنه صحَّح التَّحريمَ كما صحَّح الرافعيُّ والنوويُّ[6]، وهو ممنوعٌ.

---

(١) في «الشرح الكبير»، و«فتح العزيز» (٦: ٣٤): «من».

(٢) يعني الرافعيَّ كما في «الشرح الكبير»، و«فتح العزيز بشرح الوجيز» (٦: ٣٥).

(٣) ما بين المعقوفتين من «الشرح الكبير»، و«فتح العزيز» وسقط من الأصل.

(٤) حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه في هذا المعنى أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣: ٣٥٨) من طريق سويد بن سعيد، عن فرج بن فضالة، عن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي، عن حذيفة ابن اليمان رضي الله عنه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مِن اقترابِ الساعةِ اثنتانِ وسبعون خَصْلةً»، وذكر منها «وحُلِّيَتِ المصاحف، وصُوِّرت المساجد...»، وإسناده ضعيفٌ على انقطاعٍ فيه؛ فإنّ فرج بن فضالة ضعيفٌ، وعبد الله بن عبيد: وهو ابن أبي مُلَكية لم يسمع حذيفة رضي الله عنه. وحديث ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٠: ٥٤٦) (٣٠٨٦٠)، وابن أبي داود في «المصاحف» ص٣٤٣ من طرق عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أنه رأى مصحفاً يُحلّىٰ فقال: تُغْرُونَ به السُّرّاقَ، زينتُه في جوفِه». وينظر: «تلخيص الحبير» (٢: ٤٧٩).

(٥) ينظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٣: ٢٧٦)، و«الوسيط في المذهب» للغزاليّ (٢: ٤٧٩).

(٦) «فتح العزيز» (٦: ٣٦)، و«روضة الطالبين» (٢: ٢٦٤).

ومن ذلك: قوله:

مسألةُ النَّكرة الـمُثبِتة ليست بعامّةٍ إلا في حالين

أحدُهما: إذا كانت في سِياق الشَّرطِ.

والثانية: إذا كانت في سياق الامتنانِ.

وزدتُ عليها ثالثة: وهي ما إذا كانت في سياق ضَرْبِ الـمَثَل، ولم أرَ مَنْ ذَكَر هذه.

أمّا الأولى: فصرَّح بعُمومِها إمامُ الـحَرمينِ(١)، ولها مثالان:

أحدهما: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، فالرُّشْدُ عند الشافعيِّ(٢) رضي الله عنه صلاحُ الدِّينِ والمالُ.

وقال أبو حنيفةَ رحمه الله: الرُّشد: صلاحُ المالِ فقط، فالـمُصلِحُ لمالِه الفاسقُ في دِينه يُسلَّم إليه مالُه بعدَ بُلوغِه(٣).

وصرَّح صاحبُ «الهداية»(٤) منهم بالاستدلال بهذه الآية على أنّ النَّكرةَ هنا ليست للعُموم بل مطلقةً. وكلامُ المتولِّي من أصحابنا يُوافِقُه حيث استدلَّ

---

(١) في كتاب «البرهان في أصول الفقه» له (١: ١١٨، ١١٩).

(٢) «الأُمّ» (٣: ٢٢٠)، قال: «والرُّشْدُ والله أعلم الصَّلاحُ في الدِّينِ حتى تكون الشهادةُ جائزةً، وإصلاحُ المال».

(٣) وعلى هذا جاء قول ابن نُجيم المصري الحنفي في «البحر الرائق» (٥: ٢٥١): «والظاهرُ أن الرُّشْدَ صلاحُ المالِ» ثم فسَّره بقوله: «وهو حُسْنُ التَّصرُّف»، وينظر: «ردّ المحتار على الدُّرّ المختار» لابن عابدين (٤: ٤٥٧).

(٤) وهو علي بن أبي بكر المرغيناني، قال بعد أن ساق طرفاً من الآية المذكورة: «وقد أُونِسَ منه نوع رُشدٍ، فتتناوله النكرةُ المطلقة»، «الهداية شرح بداية المبتدي» (٣: ٢٨٤).

بالآية على الوجهِ الموافِقِ لمذهب أبي حنيفةَ، فخرج في مذهب الشافعيِّ في ذلك وجهانِ.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، فأظهَرُ معاني الخيرِ كما قال الشافعيُّ رضي الله عنه: الأمانةُ والكسْبُ[1]، فمتى وُجدتِ الأمانةُ ولم يُوجدِ الكسْبُ لا تُستحبُّ الكتابةُ، وكذلك إذا وُجد الكَسْبُ ولم توجدِ الأمانةُ لا تُستحبُّ على الصحيح فيهما، وهذا على القول باستحقاقِها، وعلى القول المرجوحِ بوُجوبِها، لا بدَّ منهما في الوُجوبِ.

وأمّا التعاليقُ فلا تصحُّ أن تكونَ مثالاً لذلك، وقد غَلِطَ بعضُهم[2] فقال في قول الـمُعلِّق: إن ولدتِ ولداً فأنتِ طالقٌ: أنها إذا وَلدتْ ولدَينِ مُتعاقِبَينِ يقعُ الطلاقُ بالأول، وتنقضي عدَّتُها بالثاني، ولم يقُلْ بتكريرِ/ الطلاقِ. وهذا زَيْغٌ عظيمٌ، [٣٨/ب] فالتكرُّرُ غيرُ العُموم؛ لأن صِيَغَ التعاليقِ كلَّها لا تتكرَّر إلا «كلّما»؛ فـ«ولدتِ» لا يتناول إلا ولادةً واحدةً، وقد وُجدت. نعم: لو ولَدتْ وَلَدينِ معاً، فهل يُقال: تطْلُقُ؛ لأن ولداً للجنس، أم لا تطْلُق؟ لأن التنكيرَ يقتضي التوحيدَ: قد ذكروا فيما إذا قال: إن ولدتِ ولداً ذكراً فأنتِ طالق، فأتَتْ بذَكَرينِ. هنا الخلافُ وهذه تَقْرُبُ أن تكونَ مُخَرَّجةً على القاعدة؛ لأن الولادةَ لها بأيِّها وُجِدَ.

وأمّا مسألةُ: إن أكلتِ فأنتِ طالقٌ. فادّعى[3] ابنُ الحاجبِ أنه عامٌّ في المفعولات، ونقل الخلافَ في ذلك عن الحنفيّةِ حيث جعلُوه مطلقاً، ففيه نظرٌ، فالمفعولات

---

(١) «الأم» (٨: ٣٣) بمعنى ما ذكره عنه.

(٢) يُشير بذلك إلى الرافعيِّ كما في «روضة الطالبين» (٨: ١٤١)، ومثل ذلك نقل عنه الإسنوي في «التمهيد في تخريج الفروع على الأصول» ص٣٢٤، فقال بعد أن نقل هذه المسألة عنه: «كذا جزم به الرافعيُّ».

(٣) في الأصل «وادّعى» بالواو، وما أثبتناه هو الأنسب في هذا السياق.

ليست ملْفُوظاً بها، وعُمومُه فيها إنما جاء من جهة أنّ تناوُلَـها يُسمّى أكْلاً، وقَبُولَـها للتَّخصيص لا يدلُّ على عُمومها الشُّموليِّ لفظاً، وإنما هو باللُّزوم؛ ولهذا يَنْحَلُّ اليمينُ بأيِّ أكْلٍ وُجِدَ، فحصل الـحِنْثُ إذا وُجِدَ على وجْهِ الذِّكرِ والاختيار، ولو وُجد على وَجْهِ الإكراهِ أو النِّسيانِ لم ينحَلَّ اليمينُ، لأنه لم يتناوَلْهُ اليمينُ.

وأمّا الثانية: فقالوا في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]: إنّ هذا عامٌّ في جميع ما نزل من السماء؛ لأنّ الامتنانَ لا يكونُ إلا بالعامِّ.

وأمّا الذي زدتُه: فقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٧٥]، فهو حُجّةُ الشافعيِّ رضي الله عنه: على أنّ العبدَ لا يَمْلِكُ وإن ملَّكه سيِّدُه في الجديد.

فقال لي قائلٌ: فيجوز أن يكونَ ضَرْبُ هذا المثلِ مختصّاً بعبدٍ غيرِ معلومٍ، فلا يدلُّ على العُموم في جميع العبيدِ؟

فقلتُ في الجواب: سياقُ ضرْبِ الـمَثَلِ يقتضي أن يكونَ هذا وصْفَ جُملةِ العبيدِ؛ لأنّ المرادَ به إبانةُ عَجْزِ الخلائقِ كلِّهم، وأنّ الأشياءَ كلَّها بإعطاء الله تعالى، فقال: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُۥنَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، المعنى: ومَنْ جعلناهُ حُرّاً قادراً، وملَّكناه الأموالَ، وهذا كقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، المعنى: هل عَبيدُكُم الذين تملكُونَهم يُشاركونَكُم فيما في أيديكُم من الأموال؟ ولا بدَّ أن تُجيبوا / بأن تقولوا: لا، فقال لهم الله عزَّ وعلا: فكيف تجعلون عَبيدي شُركائي؟! [٣٩/أ]

ومحلُّ الخلافِ في المسألة الأُولى: ما إذا لم يكنِ الشَّرطُ موصُولاً، فإن كان نحوَ قولِه ﷺ: «مَنْ رأى منكم مُنكَراً فلْيُغيِّرْهُ بيَدِه، فإنْ لم يَستطعْ فبِلِسَانِه، فإنْ لم يَستطِعْ فبِقَلْبِه، وذلك أضعفُ الإيمان»[١]، فإنّ هذه عامّةٌ في الـمُنكَرِ، لأن العامَّ في الأشخاص عامٌّ في الأحوال والأزمنةِ والمتعلِّقات.

وأمّا إذا كان حرفُ الشَّرطِ «لو» فليس من هذا الباب، لأنّ «لو» تَقْلِبُ الثُّبوتَ إلى النَّفْي، فهو من باب النَّـكِرة الـمَنفيَّةِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، المعنى: انتفاءُ وُجوهِ الخيرِ كلِّها عنهم[٢].

ومن ذلك: قولُه:

مسألةُ النَّـكِرةِ والـمُطلَقِ

من الناس مَنْ لم يُفرِّق بينَهُما، وعلى ذلك جرى القرافيُّ[٣] فقال في تعقُّب صاحب «الحاصل»[٤]: إن الفرْقَ غيرُ معقولٍ في اصطلاح النُّحاةِ والأُصوليِّين، فإنّ رَقَبَةً مطلقٌ إجماعاً ونكِرَةٌ عند جميع النُّحاة، وكذلك رجلٌ نكرةٌ، وهو مطلقٌ على رأيه، وعلى رأيه يكون النَّـكرةُ أخصَّ من الـمُطلَقِ، فكلُّ نكرةٍ يصْدُق عليها

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٧: ١٢٧) (١١٠٧٣)، ومسلم (٤٩)، وأبو داود (١١٤٠) و(٤٣٤٠)، وابن ماجه (١٢٧٥) و(٤٠١٣) من حديث طارق بن شهاب، عن أبي سعيد الخدْريِّ رضي الله عنه.

(٢) وقع مقابلُه على هامش الأصل، ما نصُّه: «انتهى الكلام على مسائل الفقه، وشرَع في مسائل نحويّة وأُصولية وغير ذلك بما يتعلق بالمترجم».

(٣) ينظر: «أنوار البروق في أنواع الفروق» له (١: ١٩٠).

(٤) هو العلّامة الأصوليّ تاج الدين محمد بن الحسين بن عبد الله الأُرْمَويّ، المتوفّى سنة ستٍّ وخمسين وستّ مئة، اختصر كتاب «المحصول» للإمام الرازي، وسمّاه «الحاصل من المحصُول»، تنظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٣: ٣٣٤).

الإطلاقُ لوجود الماهيّةِ من حيث هيَ هيَ فيها، ولا ينعكسُ؛ إذْ لا يلزمُ من الماهيّةِ من حيثُ هيَ هيَ وجودُ الماهيّةِ بقَيْدِ وِحْدةٍ غيرِ معيَّنة؛ وبالجملةِ هذا الفرقُ الذي ذكَروه لا تُساعِدُ عليه الاصطلاحاتُ. انتهى.

وابنُ الحاجب قال: المطلَقُ: ما دلَّ على شائعٍ في جِنْسِه. قال شارحُه الأصفهانيُّ[1]: قوله: «شائع»، أي: لا يكون مُتعيِّناً بحيث يمتنعُ صِدْقُه على كثيرينَ، احتَرَزَ به عن المعارف؛ لكونها متعيِّنةً، ولم يخرج عنه الـمُحلّى باللام، إذا أُريدَ به الماهِيَّةُ.

وقوله: «في جِنْسِه»، أي: أفرادٌ تُماثلُه كلُّ واحدٍ بعدَ حذفِ ما بهِ صار فَرْداً احترازٌ عن النَّـكرةِ[2] الـمُستغرِقَةِ في سياق الإثباتِ، نحو: كلُّ رجلٍ ونحوَه، وعن النَّـكرة في سياق النَّفي لاستغراقها؛ لأن الـمُستَغْرِقَ لا يكون له أفرادٌ تُماثِلُه، كلُّ واحد بَعْدَ حذفِ[3] ما به صار فرداً. واعلمْ أنّ هذا الحدَّ يتناول اللفظَ الدالَّ على الماهيّةِ من حيث هيَ هيَ، والنَّكرةُ التي دلَّت على واحدٍ غيرِ معيَّنٍ؛ لأنها أيضاً لفظٌ دالٌّ على شائعٍ في جنسِه. انتهىٰ.

قال شيخُنا[4] في «حواشي شرح الأصفهاني»: لكنَّ المبحوث فيه عند الأصوليِّينَ الثاني، وهو النَّـكرةُ/ التي دلَّت على واحدٍ غيرِ معيَّنٍ لا الأوّلُ، وهو الدالُّ على الماهيّةِ من حيث هيَ هيَ، وهو المعرَّفُ باللّام الـمُعرِّفة للماهيَّةِ، نبّهَ على ذلك الشِّيرازيُّ في شرحه. انتهىٰ. [٣٩/ب]

---

(١) كذا في الأصل، ووقع في «بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب» (٢: ٣٥٠).

(٢) في «بيان المختصر» (٢: ٣٥٠): «احترَزَ به عن النَّـكرة».

(٣) في الأصل: «واحد يحذف ما به صار...»، والمثبت ـ وهو الصحيح ـ من «بيان المختصر».

(٤) يعني: والده سراج الدِّين رحمه الله تعالى.

وكلامُ الشارح يتناولُ مسألتَينِ تدخُلانِ في حدِّ المطلَقِ:

إحداها: الدالُّ على الماهيّةِ من حيث هيَ هيَ، وإن لم يكن معرَّفاً باللام، وهو ما قاله آخِراً.

والثاني: المحلّىٰ باللام إذا أُريدَ به الماهيّةُ، وهو ما قال أوّلاً: أنه داخلٌ في الحدِّ، وهذا هو الذي نفاهُ القطبُ الشِّيرازيُّ. انتهىٰ.

والنُّحاة يقولون: إنّ المعرَّف الجنسيَّ قريبٌ مسافتُه من النَّكِرَةِ، ولذلك يُوصَف بالـجُمل كما قال الشاعرُ:

ولقد أمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني[1]

أي: على لئيمٍ مـن اللِّئامِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [يسٓ: ٣٧].

وأمّا مَنْ فرَّق، فقال تاج الدين الأُرْمَويُّ في «الحاصل»: المسألة الثالثة: إنّ لكلِّ شيءٍ ماهيّةٌ بها هو هو، وهي مغايرةٌ لكلِّ ما عداها، لازماً كان أو مفارقاً، فالإنسانيةُ من حيث هي إنسانيةٌ لا واحدةٌ، ولا لا واحدةٌ، وإن كانت لا تخلو من أحدِهما، فاللَّفظُ الدالُّ على الماهيّةِ من حيث هيَ هيَ: المطلق، والدالُّ عليها مع وحدةٍ معيَّنةٍ: هي المعرفةُ، ومع وحدةٍ غيرِ معيَّنةٍ: هو النَّكرةُ، ومع وحداتٍ معدودةٍ: اسْمُ العَدَدِ، ومع كلِّ جزئيّاتها: هو العامّ.

---

(١) صدر بيت يُنسب لشمر بن عمر الحنفي، كما في «الأصمعيات» ص١٢٦، وهو في «الكتاب» لسيبويه (٣:٢٤) معزوّاً لرجلٍ من بني سلول، وهو في «الخصائص» لابن جنِّيّ (٣: ٣٣٣)، وفي «شرح الكافية الشافية» (٣: ١٢٧١)، و«توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» (٢: ٩٤٨)، و«شرح ابن عقيل على الألفية» (٣: ١٩٦) بلا نسبةٍ لقائلٍ معيَّنٍ، وعجزه:

فمضَيْتُ ثُمَّتْ قلتُ لا يَعْنِيني

وتبعَه على ذلك البيضاويُّ[١]، قال شارِحُه الإسْفراييني: المسألة الأولى: في الفرق بين العامِّ والمطلق، واعلَمْ أنَّ الأصوليِّينَ اختلفوا فيما بينهم فزعَم بعضُهم: أنه لا فرْقَ بين العامِّ والـمُطلَقِ، والمحقِّقُون قالوا: يُوجد الفرقُ بينهما، وتوجيهُه: أن يُقال: إنّ لكلِّ شيءٍ حقيقةٌ من حيث هيَ هيَ، وذلك الشيءُ بتلك الحقيقةِ مغايرٌ لكلِّ ما عداها، لازماً كان أو مفارقاً، فلا يخلو إمّا أن يكون اللفظ دالّاً على تلك الحقيقةِ من غير اعتبارِ عارضٍ من العَوارِضِ معها، من الوِحْدة أو الكَثرة، أو لا.

فإن كان الأولَ سُمّيَ مطلقاً كلفظ الإنسان، إذا كان دالّاً على ماهيَّةٍ من غير اعتبارِ أنه واحدٌ أو أكثَر، موجوداً أو غيرَ موجود، ويُسمّىٰ مطلقاً، وهذا معنىٰ قولِه: «فالدالُّ عليها المطلق».

وإن كان الثاني فالمعلَّق، إمّا أن يكون دالّاً على تلك الحقيقة مع اعتبار الوحدةِ أو الكثرة، فإن كان دالّاً عليها / مع اعتبار الوحدة، فلا يخلو إمّا أن تكون وحدةً معيَّنةً أو لا، فإن كانت معيَّنةً فاللفظُ الدالُّ عليها يُسمّىٰ معرفةً، كزيدٍ وجميعِ المعارف، وإن كانت غيرَ معيَّنةٍ فاللفظُ الدالُّ عليها يُسمّىٰ نكرةً، كرجُلٍ. [٤٠/أ]

وإن كان دالّاً على تلك الحقيقة مع اعتبار الكثرةِ، فلا يخلو إمّا أن يكون مع اعتبار وحداتٍ معدودةٍ، أي: مُنحَصِرة، أو مع اعتبار كلِّ واحدةٍ من جزئياتِ تلك الحقيقةِ، فإن كان الأولَ فاللَّفظُ الدالُّ عليها مع وحداتٍ منحصِرٌ يُسمّى اسمَ العددِ، كالخمسةِ؛ والمرادُ من الحصْرِ: هو كثرةٌ معيَّنةٌ لا يتناول ما بعدَها، والدالُّ عليها مع كلِّ واحدٍ من جزئيّاتها يسمّى عامّاً كـ«ما» و«مَنْ».

فإن قلتَ: في قوله: «وعليها بوحدة معيَّنة» موضعُ نَظَرٍ؛ لأنَّ المراد من تلك الوحدة إن كانت شخصيّةً فتَرِدُ الوحدةُ النَّوعيةُ والجنسيةُ، وإن كان المراد

---

(١) كما في شرحه المسمّىٰ «الإبهاج في شرح المنهاج» لتقيِّ الدين السُّبكيّ (٢: ٩١، ٩٢).

منها الوحدةَ النوعيةَ، فترِدُ الوحدةُ الشَّخصيةُ والجنسيةُ، فإن كانتِ الجنسيةَ فتَرِدُ الوحدةُ الشخصيةُ والنَّوعية.

قلت: المراد منها أعمُّ من أن تكون شخصيةً، أو نوعيّةً، أو جنسيةً؛ لأنّ الوحدةَ المعيَّنَةَ شاملةٌ لكلِّ واحدٍ منها.

واعلم أن هذا التَّقسيمَ يُشعِر بأنّ المعرفةَ والعامَّ مُتقابلانِ، لكن ليس كذلك لجواز أن يكونَ العامُّ معرفةً كالرِّجال، وأيضاً فاللفظُ الدالُّ على تلك الحقيقة مع وحداتٍ محصورةٍ غير اسمِ العدد، بل العددُ اسمٌ لتلك الكثرة، فإنّ العددَ في قولنا: خمسةُ رجالٍ، هو الخمسةُ، لا الرِّجال[١]، وكذلك الدراهمُ الخمسة، فإنّ العددَ هو الخمسةُ، لا الدراهمُ.

وقال الطُّوفيُّ[٢] في هذا التقسيم: تقريرُه أنّ اللَّفظَ إمّا أن يدُلَّ على ماهيَّةِ مَدْلُولِه من حيث هيَ هيَ، أو لا، فإن دلَّ على الماهيّةِ من حيث هيَ هيَ، [أوْ لا، فإن دلَّ على الماهيّةِ من حيثُ هيَ][٣]؛ أي: مع قطْعِ النَّظرِ عن جميع ما يعْرِضُ لها من وَحْدةٍ وكثرةٍ، وحُدوثٍ وقِدَمٍ، وطُولٍ وقِصَرٍ، وسوادٍ وبياضٍ، فهذا هو المطلقُ، وذلك لأنّ الإنسانَ[٤] مثلاً من حيث هو إنسانٌ إنما يدلُّ على حيوانٍ ناطقٍ، لا على واحدٍ، ولا حادثٍ، ولا طويلٍ، ولا أسودَ، ولا على ضدِّ شيءٍ من ذلك، وإن كنّا نعلم أنه لا ينفكُّ عن بعض تلك.

---

(١) في الأصل: «لا خمسة رجال»، وهو خطأ من الناسخ، وصوابه ما أثبتناه، وهذه المسألة من جملة المسائل التي تناولها بالبحث ـ وهو مفيدٌ ـ جمال الدين الأسنوي في «نهاية السول شرح منهاج الوصول» (١: ٣٧٧).

(٢) في «شرح مختصر الروضة» له (٢: ٤٥٨).

(٣) ما بين المعقوفتين من «شرح مختصر الروضة» للطوفي، وسقط من الأصل.

(٤) في الأصل: «الإنسانية»، والتصويب من «شرح مختصر الروضة».

وإن لم يدُلَّ على الماهيّةِ من حيث هيَ هيَ، فإمّا أن يدلَّ على وحدةٍ أو وحداتٍ [متعدِّدةٍ][1]، فإن دلَّ على وحدةٍ فهي إمّا معيَّنةٌ، / كزيدٍ وعمرٍو، وهو العَلَمُ، أو غيرُ معيَّنةٍ كفَرسٍ ورجُلٍ، وهو النَّكرة [وإنْ دلَّ على وَحَداتٍ متعدِّدةٍ، وهي الكثرةُ، فتلكَ الكثرةُ][2]، إمّا بعضُ وحداتِ الماهيَّةِ أو جميعُها، فإن كانت بعضَها فهو اسمُ العَدَدِ كعشرينَ وثلاثين ونحوِها، وإن كانت جميعَ وَحَداتِ الماهيّةِ، فهو العامُّ. [٤٠/ب]

فالعامُّ [إذَنْ][3]: هو اللفظُ الدالُّ على جميع أجزاءِ ماهيّةِ مدْلُولِه[4].

والـمُطْلَقُ: هو اللفظُ الدالُّ على الماهيّةِ المجرَّدةِ عن وصْفٍ زائدٍ.

والعَلَمُ: هو اللَّفظُ الدالُّ على وَحْدةٍ معيَّنةٍ.

والنَّـكرةُ: هو اللَّفظُ الدالُّ على وَحْدةٍ غيرِ معيَّنةٍ.

واسمُ العَدَدِ: هو اللَّفظُ الدالُّ على بعضِ وحداتِ ماهيّةِ مدلُولِه.

فإن قلتَ: قولُكم: العامُّ هو اللفظُ الدالُّ على جميع وَحَداتِ الماهيّةِ، يقتضي أنّ الخاصَّ هو اللَّفظُ الدالُّ على بعض وَحَداتِ الماهيّةِ؛ لأن الخاصَّ مُقابِلُ العامِّ، وحينئذٍ يتَّحدُ حدُّ الخاصِّ واسمُ العَدَدِ.

قلت: هو كذلكَ، غيرَ أنّ بعضَ وَحَداتِ الماهيّةِ في الخاصِّ هو وحدةٌ واحدةٌ معيَّنةٌ أو مخصُوصةٌ، وفي اسم العدَدِ هو وَحَداتٌ متعدِّدةٌ غيرُ مُستَغرِقَةٍ، فيُزادُ بينَ حقيقةِ الخاصِّ واسمِ العَدَدِ، هذا الفصْلُ. انتهىٰ.

---

(١) ما بين المعقوفتين من «شرح مختصر الروضة» (٢: ٤٥٩)، وسقط من الأصل.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركناه من «شرح مختصر الروضة».

(٣) من «شرح مختصر الروضة»، وسقط من الأصل.

(٤) زاد بعده في «شرح مختصر الروضة» (٢: ٤٥٩): «وهو أجوَدُها؛ أي: أجودُ الـحُدود المذكورة».

وفيه تقييدُ المعرفةِ بالعِلْم بخلافِ ما أطلقَهُ البيضاويُّ[١] وشارِحُه وما انفصَل به من سؤال لُزومِ اتِّحاد حدِّ العدَدِ وحدِّ الخاصِّ.

يُقال عليه: إذا قلتَ: إن بعضَ وَحَداتِ الماهيّةِ في الخاصِّ وَحدةٌ معيَّنةٌ، لزِمَ اتِّحادُ حدِّه مع حدِّ العلمِ، ثم قد يكونُ الخاصُّ أكثَرَ من واحدٍ، ولعلَّ الفصْلَ الذي ادّعىٰ زيادتَه هو مُتعدِّدة غيرُ مستَغْرَقةٍ، فعلىٰ هذا يكون حدُّ اسمِ العدَدِ: هو اللفظُ الدالُّ على بعضِ وَحَداتِ ماهيّةِ مدْلُولِه متعدِّداً من غير استغراقٍ.

وقال القَرافيُّ على قول صاحب «الحاصِل»: قوله: «مع وَحَدةٍ معيَّنةٍ هو المعرفةُ»، لا يتَّجهُ؛ لأن التَّعيينَ إن أُريدَ به التَّعيينُ بالشَّخصِ، فليس في المعارف ما وُضِعَ لشخصٍ إلا العَلَمُ على ما تقرَّر عند تقسيماتِ الألفاظِ إلى الجزئيِّ والكُليِّ، وذكَر أنَّ الـمُضمرَ موضوعٌ لجزئيٍّ، وإن أُريدَ بالتَّعيينِ التَّعيينُ بالنَّوعِ، أو الجنسِ، أو الصِّفةِ أشْكَلَ بالنَّكراتِ كلِّها، فإنها معيَّنةٌ بأنواعها وأجناسِها، كقولك: إنسانٌ، فرسٌ، طائرٌ، إنما يتناول حقيقةً معيَّنةً بنوعها.

وقوله: «أو مع وحَداتٍ معدُوداتٍ، فهو اسمُ العدَدِ» يُشكِلُ عليه / بالجُموع [٤١/أ] كلِّها، فإنّ الأفرادَ الـمُندَرِجةَ تحتَها معدودةٌ، واللهُ تعالى يعلمُ عددَها، وكذلك البشَرُ، فإنّ الإنسانَ إذا قال: لقيتُ رجالاً، فهو يعلم عِدَّةَ مَنْ لقِيَ، وإن قلنا: الـجَمعُ المنكَّرُ لا يتناول إلا اثنينِ أو ثلاثةً، فالدلالةُ مفقودةٌ فيما عدا ذلك، فهذه الثلاثةُ وَحَداتٌ معدودةٌ، وليست باسمِ عَدَدٍ.

وقوله: «أو مع كلِّ جُزئيّاتِه وهو العام» لفظُ «كلّ» إن أُريدَ به الكُلِّيةُ صحَّ، أو الكُلُّ من حيث هو كلٌّ فلا يصحُّ؛ لتعدُّد الاستدلالِ به في النَّفي والنَّهي، ولـمّا كان لفظُه متردِّداً بين المعنيَينِ لم يصحَّ؛ لدُخولِ ما لا يكون عامّاً في ضابط العامِّ.

---

(١) كما في شرحه «الإبهاج في شرح المنهاج» (٢: ٩١) فما بعدها.

زاد التَّبريزيُّ[١] فقال: اللفظُ الدالُّ على الماهيّةِ من حيث هيَ هيَ، هو المطْلَقُ ويسمّىٰ مفهومُه كليّاً، والدالُّ بوَصْفِ الكَثرةِ إن لم ينحصرْ فهو العامُّ، وإنِ انحَصَر فهو الجمعُ الـمُنكَّر، والدالُّ عليها بوَصْفِ الوحدةِ المعيَّنة هو العَلَمُ واسمُ الإنسانِ وما في معناه، وإن كان ذِهْنيّاً فهو المطْلَقُ عند الفقهاءِ، ويخصُّون الأوّلَ باسم الجنسِ.

وأمّا الدالُّ على نفْسِ الكَثرةِ، فإنْ أشعَرَ بكميّةٍ فهو اسمُ العدَدِ، وإلّا فهو على الأقسام المذكورةِ.

قال القرافيُّ: قوله: «الدالُّ على الماهيّة بالوحدة المعيّنة هو العَلَمُ» صحيحٌ.

وقولُه: «واسمُ الإنسانِ وما في معناهُ» غيرُ متَّجهٍ؛ لأنّ اسمَ الإنسانِ لو كان موضوعاً لمعيَّنٍ كالعَلَم لَـما صَدَقَ على شخصٍ آخَرَ إلا بوَضْعٍ آخَر، لكنه يصْدُق على ما لا يتَناهىٰ، فدلَّ على أنّه موضوعٌ لمفهومِ الـمُشارِ إليه، الذي هو مفهومٌ مشتَرَكٌ كُلِّيٌّ؛ فلذلك يَصْدُق على ما لا يتَناهىٰ من الحالِ. وكذلك المضمَراتُ وجميعُ المعارفِ غيرِ العَلَم.

وقوله: «وإن كانت ذِهْنيّةً فهو الـمُطْلَقُ عند الفُقهاءِ» يشير إلى أنّ المطْلَقَ وُضِع للمفهوم الـجَلِيِّ القابلِ للكَثْرةِ والوَحدةِ، وهذا القابلُ هو صورةٌ ذِهنيَّةٌ، فإنّ الواقعَ في الخارج إن كان واحداً استَحالَتِ الكَثرةُ عليه، أو كثيراً استَحالَتِ الوحدةُ عليه، من حيث هو كثيرٌ، فالقابلُ للأمرَينِ إنّما هو في الذِّهنِ، والصُّورة الذِّهنيةُ واحدةٌ مشخَّصةٌ، وفردٌ من أفراد تلك الماهيّاتِ، فعلىٰ هذا اللفظِ الـمُطلَقِ مدلُولُه صورةٌ متوحِّدةٌ ذِهْناً.

وقوله: «عند الفقهاءِ» احترازٌ من اصطلاح اللُّغةِ، فإنّ الـمُطلقَ لغةً إنما:

---

(١) هو المظفّر بن أبي محمد، ويقال: ابن أبي الخير، أمين الدين التبريزي، صاحب «التنقيح» اختصر فيه «المحصول» في أصول الفقه، المتوفّى سنة إحدى وعشرين وستّ مئة.

هو الذي ليس له قَدْرٌ حِسِّيٌّ، ثم استُعير لعَدَم القيودِ المعنويّةِ في اصطلاح الفقهاء، فهو مجازٌ راجحٌ، وحقيقةٌ عُرفيّةٌ عند الفقهاءِ والأصوليِّين، لكن خصَّصه/ الفقهاءُ [٤١/ب] لكَونِهم أكثَرَ استعمالاً لهذا اللّفظِ من الأُصوليِّينَ، لتكونَ هي أعيانَ المسائلِ عندَهم.

وقوله: «ويخصُّون الأوّلَ باسمِ الجنسِ» يُريدون الـمُطلَقَ الكُلِّيَّ. انتهىٰ.

فلم يتعرَّض لِـمُنكَرِه، وإنما فرَّقَ بين الـمُطلَقِ في اصطلاح الفقهاء واصطلاح غيرِهم، فالفقهاءُ يخصُّونه بوصْفِ الوحدة الذِّهنيةِ، حيث يقولون: الـمُطلَقُ صادقٌ بصُورةٍ، ويخُصُّون الذي مفهومُه كُلِّيٌّ باسم الجنسِ. انتهىٰ.

تنبيهٌ: ما ذكَره البيضاويُّ تَبَعاً لـ«الحاصِلِ»[١] يقتضي أن التَّنكيرَ يدلُّ على التوحيدِ، وهو وجهٌ في مذهب الشافعيِّ، والأصحُّ خلافُه، فقد قالوا فيما لو قال لزوجته: إن كان حَمْلُكِ، أو إن كان ما في بطْنكِ ذَكَراً[٢] فأنت طالقٌ طلقة، فإن كان أنثىٰ فأنتِ طالقٌ طلقتين، فوَلَدتْ ذَكرينِ، أو أُنثَيين: أنّ الأصحَّ أنه يقع الطلاقُ حملاً على الجنس[٣]، وفي وجْهٍ: لا يقع الطلاقُ، لأن مقتضىٰ التَّنكيرِ التَّوحيدُ. وبه قال الشيخ أبو محمّد[٤]، وإليه مال الإمامُ. وبالأول قال الـحَنّاطيُّ والقاضي الحسين.

تنبيه آخَرُ: قال ابن هشام في «المغني»[٥] في أقسام «ال» الجنسيَّةِ: إمّا لاستغراقِ الأفرادِ، أو لاستغراقِ خَصائص الأفرادِ، أو لتعريف الماهيَّة، وهي التي لا تَخْلُفها

(١) «الحاصل من المحصول» للأرموي، وقد سلفت الإشارة إليه.

(٢) في الأصل: «ذكر» بالرفع، وهو خطأٌ.

(٣) تُنظر هذه المسألة: «روضة الطالبين» (٨: ١٤١).

(٤) يعني الجوينيّ، والد إمام الحرمين، والمسألة مذكورة في «الروضة» (٨: ١٤١)، و«التمهيد في تخريج الفروع على الأصول» لجمال الدين الأسنوي ص٣٢٤.

(٥) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» ص٧٣، والنقل عنه هنا بتصرُّف.

«كلّ» لا حقيقةً ولا مجازاً، نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وبعضُهم يقول في هذه: إنها لتعريفِ العَهْدِ، فإنّ الأجناسَ أمورٌ معهودةٌ في الأذهانِ يتميَّزُ بعضُها عن بعض، ويَقسِمُ المعهودَ إلى شخصٍ، وجنسٍ، والفَرْقُ بين المعرَّف بـ«ال» هذه وبين اسمِ الجنسِ النَّكِرةِ[1]، هو الفرْقُ بين المقيَّد والـمُطْلَقِ، وذلك لأنَّ[2] ذا الألفِ واللامِ يدلُّ على الحقيقة بقَيْدِ حُضُورِها في الذِّهنِ، واسمُ الجنسِ النَّكرةِ يدلُّ على مُطلَقِ الحقيقةِ لا باعتبار قَيْدٍ. انتهى.

وعلى هذا فلم يدخُل ذُو الألفِ واللامِ في حدِّ ابنِ الحاجبِ؛ لأنه لا يدلُّ على شائعٍ في جنسِه، إنما يدلُّ على الحقيقة بقَيْدِ حُضُورِها في الذِّهنِ.

تنبيهٌ ثالثٌ: ممّن جرى على الفرْقِ صاحبُ «جمع الجوامع»[3] فقال: الـمُطلَقُ: الدالُّ على الماهيّةِ بلا قيدٍ، وزَعَم الآمِديُّ وابنُ الحاجبِ دلالتَه على الوحدة الشائعةِ؛ توهَّماهُ النَّكِرةَ، ومِنْ ثمّ قالا: الأمرُ بمُطلَقِ الماهيّةِ أمرٌ بجُزئيٍّ، وليس بشيء. انتهى.

ويُقال عليه: التكليف لا يتعلَّق إلا بالموجودِ في الخارج، والـمُطلقُ الموجودُ في الخارج هو واحدٌ غيرُ معيَّنٍ، لأن الـمُطلقَ لا يوجد في الخارج إلا في ضمنِ الآحادِ، فيكون الـمُطلَقُ / الموجودُ واحداً في الخارج غيرَ معيَّنٍ، وذلك هو مفهوم النَّكرةِ، والأصوليُّ إنما يتكلَّم فيما يقع به أمرُ التَّكليفِ، فلذلك فسّراه بما ذكَر. [٤٢/أ]

وأمّا الاعتباراتُ العقليّةُ فلا تكليفَ بها، إذ لا وجودَ لها في الخارج، ومما يدلُّ لذلك مسألةُ الأمرِ بمُطلَقِ الماهيَّة، فإن الأمرَ لم يطلُبِ الكليَّ المشتَركَ، فإذا قيل:

---

(١) مثال المعرَّف بـ«ال» التي هي لتعريف الحقيقة: «اشترِ الماءَ»، ومثالُ اسمِ الجنس النّكرةِ: «اشترِ ماءً»، وعلى هذا جاء قولُه أنّ ذا الألف واللام يدلُّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذِّهن، بخلاف اسم الجنس النكرة الموضوع المطلق الحقيقة. ينظر: «الجنى الداني في حروف المعاني» ص٣٢.

(٢) في الأصل: «أن دا»! والمثبت من «المغني»، وهو الصحيح.

(٣) يعني تاج الدين عبد الوهاب السُّبكي، وينظر شرحه لجلال الدين المحلّي (٢: ٧٩).

أمرتُكَ بكذا، فالمطلوبُ الفعلُ الـجُزئيُّ الممكنُ المطابقُ للماهيَّةِ الكُليَّةِ؛ لأن الماهيّةَ الكُليّةَ يَسْتَحيلُ[1] وُجودُها في الأعيان، فلا تُطلَبُ.

تنبيهٌ آخَرُ: قال التَّفتازانيُّ في قول صاحب «التلخيص»: وقد يأتي ـ يعني المعرَّفَ بلام الحقيقة ـ للواحد باعتبار عَهْدِيَّتِهِ في الذِّهن، كقولك: ادخُل السُّوقَ؛ حيث لا عهدَ، وهذا في المعنى كالنَّـكرةِ. ما نصُّه: وقد يأتي المعرَّفُ بلام الحقيقةِ لواحدٍ من الأفراد باعتبار عَهْديَّتِهِ في الذِّهن لمطابقة ذلك الواحدِ الحقيقةَ، يعني مُطلَقَ المعرَّفِ بلام الحقيقةِ الذي هو موضوعٌ للحقيقة المتَّحدةِ في الذِّهن على فردٍ موجودٍ باعتبار كونِه معهوداً في الذِّهن، وجزئيّاً من جُزئيّات تلك الحقيقة، مطابقاً إيّاها، كما يُطلق الكُلِّيُّ الطبيعيُّ على كلٍّ من جزئيّاتِه، وذلك عند قيامِ قرينةٍ على أن ليس القصْدُ إلى نفس الحقيقةِ من حيث هيَ هيَ، بل من حيث الوجودُ، لا من حيث وجودُها في ضمن جميع الأفرادِ، بل بعضُها كقولك: ادخُلِ السُّوقَ، حيث لا عهدَ في الخارج، فإنّ قولَك: «ادخُل» قرينةٌ دالّةٌ على ما ذكَرْناه[2].

وتحقيقُه: أنه موضوعٌ للحقيقة المتَّحدةِ في الذِّهن، وإنما أُطلق على الفرد الموجودِ فيها باعتبار أنّ الحقيقةَ موجودةٌ فيها، فجاء التعهُّدُ باعتبار الوُجودِ، لا باعتبار الوضْع، والفرْقُ هو من النَّـكرةِ، كالفرْقِ بين عَلَم الـجِنْسِ المستعمَلِ في فردٍ، وبينَ اسمِ الجنسِ، نحو: لقيتُ أسامةَ، ولقيت أَسَداً؛ فـ«أَسد» موضوعٌ لواحدٍ من آحاد جِنْسِه، فإطلاقُه على الواحِدِ إطلاقٌ على أصْلِ وَضْعِه، و«أسامةُ» موضوعٌ للحقيقةِ المتَّحدةِ في الذِّهن، وإذا أطلَقَها على الواحِدِ، فإنما أراد الحقيقةَ، ولزِمَ من إطلاقِه على الحقيقةِ باعتبار الوُجودِ: التَّعدُّدُ ضِمْناً.

---

(١) في الأصل: «تستحق» وهو خطأٌ من الناسخ بلا شكّ.

(٢) وقد ذكر سعد الدين التفتازاني نحو ما نقله عنه المصنّف هنا في كتابه «شرح التلويح على التوضيح» (١ : ٩٦).

فكذا النَّكرةُ تفيد أنّ ذلك الاسمَ بعضٌ من جُملةِ الحقيقة، نحوُ: ادخُلْ سُوقاً، بخلاف المعرَّف، نحو: ادخُلِ السُّوقَ، فإنّ المرادَ به نفْسُ الحقيقةِ، والبَعْضيّةُ مُستَفادةٌ من القَرينةِ، كالدُّخول مثلاً، فهو كعامٍّ مخصُوصٍ بالقَرينة، فالمجرَّدُ وذُو اللامِ إذنْ بالنَّظرِ إلى القَرينةِ سواءٌ، وبالنَّظَرِ إلى أنفُسِهما مختلفانِ. وإليه أشار / بقوله: «وهذا في المعنى كالنَّـكرةِ». [٤٢/ب]

ومن ذلك: قولُه:

مسألةٌ: هل يُشترط أن تكونَ الصِّلَةُ معهودةً؟

قال الشّيخُ أبو حيّانَ في «شرح التَّسهيل» في (باب الموصُول) في تعليل أنّ الجملةَ الإنشائيّةَ لا تصلُح أن تكونَ صلةً للموصُول؛ لأنّ الجملةَ الإنشائيةَ هي التي حصُولُ معناها مقارنٌ لحصُولِ لَفْظِها، فلا يصلُح وقوعُها صلةً؛ لأنَّ الصِّلةَ معرَّفةٌ، والموصولَ معرّفٌ، فلا بدَّ من تقدُّم الشُّعورِ بمعناها على الشُّعور بمعناه. قال ابنُ مالكٍ في «شرحه»[1]: والمشهورُ عند النَّحويِّينَ تقييدُ الـجُملةِ الموصولِ بها بكَوْنِها معهودةً، وذلك غيرُ لازمٍ؛ لأن الموصولَ قد يُراد به معهودٌ، فتكون صلتُه معهودةً، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، [و] كقول الشاعر: [من الطويل]

ألا أيُّهـا القلبُ الذي قـادَهُ الهوىٰ أفِقْ لا أقرَّ اللهُ عينَـكَ من قَلْبِ[2]

---

(١) كما في «همع الهوامع» للسيوطيّ (١: ٣٣٤).

(٢) البيت لقيس بن ذريح، المعروف بقيس لُبنىٰ، وهو في «ديوانه» ص٦، وإليه عزاه أبو الحسن البصري في «الحماسة البصرية» (٢: ١٠١)، وهو في «ديوان الحماسة» (٢: ٥٧)، و«شرحها» للتبريزي (٢: ٧٥) دون نسبةٍ لقائل معيَّنٍ.

وقد يرادُ به الجنسُ، فتوافقُه صِلَتُه، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١] وكقول الشاعر: [من الطويل]

فإن أستَطِعْ أَغلِبْ وإن يغْلِبِ الهوىٰ فمثلُ الذي لاقيتُ يُغْلَبُ صاحبُهْ[1]

وقال بعد ذلك لـمّا ذَكر أنّ بعضَ أصحابِه من أقاربِه شَرَطَ في جملةِ الصِّلة: أن لا تكونَ تعجُّبيةً، فلا يَجوزُ: جاءَني الذي ما أحسَنَه! وعلَّل ذلك بأنّ التعجُّبَ إنما يكون من خفِيِّ السَّببِ، والصِّلةُ تكون موضِّحةً فتَنافَيا.

قال: وأمّا مَنْ يذهبُ إلى أن التعجُّبَ إنشاءٌ، فوجْهُ الـمَنْع ظاهرٌ؛ وذلك لأنّ الإنشاءَ يكون في الحالِ، والصِّلةُ أبداً لا تكون أبداً إلا معهودةً بينَكَ وبينَ مخاطِبِكَ على المشهور، والإنشاءُ ليس فيه تقدُّمُ عهدٍ، فلا يجوز.

وكلامُ السُّهيليِّ في ذلك مناقضٌ لجزْمِه في معرِّف الموصولِ بأنَّ الصِّلةَ معهودةٌ، فإنه لـمّا ذكر تفاوُتَ رُتَبِ المعارفِ وأن الموصولَ وذا[2] الأداةِ بعد اسمِ الإشارةِ والـمُنادى، قال في «الشَّرح»: إنّ الموصولَ بحسب صِلَتِه يتكمَّلُ تعريفُه بكمالِ وضُوحِها، وينقُص بنُقصانِه.

قال الشيخ أبو حيّانَ: تقدَّم لنا أنّ هذا الذي قاله هو مذهبُ الفارسيِّ، وتقدَّم الرّدُّ عليه، وجعَل الموصولَ والمعرَّفَ بـ«ال» في رُتبةٍ واحدةٍ، وكأنّه رأى أن التَّعريفَ فيهما بالعهدِ، والعهدُ موجودٌ في الصِّلة، كما أنه موجودٌ في «ال»، وثبت في بعضِ النُّسخِ: ثم ذُو الأداةِ، فجَعل ذا الأداةِ بعدَ الموصولِ، وأصحابُنا جعلُوا

---

(١) البيت للرمّاح بن أبرد الـمُرِّي، المشهور بابن ميّادة، وإليه عزاه أبو علّي القالي في «الأمالي» (١: ١٦٥)، وأبو الفرج الأصفهاني في «الأغاني» (٢: ٢٩٦)، وأبو تمام في «ديوان الحماسة» (٢: ١٢٠)، والتبريزي في «شرح ديوان الحماسة» (٢: ١٢١).

(٢) في الأصل: «وذو» وهو خطأ، والوجه ما أثبتناه.

الموصولَ مِنْ قِبَلِ ما عُرِّف بـ«ال»، فصار من الـمُعرَّف بـ«ال»، وذلك على مذهب الأخْفَشِ، والذي تقدَّم له أنهم / اختلفوا في معرِّف الموصولِ، فذهب الفارسيُّ إلى أنه تعرَّف بالعهدِ الذي في الصِّلة. وذهب أبو الحسن ـ يعني الأخفشَ ـ إلى أنه تعرَّفَ بالألفِ واللام، وما ليس فيه ألفٌ ولامٌ فهو في معنى ما فيه ألفٌ ولامٌ. [٤٣/أ]

واستدل الفارسيُّ بوجود «مَن» و«ما» ونحوِهما من الموصولاتِ.

وأُجيب بأنها في معنى «ما» من الألفِ واللامِ، ورُدَّ مذهبُ الفارسيِّ بأنَّ الصِّلةَ تتنزَّل من الموصولِ منزلةَ الجزءِ، فكما أنّ جزءَ الشيءِ لا يعرِّفه، كذلك ما نَزَل منزلتَه. انتهى.

ودعوى الفارسيِّ التعريفَ بذلك بمُقتَضى الاتفاقِ على اعتبار ذلك، وأنّ الأخفشَ لا يخالفُ فيه، وهذا ينافي قولَـهم على المشهور، إلّا أن يُقالَ: لا يُراد بذلك خلافٌ.

والاعتراضُ على اشتراط أن تكونَ الصِّلةُ معهودةً بقوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤]، فإنّ الـمُخاطَبِينَ لا يعلمون ذلك؛ لأنّ الخطابَ مع العربِ الذين تحدَّوا بإعجاز القرآنِ في قوله تعالى: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]، ثم قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، ذَكَره الزَّمخشريُّ، فقال[1]: فإن قلتَ: صِلَةُ «الذي» و«التي» يَجِبُ أن تكونَ قصّةً معلومةً للمخاطَب، فكيف عَلِمَ أُولئكَ أنّ نارَ الآخرةِ تُوقَدُ بالناس والحجارةِ؟ قلتُ: لا يمتَنِعُ أن يتقدَّم لهم بذلك سماعٌ من أهل الكتاب، أو سمعُوه من رسول الله ﷺ، أو سمعُوا قبلَ هذه الآيةِ قولَه تعالى في سورة التَّحريم: ﴿نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦]، فإن

---

(١) في «الكشاف» (١: ١٠٢).

قلتَ: فلمَ جاءتِ النارُ الموصوفة[١] بهذه الجملةِ نكرةً[٢] في سورة التَّحريمِ، وها هنا معرّفةً؟ قلتُ: تلك الآيةُ نزلتْ بمكّةَ، فعرفُوا منها ناراً موصوفةً بهذه الصِّفة، ثم نزلت هذه بالمدينة مشاراً بها إلى ما عرفوه[٣] أولًا. انتهى.

وما أجاب به عن ذلك من أنه سَبَق عِلْمُهم بذلك في سورة التَّحريم، ولذلك نُكِّرتِ النارُ فيها، وعرفتَ ما يلزمُ من ذلك أن تكونَ سورةُ التَّحريم مكِّيةً، أو الآيةُ مكّيةً، وليس الأمر كذلك، لأنّ التحريمَ مدنيّةٌ، والبقرةَ مدنيّةٌ، وقد جزم هو في سورة التَّحريم بأنها مدنيّةٌ.

وقد تَبِعَه هنا في كلامِه الشيخُ أبو حيّانَ في «التفسير»[٤] فقال: وعرَّفَ النارَ هنا؛ لأنه قد تقدَّم ذكرُها نَكِرةً في سورة التَّحريم، والتي في سورة التَّحريمِ نزلت بمكّةَ، وهذه بالمدينة، وإذا كُرِّرتِ[٥] النَّكرةُ سابقةً ذُكرت ثانيةً بالألف واللام وصارت مَعْرِفةً لتقدُّمها في الذِّكر، ووُصفت بـ«التي» وصِلَتِها، والصِّلةُ معلومةٌ للسامعِ لتقدُّمِ ذكْرِها في قوله: ﴿نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ / وَٱلْحِجَارَةُ﴾، أو لسماع ذلك من أهل الكتابِ قبلَ نُزولِ الآيةِ. انتهى. [٤٢/ب]

ويُقال عليه: سورةُ التَّحريم مدنيّةٌ كما جزمتَ في تفسيرها ولم تستثنِ منها الآيةَ المذكورةَ، ولا يُقدَّم على الاستثناء إلّا بنقلٍ، ويدلُّ على أنها مدنيّةٌ نزولُـها في شُربِ العَسَل عند زينبَ بنتِ جحشٍ، وتظاهُرِ عائشةَ وحفصةَ على الكلام الذي قالاه، كما هو ثابتٌ في «الصحيحين»[٦] عن عائشةَ.

---

(١) في الأصل «موصوفة»، والمثبت من «الكشاف».
(٢) في «الكشّاف»: «منكّرة».
(٣) في الأصل «عرف»، والمثبت من «الكشاف».
(٤) «البحر المحيط» (١: ١٧٥).
(٥) في الأصل «ذكرت»، والمثبت من «البحر المحيط».
(٦) البخاري (٤٩١٢) (٦٦٩١)، ومسلم (١٤٧٤) (٢٠) من حديث عبيد بن عمير، عنها رضي الله عنها.

وأمّا شُرْبُ العَسَلِ عند حفصةَ وتظاهُرُ صفيةَ وسودةَ وعائشةَ كما هو في «الصحيحين»[١] عن عائشة أيضاً، فلم تنزلْ فيه الآيةُ، ولا معارضةَ بينه وبين القصّةِ الأولى، خلافاً لما ذكَره الشيخ محيي الدين النَّوويُّ في «شرح مسلم»[٢]، بل الصوابُ أن القصّةَ متعدِّدةٌ، وأنّ الأولى نزلت فيها السُّورةُ، والثانية لم ينزل فيها شيءٌ؛ ولذلك ثنّىٰ الضَّميرَ في قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ﴾ الآية [التحريم: ٤].

وأمّا قصّةُ ماريةَ فأخرجها البيهقيُّ في «السُّنن»[٣] عن ابن عباس، ولكنها لا تقاوِمُ هذه القصّةَ في الصِّحةِ، وبذلك احتجَّ أصحابُنا على أن تحريمَ الأَمَةِ يُوجب الكفّارةَ، ككَفّارةِ اليمينِ، وعلى السَّببِ الصَّحيحِ يكون وقَعَ حَلِفٌ عن عَدَم العَوْدِ للعَسَلِ؛ لأن تحريمَ الطعام والشرابِ لا كفّارةَ فيه.

وقد جاءت روايةٌ فيها: «ولكن كنتُ أشربُ عَسَلاً عند زينبَ بنتِ جحْشٍ، فلن أعودَ له، وقد حَلَفْتُ، لا تُخبري بذلك أحداً»، رواها البخاريُّ في تفسير سورة التحريم[٤] من طريق إبراهيمَ بنِ موسى، عن هشامَ بنِ يوسفَ، عن ابن جُريجٍ، عن عطاءٍ، عن عُبيد بن عُمير، عن عائشةَ.

وجاء في روايةٍ في مسلمٍ[٥] من طريق حمّاد بنِ سلمةَ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن عُبيدِ بنِ حُنَينٍ، عن ابن عبّاس: أن الـمُتظاهِرَتَينِ حفصةُ وأمُّ سلمةَ.

---

(١) البخاري (٥٢٦٨)، ومسلم (١٤٧٤) (٢١) من حديث عروة بن الزُّبير، عنها رضي الله عنها.

(٢) (١٠: ٧٧).

(٣) «الكبرى» (٧: ٣٥٢) (١٥٤٧١)، وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٣: ٤٧٧)، كلاهما من طريق الحسين بن الحسن بن عطية، عن أبيه، عن جدِّه عطية بن سعد العَوْنيّ، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده ضعيف، فإنّ الحسين بن الحسن بن عطيةَ ومَنْ بعده في عداد الضعفاء.

(٤) في كتاب التفسير من «صحيحه» (٤٩١٢).

(٥) في «صحيحه» (١٤٧٩) (٣٢).

وكذلك أخرجَها أبو عوانةَ(١)، وهي غريبةٌ، والمعروف أن الـمُتظاهِرَتَين حفصةُ وعائشةُ.

ووقع في «طبقات ابن سعد»(٢) من طريق الواقديِّ، عن عبد الرحمن بن أبي الزِّناد، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشة: أن المشروبَ عندها العَسَلُ أُمُّ سلمةَ. والواقديُّ ضعيفٌ.

وأخرج(٣) من طريق داودَ بنِ الـحُصينِ، عن عبد الله بنِ رافعٍ، قال: سألتُ أمَّ سلمةَ عن هذه الآيةِ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ [التحريم: ١]، قالت: كانت عندي عُكَّةٌ من عَسَلٍ(٤) [أبيضَ يَجْرُسُ نَحلُه الضَّرْوَ]، فكان النبيُّ ﷺ يلْعَقُ منها [وكان يُحِبُّه]، فقالت له عائشةُ: نَحْلُه جَرَسَتْ عُرْفُطاً(٥)، فحرَّمَها عليه؛ فأُنزلتْ هذه الآيةُ.

وهذه كلُّها فوائدُ تتعلَّق بنُزول سورةِ التَّحريمِ، ذُكرت استطراداً إظهاراً للفائدة.

وقال التَّفتازانيُّ في «شرح التلخيص» في أحوال الـمُسنَدِ إليه، في قول صاحبِ / «التلخيص»: وأمّا تَنْكيرُه فاعلَمْ أن الوصْفَ قد يكون جملةً ويُشترط [٤٤/أ] فيه تنكيرُ الموصُوفِ؛ لأن الجُمَل التي لها محلٌّ من الإعراب يَجِبُ صحَّةُ وُقوعِ المفردِ موقِعَها، والمفردُ الذي يُسْبَكُ من الجملةِ نكرةٌ؛ لأنه إنما يكون باعتبار الـحُكم الذي يناسبُه التَّنكيرُ، وينبغي أن يكون هذا مرادَ مَنْ قال: إنَّ الجملةَ نكرةٌ، وإلّا

---

(١) في «المستخرج» (٣: ١٦٩) (٤٥٧٧).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٨: ١٧٠).

(٣) في «الطبقات الكبرى» (٨: ١٧٠)، وفي إسناده محمد بن عمر: وهو الواقدي شيخ ابن سعد: وهو متروك.

(٤) في الأصل: «عندي بمكّة عسل»، والتصويب من «الطبقات الكبرى»، وما بين المعقوفات بعده منه. و «الضَّرْو»: شجرٌ طيِّب الرائحة. «اللسان» (ضرو).

(٥) كذا في الأصل، ووقع في المطبوع من «الطبقات الكبرى»: «نحلُها تَجْرُسُ عُرْفُطاً».

فالتَّعريفُ والتَّنكيرُ من خواصِّ الاسم، ويجبُ في تلك الجملةِ أن تكونَ خبريّةً كالصِّلة؛ لأنّ الصِّفةَ يجبُ أن يعتقدَ المتكلِّمُ أنّ الـمُخاطَبَ عالمٌ باتِّصافِ الموصُولِ بمضْمُونِها قبلَ ذِكْرها، وإنما جيءَ بها لِتُعرِّفَ المخاطبَ الموصوفَ وتُميِّـزَه عنده بما كان يعرفُه قبلُ من اتِّصافه بمضمون الصِّفةِ، فيجب كَوْنُها جملةً متضمّنةً للحُكم المعلومِ للمُخاطَبِ حصولُه قبلَ ذكْرِها، والإنشائيةُ ليست كذلك، فوُقوعُها صِلَةً أو صفةً إنما تكونُ بتقدير القولِ.

فإنْ قيل: قد ذكَر صاحبُ «الكشّاف»[1] في قوله: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢] أن التقديرَ: أقسَمَ بالله لَيُبَطِّئَنَّ، والقسَمُ وجوابُه صلةُ «مَن».

قلنا: مرادُه أن الصِّلةَ هو الجوابُ المؤكَّد بالقَسَم، وهو جملةٌ خبريّةٌ محتمِلَةٌ للصِّدق والكذبِ؛ ولذا يقال في تأكيد الأخبار: والله لَزيدٌ قائمٌ. والإنشاءُ إنما هو نفس الـجُملة القسَميّةِ، مثل قولِنا: والله، وأُقسِم بالله، ونحو ذلك، وهذا كما أن الشَّرطيةَ خبريةٌ، بخلاف الشرط.

فإن قيل: في كلامه أيضاً ما يُشعر بأنّ وجُوبَ العِلْم إنما هو في الصِّلة دون الصِّفةِ، حيث ذكَر في قولِه تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤] أنّ الصِّلةَ يجبُ أن تكون قصّةً معلومةً للمُخاطَبِ، فيحتملُ أنهم عَلِمُوا ذلك بأنْ سَمِعُوا قولَه في سورة التحريم: ﴿قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦] موصوفةً بهذه الصِّفةِ، ثم جاءت في سورة البقرةِ مشاراً بها إلى ما عُرِضَ أوّلاً.

قلنا: يمكن أن يُقالَ: الوَصْفُ يجب أن يكونَ معلومَ التَّحقيقِ عند المخاطَبِ، والخطابُ في سورة التَّحريم للمؤمنين، وهم قد علموا ذلك بسماعٍ من النبيِّ ﷺ، والمشركون لـمّا سمعُوا الآيةَ علموا ذلك، فخُوطبوا في سورة البقرة. انتهى.

---

(١) (١: ٥٣٢).

وفي كلامه تعقّبٌ؛ أما قولُه: «أنه ينبغي أن يكونَ هذا مرادَ مَنْ قال: إنّ الجملةَ نكرةٌ» وهو يُقدِّرُها بمفردٍ إذا كان لها محلٌّ من الإعراب، فهو ممنوعٌ، فالجملة تقع صفةً للنّكرةِ، وتقع حالًا بعد/ المعرفة، وتقع خبراً، ومضافاً إليها، ويَحِلُّ محلَّها مفردٌ فيها، وتقع جواباً لشرطٍ جازمٍ إذا كانت مقرونةً بالفاء، أو بـ«إذا» الفُجائيةِ، نحوَ قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وقولِه: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] ولها محلٌّ من الإعراب ولا يُقدَّر هذان بمفردٍ، وتقع صلةً واعتراضيّةً، وتفسيريةً، واستئنافيةً، وجوابَ قَسَم، وجواباً لشرطٍ غيرِ جازمٍ أو جازم، ولم تُقرَنْ بالفاء ولا بـ«إذا» الفُجائية، ولا محلَّ لها من الإعراب، ولا تتقدَّر بمفرَدٍ، مع أن تنكيرَ الـجُملِ أمرٌ مفروغٌ منه شاملٌ للجُمل كلِّها. [٤٤/ب]

وأمّا قولُه: «ويجبُ أن تكونَ تلك الجملةُ خبريّةً» إلى قوله: «فإن قيل» فمتعقَّبٌ، فالذي امتَنع في الوصْفِ الجملةُ الطَّلَبيةُ كما قال في «الألفيّة»[1]: [من الرجز]

وامْنَعْ هنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ

فلا تَمتَنِعُ القَسَميّةُ، وفي «التَّسهيل»: المنعوتُ به مفرداً أو جملةً كالموصُول بها. قال الشيخ أبو حيّان: شبّهَ الجملةَ الواقعةَ نعتاً بالجملةِ الموصولِ بها، لا بالجملة الحاليّة؛ لأنها يجوز اقترانُها بالواو، ولا بالجملة الخبريّة؛ لأنها قد تكون طلبيّةً، وجملةُ الصِّلةِ تَعْرُو عنِ الواوِ وعنِ الطَّلَبِ، وكذا الجملةُ الواقعةُ نعْتاً.

وقال في «التَّسهيل»: وقد تَرِدُ الطَّلبيةُ محكيّةً بقولٍ محذوفٍ واقعٍ نعتاً، فانظر كيف لم يَقُلْ في النَّعتِ إلّا الطَّلَبَ فقط، فإن قيل: قد قال: إنها كالصِّلة، وقد مَنَع في الصِّلة أن تكون إنشائيةً، فقال: «غير طلبيةٍ ولا إنشائيةٍ» فدَخلت التَّسميةُ في ذلك.

(١) يعني: «ألفية ابن مالك» ص٤٥، وتمامه فيه: وإن أتَتْ فالقولَ أضمِرْ تُصِبْ.

قلنا: قد نصَّ عليه الشيخُ أبو حيّانَ فقال: قوله: «ولا إنشائية» هذا مخالفٌ لما قسَّم الكلام إليه من أنه خبرٌ، وطلبٌ، وهنا جعل الـجُملَ ثلاثاً: خبراً وطلباً وإنشاءً، وتقسيمُها إلى خبرٍ وإنشاءٍ، هو التقسيمُ الصَّحيح.

وما ذهب إليه من أن جملةَ الإنشاء لا تقعُ صلةً، هو مذهب الجمهورَ، وذهب هشام[1] إلى أنه يجوز في «ليت» و«لعلّ» أن تقعا[2] صلةً لموصولٍ فنقول: الذي ليتَه منطلقٌ، والذي لعلّه منطلقٌ زيدٌ، و: الذي عسى أن يخرجَ عمرٌو. وأطالَ الكلامَ على ذلك مما يُوقف عليه من كتابه.

ثم قال: ذهب جماعةٌ من قدماء النَّحويِّينَ إلى أنه لا يجوز وصْلُ الموصول بالقَسَم، وجوابُه: إذا كانت جملةُ القَسَم قد عَرِيَتْ من ضميرٍ يعودُ على الموصولِ، فلا يجوز أن نقول: / جاءني الذي أقسَمَ بالله لقد قام أبوهُ. [٤٥/أ]

وذهبوا أيضاً إلى أنه لا يجوز الوصْلُ بالشّرطِ والجزاءِ إذا عَرِيَتْ إحدى الـجُملتَينِ من ضمير عائدٍ على الموصول، ولا يجوز: جاءني الذي إن قام عمرٌو قام أبوهُ. قال أصحابُنا[3]: وذلك جائزٌ قياساً وسماعاً.

أما القياسُ، فإنّ الـجُملتينِ قد صارتا بمنزلةِ جملةٍ واحدةٍ، بدليل أنّ كلَّ

---

(١) هو هشام بن معاوية الضرير، النَّحويّ، الكوفيّ، صاحب الكسائيّ، أخذ عنه، وهو أنبَهُ تلاميذه بعد الفرّاء، له من التصانيف «مقالة في النحو» تُعزىٰ إليه، وكتاب «الحدود في العربية» و«المختصر في النحو» و«القياس»؛ توفي سنة تسع ومئتين. ينظر: «نزهة الألبّا في طبقات الأُدبا» لابن الأنباري ص١٢٩، ١٣٠، و«معجم الأدباء» لياقوت الحموي (٦: ٢٧٨٢)، و«إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة» للقفطيّ (٣: ٣٦٤).

(٢) في الأصل «تقع» بالإفراد، والوجه هنا التثنية.

(٣) يعني: الكوفيِّين.

واحدةٍ منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى[١]، فاكتُفِيَ فيها بضميرٍ واحدٍ كما يُكتفىٰ في الجملة الواحدة.

وأما السماعُ فقولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢]، فـ«لَيُبَطِّئَنَّ» جوابُ قَسَم، والقَسَمُ وجوابُه في موضع صلةٍ لـ«مَنْ»؛ التقدير: وإنَّ منكم لَلَّذي والله لَيُبطِّئنَّ.

فإن قلنا: هل «مَنْ» نكرةٌ، أي: لَإنساناً لَيُبطِّئَنَّ؟ فالجوابُ أن «مَن» النَّكرةَ لا بدَّ لها من صفةٍ، والجملةُ إذا وقعت صفةً فلا بدَّ فيها من رابطٍ يربطُها بالموصوف، فإذا ثبت في جملة القَسَمِ والجوابِ: أنها تقعُ صفةً، فكذلك تقع صلةً. انتهىٰ.

وقال في «التفسير»[٢]: والجملةُ من القَسَم، وجوابُه صلةٌ لـ«مَنْ»، والعائدُ الضميرُ الـمُستَكِنُّ في «لَيُبطِّئنَّ»، قالوا: وفي هذه الآيةِ ردٌّ على مذهب مَنْ زعمَ من قدماء النُّحاةِ: أنه لا يجوز وَصْلُ الموصولِ بالقَسَم وجوابِه إذا كانت جملةُ القَسَم قد عَرِيَتْ من ضميرٍ، فلا يُجيز[٣]: جاءني الذي أقسَمَ بالله لقد قام أبوهُ، ولا حُجّةَ فيها، لأنّ جملةَ القَسَمِ محذوفةٌ، فاحتُمِلَ أن يكون فيها ضميرٌ يعود على الموصولِ، واحتُمَلَ أن لا يكون، وما كان يحتَمِلُ وجهَينِ لا حُجّةَ فيه على تعيينِ أحدِهما. انتهى.

فخرج من ذلك أنه لا يمتَنعُ الوصْلُ بالقَسَميّةِ مطلقاً، بل بالقيد الذي ذكَره، وهو خلافُ ما أطلَقه التَّفتازانيُّ وما ذكَره من أنَّ الصِّلةَ هي الجوابُ، لم يَقُلْهُ غيرُه،

---

(١) في الأصل: «الأخرى» دون الباء من أوّله، وينظر: «همع الهوامع» للسيوطي (١: ٣٣٥)، حيث ينقل عن هشام بن معاوية الضَّرير كما المصنّف هنا.

(٢) يعني أبا حيّان في «البحر المحيط» (٣: ٧٠٤).

(٣) في «البحر المحيط»: «يجوز».

وهو مردودٌ بنصِّ غيرِه، على أنَّ الصِّلةَ القَسَمُ وجوابُه. وفيه إساءةُ أدبٍ، فصوابُه أن يقول: في غير القرآن.

وأمّا الكلامُ على الصِّلةِ والتعقُّبُ عليه يظهر ممّا سَبَق وكونُ الزَّمخشريِّ ذكَر هذا الشَّرطَ في جملة الصِّلةِ لا يُشعر بأن هذا ليس شرطاً في جملة الصِّفة، فمِن أين استَشْعَر ذلك؟

[الكلام علىٰ «بَيْنا» و«بينَما»]

ومن ذلك: قولُه:

فائدة في الكلام على بَيْنا وبينما:

وقد كثُرت في الحديث، وإنما ذكرتها لأنّي رأيتُ بعضَ مَنْ يدّعي النَّحوَ غَلِطَ فيها، وادّعىٰ في «بينا» أن ما بعدَها مجرورٌ، وهذا غلطٌ، ليس هذا دائماً، بل في بعض الألفاظ، ومن الناس مَنْ لم يذكُر إلا ارتفاعَ ما بعدَها، / ومنهم من حكىٰ عن الأصمعيِّ جرَّ ما بعدَها، لكنه خصَّصه ببعض الأمثلةِ، أبانَ أهلُ النَّحو محلَّ ذلك، فنَبسطُ ذلك: [٤٥/ب]

قال ابنُ الأثير في «النهاية»[1]. أصلُ بَيْنا: بَيَنْ، فأشبَهتِ الفتحةَ فصارتْ أَلِفاً، يُقال: بَيْنا وبَيْنما، وهما ظَرْفا زمانٍ بمعنىٰ المفاجأةِ، ويُضافانِ إلى جملةٍ من فعلٍ وفاعلٍ، ومبتدإٍ وخبرٍ، ويحتاجان إلى جوابٍ يَتِمُّ به المعنىٰ، والأفصحُ في جوابها أن لا يكونَ فيه إذْ وإذا، وقد جاءَا [في][2] الجواب كثيراً، تقول: بينا زيدٌ جالسٌ دخلَ

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١: ١٧٦).

(٢) ما بين المعقوفتين من «النهاية».

عليه عمرٌو، وإذ دخَل عليه [عَمرٌو][1]، وإذا دَخَل عليه. ومنه قولُ الـحُرَقَةِ بنتِ النُّعمان: [من الطويل]

فبَيْنَا نَسُوس الناسَ والأمرُ أمرُنا   إذا نحـنُ فيهـا سُـوقةٌ نَتَنصَّـفُ

انتهىٰ كلامُه.

فلم يذكُر إلّا ارتفاعَ ما بعدَهما، وأنه إذا جاء بعدَهما الجملةُ الاسميّةُ من المبتدأ والخبرِ كانتا مضافتَينِ إليها، وذلك يقتضي أنها في محلِّ خبرٍ، والجملُ التي لها محلٌّ من الإعراب على ما تقرَّر الواقعةُ خبراً، وحالاً، وصفةً، ومضافاً إليها، وكذلك إذا كانت بعدَهُما الجملةُ الفعليةُ الحكمُ كذلك.

وفي «لسان العرب»[2]: قالوا: بينا نحن كذلك إذْ حَدَث كذا؛ قال: أنشَدَه سِيبوَيْهِ: [من الوافر]

فبَـيْـنـا نـحـنُ نَـرْقُـبُـه أتـانـا   مُـعلِّـقُ وَفْـضَـةٍ[3] وزِنـادُ راعِ

إنما أراد: «بَيْنَ نحن نَرْقُبُه أتانا»، فأشْبَعَ الفتحةَ[4]، فحدَثتْ بعدَها ألفٌ.

فإن قيل: فلمَ أضاف الظرفَ الذي هو «بَيْنَ» وقد علمنا أن هذا الظّرفَ لا يُضاف له من الأسماء إلا ما يدُلُّ على أكثَرَ من الواحد، أو ما عُطف عليه غيرُه بالواو دون سائرِ حروفِ العطفِ، نحو: المالُ بينَ القوم، و: المالُ بين زيدٍ وعمرٍو. وقوله: «نحن نَرْقُبه» جملةٌ، والجملةُ لا مذْهَبَ لها بعد هذا الظرف؟

---

(١) ما بين المعقوفتين من «النهاية».

(٢) فصل الباء الموحّدة، مادة (بين)، (٣٤: ٢٠٣).

(٣) وقع شرح معناها على هامش صفحة الأصل، ففيه: «والوَفْضَة: خريطةٌ يحمِلُ فيها الراعي أداتَهُ وزادَهُ». وينظر: «الصِّحاح» و«لسان العرب» مادة (وفض).

(٤) يعني الفتحة التي على النُّونِ في «بَيَنْ».

والجواب: أن هاهُنا واسطةٌ محذوفةٌ، وتقديرُ الكلام: بين أوقاتٍ نحنُ نرقبُه أتانا، أي: أتانا بينَ أوقاتِ رَقْبَتِنَا إيّاهُ، والـجُملُ مما يُضاف إليها أسماءُ الزَّمانِ، نحو: أَتيتُكَ زَمَنَ الحجّاجُ [أميرٌ][١]، وأَوانَ الخليفةُ عبدُ الملكِ، ثم إنه حذَفَ المضافَ إليه الذي هو أوقاتٌ ووَلِـيَ الظَّرفُ الذي كان مضافاً إلى المحذوفِ الـجُملةَ التي أُقيمتْ مقامَ المضافِ إليها، كقوله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ أي: أهلَ القريةِ. وكان الأصمعيُّ يَخفِضُ بعدَها[٢] إذا صَلُح في موْضِعِه «بين»، ويُنشد / قولَ أبي ذُؤيب بالكسر[٣]: [٤٦/أ]

[من الكامل]

بَـيْـنـا تَـعَـنُّـقِـه الكُـماةَ ورَوْغِـه يومـاً أُتِيْـحَ لـه جـريءٌ سَـلْفَعُ

وغيرُه يرفعُ [ما][٤] بعدَ «بينا» و«بينما» على الابتداء والخبرِ، ويُنشد برَفْعِ «تَعَنُّقِه» وبخَفضِها. قال ابنُ بَرِّيٍّ[٥]: ومثلُه في جواز الرَّفعِ والخفضِ قولُ الآخَرِ:

---

(١) ما بين المعقوفتين من المصادر، وسقط من الأصل، ينظر: «سرّ صناعة الإعراب» (١: ٣٩)، و«الصحاح»، و«المفصّل في صنعة الإعراب» (١: ١٢٩).

(٢) يعني: بعد «بَيْنا».

(٣) في الأصل «الكبير»، وهو تحريف، وأبو ذؤيب: هو خويلد بن خالد بن محرز، شاعر مخضرم، أدرك الجاهليةَ والإسلامَ، قدِمَ المدينةَ عند وفاة النبيِّ ﷺ، فأسلَمَ، وحسُنَ إسلامُه. وهو غير أبي كبير الـهُذلي، واسمه عامر بن الحليس الهذلي، قيل: أدرك الإسلام، وأسلم. ينظر: «طبقات فحول الشعراء» لابن سلّام الـجُمحيّ (١: ١٢٣)، و«معجم الأدباء» لياقوت الحموي (٣: ١٢٧٥)، و«الإصابة» لابن حجر (٧: ١٣١)، وترجمة أبي كبير الهذلي: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٦٥٩)، و«سمط اللآلي» للبكري (١: ٧٢٢).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركناه من المصادر السالف ذكرها.

(٥) هو الإمام العلّامة، النَّحْويُّ عبدُ الله بن بَرِّيِّ بن عبد الجبّار المقدسيّ الشافعيّ، قال الذهبيُّ: «نَـحْويُّ وَقْتِه، تصدّر بجامع مصر للعربيّة، وتخرّج به أئمّةٌ، وقُصِدَ من الآفاق. له: جواب المسائل العشر، و: حواش على الصِّحاح؛ جوَّدها. توفي سنة اثنتين وثمانين وخمس مئة» رحمه الله رحمة واسعة. «سير أعلام النبلاء» (٣١: ١٣٦).

[من السريع]

بَـيْـنـا غِـنَـىٰ بـيـتٍ وبَهْـجَـتِـه زالَ الغِـنَـىٰ وتَـقَـوَّضَ البـيـتُ

قال ابنُ بَرِّيّ: وقد تأتي «إذْ» في جواب «بينا»، وأنشدَ أبياتاً، ثم قال: وهذا الذي قلناه يدلُّ على فساد قولِ مَنْ يقولُ: إنّ «إذْ» لا تكون إلا في جواب «بينما» بزيادة «ما»، وقد جاءت «بينما» وليس في جوابها «إذْ». ثم ساق كلامَ ابنِ الأثير؛ فقد ذكر الخفضَ في بعض الألفاظِ وذلك في المصادر، فإنّ التَّعَنُّـقَ مصدرٌ، وكذلك الرَّوْع في الإنشاد الأوّل، والبهجةُ في الإنشاد الثاني.

وفي «لسان العرب» في مادة (عنق): قيل: الـمُعانَقةُ في المودَّة، والاعتناقُ في الحرب. وقد يجوزُ الافتعالُ في موضع الـمُفاعَلَةِ. قال الأزهريُّ: وقد يجوز الاعتناقُ في المودَّة كالتّعانُقِ، وكلٌّ [في كلٍّ][(١)] جائزٌ. وفي الحديثِ: أنه [ﷺ] قال لنساءِ عُثمانَ بنِ مظْعُونٍ لما ماتَ: «ابْكِينَ، وإياكُنَّ وتَعنُّقَ الشيطانِ» هكذا جاء في «مسند الإمام أحمد»[(٢)] وجاء في غيره: «ونَعِيقَ الشيطان»[(٣)] فإن صحَّتِ الأُولى فتكونُ مِنْ: عَنَّـقَهُ: إذا أخَذَ بعُنقِه وعَصَر في حَلْقِه لِيَصيحَ، فجَعَل صياحَ النساءِ عند الـمُصيبةِ مُسبَّباً عن الشيطانِ؛ لأنه الحاملُ لـهُنّ.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركناه من «اللسان»، والكلام في «تهذيب اللغة» للأزهري (١: ١٦٨)، حيث ينقل عنه صاحب «اللسان».

(٢) (٤: ٣٠، ٣١) (٢١٢٧) عن يزيد بن هارون، عن حمّاد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عبّاس، قال: لـمّا مات عثمان بن مظعون، فذكره. وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لأجل عليّ بن زيد: وهو ابن جدعان، ضعيفٌ، ويوسف بن مهران: هو البصري: قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «لم يروِ عنه إلا ابن جدعان ـ وهو ليِّن الحديث».

(٣) كذا نقل صاحب «اللسان» عن ابن الأثير في «النهاية» (٣: ٣١١)، ولكن الذي في المطبوع من «المسند»: «ونعيق»، ولم يُشِرْ محقّقوه إلى وقوعه في بعض نسخ «المسند» بلفظ «تعنُّق».

وفي «شرح التسهيل» للشيخ أبي حيّانَ في (باب المفعول فيه) وهو المسمّى ظرفاً، في الكلام على قول «التَّسهيل»: ويلزم «بينا» و«بينما» الظرفيةُ الزمانية، والإضافةُ إلى جملةٍ، وقد تُضاف «بينا» إلى المصدر، ما نصُّه: أصلُ «بين» أن تكونَ ظرفاً للمكان، وتتخَلَّل بين «ما» أو الألف ظرفُ زمانٍ، وصرَّح بعضُ أصحابِنا بأنها ظرفُ زمانٍ بمعنى «إذْ».

وقوله: «والإضافة إلى جملة» الجملة تارةً تكون اسميةً، وتارةً فعليّةً، وذلك قليلٌ، نقول: بينما أنصَفَني ظَلَمني، وبينما اتَّصل بي قَطعَني.

وزعَم ابنُ الأنباريِّ أن «بين» يُشْرَطُ بها في مثل هذين المثالين[١]. وزَعَم بعضُ النَّحويِّين أن «بينما» إنما تُضاف إلى الجملة / الابتدائية، وحمل بيتَ الـحُرقَةِ بنتِ النُّعمان ونحوَه من الأبيات على إضمار «نحنُ»، ولا دليلَ لكثرةِ وُجودِ ذلك. [٤٦/ب]

واختلف النَّحويُّون في الجملة التي تقع بعد «بينا» و«بينما» على ثلاثةِ مذاهبَ:

أحدها: أنها في موضع خفضٍ بالإضافةِ، و«بينا» و«بينما» مضافان إلى الجملة نفْسِها دون حذفِ مضافٍ.

وذَهَب ابنُ جِنِّي وشيخُه أبو عليٍّ[٢] إلى أنّ إضافتَها إلى الجملة على تقدير حذفِ زمانٍ مضافٍ إلى الجملة؛ لأنّ المضافَ إلى الجملة ظرفُ الزمانِ دُون ظرفِ المكان، ولأنّ «بين» تقع على أكثرَ من واحد؛ لأنها وسَطٌ فلا بدَّ من اثنينِ فما فوقَهما، وتقديرُه: بَينا أوقاتُ زيدٍ قائمٌ أقبَلَ عمرٌو. وهو اختيارُ أبي ا لحسن بن الباذِشِ[٣].

---

(١) وقال السيوطيُّ في «همع الهوامع» (٢: ٢٠٥): «وزعم ابن الأنباري أن (بين) حينئذٍ شرطية»، وهذا يوضح ما قال جلال الدين هنا: «يُشرط بها...».

(٢) يعني: الفارسيَّ.

(٣) في الأصل: «البادش» بالدال المهملة، وهو خطأ، وهو أبو الحسن عليّ بن أحمد بن خلف =

المذهب الثاني: أنّ «ما» والألف كافّتانِ، والجملةُ بعدَهما لا موضعَ لها من الإعراب.

المذهب الثالث: أن «ما» كافّةٌ، بدليل عَدَمِ الخفضِ بعدَها، فإن وَلِيَها مفردٌ، فشرْطُه المصدريّةُ، ولا يجوز فيه فيما سمع الأصمعيُّ غيرُ الخفضِ، أو جملة، فلا موضعَ لها من الإعراب، وأنّ ألفَ «بينا» إنْ وَلِيَتْها الجملةُ إشباعٌ، والجملةُ في موضع خفضٍ بالإضافة، ولا كافَّة ولا للتأنيث، فوزْنُها فَعْلٰ، خلافاً لزاعِمِي ذلك؛ لأنّ كوْنَ الألفِ كافّةً لم يثبُتْ، وثبَتَ كونُها إشباعاً في رواية «بينا تَعَنُّقِه الكُماة»، ولأنّ كون الألفِ للتأنيث فاسدٌ؛ لأنّ الظُّروفَ كلَّها مذكَّرةٌ إلا ما شذَّ، وهو: قُدّام، ووَراء، والقول بذلك يؤدِّي إلى الدُّخولِ في الشاذِّ من غير داعيةٍ، وهذا هو المذهب المختار عند أصحابِنا.

وقوله: «وقد تُضافُ هنا إلى المصدر» اختصاصُه بـ«بينا» دونَ «بينما»، فدلَّ على أن حُكمَهما في ذلك مختلفٌ.

فأمّا «بينما» فجعلَها بعضُهم من قِبَلِ ما لا يليهِ إلّا الجملةُ، وهو ظاهرُ كلامِ المصنِّف.

وذهب بعضُهم إلى أنها من قِبَلِ ما يَليهِ الجملةُ تارةً، والمفردُ أخرى، فأجازوا: بينما قيامُ زيدٍ قام عمرٌو، والصَّحيحُ أنه لا يجوزُ؛ لأنه لم يُسمعْ، ولا يجوز[1] قياسُ «بينما» على «بَيْنا» وتخصيصُه جوازُ إضافةِ «بينا» إلى المصدر دليلٌ على أنه لا يجوز إضافتُه إلى مفردٍ[2] غير مصدرٍ[3]، كذلك لا يجوز في الجملةِ الخفضُ بحالٍ، والسَّببُ

= الأنصاري، ابن الباذش الغرناطيّ النحوي، هو أحد مَنْ جمع بين علم القرآن والحديث واللغة والشعر والنحو، وكان من أحفظ الناس لكتاب سيبويه. توفِّي سنة ثمان وعشرين وخمس مئة. ينظر: «بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس» (١: ٤١٩).

(١) في «همع الهوامع» (٢: ٢٠٧) فيما ينقل عن أبي حيّان كما هنا: «لا يسوغ».

(٢) في الأصل: «الجنسه»، والتصويب من «همع الهوامع» (٢: ٢٠٧).

(٣) في الأصل: «والحكم»، والتصويب من «همع الهوامع» (٢: ٢٠٧).

في أن «بَيْنا» لا يليها إلّا الجملةُ أو المفردُ بشرط المصدريّة أنها تستدعي جواباً، فلم يقع بعدها / إلا ما يعطي معنى الفعل، وذلك الجملةُ والمصدرُ من المفرداتِ، مثال إضافةِ «بينا» إلى المصدر قولُ الشاعر: [٤٧/أ] [من الكامل]

بَيْنا تَعانُقِه الكُماةُ ورَوْغِه ... يوماً أُتِيحَ له جريءٌ سَلْفَعُ

قال المصنِّفُ: ويُروى «تَعَنُّقُه» بالرفع[1] على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ، وأنشده المصنف «تَعَنُّقِه» بالخفض، ولم يعرفِ الأصمعيُّ في «تعانُقه» الرفعَ، وزعم أن ابن طرفةَ الـهُذَليَّ أنشدَه «تَعانُقِه» بالخفضِ وكان من أفصَحِ الناس.

قال ابنُ عُصفور: وزَعَم أبو محمّد ابن السَّيِّد: أن روايةَ الخفضِ غيرُ جائزةٍ؛ لأن «تَعانَقاً» مصدر «تَعانَقَ»، قال: وتَفاعَلَ لا يتعدّى. وأطال الكلامَ عن ابنِ عُصفور في الردِّ عليه. وذكَرَ عن أبي جعفرِ بنِ الزُّبير أنّ ابنَ السِّيد لم يتعرَّض لِذِكْر خفضٍ في «تعانق» إنما قال: وقع في نسخة الكتاب «تَعانُقه» وهو خطأ، والصوابُ «تَعَنُّقه»، وكذا وقع في شعر أبي ذؤيب؛ لأن «تَعانَق»، لا يتعدّى إلى مفعول، إنما يقال: تَعانَقَ إلى فلانٍ.

ومن ذلك: قوله:

مسألة المعرَّف
بلامِ الجنسِ التي هي لتعريف الماهيّـةِ

لا يُقال: إنه نكرة وإنما هو في معنى النَّكرة في جواز وصْفِه بالنَّكراتِ، وهو معرفةٌ باعتبار مجيء الحالِ منه، ووقُوعِه مبتدأً لا توقُّفَ في ذلك، ولم يقُلْ أحدٌ: إنه نكرةٌ، فكان تخيُّلُ ذلك مُطَّرحاً.

---

(١) الرفع تقديره: «تعنُّقُه حاصلٌ» أو «حاصلان».

والنُّحاةُ لـمّا يذكرون الـمُعرِّفَ تعريفَ الماهيّةِ والنَّكرةِ، يُشبِّهُونَهما باسمِ الجنسِ وعَلَم الجنسِ، والأصوليُّون لـمّا يذكُرون اسمَ الجنسِ وعَلَمَ الجنسِ يُشبِّهُونَهما بتعريفِ الماهيَّةِ والنّكرةِ.

وكان الـخُسْرُو شاهيّ[1] يُفرِّقُ بأنَّ علمَ الشَّخصِ موضوعٌ للحقيقةِ بقيدِ تَشخُّصِها في الخارج، وعِلْمَ الجنسِ موضوعٌ للماهيّة بقَيْدِ تَشخُّصِها في الذِّهنِ، فإن وُضع للصُورةِ الذِّهنيّةِ من حيث خُصوصُها فهو علمُ الـجِنْسِ، وإن وُضِعَ لها من حيثُ عُمومُها، فهو اسمُ الجنسِ. وذلك أن أَسَداً موضوعٌ للحقيقةِ من غير اعتبار قَيْدٍ معها أصلاً، وعَلَمُ الجنسِ موضوعٌ للحقيقةِ باعتبار حُضورِها في الذِّهنِ؛ ونظيرُه المعرَّف باللّام التي هي للحقيقةِ والماهيّةِ، فإنّ الحقيقةَ الحاضرةَ في الذِّهنِ ـ وإن كانت عامّةً بالنِّسبة إلى أفرادِها ـ فهي باعتبار حُضورِها / فيه أخصُّ من مطلَق الحقيقةِ. [٤٧/ب]

وفي كلام سِيْبويهَ إشارةٌ إلى هذا الفَرْقِ، فإنه قال في ترجمتِه[2]: هذا بابٌ من المعرفةِ يكونُ الاسمُ الخاصُّ فيه شائعاً في أُمّتِه[3] ليس واحداً منها بأوْلى من الآخَرِ، ما نصُّه: إذا قلتَ: أبو الحارث، فإنما تريدُ هذا الأَسَدَ، أي: هذا الذي سمعتَ باسْمِه أو عرفْتَ أشباهَه، ولا تريد أن تُشيرَ إلى شيءٍ قد عرفتَه بعَيْنِه قبل ذلك كمعرفتِه زيداً[4]، ولكنه أراد هذا الذي كلُّ واحدٍ من أُمّتِه له هذا الاسمُ، فاختُصّ

---

(١) «الخسرو شاهي»: شمس الدين، أبو محمد، عبد الحميد بن عيسى بن عمُّويه بن يونس، نسبتُه إلى خسرو شاه، من قرى تبريز، تلميذ الإمام فخر الدين الرازيّ، له تقدُّم في علم الأصول والعقليات والفقه والكلام، ومن مصنفاته «مختصر المهذّب» في الفقه، و«مختصر المقالات» لابن سينا، توفي سنة اثنتين وخمسين وستّ مئة، رحمه الله رحمة واسعة. «الوافي بالوفيات» (٢: ٢٥٧).

(٢) في «الكتاب» (٢: ٩٣).

(٣) في «الكتاب» (٢: ٩٣): «الأمّة».

(٤) في «الكتاب» (٢: ٩٤): «قد عرفه بعينه قبل ذلك، كمعرفته زيداً».

هذا المعنى باسم ما اختُصَّ الذي ذكَرناهُ بزيدٍ؛ لأن الأسَدَ يتصرَّف تصرُّفَ الرجلِ، ويكون نكرةً، فأرادوا اسماً لا يكون إلا معرفةً ويلزمُ ذلك المعنى. انتهىٰ.

فجَعَله عنواناً لمعرَّفٍ باللامِ التي للحقيقةِ.

وقال ابنُ مالكٍ بعد ذِكْره نَصَّ سيبويهِ: هذا جعله خاصّاً شائعاً في حالة واحدةٍ، فخُصُوصُه[1] باعتبار تَعْيينِه[2] الحقيقةَ في الذِّهن، وشياعُه باعتبار أن لكلِّ شخصٍ من أشخاص نوْعِه قِسْطاً من تلك الحقيقة في الخارج.

وقال ابن الحاجب في «شرح المفصَّل» في الفرْقِ بين أسامةَ وأسدٍ: إنّ أسَداً موضوعٌ لفردٍ من أفراد النوعِ لا بعَيْنِه، فالتعدُّدُ فيه من أصل الوَضْع، وأسامةُ موضوعٌ للحقيقةِ المتَّحدةِ في الذِّهن، فإذا أطلقتَ أسداً على واحدٍ أطلقْتَه على أصل وضْعِه، وإذا أطلقتَ أسامةَ على الواحدِ، فإنما أردتَ الحقيقةَ، ويلزمُ من ذلك التعدُّدُ في الخارج، فالتعدُّدُ ضِمْناً لا قصْداً بالوَضْع. انتهىٰ.

وقال ابن هشام في «المغني»[3] في أقسام «ال» الجنسيّةِ أنّ منها ما هو لتعريفِ الماهيّةِ، وهي التي لا تَخْلفُها «كلّ» لا حقيقةً ولا مجازاً، نحو ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[4] [الأنبياء: ٣٠]، وبعضُهم يقول في هذه: إنها لتعريفِ العهْدِ، فإنّ الأجناسَ أمورٌ معهودةٌ في الأذهانِ متميِّزٌ بعضُها عن بعضٍ، ويَقسِمُ المعهودَ إلى شخصٍ وجنسٍ، والفرْقُ بين المعرَّف بـ«ال» هذه وبينَ اسم الجنسِ النكرةِ، هو

---

(١) في الأصل: «فخصوصها»، وما أثبتناه هو الموافق لما في «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» للمرداوي (١: ٤٠٢، ٤٠٣)، و«شرح الأشموني لألفية ابن مالك» (١: ١١٧).

(٢) في الأصل: «تعيُّنه»، وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما في «توضيح المقاصد» (١: ٤٠٣).

(٣) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» ص٧٣.

(٤) وقع بعده في «المغني»: «وقولُك: والله لا أتزوَّجُ النِّساءَ ولا ألْبَسُ الثِّيابَ، ولهذا يقع الـحِنْثُ بالواحد منهما».

الفرقُ بين المقيَّدِ والـمُطْلَقِ؛ وذلك لأنّ ذا الألفِ واللام يدلُّ على مُطْلَقِ[١] الحقيقةِ بقيْدِ حُضُورِها في الذِّهن، واسمُ الجنسِ النَّـكرةِ يدلُّ على مُطلَق الحقيقةِ لا بقَيْدٍ[٢].

وقال الشيخُ التَّفتازانِيُّ في «الـمُطوَّل» في المعرّف بلام الحقيقةِ الذي يأتي لواحدٍ من الأفراد باعتبار عَهْديَّتِه في الذِّهن كقولك: ادخُلِ السُّوقَ، حيث لا عهْدَ في الخارج: وتحقيقُه أنه موضوعٌ للحقيقة المتَّحدة في الذِّهن، وإنما أُطلِقَ على الفرد الموجودِ فيها باعتبار أنّ الحقيقةَ موجودةٌ فيه، فجاء التعدُّدُ / باعتبار الوُجودِ لا باعتبار الوضْع؛ والفرْقُ بينَه وبينَ النّـكرةِ كالفَرْق بين عالَـم الجنسِ الـمُستعمَلِ في فردٍ، وبين اسمِ الجنسِ، نحو: لقيتُ أسَامةَ، ولقيتُ أسداً، فأسدٌ موضوعٌ لواحدٍ من آحادِ جنْسِه، فإطلاقُه على الواحدِ إطلاقٌ على أصلِ وَضْعِه، وأسامةُ موضوعٌ للحقيقةِ المتَّحدة في الذِّهن، فإذا أطلقْتَهُ[٣] على الواحد فإنّما أردتَ الحقيقةَ، ولَزِمَ من إطلاقه على الحقيقةِ باعتبار الوجودِ التَّعدُّدُ ضمناً؛ فحينئذٍ النكرةُ تفيدُ أنّ ذلك الاسمَ بعضٌ من جملةِ الحقيقةِ، نحو: ادخُلْ سُوقاً، بخلاف الـمُعرَّفِ، نحو: ادخُلِ السُّوقَ؛ فإن المراد به نفْسُ الحقيقةِ، والبعضيّةُ مستفادةٌ من القَرينةِ، كالدُّخول مثلاً، فهو كعامٍّ مخصوصٍ بالقرينة، فالمجرَّدُ وذُو اللام اتَّحدَا بالنَّظرِ إلى القَرينةِ، [كالدُّخولِ مثلاً، فهو كعامٍّ مخصُوصٍ بالقَرينةِ، فالمجرَّدُ وذُو اللَّامِ بالنَّظرِ إلى القَرينةِ][٤] سواءٌ، وبالنظر إلى أنفُسِهما مختلفان، وإليه أشار بقوله: «وهذا في المعنى كالنَّـكِرة» يعني به

[٤٨/أ]

---

(١) قوله: «مطلق» ليس في المطبوع من «المغني».

(٢) في «المغني»: «لا باعتبار قيد».

(٣) في الأصل «وإذا إطلاقها»، وما أثبتناه هو الصواب، ينظر: «شرح الأشموني لألفية ابن مالك» (١: ١١٧)، و«كشّاف اصطلاح الفنون» للتهانوي (١: ١٩٢).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وبدونه يختلُّ المعنى، وقد استدركناه من «حاشية العطار على شرح الجلال المحلّي على جمع الجوامع» (١: ٣٦٧) حيث ينقل هو الآخر عن التفتازانيّ.

باعتبار القرينة، وإن كان في اللفظ تجري عليه أحكامُ[1] المعارفِ في وُقوعِه مبتدأً، وذا حالٍ[2]، ووَصْفاً للمعرفة، وموصوفاً بها، ونحو ذلك كعَلَمِ الجنسِ. وهذه الأحكامُ اللَّفظيةُ وهي التي اضطَـرَّتْهُم إلى الحُكم بكَوْنِه معرفة، وكوْنِ نحوِ أُسامةَ علماً، حتى تكلَّفوا ما تكلَّفوا. انتهىٰ.

وفي كلامه لنا حُجّةٌ في قوله: «فهو كعامٍّ مخصُوصٍ» كان ينبغي أن يقول: كعامٍّ أُريدَ به الخصُوصُ؛ لأنّ قرينتَه معه.

وفي «شرح التَّسهيل» للشيخ أبي حيّان: أن ابنَ مالكٍ قال في «شرحه»: إنّ من الأسماء ما هو نكرةٌ معنًى، معرفةٌ لفظاً «كأسامة» هو في اللفظ «كحمزةَ» في مَنْعِ الصَّرفِ وإضافتِه[3] ودخولِ[4] «ال» عليه، ووصفه بالمعرفة دون النكرة، واستحسانُ مجيئِه مبتدأً وصاحبَ حالٍ وهو في الشِّياع كأسَد، ومثله ذُو الألفِ واللامِ الجنسيَّينِ، فمِن قَبيلِ اللفظِ معرفةٌ، ومن قَبيلِ المعنى لشياعته نكِرَةٌ، ولذلك يُوصف بمعرفةٍ اعتباراً بلفْظِه وهو الأكثر.

ويجوز أن يُوصف بنكرةٍ اعتباراً بمعناه، نحو: مررتُ بالرَّجل خيرٍ منك. وعلى ذلك يُحقِّقون قولَه تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يسۤ: ٣٧]، فجعلوا «نَسْلخ» صفةً لـ«الليل»، والجملُ لا تُوصف بها إلا النّكراتُ.

---

(١) في الأصل: «أحكاف» بالفاء بدل الميم في آخره، وهو تحريف.

(٢) يعني أنه كما جاز وقوع المعرَّف بأل الجنسية مبتدأ جاز أيضاً مجيءُ الحال منه، كقولنا: أكرِمِ الرَّجلَ عالماً عاملاً، وسيأتي مزيدُ أمثلةٍ تدلُّ على جواز مجيئه وصفاً للمعرفة وموصوفاً بها في أثناء نقله عن أبي حيّان وغيره.

(٣) يعني: إضافته، أو: وعدم إضافته.

(٤) في الأصل: «دخول» دون واو العطف قبله، ولا يصحُّ، فهو معطوف على ما قبله.

قال الشيخ أبو حيّان: وأمّا قولُه: «كأسامة» فهذا ونحوُه يُطلق عليه معرفةٌ على طريق المجاز، إذ لا يخالفُ في معناهُ دلالةَ أسد، إنما يخالفُه في أحكامٍ لفظيّةٍ، ألا ترى أنه داخلٌ تحتَ حدِّ / النّـكرةِ، فلمّا وجدْنا فيها أحكامَ[١] المعارفِ أطلَقْنا عليها معارفَ. ونظيرُ ذلك قولُنا في الأسماء الموصولةِ: اسماً، لوُجود أحكامِ الأسماءِ فيها، وكما قلنا في «ليس»: إنّها فعلٌ؛ لوُجودِ أحكامِ الأفعالِ فيها. [٤٨/ب]

ثم ساقَ كلامَ سِيبَوَيهَ السابقَ، ثم قال: وقد رامَ بعضُ مَنْ يميلُ إلى المعقول ويريد أن يُجريَ القواعدَ على الأصول، أن يُوجِّه لـ«أسامة» ونحوِه وجهاً يدخُل به في المعارف، فقال: يُقال: إنّ «أسداً» وُضِع ليَدُلَّ على شخص معيَّن، وذلك الشخصُ المعيَّنُ لا يمتنع أن يُوجد منه أمثالٌ، فوُضع على الشِّياع في جُملتها، ووُضع «أسامةُ» لا بالنَّظر إلى شخصٍ، بل وُضع على معنى الأسَدِيّةِ المعنويّةِ التي لا يُمكن أن توجدَ خارجَ الذِّهنِ، بل هي موجودةٌ في النَّفس، ولا يمكن أن يُوجدَ منها اثنانِ أصلاً في الذِّهن، ثم صار «أسامةُ» يقع على الأشخاص لوُجودِ ماهيَّةِ[٢] ذلك المعنى المفرَدِ الكُلِّيِّ[٣] في الأشخاصِ، وهذا الذي رامَ هؤلاء بعيدٌ على ما يقصِدُه العربُ وسِيبَوَيه، والمستقرئون لهذا الفَنِّ[٤] العربيِّ أعرَفُ بأغراضِ العرب ومُناجاتها في كلامها، وقد ذكروا أن هذه الأسماءَ شائعةٌ شِياعَ النَّكراتِ، وأنها عُومِلَت معاملةَ المعارفِ لفظاً، فأُطلِقَ عليها معارفُ لذلك.

---

(١) في الأصل: «أحكاف» بالفاء في آخره، وهو تحريف.

(٢) في الأصل: «ما هو» وهو خطأ، والتصويب من المصادر.

(٣) في الأصل: «كليّاً»، ولا يصحُّ في هذا السياق، والتصويب من المصادر، ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» (١: ٤٠١)، و«التحبير شرح التحرير» (١: ٣٤٦).

(٤) وقع بعده في الأصل مكرَّراً: «هذا الفن»، ولا معنى له.

قال في «البسيط»: (أسامةُ وبابُه): لـمّا كان من المعارف اقتضىٰ أن تكونَ له وِحْدةٌ، إذِ التعريفُ لا بدَّ فيه من ذلك، لكونِه امتازَ عن المعارف الشخصيّةِ، فإنّ وحْدتَه هي وحدةُ النّوعِ لا وحدةُ الشَّخصِ، فإنّ أسامةَ موضوعٌ لضرْبٍ من الحيوان خاصٍّ بصفاتٍ، هي كذا وكذا، كما أن زيداً موضوعٌ لشخصٍ هو كذا وكذا، وإذا كان كذلك فليس أسامةُ موضوعاً لمعنًى مطلقٍ، فإنّ المطلقَ لا يوجد فيه وحدةٌ بحَسَبِ الوضْعِ، وإن كان لا بدَّ له منه، فصار حكمُه في الإطلاق في عَدَمِ الابتداءِ به حكمَ النَّكرةِ؛ لأنهما يلزمُهما لازمةٌ واحدةٌ، وهو عَدَمُ الإفادةِ.

وأمّا قولُه: «ومثلُه ذُو الألفِ واللامِ الجنسيَّينِ» فلا يقوم دليلٌ على أنّ الذي هي فيه نكرةٌ، ولا يقوم دليلٌ على أنها تُنعَت بالنَّكرةِ.

وأمّا ما ذكَره من قولِـهم: «مررتُ بالرَّجلِ خيرٍ منكَ» فيحتَمِلُ أن تكونَ الألفُ واللامُ زائدةً[1]، ويحتَمِلُ أن لا تكونَ زائدةً، ويكون «خيرٍ منك» بدلاً من المعرفة، بَدَلَ النَّـكرةِ من المعرفةِ.

وأمّا قولُه تعالى: ﴿وَءَايَـةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، فـ«نَسْلَخُ» جملةٌ حاليّةٌ لا نعتٌ؛ لقوله: ﴿ٱلَّيۡلُ﴾ انتهى. وخَرج منه / الجزمُ بما ذكرناه من أنها معرفةٌ لفظاً، نكرةٌ معنًى. [٤٩/أ]

وقـولُه: «إنّ إطلاقَ المعارفِ عليها مجازٌ» يقتـضي أن تكونَ حقيقتُـها أنها نكرةٌ، وهو بعيدٌ، فليس كلُّ ما له لفظٌ ومعنًى إذا أُطلق عليه اسمٌ باعتبارِ لفْظِه يكون مجازاً.

---

(١) كذا، والجادة «زائدتان» إلا على إرادة معاملتهما كوحدة واحدة: يعين (ال) التعريف.

[الأعداد المتداخلةُ في الكتاب والسُّنة]

ومن ذلك: قولُه:

فائدة: ورَد في الأعدادِ المتداخِلَةِ في الكتاب والسُّنةِ أشياءُ:

الأولى: قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ * إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ * بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٣-١٢٥].

وأيضاً قولُه تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩]، فمجموعُ الإمداد كان بخمسةٍ.

الثانية: قوله: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣].

الثالثة: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾ [فصلت: ٩]، إلى أن قال: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فصِّلت: ١٠]، أي: باليومَينِ اللَّذَينِ خلَق فيهما[1] الأرضَ؛ إلى أن قال: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصِّلت: ١٢]، فالـمُهلة ستّةٌ؛ لقوله في آيةٍ أخرى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الأعراف: ٥٤] .

[أسئلة حديثيّة]

الرابعة: قوله ﷺ: «مَنْ صلّى الصُّبحَ في جماعةٍ، فكأنّما قام الليلَ كلَّه»[2]؛ أي: مع صلاةِ العشاءِ في جماعةٍ.

---

(١) في الأصل: «فيها»، ولا يصحُّ في هذا السياق.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١: ٤٦٨) (٤٠٨)، ومسلم (٦٥٦)، والترمذي (٢٢١) من حديث عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن عثمان بن عفّان رضي الله عنه.

الخامسة: قوله ﷺ: «مَنْ شهِدَ الـجِنازةَ حتى يُصلّىٰ عليها فَلهُ قيراطٌ، ومَنْ شَهِدَها حتّىٰ تُدفَنَ فلَه قيراطانِ»[1]؛ يعني: قيراطَ الصّلاةِ، وقيراطاً[2] آخَرَ، لا أنهما قيراطانِ غيرُ قيراطِ الصَّلاة.

السادسة: «الضِّيافةُ ثلاثةُ أيامٍ والجائزةُ يومٌ وليلةٌ»[3] هي داخلة في الثلاثةِ إن أقامَ.

السابعة: حديثُ: «يعقِدُ الشيطانُ على قافيةِ [رأسِ] أحدِكُم إذا نام ثلاثَ عُقَدٍ» الحديث[4]. وفيه: «فإنِ استيقظَ انحَلَّتْ عُقدةٌ، وإن ذَكَر اللهَ وصلّىٰ انحلّت عُقْدتانِ»[5] يعني: مع الأولى.

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٢٥)، ومسلم (٦٤٥) من حديث عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في الأصل: «وقيراط»، وهو خطأٌ في هذا السياق، وصحيحه ما أثبتناه.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٦: ٢٩٢) (١٦٣٧١)، ومسلم (٤٨)، وابن ماجه (٣٦٧٥)، والترمذي (١٩٦٨) من حديث سعيد بن أبي سعيد الـمَقْبُرِيِّ، عن أبي شُريح الكعبيِّ رضي الله عنه.
وهو عند البخاريِّ (٦٤٧٦) من هذا الوجه بلفظ: «الضيافة ثلاثةُ أيامٍ، جائزتُه» قيل: وما جائزتُه؟ قال: «يومٌ وليلةٌ، ومَنْ كان يؤمنُ بالله واليوم الآخِرِ فلْيُكْرِمْ ضيفَهُ، ومَنْ كان يؤمنُ بالله واليوم الآخِرِ فلْيقُلْ خيراً أو لِيَسْكُتْ».
ومعنى «جائزتُه»: عطاؤه، قيل: المراد أن يُوسِّع في بِرِّه وإحسانِه أوّلَ يوم، ثم يحضر في اليومين ما تيسَّر، وقيل: المراد أن يُعطيه ما يجوز به مسافةَ يوم وليلة عند خروجه من بيته. ينظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١: ٣١٤)، و«فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٠: ٥٣٣).

(٤) أخرجه البخاري (١١٤٢)، ومسلم (٧٧٦) من حديث عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وما بين المعقوفتين منهما.

(٥) في «الصحيحين» بلفظ: «فإن استيقظ فذكَرَ الله انحلَّتْ عُقْدةٌ، فإن توضّأ انحلَّتْ عُقْدةٌ» ولكن عند مسلم: «انحلَّتْ عُقْدتان» وزاد هو وأحمد (١٢: ٢٥٨) (٧٣٠٨): «وإذا صلّى انحلَّتِ العُقد، فأصبح نشيطاً طيِّبَ النَّفْسِ».

ومن ذلك: قولُه:

فائدة: سُئلتُ في ختْمِ البخاريِّ يومَ الأحدِ، الخامسِ والعشرين من شهرِ رمضانَ سنةَ اثنتينِ وعشرينَ وثمانِ مئةٍ، بمدرسة الوالدِ رضيَ الله عنه من بعض تلامذةِ الشيخِ القُدماءِ، لـمّا قُرئ حديثُ الشّفاعةِ وسُجودِ النبيِّ ﷺ، قال هذا السائلُ: هذا السُّجودُ ما حُكْمُه / فأصبحنا[١] ثاني شهر شوال وهو طيِّبٌ، واجتمع به هناك الشيخ زين الدين القِمَّنِيُّ[٢]، والقاضي جمال الدين الطُّنْبُدِيُّ[٣] وجماعةٌ كثيرون من الأعيان وغيرِهم، وهو جالس معهم، ثم سرنا معه فدخلْنا القاهرةَ ليلاً، وهو في طول الطريق يُحادثُنا ويُباسِطُنا، ثم وصل إلى الجامع الحاكميّ فنزل من الـمِحَفَّة ومشىٰ من الجامع إلى بيته متوكِّئاً على وَلَديهِ، ودخل بيته طيِّباً، وأصبح طيِّباً لكن آثار الضَّعفِ باقيةٌ، ولم يزلْ كذلك إلى يوم الأحد بُكْرةَ النهار، انطَرَبَ طَرْبةً عظيمةً، ثم أفاقَ منها بعد مدَّةٍ طويلةٍ، ودخل إليه المَقَرُّ الزَّينيُّ ناظِرُ الجيوشِ المنصورةِ وغيرُه آخرَ النهارِ وسلَّم عليهم وعَرَف الداخلينَ إليه، ثم حصلت له نوبةٌ أخرى من الليل، ولم تزلْ تَترادَفُ عليه النُّوَبُ إلى ليلةِ الخميس الـمُسْفِرة عن حادي عشرَ شهرَ شَوال، سنةَ أربعٍ وعشرين، إلى أن توفِّيَ رضي الله عنه، فعظُمَ مُصابُه، ووقع النَّوح في أقطار البلدِ، ثم جُهِّز صبيحةَ يومِ الخميس وصُلِّيَ عليه بجامع الحاكم، وتقدَّم في الصلاة عليه الشيخُ شمسُ الدّين ابن الـحَنَفيِّ، رحمه الله، وكان مشهداً عظيماً لم ترَ عيني مثلَه، إلا أن يكونَ مشهدَ والدِه رضي الله عنهما، ودُفِنَ عند

[٤٩/ب]

---

(١) بعده في الأصل كلمة لم نتمكن من قراءتها على وجهها الصحيح.

(٢) زين الدين القِمَّنِيّ: أبو بكر بن عمر بن عرفات الخزرجي القِمَّني المصريّ، له ترجمة في «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤: ٧٥).

(٣) جمال الدين الطُّنْبُدي: محمد بن عمر بن علي بن أحمد، أبو عبد الله القرشي الطُّنْبُدي الشافعي. «الضوء اللامع» (٨: ٢٥٠).

والدِه، ورُئِيَتْ له مناماتٌ حِسانٌ، دالّةٌ على أنه في غُرَفِ الـجِنان، قدّس اللهُ روحَه ونوَّر ضريحَه.

ذِكرُ ما أُنشِدَ في حياتِه

هذا ممّا لا يُمكن حَصْرُه، ولكن نذكُر نُبْذةً من ذلك مرتّبةً على حروف المعجم:

حرف الهمزة

قال شاعرُ وقْتِه الشيخُ جلالُ الدّين ابنُ خطيب داريّا[1]، رحمه الله تعالى:

[من البسيط]

هـي المعالـي لهـا أهـلٌ وأَكْفاءُ هـذا العيـانُ إذا لم يُلْـفَ أبنـاءُ[2]

مـا كلُّ مَن حاول العليـاءَ أدركَها هـي الحـدودُ لهـا منـعٌ وإعطـاءُ

---

(١) هو محمد بن أحمد بن سليمان بن يعقوب الخزرجيُّ، جلال الدين، أبو المعالي الأنصاري، الدِّمشقيُّ، الأديب البارع، المعروف بابن خطيب داريّا.
كان عارفاً بالأدب، له النظم الكثير المليح، قصائد ومقاطيع، وله ديوان شعر، وتصانيف في العربية واللغة. توفي سنة عشر وثمان مئة في دمشق، رحمه الله رحمة واسعة. كذا وقع في ترجمته كما في: «ذيل التقييد في رواة السُّنن والأسانيد» لأبي الطيِّب الفاسي (١: ٤٥)، كما نوَّه الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر» (٢: ٣٩٢) بمنزلته في مجال الأدب والشعر، فوصَفَه بقوله: «صار شاعر عصره غير مدافع»، وكان قد أشار إلى أنه مدح الإمام جلال الدين البلقيني بقصيدة لامية طويلة جدّاً، وقال: «سمعتها من لفظه»، وفيها: «جلالُ الدين يمدحُه الجلالُ». وهذا عجز بيت من القصيدة التي أشار إليها، وصدرُه: «وأطرفُ ما يقول الناسُ هذا»، وستأتي هذه القصيدة بتمامها في موضعها في (حرف اللام) إن شاء الله تعالى.
وداريّا: قرية كبيرة مشهورة من قرى دمشق بالغوطة، والنسبة إليها دارانيّ على غير قياس. ينظر: «معجم البلدان» (٢: ٤٣١)، و«اللباب في تهذيب الأنساب» (١: ٤٨٢).

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «يَلْف أنباءُ».

يا رُبَّ مجتهدٍ أعياهُ مطلبُه ... ورُبَّ مقْتَصِدٍ واتَتْهُ أهواءُ

عنايةُ الله أمرٌ لا يُعلِّلُه ... عقلٌ ولا يتعاطاهُ الألبّاءُ

هو التُّقى من تولّاه وآثرَهُ ... عَمَّتْ عليه من الرّحمنِ آلاءُ

لا يَرْجُ سِرَّ حُروفِ العلمِ ذُو غَزَلٍ ... ألْهَتْهُ عن صالح الأفعال أسماءُ

[٥٠/أ] / كذا وإلّا فلا تُدع البنونَ أبٌ ... إذا تفاخَرَ بالأبناء آباءُ

مَنْ لم يُشابِهْ أباهُ في فضائله ... فعَدُّه في مقامِ الفخرِ إلغاءُ

هذا الإمامُ جلالُ الدِّين فلْيَرَهُ ... مَنْ قال: لا يُشبه الآباءَ أبناءُ

فتىً تجاوَزَ غاياتِ المشايخِ في ... أدنى[1] الشبابِ وما في الخدّ سوداءُ

لو خبّر الوصْفُ عنه قبل رؤيتِه ... لكانَ للناس في التَّصديق آراءُ

مَن شاءَ فلْيأتِ يوم البحثِ مجلسَهُ ... وشأنُه فيه إنصافٌ وإصغاءُ

ولْيَختبرْ صدْرَه مع يُمْن غُرّتِه ... يَلِجْ لعَيْنيهِ ميدانٌ وشقراءُ

سبحانَ مُفْرِغِ أوصافِ الجمال على ... هذا الجلالِ وإن لم ترضَ أعداءُ

عقلٌ ودينٌ وتدقيقٌ ومعرفةٌ ... وفقهُ نفْسٍ وتحقيقٌ وإمضاءُ

وضَوءُ حُسنٍ وإيثارٌ وعارضةٌ ... وحُسْنُ سَمْتٍ وإنشادٌ وإنشاءُ

وفكرةٌ في دقيقِ العلم نافذةٌ ... وهِمّةٌ ما لها في الدّأْبِ إعياءُ

وكم جميلِ صفاتٍ فيه قد جُمعت ... لا يُستطاع لها حصرٌ وإحصاءُ

مَنْ كان فاض عليه نورُ والدِه ... هيْهاتَ أين له في الناس أكفاءُ

ومن يكن بأخيهِ اللهُ آزَرَهُ ... فما عليه بحمدِ الله إزراءُ

---

(١) وقع مقابلَه في حاشية الأصل: «مَبْدا»، وصحَّح عليها.

هذا هو البيتُ فَلْتَعْنُ الرجالُ له ... ولينظُمِ الناسُ فيه المدحَ ما شاؤوا
عِلمٌ وزهدٌ وتسليكٌ وتربيةٌ ... وبذْلُ مالٍ وتدريسٌ وإفتاءُ
انظر بعينيكَ واترك ما سمعتَ به ... لا يرقُبُ الآلَ[1] مَنْ في رَحْلِه الماءُ
لا زَحْزَح اللهُ عنهم ظلَّ نعمته ... فهم عليه به حقّاً أدِلاءُ

وقال عليه الشيخ شهابُ الدِّين ابنُ حَجَر[2]: [من الوافر]

أسيِّدَنا جلالَ الدِّينِ دُم في ... نعيمٍ لا ترى فيه انقضاءَا
وعِشْتَ مُبرّأً من كلِّ عيبٍ ... ولكنّ العِدا ليسوا بُراءَا
ويا مَن قد سَما فضلاً وأرضى ... رَعيَّته وفي الظَّلْماء ضاءَا
ويا مُوفيْ العطيّةِ إثْرَ وعْدٍ ... فما يحتاجُ مَنْ تَعِدُ اقتضاءَا
ويا قاضيْ القُضاةِ ومُرتضاها ... وأحسَنَها لما يقضي أداءَا
تَهنَّ، الصومُ أقبلَ في سرورٍ ... وأبدى للهناء بكم هناءَا
/ روى وأشار مُقتَبِساً إليكمْ: ... «خِيارُ الناسِ أحسَنُهم قضاءَا»[3] [٥٠/ب]

---

(١) «الآل»: السَّراب.

(٢) هو أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانيّ، شيخ الإسلام، وإمام الحفّاظ في زمانه، وشهرته تغني عن التعريف به.

(٣) العجز مقتبسٌ ـ كما ذكر ـ من قوله ﷺ في الحديث المرويِّ عنه من وجوه، وهو عند البخاري (٢٣٩٢) من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رجلاً أتى النبيَّ ﷺ يتقاضاهُ بعيراً، فقال رسول الله ﷺ: «أعطُوهُ» فقالوا: ما نَجِدُ إلّا سِنّاً أفضَلَ من سِنِّه، فقال الرَّجلُ: أوْفَيْتَنِي أوْفاكَ الله، فقال رسول الله ﷺ: «أَعْطُوهُ، فإنّ من خِيار الناسِ أحسَنُهم قضاءً».
وأخرجه مسلمٌ (١٦٠٠) من حديث عطاء بن يسار، عن أبي رافع رضي الله عنه، به.

حرف الباء

قال السيد الشريف الشَّطَّنَوفيُّ[١]، رحمه الله تعالى: [من الطويل]

ضَربْنَ بقاعَ الأرضِ شرْقاً وغرْبا ... وجُبْنَ الفيافيْ سَبْسباً ثم سَبْسَبا

ودُسْنَ ثرى البيداء في جُنحِ غاسِقٍ ... كظُلمةِ قلبٍ من كَفُورٍ تَرهَّبا

قِلاصٌ إذا ما سُمنَ[٢] برقاً سَبقْنَه ... وصيّرْنَه مما به قد تجلَّبا[٣]

ويَتْرُكْنَ رُمحَ الخافِقَينِ مقيّداً ... تعثّر إخجالاً بأذيالِهِ الصَّبا

نِتاجُ حروفٍ قد رفعْنَ[٤] والنّدا ... إذا أفردتَ ما هِبْنَ في السَّير مَرْهَبا

تراهُنّ في الأعساف هُوجاً كأنما ... جُنِنَّ فسَلْسَلْنَ الرؤوس تعجُّبا

وتُبدين خَطْواً قد عدا الريحُ فاغْتَدى ... عليلاً وأبدى عَجْزَه وتغلّبا

يسِرْنَ سِراعاً فُقْنَ في العَدْو لاحقاً ... ولن تَرهنّ[٥] الدهرَ بالعَدْو تُعَّبا[٦]

يُصيِّرن صَلْدَ البِيدْ كالعِهْن أو ترى ... دِمَقْساً بأبرى حائكٍ قد تحجّبا

لقد سِرْنَ حتّى في الدَّياجي تألّفتْ ... بهنَّ الدَّراريْ فَهْي كالغَيْم سُرَّبا

وصاحبْنَ تَسْهادَ المآقي فلن ترى ... سوى مُقْلةٍ تسْهادُها ما تغيَّبا

---

(١) موسى بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الناصر الشَّطَّنَوفيّ، ثم القاهريّ، شرف الدِّين، الشاعر، قال الحافظ ابن حجر: «كان حسَنَ المحاضرة، كثير النادرة، وينظم شعراً كثيراً وسطاً»، توفي سنة ٨١٩هـ. «إنباء الغمر» (٣: ١٢٢)، وينظر: «الضوء اللامع» للسَّخاوي (١٠: ١٨٣).

(٢) سامت الناقة: إذا مضت وخلّي لها سومها، أي: وجهها.

(٣) التجلَّب: الـجَلَب: وهو السحاب الذي لا ماء فيه.

(٤) كذا في الأصل «رفعن»، ومعه يختلُّ الوزنُ، ولعلّه «ترفَّقْنَ».

(٥) كذا في الأصل «ترهنّ»، والوجه «تراهُنَّ»، ويجوز أن يكون «ولم ترهُنَّ».

(٦) وقع مقابلَه في حاشية الأصل: «وقفْنَ إذا ما سْرِنَ في البيد سلْهَبا»، وكأنها روايةٌ أخرى لعجز البيت.

فهن مع التَّسهادِ كالصوتِ والصّدى ... خُلِقْـنَ لـذاتٍ مـا تراهـنَّ جنَّبـا
يَرين عسيفَ السَّيرِ فيها قَصَدْنَهُ ... كإنعامِ ذي فَضْل إذا أوْجَدَ الـحِبا
يحمّلن مَن تعْنُو السما كان دون ما ... يروّم من مقـصُودِه العـقل هـذّبا
تبسَّـم أعلاهـنّ مَـن رام سُـؤدداً ... تعالى على زُهْر السمـاءِ وقـد رَبا
فجابتْ به أقصـى أراضٍ تسطَّحتْ ... ومدَّت ولـم يشـكينَ سيـراً مُغلـّبا
فقيل لها: ما القصدُ تبغينَ والـمُنى ... ومَن تَرينَّ الآنَ للشُّكر أوْجبا؟
فقالت: سأَرقى مرتقىً كَلَّ دُونَه ... عِيـانُ حسُودٍ في التحاسـُدِ أَطْنَبا
سأُنحوْ جلالَ الدِّينِ والعالِـمَ الذي ... إذا ما بدا فالشمسُ والبدرُ حُجَّبا
فـذاك الـذي تَعنُـو الوفـودُ لِبابِـهِ ... وتَلْـثُـم إجـلالاً لِنَاديـهِ أَعتُـبـا
وذاك لَعَـمْـري مـن تُـزَمُّ لِبَـابـهِ ... عَنـاقٌ وهُـوجٌ يبـتغـينَ التـقرُّبـا
وأقصـى الـمُنى من غايةٍ لِذَوي النُّهى ... وأغنى الأمانيْ من فتىً يبتغي الـحِبا
ومَن تُضـربُ الآباطُ من كل وجهةٍ ... إليـه وحَـبْر دونـه البحـرُ نضّبـا
/ ومَن يُرتجى إنْ جَلّ خطبٌ ولم يجدْ ... سِواهُ أُولو الحاجاتِ للبُؤس مُذْهِبا [٥١/أ]
ومَنْ إن يُفِدْ بالعلم فالفُوهُ مبدعٌ ... علوماً تَفُوق البحرَ والقَطْرَ صيِّبا
ومَنْ إن يجيْ تَلْفى الخليلَ لنَحْوه ... مِصـحٌّ إذا مـا فـاهَ يومـاً وأعرَبـا
ومَـن سِيْـبويهِ أَلْكَنٌ عنـد نَحْوِه ... وأنّى يُوازَى وهو بالعِلم أعجَبا
فإن تضـرب البِيدُ المؤاتي لقَصْدِه ... فلا عَتْبَ أن يأتيْ إلى مَن له نَبا
إلى عالِـمٍ فَـرْد ثنـى عَزْمَـه إلى ... بلُوغ محلٍّ فوقَ طِرْفٍ(١) وما كَبا

---

(١) الطِّرْف: بكسر الطاء: هو الكريم العتيق من الخيل، وقيل: هو الفرس الكريم الأطرافِ، يعني: الآباء والأُمّهات. وقيل غير ذلك. ينظر: «اللسان» (طرف).

فنالَ أقاصيْ مُنتهى كلِّ فاضِلٍ وأفحَمَ أشياخاً بعلمٍ من الصِّبا
وأذعَنَ كلٌّ وَهْوَ حيٌّ بأنه وحيدُ زمانِه ذو وفاءٍ وما أبى
وفاز بأخلاقٍ سمتْ كلَّ ماجدٍ سما قومَه قِدْماً وقد نال مَنصِبا
وفاضت أياديْه نوالاً فصيَّرتْ بني الجُود عبداً ماله دون ما إبا
وطوّقَهمْ فضلاً ففاهُوا بمَدْحه بما فاق أَمْواهَ السحاب الذي ربا
وفضّلهمْ عِلماً وفضَّلهم عُلاً فنالُوا به فضلاً وماسُوا تعجّبا
سَبا زُمَرَ الأبكار من خِدْر فكرتي وناظرةٍ كالعِيْن أُبرِزنَ من خِبا
ومِسْنَ كحُورٍ بالجلال فأخجلتْ بأروى... [1] خِدْر وما سبى
وتِهنَ على زهرِ السماء بمَدْحه وكِدن يفقن الكون شرقاً ومغربا
وما جئن بِدْعاً وَهْو أَولى بمدح مَن له منطق من شاعرٍ ما تأدّبا
وأنّى يحوطُ الشِّعرُ أخلاقَ مَن له محاسنُ أهلِ العصر تبغي تنسّبا!
فلا عالمٌ إلا بما قال قائلٌ ولا ذو جَدا إلا بما جاد أعربا
ولا ذو مَعانٍ فائق في نظامِه سوى قطرة من بحرٍ فِيْهِ تكسَّبا
ولا ذو انتسابٍ مُعرِقٌ في أُصولِه سواهُ ولم يبرحْ مدى الدَّهرِ أنسَبا
أيا عالِمَ الدهرِ الذي جلَّ قَدْرُه عن المدح والفردُ الذي قد تقطّبا
عليك مدارُ العلم والجُود والذي خُصِصْتَ به لم يخفَ عن مَنْ تعرّبا
ويا من له فضلٌ نَمَيْتَ به على بَني الدهر من علمٍ وفضل ترتّبا

---

(١) كلمة مشكلة، رسمها: «حدريات»!

ويا من إذا [ما](١) شِيمَ في الخَطْب خِلْتَه ... خَميساً ومن عَزْماتِه خِلْتَ مِقْنَبا(٢)
تهجّمتُ أبغي المدْحَ من عالم الدُّنا ... وخضتُ عُبابَ البحرِ من دون ما غَبا
/ فألفيتُ مَدْحيْ في عُلاه كدُرَّةٍ ... بقطرة مَوْماةٍ تُعَدُّ من الهَبا [٥١/ب]
وكلّي لمدحي في عُلاه تفاخرٌ ... يفوقُ على أَوْجٍ لمن رامَ مَنصِبا
لك اللهُ يا ابنَ الأكرمِينَ ومَن له ... بحارُ علوم تتركُ الدهرَ مركبا
سموتَ بآباءٍ كرامٍ فخارُهمْ ... على كلِّ بحر قد علا ما ترسّبا
أخذتَ علوماً منهمُ قد تعدّدتْ ... فأنت خبير الدَّهرِ سِبطٌ تنجّبا
رويتَ علوماً أشرقتْ من لديهمُ ... فصيّرتها بالرأي عنقاءَ مُغْرِبا
وخُصِّصتَ بالميراثِ من أحمدَ الذي ... إلى الخَلق طُرّاً جاء بالحقِّ مجنَبا
وهذّبتَ أخلاقَ الزمان بما به ... خُصِصْتَ ولم تبرحْ بعلمٍ مهذّبا
وطُلتَ على أهل الزمان بوالدٍ ... له سؤددٌ يأتي على البحر أخضبا
فأنت نجيبٌ من نجيبٍ وإنه ... عجابٌ، وأنتَ الدهرَ ما زلتَ أعجَبا
ويا شافعيَّ الوقتِ والمالك الذي ... تُصيِّرني قِنّاً(٣) أياديهِ بالحِبا
لقد جدت حتى صِرْن أبكارُ فكرتي ... لعلياكَ يُسمعن الزمانَ تسبّبا
وطاب شَذا مَدْحِيكَ أَوْفاق روضةً ... من الزهرِ والإنشادُ فيك تطيّبا
تَلَقَّ فداكَ الدهر خَوْدةَ مَن له ... قديمُ ودادٍ لن تراه تغرّبا
جلى في ذُرا عَلْياك ما نلتَ مِن بَها ... بأبكارِ فكرٍ في معانيك أطربا

---

(١) زيادة ليستقيم البيت.
(٢) المقنب: جماعة الخيل والفرسان.
(٣) القنّ: العبد.

وما فاه منه الفُوهُ يوماً بغيرِ ما ... خُصِصتَ ولم يَنطقْ بها قد تغرّبا
ولكنها أخلاقك الغرُّ أوجبتْ ... مدائحَه والفضلُ للشكرِ أوجبا
فدونك ياذاالفضل مَدْحَ الذي يرى ... لفَرْض ذهاب المالِ والجود مذهبا
إذا جاد فالبُشرى قرينُ نوالِه ... ويُبدي ابتساماً منه ثغرٌ تشنّبا
كأن الذي يرجو نَداه وعِلْمَه ... إذا أَمَّه قد حاز ما رام واحتبى
كريمٌ بمالٍ قد حواه وإنه ... بخيلٌ بعِرْضٍ دونه فُلّت الظُّبا
تعالى على أقرانه وَهْوَ لم يزلْ ... به قُرَناءُ السوءِ تشكو تنهّبا
تعدّى على أموالهمْ بمواهبٍ ... وأكسَبَها كالعِلْمِ مَن رام مَكْسبا
إذا ما سطا في البحثِ تلقاه ضيغماً ... تَصيّر من بَلْواهُ بالرأي ثعلبا
وإن جاد يوم السِّلْمِ تلقاه جعفراً ... يُفيض عطاءً خالداً ما تنضّبا
[٥٢/أ] / له هممٌ لو رامت الشُّهْبَ لاعتلتْ ... مناكبَها والعزمُ قد فاق أشهبا
ولو رام مَتْنَ الأَوج يوماً أطاعه ... ولم يُبْدِ إنْ وافى إليه تقطُّبا
ودونك يا عينَ الزمان قصيدةً ... على قَدْر فكرٍ بالجِدا منك أنْغَبا
مُضمَّنةً أبكارَ فكرٍ ولم تكن ... عَواناً بها سحبانُ أبدى تسحُّبا
شذا طِيْبِها في الخافقين وقد رَبتْ ... شذاً ضاعَ حتى منه يُغري تطيُّبا
وزادت سموّاً بالمديح لمن سما ... بأصلٍ عريق أثمر العِلْمَ طيِّبا
وجلَّت بأمداح الجلالِ الذي له ... علومٌ وفضلٌ في العُلا فُقنَ غَيْهبا
وهَبْ لمعانِيْها القبولَ فإنها ... يتيمةُ دَهْرٍ لَقْطُها قد تغرّبا

لها يذعن الأسيادُ[١] والعُرْبُ عنوةً ... وفاقت مَعانِيْها «فَصيحاً»[٢] وثَعْلَبا[٣]

تُنبّئنا ألفاظُها أنك الذي ... تُعَدّ فريدَ الدهر والمظهر النَّبا

أقامت تَناهى إذ تناهى نوالُكمْ ... إليها ولم تدركْ سواكَ مُجُرَّبا

وقال الأديب الفاضل زين الدين شعبان الآثاريُّ[٤]، رحمه الله تعالى:

[من البسيط]

هبَّت بسَعْدكَ ريحُ النصر وَهْي صَبا ... فأنعشتْ كلَّ صبٍّ للقاءِ صَبا

وعاد ماءُ حياة النفس مُنبعثاً ... إلى مجَاريه بالأموال مُنسكِبا

أهلاً وسهلاً بمن وافى على عطشٍ ... فأحْيَ[٥] محُيّاه الذي سُلبا

---

(١) الأصل: «الآساد».

(٢) كتاب «الفصيح في اللغة» لثعلب، على الصحيح.

(٣) ثعلب: أحمد بن يحيى الشيباني الكوفي، أبو العباس، النحوي، اللغوي، توفي سنة (٢٩١هـ).

(٤) الشيخ الأديب، الشاعر شعبان بن محمد بن داود، الموصلي الأصل، المصري، الآثاريّ؛ نسبةً إلى الآثار النبويّة، لكونه أقام بمكانها مدّةً، نشأ بالقاهرة، وتعانىٰ النظمَ، وغلب عليه، فقال الكثير، ومدح الأعيانَ والأكابر، وكان له محاضرة حسنة، ومن ظريف شعره ما قاله في مدح جلال الدين البُلْقينيِّ لما عُزل بالقاضي شمس الدين الهروي، وزُيِّنت القاهرة لولدٍ وُلد للملك المؤيَّد، وعلّق شخصٌ يُسمّىٰ الترجمان في الزِّينة حماراً حيّاً، وتفرَّج الناسُ عليه، فقال:

أقام الترجمانُ لسانَ حال ... عن الدُّنيا يقول لنا جهارا

زمانٌ فيه قد وضعوا جلالاً ... عن العليا وقد رفعُوا حمارا

له أرجوزة في النحو سمّاها «كفاية الغلام في إعراب الكلام» قرظها له البلقيني، وله أرجوزة في النحو أيضاً سمّاها «الحلاوة السُّكرية» وأخرى سمّاها «عنان العربية» وأخرى في العروض سمّاها «الوجه الجميل في علم الخليل»، توفّي سنة ثمانٍ وعشرين وثمان مئة. رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٣: ٣٥٣)، و«المنهل الصافي» (٦: ٢٤٨)، و«الضوء اللامع» (٣: ٣٠١).

(٥) «فاحيي» كذا، وهو خطأ، ومختلّ الوزن.

وأنعشَ الروضَ والأغصانَ مقدمُه فأدهش الطَّرْفَ لـمّا أظهر العَجَبا
كأنـما الدوحـةُ الغنَّـاء قـام بهـا عرسٌ وما كان موصولٌ بها قصبا
ريـحٌ تَشَـبّبُ والبانـاتُ راقصـةٌ والنهرُ صفوٌ والشّـحرورُ قد طَرِبا
والزهرُ يضحك والغدرانُ جاريةٌ والوقت عبـدٌ مطيعٌ والزمان صِبا
والـوُرْقُ قامـت تُغنّينا عـلى وَرَقٍ أشـجارُها خِيَـمٌ قد أسبلتْ طُنُبا
أفنانهـا بفُنـونِ الخصْـبِ يانعـةٌ كالعيشِ خَضْـرا وكانت قَبْلَ ذا قُشُبا
والأقحـوانُ بأكمامِ يُـشيـر لـهـا كأنـما هـو قـاضٍ أسـبل العَذَبـا
والطَّـلُّ نقَّطَ من بِشْـرٍ ومن فرحٍ عـلى الورود بـما قد حاز واكتَسَـبا
وقـام فينا لسـانُ الحـال يُنشِـدُنا: هـذا نهـارٌ مـن الأعـمار قـد كُتِبـا
مـاذا التأخُّر عن بَسْـطٍ بلا سـببٍ؟ قوموا إلى الحانِ حانَ الوقتُ يا نُجَبا
/ في الـخِدْرِ بِكرٌ بأوصافٍ مكرَّمة من كان كُفْئاً لها [حقّاً لها] (١) خَطَبا

[٥٢/ب]

راحٌ تدورُ على الرَّاحاتِ قد وَهَبتْ أرواحَـنا فالـهَنا منها لمن وَهَـبا
تُصيِّر المـاءَ مـالاً للفقـير بهـا وتَقلِبُ الـحُزنَ حُسناً فوق ما شَرِبا
فقلتُ: لا شكَّ هذي الكِيْمِياءُ بدتْ والناسُ في غفلةٍ لم يعرفوا السَّببا
كم فَضَّت الراحُ مني فِضَّةً سَفَهاً وكم بها راحَ لي عقلٌ وكم ذَهَبا
قد كنتُ في سالف الأيام من عُمُري أَحسُو سُلافاً وعندي الآن قد قُلِبا
هاتوا عسى عِوَضٌ فيها يعودُ لنا عمّا مضـى برضا مَن رُمْتُه فأبَى
جاؤوا بها وجَلَوْها في زجاجتِها فاعجبْ لها وَهْي تُبدي الماءَ والعِنَبا

---

(١) زيادة؛ ليستقيم البيت.

دُرْنا بها في مقامٍ قد حوى شَرَفاً يحدّثُ الصبَّ في الدنيا به عَجَبا
كالشمسِ بين نجومٍ طُلَّعٍ ظهرتْ كاساتُها في يَدَيْ نُدْمانها شُهُبا
من سرِّها ضُمِّنتْ بَسْطَ النفوس، أمَا ترى السُّرورَ بها قد رقَّص الحَبَبا
طِبْنا وغِبْنا عن الإحساس من طَرَبٍ مَعْ كلِّ حسناءَ تُسقي الخمرَ والشَّنَبا[1]
هيفاءَ تزهو لنا هَزَّت مَعاطِفَها بين الكَواعب تُبدي الجِدَّ واللَّعِبا
تمشي وتخطرُ، جلّ اللهُ خالقُها بمعْصَمٍ بدَمِ العُشّاقِ قد خُضِبا
تحكي المَها حيثُ ولّت وَهْيَ نافرةٌ وفي التفاتٍ، وفي حُسنٍ يفوق ظُبا
لا شكَّ عنديْ إذا شَكَّت لواحظُها بأنني قد فقدتُ الروحَ والسَّلَبا
لا شيء عنديْ من الأشيا يُعادِلُها يا مُجْمل السِّتْر لـمّا ترفع الهُدُبا
حُورٌ تُخلِّفُ رُوحَ الصبِّ طالعةً والخَصْرُ والرِّدْفُ للألباب قد نَهَبا
فدعْ مَلامَك إنَّ الحُبَّ صيَّرَني بالفكر والوَجْدِ والأشواقِ مُكتَئِبا
لي بالبَرِيْمِ[2] مع المعشوقِ وقعُ حمًى وبالحِجال وبالقُرط الذي جذبا
هذا يحرِّك ما عندي وذا سَكَني وذاك أشكوه لِمْ لا خَفَّ أَوْ سَحَبا
ماذا الحجالُ الذي قصّرتَ خطوتَها؟ ما أنت إلا ثقيلٌ سُقتَ لي تَعَبا
أنا الخليعُ الذي حالاتُه خِلَعٌ على الزمان يحبُّ اللهوَ والطَّرَبا
ولي أحاديثُ في عِشْقي مُسلسلةٌ مع الرُّواةِ وتعذيبي بها عَذُبا
عيشي بهذا ومَن في كفِّه قدحٌ مقلوبةٌ حَدَقٌ تُوْلي الفتى نَصَبا

---

(١) الشَّنَب: ماء ورقَّةٌ يجري على الثَّغرِ. «اللسان» (شنب).

(٢) البريم: خيط مفتول من خيطين، تشدّه المرأة على حقويها.

[٥٣/أ]

/ تُسقيك صِرفاً ومَزْجاً منه صورته فاعجبْ لوجهٍ يحوز الماءَ واللَّهَبا
غُصنٌ رطيبٌ كبدرِ التَّمِّ منظرُه يُسبي إذا رفع الأستارَ والحُجُبا
تُرْكيٌّ لَحْظٍ جميلٌ في محاسِنِه وحُسنُه لهوى عُشّاقِه جَلَبا
إذا حَماه حِجابٌ عن مُتيَّمِه تراه للنوم من عينَيْه قد حَلَبا
كأنما هو غُصْنٌ مُؤنِقٌ وَرِقٌ مُهَفْهَفٌ يُخجل الأغصانَ والقُضُبا
كأنما هو والأردافُ تُقعِدُه من خَلْفِه رَبْوَةٌ قد حُمِّلتْ كُثُبا
كأنما نَبْتُ خدَّيْه وسالِفِه زهرُ الربيع تبدَّى أو كزهرِ رُبى
كأنما هو بدرُ الحيِّ مطلعُه بالقلبِ والطَّرف لـمّا لاح أو غَرَبا
كأنما دُرٌّ فِيْهِ فيهِ مُنتظمٌ من بعضِ لفظ جلال الدِّين قد حُسِبا
قاضي القضاةِ ابن شيخ العصر والدُهُ مُفتي الأنامِ سراجِ الدين نِعْمَ أَبا
شيخِ الشيوخ على الإطلاق أفضلِهِمْ خَلْقاً وخُلقاً ويعلو فَوْقَهمْ نَسَبا
ما مات بل عاش مَن فينا خليفتُه قاضي القضاة وَفاق العُجْمَ والعَرَبا
جمالُه ظاهرٌ كالشمس فيه كما جلالُه لصَقيلِ الهِنْد قد غَلَبا
كالليثِ لكنْ شَذاه عاطرٌ وله رأيٌ سديدٌ وحاز الفضلَ والأَدَبا
حَبْرٌ هو البحرُ في علمٍ وفي كرمٍ وسَلْ تَنَلْ منه ليس الفضلُ تحتَ خبا
له أيادٍ كمثل البحر طافحةٌ تعمُّ سيلَ الحمى والغيثَ والسُّحُبا
وفي العلوم فريدٌ لا نظيرَ له مع الفُتوَّة فتوى العِلْم قد كَسَبا
وإن يكن نَظَمَ الأشعارَ شرَّفَها وزان بالفضلِ نَظْمَ الشِّعرِ والأدَبا
وإن يكن قَرَأَ الآياتِ حسَّنها كما تَزِينُ به الأقلامُ إنْ كَتَبا

وإن يكن قام في الأقوام[1] واعظُهمْ [فذاك قد][2] فاقَ[3] أهلَ الوعظِ والخُطَبا

فـلا يقـال: فريـدٌ في الفـروع ولا في فَـرْدِ فنٍّ، بلى في الـكُلِّ قد نَجَبا

مَـن كان في كلِّ عِلمٍ فوقَ سـادتِه وخُـصَّ بالمدح في علمٍ فقد ثُلِبَا[4]

حـوى جميـعَ علـوم الدِّيـن قاطبةً وبالمـكارم أيضـاً قـد نمـى ورَبـا

يـا مـن يـرومُ يُضاهـي أو يُناظرُه أقصـرْ عَناك فمـن رام العُلا تَعِبا

مـن قـال: إن السـما تدْنُـو لراحتِه لا شـكَّ هذا قليلُ العقل أو سُـلِبا

/ إنّ البُلاقِنـةَ الغُـرَّ الكـرامَ لهـمْ مِلْـكُ المعـالي وأمّا غيرُهـمْ غَصَبا [٥٣/ب]

يا صاحِ إن رُمْتَ رفعاً بعدَ سِتر كمُ لنَحْـوه فبـِهِ المخفـوضُ قـد نُصِبا

كم أعربتْ عن جميل الفعل راحتُه وكم حَوَتْ مَدَّ مقصورٍ ومَن نُكِبا

قل ما اشـتهيتَ وأيقِنْ أن تعودَ بها في النفس بل وتَرى فوقَ الـمَرام حَبَا

بـابُ الفتـوح قريبٌ مـن مكارمِهِ للسـائلين مـن الأغـراب والقُرَبا

في حـارةٍ لبهـاء الدين قد نُسِـبتْ أضحى بها الدِّينُ مرفوعاً ومُنتصِبا

فـالله ينصـر سـلطانَ الزمـانِ لقد أقـام فينـا إمـامَ العصـرِ وانتَخَبا

رأسَ الملوكِ الذي مالت[5] عزائمه فـرداً يقيـس بـرأس العـالم الذَّنَبا

مـولىً سرى عدلُـه في كلِّ ناحيـة وصـار في ظلِّـه مَـن شـطَّ أو قَرُبا

---

(١) الأصل: «القوم»، وأصلحناها.

(٢) زيادة منّا؛ ليستقيم البيت.

(٣) الأصل: «يفوق»، وأصلحناها.

(٤) الثَّلْبُ: العَيْب والتنقُّص، والمراد أنه إذا ما اقتُصر بمدحه في جانبٍ من العلوم، لكان ذلك بمثابة التنقُّص منه والعيب في حقِّه، لِـمَا حواه من جميع علوم الدِّين.

(٥) «مالت» كذا، ولعلها أخرى.

مولىً به الأمنُ بعد الخوف عَمَّ بنا فالشاةُ والذئب في أيّامِه اصطَحَبا
أبـو الأراملِ والأيتامِ أشـجعُ مَن على ظهور[1] الجياد[العُتْقِ][2] قد رَكِبا
أبو السعادات سلطانُ الورى فرح ألناصرُ البدرُ زيـن الدِّينِ والنُّجَبا
بالـبرِّ والعـدلِ والإحسـان تعرفُه وحُسـنه كـم بـه عنـد الأنـام نَبـا
لو قيل: صِفْه وحَوِّطْ فوق ذاك بها تختارُ من سُوَر القرآن، قلت: سَبَا[3]
وإنْ بَدا في القَبَا[4] مَعْ حُسن سالِفِه عَـوَّذتُ قامتَـه مـن غاسـقٍ وَقَبـا
أزكى مَليكٍ سـخا يومـاً بجُود يدٍ وعـونُ مَن في سـبيل الله قد ضَرَبا
الواهـبُ[5] المـالَ آلافـاً بـلا مللٍ والهـازمُ الجيـشَ آلافـاً إذا وَثَبـا
أيامُـه والأعـاديْ والقَنـا عَجَـبٌ بِيضٌ وسُـودٌ وسُـمرٌ تلعبُ الندَبا
اللهُ أكـبـرُ جــلَّ اللهُ يــا مَـلِـكاً أقـام رُكـنَ المعـاليْ بعدمـا خَرِبـا
والسيفُ والرُّمح والأقلامُ تخدمُه وأهلُهـا الكلُّ إنْ عُجْـماً وإن عَرَبا
هـذا الـذي لم تلدْ حَوّا سـواه فتىً أصـلاً وكلُّ ملـوكِ العالمـين هَبَـا
قالـوا: تحجَّـبَ أيامـاً ولاحَ لنـا فقلت: بدرُ الـحِمى إنْ لاح أو غَربا
كـم قلـتُ للنفـس في أيـام غَيْبتِـه عـن الأنـامِ لأمـرٍ سـابقٍ كُتِبـا:
يـا نفـسُ لا تيأسي لا بدَّ مـن فَرَجٍ يـأتي بـه اللهُ تستشـفي بـه الكُرَبـا

---

(١) الأصل: «ظهر»، وأصلحناها.
(٢) زيادة منا؛ ليستقيم المعنى.
(٣) لعله يشير إلى الآيات في سورة سبأ (١٠-١٣).
(٤) القَباء: ثوب يُلبس فوق الثياب، ويُتمنطق به.
(٥) في الأصل: «الراهب»، ولعل الصواب ما أثبتنا مصحَّحاً.

فعـاد للمُلـكِ في خـيرٍ وعافيـةٍ مؤيَّداً [و](1) على الأعداء مُنتصِبا

[٥٤/أ] / من ذا الذي نال ما قد ناله كرماً؟ هذا هو السـعدُ مَن نـاواه قد غُلِبا

فـاللهُ يـنـصــرُه واللهُ يـجـعـلُـه مؤيَّـداً حائـزاً مـن دهـرِه الإِرَبـا

قاضيْ القضاةِ لك العمرُ الطويل فعِشْ ما عشتَ لا تختشـي همّاً ولا نَصَبا

النـاسُ كلٌّ عَبِيـدٌ في الزمـان لكمْ مَن قال شـيئاً سوى هذا فقد كَذَبا

ما زلتَ بالعلم محروساً ومنتصـراً عـلى الحواسـد والأعـداء والرُّقَبا

حبيـبُ ذاتـك بـدرٌ في العيون كما شانِئكَ كافٌ ولامٌ في الأنام وَبَا(2)

إنَّ الأعاديْ كلابٌ في مداورهم(3) لكـن عليهـمْ بـزيٍّ كنتَ مُحتسِبـا

فهكـذا هكـذا أَوْ لا فـلا أبـداً ما كلُّ مَن قام نال السـعد والأَرَبا

واقبلْ بفضلِك من شَعْبَان خدمتَه فمدحُكمْ عنده من بعضِ ما وَجَبا

ثم الصـلاةُ على خيرِ الورى وعلى أزواجـه ثـم آلٍ ثـم مَـن صَحِبـا

والتابعـين رضا الرحمنِ تشـملُهمْ وتابعيهـم بإحسـانٍ زكا ورَبَـا

كذا السلام مدى الأيامِ ما طلعتْ شمسٌ وما لاح نجمُ الأُفْقِ أو غَربا

وقال الشاعر الغزّي(4): [من البسيط]

يا سيِّداً فاق بين العُجْمِ والعَرَبِ يا أفضلَ الناس في علمٍ وفي أَدَبِ

---

(١) زيادة مقتضاة؛ ليستقيم الوزن.

(٢) يريد أنه (شانئه) كلب!! كلام ساقط!

(٣) «مداورهم»: كذا!

(٤) إبراهيم بن محمد بن بهادر القرشيّ، النوفليّ، الغزِّيّ، يُعرف بابن زُقّاعة، قال الحافظ ابن حجر: نظمُه كثير، وغالبُه وسطٌ، ويندر له الجيِّد، توفي سنة ست عشرة وثمان مئة. رحمه الله رحمة واسعة. «إنباء الغمر» (٣: ١٧)، وينظر: «المنهل الصافي» (١: ١٦٥).

يا خيرَ أبناءِ هذا العصـرِ قاطبةً وأَرأسَ الناسِ من قاصٍ ومُقتربِ
نفيتَ بالعِلم جهلاً جاءَ من عَجَمٍ ونفيُـه كان عنّـا غايـةَ الطَّلَـبِ
والأرضُ قدر قصتْ من تيهِها طرباً [لعِلْمِها][1] أنَّ ذاك الجهل لم يَؤُبِ
فاحكمْ بمصـرَ وقل: «هذي بضاعتُنا رُدّت إلينا» وصِلْ بالله واحتسِـبِ
فأنتَ[شيخُ][2] شيوخِ العلمِ قاطبةً وشاع فضلك بين العُجْمِ والعَرَبِ
نَعَمْ وقاضي قضاةِ المسـلمين وقد علوتَ بالفضل فوق السَّبعةِ الشُّهُبِ
يامَن به الشـرعُ أضحى وهو منتصـرٌ والخصمُ في هَـرَبٍ منه وفي رَهَبِ
مُحِبُّـكَ المـادحُ الغـزِّيُّ عبـدُك قد أهـدى إليك تحيَّـاتٍ مـن الأدَبِ
هَذَّبتُهـا لـك بـل ذهَّبتُهـا فغدتْ تسمو على النَّظْمِ بالتهذيب والذَّهَبِ
فانعمْ ودُم واحْيَ واغنمْ وارْقَ وابْقَ وعِشْ وصِلْ وصُلْ واطرَبَنَّ[3] واسـتِرحْ وطِبِ
لا زلـتَ في همـمٍ تـزداد مـع نِعَـمٍ وأنتَ في حَرَمٍ والضدُّ في كُرَبِ

* * *

(١) زيادة منا؛ ليستقيم الشعر.
(٢) زيادة منا؛ ليستقيم الشعر.
(٣) الأصل: «واطرب»، وأصلحناها.

[٥٤/ب]

/ حرف التاء

قال الأديبُ الفاضلُ زَينُ الدِّينِ شعبانُ[١]، رحمه اللهُ تعالىٰ: [من البسيط]

لاحتْ على عَذَباتِ البانِ هالاتُ ... فماسَ بالزهْرِ في الأكمام باناتُ
والطيرُ في روضةٍ غنّى على فَنَنٍ ... أبدى فنوناً وطابت منه نَغْماتُ
فصفّق النهرُ والأغصانُ قد رقصتْ ... كأنه يومُ عرسٍ فيه فَرْحاتُ
ونحنُ في روضةٍ جَدَّ السرورُ بها ... بَسْطٌ وأُنسٌ وطاساتٌ وكاساتُ
مَعْ كلِّ هيفا إذا أبدتْ لنا طَرَباً ... هامت بها وبمغناها الجماداتُ
غنَّت على العُودِ وارتاحتْ فقلت لها: ... «العَوْدُ أَحمدُ» والترجيعُ لذّاتُ
خلعتُ فيها عِذارَ الشوقِ حيثُ بدت ... عَذْراً وقلت: الهوى العُذْريْ خَلاعاتُ
خاطرتُ بالنَّفْسِ في عشقي لصورتها ... فبانَ منها لموتِ النَّفْس شاماتُ
مِسكيّة في زوايا الصُّدْغ قد خبأتْ ... و«في الزوايا ـ كما قالوا ـ خبيئاتُ»
شكرتُ أبْلَهَ قلبي مُذ أصاب بها ... وقلت: للبُلْهِ في الدنيا إصاباتُ
لله كم ليلةٍ قضَّيتها سَهَراً ... والصبُّ يُسهِرُ عينَيْه الصَّباباتُ
وكلُّ عضوٍ من الأعضاء في سَقَمٍ ... وكلُّ جارحةٍ فيها جِراحاتُ
وأنشد القلبُ والأشواقُ تلعبُ بي ... سرّاً وجهراً ولي في الليل أنّاتُ
يا قلبُ صبراً ولا تضجرْ وطِبْ أمَلاً ... لكلِّ شيءٍ من الأشياء مِيقاتُ
عمّا قليلٍ غدتْ بالقربِ عاطفةٌ ... وطالما عَطفتْ بالوصل قَيْناتُ
يا صاحِ بادرْ بنا وانهضْ على عَجَلٍ ... ولا تؤخِّرْ فللتأخيرِ آفاتُ

---

(١) سلف التعريف به قريباً، ص ٢١٩.

وادخلْ لحانِ الرِّضا فالوقتُ حانَ على	راحٍ لهـا في عُقـولِ القـوم فِعْلاتُ
وخلِّ عنك أحاديثَ الوُشـاةِ ودَعْ	فأكثرُ العشـق في الدنيـا حِكاياتُ
لله قـومٌ خَلَـوْا بالـراحِ وانتعشُـوا	لـمّا جلَوْها وهزَّ القومَ نشّـاتُ(١)
جـاؤوا لهـا أَلِفـاتٍ وَهْـي قائمـةٌ	ثُـمَّ انثنَـوْا وهـمُ بالسُّـكرِ دالاتُ
راحٌ تُريـح مـن الأحزان شـاربَها	وللعقـولِ بصافيهـا اسـتراحاتُ
تَشـفي السـقامَ بكفَّيْ أحورٍ غَنِجٍ	يُـديـرُهـا ولـنـا منه مُـوالاةُ
كـم للصُّحـاةِ عـلى إقبالـه قلـقٌ	وللنَّـدامـى إذا ولّـى ندامـاتُ
سـاقٍ لنـا قلبُـه قـاسٍ وليـس لنا	بغيره عنـد شُرب الـراحِ راحاتُ
/ غُصنٌ يلوح الـحَيا من صُبح طُرَّته	لكنْ على خدِّه الـجَمْريِّ وَقْحاتُ
وفاتـنٍ فاتـرِ الألحـاظ مُقلتُـه	تصيد أُسْـداً لها في العشـقِ غاياتُ
بدرٌ ولكنْ عـن الإشراقِ مُحتجِبٌ	ظبـيٌ ولكـنْ لـه صَـدٌّ ونَفْـراتُ
وقـتٌ وِصالٌ ووقـتٌ فيه يهجُرُني	وهكـذا العيـشُ تـاراتٌ وتاراتُ
نَفَـرْتَ يا ظبـيُ عنّا فالتفِـتْ كَرَماً	فللظِّـبـاءِ نُـفـورٌ والتـفاتـاتُ
يـا فتنةً مـن بَنـي الأتراك يـا قمراً	من سِحْرِ عينَيْه في الأحشاء نَفْثاتُ
ويـا قَواماً كرُمـحِ الخـطِّ في هَيَفٍ	بالله حَسْبُكَ كـم لي منك طَعْناتُ
ويـا كريـمَ الـمُحَيَّـا مـن محاسـنِه	يا ليتَ شِعريَ هل لي منك وَهْباتُ
عجبتُ من واوِهِ في الصُّدْغ ما عَطَفتْ	وطالمـا عُرِفـتْ بالعَطْـفِ واواتُ
عِـذارُه للعَـذارى قـد يُسـافِلُه	تُقبِّلُ الأرضَ منهنّ الذؤاباتُ(٢)

[٥٥/أ]

---

(١) كذا في الأصل، ولعلها: «نَشْوات».

(٢) كذا هذا البيت.

له شمائلُ قد رقَّتْ وقد حَسُنتْ ... الله أكبرُ ما تلك اللَّطافاتُ!
كأنما خدُّه وردٌ وريقتُه ... خمرٌ بها لقتيلِ الحبِّ سَكْراتُ
كأنما خالُه مِسكٌ وسالِفُه ... في صُدْغِه عقربٌ لي منه ضَرْباتُ
كأنما نَبْتُ ذاك الخدِّ حين بدا ... زهرُ الربيعِ فما تلك النباتاتُ!
كأنما ثغرُه دُرِّيَّةٌ بقيَتْ ... فوق السما لجلال الدين أبياتُ
قاضي القضاةِ إمام[1] العصرِ أوحَدُه ... وحاكمٌ طاب منه الوصفُ والذاتُ
وعادلُ الحُكمِ في عُربٍ وفي عَجَمٍ ... والشَّرعُ قام لَدَيْهِ والسِّياساتُ
يَنهى ويأمرُ لا عبدٌ يُخالِفُه ... من أجل ذاك استقام الذِّئبُ والشاةُ
صدرُ الرؤوسِ فريدٌ عالمٌ عَلَمٌ ... بحُسن تدريسِه تبدو الإفاداتُ
بالعِلم والجُود في أبوابه اتفقتْ ... للسائلين الفتاوى والفُتوّاتُ
في كلِّ عِلمٍ تراه فوق سادتِهِ ... بذاك عند الوَرى قامت شهاداتُ
ففي التفاسيرِ فردٌ لا نظيرَ له ... إعرابُها في يدَيْه والقِراءاتُ
وفي الحديثِ فلا نِدٌّ يُقاسُ به ... يا طالما أُخِذتْ عنه الرواياتُ
وفي الأُصولِ صحيحُ الرأيِ مجتهدٌ ... وفي الفُروع بدتْ منه المُهِمّاتُ
والنحوُ والصَّرفُ والآدابُ أجمعُها ... نثراً ونظماً له فيها الدِّراياتُ
/ كلُّ العلوم حواها في طويَّتِه ... نقلاً وعقلاً وفي الأحكام بَتّاتُ [٥٥/ب]
فعنه حدِّثْ وقل ما شئتَ من عَجَبٍ ... [حقّاً][2] تُوافيك عن كلٍّ إجازاتُ

---

(١) الأصل: «إما»؛ الميم ساقطة.

(٢) زيادة منا؛ ليستقيم البيت.

رَويتُ فَضْلَ أيادِيْهِ مُناوَلةً[١] عنه ومِن جُودِه عندي وِجاداتُ[٢]
فإنْ رويتَ صِحاحاً من مَناقبه هناك تبدو الصِّحاحُ الجَوْهريّاتُ
إنْ قام أو قالَ في خَطْبٍ وفي خُطَبٍ ترى العباراتِ تتلوها البَراعاتُ
وينزلُ القلمُ الجوّادُ يُنشِدُها: هي المنازلُ لي فيها عَلاماتُ
كنزُ العلومِ عظيمٌ في حقيقته سِواهُ شخصٌ مَجازٌ واستعاراتُ
تَمضي ليالِيْه في الأَوراد يُورِدُها وشُغْلُه الذِّكر فيها والتِّلاواتُ
تراه طُولَ الليالي وَهْو في سَهَرٍ قد أشغلَتْه عن النومِ العِباداتُ
كم من صَلاةٍ إلى المولى يقومُ بها وكم صِلاتٍ له فيها مُغالاةُ
له غرامٌ بأفعالِ الجَميلِ كما للغَيْرِ في طَلَب الدنيا غَراماتُ
وكم به انفرجتْ في الكَرْبِ مُعضلة وكم به انكشفتْ للخَلْق أزْماتُ
فانهضْ إلى نحوه إنْ تبتغيْ صِلةً فكم لديهِ لِمَرْمُولٍ[٣] إشاراتُ
وكم به رُفعتْ قومٌ وكم خُفِضتْ قومٌ وكم نُصِبتْ للحُكم ساداتُ
وخصَّه اللهُ بالتمييز من قِدَمٍ فضلاً على مَن تقضّى والذي يَأتُوا
والعقدُ والحَلُّ والإبرام في يدِه وللزمانِ به أُنسٌ ورَحْماتُ

---

(١) المناوَلة: أن يناول الشيخُ الطالبَ كتاباً من سماعه ويقول له: ارو هذا عنّي، أو يملّكه إيّاه، أو يُعيره لينسخه ثم يُعيده إليه. وهي أعلى أنواع الإجازة. ينظر: «الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث» ص١٢٣.

(٢) جمعُ الوِجادة: وصورتها: أن يجد الطالبُ أحاديث بخطِّ شيخ يرويها يعرف الطالبُ خطَّه، وليس له سماعٌ منه ولا إجازة، فله أن يرويه عنه على سبيل الحكاية، فيقول: وجدتُ بخطِّ فلان، حدّثنا فلان؛ ويُسندُه. «الباعث الحثيث» ص١٢٧.

(٣) المَرْمول: الفقير الذي نفِدَ زادُه. «اللسان» (رمل).

قسُّ الفصاحةِ سَحْبانُ البلاغةِ من ... ألفاظِه[1] الدرُّ [كم][2] تبدو السلاماتُ
في النَّظمِ والنثرِ من إنشائه عَجَبٌ ... جواهرٌ هيَ أبياتٌ وسَجْعاتُ
إذا ترنَّم في محرابِ والدِهِ ... يوماً فلا أَسكرتْ قوماً زُجاجاتُ
وإنْ بدا خاطِباً في يوم جُمعتِهِ ... فتَحْتَ أقدامِه تبدو الجماعاتُ
وإنْ بدا حاكماً بين الورى فله ... حُكمٌ تزولُ به عنهمْ شِكاياتُ
أيّامُه للعِدى في مصرَ قاهرةٌ ... وكلَّما أمَّلوا أن يَظهروا فاتُوا
فاللهُ يحفظُه منهمْ ويحرسُه ... من كلِّ حادثةٍ فيها مَضرّاتُ
واللهُ يُبقيه في خيرٍ وعافيةٍ ... فإنَّ أوقاتَه للخَلْق أقواتُ
شخصٌ هو الناسُ في عِلمٍ وفي عملٍ ... وغالبُ الناس أبوابٌ وساساتُ
/ وللرؤوسِ وللآذان[3] إن جُليتْ ... أوصافُه الغُرُّ[4] إطراقٌ وإنصاتُ [٥٦/أ]
عبدٌ وخالقُه الرحمن عاضِدُه ... ما كلُّ من قام تأتيه العِناياتُ
حَبرٌ لقاصِدِه ربحٌ وفائدةٌ ... بَحرٌ ورحْبٌ [به][5] تُرجى الزياداتُ
وضيفُه في أمان الله مُنغمِسٌ ... ظِلُّ الإله عليه والحِماياتُ
طِبْ يا أخا الذَّنْبِ نَفْساً لا تخفْ غضَباً ... فَهْو الحليمُ لمن فيه الإساءاتُ
صُوفيْ أعار الحَريريْ من فضائله ... حتى غدا وله منه مَقاماتُ

---

(١) وقد يُقرأ: «مَن ألفاظُه».

(٢) زيادة منا؛ ليستقيم البيت.

(٣) الأصل: «والرؤوس والآذان».

(٤) الأصل: «الغراء» وأصلحناها.

(٥) زيادة منا؛ ليستقيم الوزن والمعنى.

حديثُه طيِّبٌ بين الورى فلذا ... في كلِّ ناحية عنه سَماعاتُ
وخيرُه شاملٌ والخَلْق شاهدةٌ ... بفضلِه وله منهمْ مودّاتُ
فكم له مِنّةٌ بالفضل في عُنُقٍ ... وكم به لأخي البلوى كفاياتُ
يا أهلَ مِصرَ أو الدُّنيا بأجمعِها ... إنْ كان عندكمُ قاضٍ كذا هاتُوا
عِلمٌ وحِلمٌ وآدابٌ ومعرفةٌ ... وطِيْبُ أصلٍ وهِمّاتٌ عليَّاتُ
وعِفّةٌ وذكاءٌ خارق عَجَبٌ ... والفضلُ ثم التُّقى هذي الرِّياساتُ
وجُودُه رحمةٌ للخَلْق غامرةٌ ... وجودُه البحرُ ما فيه مُداجاةُ
وقد حَباه إلهُ العرش منزلةً ... عليّةً قَصُرتْ عنها السماواتُ
فإنْ تعرَّض أقوامٌ لها زَمَناً ... فتلك فيهم عوارٍ مُستَرَدّاتُ
رُدُّوا بغيظهمُ عنها وقيل لهم: ... رُدَّت إلى أهلها تلك الأماناتُ
لولا الزمانُ الذي أودى بغفلتِه ... لما ترقَّوا وكم للدهرِ غَلْطاتُ!
والآن ألسُنُ [كلِّ] [1] الخَلْق ناطقةٌ ... بالحمدِ وارتفعتْ بالشُّكر أصواتُ
كأنما الشمسُ بعد الليلِ قد طَلَعتْ ... زال الظلامُ حقيقاً والظُّلاماتُ
وأصبح البِشْرُ مثل الرِّزقِ مُنقسماً ... على الأنام وعَمَّتْهُمْ [2] بشاراتُ
أنت الجلالُ الذي نورُ السِّراج له ... أصلٌ وفضل التقى جَدٌّ ومشكاةُ
فابشِرْ بمن عَمرَ العلياءَ يا عُمرٌ ... مَن خلَّفوا مثلَ ذا والله ما ماتوا
بدرٌ ومَن حولَه الأعلامُ إخوتُه ... كأنجُمٍ للورى منهم هِداياتُ

---

(١) زيادة منا؛ ليستقيم البيت.
(٢) في الأصل: «وعتهم»، وأصلحناها.

وكلُّهمْ صالحٌ في الفضل شيمتُهمْ   والشبلُ كالليثِ باقيه مهاراتُ[(١)]

فـاللهُ يحفـظُـهـم واللهُ يَحرسُـهمْ   بحقِّ مَن تُرتجى[(٢)] منه الشفاعاتُ

/ لولا البُلاقِنـةُ القومُ الكِـرامُ لما   تَشـرَّفَتْ بـأُولي العَلْيـا ولايـاتُ   [٥٦/ب]

يا حاكمَ العصرِ خُذها مدحةً جُمعتْ   فيها لكمْ[(٣)] من مَعاني المدحِ أشتاتُ

بِكراً عروساً من الخِدْرِ العزيزِ بَدتْ   لخير كُفْءٍ لـه بالجبر عـاداتُ

وجُـدْ عليَّ ببَسْـطِ العُـذرِ يـا عَلَمَاً   له الأياديْ الفسيحاتُ الوَسيعاتُ

إني وجـدتُ مكانَ القول واسـعةً   وفضلُكـمْ مـا لـعَليـاه نهايـاتُ

فقلتُ والعبدُ بالتقصير في خجلٍ:   يـا مَـن مَعاليـه للأزمـانِ مِـرآةُ

فاجـبُرْ بفضلك واقبَلْهـا فناظمُها   عبـدٌ محـبٌّ لـه بالبـاب وَقْفـاتُ

ما زال شـعبانُ في أبواب نعمتِكمْ   مُكرَّمـاً ولـه منكـمْ كَرامـاتُ

فعِـشْ هنيئاً رغيدَ العيـشِ في نِعَمٍ   دامت فليس لهـا في الدهر غاياتُ

واسـلَمْ ودُم في نعيـمٍ لا زوال لـه   مني عـلى وجهِكَ الزاهـي تحيّاتُ

قال التاجُ الأذْرَعيُّ[(٤)]:   [من الكامل]

يـا شـادنـاً إنْ آنَ أنْ تـتـلـفّـتـا   فاعطفْ فحتّامَ الجفا؟ وإلى متى؟

---

(١) «باقيه مهارات» كذا!

(٢) في الأصل: «ترجى»، وأصلحناها.

(٣) في الأصل: «لي»، وأصلحناها.

(٤) عبد الرحمن بن أحمد بن حمدان بن أحمد، تاج الدين، ابن القاضي شهاب الدين الأذرعيّ الحلبيّ الشافعيّ، قال ابن تغري بردي: «كان عنده فضيلة وأدب، وله نظمٌ ونثرٌ» وقال السخاويُّ: «كتب الخطَّ المنسوبَ، وقال الشِّعرَ الجيِّد، وحدَّث، وسمع منه الفضلاء» توفي سنة ثمان وثلاثين وثمان مئة. رحمه الله رحمة واسعة. «المنهل الصافي» (٧: ١٦٠)، و«الضوء اللامع» (٤: ٤٩).

وادركْ دمـاً كاد ينضُـب بالأسـى فالـقلـب ذاب جـليـدُه وتفتّـتـا
لـمّا جعلـت الأقـربـاء أعـاديـاً أبعدتَنـي فتـركتـهـم بـي شُـمَّتا
وحيـاةِ عينَيْـك التي من سِـحْرِها لـو لاحظتْ جبـل الـمُقطَّمِ هدَّتا
إنْ فاسـقٌ ـ حاشـاك ـ جـاء منبِّئاً بمـقـالِ زُورٍ مـانَ فـيـه تـعنـتّـا
وعَجِلتَ في هَجْرِيْ ستُصبحُ نادماً إنْ لـم تـكـن متـبـيِّنـاً متـثـبِّـتـا
قالوا: جرى منه ـ وحقِّك ـ ما جرى مني سوى دمعٍ [و][1] كانوا إلستا[2]
لا اكْـتَـنَّـتـا عينـاي فـي أجفانها إن كانتـا مـن بعـدِ بُعـدِك أَغْضَتا
مُذْ شـاهد الأجفـانَ طلَّـق نومها أخـذ التنائـي[3] عُـدّةً[4] واعتدَّتـا
وقضـى الكَرى فسـوادُ إنسانَيْها حزن الـمُصاب على المنامِ احتدَّتا
يـا ناسـياً ذِكْـري وميعـاداً لنـا قـد كان في ديـوان جُـودِك أُثبِتـا
عـرف كحَـجٍّ صَفائنـا بمُقامنـا ميقـاتُ نُسـكٍ للوفـاءِ مؤقَّتـا
فالقلـبُ لازمـه غريـمُ غرامِـه بالعقـل حتـى مـا يَـريـمُ تـلفُّـتـا
ولقد نزعتُ عن القَريضِ بخاطرٍ قـال اعتـذاراً حين كَلَّ وأُسـكِتا/
/ لم أُبـقِ في بحـري لِـجـدٍّ مغْرَقـاً بحري ولا صخري لـهَزْلٍ مُنحتا [أ/٥٧]
فـدع النسـيبَ فنـادرٌ بـين الورى أن لا يـرى مَـن دأْبُـه أن يمقتـا

---

(١) زيادة منّا؛ ليستقيم البيت.

(٢) «إلستا» كذا! ولا وجه لها.

(٣) «أخذ التنائي» كذا! وقد وقع عليهما شيء من الطمس. والتنائي: هو البُعْد.

(٤) في الأصل رسمها: «عدتا».

أَستغفر اللهَ العظيم ففكرتي راجعتُها مُستَبْصِراً مُستثبِتا
إلّا جلالَ الدين قلتُ له: اتّئدْ مَن ذا يُطيق لمجدِه أن يَنعتا؟
قاضي القضاةِ العالِمُ الحَبْرُ الذي أَحيا به اللهُ الزمانَ الميِّتا
عَلَمُ الهدى إن سِيل عِلماً أو ندًى نَشَرَ الجواهر مانحاً ومُنكِّتا
وإذا العلومُ جرى بحَلْبتِها الوَرى بَزَّ الفوارس مُسكِتاً ومُسكِّتا
وإذا الفتاوى نُقِّحتْ بجوابه فمُلخِّص التحريرِ فيها أنبتا[1]
يجلو الشريعةَ والحقيقةَ قلبُه وبنانُه إن جلَّتا أو دقَّتا
ومتى المدارسُ عُطِّرتْ بدروسه قال ابنُ إدريسٍ[2]: فديتُك مِن فتى!
طَوْدُ النُّهى سامي السُّها بمآثرٍ وبمَحْتِدٍ[3] فوق الفراقدِ أربَتا
شذر العقود نظامُها ميعادُه فكأنّ سِلكَ الدُّرِّ فيه تبتَّتا
كالروضِ لُطفاً والنسيم فإن سطا شاهدتَ سيفَ الله فيه مُصلَّتا
الشامخُ الجأشِ الوَضينُ إذا وَهى حُكمُ الجيوش بسالةً وتثبُّتا
الفاضحُ البحرَ الخضمَّ براحةٍ قال الغمامُ وقد همَتْ: وا خَجلَتا
أبداً يجورُ على خزائنِ مالِهِ ويُجير مَن عَضَّ الزمانُ وأسْحَتا
رأسُ المعالي والسُّراةِ جميعِهم كالساعِدَيْن بجانبَيْه امتدَّتا
قطع القضاء لأمْرِه فعدوُّه في جُنده استمع الجزاءَ[4] وأنصَتا

(١) كذا، ولعلها: أثبتا، بالثاء المثلثة.

(٢) يريد محمد بن إدريس الشافعيَّ الإمام، رضي الله عنه.

(٣) في الأصل: «وبمجتهد»! تحريف. والـمَحْتِد: الأصل.

(٤) الأصل: «الجزار»! تحريف.

تَرِبتْ يدَا قِنٍّ[١] له من فَضْله جسماً ورُوحاً في ذُراه تَربَّتا
إنْ سَنَّتا كفّاه سَبْياً لامرئ وعَراه خطبٌ لم يُبَلْ أنْ أسْنتا
مولايَ يا قاضيْ القضاةِ ومَن به نَصْري على الأعداء إنْ باغٍ عَتا
يا ابنَ الذي بالعِلم أضحى صِيتُه في الخافقَيْن لكلِّ صوتٍ مُخفِتا
يا [ابن][٢] الذي حَسَدَاً لنُورِ سِراجِه حَسَرَ الصباح وقال كم: واحسرتا
يا أوحدَ العلماء غيرَ مُدافعٍ في ذا الزمان لِما مضى ولِما أَتى
يا أيُّها المخدومُ دعوة خادمٍ لا زلتَ أوّاهاً حليمًا مُخبِتا
/ ها قد رفعتُ لديك قصّةَ غُصّتي لتجُرَّ خَفْضَ العيشِ نحوي مُكبتا
وإليكَ أشكو حالةً لو يَلْقَها نُمْرودُ غيٍّ لاهتدى أو أُبهِتا
تَرَحاً وبَرْحاً عنكمُ حاشاكمُ وعناد أعداءٍ كأوغادٍ نتا[٣]
وإذا بكيتُ سواد عيني قال لي قلبي الكئيبُ: يداك فاعلمْ أَوْكَتا[٤]
أَوَ ما علمتَ بحرفة الآدابِ لو نِيطتْ بطَودٍ خَرَّ منه مُبكّتا
فإلامَ أوقظُ طَرْفَ جَدٍّ[٥] ناعسٍ كالطفل يُكْسِبُه الجهال تسبّتا[٦]

[أ/٥٧]

(١) القِنّ: العبد.

(٢) زيادة منا؛ ليستقيم البيت.

(٣) كذا العجز في الأصل!

(٤) أي: شُدَّتا بالوكاء: وهو ما يُربط به القِرْبة. وفي المَثَل الذي تقوله العرب لمن عمل شيئاً يُوبَّخ عليه: يَدَاكَ أَوْكَتا وفُوكَ نَفَخ، يُريد بذلك: أنك من قِبَلَك أُتيتَ. وينظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٤: ١٧٠).

(٥) الجَدّ: الحظّ.

(٦) «تسبّتا» كذا في الأصل!

فالْـحَظْ ـ أَبِيْتَ اللَّعنَ ـ حظَّ يتيمةٍ   محتاجـةٍ مَـعَ حُسـنِها أن تَبْخُتـا
واجبُرْ ـ عَداكَ الذَّمُّ ـ كَسْـرَ خُوَيدمٍ   لله مـن كـلِّ الـجهـاتِ تلفّتـا
كيـما تبـدّل لفظتـي: واتَرْحتـي   حاشـا عُلاك ـ بضدِّها: وافَرْحتا
لا زلـتَ يـا جَـبْرَ الوجـود لأهله   حِصـنَ الـوليِّ وللعـدوِّ مُبكِّتـا
وتَهَـنَّ عُمـراً بالسـرور مخلَّـداً   مـا بـاتَ نـاوٍ للصِّيام مُبيِّتـا
والسـادةُ الأولادُ تيجـانُ العُـلا   وأجـلُّ مَـن أَولى الجميـل لمـن فتَا
بسـما السِّـماكِ بأخمـصٍ وبهمّـةٍ   مَـنْ سـامَ شـأْوَهُما فعنـه فوّتـا
مـا صـاد ظبـيٌ للأسـود بناظـرٍ   أسر السَّـرايا باللِّحـاظِ وأفْلَتـا
وترى قريباً شـيخَنا قُطْبَ الوَرى   عكْـسَ العِـداةِ بكلِّ خـيرٍ قد أَتى

وقال قاضي القضاة صدر الدين الآدمي الحنفي[1] يمتدحه ويستشفع به في خلاصه من محنة وقعتْ له، فسعى في خلاصه: [من الكامل]

ما استيقظتْ من بعد طُول سُباتِها   إلا لتَقْضـيَ بعضَ مكتوباتِها[2]
هُـنَّ الليـالي لا تُديـم مَسـرّةً   كـلّا ولا تبـقـىٰ عـلى حـالاتِهـا
إنَّ الفتـى وإنِ اتَّـقـاهـا جُهْـدَه   لا بـدَّ مـن تـنـفيـذِ مـقدوراتِهـا
كم مدمعٍ أجـرت كفيضِ سحابةٍ   هَطَّـالـةٍ جَـرْيـاً عـلى عـاداتِـهـا

---

(١) عليّ بن محمد بن محمد بن أحمد، الصَّدر أبو الحسن، ابن الأمير الدِّمشقي، الحنفيّ، ويعرف بابن الآدميّ، قال السخاوي: «وكتب الخطَّ الـحَسَن، والشِّعر الجيِّد المليح الرائق»، وقال شيخه الحافظ ابن حجر: «واشتغل بالأدب، ونظر في الثقة، وكتب الخطَّ الحسن». «الضوء اللامع» (٦: ٨)، و«إنباء الغمر» (٣: ٢٧).

(٢) كذا، ولعلها: مكنوناتها.

وكَمِ استمالت ذا حِجاً بخداعِها حتى سَقَتْه السُّمَّ في كاساتِها

فاصبرْ لها وكِلِ الأمورَ لربِّها ودَعِ التلفُّتَ نحوَ مَرْبُوباتِها

واسْلُ الحياةَ فإنها غدّارةٌ لا يَسلَمُ الإنسانُ من غَدَراتِها

/ وإذا النفوسُ تنكَّدتْ فحياتُها كمَماتِها ومماتُها كحياتِها [٥٨/أ]

هبَّت عليَّ من الحِمى سحريّةٌ فأنِسْتُ قُرْبَ الدار من نَفَحاتِها

واستَسْلَمتْ نفسي إلى داعي اللِّقا وخضعتُ مُنقاداً إلى دعواتِها

وودتُّها إذْ هَرولتْ في مَشْيها ومَضتْ سريعاً بي إلى ميقاتِها

وعلى القبائحِ مِن فعالي إنني لَأَشَمُّ ريحَ المِسْك من نَفَحاتِها

أفبَعدَ ما شاهدتُ من نَكَباتِها ولقيتُه منها ومن رَوعاتِها

آسى على طُول الحياة تأسُّفاً أو أَختشي من مُرِّها وفُراتِها؟!

والله لولا رُضَّعٌ يَبليَنني وأخافُ مِن بَعدي على أُمّاتِها

وعظائمٌ مثلُ الجبالِ فَعَلتُها وأخافُ بعد الموت مِن تَبِعاتِها

ولعلَّ ربِّي أنْ يمُنّ بتوبةٍ ويُقيلَ نَفْسي بالهدى عَثَراتِها[١]

لَرَغِبتُ أنْ أَلقى المنيَّةَ بغتةً مُتلذِّذاً بالوِرْد من غَمَراتِها

لِمْ لا أقولُ كذا وقد شَمَتَ العِدا والموتُ أهونُ من رِضا شُمّاتِها

في حالةٍ أَنشدتُ فيها مُعلِناً والعينُ تَسقي المُزْنَ من عَبَراتِها

إنْ كان عندك يا زمانُ بقيّةٌ ممّا تُهين به الكرامَ فهاتِها

يا حُجّةَ الإسلام بَلْ يا شَيْخَه يا مُنقِذَ الضُّلّال مِن ظُلُماتِها

---

(١) الأصل: «بالهدى من عثراتها»، وأسقطنا «من».

يـا سـيِّدَ العـلـماءِ يـا عـلّامـةً تَتَقـاصرُ الأفـكارُ عنـد صِفاتِهـا
امـنُـنْ بعـاطـفـةٍ كـما عـوَّدتَـني فالنَّفْـسُ قـد أفضـتْ إلى هَلَكاتِها
واشفعْ تَفُزْ بالأجر[1] واسمعْ هذه بسَـوابق الإحسـانِ مـن أَخَواتِهـا
واعـذُرْ فـما للظالـمين مـؤمّـلٌ إلا كـعبـدِ الله فــي حـاجـاتِهـا
واسلَمْ ودُم وارجعْ لـمُلكِكَ سالماً مـن عَـثـرةِ الـدنيـا ومِـن آفـاتِهـا

* * *

(١) في الأصل: «تقرباً بالأجر» كذا! وهو مختلّ الوزن، وأصلحناه.

حرف الثاء

قال الشيخ شهاب الدين أحمد الشامي صاحب المدائح البُلقينية:

[من الطويل]

ثِيابُ السَّخا لـمّا ارتداها تجمَّلتْ ... فنوُقَك يا شامِيْ إليه فحَثْحِثِ
ثَباتُك في نَظْمِ القوافيْ هو الـمُنى ... فغيرُك لم يَثبُتْ ولم يَتلبَّثِ
ثَنائي على مَن حُكْمُه حُكمُ سيِّدٍ ... سَما الناسَ فَهْو المنهلُ العَذْبُ فامْكُثي
[٥٨/ب] / ثِقيْ[1] بعَطاياه ففيها مَآربٌ ... وغير عُلاه في المديح فغَثّي
ثلاثون ألْفاً من خِصالٍ حوى لها ... فأَرضَك من نعْماه بالبِرِّ فاحرُثي

* * *

(١) يخاطب نفسه.

حرف الجيم

قال صاحب المدائح البُلقينية أيضاً: [من الطويل]

جليـلُ جـلالٍ جـلَّ في رُتبـةٍ لـه ... لسـاني لـه بالمـدحِ[1] لا يتَلجلَـجُ

جـلالٌ مـن الله الجليـل عليـه إذْ ... يقولُ فمقبـولٌ له الصِّـدقُ مَنهَجُ

جَرى في عَنَان السَّبقِ ما زال سابقاً ... وأمّـا سـواه في التسـابقِ أعـرَجُ

جزيـلُ هِبـاتٍ حاتـمٌ كغُلامـه[2] ... قـويـمٌ وأمّــا ضِــدُّه فمُفلَّجُ

جوادٌ على ظَهْر الـجَوادِ فجلَّ مَن ... تـولّاه إذْ ولّاه مـا عنـه مَخْـرَجُ

وقال الأديبُ شمسُ الدِّينِ محمّدُ بنُ أحمدَ بنِ الشّربدار:

بُدورُ عِلْمكَ يا ذا المجدِ قد لَـمعتْ ... بضـوءِ معنًـى لمعناهُ الأنامُ سَـعَتْ

وشمسُ فضلك لمّا أنْ بَدتْ سَطعتْ ... نُوراً عـلى أُفُق الأفهـامِ وارتفعَتْ

وصار ذاكَ الضِّيا في الكَوْنِ وهّاجا

شَذا نَوالِكَ في الأقطارِ قد نَشَـرا ... فعطَّر القُطرَ ضَوعاً نَشْـرُه عَطِرا

وذِكرُ جُودِك فيها شاعَ وانتشـرا ... يا مصدرَ العلم والفهم الذي بهرا

من مُعصِراتِ يدَيْك الأرض ثجّاجا

عقْدُ الرِّياسـةِ لو لا أنت مـا انتَظَما ... ووَبْـل نيلِكَ روَّى مَن أصاب ظَما

يا أعلمَ الناسِ يا مَن في الوُجودِ سَما ... عُبَيدُك الأصغرُ الدّاعي لكمْ عَزَما

بأنْ يحلَّ عـليـك الـيـومَ بَـهّاجـا

---

(١) في الأصل: «المدح»، وأصلحناها.

(٢) كذا، ولعلها: لغلامه.

سَلِمتَ[١] أنفسُ أفهام[٢] الوَرى انفَطَرتْ لمّا استهلّتْ بدوُر الفضلِ وانتَثَرتْ

[٥٩/أ] / مِن فِيْكَ كالدُّرِّ من عِلمٍ بك انتشرتْ علامة في بقاعِ الأرض وافتخرتْ

لـمّا كساها سَنا مَعْناك دِيْباجا

صفاتُ عِلمك جلَّت أنْ يُناظرَها عِلمُ البريَّة جَمْعاً أو يُفاخرَها

لأنها بك قد طابت عَناصرُها[٣] وأنتَ مُظهِرُ ما أخفَتْ سَرائرُها

مِن الدقائقِ تأويلاً وإخراجا

* * *

(١) «سلمت» منّا، وفي الأصل: «سما»!

(٢) «أنفس أفهام» كذا!

(٣) في هذا الشطر وتاليه رفع الراء (إقواء).

حرف الحاء

قال صاحب المدائح البُلقينية: [من الطويل]

حبيبٌ جنى ماءَ العلومِ فأينعتْ ينابيعُه فالفضلُ عنه يَسِيحُ
حريصٌ على شَرْعِ النبيِّ محمَّدٍ كريمٌ ومَن لا يَمْتدِحْهُ شَحِيحُ
حَلا ليَ فيه النَّظمُ من دُرِّ مَدْحِه وإنِّيَ فيهِ صادقٌ وفَصِيحُ
حَمدتُ لربِّي إذْ ذَكرتُ لقَدْرِه فقَدْريْ عَلا والمدحُ فيه مَليحُ
حِماه حَمانا من ظَلُومٍ وباطلٍ وعَسْفٍ مُداوٍ بالسخاء مُطِيحُ[1]

* * *

(١) «مطيح» منا، وفي الأصل: «فصيح»!

حرف الخاء

قال صاحب المدائح البُلقينية، أيضاً: [من الطويل]

خِلالٌ له قد بُوركت حينَ أَسفرتْ   سخيٌّ ومَعْ ذا منه قد شُهِرَ السَّخا

خذوافيه بعضَ الوصفِ مِن بعضِ وَصْفِه   فمَن لم يكن مدّاحَه آدَ وارتخى

خلائقُه في اللُّطف مثلُ نسيمِه   رضيٌّ وفيٌّ مَن تنخّاه إِنتخى[1]

خطيبٌ له خَطْبٌ له الخُطَبا تَمِلْ   فإنْ خُوطبتْ قالت: هو الصدرُ والأخا[2]

خدمتُ له بالـمَدْحِ إني خُدَيْمُه[3]   وطيرُ[4] غرامي فيه بالنَّظم فرَّخا

* * *

(١) استخدمه بالمفهوم العاميّ، وقَطَع همزتَه. و«انتخى»: افتخر وتعظّم.

(٢) «تملْ»، «والأخا» كذا.

(٣) كذا، وصوابه: «خُويدمه»: تصغير خادم.

(٤) في الأصل: «وطين» بالنون! تحريف.

حرف الدال

قال صاحب المدائح البُلقينية، أيضاً: [من الطويل]

دماءٌ يَصُنها[١] أو يرى لـهَرِيقِها[٢] ... بنصٍّ مُبينٍ ليس عنه يَحِيدُ[٣]

/ دعوتُ له: يا ربِّ بارِكْ بعُمْره ... لنَحْظى به إنَّ الزمانَ شديدُ [٥٩/ب]

وقال أيضاً: [من الطويل]

دُعائيْ أجاب اللهُ لـمّا مدحتُه ... ودَعْني أَكِدْ فيه لكُلِّ حَسُودِ

دعاوي الوَرَىٰ تأتي إليه لفَضْلهِ ... يُقِرُّ له بالفضلِ كلُّ رَشيدِ

دفاترُه فيها المواهبُ والوَفا ... فكم مِدْحةٍ[٤] فيها لكلِّ وَدُودِ

وقال الأديب شمسُ الدِّين محمد الحلبيُّ: [من الطويل]

كريمٌ إذا أجرى على رَوضِ طِرْسِه[٥] ... يَراعاً رأينا الغُصنَ يقطرُ بالنَّدى

وإن مسَّ شيئاً كادَ يُثمر من نَدى ... أصابعه جُوداً ولو كان جَلْمدا

تجسَّد من صَفْوِ الجواهر عِرضُه ... وإن كانت الأعراضُ لن تتجسَّدا

بدا بجَميلٍ عمَّ كلَّ مؤمِّلٍ ... وعادَ له لـمّا رأى العَوْدَ أحمَدا

وحاز ارتفاعَ القَدْر من يَدِ حالِه ... ولا عَجَبٌ فالرفعُ من شأنِ الابتِدا

له خَبرٌ قد أكَّد المَجْدُ وَصْفَه ... فللّه منه مَصدَرٌ طابَ مَورِدا

---

(١) الوجه: يصونها.

(٢) كذا، والوجه: لـهَرْقها، أو: لِـهَراقتها، أو: لإهراقها.

(٣) الأصل: «يحود».

(٤) في الأصل: «مدح».

(٥) الطِّرس: الصحيفة أو الكتاب الذي مُحِيَ ثم كُتِب. والجمع طروس وأطراس. «اللسان» (طرس).

تراهُ على الخيرات مُجتهداً وكَمْ رأيناه للبِرِّ الجميل مُقلِّدا
ويُنجِزُ إنْ أوْمَا[١] لعافٍ[٢] بوَعْدِه ويَمطُلُ جانِيْهِ إذا ما توعَّدا
أقام مَنارَ الفَضْل إذْ أقعد العِدا صَغاراً فأَفْدِيهِ مُقيماً ومُقعِدا
فكم للوَرى في بابه مِن تَردُّدٍ ولستَ تراهُ في النَّدى مُتردِّدا
وكم قد رأينا من مَعاليه مُعجِزاً وكم قد رَوَيْنا من مَعاليه مُسنَدا!
وسَلْسلتُ فيه النَّظمَ إذْ كان مُحسِناً «ومَن وَجدَالإحسانَ قَيْداًتقيَّدا»[٣]
تثنَّى بِعطْفٍ راسخِ الفَضْل شامخٍ تربَّع في دَسْتِ العُلا إذ توحَّدا
وأسفرَ عن حَزْمٍ أبادَ عُداتَه فأيُّ شجاعٍ مُذْ تجلَّى تَجلَّدا
وسَمٌّ مُعادِيْه وحَظٌّ وَليِّه فلَمْ أرَ في الحالَيْن أشقى وأسْعَدا
غدا النِّيْلُ منه في احتراقٍ لأنه رآهُ برَفْعِ النَّيْلِ أصبحَ مُفرَدا
تَخلَّق في سنِّ الشَّبيبةِ بالوَفا وأظهر عند الكَسْرِ جَبْراً مُردَّدا
وأَوْلى أيادٍ بالأصابعِ أصبحتْ يُشار لها في المَحْل أيّانَ تُجتدى
ولَمْ يَتَوانَ[٤] في جميلٍ وإنما «لكلِّ امرئ مِن دَهْرِه ما تَعوَّدا»[٥]

---

(١) أوْمأ إليه: أشار إليه. وهو هنا بتسهيل الهمزة.

(٢) والعافي: الضيف، وكلُّ طالب فضلٍ أو رزق. ينظر: «الصحاح» (عفا).

(٣) هذا الشطر مضمَّنٌ من بيت شعر للمتنبّي، وتمامه:

قيَّدتُ نفسي في ذراكَ محبَّةً ومَنْ وَجدَالإحسانَ قيداًتَقَيّدا

(٤) في الأصل: «يتوانى».

(٥) هذا العجز صدرُ بيت للمتنبِّي من قصيدته المشهورة في مدح سيف الدولة الحَمْداني، ومطلعها:

لكلِّ امرئٍ من دهرِه ما تعوَّدا وعادةُ سيفِ الدولة الطَّعْنُ في العِدا

ولا شيءَ أحلى من نَداه مُسيَّراً إليَّ بلا مَنٍّ على ذلك الجَدَا

/ له قَدَمٌ في الجُودِ دامَ رُسوخُها فلو شامَ كَعْباً كان قَلَّده يَدا [٦٠/أ]

فكم مُقْترٍ ناداه في حالِ كَسْره فقامَ له في الحال نَصْباً على النَّدى

وأولاه فضلاً لم يكنْ في حِسابِه وقام به ذو الكَسْرِ[1] بالجَبرِ مُسعَدا

فأَصْغِ لنَظْمي في مَعالِيْه والتفِتْ إلى ذاتِه تَلْقى رَقيقاً وسيِّدا

وحقِّقْ بأنَّ الفَضْلَ والمجدَ عِنْدَه جميعاً ولا تَستَثْنِ يوماً بها غدا

وعن غيرِه فاطْوِ البساطَ فإنَّ ذا إمامٌ بَنى فوقَ السِّماكَيْن مَقْعَدا

ولا تذكر النِّسْرَينِ عند كَمالِه فهمَّتُه طارت لأشرفَ مَصْعَدا

وسَلِّمْ له في العَصْرِ تقديمَ فَضْلِه يُريك تحيّاتٍ وعَطْفاً مؤكَّدا

وإياكَ أن تنسى فتذكُرَ غيرَه فهذا رئيسٌ بالعُلا قد تَفرَّدا

له من أبيهِ في المَحامِدِ نِسْبةٌ بفَضْلِه[2] فانكُتْ شامِتينَ وحُسَّدا

فكم حَطَّ مِن تحتِ التُّخومِ عُداتَه وأُعْليَ مَن فوقِ النُّجومِ وأُصعِدا

فيا سيِّداً قد قرَّب اللهُ عندَه مسافاتِ تحصيلِ الكَمال فأَبعَدا

لقد سُدتَ أبناءَ الزَّمانِ بها حَوتْ مَفاخِرُك العَليا، فما سُدتَهم سُدى

وزوَّدتَ كلَّ الناس بِرّاً ولم أقُلْ: ويأتيك بالأخبارِ مَن لا تزوَّدا[3]

---

(١) في الأصل: «وقام ذاك الكسير»، والتحريف ظاهرٌ فيه.

(٢) في الأصل: «بفضل».

(٣) العجز مضمَّنٌ بيتَ طرفة بن العبد:

ستُبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار مَن لم تزوِّدِ

وقال هنا: «مَنْ لم تزوِّدا» على أنها: «تزوِّدَنْ» فحذف النُّون وعوّض عنها بالألف؛ لمناسبة القافية.

ومـا رُفِعـتْ أخبـارُ قـومٍ تقدَّموا إلى غـايـةٍ إلا وذِكـرُك مُـبْتَـدا
ومـا لكَ ثـانٍ عـن مَكارمِك التي غَدَوتَ بها في شِرْعةِ الـجُودِ أوحدا
أمـولاي يا كهـفَ الأنـام ومَن له رأت زُمَـرُ الأحزابِ قَـدْراً مُمَجَّدا
وحقِّـك إني قد جعلـتُ مَدائحي لوجهِك هـذا الطَّلْقِ وَقْفـاً مُؤبَّدا
ومُـذْ كنتَ بَحـراً بالمكارمِ زاخراً جَعلـتُ ثَنائـي فيـك دُرّاً مُنضَّـدا
فـلا بَرِحتْ قُصّـاد بابِـك تَلْتجي إليـك فتُولِيْهـا النَّعيـمَ الـمُخلَّـدا
ودُمتَ رَشِيدَ الرأيِ مأمونَ ساحةٍ مِـن الدَّهرِ منصـورَ اللِّـواءِ مُؤَيَّدا

* * *

حرف الذال المعجمة

قال صاحب المدائح البُلقينية: [من الطويل]

ذَكُـورٌ شَـكورٌ ذاكـرٌ مَـن لـه أتَى [بـه][١] مـن جميـع النائبـات يُلاذُ

ذَكَـت نـارُ... [٢] وجئـتُ لبابـه ليُطفـئَ نـاريْ فالكريـمُ مَـلاذُ

/ ذِمـامٌ لـه كـلُّ البـريّـة تحتَـه أُعِيـذوا بـهِ مِـنْ نَكْبَـةٍ وأَعـاذُوا [٦٠/ب]

ذهبـتُ إليه أبتغي الرِّفْـدَ والقِرى أُعَـوِّذُه بـالله فـهْـوُ يُـعَـاذُ

ذَوَى غُصْـنُ مَـن لاذ ..... [٣] فإحسـانُه غيـثٌ وليـسَ رَذَاذُ[٤]

* * *

(١) زيادة ليستقيم البيت.

(٢) كلمة رسمها: «أفلاي»! ولعلّها: «إمْلاقي».

(٣) هنا كلمتان مطموستان في الأصل.

(٤) كذا في الأصل «رذاذُ» لمناسبة القافية، والوجه نصبه.

حرفُ الراءِ المهملةِ

قال سراج الدين الأُسوانيُّ[1]: [من البسيط]

مُذْ غابَ عن وَجهِكمْ مَملوكُكمْ عُمَرُ ... عن عَيْنِه قد تَوارى الشمسُ والقَمَرُ
كذاك مُذْ سار عن يُمْناك أصبح في ... جَدْباءَ مُذْ غارَ عنه البَحْرُ والـمَطَرُ
يا مَن نَخالُ إذا ما فاهَ فُوْهُ لنا ... عِقْداً نَظيماً به قد نِيْطَتِ الدُّرَرُ
لم يُعْزَ عِلمٌ ولا فنٌّ إلى أَحَدٍ ... إلا وأنت بذاك العَزْوِ مُشتَهِرُ
كلّا ولا خَبَرٌ بالجُودِ عن أحَدٍ ... إلا ويُعزَى إليكمْ ذلك الخَبَرُ
جَلالَ ذا الدِّينِ إنَّ الناسَ كلَّهمُ ... في العَصْرِ جِسمٌ وأنت السَّمعُ والبَصَرُ
فعِشْ فَريداً بما خُوِّلْتَ من نِعَمٍ ... يَجري بما رُمْتَه في دَهرِك القَدَرُ!
فليس ذاك بَديعاً منكَ في زَمَنٍ ... فيه تفرَّد هذا الصَّارِمُ الذَّكَرُ

وقال الفاضلُ شهابُ الدِّينِ أحمدُ بنُ عَلَويّ الحلبيّ: [من البسيط]

ظَبْيُ الكِناسِ الذي أهواه قد هَجَرا ... لـمّا رأى صُبْحَ لَيْلِ الشِّعرِ قد سَفَرا
فهَلْ سمعتم بظَبْيٍ في مَراتعِه ... إذا رأى زَهْرَ روضٍ مُؤنِقٍ نَفَرا؟!
قد كنتُ في فُرَصِ اللّذاتِ مُنتهِزاً ... مُذْ كان ليلُ سَوادِ الشَّعرِ مُعْتَكِرا
فالآنَ أقْمَرَ ذاك الليلُ من كِبَرٍ ... فعُدْتُ عن فُرَصِ اللّذاتِ مُنْزجِرا

---

(١) هو عمر بن عبد الله بن عامر بن أبي بكر بن عبد الله، سراج الدين الأُسوانيّ. قال الحافظ ابن حجر: «تعانى الآداب وسلك طريق المتقدِّمين في النظم»، وقال: «وكان ابن خلدون يُطريه ويشهد له بأنه أشعر أهل العصر بعد خطيب ابن داريّا». «إنباء الغمر» (٣: ٣١٨)، وينظر: «الضوء اللامع» (٦: ٩٥).

نُضَارُ[١] داءٍ[٢] سـوادٍ كنْتُ لابِسَهُ ... فانظُرْ بأيِّ شِـعَارٍ فُجِّع الشُّـعَرا[٣]

وشِبْتُ فاحتجَبَتْ عنِّي الحِسَانُ قِلى ... وكانَ منهـنَّ طَـرْفي يجتـلي صُـوَرا

أَسـتودِعُ اللهَ بَـدْراً لسـتُ أَذكُـرُه ... إلّا ترَقْـرَقَ دمـعُ العـين فابْتَـدَرا

بَدْرٌ سـدادُ طريـقِ الدَّمْـعِ مَطْلَعُه ... في ناظِرِيْ فمَتى ما غابَ عنه جَرى

لِثامُـه مِثْـلُ غَيـمٍ حَشْـوُهُ بَـرَدٌ ... يَشِـفُّ مِـن بُعُـدٍ عنـه ومـا حَدَرا

كأنَّـما سَـكِرَ[٤] العَيْنـانِ منـه بـما ... تقولُ في فِيْـهِ مِن خَدَّيْه قد عُصِـرا

تَـمَّـتْ مَـحاسِـنُـه إلّا قَـسـاوَتُه ... عـلى الأنـامِ وإلّا قَتْلُهـمْ هَـدَرا

/ لَيْـلِيْ وعَيْنـيَّ لا أَدري لفُرْقَتِـه ... أَجُنْحُه طالَ أَمْ جَفْناهما[٥] قَصُـرا [٦١/أ]

كأنَّ جَفْنَـيَّ طُـولَ اللَّيـلِ مِن أرَقٍ ... على حِجَابَيَّ بالأَهْداب قد سَـمَرا

فيَـا رَعَـى اللهُ أَيَّـامَ الشَّـبابِ فكمْ ... جَنَيْـتُ مِـن وَصْلِه في ظِلِّهـا ثَمَرا

لكـنْ بعَوْدِكَ يا قاضِيْ القُضاةِ فقَدْ ... عادَتْ وأَضْحى زَمَانِيْ مُؤْنِقاً نَضِـرا

يـا سَيِّداً سـادَ كُلَّ النـاسِ قاطِبَةً ... فـلا نَظِـيرَ لـه كَلَّا وليـسَ يُـرى

حُزْتَ السِّـيادَةَ في الدُّنيـا بأَجمَعِها ... وفَضْلُكمْ في جميعِ الأرضِ مُشْتَهِـرا

فسايِرِ الناسَ إنْ جارَوْكَ شوطهم[٦] ... إذْ أنتَ تَخْطُـو أَيا كَهْفَ الأنامِ وَرَا

(١) «النُّضار»: الخالص من كل شيء.

(٢) «نضار داء»: كذا في الأصل! ولا معنى له مناسباً للسياق.

(٣) هذه قراءة، وقد يُقرأ: فَجَّعَ الشَّعَرا.

(٤) في الأصل: «شكو»! ولعله تحريف، وأصلحناه على مقتضى ما يدلُّ عليه السياق بعده.

(٥) في الأصل: «جفنيهما»، والوجه الرفع.

(٦) «شوطهم»! كذا، والمعنى غير ظاهر.

يـا بَحْـرَ عِلْـمٍ نَـمَاه الـحَـبْرُ والِدُه فَخْـراً ويـا تـاجَ درٍّ يُمطِرُ الـدُّرَرا

سِرَاجِ دِيْنِ الوَرى أبْدَى الـجَلالُ لنا مِـن بَعْـدِه فرأَيْنـا الحقَّ قـد ظَهَرا

والشَّمسُ قد طَلَعتْ للناسِ مُشرِقةً وقـد رُزِقْنـا إلى أَنْوارِهـا نَظَـرا

والبَيْتُ مِن دُونِه الأَسْتارُ قد رُفِعَتْ وكُنتُ يا صَاحِ فيمَنْ حَجَّ واعْتَمَرا

هَبْ للنَّدى نَظْـرةً تَرْمي بها لتَرى هـامَ الرُّبـى بـرِدَاءِ النَّـوْرِ مُتَّـزِرا

قد زُيِّن الشامُ شُكراً مُذْ رُدِدْتَ لها والوَعْدُ أنْ سَيُجازِيْ[1] اللهُ مَن شَكَرا

لـمّا تَبـاشَرَ إصْبَاحـاً شَـقائِقُها بـأَنْ رُدِدْتَ وكانـت قُمْصُها حُمُرا

رُدَّتْ على الأَرْؤُسِ الأَذْيالُ من طَرَبٍ بخَلْعِهِنَّ[2] عـلى مَن بَلَّغَ الـخَبَـرا

لقـد بَلَغْتَ مِـن العَلْيـاءِ أيَّ مَدًى عنه السُّها قاصِرٌ لو كُنتَ مُقتَصِـرا

جَلْبَبْـتَ كلَّ الـوَرى يا سـيِّداً نِعَماً ألَا فـلا لَقِيَـتْ أيَّامُـك الغِيَــرا

فخُذْ عَرُوساً مِن الـمَمْلُوكِ أَحْمَدَ يا كَهْفَ العُفَـاةِ مَعَ الأَيتـامِ والفُقَرا

عُذْراً فلَمْ[3] يَفْتَرِعْ في الكَوْنِ ناشِرةً إلى الـخَلائق مِن حُسْنِ الثَنا خَبَـرا

ومـا أَرى أَنَّنـي أَهدَيْـتُ ممتدحـاً شِـعْري ولكنَّني أَهدَيْـتُ مُعتذِرا

وعِـشْ ودُمْ وابْقَ في أَمْنٍ وفي دَعَةٍ ما تابَعَ النَّجمُ في طُولِ المدَى قَمَرا

في دَوْلـةٍ مـن صُروفِ الدَّهر آمنةٍ وعِيْشـةٍ لا تَـرى في صَفْوِها كَدَرا

---

(١) في الأصل: «سيز»! كذا، وأصلحناه.

(٢) في الأصل: «بخلعتهن»، وهو خطأ، كما أنه يختلُّ به الوزن.

(٣) في الأصل: «لم»، وهو مختلُّ الوزن.

وقال السيِّد الشريف الشَّطَّنُوفيّ[١]: [من البسيط]

تبـارَكَ اللهُ كَـمْ مِـن عالِـمٍ فُطِـرا ... على الهُدَى وقُلُـوبٍ بالجَوَى فَطَرا

وكـم مَليكٍ أُنِيْلَ العِـزَّ دُون وَغًى ... ولا ببَتَّـارةِ الأعنـاق قـد بَتَـرا

/ وكم صَحيحٍ له جِسْمٌ يَشِفُّ فلَمْ ... يَـبْرَحْ إلى أنْ رَأى في جِسْـمه بَـتَرا [٦١/ب]

وذِيْ سـطا[٢] أمْرُه سـامٍ على قُلَلٍ ... لمـن شَـنَاهُ[٣] وكم مِن سَـطْوةٍ نَهَرا

وذي تراةٍ[٤] إذا ما الدَّهرُ مالَ على ... أهْلِيْـهِ أَوْلاهُـمُ مِـن بَحْـرِه نَهَـرا

لـه جَداً لا يُسـامى بالعطـاءِ وكمْ ... لأَعيُنٍ مِن عُداةِ الدَّهْر قد سَـمَـرا

وجـادَ حتـى لـكُلٍّ مِـن نَـدَاهُ بَدَا ... يَـدٌ فأبـدى لـه مِـن مَدْحِه سَـمَرا

تَنوَّعَتْ شِـيَمٌ في الـخَلْقِ من مِنَحٍ ... وضِدُّهـا مِـن إلـهٍ للوُجودِ بَـرَا[٥]

بـل يُدْئِبُـون بمَدْحٍ فيك مـن فِكَرٍ ... ممَّـن يُـرادُ عليهـمْ حُكْمُـه فَجَـرا

فجَلَّ ذُو العَرْشِ عن شِبْهٍ وعن مَثَلٍ ... مَـن أَنْبـعَ الماءَ مِن صَخْـرٍ له فَجَرا

إذْ خَصَّ ذا العَصْـرَ منه بالجلالِ على ... دَهْـرٍ تمـادَى ومنـه فَضْلُـه نُشِـرا

يا حاوِيَ العِلْمِ يا مِنْهاجَ كلِّ هُدًى ... وعُمْـدة منه يافُـوْحَ العِدا نَشَـرا

يا واحِدَ الدَّهرِ يا مَن منهُ قد شُرِحَتْ ... صُدورُ أهلِ النُّهى ما صادَفَتْ كَدَرا

يا باسِطَ العَدْلِ يا قاضيْ القُضاةِ ويا ... بحرَ العُلومِ فمَن وافى لِفِيْكَ دَرَى

---

(١) سلف التعريف به ص ٢١٤.

(٢) كذا في الأصل: «سطا»، وهو خطأ، وإنما هو: «السَّطْو»، أو: «السَّطوة».

(٣) في الأصل: «سناه» بالسين المهملة، ومعنى البيت يقتضي إثباتها بالمعجمة.

(٤) «تراة» كذا! ولعلّها: «ثَراء» على مقتضى ما يُفهم من معنى البيت.

(٥) لم يأتِ بعد هذا البيت بيتٌ ثانٍ قافيته كهذه، كما التزم، فلعلّ هنا سقطاً.

يا رُحْلةً تُضـرَبُ الآباطُ نحو ذُرَى حِلِيِّهـا فَهْـيَ تَسْـمُو كوكبـاً زُهُرا
يا واضـعَ العِلْـمِ في أَهْلِيْـهِ مُرْتجياً منـه ثَنـاءً ورَوْضـاً مُظهِـراً زَهَـرا
قد نِلْتَ ما أنتَ فيه مِن ذَوي أُصُلٍ فُروعُهـا صَيَّرَتهـا للـوَرى غُـرَرا
أَوْلَـوْا جَميلاً قَديـماً أحدَثُـوا كَرماً لِمـن نَحاهُـمْ ولم يُوْلُـوا بـه غَـرَرا
نَحـوْتَ ما قد نَحَوْهُ فارتقَيْتَ على أَوْجِ الـمَعالي تُقِيلُ[1] الدَّهرَ مَن عَثَرا
حُزْتَ السِّباقَ[2] لغاياتِ العُلا وحَوَتْ كَفّـاك لاحِقَهـا لَـمْ تَلْقَـه[3] عَثَرا
فقُـلْ لـمَـنْ شـامَهُ عِلْـماً ومَكرُمةً نِلْتَ الأمانِيْ ومِن مَعْروفِه سَـتَرى
وقُلْ لـمَنْ مَسَّـه بُـؤسٌ ومَخْمَصَةٌ إذا انْتَحـاه فكَـمْ أمْثالَـه سَـتَرا:
بُشْـراكَ بالعِلْمِ مِن فَحْوى عِبارَتِه وبالعَطـاءِ بأَيْـدٍ تُخْجِـلُ الـمَطـرا
لم يـأتِ بدعـاً ولكـنَّ خَلائقَـه[4] ولم يكُـنْ مـا أتـى ممّـا أعَـمَّ طُـرَا
خَلائـقٌ شَرُفـتْ قـد جَـلَّ بارِئُها عَـنِ النَّظِـيرِ ووَجْهٌ يُخْجِـلُ القَمَرا
تَملَّـكَ الـجُـودُ منـه للصَّـريخِ لنا كأنَّـما جُـودُه الأَلْبـابَ قـد قَمَـرا
فيَـا إمامـاً إذا مـا فـاهَ أعجَـزَ مَـنْ يُعـزى إلى مَنطِـقٍ أوْ فيهِ قـد مَهَرا
/ وخاطِبـاً كلَّ بِكْـرٍ عَـزَّ مَطلَبُهـا عـلى سِواه ومِـن عَلْيائـه مَهَـرا [٦٢/أ]
اهنـأْ بـه مَنصِبـاً دانَـتْ لِعِـزَّتِـه أَهلُ الدُّنا وَهْوَ للألبابِ قد سَحَرا
لكنَّهـا مِنْحـةٌ جـاءتْ إليـكَ بـها أسـلَفْتَ مِن صالحٍ وَفَّيْتَه سَـحَرا

---

(١) في الأصل: «يقل»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «السياق» بالياء، وجعلناها بالباء.

(٣) وقد تُقرأ: «لم تُلْفَه».

(٤) كذا الصدر، وهو غير واضح المعنى، ومختلُّ الوزن.

أَقِـمْ شَـعائرَ دِيـنِ الله مُحتسِباً ... يا خيرَ مَن لرُؤوسِ الشِّركِ قد سَطَرا

لا تَخْـشَ في الله لَوْمـاً يا أَخـا وَرَعٍ ... وخَيرَ مَن بعُلومِ الشَّـرعِ قد سَطَرا

لَم تَخصُصِ العِلمَ والجِدَّ[1] والمُقِيمَ ولا ... ذا رِحلـةٍ بـل لِثَاوِيْنَـا ومَن سَـفَرا

واصنَعْ جَميلاً وبُثَّ العِلْمَ منكَ بِلا ... أَمرٍ عليكَ فوَجْهُ الـحَقِّ قد سَـفَرا

أَسبَغْتَ أنعامَكَ التَّتْرى[2] التي عَظُمتْ ... عن الـمَديحِ لِذي نَثْرٍ ومَن شَـعَرا

وأذهَلَتْنا اللُّهى[3] من راحتَيْكَ فلمْ ... نَسـطِعْ مَديحاً كأنَّ القَلبَ ما شَعَرا

أقمتَ للدِّينِ[4] في الدُّنيا الـمَنارَ وقد ... أَعلنْتَ بالحقِّ يا مَن بالهُدى[5] عمرا

وأَعمَرْتَنـا أيادِيْـكَ الغِـزَارُ دُرًى ... يـا خيرَ مَن لِديـارِ العِزِّ قـد عَمَرا

وقـد أمِنَّـا إذا جِئنـا منـازلَ مَـن ... قـد قـام في الله حـاكٍ عَدْلُـه عُمَرا

نَـرُومُ مـنـه إذا رُدْنـــا مَـــنازِلَـه ... مـا رامَ قـومٌ نَحـوْا في مَكَّـةٍ عُمَرا

نَطُـوفُ كالأ يِّـدِ العَـاني بسَـاحَتِهِ ... مُستمسِـكِينَ إذا رُمْنا مَـداهُ عُرَى

نَغْدُو إليه خِماصاً لابسِـينَ قذى[6] ... نَعُـودُ منـه بِطَاناً مـن قِـرَاهُ[7] عُرا

---

(١) كذا في الأصل، ولا يخلو هذا الصَّدر من الخلط وعدم الوضوح مع اختلال الوزن.

(٢) كذا «التَّتْرى» بأل التعريف وليس بمسموع في كلام العرب، والمحفوظ حذفها.

(٣) «اللُّهى»: العطايا، واحدتُها اللُّهية. «لسان العرب» (لهو).

(٤) في الأصل: «الدين»، ولا يصحُّ هنا.

(٥) وقع بعده في الأصل «قد»، وبإسقاطها يصحُّ الوزن.

(٦) كذا في الأصل ولا يتبيَّن لها وجهٌ هنا، إلا يكون من جملة تصحيفات أو تحريفات الناسخ، وعلى فرض صحته، قد يكون أراد ما ذكره ابن فارس أنها تدلُّ على خلاف الصفاء والـخُلوص. من ذلك: القَذى في الشراب: ما وقع فيه فأفسَدَ، فأراد هنا وصف ما هُم فيه من البؤس. ينظر: «مقاييس اللغة» (٥: ٦٩).

(٧) في الأصل: «قذا»، فأصلحناها، وزدنا هاء الضمير.

فيـا مُنَـى كلِّ ذي قَصْـدٍ ومَطْلَبَـه ... وخـيرَ داعٍ لعِلْـمٍ للإلـهِ قَـرَا
نِلْتَ الفَخَارَ بكِلْتَيْ خَصْلتَيْنِ هُما: ... عِلْـمٌ وفَضْلٌ لمن قـد كَلَّ منه قِرى
ويـا جَـلالاً لِدِيـنِ الله في زَمَـنٍ ... كُسِرْتُ فيه، ومَن للكسْرِ قد جَبَرا
فليسَ إلّاكَ يُرْجى في الـخُطُوبِ إذا ... جـارَ الزمـانُ بأهْلِيْـهِ وقـد غَـدَرا
وأنـتَ بحـرُ عُلـومٍ قَذْفُـه دُرَرٌ ... جَلَّتْ عن الوَصفِ لكنْ قد سَمَتْ غُدُرا
تَدْعُـو إلى الله في وَعْـظٍ عَلَـوْتَ به ... مَنابِـراً قد أَلانَـتْ بالنُّهـى حَجَرا
وحافظـاً جانـبَ الأيتـامِ في زَمنٍ ... قد عَزَّ قَدْراً بكم يا خيرَ مَن حَجَرا
ويا واسعَ الطَّوْلِ يا ذا الفَضْلِ دون قِلى ... لـمَنْ نَحاهُ ومَن قد غابَ أوْ حَضَـرا
عـلى جَميـلِ ثَنـاءٍ قـد خُصِصْتَ به ... حُسْنُ الثَّناءِ ومَدْحي فيك قد حَضَـرا
لم يُلْفِ مَدحي سوى عَلْياكَ يَنشُرُها ... قَدِ انْطَوى فيكَ يا مَن أعجزَ الشُّعَرا
/ لِيْ فيكَ يا ذا العُلا [مِنْ فَضْلِكمْ][1] قَصَصٌ ... قد ذاقَ مَعْناه حَبْرٌ قد تلا «الشُّعَرا»
فسُـدْ ودُمْ كـدَوامِ الفَرْقَدَيـنِ على ... مَتْـنِ السـعادةِ راقٍ تُذهِـلُ النَّظَرا
تُصـرِّفُ العِلـمَ فينـا بالإضافةِ يا ... عَيْنَ الزَّمانِ ومَن قد أوسَعَ النَّظَرا
تَهَنَّـا رُتبـةً تَعلُـو السِّـماكَ وقـد ... شَرَّفْتَ عَصْـرَكَ يا مَن أتْعَبَ الفِكَرا
قد أَسْهَرَتْنِيَ أَبكارُ الـمَدِيحِ ولي ... فخرٌ ولو أَسْهَدتْنِيْ[2] [ذي][3] مِنَ الْفِكَرى
فأنـتَ أفضـلُ مَـن يُرجـى لنازلةٍ ... ومَن به الدَّهرُ أَضْحَى ناضِراً خَضِـرا

[٦٢/ ب]

---

(١) زيادة منا؛ ليستقيم البيت.

(٢) في الأصل: «سهدت»، وأصلحناها.

(٣) زيادة منا؛ ليستقيم وزن البيت.

وأنت كالخِضْـرِ يُرْجى للعُلوم ولَمْ | تَبْرَحْ ـ فَدَيْتُك ـ مُوسى تَرتَقِب خَضِرا[١]
اقبَـلْ مَدِيحـاً إذا مـا فـاه ذا محِـَنٍ | بـه يَفُـوقُ مدى الأيّـامِ مَـن وَزرَا
تَضَمَّن الصِّدقَ نالَ الأجرَ قائلُه | لكَوْنِه فيكَ قال الحقَّ مَن وَزرَا

وقال الشيخ أبو السعود الـمَنُوفِيُّ[٢]: [من البسيط]

يا سَيِّدَ الـجِلَّـةِ العالـينَ في النَّظَرِ | وصَدْرَ صَدْرٍ سَـما في رَوْنقٍ نَضِـرِ
إمـــامُ أُمَّـــةِ إيْـــمانٍ أَبَـــوْا أَبـداً | إلّا العَفَـافَ إذا آلَـوْا إلى الـدُّرَرِ
بـاهٍ بَـدا بأبْهَـرِ بَحْـرِ بَلاغتِـه[٣] | بَهاؤُهـا بـاذِخٌ بَـرَّاقُ بالبَصَـرِ
حَـلاهُ حُلَّـةَ حَـدّاقٍ حَمَـاه حِمًـى | حيثُ جَفا فيهِ حَوْبا جانِبٍ حَصِـرِ
داعٍ دَعـا دَأْبـه دامَـتْ دَعائمُـهُ | ذا رايـةٍ دَفَعـتْ دِهـاصَ ذي دُقَـرِ
فنِلتُ من مَطلَبِ الحاويْ جَواهِرَه | ورَوضةُ البَحْرِ منهـا فُزتُ بالغُرَرِ
عزيزُ أشرافِكَ الـمَبسُـوطُ مُعتمِدٌ | فيـه الكِفايـةُ للبادِيـنَ والـحَضَـرِ
خُلاصـة «الأُمِّ» والإِمْـلا نهايتُهـا | «بَسيطُك» المُنتقى مِن خَيرِ مُعْتَصَرِ

(١) هذا من الغلوِّ المذموم القبيح، بل والـمُستنكَر الذي ينبغي اجتنابه، لما اشتمل عليه من الإفراط الذي قد يؤول بقائله إلى ما هو أبعد من الذمِّ ـ والعياذ بالله ـ فمثل هذا المدح لا يليق إلّا بالأنبياء، وهو هنا قد عكس ذلك، فرفع من شأن الممدوح ـ وهو مهما علا شأنُه فلن يصل إلى رُتبة من اصطفاهم الله جلّ وعلا لتبليغ رسالته ـ وحَطَّ من شأن نبيِّ الله موسى عليه السلام.

(٢) هو إسماعيل بن إبراهيم بن موسى بن سعيد، الشيخ أبو السُّعود الـمَنُوفيّ الشافعيّ، قال السَّخاويُّ: «كان عالماً صالحاً ممّن أخذ عن الأبناسيّ، ودرّس وأفتى، ونظَمَ الشِّعر، سمعت الثناء عليه من غير واحد، كالشيخ مَدين، مات سنة عشرين تقريباً»، يعني وثمان مئة. «الضوء اللامع» (٢: ٢٨٨، ٢٨٩).

(٣) كذا الصدر، وهو غير ظاهر المعنى، ومختل الوزن.

وللتقـاسيمِ إذْ يَبـدو مُحرِّرُهـا لَطِيـفُ كافي الأَمالي خـيرُ مُختصَـرِ

مُهذِّبُ الشـامِلِ الـمُغني بتُحفَتِه تَهذيـبُ مَذْهبِك الإغْنا لـمُنتَصِـرِ

طِرازُ مِنهاجِـكَ التوضيحُ عُمدَتُه وللذَّخائرِ منهـا جُـلُّ مُدَّخَـرِ

إشـارةُ «الأمِّ» بالتَّدريبِ مُرشِدُها إيضاحُه عـن تَتِمّاتِ مَـدَى العُمُرِ

بيـانُ تِـبْيانِـه إبْـدا الإبانـةِ فـي مُجـرَّدٍ بوَسِيطِ القَـوْلِ والسِّـيَرِ

شُرِّفْتَ إذ أُفْرِغَ الشَّـريفُ منكَ على عِطْفَيْـك إشرافُـه في دَوْلـةِ الظَّفَرِ

أَقَمْـتَ للعَـدْل في أكْنافِـه عُمُـداً وزِدْتَه بَهْجةً في الـخُبْرِ والـخَبَـرِ

/ أَلِيَّـتـي بـإلٰـهِ الـخَـلْـقِ بارِئنـا أَلْفـاً وأَضعافَـه ألفـاً بـلا نُكُـرِ

ما قُلِّد الـحُكمُ قِدْماً قطُّ مِثْلَك في حُسنِ العَفافِ ومنعِ المُرتشي الأَشِرِ

وحَسْمِ ذي البَذْلِ والإهداءِ عازِلِ مَن منهـا أتَى واحداً مِن بَعْـدِ مُزْدَجَرِ

أمّا البِشارةُ من قُطْبِ الزَّمانِ أتَتْ بأنك القاضيَ الناجيْ مِنَ السَّـعَـرِ

وإنّ مَسْـكنَكَ الـجَنّاتُ كيفَ تلا وأنتَ ناصِرُ شَرعِ المصطفى المُضَرِيْ

ووالِدي قد حَباكَ الفَضْلَ في سَعَةٍ مِنَ العلـومِ وبالـمُختارِ من خِيَـرِ

إنَّ الـذي قـد وَشَـى بي في مَقالتِـه لَـمُبْطِلٌ لـمْ يكن ما قِيلَ مِن سِيَـري

وإنْ تُرِدْ صِدْقَ هذا القولِ فَأْتِ به لِيَظْهـرَ الحـقّ يـا مـولايَ وائْتَمِـرِ

وقَصْدُهـمْ بالذي قالـوا تَغيُّظُكمْ عـليَّ حتـى أُوارِيْ النُّصـحَ بالنَّذَرِ

قالوا: تَوعَّدك اللَّيثُ الـهُمامُ فَرُحْ واطلُبْ نَجاتَك في شِعْبٍ من الحَجَرِ

فخفَّ بِيْ الرُّوحُ والتَّلويعُ في لَـهَبٍ تَرمي تُسَـعِّرُهُ كالقَصْـرِ مِن شَـرَرِ

وكيـف حـالُ ذُبـابٍ إذْ تَوعَّـدَه بمِخْلبَيْـه عُقـابٌ مُنشِـبُ الظُّفُـرِ

أَهَلْ يَقَرُّ لـه لَـمْحاً قَـرارٌ وهَلْ ... يَهْدَا لـه خاطـرٌ في لَـمْحـةِ النَّظَرِ

لكـنْ لِصُنعِهِـمُ شُـكْراً وقَـوْلِيَ في ... مَعنـاه مـا قيـل نَظْـماً غـيرَ مُسْـتَتِرِ

أدامَـك اللهُ للإسـلامِ تَعضُـدُه ... وتَردَعُ الظالـمَ الباغيْ عن الـخَتَـرِ

في رَوضـةِ العِزِّ محفُوفاً بـكلِّ مُنًى ... بصاحِبِ الفَضْلِ والآياتِ والنُّذُرِ

صـلَّى عليهِ إلهُ العَـرْشِ ما طَلَعَتْ ... شمسٌ وما غَرَّدتْ قُمْرِيَّةُ السَّحَـرِ

وقال الأديبُ شمسُ الدِّينِ[1] محمّدُ بنُ يوسفَ الـمَنْزِليّ[2]: [من البسيط]

جُمِّلْـتَ كلَّ جَمـالٍ لاحَ بالبِشْـرِ ... يا مَن تَسمَّى جَلالَ الدِّينِ في البَشَـرِ

حُزْتَ الجَمالَ كما نِلْتَ الجَلالَ معاً ... بالحُكمِ والعِلْمِ فاحكُمْ وانْهَيَنْ ومُرِ

لا غَـرْوَ إنْ نارَ منك القَلْبُ حينئذٍ ... وأنتَ نَجْلُ سِراجِ الدِّينِ ذي النَّظَرِ

أيّامُنـا بـكَ نـارَتْ مِثْلما شَرَفـاً ... به اللَّيالـيَ ضاءَتْ قَبْلُ في العُصُـرِ

فأنـتَ نُـورٌ عـلى نُـورٍ توقَّـدَ في ... مِشكَاةِ مِصْرَ لأَهلِ البَدْوِ والحَضَرِ

ومَجْلِسُ الـحُكْمِ إذ تُجري القَضاءَ به ... يَحُلُّ منكَ ويُكسَـى حُلّـةَ الـخَفَـرِ

وكُلُّ مجلـسِ دَرْسٍ كنـتَ مُلْقِيَـه ... يَشفي الصُّدُورَ ويَنْفي فِتْنةَ الغَرَرِ

---

(١) كذا في الأصل، وفي مصادر ترجمته «ناصر الدين».

(٢) هو محمد بن محمد بن يوسف بن يحيى، ناصر الدين الـمَنْزِليُّ الشافعيُّ، سبط سويدان، وبه يُشهر، من أهل منزلة بني حسون بمصر، ترجم له السخاوي في «الضوء اللامع» (١٠: ٣٤)، وقد أشار إلى هذه القصيدة، فقال: «ومدح الجلال البلقينيّ بقصيدة رائيّة طنّانة، فأعجبته، وأجازه عليها، وقال: ليته يسكُن القاهرة، قال: فشقّ قولُه ذلك عليّ، ثم إنّي لم أرَ في بلادنا بعدُ عيشةً مرضيّة، فعَدَدْتُ ذلك كرامةً له. وجمع من نظمه ديواناً سمّاه: كنز الوفا في مديح المصطفى، واختصره وسمّاه: «جواهر الكنز المدخر في مدح خير البشر». ينظر: «معجم أعلام شعراء المدح النبويّ» لمحمد أحمد درنيقة ص٣٩٨، ترجمة (٤٠٣).

[٦٣/ب]

/ رَوَيْتَ حِفْظاً أحاديثَ الرَّسُولِ لنا عـن الثقات بـلا وَصْـمٍ ولا غِيَـرِ
وحِينَ حَدَّثْتَ ضَوَّعْتَ البخُورَ على ثَـرى البُخارِيِّ مِـن فِيْ طَيِّبٍ عَطِرِ
وصارَ مُسـلِمُنا يُفْشِـي السَّلامَ بما أَخبرتَ عن مسلمٍ ما صَحَّ في الـخَبَـرِ
ووَدَّ أهلُ الـهُـدى والوُدِّ منكَ أبا داودَ إذْ جـاء يَهدِيهـمْ عـلى قَـدَرِ
ثُمَّ ارْتَجى بعسى[1] فَضْلِ الإمامِ أبي عِيسى الذي شَدَّ العِيْسَ للسَّفَـرِ[2]
وبالتَذكُّـرِ مـا نُسِّـيتَ طـالِـبَنـا ما أَوْرَدَ النَّسائي الحَبْرُ في الصَّدَرِ[3]
مَعْ أنَّ أصْلَكَ في عِلْمِ الأُصولِ غَدا مُفرِّعـاً لثَبـاتِ الفِقْـهِ كالسَّـحَـرِ
لله كـم فِتْيَـةٍ ألفَـيْتُهـا بـهُـدَى رَشـادِ عِلْمِـك يأبـى غـيَّ مُعْتَورِ
وكم كَشفْتَ لأهلِ الكَشْفِ مسألةً غَطَّت مَعالِـمُها «الكشَّافَ» حِيْنَ قُرِيْ
وكـم تَنبَّـه بـ«التَّنْبيـهِ» منـكَ فتًى أَمْسى على نَهَجِ «الـمِنْهاجِ» ذا سِيَـرِ
وبـ«الـمُحَرَّر» مُذْ أَضْحَى يُحرِّر ما أَبْداه تَحْريرُ حَـبْرٍ في الأمورِ حَرِيْ
أنتَ الـمُهذِّبُ أقوالَ «الـمُهذَّب» معْ تأثيرِ ما صَحَّ في «التَّهذيبِ» مِن أَثَرِ
وأنتَ أعلـمُ أهلِ العَصـرِ قاطِبَةً بالفِقْـهِ والوَضْعِ للأمثالِ والصُّوَرِ
وأنتَ أَنجَبُ مِن نَجلِ النَّجيبِ وإنْ يَفخـرْ بـه تَعْلُـهُ بالفَخْرِ مـن عُمُرِ
كانت بدايةُ مـا أَبدَيْتَ[4] في صغرٍ لـنـا نهايـةَ مـا أنهـاهُ في كِـبَـرِ
حَلَّت فتاوِيك عَقْدَ الـمُشكِلاتِ كما حَلَّـت قَوافِيْك عَقْدَ النَّظْمِ بالدُّرَرِ

---

(١) كذا، ولعلّه: ثم ارتَجوْا بُهدى.
(٢) العجز مختلُّ الوزن، يحتاج كلمة بعد «الذي»، أو «شدَّ».
(٣) العجزُ مختلُّ الوزن.
(٤) في الأصل «أبدت»، وصوابهُ ما أثبتناه.

وبَـينَ جَنبيْـك عِلْـمٌ لا نُحِيـطُ به ... عِلْماً ولم نكُ نُحْصِيه مَدى الدَّهَـرِ

فَتَحْـتَ أقفالَ فِقْـهٍ كان أَعْلَنَها الْـ ... قَفَّالُ خَوْفـاً من التَّغْييرِ والأَشَــرِ

وحُجَّةُ العِلْمِ[1] قد حَقَّقتَ حُجَّتَه ... أَعْني أبا حامدِ الـمُنْجي من الـخَطَرِ

وقَـدْرَ شـيخِ الأنـامِ الرافعـيِّ إذا ... رَفَعْتَـه بعدمـا عَرَّفـتَ مِـن نُكُـرِ

ورُضْتَ أنفُسَـنا بعـدَ الـجِماحِ بما ... نَزَّهْـتَ مِن روضـةٍ فَيّاحـةِ الزَّهَرِ

ومُـذْ نَحَوْتَ إلى نَحْـوِ النُّحاةِ أتَوْا ... يَسْعَوْن نَحْوَكَ في الآصالِ والبُكَرِ

ظُروفُ أجسامِهِمْ صَحَّحْتَ[2] عِلَّتَها ... بعامـلٍ قـد صَفا مِـن كُلِّ مـا كَدَرِ

وقـد نَصَبْتَ عـلى التَّمييزِ حالَـهمُ ... كـما رَفَعْتَ لهمْ قَـدْراً على الـخَبَـرِ

فلَـمْ يَميلُـوا إذاً يومـاً إلى أَحَـدٍ ... ولا إلـى وَطَـنٍ كَلّا ولا وَطَـرِ

/ أنَّى وآنَسْـتَ بالقرآنِ وَحْشتَهمْ ... إذْ كنـتَ قارِئَـه للسَّـبعةِ الغُـرَرِ [٦٤/أ]

وكلُّ أرواحِهـم رَوَّحتهـا طَرَبـاً ... بحُسْـنِ تفسـيرِ ما فيه مِنَ السُّـوَرِ

لأنَّ سِرَّ علـومِ العالَـمينَ بَـدا ... منـه ومَـن سَرَّه يُلْفـى على سُـرُرِ

كـما تعلَّمـتَ عِلْـمَ الأوَّلـينَ بـه ... والآخرينَ على حِفْظٍ من الصِّغَـرِ

ولو دَرى الشاطبيُّ القُطْبُ عِلْمَك في ... فَـنِّ العَرُوضِ وما تُبدِي من النُّدَرِ

عَـزا «عَقِيلتَـه»[3] إذ كان عَلَّقهـا ... إليـكَ حتى تُجَلَّى منـك بالـحِبَـرِ

ولـو جمعـتَ الـذي أفْرَدتَـه لَغَـدا ... كلُّ المصحّـح منّـي جمعُ مُنكسِـرِ

---

(١) يعني حجّة الإسلام أبا حامد الغزاليّ.

(٢) في الأصل: «صحّت»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) يعني «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد» وهي منظومة رائيّة في رسم المصحف للإمام الشاطبي، وعليها شروح عديدة.

فـما أقـولُ وطُـولُ النَّثْـرِ مُختصَـرٌ بالمَدْحِ فيك فكيف النَّظمُ مِن فِكَرِ
وما عسـى أنْ يقولَ المادِحُون ولو أبـدَوْا دقائقَ شِـعْرٍ فيه كالشَّـعَـرِ
والله إنـكَ في هـذا الزَّمـانِ لمـن فيـهِ لَبـدْرٌ تبـدَّى في دُجًـى عَكِـرِ
والطالِبُـون لعِلْمٍ مـن علومِك قد صـارُوا بأنـوارِهِ كالأنْجُـمِ الزُّهُرِ
وفي حياتِـكَ ـ والله العَظيـمِ ـ لنـا يُسْـرٌ ونَفعٌ من الإعسارِ والضَّـرَرِ
كـما مَماتُـكَ نَقْـصٌ مِـن تكمُّـلِ ما في الدِّينِ أو هَدْمُ رُكنٍ منه ذي دُسُـرِ
وإنَّ عَزْلَـك مـا وَلِّيـتَ مَفْسَـدةٌ في ذاكَ بـل مِحْنةٌ مـن أكْـبرِ الكُبَـرِ
فعِـشْ مُعافًى من الدُّنيا وقِرَّ وطِبْ بالعِلْـمِ عَيْنـاً ونَفْسـاً مُـدَّةَ العُمُـرِ
واقبَلْ قوافِيَ مِن عَذْراءَ قد قَدِمَتْ وقَدَّمَـتْ عُذْرَها مِن قـولِ مُعْتذِرِ
ومِن حَياءٍ يُغشِّـي وَجْهَها ضَربتْ على جُيُوبِ الذي أَبدَتْه بالـخُمُـرِ
أَضحَتْ ببابِكَ تَسترضِي لتُدخِلَها عليـكَ مـن غيرِ إخـراجٍ بـلا مَهَرِ
أَتَى بها ذُو الـحَياءِ الـمَنزِليُّ هُدًى من أرضِ مَنْزلةٍ سَعْياً على البَصَـرِ
ودامَ يجلُـو عـلى العَلْيَـا عَرائِسَـها حتَّى اكتسَتْ مِن ضياءِ الشَّمسِ والقَمَرِ
وما رَأى في الوَرى كُفْئاً سِواكَ لها فإنْ قَبِلتَ فذاكَ اليُسْـرُ من عُسُـرِ
وإنْ رَضِيـتَ بـه عَبْـداً يَنَـلْ كَرَماً مـا يَشـتهي ويشـدُّ الأَزْرَ بالـوُزُرِ
وإنْ تجـاوزتَ عـمَّا كان مِـن خَطإٍ منه يُؤمَّنْ من التَّخويفِ والـحَذَرِ
ما قَصْدُه غيرُ هـذا الفَضْلِ جائزةً لأنَّـه منـكَ يُغنـي كلَّ مُفتقِـرِ
أَغيرَ ذلـك[1] يَبْغي وهْـوَ من بُعُدٍ يَرْعاكَ رَعْيَ امرئٍ للخَيرِ مُنتظِرِ

---

(١) في الأصل: «ذاك»، والصواب ما أثبتناه.

[٦٤/ب]

/ وطُولَ غَيْبتِه ما زالَ يَحْضُرُه ... لكَ الدُّعاءُ تُجاهَ الحِجْرِ والحَجَرِ

وإن يُحدَّثْ بأمرٍ عنكَ يُفرِحُه ... يُبْدِ السُّرورَ بوجهٍ مُشرقٍ نَضِرِ

وإنْ يَكُنْ ضِدَّه تَظهَرْ كآبَتُه ... ويَنحدِرْ دَمعُهُ مِنْ بَعْدُ كالمَطَرِ

واللهُ يعلمُ ما يقولُه[1] وكَفَى ... بالله من عالمٍ بالسِّرِّ والجَهَرِ

فاحمَدْه دَأْباً على النَّعْماءِ ثُمَّ على ... ما صِرْتَ تَعلُو به فَضْلاً على النُّسُرِ

وصَلِّ ثُمَّتَ سلِّمْ دائماً أَبَداً ... على نَبيِّ الهُدى المَبعُوثِ من مُضَرِ

مُحمَّدِ الحامدِ الدَّاعي الشفيعِ غَداً ... إذا لَظَى قد رَمَتْ كالقَصْرِ بالشَّرَرِ

ومَن به الأنبيا والخَلْقُ يومئذٍ ... مُستمسِكُون وأهلُ الكُتْبِ كالزُّمَرِ

عَسى به أن تُرى في مَقْعدٍ حَسَنٍ ... صِدْقٍ جِوارَ مَليكٍ خيرِ مُقتدِرِ

سُبحانه من إلهٍ واحدٍ صَمَدٍ ... حَيٍّ عَليمٍ[2] بوَقْعِ الذَّرِّ والمَدَرِ

أُهْدي إليه[3] صَلاةً ما لها عَدَدٌ ... فَضْلاً وأُسْدي سَلاماً غيرَ مُنحصِرِ

وآلِهِ الغُرِّ والأصحابِ كلِّهِمُ ... والتابعينَ ومَن سبقوا[4] لذي الزُّمَرِ

ما ارتاحَ عبدٌ بِرَوْحٍ حينَ روَّحَه ... وما صَبَا بالصَّبَا أو نَسْمةِ السَّحَرِ

وقال الأديب زين الدين شعبان الآثاري[5]، رحمه الله: [من البسيط]

يا طَلْعةَ الشمسِ بَلْ يا طَلْعةَ القَمرِ ... هل ساعةً في الدُّجى أقضِيْ بها وَطَري

---

(١) في الأصل: «قاله»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: «حي سميع عليم»! وكذا يختلّ الوزن؛ فأسقطنا لفظة «سميع»؛ ليستقيم.

(٣) في الأصل: «له»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) «سبقوا» كذا، وهي خطأ معنًى ووزناً.

(٥) سلف التعريف به ص ٢١٩.

يا فتنةً من بَني الأتراكِ ما خَطَرتْ إلا وباتَ بها قَلْبي على خَطَرِ
يا ظَبْيةً تُخجِلُ الأغصانَ مِن هَيَفٍ فيها وتَرْمي بَناتِ الحُوْرِ بالحَوَرِ
يا مَن حَوَتْ كلَّ مَعنًى ليسَ يُشبِهُه إلا نَسِيمُ الصَّبا في ساعةِ السَّحَرِ
يا مَن عَلا قَدْرُها فالذَّاتُ في تَعَبٍ يا مَن غَلا سِعْرُها فالقَلبُ في ضَجَرِ
يا مَن جَمِيْعي تَراها كيفَما ذُكِرتْ لأنَّها في مَقامِ السَّمْعِ والبَصَرِ
واللهِ ما لاحَ بَرْقُ الوَجْهِ منكِ دُجًى إلا وقد تُهْتُ في لَيْلٍ من الشَّعَرِ
يا مَن إذا جَرَّدتْ لَحْظاً لعاشِقِها قَضى بسيفٍ صَقيلٍ قاطِعٍ بَتِرِ
وإنْ نَوَتْ أن تَشُكَّ المُستهامَ به يَمُوتُ مِن غيرِ شَكٍّ عاشِقُ السُّمُرِ
يا مَن إذا لَمْ أَنَلْ وَصْلاً بطَلْعتِها أقولُ: واحَسْرتا يا ضَيْعةَ العُمُرِ!
يا نُوْرَ عَيْنيْ ويا رُوحِيْ ويا بَدَني ويا حَياتي ويا نَفْعيْ ويا ضَرري
/ عَبْدٌ لها وَهْي بالهِجْرانِ تُتْلِفُني هَلْ ذا دَلالٌ و[ذا][1] الأذى من البَطَرِ

[٦٥/أ]

فالنَّفْسُ لَوْلا أَمَدّ العَيْنِ ما تَلِفَتْ وأنتَ يا قلبُ كُنْ منها على حَذَرِ
لا تَغترِرْ بمَواعيدٍ لها سَلَفَتْ قَبْلَ النَّوَى إنها تَرْميكَ بالشَّرَرِ
لِذاكَ عُشَّاقُها بينَ الأَنامِ غَدَتْ ما بينَ مَن قَضى نَحْباً ومُنتظِرِ[2]
يا مَن أَطالتْ زمانَ الهَجْرِ قُلْتُ لها: يا هَلْ تُرى هَلْ لذاكَ الطُّولِ مِن قِصَرِ
قالت: أَتَسْرِقُ من ثَغْري لآلِئَه تَبْكي بها بافتِتانٍ غيرِ مُنْقبِرِ
وأَتْهَمَتْنِي بنَوْمِ العَيْنِ، قلتُ لها: لا تُتْهِمي عاشِقاً بالنَّوْمِ وَهْوَ بَرِيْ

(١) زيادة منا؛ ليستقيم الوزن.
(٢) العجز مختلّ الوزن.

لم أَنْسَها ليلةً زارتْ وقلتُ لها: أهلاً وسَهْلاً بذاتِ الخِدْرِ والسُّتُرِ
ما كانَ أَسرَعَها عادَتْ على عَجَلٍ خوفَ الرَّقيبِ القَبيحِ المالحِ الأَشِرِ
كأنَّما هيَ في إسراعِ مشيَتِها تَسْعى على الجَمْرِ أو تَمْشي على الإبَرِ
واستأْسَرَتْ في الهَوى قَلْبي برَجْعتِها فبِتُّ منها بطَرْفٍ هَلَّ مُنهَمِرِ
وكَبَّلَتْني بشَعْرٍ مِن ذَوائِبِها وقَيَّدَتْني فلَمْ أَخلُصْ ولم أَطِرِ
ثُمَّ انْثَنتْ وقالت وَهْيَ ضاحِكةٌ منِّي وخَلْخالُها قد جالَ[1] في الحِبَرِ:
هل مخلصٌ[2] لكَ يا مِسْكِينُ؟ قلتُ: نَعَمْ مَدْحي لحَبْرٍ بفَضْلِ العِلْمِ مُشتهِرِ
قاضِيْ القُضاةِ جَلالُ الدِّينِ أَفضَلُ مَن في عَصْرِه فدَعِي هذا أوِ اخْتَصِري
قاضٍ عفيفٌ شَريفُ القَدْرِ هِمَّتُه تَعلُو على كلِّ إنسانٍ من البَشَرِ
شَيْخُ الشُّيوخِ الإمامُ الشَّافعيُّ له رأيُ اجتِهادٍ وقولٌ سالِمُ الفِكَرِ
وفي الفُتوَّةِ والفَتْوى له عَمَلٌ وليسَ عن كَرَمٍ يوماً بمُعتذِرِ
بَرٌّ بنا بَحْرُ فَضْلٍ يا لَهُ عَجَبٌ فَرْدٌ لناظِرِه كالبَرِّ والبَحَرِ
مِنْ أينَ للناسِ شَخْصٌ كالجَلالِ يُرى هاتُوا لنا إنْ يكُنْ في الناسِ من بَشَرِ
يا شَيْخَ الإسلامِ يا مَن لا نَظِيرَ له في العِلْمِ والفَضْلِ والآدابِ والخَفَرِ
لئنْ يُسمَّى بها شَخْصٌ سِواكَ غداً من الشُّيوخِ فهذا غيرُ مُعتَبَرِ
أَمَّا العَوَامُ فقالوا: لَيْسَ، والفُقَها: فلا نُسَلِّمُ، والأَتراكُ: كُتْ وبُري[3]

---

(١) في الأصل: «جالت»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.
(٢) تُقرأ: «مَخْلَص»، وتُقرأ: «مُخْلِص».
(٣) كذا «كت وبري» ولعله كلام تركيّ.

بَنُو السِّراجِ الذي للفَضْلِ قدورِثُوا حازُوْه بالفَرْضِ والتَّعصِيبِ عن عُمَرِ
الطَّيِّبونَ الثَّنا في كلِّ ناحيةٍ والطاهِرُون[1] على مَعاقِدِ الأُزُرِ
[٦٥/ب] / مَن مِثْلُهم مَن يُداني مَن يُشابِهُهمْ هُمُ النُّجومُ بِهِمْ تُهدَى أُولُو النَّظَرِ
يا مَن يَقِيسُ سِواهُمْ في الأنامِ بِهِمْ هَيْهاتَ ليسَ الفُحولُ الغُرُّ كالحُمُرِ
لَوْلا البُلاقِنَةُ القومُ الكِرامُ لَما عِشْنا بعِلْمٍ ومَسَّتْنا يَدُ الضَّرَرِ
مَنْ تَلْقَ مِنهمْ تقُلْ: لاقَيْتُ سَيِّدَهمْ إنْ غابَ بَدْرُ جَلالِ الدِّينِ في الأَثَرِ
عَيْنٌ أتى بَعْدَ عَينٍ في الزَّمانِ له فَضْلٌ بنو سِرَاجٍ ضاءَ كالقَمَرِ[2]
سَلْ عنه وانطِقْ به وانظُرْ إليه تَجِدْ مِلْءَ المَسامِعِ والأفواهِ والبَصَرِ
عَبْدٌ وعاضَدَه[3] الرَّحمنُ سَيِّدُه في السِّرِّ والجَهْرِ والآكامِ[4] والبُكُرِ
يا سائلاً عن مَعاني حُسْنِ سِيْرَتِه أقصِرْ عَناكَ فليسَ الخُبْرُ كالخَبَرِ
هذا إمامٌ غَمامٌ حاكِمٌ حَكَمٌ مُوفَّقٌ طَيِّبُ الأَوْصافِ والسِّيَرِ
هذا جَلِيلٌ جَمِيلٌ سَيِّدٌ سَنَدٌ مِنَ الفَضائلِ لا يُبقِيْ ولَمْ يَذَرِ
هذا فَرِيدٌ وَحِيدٌ عالِمٌ عَلَمٌ حَوَى جَمِيعَ عُلومِ البَدْوِ والحَضَرِ
في كلِّ عِلْمٍ تَراهُ فَوْقَ سادَتِه هذاك[5] قدكانَ قِدْماً وهْوَ في الصِّغَرِ
أمَّا هُوَ اليومَ لا نِدٌّ يُقاسُ بِهِ إذْ فَضْلُه في البَرَايا غيرُ مُنْحَصِرِ

---

(١) في الأصل: «والطاهرين» والوجه الرفع.

(٢) كذا العجز، وهو مختلّ الوزن، ولعله: «فضل بَناه سِراجٌ».

(٣) وتُقرأ: «وعاضِدُه».

(٤) «والآكام»، لعلها: «والأيام». والآكام: جمع أكَمَة: وهي الموضع المرتفع من الأرض كالتَّلِّ والرابية.

(٥) كذا، ولعلها: «كذاك».

مَن كانَ في الصُّغْرِ لَـمْ يُلْحَقْ له أَثَرٌ ... ولا مَقـامُ عَـلِيٍّ كيـفَ في الكِبَرِ؟!
في الأَصْلِ والفَرْعِ والتَّفسيرِ تَعرِفُه ... وفي القِراءاتِ والإعْـرابِ والأَثَرِ
فلَوْ رأى كامِلاً منـه ابنُ حاجِبِهِمْ ... لَـمَا أَتى لِلوَرى يوماً بِـ«مُختَصَرِ»[1]
يا مالِكَ الفَضْلِ إنْ حاكاكَ مِن أَحَدٍ ... فليـسَ ذاك الـمُحَاكي غيرُ مُحتكِرِ
مُحِبُّـه في رِضـا الـمَوْلَى، وشـانِئُه ... مُعَثَّـرٌ أَبْتَـرٌ يَـهْـوِي إلـى سَقَرِ
لـو كُنْـتُ أعرِفُـه عَزَّرْتُـه أَدَبـاً ... بالضَّـرْبِ والـحَلْقِ والتَّعْرِيرِ والدِّرَرِ
فشَـمْلُ مَـن ضَلَّ عنه غـيرُ مُنتظِمٍ ... وشَـمْلُ مَـن يَصْطفِيْـهِ غـيرُ مُنتَثِرِ
قاضِيْ القُضاةِ إمامَ العَصْـرِ يا عَلَماً ... والله لـولاكَ مـا جِئْنـا من السَّـفَرِ
وقد سَـمِعْنا مَقالاً سـاءَنا وجَرَتْ ... لـه مَدامِـعُ كُلِّ النـاسِ كالـمَطَرِ
شَـهد[2] لابـنِ قُدَيْـدارٍ بعَبَرْتِـهِ ... أَلصَّالِحِ القُطْبِ شيخِ الوِرْدِ والصَّدَرِ
وللشِّـهابِ الرَّضِيْ الغَزِّيْ بلَوْعتِه ... وصارَ يَشـكُو بقلبٍ منه مُنكسِـرِ
فصالِحُ الشَّـامِ مَحْزُونٌ وعالِـمُها ... والـخَلْقُ بعدَهـمـا تَبْكي من الغِيَرِ
/ قالـوا: لَئِنْ صَحَّ هذا لا حَياةَ لنا ... لأنَّ فَقْدَ الـهَـدى مِن أَعظَمِ العِبَرِ [٦٦/أ]
مـا[3] للقَضـاءِ ولا للعِلْمِ يـا عَلَمًا ... أَصْلاً سِواكَ مِنَ الأَعيانِ في البَشَـرِ
فـإنْ قَضـى رَبُّنـا يومـاً بنازلـةٍ ... لا حِيْلَـةٌ في قَضَـاءِ الله والقَـدَرِ
فـأيُّ جِسْـمٍ تَـراهُ غَيْرَ مُنتحِـلٍ! ... وأيُّ عَقْـلٍ تَـراهُ غـيرَ مُنذَعِـرِ!
وأيُّ قَلْـبٍ تَـراهُ غـيرَ مُكتئِـبٍ! ... وأيُّ كِبْـدٍ تَراهـا غَـيْرَ مُنْفَطِـرِ!

---

(١) يريد «مختصر» ابن الحاجب.
(٢) كذا! ولعلها: «شَهِدتُ».
(٣) كذا، ولعلها: «مَنْ».

فـالله يَنصُـرُ سُـلطانَ الزَّمـانِ لقَدْ أبقى على الـخَلْقِ حَبْراً طَيِّبَ السِّيَرِ
نَـراهُ في مَقْعَـدِ صِدْقٍ لـدى مَلِكٍ مُؤَيَّـدٍ بعَزيـزِ النَّصْـرِ مُقْتـدِرِ
خيرُ السَّلاطينِ شَيْخُ العَصْرِ طَلْعَتُه مَحْروسـةٌ أبـداً بالنُّـورِ والزُّمَـرِ
مَلِكٌ أقامَ الـمَعالي بَعْدَما دَرَسَتْ وزَيَّن الـمُلْكَ بالأَطْرازِ والسُّـرُرِ
ودَبَّـر الـمُلْـكَ تَدْبـيراً يَنـالُ بـه يـومَ القِيامـةِ أَجراً غـيرَ مُنحصِـرِ
وحـازَ مدرسـةً مـا مِثْلُهـا أبـداً مَعْمـورةً بجَميـلِ الذِّكْرِ والسُّـوَرِ
حَسْنَا شَمائِلُها باللُّطْفِ قد نُسِجَتْ ما في شمائِلَ[1] من بُؤْسٍ ومِنْ ضَرَرِ
ادخُلْ إليها تَجِدْهـا كالعَرُوسِ إذا بَدَتْ تَجَلَّى، غَريبِ الشَّكلِ مُفتَخِرِ
بفَضْلِها الفاضِلُ الـمَشهُورُ مُعْتَرِفٌ مُذْ صارَ جاراً لها في الـمَرْبَعِ النَّضِـرِ
سِتُّ الـمَدارِسِ، والدُّنيا تقولُ لها: يـا جَنَّـةَ الله! بَلْ يـا غايـةَ الوَطَرِ!
يَكفيكِ فَخْراً بأنَّ السَّعْدَ قد عُقِدَتْ بـه عُقُـودُكِ لا بالـتُّرْبِ والـمَدَرِ
وأنَّ رَحمَـةَ ربِّي فيـكِ قـد سَكَنَتْ وأنْبَعَ الكَوْثَرَ السَّلْسـالَ مِن حَجَرِ
كنَّا نَظـنُّ فُصُوصـاً في البِنَا حَجَراً فبَـانَ مِـن نَهْجِهِ أَبْهـى مِنْ الـدُّرَرِ
كأنَّـها أُفرِغَـتْ بالنُّـورِ في فَلَـكٍ فـكلُّ ناحيـةٍ منهـا سَـنا قَمَـرِ
وأَحكَمَتْهـا يَدُ التَّقديـرِ فاعتَدَلَتْ في أَحسَنِ الشَّكْلِ بين الطُّولِ والقِصَـرِ
فَضْلُ الـمُؤيَّـدِ أَغْناها فما افْتَقَرتْ مِـن بَعْـدِ تَدْبـيرِه يومـاً إلى بَشَـرِ
يَهْنيـهِ مـا نـالَ مِن عِـزٍّ ومـن كَرَم طُوبَـى له مِـن مَليكٍ فـارِسٍ ذَكَرِ
مُسَـدَّدِ الـرَّأيِ لا تُخطِـيْ مَضارِبُه مُوَفَّقٍ وصَحِيحِ الـحَدْسِ والفِكَرِ

---

(١) «شمائل» كذا، وهي صحيحة وزناً، ولعلها: «الشمائِلِ».

تَـرِنُّ أقـواسُـه تِـيـْهـاً بسـاعِـدِهِ | كأنَّهـا بالنِّـدا في عَيْشِـها الـخَضِرِ
والرُّمْـحُ في كَفِّـهِ يَهتَـزُّ مِـن طَرَبٍ | لِعِلَّـةٍ أنَّـه فـي كَـفِّ مُنْتَـصِرِ
/ يَنـالُ بالرُّمحِ مـا دَقَّـتْ مَدارِكُه | فليـسَ تُدرِكُـه الشُّـجعانُ بالإِبَـرِ [٦٦/ب]
لا يَعرِفُ اللَّهْوَ بَلْ بالسُّمْرِ مُشتغِلٌ | سُمْرِ القَنا لا الغَوَاني الـخُرَّدِ السُّمُرِ
وإنْ بَـدا سَـيْفُـه عنـه يُـحدِّثُنـا | والسَّيفُ أصدقُ إنباءً مِنَ الزُّبُرِ [1]
ودَأْبُـه الخيرُ مِـن صُبْحٍ إلى غَسَـقٍ | ولَيْلُـه في عِبـاداتٍ وفي سَـهَرِ
فاللـهُ يَحفَـظُـه واللـهُ يَنصُــرُه | واللهُ يَحرُسُـه مِـن طـارِقِ الكَـدَرِ
قاضِيْ القُضاةِ اسْمَعَنْها [2] مِدْحةً وَرَدَتْ | لبابِكـمْ مِـن هَدَايا الشـامِ كالزَّهَرِ
إنْ أُنشِدَتْ هامَتِ الأكوانُ مِن طَرَبٍ | لِـمَا حَوتْ مِن مَديـحٍ فيكمُ عَطِرِ
أبياتُهـا تُسـكِرُ الألبابَ مُـذْ مُلِئتْ | مِنَ الـمَحَاسِنِ خَمْراً غيرَ مُعتَصَـرِ
أَلفاظُهـا دُرَرٌ تَزهُـو ومُـذْ نُظِمَتْ | أَغْنَتْ عَنِ الكأْسِ والأَلْحانِ والوَتَرِ
زُفَّـتْ لبابِـكَ بِكْـراً في سَـنا قَمَـرٍ | وحُسْـنُها قد بَدا في أحسَنِ الصُّوَرِ
تُغْنـي عن الطُّـوْلِ إيجـازاً بَلاغَتُها | مِن كُلِّ معنىً بَدِيعِ الـحُسْنِ مُبْتَكَرِ
ولسـتَ واللهِ مُحْتاجـاً لِـمدْحَتِهـا | ولا إلى غيرِهـا أيضـاً بمُفتَقِـرِ
فجُـدْ لها بقَبُـولٍ منـك يَسـتُرُها | لكَـيْ تَعُـود بقَلْـبٍ منـكَ مُنْجَبِرِ
واللهُ يُبْقِيـكَ في خَـيرٍ وعافيـةٍ | يا مَن حَوَى الفَضْلَ عن آبائه الغُرَرِ
واللهُ يُولِيْـكَ مِـن أبـوابِ رَحمتِـه | نَصْــراً عَزيزاً على الأعداءِ بالظَّفَرِ

(١) تضمين لبيت أبي تمام المشهور، مع تغيير آخره؛ ليتوافق مع قافية القصيدة:
(السيف أصدق إنباءً من الكتب) | في حدِّه الحدُّ بين الجِدِّ واللعبِ
(٢) في الأصل: «واسمعها»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه مصحَّحاً.

آمِيْنَ آمِيْنَ يا مَنَ لا شَبِيْهَ لَه بساكِنِيْ طَيْبَةٍ بالحِجْر والحَجَرِ
فاسلَمْ مَدَى الدَّهْرِ وابسُطْ عُذْرَ ناظِمِها وإنْ يَكُنْ مُهدِياً تَمْراً إلى هَجَرِ
ثُمَّ الصَّلاةُ وتَسليمُ الإلهِ على مُحَمَّدِ المُصطفى المبعُوثِ مِن مُضَرِ
والآلِ والصَّحْبِ ما ناحت مُطَوَّقةٌ[1] وما بَدا الزَّهْرُ في رَوْضٍ من الشَّجَرِ

وقال الشيخ شمس الدين الهيثمي[2]: [من الطويل]

إذا لم أَمُتْ مِن فَرْطِ شَوْقي فما عُذْري؟ وما حالُ مَن أمْسَى قَتِيلَ الهَوَى العُذْرِيْ؟
خَفَيْتُ ضَنًى حتى لقد مَلَّني الوَرى ولازَمْتُ في الليلِ السُّهادَ إلى الفَجْرِ
ومِن دَمْعِ عَيْنِيْ قد كَفَى[3] الذي جَرى كما قد جَرى ما قد كَفَاني من الهَجْرِ
فُتِنتُ بفَتَّانِ القَوَامِ مُهَفْهَفٍ كَثيرِ التَّجَنِّي قَلَّ في حُبِّه صَبْري
يُقابِلُ قَوْلي حينَ أَشكُو صُدُودَه بقَلْبٍ على شَكْوايَ أَقْسَى من الصَّخْرِ
/ يَرى فَكَّ أَسْري من وِثَاقِ قُيودِه مُحَالاً ولَمْ أَبرَحْ إلى نَحْوِه أَسْري [٦٧/أ]
وفي مُهْجَتِي أَضحى لَعَمْري مُحَكَّماً له الحُكْمُ فيها لا لِزَيدٍ ولا عَمْرِو
ومِن عَجَبٍ إنْ غابَ عنِّي رأيتُه مُقِيماً بقَلْبي لا يُزَحْزَحُ عن فِكْري

---

(١) يعني الحمامة التي في عُنقها الطَّوق.

(٢) هو العلّامة الشيخ محمد بن عليّ بن محمد بن عبد الكريم، شمس الدين الكِنَانيّ الهيثميّ القاهريّ، الشافعيّ، قال السخاوي: «اشتغل في فنون، وأخذ عن البُرهان الأبناسيّ والكمال الدَّميريِّ، وحضر دروس البُلْقينيّ، وسمع من بعض الشيوخ، وتعانىٰ النَّظْمَ، فقال الشِّعر الحسن، والنثر الجيِّد».
ثم نقل عن شيخه الحافظ ابن حجر قوله: «سمعت من نظمه كثيراً، وطارَحَني بأبيات ومَدَحني بعدَّة قِطَعٍ»، توفِّي سنة ثلاثٍ وثلاثين وثمانِ مئةٍ، رحمه الله رحمة واسعة. «الضوء اللامع» (٩: ١٧).

(٣) كذا هو مختلّ الوزن، ولعله: «كفاني»؛ بقرينة ما بعده.

يَقُولونَ لي [جهلاً][1]: تَسَلَّ بغَيْرِه ... ولا تَخْشَ من عارٍ عليكَ ولا وِزْرِ
فقلتُ: بمن أَسْلُو هَوَى مَن أُحِبُّه؟ ... فقِيلَ: بمن تُكْسَى به حُلَّة الفَخْرِ
إمامِ الأَنامِ القُطْبِ خَيْرِ زَمانِه ... وعَلَّامةِ الدُّنيا [و][2] أُعْجُوبةِ الدَّهْرِ
به مَنْصِبُ الشَّرْعِ الشَّريفِ قَدِ اكْتَسى ... جَلالاً وأَضْحى قَدْرُه عالِيَ الذِّكْرِ
يُرى وَجْهُه كالبَدْرِ في مَجلِسِ القَضا ... ونُوَّابُه السَّاداتُ كالأَنجُمِ الزُّهْرِ
قُضاةُ قُضاةِ الدِّينِ نالُوا به عُلاً ... وسَادُوا به بَيْنَ الأنامِ بلا نُكْرِ
سَمَا فَضْلُه في كلِّ أرْضٍ وطالما ... تَسامَى به مُلْكُ المَلِيكِ أَبي النَّصْرِ
فذا شَيْخُ إسلامٍ بغيرِ مُشارِكٍ ... وسُلْطانُ أهلِ العِلْمِ في البَرِّ والبَحْرِ
حَوى جُمَلاً من كلِّ عِلْمٍ ولم يَزَلْ ... جَمِيلَ المُحَيَّا ذا جَمالٍ وذا بِشْرِ
كَرِيمُ جُدودٍ وافِرُ العِلْمِ والعَطا ... وللضَّيْفِ كم يَقْرِيْ وفي العِلْمِ كم يُقْرِيْ
سَبَرْنا وقَسَّمْنا[3] فلَمْ نَرَ حاكِمًا ... لَقِيْ مِثْلَه في الحِلْمِ والعِلْمِ في مِصْرِ
تَفنَّنَ في كُلِّ العُلومِ فما لَه ... نَظِيرٌ، وإنْ تَشْكُكْ فسَلْ مِن بَنِي العَصْرِ
وإنْ كانَ في دَرْسٍ وتَفسيرِ آيةٍ ... وتَصْديرِ مِيْعادٍ فحَدِّثْ عن البَحْرِ
وإن ذُكِرَتْ يَوْماً مَحاسِنُ ذاتِه ... تَجِدْ في البَرَايا ذِكْرَه عَطِرَ النَّشْرِ
مُهَابٌ مُجَابُ القَوْلِ عندَ مَلِيْكِنا ... إذا قالَ أَمْراً لا يُخالَفُ في أمْرِ
أَخُو البَدْرِ حَقّاً في الجَمالِ وإنَّما ... له طَلْعةٌ تَسمُوْ على الشَّمْسِ والبَدْرِ

---

(١) زيادة منا؛ ليستقيم البيت.
(٢) زيادة منا؛ ليستقيم البيت.
(٣) السَّبْرُ والتقسيم: مصطلحان أُصوليّان، يُعنى بهما: حصر الأوصاف في الأصل المقيس عليه وإلغاء بعضها؛ ليتعيَّن الباقي للعِلِّيَّة.

تَـراهُ إذا جالَسْـتُه كامِـلَ الـحَيَـا ... وأَلْطَفَ مِن مَرِّ النَّسِيمِ إذا يَسْـرِي

وغايَةُ مـا أَحْكِيْـهِ في الوَصْفِ أنَّه ... قَريبٌ من الـخَيْراتِ نَاءٍ عن الشَّـرِّ

مآثِـرُه لم يُحْـصَ في النـاسِ عَدُّهـا ... ومَن ذا يُطِيقُ العَدَّ للرَّمْلِ والقَطْرِ؟!

فكَـمْ ذا لَـهُ فَضْلٌ عـلى كُلِّ طالبٍ ... وكم حازَ أَوْصافاً تَجِلُّ عن الحَصْرِ!

وكَمْ جـاءَ ذو عُسْـرٍ إليـه مُؤَمِّلاً ... فعـادَ بحَمْـدِ الله في غايـةِ اليُسْـرِ

وكَمْ قـد تَرَجَّى جُـوْدَ كَفَّيْه يائسٌ ... فلَمْ يَشْكُ يوماً بَعْدَ ذلك مِن فَقْرِ

/ وكَـمْ قد أتـاه ذُو انكسـارٍ وذِلَّةٍ ... فلَمْ يَمْضِ إلَّا وَهْوَ في عِزَّةِ الـجَبْرِ [٦٧/ب]

بـه الله أَوْلانـا سُـروراً وبَـهْجـةً ... وفَضْلاً وإحْساناً على العَبْدِ والحُرِّ

وكُنّا تَشَوَّشْـنا بتَشْـوِيْشِ جِسْـمِه ... وكَمْ قد دَعَوْنا اللهَ في السِّرِّ والجَهْرِ

إلى أنْ شَـفاه اللهُ في سُرْعـةٍ فـلا ... نَقُوم بشُكْرٍ لو سَجَدْنا على الـجَمْـرِ

يَحِـقُّ لنـا أنْ نَحْمَـدَ اللهَ رَبَّنـا ... ونُعلِـنَ بَعْدَ الـحَمْدِ لله بالشُّـكْـرِ

وكَمْ قـد نَذَرْنا صَوْمَ شَـهْرٍ لِـبُرْئِهِ ... تَعَـيَّنَ عـامٌ أنْ يُضافَ إلى الشَّـهْـرِ

فيامَعْشَـرَ الإسلامِ بُشْـراكُمُ افْرَحُوا ... بِعَافيةٍ جاءتْ إلى العَالِـمِ الـحَبْـرِ

أيـا بَهْجَةَ الدُّنيا ويـا عالِـمَ الوَرى ... ويابْنَ الكِرامِ الأَصْلِ [و](١) السَّادةِ الغُرِّ!

أُعِيذُكَ بالأَحْزابِ واللَّيلِ والضُّحى ... وبالتِّينِ والزَّيتونِ والشَّمْسِ والفَجْرِ

وبالنُّورِ والفُرْقانِ والنَّحْلِ مَعْ سَبَا ... وبالنَّمْلِ والأَعْرافِ والصَّفِّ والحَشْرِ

وبالفَتْحِ والأَحْقافِ والطُّورِ والنِّسَا ... وبالنَّجْمِ والأنْفالِ والرَّعْدِ والحِجْرِ

مَدَحـتُ بتَقْصيري جَنابَـكَ داعِياً ... وضَمَّنْتُ فيما قُلْتُ بَيْتاً من الشِّعْـرِ:

---

(١) زيادة منا؛ ليستقيم البيت.

«فإنْ [لَمْ](١) يَكُنْ دُرّاً فتِلْكَ نَقِيصةٌ ... وإنْ كانَ دُرّاً كيفَ يُهدَى إلى البَحْرِ؟!»(٢)

فخُذْ مِن عُبَيْدٍ هَيْثَميٍّ قَصيدةً ... أَتَتْ بمَديحٍ فيكَ يُنْظَمُ كالدُّرِّ

ودُمْ وابْقَ في خَيْرٍ وأَلْفِ سَلامةٍ ... بلا مِحْنةٍ تأتي إليكَ ولا ضُرِّ

وعِشْ أَلْفَ عامٍ ثُمَّ أَلْفاً ومِثْلَها ... ثَلاثةَ آلافٍ مُضاعَفَةَ القَدْرِ

سَأَلْتُ إلهَ الخَلْقِ يُبقِيكَ دائماً ... بعِزٍّ بلا ذُلٍّ وجَبْرٍ بلا كَسْرِ

وعامَلَكَ الرحمنُ باللُّطْفِ في القَضا ... وأَبْقاكَ في حِرْزِ الأَمَانِ مِن المَكْرِ

وأَعطاكَ ما تَختارُه وتُرِيدُه ... وأَوْلاكَ تَسْدِيداً يَدُومُ مَدى الدَّهْرِ

ولا زِلْتَ مَحْروساً برَبِّي مِن العِدا ... ومِن أَعيُنِ الحُسَّادِ في الكَيْدِ والغَدْرِ

إلهي استَجِبْ مِنِّي الذي قد دَعَوْتُه ... وأَيِّدْه في الأَحكامِ بالعِزِّ والنَّصْرِ

ومَن كادَهُ يا رَبِّ كِدْه ومَن بَغَى ... عليهِ فخُذْه رَبِّ واجعَلْه في خُسْرِ

ومَن قال سُوءاً فيهِ يا رَبِّ لا تَدَعْ ... له جانِباً في القَوْلِ عند أُولي الأَمْرِ

وبَلِّغْه ما يَرجُوه واعْنَ وكُنْ ... له ناصِراً واجعَلْه مُنشَرِحَ الصَّدْرِ

وفي النَّفْسِ والأولادِ فاحفَظْه دائماً ... وسُرَّ به الأَهْلِينَ يا عالِمَ السِّرِّ

/ وكُنْ لأبيه شيخِ الإسلامِ راحِماً ... وعُمَّ ثَراهُ بالتَّرَحُّمِ في القَبْرِ [٦٨/أ]

إلهي به ارحَمْنا وأحسِنْ جَزاءَه ... وأسكِنْه جَنَّاتٍ بها أنهُرٌ تَجْري

إلهي أَنِلْه في جِنانِكَ نَظْرةً ... إليكَ وجاوِرْهُ لسُفْيانَ والزُّهْرِيْ

ومَن قد مَضى مِن نَسْلِه ارْحَمْه ربَّنا ... بجاهِ النبيِّ المُصطفى أحمدَ الطُّهْرِي(٣)

---

(١) زيادة من «المرقصات والمطربات» لابن سعيد المغربي (شعر المئة السابعة).

(٢) البيت لتاج الدين بن أبي الحواري، كما في «المرقصات والمطربات» وغيره.

(٣) كذا، نسبه ﷺ إلى الطُّهْر.

عليهِ صَلاةُ الله ما طارَ طائرٌ وما لاحَ في جُنْحِ الدُّجى الكَوْكبُ الدُّرِّيْ
وأصحابه الغُرِّ الكِرامِ وآلِهِ وأَتباعِهِمْ ما صاحَ في سَحَرٍ قُمْرِيْ
لمَبْدَئها نَشْرٌ ومِسْكُ خِتامِها يُحاكي بِرَيَّا نَشْرِه جَوْنةَ العِطْرِ

وقال الأديب شمسُ الدِّينِ محمّدُ الحَلَبيُّ: [من الطويل]

تَبدَّى فأزْرَى بالغَزالةِ والبَدْرِ وحَيَّا فأَحيا مَيِّتَ الصَّدِّ والهَجْرِ
فَريدُ مَعَانٍ ليسَ يُدرَكُ وَصْفُه بَديعُ جَمالٍ فِتنةُ الدَّهْرِ والعَصْرِ
يُعلِّم هاروتَ الكِهانةَ إنْ رَنَا ففي مُقْلَتَيْه للوَرى آيةُ السِّحْرِ
تَحيَّرَ عَقْلي في بَدِيعِ صِفَاتِه وهِمَّتِيَ العُلْيا تَتُوقُ إلى الفَخْرِ
إلى مَدْحِ مَن شاعَتْ مَكارِمُه التي تَفوُقُ نَدًى ما في السَّحَابِ مِن القَطْرِ
لِقاضِي القُضاةِ الحَبْرِ نَجْلِ إمامِنا سِراجِ لِدِيْنِ الله يَزهُو على البَدْرِ
كريمٌ له نَفْسٌ تَجُودُ بما حَوَتْ وإحسانُه يَجزِيْ عن العُسْرِ باليُسْرِ
إذا خَطَّ في صَفْحِ الطُّرُوسِ يَرَاعُه يُرِيكَ غَنَاءً لا يُخالَطُ بالفَقْرِ
وهَيْبَتُه تَمْلا القُلوبَ مَخافةً وإنْ جاءه المِسكينُ يَلْقاه بالبِشْرِ
وقد حَلَّ في أَعْلى المَنازِلِ سَعْدُه وما زالَ في أعلى المَراتبِ والفَخْرِ
وكانَ لها أَهْلاً وسَحَّتْ سَحَابُه عَليها بأَرزاقِ المَساكين كالقَطْرِ
وصَدْرٌ ولكنْ في القُلوبِ مَحَلُّه أَلَا فاعجَبُوا فالقَلْبُ ما زالَ في الصَّدْرِ
إذا ما انْثَنى يَحْكي الغُصونَ تَمايُلاً وإنْ [مّا][1] تبدَّى قلتُ: يا طَلْعةَ البَدْرِ!
ورَبُّك قد أَوْلاكَ ما أنت أَهْلُه فسَبِّحْ بحَمْدِ الله في اللَّيلِ والفَجْرِ

---

(١) زيادة منا؛ ليستقيم البيت.

وَرَبُّ السَّما أَغْناكَ من فَيْضِ فَضْلِه ... وجئتُك أرجو مِن غِناكَ على فَقْري
ومِن بَعْدِه راجِيْ قَبُولِ مَدائحي ... وتَجبُرُ فَضْلاً منكَ بين الوَرى كَسْري
ولَوْ قلتُ مَهْما قلتُ إني مُقصِّرٌ ... وللغَيْر! هذا لا يَمُرُّ على فِكْري
/ وحَقِّك ما كَلَّفتُ للنَّظْمِ خاطِرِيْ ... ووالله لـمّا قُلْتُها شَرَحَتْ صَدْري [٦٨/ ب]
وجاءَ مَدِيحِيْ فيك دُرّاً نِظامُه ... وخَطِّيْ وحَظِّيْ وافَيانِيْ على قَدْري
بشِعْرٍ يَفُوقُ السِّحْرَ مَعنىً بَيانُه ... وحَسْبُك من شِعْرٍ يَفُوقُ على السِّحْرِ
ومَطْلُوبِيَ الصَّفْحُ الجَمِيلُ تَكرُّماً ... وكَمْ شاعِرٍ وافاك بالنَّظْمِ والنَّثْرِ
وفَضْلُك في جَمْعِ المَعاني مُبَيَّنٌ ... ولَفْظُك يَحْكي الرَّوْضَ، والعِلْمُ كالبَحْرِ
فإنْ حَلِيَتْ ذَوْقاً فمِنْ وَصْلِكَ اجْتُنِيْ ... وإنْ عَذُبَتْ فالبَحْرُ مَدَّ إلى النَّهْرِ
وإنْ جُلِيَتْ بِكْراً فكانت عَرُوسة ... أَتَتْ تَتَهادَى في المُرَصَّعِ بالدُّرِّ
وقد كَمُلَتْ في حَلْيِها وحُلِيِّها ... وقد كُسِيَتْ ثَوْبَ الوَقارِ مَعَ الفَخْرِ
بما اكتَسَبَتْ من حُسْنِ أوصافِك التي ... عَلَتْ بعُلاها في المَعالي على النِّسْرِ
فلا زِلتَ مَحْرُوسَ الجَنابِ مُؤَيَّداً ... ولا زِلْتَ في رِبْحٍ وأَعْداك في خُسْرِ
ولا زِلْتَ في خَيْرٍ ومَجْدٍ ورِفْعةٍ ... وعِزٍّ وإقبالٍ وسَعدٍ مع النَّصْرِ

وقال الشيخُ شمسُ الدِّينِ محمّدُ بنُ سلامَةَ الحَنَفيُّ: [من الطويل]

خَيالٌ لسُعْدَى بَعْدَ حِيْنٍ مِن الدَّهْرِ ... أَتى زائرَ المُشتاقِ تَحْتَ الدُّجى يَسْرِي
فكادَ ضِياءُ الصُّبحِ يُشرِقُ عِنْدَما ... تَجلَّت له لَوْلا ظَلامٌ من الشَّعْرِ
إذا ابتَسمَتْ ضاءَ الدُّجى بابتسامِها ... وأَبدتْ سَنا قَدْرٍ على غُصُنٍ نَضْرِ
مَهاةٌ وأَنَّى للمَهاةِ التِفاتُها ... وبَدْرٌ وما حُسْنُ التَّثَنِّيَ بالبَدْرِ

بوَجْنَتِها نُورُ الهِدايةِ لائحٌ ... ولكنْ بجفنَيْها فُنُونٌ مِن السِّحْرِ
لها مَبْسَمٌ ضاهَى لآلِئَ ثَغْرِها ... ودُرَّ دُمُوعِيْ والقلائدَ في النَّحْرِ
وقَدٌّ يُحاكِيْهِ القَنا في اعتدالِهِ ... وأغصانُ بانٍ في غَلائلِها الخُضْرِ
ولا عَجَبٌ أنْ ماسَ أَهْيَفُ قَدِّها ... فإنَّ لَماها نابَ عن نَشْوةِ الخَمْرِ
وإنْ وَقَفتْ بالخَدِّ عقْرَبُ صُدْغِها ... وحَفَّتْ فقد دَبَّتْ على لَهَبِ الجَمْرِ
تَداوَى بدِرْياقِ(١) الرُّضَابِ سَلِيمُها ... فيُشْفَى بمَعْسُولِ المراشِفِ والثَّغْرِ
بطَلْعَتِها تَبدُو المَسَرَّةُ والهَنا ... كوَجْهِ جَلالِ الدِّينِ في الجُودِ والبِرِّ
إمامٌ مَلَا الأَقطارَ عِلْماً وحِكْمةً ... وزادَ على النَّسْرَيْنِ في رِفْعةِ القَدْرِ
إمامٌ كَساهُ اللهُ ثوباً من التُّقى ... وتَوَّجَه تاجَ الوَقارِ مَعَ البِشْرِ
/ وشَرَّفه بالعِلْمِ والحِلْمِ والحِجَا ... وأَنطَقَه بالحَقِّ في النَّهْيِ والأَمْرِ
حَمِيدُ المَساعِيْ أرْيَحِيٌّ مُهذَّبٌ ... سَلِيلُ المَعالي والمَكارمِ والفَخْرِ
وأَحكامُه في جَبْهةِ الدَّهْرِ غُرَّةٌ ... وأَيَّامُه بالعَدْلِ كالأَنجُمِ الزُّهْرِ
تَعطَّرتِ الدُّنيا بآثارِ عَدْلِه ... وفاقَ شَذَاها المَنْدَلَ الرَّطْبَ في النَّشْرِ
وطَلْعتُه يَحْكي سَنَا البَدْرِ نُورُها ... وراحَتُه بالجُودِ أَنْدى من البَحْرِ
عَطاءٌ بلا منٍّ ووُدٌّ بلا جَفا ... وعِلْمٌ بلا عُجْبٍ وجَاهٌ بلا كِبْرِ
رَحِيبُ(٢) الفِنادِيْ السَّنا واهِبُ الغِنى ... جَمِيلُ الثَّنا مُوْلي المكارِمِ والبِرِّ
لقد فاقَ قَيْساً في إصابةِ رأيِهِ ... وقَسَّ إيادٍ في النِّظَامِ وفي النَّثْرِ
وقد طَبَّقَ الدُّنيا عُلوماً فذِكْرُه ... لقد شاعَ في أَرضِ العِراقِ وفي مِصْرِ

[٦٩/أ]

(١) الدِّرياق: لغة في التِّرياق.

(٢) في الأصل: «رحب»، وأصلحناها؛ ليستقيم المعنى.

له نُورُ عِلْمٍ كاشِفٌ كلَّ غَيْهَبٍ   فلا زالتِ الطُّلَّابُ في نُورِه تَسْرِي
فكَمْ مِن مَعانِيه استُفِيدَتْ غَرِيبةٌ   وأَوصافُه الحُسنى تَجِلُّ عن الحَصْرِ
أطالِبَ حَلِّ المُشكِلاتِ فلُذْ بمَن   بَدِيهَتُه تُبْدي الصَّوابَ بلا فِكْرِ
وألفاظُه الدُّرُّ الثَّمِينُ نَفَاسةً   ولا غَرْوَ، إنَّ الدُّرَّ مِن لُجَّةِ البَحْرِ
ففي عِلْمِ تفسيرِ الكِتابِ مُجاهِدٌ   وفي الفِقْهِ والأَصْلَيْنِ مُجتَهِدُ العَصْرِ
ويَروي أحادِيثَ الرَّسُولِ بشَرْحِها   وكم ناقلٍ يَرْوي الحَدِيثَ وما يَدْرِي
وفي النَّحوِ أَضْحَى سِيْبَويهِ زَمانِه   يَزِيدُ على زَيْدٍ ويَعلُو على عَمْرِو
بَدِيعُ مَعانِيهِ حَلَا ببَيانِه   بتَلْخِيصِ أَبْحاثٍ أَدَقَّ من الشَّعْرِ
وفي الحَدِّ والبُرْهانِ[1] أَبدى عَجائباً   يَحارُ ابنُ سِيْنا عندَها وأبو نَصْرِ[2]
وأوضَحَ مِن عِلْمِ الحِسابِ دَقائقاً   مُقابِلُه يوماً لقد فازَ بالجَبْرِ
وإنَّ القَوافِيْ والعَرُوضَ بُحُورَها   تُعَدُّ، وكَمْ في صَدْرِ ذا الحَبْرِ مِن بَحْرِ
حَبانِيْ بإقراءِ الحَديثِ تَفَضُّلاً   فقابَلْتُه بالمَدْحِ والحَمْدِ والشُّكْرِ
وما كانَ عِنْدي ما يَلِيقُ بقَدْرِه   سِوى سِمْطِ مَدْحٍ كالقَلائدِ مِن دُرِّ
فأَهدَيْتُه صِدْقَ الوَلاءِ مع الدُّعَا   وحُسْنَ ثَناءٍ طَيِّبٍ فائحِ النَّشْرِ
فخُذ أيُّها الحَبْرُ المُحقِّقُ مِدْحةً   تَفُوقُ نُثاراً من لُجَيْنٍ ومِن تِبْرِ
فصَدْرُك بَحْرٌ بالفَضائلِ زاخِرٌ   وكَفُّك بَحْرٌ بالفَواضِلِ ذُوْ غَمْرِ
/ هَنِيئاً مَرِيئاً قد وَرَدْناهما معاً   فصارا لنا أَمْناً من الجَهْلِ والعُسْرِ [٦٩/ب]
وكنتُ سألتُ اللهَ يَجمَعُ بَيْننا   فجادَ ولَمْ أُزْجِ المَطِيَّ إلى مِصْرِ

---

(١) الحدّ والبرهان: مصطلحان منطقيّان، ومباحثهما طويلة في كتب المنطق.

(٢) أبو نصر: الفارابي.

فيا مَن لـه بَحْرَا[1] نَـوالٍ وحِكْمةٍ ووِرْدُهمـا للسـائلين بـلا نَهْـرِ
يُواليكَ بالإخلاصِ نَجْلُ سَـلامةٍ ويَدعُو لك الرَّحمنَ في السِّرِّ والجَهْرِ
ويُنشِـدُ في الآفـاقِ مَدْحَـكَ مُعلِناً ويُمْلِيه للأصحابِ في النَّظْمِ والنَّثْرِ
وهاكَ عَـرُوسَ النَّظْمِ بِكْراً زَفَفْتُها إلى بابِـكَ العَالي ومَنشَـؤُها فِكْري
تَشـرَّفَ شِعْري إذْ نَظَمتُ مَدِيحَكُمْ عَرائـسَ أفـكارٍ تَتِيـهُ عـلى البَـدْرِ
وجائـزتِيْ أنْ تكتبُـوا لِيْ إجـازةً فيَسْـمُوْ عُلاً بين الأنـامِ بها قَدْري
وأُسـنِدُ مـا أَرْويْـه عنكـمْ إليكُـمُ فُنـونَ عُلـومٍ مـن نَظِيْمٍ ومِـن نَثْرِ
أَقاضِيْ قُضاةِ الـمُسلمينَ وحَبْرَهمْ وبَحْرَهُمُ الطَّامِيْ وغَيْثَهمُ الـمُثْرِي
ونَجْـلَ سِراجِ الدِّينِ وارِثَ عِلْمِه ويا نافِذَ الأحـكامِ في البَرِّ والبَحْرِ
تَصـدَّقْ على مَـن قد أتـى مُتطفِّلاً على فَضْلِك المشهورِ يا أوحَدَ العَصْرِ
ولاحِظْ طُرُوسـاً أَوْدَعَتْها قَرِيحَتِي فُنونَ عُلومٍ سُـوءُ حـالي بها يُزْري
ولكـنْ رَجائيْ أنْ يُسَـكَّنَ رَوْعُها بنَفْثِ يَراعٍ منك في طِرْسِـها يَجْري
فحَقِّقْ بفَضْـلٍ منكَ ما قد قَصَدْتُه وكُنْ جابراً بالله يا سيِّدي كَسْـري
فـإنِّيَ مِـن بَيْتٍ لـه الزُّهـدُ والتُّقى شِعارٌ وفَخْرٌ بالفَضائلِ لا الشِّعْـرِ
ولكـنْ رَمَـاني الدَّهْـرُ في دارِ غُرْبةٍ وقَصَّ جَناحِيْ بالـمَشِيبِ وبالفَقْـرِ
وفي حَلَبٍ وَقْفُ الـمَدارسِ فائضٌ ولكنَّـه يُجْرَى عـلى جاهـلٍ مُثْري
ومَن فَقَدَ الشَّـرطَيْنِ لا يَسـتحِقُّه سِـوى وَشَـلٍ نَزْرٍ يُمِـرُّ ولا يُمْري
وفي كلِّ عـامٍ أَشـهُراً يَقطَعُونَـه فأُفٍّ لمن يَرْضى الـهَوانَ ويَسْتَمْري

(١) في الأصل: «بحر»، والصواب ما أثبتنا مصحَّحاً.

وصَبْــراً فنَفْسُ الحُــرِّ تَحْتَمِلُ الظَّما ... ولُطْفُ إلهي يُبدِلُ اليُسْرَ بالعُسْرِ [١]

فلا زِلْــتَ للطُّلّابِ ذُخْــراً ومَلْجَأً ... تَجُودُ عليهِــمْ بالأمانِيْ مَدى الدَّهْرِ

وتَرفَــعُ ذا عِلْــمٍ وتَخفِـضُ جاهلاً ... وتَبلُغُ مـا تَرْجُوه يا عالِــيَ القَدْرِ

مَدى الدَّهْرِ ما صاحَ الـهَزَارُ مُغرِّداً ... بتَرْجِيعِ أَلحـانٍ فجَاوَبَه القُمْرِي [٢]

* * *

---

(١) في الأصل: «العسر باليسر»، والصواب ما أثبتنا؛ فالمسبوق بحرف الجرّ هو المتروك (الـمُبْدَل).

(٢) الـهَزار والقُمريُّ: طائران حَسَنا الصوت.

حرف الزاي

قال صاحب المدائح البُلقينية:

[٧٠/أ] / زِمامِـيَ يا قاضِيْ القُضـاةِ أَقُودُه ... إليـكَ ويـا مـالي[١] بـذاك بِـرازُ

زَرعـتُ بقَلْبـي حُبَّكـم فمَدِيحُكم ... بَدا زَهْرُه فـوقَ الطُّروسِ طِرازُ[٢]

زَهِدتُ بأَنْ أهوى سِواكُمْ لِمِدْحتي ... فحَقَّـتْ وها هِـيَ في سِـواكَ مَجَازُ

زِنُوا القَرِيْحاتِ[٣] الذين لكُمْ أَتَوْا ... بمَـدْحٍ أَعُزْنـا أَمْ لذلـك عـازُوا

زَيارتُكـمْ حُقَّتْ عَلَيْنـا لـجُودِكم ... أَحُزْنـا ثَوابـاً أَمْ لذلـك حَـازُوا

وقال تلميذُه الشيخُ شهاب الدِّين أحمدُ بنُ حَجَر[٤]: [من الطويل]

معـالٍ جـازَتِ الـجَـوْزا جَـوازا ... وحُسْنٌ قد حَوى الحُسْنى وحَازا[٥]

وكَعْبـةُ مَكرُمـاتٍ قـد تَجلَّـتْ ... ولم يَـرَ دونَهـا الراجـي حِجـازا

وما قـاضِيْ القُضاةِ سِـوى فتًى لا ... تَـرى [عند][٦] الفَخـارِ به اعتِيازا

جَـلالُ الدِّيـنِ والدُّنيـا الـذي قَدْ ... سَـما الأَقـرانَ عِلْـماً واعتِـزازا

ومَـن جَمَـعَ النَّـدى والعِلْـمَ جَمْعـاً ... وحُسْـنَ الـخُلْـقِ والتَّقـوى ففَازا

إذا حَضَــرَ الـمَحافِلَ واستَهلَّتْ ... سَـمـاءُ العِلْـمِ وامْتـازَ امْتِيـازا

---

(١) كذا! ولعله: «إليك وآمالي».

(٢) كذا! والوجه: «طرازاً».

(٣) إلى هنا مختلّ الوزن (البيت).

(٤) قبالة هذا الموضع تعليق في حاشية الأصل: «تنبيه: عبارة الناظم في ديوانه يخاطب القاضي جلال الدين، ويستعين به على الإجازة من والده، وذلك في أول ولايته. رحمهم الله تعالى».

(٥) وقد تُقرأ: «وجازا» بالجيم، كرواية «ديوان» ابن حجر.

(٦) من «ديوان» ابن حجر، وهو ساقط في الأصل.

رأَيْنا بُلْبُلَ الأفراحِ يملَا الرُّ ... با طَرَباً وفي العَلْياءِ بَازا
حليمٌ بالوَقارِ زَها[1] ولكنْ ... بِراحِ المَدْحِ يَهتَزُّ اهتزازا
ومُوفٍ بالعَطِيَّةِ إثْرَ وَعْدٍ ... فما يحتاجُ مِن بَعْدُ انتِجازا
بجُودٍ[2] إثْرَ جُودٍ مُستدامٍ ... كمِثْلِ السَّيل يَحتفِزُ احتِفازا
فما في مَجْدِه[3] لَوْلا وإلا ... ولا يُبْدي الذي يُثني[4] احتِرازا
ففي الدُّنيا له سِتْرٌ جَميلٌ ... ويومَ الدِّينِ[5] إنَّ له مَفازا
أَحَقُّ بكلِّ مَدْحٍ قِيلَ قِدْماً ... فإنْ في الأكرمِينَ المَدْحُ جازا
فلَمْ يَقصِدْ سِواه الفِكْرُ لكنْ ... إليه حَقِيقةً كانوا مَجازا
فأهلُ العَصْرِ ثَوْبٌ كامِلُوهُ ... ككُمٍّ لُحْتَ أنتَ به طِرازا
أسيِّدَنا الإمامَ دُعا مُحِبٍّ ... يَعُدُّك في نَوائبه رِكازا
كَنَزْتَ الأجْرَ والأَمْداحَ لَما ... رأيتَ لغَيْرِك الفاني[6] اكْتِنازا
وبادَرْتَ المَكارِمَ تَقْتَنِيْها ... وللخيراتِ إنّ لك انتِهازا
زَفَفْتُ إلى عُلاكَ عَرُوسَ فِكْري ... وصَيَّرتُ البَدِيعَ لها جَهازا
/ وجائِزَتي الإجازةُ لِيْ فأَنعِمْ ... عليَّ بها ففَضْلُك لا يُوازَى[7] [٧٠/ب]

(١) في الأصل: «زاهي»، وهو خطأ، وأثبتنا ما في «الديوان».
(٢) في «الديوان»: «وجُودٌ».
(٣) في «الديوان»: «عِلْمِه».
(٤) في «الديوان»: «ولا يحتاج من يثني».
(٥) في «الديوان»: «ويوم الحشر».
(٦) في «الديوان»: «لغيرك الدنيا».
(٧) في «الديوان»: وجائزتي الإجازة من إمام ... سما للأُفق فضلاً وامتيازا
وقد فاق الورىٰ بالحقِّ فضلاً ... ومن ستين عاماً لا يوازىٰ

وتَلْمَـذتـي لـكُـمْ رَفْعِـي وجَبْـرٌ لِكَسْـري واعتَزَزْتُ بها اعتِزازا[١]
وقد[٢] أَسلفتُ شُكْري وامتِداحي وحَـقِّـي أنْ أُثـابَ وأنْ أُجــازا

* * *

(١) هذا البيت ليس في «الديوان».
(٢) في «الديوان»: «فقد».

حرف السين

قال الشيخ صدر الدين الإبْشِيطي[١]: [من البسيط]

الحمدُ لله أبشِــرْ يا ابنَ إدْرِيسَـا[٢] قـد نَفَّـس اللهُ عنك الـهَمَّ تَنْفِيسـا
أَتـى لـمَذْهبِكَ السـامي لِيَنْصُـرَه جَلالُ دِيْنِ الـهُدى، لازالَ مَحْرُوسا
قـوَّى قَواعِـدَه العُليـا وأسَّسَـها لتَنْبَنـي فَوْقَهـا الأَحـكامُ تأسِيْسـا
أَعني الإمامَ الأَصِيلَ الـحَبْرَ زادسَناً ولا يـزالُ لـه الإقبـالُ مَلبُوسـا
عَلَّامـةٌ إنْ يُـدَرِّسْ في العُلـومِ فيا قولَ الوَرى فيه: ما أَحْلاه تَدْرِيسا!
وإنْ أتـاهُ لأخْـذِ العِلْـمِ طالِبُـه أَضْحَـى يُؤَنِّسُـه بالرِّفْـقِ تأنِيْسـا
أَوْ يُفْتِ فالـحَقُّ في فَتْواه مُسْـتَطَرٌ لـمْ يُلْفِ ذو الفَهْمِ في هاتِيْك تَلْبِيْسا
طَلْقَ الـمُحَيّا وَضِيءَ الوَجْهِ تَنْظُرُه لـمْ تُلْفِ في ذاك طُولَ الدَّهرِ تَعْبيسا
كأنـه البَـدْرُ في حُسـنٍ تُعايِنُـه وما تَرى في سَماءِ الصَّحْوِ تَغْلِيسا
كـذاك ألفاظُـه بالصِّـدْقِ ظاهـرةٌ إنْ نجَّس الفُحْشُ لَفْظَ الغَيْرِ تَنْجيسا
للناصرِ الـمَلِكِ السُّلطانِ رأيُ هُدًى فقَـدَّسَ اللهُ ذاك الـرأيَ تَقْديسـا

(١) هو سليمان بن عبد الناصر أبو إبراهيم، صدر الدين الإبشيطي الشافعي، مهر في العربية والأصول والفقه والآداب، ولي قضاء سرياقوس. ولد سنة بضع وثلاثين وسبع مئة.
ذكر السخاويُّ أنه قال لـمّا أُعيد الجلال البلقيني إلى القضاء في أيام الناصر:
لله حمدٌ مدى الأزمانِ موجودُ عاد الإمامُ لنا والعَوْدُ محمودُ
جلال دين الهُدىٰ لا زال في دَعَةٍ له من الله إقبالٌ وتأييدُ
توفي سنة إحدى عشرة وثمان مئة، رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٢: ٤٠٩)، و«الضوء اللامع» (٣: ٢٦٥).

(٢) ابن إدريس: الإمام الشافعي، رضي الله عنه.

حيثُ انتقى حاكماً للشَّرْعِ عالِمَهُ ... مَن لم يَزَلْ في علومِ الدِّينِ مَغْرُوسا
قاضِيْ القُضاةِ جَلالَ الدِّينِ زادَ عُلاً ... وباعَدَ اللهُ عنَّا قال إبْليسا
مِن شيخِ الإسلام بالتَّحقيقِ والِدُه ... بِحسِّه رَبْعُه لا زالَ مأنُوسا
وجدُّه فبَهاءُ الدِّينِ عالِمُه ... مَنْ فَضْلُه كانَ بين الناسِ محْسُوسا
أحيا به مَذْهباً للشافعيِّ زكا ... وقاهُ رَبُّ البَرَايا الشَّرَّ والبُوسا
وجاءَ بالخيرِ والإحسانِ مَقدَمُه ... مِن بَعْدِ ما كانَ نَيْلُ الخيرِ مَأيُوسا
فاللهُ يُبقِيْهِ في خيرٍ وعافيةٍ ... ومَن يُعانِدُه لا زالَ مَنكُوسا
وعَبْدُه [ذاك](١) الإبْشِيطِيُّ ناظِمُها ... لا زالَ في فَضْلِه المَرْضيِّ مَغْمُوسا
ثُمَّ الصلاةُ على المبعوثِ من مُضَرٍ ... ونالَ مِن رَبِّه ما كان مَنْفُوسا
وآلِهِ وصِحَابٍ مُرتضَيْنَ له ... ما حَثَّ حادٍ إلى أبوابه العِيْسا

[٧١/أ] / وقال صاحب المدائح البُلقينية: [من الطويل]

سلامٌ مِنَ المَمْلُوكِ أحمدَ دائماً ... لأَعْتابِكُمْ في اليومِ أَوْ غَدٍ أوْ أَمْسِ
سُرورِيَ إذْ شاهدتُ مَن جَلَّ قَدْرُه ... فللّهِ ما أعلاهُ بالعِلْمِ والدَّرْسِ
سَلُوا عنه أهْلَ الفَضْلِ يَدْرُوا بأنَّه ... أعَزُّ وأعلى مِن حُضُورٍ ومِن لَمْسِ
سَلِيلُ إمامِ العِلْمِ في كلِّ بُقعةٍ ... سِرَاجُ رسولِ اللهِ ذُو الرَّحْبِ والأُنْسِ
سَدِيدٌ رَشيدٌ سَيِّدٌ مُتأدِّبٌ ... له الذِّكْرُ مِن صِيْنٍ إلى دَوْحةِ المَقْسِ
سَما لسَماءِ المَجْدِ في ذُرْوةِ العُلا ... فحازَ العُلا حتى على الجِنِّ والإنْسِ

* * *

(١) زيادة منا! ليستقيم البيت.

حرف الشين المعجمة

قال صاحب المدائح البُلقينية: [من الطويل]

شُـهُودٌ جميـعُ العالَـمِـينَ جُنـودُه فـما فيهِـمُ نَقْـصٌ بـه لا ولا غـشٌّ
شهدتُ نِظاميْ فيه حتى أَسُدْ[1] به فأسـماعُ أَعـداهُ إذا قُلْتُـه طُـرْشُ
شَـمائلُه أَحـلى وأعـذبُ مَنْظَـراً وخُـطَّ لـه نَقْـشٌ ومـا مِثْلُـه نَقْشُ
شَـكَلْتُ لـحَظِّي ناصبـاً أرتفِعْ به فـإنيَ مَحفُـوظٌ ولم يَـكُ لي نَعْـشُ
سـيأتيكَ بُلْقِيْنِيّ علـم[2] الـهَنا[3] بجَنّـةِ عَـدْنٍ والسَّـريرُ لـه عَرْشُ

* * *

(١) كذا بالجزم! والوجه النصب: أَسُودَ.

(٢) تُقرأ: «عِلْم»، أو: «عَلَم».

(٣) الصدر مختلّ الوزن.

حرف الصاد

قال صاحب المدائح البُلقينية: [من الطويل]

صَــلاحٌ لـكلِّ المسـلمينَ صَلاحُه ... عليه جميعُ الناسِ في العِلْمِ يَستقْصُوا

صَعاليـكُ مِصْــرٍ والشـآمِ تَؤُمُّـه ... يُخصِّـصُ مَن شـاء واللهُ يَختَصُّ (١)

صَبَـوْتُ إليـه ما صَبا زَمَـن الصَّبا ... وهَبَّ الصَّبا حتى عليه جَرى النَّصُّ

صَـبرتُ ولم أقصِـدْ سِـواه لِفاقَتي ... فحَصْتُ على نَظْمي وقد جادَلي فَحْصُ

صَـدُوقٌ شَـفُوقٌ جَيِّـدٌ مُتصـدِّقٌ ... فمَدَّاحُـه ما فيـهِ عَيْـبٌ ولا نَقْصُ

* * *

(١) العجز مختلّ الوزن.

حرف الضاد

قال صاحب المدائح البلقينية: [من الطويل]

ضَمَـرتُ بأني أُشـهِرُ الـمَدْحَ دائماً لقَدْرِ جَلالِ الدِّينِ إذْ جئتُ أركُضُ

ضَمِينٌ أمينٌ مُجْتَبِي[1] ربّ جُشْمه[2] إذا شاءَ لم يَفرِضْ وإنْ شاءَ يَفرِضُ

ضعيـفٌ أنا أَرجو يقـوِّي لِـهمَّتي ببَـذْلِ عَزيـزٍ عنـه طـرفيَ مُبْغِـضُ

* * *

(١) رسمها في الأصل مُشكل، قد تُقرأ: «يجتبي، مجتبي، مجتبى».

(٢) «رب جشمه» كذا، ولا معنى ظاهراً له.

حرف الطاء

قال صاحب المدائح البُلقينية: [من الطويل]

طريقِيَ طالتْ مِن مُصابٍ سَمِعتُه ... فهـا أنـا مـن بَحْـرِ الجَواهـرِ أَلْقُطُ

/ طلبـتُ من الرحمنِ أَنظُـرُ وَجْهَه ... وأُسـمِعُه نَظْمِـيْ ومـا فيـه أَفرُطُ [٧١/ب]

طَعامِـيَ تَنكِيـدٌ بِبُعْـدِ أقـاربي ... فقـد مَـرَّ لي أهـلٌ ورِزْقٌ وأَرْهُـطُ

طَمِعتُ بأنْ[1] أُنشِيْ القَرِيضَ لمجدِ مَنْ ... تَمجَّـدَ بالتَّمجيـدِ إنِّـيَ مُـغْـبَـطُ

طوائفُ أهلِ العِلْـمِ طافَتْ برَبْعِه ... فـما أنـا في رَيْـبٍ ولا أنـا أَقنَـطُ

* * *

(١) في الأصل: «أن»، وأثبتنا ما صوّبنا.

حرف الظاء

قال صاحب المدائح البُلقينية: [من الطويل]

ظَلامِـيْ أَضَا لـمّا وَصَلـتُ لِـحَيِّه أُرِيْهِ الذي قد قُلْتُ من طَيِّبِ اللَّفْظِ

ظهرتُ من الشـام الذي هُدَّ خِيْفةً من الشقطيِّين[1] الخَوارج ذي الغِلْظِ

ظُلِمـتُ كـما غـيري ببُعْـدِ أقاربي ومَـعْ ذا وذا إني مِـنَ الله في حِفْـظِ

ظَمَائيَ يُرْوَى بالذي يروي[2] الوَرى فكم أُسمِع الآذانَ للمَدْحِ والوَعْظِ

* * *

(١) «الشقطيين» كذا، وهو مختلّ الوزن؛ يحتاج حرفاً بعد الطاء.

(٢) كذا في الأصل، وكذا يختل الوزن، ولعله: «يرتوي».

حرف العين

قال الأديب برهان الدين الـمَلِيْجيُّ[(١)]: [من الطويل]

بوَصْفِ حَديثٍ عنكَ قد طابَ مَسْمَعُ وَمالَ بـه قـارِيْ الـهِدايةِ مُسـمِعُ
وحَـجَّ إليـه الوافِـدُون فكَـمْ فَتًى بهِ في طَوافِ السَّعْيِ يَدْعُو ويَضْـرَعُ
تَهنَّ بها [قد][(٢)] حُزْتَ من شُكرِ ذا الورى فليـسَ له في الأرضِ غَـيْرُك يَجْمَعُ
وأدعيـةٍ للحـقِّ[(٣)] فيـكَ مُجابـةٍ صَوالِـحُهـا ليسَـتْ عـن الله تُمْنَعُ
إليكَ تَنَاهَى الـجُـودُ بَدْءاً وعَوْدةً وعِنـدكَ للرَّاجـي مَقِيـلٌ ومَرْتَـعُ
وقد فرَّق الناسَ اختلافُ مَذاهِبٍ ولكنْ على تَوْحِيدِ فَضْلِك أَجمَعُوا[(٤)]
أَبى اللهُ أنْ نَخْشى مِنَ الدَّهرِ حادثاً وقد ضَمَّنا في ظِلِّ جاهِـكَ مَرْبَعُ
وقـدَّر أنْ لا نَشْـتكي جَـوْرَ مِهْنـةٍ وشـأْنُك في الآفاقِ بالـجُودِ يُرْفَعُ
فأنتَ الذي يُسقى به الغَيْثُ والذي إذا أمَّنـا خَطْـبٌ دُعـاؤك يَدْفَـعُ
وأنتَ الكَريـمُ ابنُ الكريمِ وجَدُّك الْـ كَرِيـمُ وفي أَعلى الـمَنـازِلِ تُوضَعُ
وحَسْبُك في كَسْبِ الـمَناقِبِ فِطْنةٌ عـلى كُلِّ عِلْـمٍ بالبَصِـيرةِ يُطْلَـعُ
فما صُحُفٌ للرَّوْضِ يَكتُبُها الـحَيا بـها تُلغِـزُ الأَفـكارُ منـه وتَسْـجَعُ

---

(١) هو إبراهيم بن أحمد بن علي بن عمر الأديب برهان الدين أبو محمد بن الشهاب الكناني الأصل، المليجي القاهري الشافعي، خطيب جامع الأقمر. ولد سنة ٧٨٠ هـ تقريباً، له «غُنية المحتاج إلى نظم المنهاج» وصل فيه إلى أثناء الصلاة، و«شواهد التحقيق» في نظم قصّة يوسف الصِّديق، و«المناقب المحمّدية». مات آخر سنة ٨٧١ هـ أو أول التي تليها. «الضوء اللامع» (١: ٢٠-٢١).

(٢) زيادة منا؛ ليستقيم البيت.

(٣) لعلها: «للـخَلْق».

(٤) في الأصل: «أجمع» والصواب ما أثبتناه.

بأحسَنَ مِن أخبارِ سِيْرتِك التي ... بعَسجَدِها نُورُ الزَّمانِ مُلَمّعُ[١]

وجَدْناك في شَرْعِ المَكارِمِ مُفرَداً ... فكنتَ إماماً في العُلومِ مُشَرِّعُ

بَسِيطٌ في بَحْرِ العُلومِ مُهذَّبٌ[٢] ... وَجِيزٌ بألفاظٍ تُضِيءُ وتَلْمَعُ

/ وحَسْبُك إذْ أصبحتَ فَرْداً ونِلْتَ ما ... تَرُومُ وأمْرُ الناسِ نَحْوَك يَرجِعُ [٧٢/أ]

فلا تَخْشَ كَيْدَ الحاسِدينَ ومَكْرَهمْ ... فهُمْ في ضَلالٍ عن هُدى الرُّشْدِ يُوزعُوا[٣]

ولـمّا مَضى شيخُ الأنامِ لرَبِّه ... وصارَ بجَنَّاتِ النَّعِيمِ يُمَتَّعُ

أرادَ العِدا أنْ يَخدَعُوك بكَيْدِهمْ ... وراشُوا قِسِيَّ المَكْرِ حين تَدَرَّعُوا

فطارَ عليهمْ مِن جِوَا الجَوِّ طائرٌ ... فشَتَّتهمْ مِن بَعْدِ ما قد تَجَمَّعوا

ألَمْ تَرَ صُنْعَ الله كيف أبادَهُمْ ... وكاعُوا[٤] على أعقابِهِمْ وتَصدَّعُوا

يُريدون إخفاءً لِما[٥] اللهُ مُظهِرٌ ... أيُخفَى ضِياءُ الشمسِ إذْ هِيَ تَطلُعُ؟!

وكيفَ يَحِيقُ المَكْرُ في سَيِّدٍ له الـ ... تَّوَسُّلُ ذاتٌ والتَّوكُّلُ مَهْيَعٌ؟!

جَلالُ الدُّنا والدِّينِ جَلَّ مَقامُه ... عن الوَصفِ وهْوَ السَّيِّدُ المُتوقَّعُ

إمامُ الوَرى قاضِيْ القُضاةِ ومَن به الْـ ... مَناصِبُ تَزْهُو والمَراتِبُ تُرْفَعُ

مَحَلُّ أبي الفَضْلِ المَعالِيْ وذاتُه ... غَدا المِسْكُ من أَرْدانِها يَتضوَّعُ

إذا أَمَّهُ عافٍ يُؤمِّلُ حاجةً ... فمِن نَفْسِه العُلْيا شَفِيعٌ مُشفَّعُ

---

(١) «ملمع» كذا!

(٢) الصدر مختلّ الوزن.

(٣) الوجه: «يوزعون».

(٤) «كاعو»: مشوا في الرمل وتمايلوا على أكواعهم، مشية الكلب في الحَرّ.

(٥) في الأصل: «إخفاءَ ما»، وهو مختلّ الوزن، فصحّحناه.

تَفـرَّدتَ يـا نَسْـلَ الكِرامِ بسُـؤدَدٍ ... عَلائـقُ آمـالِ الـوَرى عنـه تُقْطَعُ
لـكَ اللهُ حـامٍ مِـن عدوٍّ وحاسـدٍ ... فأنتَ الذي بالحقِّ والصِّدْقِ تَصْدَعُ
فكَـمْ نائـلٍ أتْبَعْتَـه منـك نائـلاً ... كـذاكَ النَّدى لا زال يَهْمي ويَهْمَعُ
وعِنْـدي رَجاءٌ قـد طَمِعْـتُ بنَيْله ... ومِثْـلِيَ في إحسـانِ مِثْلِـك يَطْمَـعُ
ولِـمْ لا أَرى في ذُرْوةِ الـمَجْدِ طالِعاً ... وكُلٌّ لِـما أَوْلَيْتَني يَتطلَّـعُ؟!
ومـا هُـوَ إلا عَـرْضُ وَشْيٍ مُدَبَّـج ... ولكـنْ بصَنْعـاءِ القَرِيحَـةِ يُصْنَـعُ
أتيـتُ بـه كَيْـما تُسَـهِّلَ مَطْلبـي ... وإنْ كان لي في حُسْنِ وَصْفِك مَقْنَعُ
أُشِـيرُ إلى مـا خَوَّلْتَنـي مـن نَباهةٍ ... وحَسْـبي افتِخاراً إذْ أقولُ فتَسْمَعُ
فأنـتَ الـذي يُعـلَى لـه بمَدائحي ... فتُعرِبُ في حُسـنِ الـمَقالِ وتُبدِعُ
فإنْ هيَ ضاعت بَيْنَ مِسْكٍ وعَنْبرٍ ... فحُـقَّ عـلى عَلْيـاك ألا تُضيِّـعُ
فأنتَ الرَّجا في حالةِ البُؤْسِ والغِنَى[1] ... وأنـتَ شَـفِيعٌ في العَظِيـمِ مُشـفَّعُ
أُؤَمِّـلُ مِـن آثـارِ جُـودِكَ مِنْحـةً ... أعـودُ بهـا بـين الـوَرى أَتمتَّـعُ
وليسَ ببِـدْعٍ مِن نَداك إذا بَدَتْ[2] ... عليَّ فكُلُّ الخَلْقِ نَحْوَك يُهرَعوا[3]
وشـاعَ بـأنْ كُلّاً أُنِيـلَ رَجـاءَه ... وأضْحَـى بجِلْبـابِ العَطـا يَتلفَّعُ
فـما ضَرَّكـمْ أن تجعلُـوا ليَ أُسْـوةً ... بهذا الوَرى عَلَيَّ مِـنَ العُسْر أنجَعُ
فظنِّـي جَمِيـلٌ في مَعاليـكَ سَيِّدي ... وإني لتَوْقِيـعِ الـمُنـى أتوَقَّـعُ
فجُدْوا اقبَلَنْ مَدْحِيْ ويَسِّـرْ مَقاصِدي ... وذَرْنِيَ في سُـفْنِ الـمَكارِمِ أُقلِـعُ

---

(١) وقد تُقرأ في الأصل، أيضاً: «والعَنا» (ودائمًا الناسخ يرسم بالألف المدودة ما ينتهي بالألف).
(٢) رسمها في الأصل على أن تُقرأ قراءتين: «بدت، ثرت».
(٣) الوجه: «يهرعون».

لَعَمْرُكَ ما أَحصَيْتُ وَصْفَ محاسِنٍ   غَدَتْ فيك لكن عَفْوُ حِلْمِك أوسَعُ
وليسَ يَزِيدُ المَدْحُ مِثْلَك رِفْعةً   ولكنَّه فَرْضٌ على العَبْدِ يُشْرَعُ

وقال أبو البركات السُّبْكيُّ[1]:   [من البسيط]

الحمدُ لله هذا الأمرُ قد رَجَعا   لأهلِه واستنارَ الحَقُّ وانْسَطَعا
وبانَ ما نَمَّقَ الأَعجامُ من كَذِبٍ   وزوَّرُوه من البُهتانِ وانْقَشَعا
ورُدَّ كيدَهُمُ في نَحْرِهِمْ ووَهَتْ   أسبابُ مَكرِهِمُ ومُزِّقوا شِيَعا
عَضُّوا أنامِلَهمْ مِن غيظِهِمْ حَنَقاً   وقُطِّعتْ منهمُ أكبادُهمْ قِطَعا
مُذْ جاء بالحُكْمِ تَقليدٌ له شَرَفٌ   وخِلْعةٌ خَلَعتْ قلوبَهمْ جَزَعا
وجاءَ نَصْرٌ من الله المُهيمنِ مَعْ   فَتحٍ قَريبٍ وبُشرى كلِّ مَن سَمِعا
فهذه بَلدةٌ تَزهُو محاسِنُها   بعَوْدِ حاكِمِها البَدْرِ الذي طَلَعا
قاضِيْ القُضاةِ جلالِ الدِّينِ أوحَدِه الْـ   ـحَبْرِ العَلِيم الذي في فَضْلِه بَرَعا
ما إنْ رأَيْنا له في فَضْلِه شَبَهاً   ولا نَراه ولا نَسمَعْ وما سَمِعا
حَوى المفاخِرَ مِن عِلْمٍ ومن أَدَبٍ   ومِن عَفافٍ وتقوى زانَتِ الوَرَعا
ومِن حَياءٍ ومن جُودٍ ومَعْرفةٍ   وفَضْلِ حِلْمٍ وحِلْمٌ فيه قد طُبِعا
ومن مَكارِمِ أخلاقٍ خُصِصْنَ به   لَسْنا نَرى مِثْلَها في غَيْرِه اجتَمَعا
ذو مَحْتِدٍ طيِّبٍ تَزْكُو أَرُومَتُه   وسُؤدَدٍ في ذُرا العَلْياءِ مُنطبِعا
كالسُّحْبِ جَدْواه لكن تلك مُقلِعةٌ   حِيْناً وذا سَيْبُه ما انفَكَّ مُنْهَمِعا

---

(١) هو محمد بن عبد الرحيم بن يحيى أبو البركات السبكي كمال الدين. مات في شوال سنة ٧٧٦هـ. «الدرر الكامنة» (٥: ٢٦٣).

كاللَّيثِ بأساً على الأعداءِ سَطْوتُه ... والغَيْثِ نَيْلاً لِمُعْتَرٍّ ومَن قَنِعا

آياتُ فضلٍ حَبَاه اللهُ باهرةٌ ... بها فقابَلَها بالشُّكرِ مُتَّضِعا

لِيَهْنِنا ولْيُهَنِّ الناسَ قاطبةً ... شمسٌ سَنا نُورِها في أُفْقِه لَمَعا

إمامُ علمٍ لمن قد جاءَ مُهْتدياً ... وقَرْمُ حِلْمٍ لجانٍ جاءه فَزِعا

/ لا يُحوِجُ العُذْرُ مَن وافاه مُعتذِراً ... لـمّا يَرى بِشْرَه في وَجْهه سَطَعا [٧٣/أ]

وبحرُ جُودٍ طَمَا في الخَلْقِ زاخِرُه ... فكلُّهمْ مِن نَدى إحسانِه كَرَعا

مِن مَعشرِ السادةِ الشُّمِّ الأنوفِ ومَن ... لهمْ بجَمْعِ العلومِ الفَخْرُ قد جُمِعا

قومٌ لهم في صَمِيمِ المَجْدِ مُرْتَبَعٌ(١) ... سامٍ سَما في سَماءِ السَّعدِ مُطَّلِعا

مَن أمَّهمْ مُقتِراً نالَ الغِنى أبداً ... ومَن يَلُذْ بحِماهمْ يأمَنِ الفَزَعا

ما بينَ قاصِدِهم وبينَ حاجتِه ... تُقْضى سِوى ذِكْرِها لمن لها سَمِعا

لا زِلْتَ في نعمةٍ تدومُ في دَعَةٍ ... وظِلِّ عيشٍ هَنيءٍ ما أُجيبَ دُعا

وأسبَلَ الليلُ فوقَ الضوءِ حُلَّتَه ... ومَزَّقَ الصُّبحُ منها الشَّمْلَ إذْ طَلَعا

وقال صاحبُ المدائحِ البُلْقينية: [من الطويل]

عَلا وغَلا قُرْبي به وبمَدْحِه ... فيا ربَّنا زِدْه هُدىً بتورُّعِ

عَلِيٌّ غداً يَسقِيْه من حَوْضِ أحمدٍ ... وأينَ لَحَوْضِ الهاشميِّ المُشرِّعِ؟

عِمادُ الهُدى البُلْقِيْنيُّ الطُّهْرِ قد نَشَا ... بحِلْمٍ وإنصافٍ وطِيبِ تَبرُّعِ

علومٌ حَواها مِنْحةً أزليّةً ... يُفرَّعُ فيه المَدْحُ خيرَ مُفرَّعِ

عُطِيتَ من الرحمنِ سَيْلَ قَرِيحةٍ ... بجَوْهَره لم تَعْصِ عند التَّطوُّعِ

---

(١) المُرْتَبَعُ: مكان الإقامة. «تاج العروس» (ربع).

حرف الغين

قال صاحب المدائح البُلقينية: [من الطويل]

غَرامـي جَلِيـلٌ جلَّـل اللهُ وَجْهَـه ... بأنـوارِ عزٍّ تُخْجِلُ الشَّـمسَ بالبَزْغِ

غَـمامٌ إذا مـا جـادَ خَـطٌّ يَراعِـه ... طُرُوسَ جَميلٍ بصُلْحِ الألسُنِ السُّبْغِ

غَريـبٌ أنا ألقيـتُ حاجـةَ غُرْبتي ... إليـه ليَقْضِيْهـا فـإنِّيَ في نَـزْغِ

غرائـبَ ألفاظِيْ انتقَيْـتُ لـمَدْحِه ... كما يَنتقي الـخَوْلِـيُّ للزَّهْرِ والصَّمْغِ

غَمامـةُ خـيرِ العالـمَـينَ تُظِلُّـه ... غَداً يومَ جَمْعِ الناسِ إذْ قُمِعَ الـمُطْغي

* * *

حرف الفاء

قال صاحب المدائح البُلقينية: [من الطويل]

فيا مَن تولَّى حُكْمَ شَرْعِ مُحَمَّدٍ إليَّ فمِلْ منك الكَلامُ لَطِيفُ

فلولاكَ كانت مِصْرُ ضائعةً وما عليها حَفِيظٌ والحَفِيظُ أَلُوفُ

فرِقَّ لمن قد ضاعَ يوسُفُ عَقْلِه وشاهَدَ قَتْلاً فهو منه نَحِيفُ

فقتلٌ وحَرْقٌ وانتِهاكٌ لحُرْمةٍ مُحجَّبةٍ، هذا البَلاءُ طَفِيفُ

[٧٣/ب] / فمَن لبَعيدِ الدارِ غيرَك راحِمٌ مِنَ الخَلْقِ إذْ سُلَّت عليه سُيُوفُ

* * *

حرف القاف

قال صاحب المدائح البُلقينية: [من الطويل]

قبائلُ عُجْمٍ هاجمَتْنا تَطاولَتْ شَوارِبُهمْ مِثْلَ الكِلَابِ تَشاقَقُوا
قَرَيْنا تَواريخاً وفيها مَلاحِمٌ بأَنَّ أُناساً في الشآمِ يُنافِقُوا
قُهِرْنا كُسِرْنا فاجبُرِ اليومَ كَسْرَنا فأنتَ لجَمْعِ الأنبياءِ مُرافِقُ
قويٌّ شَدِيدُ البأسِ في العِلْمِ والصَّفا سَلِيلُ إمامٍ بالحُقوقِ مُحاقِقُ
قَسَا قَلْبُ مَن لا لانَ للشامِ وانثنَى يَنُوحُ عليها ذاك خِبٌّ ومارِقُ

وقال الأديبُ فتحُ الدِّين صدقة المنفلوطيُّ: [من الكامل]

عَلَمُ العلومِ بفَضْلِكم قد أشْرَقا في الخافِقَيْن مُغرِّباً ومُشرِّقا
نُورٌ توقَّد مِن سِراجٍ طالما فَتَحَ الحَنادِسَ(1) بالضِّياءِ فأغْلَقا
قاضِيْ القُضاةِ ومَن له القَدْرُ الذي قد شادَ في دُرَجِ السِّيادةِ مُرْتقى
يا شيخَ كلِّ مَشايخِ الإسلامِ في كلِّ العلوم مُشرِّعاً ومُحقِّقا
يا خادِمَ العِلْمِ الشَّريفِ ومَن غَدا يُدعى مُفِيداً مُرْشداً ومُوَفَّقا
يا مَن سَمَتْ أسماؤُه وسِماتُه في الخَلْقِ قَدْراً بالنَّزاهةِ والتُّقى
فالدِّينُ أنتَ جَلالُه بُرْهانُه صَدْرُ الدُّروسِ فلا بَرِحْتَ أبا البَقا
ولقد جَمَعتَ من العلومِ جَمِيعَها ما كانَ في كلِّ الصُّدورِ مُفرَّقا
فلأنتَ في التفسيرِ «كَشَّافٌ» عَلا مَن باتَ فيه إلى الصَّباحِ مُؤرَّقا
وعَلا كلامُك في الحديثِ مُعنعِناً حَسَناً صَحيحاً في الرِّوايةِ مُطلَقا

---

(١) «الحنادس»: الظلمات.

ولك الأَصالةُ في الأُصولِ وليس في عِلْـمِ الأُصول أعَمَّ منـك وأعْرَقا
نَبَّهتَ في توضيـح مِنْهاجِ الـهُدى جَفْنـاً جَفـا سِـنَةَ الـمَنـامِ وطَلَّقـا
ذاك[1] المُحرَّرُ والـمُهذَّبُ والـمُنَقَّـ حُ الـمُقـرّر مَطْلَـبٌ والـمُنْتقـى
زَرْكَشْتَ إعرابَ الـمُطرِّزِ يا نحريـ ـريَّ البيَـانِ مُـحسِّناً ومُـنَـمِّقـا
كَـمْ مِن مُبـارٍ باتَ منـك مُقصِّـراً في حَلْقةِ الدَّرْسِ الشريفِ فحَلَّقا
يـا رَوْضـةَ العِلْـمِ الـذي بيَمِينِـه قَلَـمٌ عـلى الأوراقِ عِلْـماً أوْرَقـا
قَلَـمٌ غـدا رَطْبَ اللِّسـانِ لسـائلٍ كم أَطْنَبَ الـمُدَّاحُ فيه فأطْرَقا
[٧٤/أ] / لم يَجْـرِ فوقَ صَحائفِ الفُتْيا التي خَضَعـتْ لهـا الأعنـاقُ إلا أعْنَقـا
فهُـوَ ابـنُ مُقْلَـةَ عَـيْنُ مَحْبِرِه إذا رأتِ العُفـاةَ بَكَـتْ بـه مُتصدِّقـا
ودَوَاتُـه كـم داوَتِ العَلْيـا بلِيْـ قَتِهـا فقُلْنـا: مـا أجَـلَّ وألْيَقـا!
ومَـكارِمِ اللَّيْـثِ بنِ سَعْدٍ في جَنا بِ سَـعْيُ قاصِدِ جُودِه مـا أخْفَقا
ولـه الفَتـاوِيُّ التـي ضـاءتْ كـما ضاءَ السِّـراجُ على الوجودِ وأشْرَقا
لـو رامَها أحـدٌ سِـواه لأنشـدَتْ باتـت مُغرِّبـةً وبِـتَّ مُشـرِّقا
يـا بَحْرُ لسـتَ كجُـودِه مَـدّاً ولَوْ أَصبَحـتَ في أبوابِـه مُتملِّقـا
يا مُنشِـئَ الميعـادِ بَعْـدَ سِراجِه الْـ عـالي الـذي قـد كانَ فيه مُشَـرِّقا
مِيعـادُكَ العَذْبُ الـمَوارِدِ قد جَلى رَيْنَ القُلوبِ فأصبحَتْ وادِيْ النَّقَا
كَـمْ عَـبْرَةٍ فيـه تُـعـبِّرُ أنَّـه للهِ قُـمْـتَ مُـوفَّـقـاً ومُنَطَّقا
مـا أَمَّ بابَـك طالِـبٌ إلا رَقـى حَصَّنتُ بابَـكَ بالعَزائـمِ والرُّقَى

---

(١) في الأصل: «ذلك»، وبه يختل الوزن.

قد سَاقَني شَوْقي إليك ولم يَزَلْ   قَلْبي إلى إحسانِكم مُتشوِّقا
لـمّا حَلَلْتَ بمِصْرَ طارَ القَلْبُ مِن   فَرَحٍ كأني قد عَقَدتُ الزِّئبقا
طَوَّقْتَني مِنَناً فبِتُّ مُغرِّداً   في رَوْض فَضْلِك كالحَمام مُطوَّقا
ولقد عَجَمْتُ الناسَ باللَّسَنِ الذي   قد طالَ عُمْراً ناقِداً مُتحدِّقا
فرأيتُ منكَ مآثِراً ومَظاهِراً   لَمْ أَلْقَها في ذاتِ غَيْرِك مُطْلَقا
فمَدحتُكَ المَدْحَ الذي ألفاظُه   تَزْهُو على عِقْدِ الجَواهر رَوْنَقا
حَسْبي بأنّي فيك ـ دامَ لك البَقا ـ   ما قُلْتُ إلا المُسْتَجادَ المُنتقى
كم صَفْقةٍ رَبِحتْ لتاجِرِ مَدْحِكمْ   فغَدا يُزَمْزِمُ بالمَديحِ مُصفِّقا
مَوْلايَ إني عائلٌ والعُمْرُ قد   ولَّى ومالَ وشاهِدِيْ هذا النَّقَا[1]
سبعٌ إذا عُدَّ[2] بقَرْنٍ تاسعٍ   لولا احترامي كانَ عَظْمي نينقا[3]
قَصُرتْ يَدِيْ إذ ضاقَ دومي[4] عنهمُ   فاجعَلْ لها من مَدِّ جُودِك مِرْفَقا
لا زلتَ في ذاتِ المُهيمنِ مُحسِناً   مُتعطِّفاً مُتزكِّياً مُتصدِّقا

وقال الأديب شمس الدين ابن كُمَيْل المنصوري[5]: [من البسيط]

مِنَ ابتسامِ بَريقٍ لاحَ بالأُفُقِ   أَضاءت الأفق أَمْ مِن جَذْوةِ الشَّفَقِ؟

---

(١) «النَّقا»: العَظْم، يريد أن عظمه ظاهر بارز من قلّة الطعام.

(٢) «عُدَّ» بها الوزن مختلّ، ولعلّها: عُدَّتْ.

(٣) كذا البيت، ولا معنى ظاهراً له.

(٤) «دومي» كذا.

(٥) هو محمد بن أحمد بن عمر بن كُمَيْل، شمس الدين: القاضي، الشاعر، ولد بالمنصورة بمصر سنة ٧٧٥هـ، وتفقّه بالبلقيني وابن الملقِّن. قال السخاوي: «تميَّز وتعانى الأدب، ففاق في النظم» وولي قضاءَ المنصورة وغيرها، وحُمدت سيرته، وتوفي سنة ٨٤٨هـ. «الضوء اللامع» (٧: ٢٩)، ويُنظر: «شذرات الذهب» (٩: ٣٨٢).

[٣٦/ب]

/ أم لاحتِ السُّنَّةُ الغرَّاءُ باسِمةً أَمْ أسفرَتْ عن سَنا وَضَّاحِها الشَّرِقِ
نَعَمْ هي السُّنَّةُ الغرَّاءُ جئتَ بها يا نُخْبَةَ الدَّهرِ ممَّن قد مَضى وبَقِي
يا مُقْلةَ العَصْرِ بل إنسانَ مُقلتِه أَفدِيكَ بالمالِ بل بالسَّمعِ والحَدَقِ
أنا المحبُّ على بُعدي ولا عَجَبٌ ألأذْنُ والطَّرْفُ في المَرْعى على نَسَقِ
أَمضَّني الحُبُّ إلا أنَّ بي رمَقاً[(١)] فخُذْ بقيَّةَ ما أبقَيْتَ من رَمَقِ
أوِ اشْفِني بدُنُوٍّ منكَ يُنعِشُني إنَّ الدُّنُوَّ شِفاءُ الوالِهِ الوَمِقِ
طَرْفي الذي صارَ موصولاً بدَمْعتِه وكَمْ له صِلةٌ من عائدِ الأَرَقِ
فاخفِضْ جناحَك للمُشتاقِ رافِعَه واكسِرْ رُؤوسَ أُهَيْلِ العَذْلِ والحَنَقِ
لكَ المَهابةُ حِصْنٌ رافِعٌ فلِذا لا تَنْطِقُ الألسُنُ الفُصحى من الفَرَقِ
لا تُبْدِ إلا جَواباً ساغَ إنْ نَطَقتْ وإنْ تَجرَّتْ بنارِ البأسِ تَحْتَرِقِ
كأنه البَحْرُ يُهْدي ساكناً دُرَراً وإنْ تَغيَّرَ لم يُؤمَنْ من الغَرَقِ
فلْيَعجَبِ الناسُ من بَحْرٍ عَلا وطَما كيفَ استقرَّ بهذا المَجلِسِ الأرِقِ
لله دَرُّكَ من حَبْرٍ يَراعَتُه تُمْلي بَراعَتَه كالوابِلِ الغَدِقِ
أكسبْتَ ذا المِصْرَ حُسْناً باهراً فسَمَتْ على الوجودِ كعِقْدٍ نِيْطَ بالعُنُقِ
كأنها بِلِسَانِ الحالِ قائلةٌ هَلُمَّ يا أيها المُشتاقُ واستَبِقِ
هذي مَراتِبُ أهلِ الذَّوْقِ يانعةٌ وهذه نفحاتُ العِلْمِ فانتَشِقِ
وحقُّها أن تَتِيْهَ الآنَ مُعجبةً بسيِّدٍ أرِجِ الأخلاقِ والعَرَقِ
قاضِيْ القُضاةِ جَلالِ الدِّين سَيِّدِنا عَلّامةِ الدَّهرِ داحِي بِدْعةِ الفِرَقِ

---

(١) في الأصل: «رمقٌ»، وهو خطأ.

نَجْلِ السِّراجِ إمامِ العَصْرِ قامِعِ أهْـ ... لِ الزَّيْغِ والإفْكِ ذي الأقوالِ والطُّرُقِ
الطَّيِّبِ الـخُلُقِ ابنِ الطَّيِّبِ الـخُلُقِ ابْـ ... نِ الطَّيِّبِ الخُلُقِ ابنِ الطَّيِّبِ الخُلُقِ
بَقِيَّـةِ السَّـلَفِ الماضِيـنَ سَـيِّدِنا ... وشيخِ الإسـلامِ بالإجماعِ والسَّبَقِ
رُوْحِ الزَّمـانِ بـه الأقطـارُ نَـيِّرةٌ ... فـلا عَدِمْنـا سَـنا وَضَّاحِـه اليَقَـقِ
يـا مُفـرَداً جَمَـعَ المعنـى بمُفـرَدِه ... فظَـلَّ فَـرْداً سَـليمٌ عِرْضُـه ونَقِي
بك احتمَيْتُ وأنت الـمُلْتجا فقِنِيْ ... فالمُفرَدُ الآن يحمي المُحتمِي ويَقِي
نظمـتُ مـن نَشْـرِك المنثـورِ يانِعَـةً ... فعَطَّرتْ صَفَحاتِ الجَوِّ بالعَبَقِ
/ قَصِيدةً بلآلِـيْ مَدْحِك ابتَهجَتْ ... تَمِيسُ مَيْسَ العَرُوسِ الكاعِبِ الفَنِقِ [٧٥/أ]
خُذْهـا مُهَذَّبـةً جاءتـكَ مائسـةً ... تختـالُ في حُلَـلٍ مـن نَعْتِـكَ الأَنِقِ
بِكْـراً تَبسَّـمُ عن دُرٍّ ومـا افترَعَتْ ... إلى مَحاسِـنِها الأسـماعُ في شَـبَقِ
عَرضْتُها فاسـتَحَقَّتْ مـا يَليقُ بها ... فانفِقْ من اللَّفظِ دُرّاً لا مِنَ الوَرِقِ
واستُبْكِرَتْ فاستَحقَّتْ نِحْلةً وأنا الْـ ... وَلِيُّ فاحكُـمْ بـما تَرْضـاه وارتَفِـقِ
وقد جعلـتُ مُرادي قِصَّـةً نُثِرتْ ... وليـسَ إلّاكَ مَـوْرُودي ومُنْتَشَـقِ
فالرِّيُّ إلا مِـنَ البَحْرِ الزُّلَالِ يُرى ... والغَيْثُ إلّا مـن الأَنْواءِ والـهَرِقِ
وأنتَ كالغَيْثِ إنْ يُرْجى يُنالُ وإنْ ... يَستَسْـقِه العاطِشُ الظَّمْآنُ يَندفِقِ
فعِـشْ كَريـماً مُفِيـداً آمِنـاً أبـداً ... يُهدى إليـكَ سُرُورُ الدَّهرِ في طَبَقِ
لا زِلْـتَ ذا كَـرَمٍ والجـاهُ في حَـرَمٍ ... والأهـلُ في نِعَمٍ والضـدُّ في حُرَقِ

* * *

حرف الكاف

قال صاحب المدائح البُلقينية: [من الطويل]

كَرِيمٌ كَفُوفٌ أنتَ يا ابنَ سِراجِنا الْـ ـلَذي فاق في الدَّرس السُّبْكي[1]

كتبتُ قَريضِيْ فيكَ حتى أَقرِضَ الـ ـحسودَ ودَعْه يَستغِيثُ من الضَّنْكِ[2]

كفى ما جَرى واللهُ أعدَلُ حاكمٍ فللّـهِ كم شيخٍ تَهتَّك بالـهَتْكِ

كَمْ حُرَّةٍ مَسْبيَّةٍ لم يُرَ لها مُحَيّاً أُقِيمتْ للفسادِ والنَّهْكِ[3]

كُسِرتُ وما جَبْري بغيرِ عَطَاك يا جَلالَ الهُدى والدِّينِ إذْ فِعلُكم مَحْكي

* * *

(١) العجز مختلّ الوزن.

(٢) العجز مختلّ الوزن.

(٣) العجز مختلّ الوزن.

حرف اللام

قال الشيخُ جلالُ الدِّينِ ابنُ خطيبِ داريّا: [من الوافر]

إلـى الغايـاتِ تَستبِقُ الرِّجـالُ ... وفي الدَّرَجـاتِ تَفـترِقُ الـخِصالُ

فمِن راضٍ بمَنْزلـةٍ مُقيـمٍ ... وآخـرُ هَـمُّه منـه ارتِـحـالُ

وآخـرُ ظَـنَّ غايتَـه اعتِــلاءً ... وعنـدَ سِواه غـايتُـه استِفالُ

كـذا حَسَناتُ قـومٍ عنـد قـومٍ ... سِـواهُمْ سيِّئـاتٌ تُـسْتـقالُ

إذا وَثِـقَ الـخبيـرُ بـوِرْد مـاءٍ ... فليـسَ بـخادعٍ عيـنَيْـه آلُ

ومَـن بـك بالحقيقـةِ ذا[1] اغتِنـاءٍ ... صحيـحٍ ليس يَخْدَعُـه الـخيـالُ

وبعضُ القـولِ كالدَّعـوى ولولا ... جَـلالُ الدِّيـنِ أَعْـوَزَني الـمَنـالُ

إذا قاضِـيْ القُـضـاةِ رأيـتُـمُـوهُ ... فقد سَقَطَ التعرُّفُ والسُّؤالُ

/ إذا نابَـتْ صِفـاتُ الـمَرْءِ عنـه ... كَفـاه بـذاكَ فَخْـراً لا يُطـالُ [٧٥/ب]

وفي التَّخصيـصِ والتَّعميمِ خُلْفٌ ... ولا يَـبْـقـى مـع النـصِّ احتِـمالُ

أَلَـمْ تَـرَهُ أتـى في النـاسِ فَـرْداً ... بُـدَاءتُــه لأعـظَـمِـهـم كَـمـالُ

إذا كانـت بُـداءَتُـك انتـهـاءً ... لغَيْـرِك مَـن لغـايَـتِـهـا يَنـالُ؟

فـثِـقْ بالإنـفِـرادِ فـإنـما لَـمْ ... يَجُـزْ في الذِّهْـنِ مَطْلبُـه مُحالُ

وأعـلى رُتبـةٍ لسـواكَ أدنـى ... مَراتِـبـكَ التـي ليسـت تُـنـالُ

ومجـدُك تَقْصـرُ الأضـدادُ عنـه ... فـما لـعُـقـولِـهـمْ فـيـه مُـحـالُ

جــلالٌ في جَـمـالٍ في كَـمـالٍ ... لـه بمشـارعِ الفَيْـضِ اتِّصـالُ

---

(١) كذا، والوجه: ذو.

فعِـزُّك لا يَحُـولُ إذا أُنـاسٌ قضَـى بعُلوِّهـمْ وقـتٌ وحـالُ
عَلَـوْتَ فـلا تُعانَـدُ في عُلـوٍّ ولـو قـد كانَ لا كانَ انتِقـالُ
فإنـك للمناصِـبِ خيرُ حَـلْيٍ يُكمِّـلُ نَقْصَهـا منه الـجَمالُ
يُصِيبُـك مـن كَفالتِهـا عَنـاءٌ ويَلحَقُهـا بطَرْدِكَهـا اختِـلالُ
لهـا عِـزُّ الرَّآسـةِ منـكَ حَـظٌّ وحَظُّـك مـن مَراتِعِهـا الـهُزالُ
وحَـظُّ النـاسِ منـك بهـا عَظيـمٌ وطِيـبُ الـوِرْدِ تُؤْثِـرُه النِّهـالُ
ومـا أَلْـهاكَ عـن طِيْـبِ الـمَعالي حُجُـولُ الغانِيـاتِ ولا الـحِجالُ
وصلـتَ صِيامَ دهـرِك عن خِباها وذا صَـوْمٌ بـه نُـدِبَ الوِصـالُ
فيـا عَجَبـاً لـمِثْلِـك أشْعـرِيّاً ورأيُـك في الذنـوبِ الإعتـزالُ
لقـد صَحَّـتْ بـك الأيـامُ حتـى كأنَّـكَ في الزَّمـانِ الإعتِـدالُ
تسـيرُ فتَسـكُنُ الدُّنيـا وَقـاراً كأنَّ الأُذْنَ أوقَرهـا الـكَلالُ
وتنتشـرُ الـمَهابـةُ حيثُ تَمْشـي ويأخـذُ مَنْكِـبَ الذَّيـلِ اختِبـالُ
وعَـمَّ ديـارَ مِصْـرَ العَـدلُ حتى تَماشَـى اللَّيـثُ فيهـا و الغَـزالُ
وقد صُـرِفَ الأَذى عن ثَغْرِ مِصْـرٍ وفيهـا مِـن مَحاسِنِكم خِـلالُ
لـكلِّ النـاس في الدُّنيـا اشـتغالٌ وللدُّنيـا بدولتِـك اشـتِغالُ
مَـلأتَ فِجاجَهـا عِلْـماً وهَدْيـاً فـكادَتْ لا يكـونُ بها ضَـلالُ
وأَغنَيْـتَ العُفـاةَ فليـس يُلْفـى ببابِك في سِوى العِلْم السُّؤالُ
[٧٦/أ] / وتُلقِيْ الدَّرْسَ وهْوَ عليك سَهْلٌ كـما يَتسلسَـلُ المـاءُ الـزُّلالُ
ولسـتَ كمَـن نُشـاهِدُه صَحيحاً وعنـدَ الـدَّرْسِ يأخُـذُه السُّعالُ

وإنْ سَألُوه عن مَعنًى خَفِيٍّ ... يُحرِّكُ رأسَه ويقولُ: قالوا
وكم أَوردتَ إيْراداً صَحيحاً ... عَليهمْ ما لهمْ عنه انفِصالُ
ولو رامُوا اللَّحاقَ لَما استطاعُوا ... وكيف يُقاوم الأسَدَ السِّخالُ؟!
وليسَ لمن يُراصِدُك انتِقادٌ ... ولا يُخشى عليكَ الإنتقالُ
وهل يَعْيا بخَصْمٍ منك صَدْرٌ ... على كلِّ العُلومِ له اشتِمالُ
وأنشرتَ العَفافَ كأنه لم ... يكنْ لك فيه مِن عَدَمٍ مِثالُ
وكنّا ليسَ نطمعُ في عَفافٍ ... يَصِحُّ وداؤه الداءُ العُضالُ
وكان يُظَنُّ مُحتَملاً إلى أنْ ... وَليتَ فزالَ ذاك الإحتمالُ
وكَمْ صيَّرتَ مِن شكٍّ يقيناً ... وبالأفعالِ يَعتضِدُ المَقالُ
وفي سجَّادةِ الشيخِ اعتبارٌ ... لمُعتبرٍ إذا ذُكِرَ الخِصالُ
حَباكَ بها فلم تَقبَلْ عَفافاً ... وكان العُذْرُ أحسنَ ما يُقالُ
فقلتَ: أخافُ يَحصُلُ بُغْضُ إلْفٍ ... لعاداتِ القَبُولِ فلا أُقالُ
فقد أوجدْتَنا وَرَعاً خفيّاً ... رأيناهُ فلم نَحتَجْ لقالُوا
وهذا والشّبابُ عليك غَضٌّ ... فكيف إذا أتاك الإكتِهالُ؟!
لقد أَنطقتَ بالمَدْحِ البَرايا ... وبعضُ الخُرْسِ يُنطِقُه الفِعالُ
وعُضْتَهمُ[1] بحَرِّ الظُّلمِ بَرْداً ... فقاموا في ظِلالِكُمُ وقالُوا[2]
وجَدْتَ عليهمُ عِلْماً ومالاً ... فأصغَوْا إذْ وفا علمٌ ومالُوا[3]

---

(١) «من العوض»: ما يُعطى بدل ذاهب.

(٢) «القَيْل»: النوم وسط النهار.

(٣) كذا رسمها في الأصل، وهي كذا من المَيْل، ويمكن أن تُقرأ: «ومالُ»؛ يعني: المال.

وعجَّلتَ العَطاءَ بلا وُصولٍ ... محالٍ ما إليه لهمْ وِصالُ

ولَمْ تُحِلِ الفقيرَ على بريءٍ ... يَحِيرُ به ويُمرِضُه المُحالُ

فهَلْ يَدنُو مُنك مفاخراً مَن[1] ... تَفُوقُ يمينَه منك الشِّمالُ

ومَن يَنشَطْ يُفاخِرُك اعتَراه ... مع الخِذْلان في العَقْلِ العُقالُ

متى يُخطِئْ برُتبتِك الأعادي ... وأوَّلُ ما ابتدأتَ به الكَمالُ؟!

وقد يُجلى امرؤٌ بيَسيرِ مَجْدٍ ... وباطِنُ عِزِّه البادي وَبالُ

/ ولا مجدٌ كدِيْنٍ في شَبابٍ ... وعِلْمٍ زانه حَسَبٌ ومالُ

[٧٦/ب]

وعقلٍ وافرٍ مع طِيْبِ أصلٍ ... يُبيِّنُ وَجْهَه عَمٌّ وخالُ

وإنك مُعْلَمُ الطَّرفَيْن تَنْمِي ... أُصولاً سابغاً منها الظِّلالُ

وأفخَرُ جانبَيْك إليكَ أدْنى ... وحَسْبُك ذا العُلُوُّ والاتِّصالُ

وليس يَصِحُّ في تحقيقِ أصلٍ ... حَدِيثٌ مالَه منكمْ رِجالُ

وقيل: الناسُ في فِقْهٍ عِيالٌ ... على النُّعمانِ[2]، وَهْوَ كما يُقالُ

وهذا الناسُ في فِقْهٍ وبِرٍّ ... على أبوابِ فَضلِكُمُ عِيالُ

فمن بلِسَانِه يَلغُو اعتَراه ... مِنَ ابنِ عَقِيلٍ القاضِيْ اعتِقالُ

وإنْ ذُكِرَ الذي هُوَ منكَ أدْنى ... تَناهَى الفَخْرُ وانقطَعَ الجِدالُ

إمامٌ كان مِثْلَك منه نُحْلاً[3] ... وللدُّنيا بمَذْهبِه احتِفالُ

إذا جارَيْتَه في البَحْثِ يوماً ... رأينا كيفَ تَصطِدُم الجِبالُ

---

(١) صدر البيت مختلّ الوزن والمعنى.

(٢) النعمان بن ثابت، الإمام أبو حنيفة، رحمه الله تعالى.

(٣) النُّحل: العطاء.

وخامَتْ عنكما الأفكارُ عَجْزاً وذلك حين ضاقَ بها المَجالُ
فيا لله أيُّ دَقِيقِ عِلْمٍ هنالك لم نكن عنه نُخَالُ!
يُسلِّمه أبٌ أبداً إلى ابْنٍ عَزيزٍ لا يُذِلُّ ولا يُذَالُ
وليسَ كمَذْهبِ اللَّيثِ بن سَعْدٍ تَلاشى حينَ أعْوَزَه الرِّجالُ
وإنَّ أباكَ مَعْ ما زِنتَ منه سِراجٌ زادَه النُّورَ الذُّبَالُ
وسَمَّى العُربُ شبلَ اللَّيثِ حَفْصاً فصَحَّ بفَضْلِ كُنيتهِ المَقَالُ
وكيف يَضِيعُ مَذْهبُ [ذِيْ][1] ذَرَارٍ وأتباعٍ وأنتَ لهم ثِمَالُ[2]
كأنكَ بينهمْ بَحْرٌ خِضَمٌّ وهُمْ في الانتسابِ إليكَ آلُوا
وإنْ نُسِبُوا إلى الأَكْفاءِ كانوا هُمُ الأرْحاءُ والناسُ النِّقالُ
أُولئك مَعشرٌ طابُوا وطالُوا فطابَ اللائذونَ بهم وطالُوا
وحُكَّامٌ إذا أَمَرُوا بأمْرٍ فحَظُّ الناسِ منهُ الامتِثالُ
أبَوْا أن يَحمِلُوا جَنَفاً[3] كما قد أبَتْ أن تَحمِلَ النَّجَسَ القِلالُ[4]
وما لقَليلِه بهمُ اتِّصالٌ فتَقديرُ التغيُّرِ لا يُقالُ
إذا نَظَرُوا حَرِيباً أو حُرُوباً خِلالَ دِيارِهم جادُوا وجالُوا/
/ فكم للمَوْتِ من بَطَلٍ أزارُوا وكم للصَّوتِ من جَبَلٍ أزالُوا [٧٧/أ]

---

(١) زيادة مقتضاة؛ ليستقيم البيت.

(٢) الثِّمال: الملجأ والغياث.

(٣) الجنف: المَيْل و الجَور.

(٤) يشير إلى الحديث: «إذا كان الماء قلّتين لم يحمل الخَبَث»، رواه أبو داود (٦٣)، والترمذي (٦٧)، والنسائي في «المجتبى» (٥٢) و(٣٢٨) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وهو حديثٌ صحيح.

يُوفِّر ضَيْفُهم عن كلِّ ضَيْمٍ ... ويُهدَرُ عن نَزيلِهِمُ النِّزالُ
أطابُوا المَوْهباتِ فحَقُّهمْ إذْ ... أطابَ المادِحُون وإن أطالُوا
كِرامٌ عُمْرُ وعْدِهمُ قَصِيرٌ ... ولكنْ عُمْرُ مَجدِهم طِوَالُ
فللأموالِ أعمارٌ قِصارٌ ... وللأحوالِ أعمارٌ طِوالُ
أناسٌ عِرْضُهم عِرْضٌ عَزيزٌ ... ولكنْ مالُهم مالٌ مُذالُ
إذا هَطَلَتْ عليك لهم أيادٍ ... هنالِكَ تَنشَأُ السُّحُبُ الثِّقالُ
بِقاعُ الأرضِ تَعرفُها ثلاثاً ... تُشَدُّ إلى زيارتِها الرِّحالُ
ومأمَنُ عِزِّهم مِن كلِّ فَجٍّ ... يُحَجُّ إليه في فَضْلٍ يُنالُ
لعزٍّ يُستفادُ وعِلْمِ دِينٍ ... يُدانُ به وعَثْراتٍ تُقالُ
يُجِيرُون الضَّعيفَ على ظَلُومٍ ... له من غَيْظِه منه اشتِعالُ
وليس يَجُوزُ في الإمكانِ منه ... برَغْمِ الأَنْفِ إلا الاحتِمالُ
فكم قد أَحْجَمَ الأَعوانُ عمَّن ... يَعوذُ بهمْ وحَطُّوهُ وشالُوا
بعَيْني كم رأيتُ الرَّسْلَ يوماً ... وغايةُ ما تَرُومُ الانسِلالُ
فلولا حَيُّهم حَرَمٌ أمينٌ ... مَنِيعٌ لاستُحِلَّ به القِتالُ
فليسَ يَحُوزُ هذا العِزَّ عِزٌّ ... وليسَ يحوزُ هذا الحالَ حالُ
وإنْ يَكُ منهمُ قد غابَ بَدْرٌ ... فكم قَدْ لاحَ بينهمُ هِلالُ
وطالَ غِيابُ بَدْرِ الدِّينِ عنِّي ... ولكنْ ليسَ في القَدَرِ احتِيالُ
وللشَّمْسِ الزَّوالُ وما عَهِدْنا ... لبَدْرٍ أن يُقالَ: له زَوالُ
وقُلْنا: يَستَسِرُّ البَدْرُ حِيْناً ... فطارَ من السِّرارِ به المَطالُ

وللأيـامِ فـي النـاسِ اغـتِيـالٌ ... وأيـنَ مـن البُـدورِ الإغتِيـالُ؟!
ومـن يَـكُ حاسِـداً شيئاً فـإني ... حَـسُـودٌ لـلـسَّـماءِ ولا أزالُ
تَـنَـقَّلَ بَـدْرُها فـيـها وبَـدْري ... إلى غَـيْري لـه عـنِّي انتِقالُ
وذاكَ بِهالـةٍ في الـجَـوِّ يُزهَـى ... وذا بَـدْرٌ عليـه الـتُّرْبَ هالُـوا
يَـعِـزُّ عـليَّ أنْ آتِيْ حِمـاكـمْ ... وليسَ يَلُوحُ لـي ذاكَ الـجَمالُ
[٧٧/ب] / وإن قَـرَّتْ برُؤيـتِـكـم عُـيُـوني ... ففـي كَبِـدي لغَيْبتِـه اشتِعالُ
وأَخشَـى نـارَ أحـزاني عليكُـمْ ... فـإنْ أنـا غِبْـتُ عنكـم لا تَسـالُوا
وإغْـبـابي زيـارتَـكـمْ لِـئـلا ... يقـولُ النـاس أنهـمُ لَصالُـوا
ولـو أني شَرحـتُ مُتونَ حُزْني ... لَطـالَ الشَّـرحُ واتَّسَـعَ الـمَقَـالُ
حُـروبُ النـاسِ بينهـمُ سِـجالٌ ... ودَمْعـي فيـه دونهـمُ سَـجالُ
وإذْ ما لـي بطَـلْعتِـه اكـتِـحالٌ ... فـما للجَفْـنِ بالنَّـومِ اكتِحـالُ
وجِسْـمـي بالـكـآبةِ مُـقْـشَـعِرٌّ ... وخَـدِّي بالدُّمـوعِ لـه اخْضِـلالُ
جِرَاحـاتُ السِّـلاحِ لهـا اندِمـالٌ ... ومـا لِـجِرَاحـةِ الـحُـزْنِ اندِمـالُ
يَعِـزُّ عـليَّ بـل وعليـه أنْ لا ... تَـرى عينَيْـه(١) مـا شـاد الـجَلالُ
وإنْ يـكُ قد دَرَى فـوَدِدتُ لَوْ قَدْ ... رأى مِثْلـي فللنَّـظَـرِ اشـتِـمالُ
لِينظُـرَ مـا رأى الإسـلامُ منه ... وكيـفَ انْـزَاحَ عنـه الابتِـذالُ
وكيـفَ إذا عـلا دَرَجـاً بسَـيْفٍ ... تَجلَّى البَـدْرُ واسـتَتَرَ الـهِـلالُ
فـإنْ كُـنَّـا بـدُنـيـانـا نِـيـامـاً ... فـإنَّ أَخـاه مـنـهُ لنا خَـيـالُ
رَعـى اللهُ الـخَيـالَ وزادَ منـه ... فـإنَّ الطَّيْـفَ في الـمَعْنـى وِصالُ

---

(١) كذا؛ بالنصب! والوجه الرفع: عيناه.

وإنْ أَخْفَاه أحياناً حِجَابٌ فبَعْضُ خِصَالِ مَن تَهْوى الدَّلالُ
لقد أَسَتِ اللَّيالِيْ ما أَساءَتْ إليَّ وكلُّ ذي صَبْرٍ يُدَالُ
كأنَّ السُّقْمَ ليسَ يكونُ سُقْماً إذا هُوَ بَعْدَه حَصَلَ البَلالُ
كأنَّ الهَجْرَ ليسَ يكونُ هَجْراً إذا ما جاءَ يُعقِبُه الوِصالُ
شَقِيقُك في النَّعِيمِ له اشتِغالٌ وأنتَ بالجَمِيلِ لك اشتِغالُ
يَزِيدُ المؤمنَ الأعمالُ خيراً وبالأعمالِ يُكتَسَبُ الكَمالُ
وعنوانُ الفَتى الأَعمالُ منه وقد وَضَحتْ لناظِرِكَ الفِعالُ
عَلَوْتَ فزِدتَ في دنياك زُهْداً وزادَتْ مِن مَكارِمك الخِصالُ
وهل مِثْلُ العِيانِ لنا شُهودٌ؟ وهَلْ للناسِ في الحقِّ اعتِلالُ؟
أحَقُّ المَدْحِ ما لَمْ تَغْلُ فيه وأفضَلُه إذا صَدَقَ المَقالُ
وأَطرفُ ما يقولُ الناسُ: هذا جَلالُ الدِّينِ يَمدَحُه الجَلالُ
/ جَلالَ الدِّينِ أنتَ كما دَعَوْه وقَدْ يأتي مِنَ الألْقابِ فَالُ [٧٨/أ]
مَديحي[1] لكمُ مَدْحٌ لنَفْسي ووَصْفُ جَمالِكمْ هُوَ لي جَمالُ
وعِندَكُمُ قَطَعْتُ أجَلَّ عُمْري ولي في حَيِّكمْ أهلٌ وآلُ
وكَمْ لي في جَنابِكُمُ مقامٌ وفيه ومنه حَلٌّ وارتِحالُ
لكُمْ وبحُبِّكمْ شُكْري وسُكْري ولي بأذانِ مَدْحِكمُ اشتِغالُ
وإنِّي في كِنانَتِكمْ لَسَهْمٌ شَديدُ الرَّمْيِ إنْ حَضَرَ النِّضالُ
أَرِيْشُ لكمْ بأَمْداحي وأَبْرِي وأَلْفاظي لأَسْهُمِكمْ نِصالُ

(١) كذا وهو مختل الوزن، ويصلحُ بقوله: «وأمْداحي لكمْ».

وشِيْنَ السَّهْمُ شَيْناً فاجعلُوها[1] ... فـإني عَـبْـدُ بـابِـكـمُ بِـلالُ

ومـا مَدْحـي لجائـزةٍ وكَـمْ قـد ... تَقـدَّم منكـمُ عنـدي نَـوالُ

وفَضْلُ ظِلالِ سَعْدِ الدِّينِ حَسْبي ... وأغـصـانٌ عَـليَّ لهـا انْهِـدالُ

فتًـى في ظِـلِّ نعمتِـه حَيـاتي ... ومـنـه إلى المـماتِ الانـتِـقـالُ

سـألـتُ اللهَ خـاتمـةً بخيرٍ ... فـكـانَ إلى مَـنـازِلِـه المـآلُ

وعنـدَ هُـدَاهُ لـي دِيـنٌ ودُنيـا ... وعِنْـدي بالدُّعـاءِ لـه ابتِهـالُ

وليـسَ يضيـعُ بَيْنكـما جَـلالٌ ... يُلاحِظُـه مـع السَّـعْدِ الـجَـلالُ

إلى قـاضِيْ القُضـاةِ زَفَفْـتُ بِكـراً ... تَعالَـتْ أنْ يُحاوِلَـهـا الرِّجـالُ

وكلُّ عَقِيلَـةٍ عَلِقَـتْ بكُـفْـءٍ ... تُقَطَّـعُ مِـن مُحاوِلِـهـا الـحِبـالُ

لهـا عامـانِ يَكفَلُهـا ضَمِـيري ... وتَـمَّ الـحَمْـلُ منهـا والفِصـالُ

عَـرُوسـاً كـلُّ شيءٍ قيلَ فيه ... عـليـهـا إنْ تأمَّـلَـه عـيـالُ[2]

لهـا بفُنونِهـا سِـمَنٌ وليسَـتْ ... كأُخـرى قـد أَضَرَّ بهـا انتِحـالُ

جَعلـتُ بهـا الفَـرَزْدقَ[3] هَجِيْنـاً ... عليـهِ مِـنْ كَـلالَـتِـه عِـقـالُ

إذا قِيْسَـتْ بِسِـحْرِ الشِّـعرِ كانت ... عَصـا مُوسـى تَلَقَّـفُ مـا يُقـالُ

ومِصْـرُ لأهلِهـا سِـحْرٌ حَـرامٌ ... فأبطَلَ سِـحْرَها سِحْري الـحَلالُ

وإنـك سَـيِّـدُ الـحُكَّـامِ فـينـا ... وأنـتَ سَـمِعتَ مـا قُلْنـا وقالُـوا

وجِئـتُ بمَسْـلكٍ فيهـا غَريـبٌ ... ومِـثْـلُـك بالـغَـرائب يُسـتَمالُ

---

(١) كذا الصدر.

(٢) كذا! ولعلها: «يُخالُ».

(٣) كذا، وبه يختلُّ الوزن، ولو قال: «فرَزْدَقَنا» مثلاً لاستقام.

غَمَرْتُ بها الرِّثاءَ بذَيْلِ مَدْحٍ ... على مَعْنى الرِّثاءِ له انْسِدالُ

/ فجاءَتْ تُشبِهُ الدُّنيا ففِيْها ... [كذاك][1] لأهلها حالٌ وحالُ [٧٨/ب]

فكُلُّ مَدِيحِها وَصْلٌ مُقِيمٌ ... لأنَّ رِثاءَها قَطْعٌ مُزَالُ

وقال الشاعرُ بدْرُ[2] الدِّينِ محمدُ ابنُ خطيبِ زُرَع[3]: [من الطويل]

أَرى الفَرْعَ لا يُرثى إذا سَلِمَ الأَصْلُ ... فللّهِ أصلٌ ما لَهُ أبداً مِثْلُ

نَشا في ثَرَى المَجْدِ المُؤثَّلِ ثابتاً ... وفَرَّعَ فَوْقَ النَّجْمِ فاتَّسَعَ الظِّلُّ

وأَثمَرَ بالإحسانِ فاستَوْجَبَ الثَّنا ... فكلُّ مَدِيحٍ في محاسِنِه يَحْلُو

جَلالٌ لدِينِ الله جَلَّتْ صِفاتُه ... فنَحْصُرُ منها البَعْضَ إذْ أُحْصر[4] الكُلُّ

تَجمَّعَ فيه العِلْمُ والحِلْمُ والسَّخَا ... ولازَمَه الإنصَافُ والدِّينُ والعَقْلُ

وعَزَّ فلَمْ يألَفْ خُضوعاً لناقصٍ ... ولم يَرَهُ في بابِه أبداً نَذْلُ

وآتاهُ رَبُّ العَرْشِ أيَّ مآثرٍ ... تَناهَتْ عُلوّاً فالسِّماكُ له تَعلُو

فوَجْهٌ كضوءِ الشَّمسِ عند شُروقها ... طَلِيقٌ مهيبٌ ليس يُلْفى له شَكْلُ

وقولٌ كصَدْرِ العَضْبِ[5] لا في خُشونةٍ ... ولكنْ به عِنْدَ المِرا[6] يَحْصُلُ الفَضْلُ

---

(١) زيادة منّا ليست في الأصل، وبها يستقيم الوزن.

(٢) كذا، وفي مصادر ترجمته: شمس الدين.

(٣) هو محمد بن علي بن محمد بن محمود شمس الدين، ابن خطيب زُرَع، ولد سنة أربع وسبعين وسبع مئة، كان جدُّ والده خطيب زرع، كان حنفيّاً فتحوَّل شافعيّاً، ثم تعلَّق على فنّ الأدب ونظم الشعر، توفي سنة إحدى عشرة وثمان مئة. رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «الضوء اللامع» (٨: ٢١٠)، و«شذرات الذهب» (٩: ١٤٠).

(٤) مقابله في حاشية الأصل: «أي: أعيا».

(٥) العَضْب: السيف القاطع. «الصحاح» (عضب).

(٦) المراء: الجدال.

وبِــرٌّ كـقَـطْـرٍ واقــعٍ في مَحَـلِّـه ... عـلى ظَمَإٍ يَحْيا به الـحَرْثُ والنَّسْـلُ
وعَـزْمٌ إلى مَتْـنِ السُّـها مَـدَّ باعَـهُ ... فـلا أَحَـدٌ يومـاً إلى شَـأْوِه يَعْلُـو
وعِلْمٌ يُضاهي البحرَ والفَرْقُ واضحٌ ... فقد فاضَ حتى طُبِّقَ الوَعْرُ والسَّهْلُ
وفَهْـمٌ يُرِيـهِ الغامِضـاتِ ظَواهـراً ... لـه وعليها عنـد باقي الـوَرَى قُفْلُ
تَفـرَّقَ في النـاسِ الفَخـارُ وعنـدَه ... تَراه يُنـادي: ها قَدِ اجتمَعَ الشَّـمْلُ
فسُـؤَّالُه لا يَــرجِـعُـون بخَـيْبـةٍ ... فقَـوْمٌ لهـم عِلْـمٌ وقـومٌ لهم بَـذْلُ
وما الـجُودُ في الإنسـانِ إلا سَـجِيَّةٌ ... تَراها له طَبْعاً وما الكَحَلُ الكَحْلُ[1]
أبـا الفَضْلِ هـل أبقَيْتَ فَضْـلاً يَنالُه ... سِواك؟ وهل يُعزَى إلى غَيرِك الفَضْلُ؟!
فمَن يَدَّعـي يوماً مَقامَـكَ في العُلا ... يُكذِّبُـه في ذلـك العَقْـلُ والنَّقْـلُ
ولا وأَبيـك البَحْـرِ ليـس بمُرتَـقٍ ... سِواكَ مَراقِيْه إذا اجتمَعَ الـحَفْلُ[2]
ولا وَارثٌ ذا الاسمَ غيرُك مِن فتًى ... ولا غَـرْوَ إنَّ اللَّيـثَ يُخلِفُـه الشِّـبْلُ
أمولايَ لم يُرْثَ امْرَءاً[3] عِشْتَ بَعْدَه ... وكيفَ وأنتَ الغَيْثُ ما وُجِدَ المَحْلُ؟!
أمـولايَ كَـمْ أولَيْتَنـي مـن مَـبَرَّةٍ ... وجَبْرٍ بهِ تُنسَى الـمَرابعُ والأَهْلُ
/ وأَشغَلْتَني بالعِلْمِ عن مَدْحِك الذي ... عـليَّ كَفَـرضِ العَـيْنِ أَوْ غـيرُه نَفْلُ [٧٩/أ]
عـلى أَنَّني لـو قلتُ ما قلـتُ مِن ثَنا ... فأنـتَ لـه لا بَـلْ لِـما فوقَـه أَهْـلُ
وأنتَ الذي تَستوجِبُ المدحَ والذي ... تُصدِّقُنـي فيـك العُـداةُ وإنْ قَلُّـوا

---

(١) الكَحَلُ: اسوداد أجفان العين خِلْقةً من غير كُحْلٍ. والكَحْلُ، بتسكين الحاء: جَعْل الكُحْل في العين.
(٢) الـحَفْل هنا: الجمعُ. «اللسان» (حفل).
(٣) كذا، والوجه الرفع: امْرُؤٌ.

فعِشْ سيِّدي للمُشكلاتِ وحَلِّها ... ولا بُدَّ وأنْ[1] يُلقى لكَ العَقْدُ والحَلُّ

ولا تَأْسَ أنْ قد ماتَ نَجْلٌ فإنَّني ... أرى الفَرْعَ لا يُرثى إذا سَلِمَ الأَصْلُ

وقال أيضاً: [من الخفيف]

هل عَلِمْتُمْ يا أَهْلَ تلكَ الجلالِ ... أنَّ عيشي مِنْ بَعدِكمْ ما حَلا لي؟

أوْ أَتَتْكم أَنباءُ شَوقِي ووَجْدي ... وسَقامي في حُبِّكمْ واعتِلالي

أَوْ شَعرتُمْ بأنَّني مُذْ بَعِدتُمْ ... صارَ مُرّاً لديَّ حُلْوُ الزُّلالِ

أَوْ رَضيتُمْ بما وَصَلتُ إليه ... من ذُهُولي ودَهْشتي وخَبالي

غائبٌ عن سِواكُمُ وأَراكُمْ ... ما بَرِحتُمْ والله نُصْبَ خَيالي

لا تَظنُّوا أنَّ السُّهادَ جَفاني ... أو رُقادي يَعْتادني بوِصالِ

واسأَلُوا طَيْفَكمْ فكَمْ زارَ جَفْني ... وَهْوَ بالغَمْض لم يفُزْ باكتِحالِ

فانْثَنى غاضِباً وما ذَنْبُ جَفْني ... بُعْدُكم مُسْهِدي ومُشْغِلُ بالي

أيُّها الدَّهرُ كَمْ عِنادٍ وبُعدٍ ... عن بِلادي وجِيْرَتي وعِيالي

كَمْ تَناءٍ عن الأحبَّةِ كم ذا ... أنتَ يا دهرُ مُولَعٌ بارْتِحالِ

طالَ بُعْدي عن المَنازِلِ حتَّى ... أنكَرَتْني لطُولِه أَطْفالي

آهِ مِن جَوْرِ ذا الزَّمانِ وما ... يَستمِيلُ الفَتى لحُبِّ المَعالي

فسَقى الله جِلَّقاً[2] ورُباها ... سَحَّ غَيْثٍ مُجلِّلٍ هَطّالِ

---

(١) كذا في الأصل: «وأن»، وهو مختلُّ الوزن، وبإسقاط الواو منه يستقيم.

(٢) جِلَّق: بكسر أوله وثانيه وتشديده، كذا ضبطه الأزهريُّ والجوهري، وتابعهما على ذلك ياقوت الحموي وغيره: اسمٌ لدمشق، وقيل: موضع بقرية من قرى دمشق، وضبطه السمعاني وابن الأثير وغيرهما بكسر الجيم وفتح اللام المشدَّدة. قال البكريُّ في «معجم ما استعجم» =

لِيُرى الدَّوْحُ لابساً كلَّ ثَوْبٍ سُنْدسِيٍّ ومُذْهَبٍ ذَيَّالِ
ويُرى النَّهرُ مُصغِياً لغُصونٍ سارَرَتْه تَحْنِي قوامَ اعتِدالِ
ولَطِيفُ النَّسِيمِ بَينَهما قد فَهِمَ السِّرَّ عنهما في الحالِ
وثُغورُ الرِّياضِ تَفْتَرُّ بِشْراً عن زُهورٍ قد نُظِّمتْ كاللآلي
ويُرى البانُ مائساً يَتثَنَّى شِبْهَ هَيْفاءَ أفرطَتْ في الدَّلالِ
يا دِمشقَ الشآمِ ما كنتُ يوماً راضِياً بالبِعادِ عنكِ بحالِ
/ ولَما كنتُ ساكِناً مِصْرَ لولا كَسَبَتْ عِزَّةً بهذا الجَلالِ [٧٩/ب]
واحدٌ في العُلومِ أصبَحَ مَلْكاً آمِراً والأنامُ في الامتثالِ
زِينةُ العَصْرِ أوحَدُ الدَّهْرِ فَرْدٌ جَمَعتْ ذاتُه صُنوفَ الكَمالِ
ليسَ في الأرضِ مَن يُدانِيْه كَلا قَدْرُه دونَه النُّجومُ العَوالي
وَرِثَ العِلْمَ والتفرُّدَ حقّاً عن سِراجِ الهُدى لذي الأشكالِ
أيُّ فَرْعٍ لأيِّ أصْلٍ شريفٍ حَرَمُ الجُودِ كَعْبةُ السُّؤَّالِ
رَحمةُ الله للعِبادِ جَميعاً قامِعُ المُلحِدينَ والضُّلّالِ
أَبْيَضُ القَلْبِ طاهرُ اللَّفظِ حُرٌّ ليسَ يَرْضى في غَيْظِه بمُحالِ
شَرِبَ الناسُ حُبَّه فتراهُمْ يَرْفَعون الأَكُفَّ بالابتهالِ
عَزَّ شَرْعُ النَّبيِّ إذْ هُوَ قاضٍ وحَماه عن حَوْزةِ الجُهّالِ
فله حُرْمةٌ بغيرِ انتِقامٍ ووَقارٌ يَجِلُّ عن تِمْثالِ
وعليه وَضاءةٌ وضِياءٌ ليسَ للشَّمسِ مِثْلُه والهِلالِ

= (٢: ٣٩٠): «ولم يأت في الكلام على مثاله إلا حِمِّص، والكوفيُّون يقولون: حمَّص، بفتح الميم». وينظر: «الصحاح» (جلق)، و«معجم البلدان» (٢: ١٥)، و«الأنساب» (٣: ٣٠٤).

وإليـهِ يُعـزَى الفَـخَـارُ ومـنـهُ يُعـرَفُ العُرْفُ في جَميـعِ الـخِلالِ
لم يَخِـبْ سـائِلُوه فَضْـلاً وبَـذْلاً فــذُرَاه مَحَـطَّـةٌ لـلـرِّحَـالِ
بـارِقُ البِشْـرِ للوُفـودِ بِفِيْـهِ بَعْـدَه غَيْـثُ جُـودِه الـهَطَّـالِ
ليـسَ للدَّهـرِ في الـحَقيقـةِ مَـنٌّ غَـيْرَه وَهْـوَ غـايـةُ الإفـضـالِ
يَـمْـلأُ الأرضَ ذِكْـرُه، وعُـلاه سـارَ فـي المشـرقَيْن كالأَمثـالِ
وثَنَـاهُ كالـمِسْـكِ بـل هـو أَذْكَى وتَعَاليه غايةٌ فـي الـمَعـالـي
وأيـادِيْـهِ طَـوَّقَـتْ كـلَّ جِيْدٍ عاطِلٍ فَهْـوَ مـن أيادِيْـهِ حـالِ
حاسِـدُوه خُرْسٌ فلن يَستطِيعُوا قَـطُّ فيـهِ قَـوْلاً مِـنَ الأَقْـوالِ
ذُو عُـلاً مَـعْ تَواضُـعٍ وعَفـافٍ وعُلـومٍ قـد كاثَـرَتْ للرِّمـالِ
وحَيـاءٍ يُجْـري الـحَيَـا مِـن يَمـينٍ باهَـتِ السُّـحْبَ في غَزِيـرِ النَّوَالِ
يـا أبا الفَضْـلِ كم مَنَحْـتَ بفَضْلٍ مِـن أيادِيكَ يا شَرِيـفَ الـخِصالِ
ما عَسـى مـا أقـولُ في مَـدْحِ بَحْرٍ كلُّ بَحْـرٍ فيـهِ حَرِيْـجُ[1] الـمَجالِ
بِـكَ شِـعْري يُـزادُ فَخْـراً ويَرْقى بـمَـدِيْحِـك[2] كـلُّ شَـأْوٍ عالِ
/ فيكَ مَدْحِيْ صِدْقٌ بغيرِ ارتيابٍ وثَـنـائِـيْ حَـقٌّ بـلا إشْـكـالِ [٨٠/أ]
جئتُ مصـراً فما أَنَخْتُ قُلُوصي في سِـوى بابِـك الكَريـمِ العـالي
فبَلَغتُ الذي رَجَـوْتُ وأَرْبَـى مـا مَـنـنـتُـمْ بـه عـلى آمـالي
وسَما اسْمِيْ لـمّا أُضِيفَ إليكُمْ وحَلَـتْ إذْ حَلَلْـتُ بابَـك حـالي

(١) الـحَريج: الضيِّق.
(٢) هنا أتى بالخبن مع الكفّ في «فاعلاتن»، فصارت «فَعِلاتُ»، ولا يجوز اجتماعهما.

لا بَرِحْتَ الزَّمانَ تَعلُو وتُعلى مالِكاً بالجَدَا[1] رِقابَ الرِّجالِ

وقال أيضاً: [من الكامل]

ما هبَّ رِيحٌ عن يَمينِ شمالِهِ إلا تَراه مُولَعاً بسُؤالِهِ
صَبٌّ له في رَبْعِ جِلِّقَ مَأْلفٌ ما إنْ يَغِيبُ خَيالُه عن بالِهِ
تَعتادُه الذِّكرى فيُطرِقُ ساهِياً كالذَّاهِلِ الوَلْهانِ في بَلْبالِهِ
يا جِيرةً بالصَّالحيَّةِ إنني بِديار مِصْرٍ والغَرَامُ بحالِهِ
ما كنتُ بالراضي ببُعْدي عنكُمُ لو كانَ دَهْري مُحسِناً بفِعالِهِ
لكنْ تَصارِيفَ الزمانِ عَجيبةٌ في غَدْرِه ومِحَالِه[2] ونكالِهِ
يا غائبينَ وفي الفؤادِ مَقَرُّهمْ وهُمُ لطَرْفِ الصَّبِّ نَصْبُ خَيالِهِ
مَن لي بكمْ؟ مَن لي بقُرْبي منكمُ؟ مَن لي بِوادِيكُمْ ورَشْفِ زُلالِهِ؟
يا وادِيَ الشَّقْراءِ جادَكَ صَيِّبٌ تُرْوَى رُبَاكَ الزُّهْرُ مِن هَطَّالِهِ
وادٍ به لنُفوسِنا ما تَشْتهي والقلبُ مُرتَهَنٌ بأَسْرِ غَزَالِهِ
رَشَأٌ تعالى اللهُ خالِقُ وَجْهِه وقَوامِه وكَمالِهِ ودَلالِهِ
ذُو مُقْلةٍ ما سُلَّ سَيفُ جُفونِها إلا وأغنى عن شَديد قِتالِهِ
يَرْمي على قَوْسِ الحَواجِبِ طَرْفُها فلكَمْ قَتيلٍ في الهَوى بنِبالِهِ!
وإذا بغُصْنِ البانِ يَثْنِيهِ انْثَنَى[3] عَضْباً إذا ما عُدّ في أمثالِهِ
في هَجْرِه مَوْتٌ كما في ثَغْرِه ماءُ الحَياةِ لمن حَظِيْ بوِصالِهِ

---

(١) الجَدا: العطاء.

(٢) المحال: القوة والكيد والتدبير.

(٣) في الأصل: «ينثني»، وبه يختلّ الوزن، وأثبتنا ما صوّبنا.

لـم أَنْسَـه إذْ زارَني مُتسـتِّراً ... بذَوائِبِ أخفَتْه عن عُـذَّالِـهِ
فلَثَمْتُ أقداماً سَعَتْ نَحْوي به ... وتَركتُ لَثْمَ يدَيْه مِن إجلالِـهِ
وطَفِقْتُ أعتِبُ كَيْ أرى في خَدِّه ... وَرْداً لِـما أَجْنِيْهِ مِن إخْجالِـهِ
وأَخذتُ أشكُو[1] ما لَقِيتُ بصَدِّه ... وأطَلْتُ حتى خِفْتُ من إملالِهِ
/ وقطعتُ لَيْلَتنا حَديثاً ما أَرى ... فِعْلَ العَتِيقِ مِن الطَّلا كفِعالِـهِ
[٨٠/ب]
في حُلَّةٍ مِن عِفَّةٍ وصِيانةٍ ... وهوًى صحيحِ القَصْدِ مع إعْلالِهِ
ثوبُ العَفافِ يَعِزّ لابِسُه كما ... قد عَزَّ دِينُ محمدٍ بجَلالِـهِ
قاضِيْ القُضاةِ أبو العُلا والفَضْلِ مَن ... فاقَ الأنامَ وعَمَّهمْ بنَوالِـهِ
مَن للوجودِ به جَمالٌ ظاهِرٌ ... مَن قد تَفرَّدَ في شَريفِ جَلالِـهِ
مَلِكُ العُلومِ وأهْلُها ومِلاكُهمْ ... مَن شادَ ذِرْوتَهمْ بوَصْفِ كَمالِهِ
فالعِلمُ والحُكْمُ العَزيزُ كِلاهما ... طَوْعاً لأمْرِ بنَانِهِ ومَقالِـهِ
مَن ذا يُقاسُ به؟ وأينَ نَظِيرُه؟ ... إنَّ الزَّمانَ لمُعقِمٌ بمِثالِـهِ
لولاه لانْدرَسَ المدارِسُ والعُلا ... فهُوَ المُفِيدُ الفَضْلَ مع أفضالِهِ
فالسائلون ببابِهِ قد خَيَّموا ... ما خابَ مَن قد جاءَهُ بسُؤالِهِ
ذو هَيْبةٍ لولا طَلاقةُ وجهِهِ ... بُهِرَ المُخاطَبُ من شُعاعِ جَمالِهِ
مَلأَ المشارِقَ والمَغارِبَ ذِكرُه ... فمقامُه في الأُفْقِ فوقَ هِلالِـهِ
قُلْ عنه واسمَعْ من حديثِ فَخارِه ... مَرفُوعِ مَجْدٍ عن ثقاتِ رِجالِـهِ
رُكنٌ تَطُوفُ به الوُفودُ وكَعْبةٌ ... للقاصِدِيْ أبوابِهِ وظِلالِـهِ
هُوَ شافعيُّ الوَقْتِ فاضِلُ عَصْرِه ... هُوَ فَوقَ خَدِّ الدَّهرِ نُقْطةُ خالِهِ

(١) في الأصل: «أشكر»! وأثبتنا ما يناسب السياق.

مـا للزَّمـانِ عـلى الأَنـام بغـيِره ... مَــنٌّ لأنَّ عُــلاَهُ مِـن إقبالِهِ
مَـوْلايَ إنَّ الـمَدْحَ أدنـى حَقِّكـمْ ... والـحَـقُّ غـيرُ مُضيَّعٍ بِمِطَالِـهِ
ولَـمَّا تأخَّـرَ عـن زَمـانِ حُلُولِـهِ ... إلّا لعُـذْرِ العبـدِ شُغْلة بالِـهِ
وهُوَ الخَطِيبُ لكمْ بوَصْفِ مَحاسِنٍ ... في حَصْـرِهـا يَعْيـا فَصِيحُ مَقالِـهِ
ويَـكِلُّ ذِهْنـي في مَديـحِ عُلاكُـمُ ... والذِّهـنُ معـذورٌ بفَـرْطِ كَلالِـهِ
لـولا طَلاوَةُ صِـدْقِ مَدْحي فيكمُ ... مـا كنـتُ أُظهِـرُه لقُصْـرِ مَنالِـهِ
مَـوْلايَ أصبَحَ عبدُكم مُستوطِناً ... في مِصْــرَ تحتَ ظِلالِكُـمْ بعِيالِـهِ
والظـنُّ فيكـمْ كالثَّنـاءِ عليكـمُ ... حَسَنٌ جـميلٌ زادَ عــن آمالِـهِ
فاسـلَمْ ودُمْ كَهْـفَ الأنـامِ مُؤيَّداً ... فيما تحــاولُ بـالـنَّبـيِّ وآلِــهِ

وقال أيضاً:

/ مـا هَـبَّ رِيـحُ الصَّبـا إلا أُقابِلُهُ ... عَـسـاهُ يُخـبِرُني عـمّا أُسائِـلُـهُ [٨١/أ]
عَساهُ يُخبِرُ عن وادي دِمَشْقَ وهَلْ ... أَصابـه الوَبْـلُ فاخْضَلَّـتْ خَمائلُهُ
وهـل تـدفَّـقَ بـانـاسٌ برَبْوتِها ... فشـابهَتْ فِضَّـةً تَجْري جَداولُـهُ
وهل تَبسَّـم ثَغْرُ الـدَّوْحِ في حَبَبٍ ... يَفُوحُ مِسْكاً؟ وهل هاجَتْ بَلابِلُه؟
وهل كُسِـيَ الـجَبَلُ الرَّيّانُ حُلَّتَه؟ ... وهل تَسَلْسَـلَ في النمورِ سـائلُهُ؟
وهل سَقَتْ ذلك المَيْطُوْرَ(١) ماطِرةٌ ... فشُـهِّرتْ مـن أزاهـيرٍ غَلائِلُـهُ؟
آهـاً مـن الدَّهر يُـدني ما أُحـاذِرُه ... تَبَّـت يَـداه ويَقْضـي مـا أُحاوِلُهُ
إخَالُـه كم بسَـهْمِ البُعْدِ يَرشُقُني ... أَعمـى وأَصمى ألا شُـلَّتْ أنامِلُهُ
يـا كَـمْ يُحارِبُني يا كَـمْ أُسالِـمُه ... يـا كَـمْ أُغالِطُـه يـا كَـمْ أجامِلُـهُ!

(١) «الميطور»: من قرى دمشق.

يـا كَمْ يُمانِعُني صَرْفُ الزَّمانِ وكَمْ يَجـرُّني للعَنـا والبُـؤسِ عامِلُـهُ!

اللهُ أكـبرُ مـا إنْ دارَ في خَلَـدي بُعْدي عن المَنزِلِ المَحسُودِ نازِلُهُ

وإنـما العَبْـدُ في أَيْـدي القَضاءِ كما يُقلِّـبُ الـمَيْتَ أنّى شـاءَ غاسِـلُهُ

وليسَ إلا الرِّضا والصَّبر لو عَقَلَ الْـ إنسـانُ لكنَّ صَـبْرِيْ قَـلَّ حاصِلُهُ

فـاللهُ يُبقـي جَـلالَ الدِّينِ سـيِّدَنا قاضِيْ القُضاةِ ويُشقِي مَن يُناضِلُهُ

فإنـه زِينـةُ الـدُّنيـا وبَـهْجَـتُهـا وإنـه شـافِعِيُّ العَصْـرِ فاضِلُـهُ

فتـىً عَـلا بعـلـومٍ زانَـهـا أَدَبٌ دُرٌّ عَـقـائِـلُه سِـحْـرٌ رَسـائلُهُ

حَـبْرُ الزَّمـانِ فتًى حَـبْرُ الزَّمانِ فما أَحـلى الـمَدِيـحَ إذا مـا بَـرَّ قائِلُـهُ

هُـدىً من الله يَهْـدي العالَـمِينَ به عِقْـدُ الوُجـودِ بـه قـد زانَ عاطِلُهُ

عِـزُّ الشَّـريعةِ مَنَّـاعٌ لـحَوْزَتِها بَحْرُ العُلـومِ رئيسُ الدَّهـرِ كامِلُهُ

وافي الـمَحاسِـنِ لكنْ كلُّها خُلُقٌ فمَـنْ يُشـابِهُه أَوْ مَـن يُشـاكِلُهُ

فَتـىً رأى الـمَجْـدَ أَجـزاءً مُفرَّقةً فاسـتَوْعبتْ جُملَـةَ الأَجزا شـمائِلُهُ

فَتـىً به افتَخَرتْ مِصـرٌ وحُقَّ لها فالنَّجـمُ مِـن دُونِـه يا مَـن يُطاوِلُهُ

أعيَـتْ مَناقِبُـه أغنَـتْ مَواهِبُـه تَـمَّـت فضائِلُـه عَمَّـتْ فَواضِلُـهُ

سَمَتْ إلى الـمُنتهى الأَعلى فَواخِرُه قامَـتْ عـلى أنَّـه فَـرْدٌ دَلائِلُـهُ

يُجِيـبُ سـائلَه عـن كلِّ مُعضِلـةٍ ولم يَكُـن عـن سُـؤالٍ قَـطُّ نائِلُـهُ

[٨١/ب] / أَعـلى الأَنـامِ مَقامـاً بعـد والدِهِ وليـسَ في الأرضِ مخلـوقٌ يُماثِلُـهُ

لا عُجْبَ لا عُجْبَ إذْ يَعلُو الـمَدِيحُ به حتَّـى يُكـذِّبَ في دَعْـواه قائِلُـهُ

إيْهٍ أبا الفَضْلِ كَمْ فَضْلٍ حَوَيْتَ وكَمْ مجـدٍ يُزاحِـمُ أعلى الشُّـهْبِ كاهِلُهُ

يا واحِدَ العَصْـرِ حقّاً وابنَ واحِدِه ... ومَن تسامَتْ على الشِّعرى خَصائِلُهُ
أنتَ الـجَدِيرُ بمَدْحي وَهْوَ فيكَ كما ... تَـفتَّـحَ الـوَرْدُ إذ سـقَّـاه وابِـلُـهُ
نَعَمْ وقـد حُزْتَ رِقِّي ثُمَّ ذا شَرَفٌ ... قـد أُزْجِمَتْ إذْ صَفَتْ وِرْداً مَناهِلُهُ
وقـد وَقفتُ مَديحِيْ ما حَيِيتُ على ... عُـلاك لكـنَّ هـذا القَـدْرَ عاجِلُـهُ
فاللهُ يُبقِيـكَ ما فاحَ الـخُـزَامُ وما ... حَنَّت إلى الـجِذْعِ إذ يُحْدَى بَوازِلُهُ

وقال الأديبُ زينُ الدِّينِ عبد الرّحمنِ[1]: [من البسيط]

نَيْلُ السَّعادةِ لا بالـحَوْلِ والـحِيَلِ ... ولا بالأعمامِ والأخوالِ والـخَوَلِ
وإنـما هـيَ أَقـسـامٌ مُـقـدَّرةٌ ... جَرى بهـا قَلَـمُ التَّقديـرِ في الأَزَلِ
جَفَّـتْ بما قَدَّرَ الأقـلامُ وارتَفعتْ ... فـما لشـيءٍ قَضَـاه اللهُ مِـن حِوَلِ
وللمَقاديـرِ سِرٌّ غامِـضٌ حُجِبـتْ ... عنـه العُقولُ فلَمْ يُكشَـفْ ولم يُنَلِ
إلا لمـن خَصَّـه الرَّحمـنُ مُجتبِيـاً ... مُنبِّئـاً مُطلِعـاً مـن صَفوةِ الرُّسُـلِ
وقَسَّم الـخَلْقَ أقساماً وخَصَّصهمْ ... بما يَشـاءُ مِـنَ الـحِرْمـانِ والنِّحَلِ
ولا اعـتراضَ عليـهِ في بَرِيَّتِـه ... إذْ ليس في حُكْمِه شيءٌ من الـخَلَلِ
ويَسَّـرَ الـخَلْقَ تيسيراً لِـما خُلِقُوا ... لـه مـن القَـوْلِ والنِّيَّـاتِ والعَمَلِ
فيـا هَنيئـاً لمـن للخيـرِ يَسَّـرَه ... وصانَـهُ عن سَـبيلِ الزَّيـغِ والزَّلَلِ
وفِعلُ كلِّ امـرئٍ عنوانُ ما بَرَزتْ ... بـه لـه قِسـمةُ الـخَـلَّاقِ في الأَزَلِ
وأكـرَمُ الـخَلْـقِ أتقاهُـمْ لخالقِـه ... وخيرُهـمْ مَن عُنِيْ بالعِلْم والعَمَلِ
ما فـوقَ رُتْبـة أهـلِ العِلْـم مَرْتبةٌ ... عنـد الـمُهيمـنِ إلا رُتْبةُ الرُّسُـلِ

---

(١) زين الدين عبد الرحمن بن محمد الحنفي القاضي الأديب، ابن قاضي القضاة شمس الدين. وُلد سنة ٨١٦ هـ، وتوفي سنة ٨٥٦هـ. «نظم العقيان» ١٢٦.

يَكفي أُولي العِلْمِ أنَّ اللهَ أَشهدَهمْ مَعْـهُ ومَـعْ زُمْـرِ الأمـلاكِ فاهتَبِلِ
بالعِلْـمِ فاطلُبْـه إنَّ العِلْـمَ نافِلـةٌ ولا تَقُل: مَن، ولكنْ أفضَلُ النَّفَلِ
طُوبـى لعَبْـدٍ عـلى اللَّـذَّات آثَـرَه ولم يُضِـعْ وَقْتَـه بالنَّـومِ والكَسَـلِ
واستعمَلِ الـجَدَّ في تَحْصيلِه وسَخَا بمالِه في شِراءِ الكُتْبِ والرِّحَلِ
/ إلى الـرُّواةِ بأَقْطـارِ البِـلادِ لكَيْ يَلْقَى الثِّقاتَ كفِعْلِ السادَةِ الأُوَلِ [٨٢/ب]
كَيْـما يَصِـيرُ إمامـاً يُسـتضاءُ بـه في المُعضِلاتِ وحَلِّ الغامِضِ الشَّكِلِ
ويُوضِحُ المُبْهَماتِ الـمُفْحِماتِ إذا ما اعتاصَ غامِضُها في مجلسٍ حَفِلِ
مِثْلُ الإمامِ جَلالِ الدِّينِ واحِدُ هـ ذا العَصْرِ جامِعُ فَضْلِ العِلْمِ والعَمَلِ
مَن فاقَ [مِنْ](١) قَبْلِ تَكْليفٍ وسادَ على أفاضِلِ العَصْـرِ من شَيْخٍ ومُكتهِلِ
لا يُدرِكُ الـمُقْوِضُ الـمُنْبَتُّ غايَتَهُ وَهْوَ الذي يَسْبِقُ السُّبّاقَ في سَهَلِ
وكيـفَ لا ولـه أَصْـلانِ مـا لهـما مُذْ أَعصُـرٍ سَلَفَتْ في الناسِ من مَثَلِ
حَـبْرٌ تفـرَّعَ عـن حَبْرَيْـنِ إذ جُمِعا فعِنْـدَه مَجْمَـعُ البحرَيْنِ كالوَشَـلِ
والعِلمُ في مَجْمَعِ البحرَيْنِ سـارَ له مُوسى الكَليمِ مَسِيرَ(٢) الشَّيِّقِ العَجِلِ
فـإنْ عُنِيتَ بتحقيقِ العُلومِ فسِـرْ إلى الإمامِ جَلالِ الدِّينِ فَهْوَ مَلِـيْ
بـما طلبـتَ ومـا لم يَجْـرِ في خَلَـدٍ لطالـبٍ بفُنـونِ العِلْـمِ مُحتفِـلِ
إذا تكلَّـمَ في التَّفسـيرِ جـاءَ بـما يَشفي العَلِيلَ ويَروِي لاعِجَ الغُلَلِ
مَن رَدَّ زائفَ أهْلِ الزَّيْغِ بالحُجَجِ الـ ـمُستَنْبَطاتِ مِنَ الوَحيَيْنِ في عَجَلِ
وإن تَصـدَّرْ لإقراءِ الـحَدِيثِ أتى بالغامِضاتِ من الأَحكامِ والعِلَلِ

---

(١) زيادة منا مقتضاة؛ ليستقيم البيت.

(٢) في الأصل: «سير»، وكذا هو مختلّ الوزن، وأثبتنا ما صوّبنا.

والـمُبهَماتِ التي أَعْيَتْ جَهابِذَةَ النُّـ ـقَّاد فَهْوَ بها للسائلين مَلِـيْ
وإنْ تكلَّمَ في الأَصلَيْن جاءَ بـها تَعْيا بـه فِكَرُ النُّظَّارِ في الـجَدَلِ
وفي اللُّغاتِ وفي الإعْرابِ تَسمَعُ ما لم يَدرِ عمرٌو وجَوَّادُ الفِلا وعَلِـيْ
والفِقْـهِ لم يَبْـقَ في شَرْقِ البلادِ ولا في غَرْبِها مَن يُضاهِيْهِ فسِـرْ وسَلِ
هذا لقد صارَ هذا الاسمُ مُنتشِـراً في كلِّ قُطْـرٍ وجِيْلٍ أشـهَرَ الـمَثَلِ
هذا وكَمْ قد حَوى من عِفَّةٍ وتُقًى وحُسْـنِ خَلْقٍ وخُلْقٍ رَيِّضٍ سَهِلِ
إذا تـأمَّـلْـتَـه دَلَّــت مَخـالِـقُـه عـلى خَلائقِـه فاقنَـعْ ولا تَسَـلِ
وجُـودُه مـا لـه حَـدٌّ فأَحْصُــرَه فاستَغْنِ منه عن التَّفصيلِ بالـجُمَلِ
إذا أتــاهُ خَـلِيلٌ سَدَّ خَـلَّـتَـه مـا فوقَـما كانَ يَرجُـو منه بالأَمَلِ
فحوَّل العُسْــرَ إيسـاراً[1] وأبْدَلَه مِـن الإضاقةِ والأَتْـراحِ بالـجَذَلِ
إنِّي وأَخْـذِيَ في عَـدِّي مَناقِبَـه كأحمقٍ رامَ كَيْلَ البَحرِ بالقُلَلِ
/ هـذا ثَنائي عـلى مِقْـدارِ مَقدِرَتي فسـامِحُوني بـما فيـهِ مِـنَ الـخَلَـلِ [٨٢/ب]
ولو تأمَّلْتُ لم أكشِـفْ غِطا عُرَري لكنَّه «خُلِقَ الإنْسانُ من عَجَلِ»[2]
وما أَنا في انحِطاطـي وارتفاعِكُمُ إلا بمَنزلـةِ البَهْمُوتِ[3] من زُحَلِ
لكـنَّ حُبِّـي لكـمْ غَطَّى عـليَّ فلَمْ أشـعُرْ بما فيَّ من نَقْصٍ ومن خَطَلِ
وإنَّ لي أُسـوةً فيمَـنْ تقـدَّم مِـن مُـدّاحِ خـيرِ البَرايا خاتمِ الرُّسُـلِ
واللهُ وَهْوَ غَنـيٌّ جلَّ قد جعل الثَّـ ـناءَ مِـن عَبْدِه مِن صالـحِ العَمَلِ

---

(١) في الأصل: «يساراً»، وكذا هو مختلّ الوزن، وأثبتنا ما صوَّبنا.
(٢) تضمين للآية (٣٧) من سورة الأنبياء.
(٣) اسم للحوت الذي يُزعم أنه تحت الأرض، وهي مستقرّة عليه!

أدامَك اللهُ في عِزٍّ وعافيةٍ ... مِن كلِّ خَيرٍ مُنَالاً غايةَ الأمَلِ
ونسألُ اللهَ عفواً عن جَرائمِنا ... وما جَنَيْناه من حُوْبٍ ومن زَلَلِ
هَيِّئ لنا رَبَّنا من أمْرِنا رَشَداً ... ولا تَكِلْنا إلى التَّدبيرِ والحِيَلِ
ثُمَّ الصلاةُ على مَن جاء بالنَّبإ الْـ ... ـعظيمِ خيرِ البَرَايا خاتَمِ الرُّسُلِ

وقال فتحُ الدِّينِ صدقةُ المنفلُوطيُّ: [من الكامل]

سَنَدُ انتسابِكَ للسِّيادةِ عالِ ... يا طَيِّبَ الأسماءِ والأفعالِ
حَلَّيْتَ جِيْدَ المَجْدِ منك مَناقِباً ... ضاءَ الزَّمانُ بحُسْنِها في الحالِ
حَلَّيْتَ مَرْمُوزَ العُلومِ فأَسفرَتْ ... وتبيَّنتْ مِن غيرِ ما إشكالِ
حَلَّيْتَ أفواهاً عليك بالذِّ(١) ... كْرِ الجميلِ وصالحِ الأعمالِ
وحَلَلْتَ مِن رُتَبِ العُلومِ مَناصِباً ... مَرْفُوعةً مَجْرُورةَ الأَذْيالِ
وفَتَحت بابَ مَسائلٍ مَقفُولةٍ ... صَعُبتْ مَفاتِحُها على القَفَّالِ(٢)
وسَبَقتَ في عِلْمِ الحَديثِ فَوارساً ... مَعدُودةً فيهِ مِنَ الأبطالِ
فمَحلُّكَ المرفوعُ، والموضوعُ مَن ... ناواكَ عند تَحاوُرِ الأقوالِ
حَسَنُ الصِّفاتِ غَريبُها، مُتواتِرُ الْـ ... إحسانِ والإكرامِ والإفضالِ
كَمْ مِن مُنادٍ باسمِكَ العالي غَدا ... مُتمسِّكاً بأرِيْجِهِ المُتَعالي
والعِلمُ نادى: أنتَ راقِمُ حُلَّتي ... ومُؤيِّدي، والدِّينُ: أنتَ جَلَالي
والرَّوضةُ العَلْياءُ قالت: أنتَ لي ... يا رافِعي مِن بَعْدِ فَقْدِ رِجالي
ضاءَتْ بكَ الأيَّامُ عِلْماً مثلما ... ضاءت بوالِدِكَ السِّراجِ لَيالي

---

(١) كذا هو مختلّ الوزن (الصدر).

(٢) فيه تورية؛ فهو يريد المعنى البعيد: الإمام القفّال، رحمه الله تعالى.

وَمجالِـسُ الأحكامِ قـد عَمُرت بها ... جَدَّدْتَ من عَدْلِ الزَّمانِ الخالي

[٨٣/أ] / ومَدارِسُ التَّدريسِ قد رَضِيَتْ بها ... صَحَّحْتَ فيهـا[١] مِنْ أمالي القَالي

أَصبَحتَ مُحْيِـيْ الدِّينِ بالفُتْيا التي ... مِنهاجُهـا خـافٍ عـن الـجُهّـالِ

فبَلَغـتَ شَـأْوَ أبيـكَ في عِلْـمٍ وفي ... عَمـلٍ، وسِرُّ اللَّيـثِ في الأَشْـبالِ

يامَنْصبَ العِلْمِ الشَّـريفِ بَلَغْتَ أَسْـ ... ـبـابَ السَّـماءِ وغايـةَ الآمـالِ

بالعالِـمِ العَلّامـةِ الشَّـيخِ الإمـا ... مِ الأوحَدِ الـحَبْرِ الـجَنَابِ العالي

قاضِيْ القُضاةِ جَلالِـها وجَمالِـها الْـ ... مَمْـدُوحِ في التَّفصيـلِ والإجْـمالِ

مَـولىً إذا عَبَـسَ الزَّمـانُ رأيتَـه ... مُتبسِّـماً عـن جُـودِه الـمُتَـوالي

هـو قارئُ القُرآنِ بل هو مُقرِيُ الـ ... ـضِّيْفـانِ بالأَنْعـام والأنفـالِ[٢]

أَيْديـهِ أنـدى مـن سَـحابٍ هامرٍ ... هـامٍ هَـتُـونٍ هـامِـعٍ هَـطّـالِ

يَدنُـو مـن المـاضي إليـه بِـبرِّه ... فيُسِــرُّه مسـتـقبَـلاً فـي الحـالِ

بِشْــرٌ يَسَــرُّ الناظريـنَ رُواؤه ... كهِـلالِ يـومِ العِيْـدِ في شَـوَّالِ

فـيَـداهُ كـافيـةٌ وشـافيـةٌ لنا ... مِـن داءِ إمْـلاقٍ ومِـن إقْـلالِ

ويَـراعُه يَـجْري بمـدِّ بَنـانِـه ... كيَزيـدَ عنـد تناقُـصِ الأَنْيـالِ[٣]

فهُـوَ الوَجِيـزُ الـجُودِ يـومَ عَطائه ... وهُـوَ البَسِيطُ البِشْـرِ للسُّـؤّالِ

وهُـوَ التَّتِمَّـةُ للكِـرام حُـلاً إذا ... نُسِـبُوا إلى التَّعجيـزِ في الإكـمالِ

وهُـوَ الذَّخِـيرةُ والـحَدِيقـةُ قولُه ... وسِـواه فَهْـوَ مُـبرِّدُ الأقـوالِ

---

(١) في الأصل: «بها»، وكذا هو مختل الوزن، وأثبتنا ما صوّبنا.

(٢) أي: هو يطعم الضيوف من النِّعَم وما يتنفّله، وهو يريد: من ماله؛ ففيه تورية (لا يريد السورتين).

(٣) كذا العجز، وفيه تحريف ظاهر؛ فلا معنى واضحاً له.

ولَكَـمْ أبـانَ مَعاليـاً حَـلَّى بهـا سُوقَ البَديعِ سَمَتْ على الـخَلْخالِ
سَعِدتْ به مِصْـرُ الأَمينةُ واغتدَتْ مَقصُودةً بـرَواحـلٍ ورِحَـالِ
يـا قاصِـداً قـاضِيْ القُضاةِ بِشـارةً فاركَبْ مَطَـا[1] الآمالِ في الأميالِ
فجَنَـابُـه رَحْـبٌ ومَـوْرِدُ بِـرِّه عَـذْبٌ وعِـزُّ جِـوارِه لـكَ كالِ[2]
يَكفِيـهِ أنَّ بَدِيـعَ نَظْمِـيَ قاصِـرٌ عـن مَدْحِـه وهُـوَ العَزيـزُ العـالي
لأُطَوِّقَـنَّ بمَدْحِـه الدُّنيـا حُـلى يُمسِـي بـه الـحُسّـادُ في أغلالِ
يـا أَوحَـدَ العُلَماءِ والفُضَـلاءِ والـ ـكُرَمـاءِ والرُّؤَسـاءِ يـومَ نَـوالِ
شَرَّفتَ أرضَ الشـامِ حينَ وَطِئْتَها والجيـشُ يَسبحُ في بِحـارِ الآلِ
زُرتَ المشـاهِدَ والـمَعابِـدَ تاليـاً ومُـصلِّيـاً بتـهـجُّـدٍ مـتـوالِ
/ فقَضَيْتَ حَقَّ الله ثُمَّ الناصِـرِ الـ ـسُّلطانِ في سَـعْدٍ وفي إقبـالِ [٨٣/ب]
وقَدِمـتَ مَنصُـوراً إلى مِصْـرٍ بلا كَيْـدٍ ولا وَجَـلٍ مـن الأَوْجـالِ
فالحمـدُ لله الكَريـمِ بعَوْدِكـمْ مُتواتـراً في الصُّبـحِ والآصـالِ
مَـوْلايَ إنَّ هَديَّتـي دُرٌّ ويـا قُـوتٌ وعِقْـدُ جَواهـرٍ ولآلي
فاستَجْلِ بِكْراً عن سِواكَ تَحجَّبَتْ وإليـك زُفَّتْ في حِجًى وحِجَالِ
لم يَرْضَ جَـلّابُ الرَّقيقِ لسَـوْمِها ولعَرْضِهـا غـيرَ الـجَنـابِ العالي
وقَـدِ ارتحلـتُ إلى جَنابِـكَ راكبـاً أَمَـلي وأَهْـلي صُحْبَتـي وعِيـالي
فانظُـرْ إليَّ بعَـيْنِ عَوْنِـك جابـراً كَسْـري ليُصبِحَ جِيْدُ حالِـيَ حالي
وتَهَـنَّ بالعِيْـدِ السَّـعيدِ مُهلِّـلاً ومُـكـبِّراً مُـتـقَـبَّـلَ الأعـمـالِ

---

(١) «المطا»: الظهر؛ ما يُمتطى من الحيوان.

(٢) كالٍ: كافٍ.

أيّامُ عَدْلِك كلُّها عَدْلٌ وطُو ... لُ بَقاءِ مِثْلِك غايةُ الآمالِ

وقال محمّدُ بنُ زُريق: [من الوافر]

رَمى قَلْبي فأشْوَى وَهْوَ قالِ ... وما أنا قابِلٌ مَوْلاي سالِ
حَلا بملاحةٍ والعَذْلُ عَذْبٌ ... وصَبْري حالَ لمّا مَرَّ[1] حالي
فَدَيتُك هاجِري مِن غيرِ ذَنْبٍ ... فما لكَ في الهَوى رُوحي وما لي
بُلِيْ جِسْمي وشُغْلُ البالِ عِنْدي ... فِفِكْري فيكَ كيفَ شَغَلتَ بالي
وقلتُ له مَقالاً في مِزاحٍ ... فأوْقَفَني وجَدَّ على مَقالي
غَزالٌ طَرْفُه يَغزُو فُؤادي ... كلَيْثٍ في مَجالٍ مِن جَمالِ
بتَوْرِيةٍ مُركَّبةٍ أُعَمِّي ... ولا أسخُو بقَوْلي: ذا غزالي
جَلا ساقي هَواه عليَّ كأساً ... جَلا هَمِّي فما أحلاه جَالي
بخَدِّه عَمَّه بالحُسْنِ خالٌ ... حلا قالَ الجمالُ: سَكنتَ خالي
تَمَصْوَرَ وَهْوَ شامِيٌّ أُنادِي: ... لمن ذاك الدَّلالُ؟ يقولُ: ذا لي
يَدِلُّ وشَعْرُه أَرْخى دَلالاً ... ففي الحالَيْن أَسْرِي بالدَّلالِ
وما زِلْتُ المُجَلِّي والمُصَلي ... وعُمْري فيه للآياتِ بالِ
جَلِيلُ القَدْرِ صِرْتُ به كأني ... مَدحتُ من الجَلالةِ ذا الجَلالِ
جَلالُ الدِّينِ عَزَّ وجَلَّ قَدْراً ... فقُلْ: قاضِي القُضاةِ، ولا تُبالي
/ إمامُ الوَقْتِ شيخُ العَصْرِ حقّاً ... وقَوْلي عنه في الإيغالِ غالِ [٨٤/أ]
وَحِيدُ الدَّهرِ في فَرْعٍ وأَصْلٍ ... سِراجُ الدِّينِ وَرَّثَه المَعالي

---

(١) «مرّ»: صار مُرّاً.

به بُلْقِيْنَةٌ[1] فَخَرتْ وعَزَّتْ ... وحُقَّ لها، لها المِقدارُ عالِ
أَأَمدحُهُ وفي شَرْقٍ وغَرْبٍ ... هَدَى[2] قَمَرَ العُلومِ إلى المَعالي
جَلالُ الدِّينِ مَوْلانا وأكرِمْ ... تَمَسَّكْنا بأنعُمِه الغَوالي
صَدُوقٌ في حَديثٍ من قَديمٍ ... رَوَتْ عنه الصِّحاحُ من العَوالي
وسَبّاقٌ إلى الغاياتِ سَبْقاً ... شُجاعٌ في الجِلادِ وفي الجِدالِ
بِحارُ العِلْمِ منه لها انفِجارٌ ... فيَسمَحُ بالجَواهرِ واللآلي
طَبيبٌ لم يُسَل في العِلْمِ إلا ... شَفى العُلَماء من داءٍ عُضَالِ
وكَمْ مِن مُشكلٍ قد حَلّ عَقْداً ... وأَشْفى في الجَوابِ وفي السُّؤالِ
أدامَ اللهُ نِعمتَه عليه ... مَدى الأيّامِ تَتبَعُها اللَّيالي

وقال أصيل الدين محمد بن الخُضري[3]: [من الكامل]

الدِّينُ عادَ إليه منكَ جَلالُهُ ... وتَزَيَّنتْ بحُلاكَ منه حِلالُهُ[4]
وتَبرَّجتْ أَسحارُه وتأرَّجتْ ... طِيْباً وراقَتْ رِقَّةً آصالُهُ
وبمِصْرَ أصبَحَ رَونَقٌ لـمّا بَدا ... يَهْمي عليه من النَّدى هَطَّالُهُ
قارَنْتُه بالسَّعدِ أوّلَ مرَّةٍ ... وبَدا بوَجهِك ثانياً إقبالُهُ
واستَبْشَرَ الإسلامُ فيه بحاكمٍ ... خَفَّتْ بوَطْأةِ عَرْفِه أَثْقالُهُ

(١) في الأصل: «بلقينية» وهو تحريف.
(٢) في الأصل: «هد»!
(٣) هو محمد بن إبراهيم بن علي بن عثمان أبو الفتح ابن البرهان أبي إسحاق الهنتاني الموحّدي المصري المالكي، توفي سنة ٨٧٢هـ. «الضوء اللامع» ٦: ٢٦٢.
(٤) الحِلال: جمع حِلّة: منزل القوم، وجماعة البيوت.

وتَـواتـرَتْ بعُلومِه أخبـارُه — إذْ صَحَّحَتْ طُرُقَ الحَديثِ رِجالُهُ
قـد كانَ يأمـلُ أنْ يَـراكَ مُصَـرّفـاً — بالـحُكْـمِ فيـه فلـم تَخِبْ آمالُـهُ
لله دَرُّكَ حـاكِـماً إيـلاؤُه — للعِلْـم لا يَطْـوى عليـه مِلالُـهُ
زانَ الـمَعـانِيَ والبَيانَ بمَنْطِقٍ — يُغْنيـه عـن إكْـثـارِه إقـلالُـهُ
غَذّاهُ ثَـدْيُ الـجُودِ طِفْلاً فاغتذى — وعـلى المكارمِ حَمْلُـه وفِصالُـهُ
وبكفِّـه القَلَـمُ الـذي يَعنُـو لَـهُ — وهو القَصِيرُ من الوَسِيجِ طَوَالُهُ[1]
أَرْخى[2] له السيفُ الصَّقيلُ بحَدِّه — وبـه العَـدوُّ تَقطَّعـتْ أوصالُـهُ
فمُجَاجُـه[3] عَسَـلٌ لطالـبِ نَفْعِه — لا ما جَنـى من القِـنا عَسَّالُهُ
/ يَسطُو به في الـجُودِ مُنجِزُ وَعْدِه — لكـنْ يَطُـول عـلى الوَعيـدِ مِطالُهُ [٨٤/ب]
قاضٍ تَرُوقُ على الطُّرُوسِ سُطورُه — حتـى يُسـاجِلَ رَوْقَـه[4] إسْـجالُهُ
يـا حاكِـماً عَـمَّ الأنـامَ بِـبرِّه — حتَّـى كـأنَّ العالَـمِينَ عِيالُـهُ
بـكَ قد غَدا مِصْـرُ الـمُبارَكُ آمِناً — مِـن بَعـدِ مـا كَثُـرتْ بـه أوحالُـهُ
حتـى اطمـأنَّ عَرِينُـه وكِنَاسُـه — أُنْسـاً وأَصْحَـبَ[5] لَيْثُـه وغَزَالُـهُ
وكَسَا الزَّمانَ سَـناكَ ثَوْبَ مَحاسِنٍ — جُـرَّتْ عـلى هـامِ السُّـها أذيالُـهُ

---

(١) أي: قلمه مهما طال فهو قصير؛ باعتبار ما سيكون؛ فإن وَسِيج صاحبه (الوسيج: ضَرْبٌ من سَيْرِ الإبل سريع) به لا بدَّ مقصّره. كنّى بالوَسْج عن كثرة التأليف والإملاء.

(٢) في الأصل: «أرضى»، وأثبتنا ما صوّبنا.

(٣) الـمُجاج: الرِّيْق. وكنّى به عمّا يخرج من فم الممدوح من عِلمٍ.

(٤) في الأصل: «روحه» وأثبتنا ما صوّبنا، والروق: الصفاء، والزيادة، وأول كل شيء.

(٥) في الأصل: «أصحر»، وأثبتنا ما صوّبنا.

مـا زلتَ في مِصْـرَ العَزِيـزَ مؤيَّداً تُبدي الغِنى به والوَجيـزُ[١] مقَالُه

وجَلِيـلُ قَـدْرِك بالعُلـوم مُبجَّـلٌ بـين الملـوكِ وزائـدٌ إجلالُـهُ

إنَّ الكَرِيـمَ لَيُسـتطابُ حُلولُـهُ كَرَمـاً ويُحْمَـدُ في العُـلا تَرْحالُـهُ

كَـمْ مَنْصـبٍ وَلَّيْتَـه ووَلِيْتَـه عِـزّاً فـزادَ جَـلالُـه وجَمـالُـهُ

مـا في الزَّمـانِ نَظِـيرُ ما قـد حُزْتَه فبَدِيـعُ وَصْفِـك لا يُصَـابُ مِثالُهُ

كـم فَرَّجتْ كُرَبـاً عَزائِمُـك التي حُصِـرَ العَـدوُّ بهـا وضـاقَ مَجالُهُ

شَرَفـاً كَريـمٌ قـد حَـواك إذا بـدا بالفَضْلِ منك على الملوكِ[٢] دَلالُهُ

فلديـكَ منـه تجمَّعـتْ أهـواؤُه وعـلى عِـداكَ تَفرَّقـت أهوالُـهُ

سَـمَحَ الزَّمانُ بمَنْبَـعِ الكَرَمِ الذي مـا زالَ يَـرْوي الحائمِـينَ زُلالُـهُ

صَـحَّ اليقينُ بـما بَلَغتَ مـن العُلا لـمّا وَهـى قِيْـلُ العَـدوِّ وقالُـهُ

واللهُ نـوَّلـك الـسِّـيـادةَ كلَّها والضِّـدُّ غـيرَ الضُّـرِّ ليسَ ينالُـهُ

مَـن كانَ نـاصِرَه الإلـهُ فـما لـه مِـن خـاذلٍ بسِعـايةٍ يَـغـتالُـهُ

أَمهلتَ غـيرَك أنْ يَروُقَـكَ حاكِياً في الـمُكرُمـاتِ فغَـرَّه إمْهالُـهُ

وغَـدوتُ تُهمِـلُ أمْـرَه مُتعفِّفـاً والضِّـدُّ عَبْـدُكَ واجـبٌ إمْهالُـهُ

هذا هُـوَ البيتُ الذي قـد طُهِّرتْ أَعمامُـه وتَـشـرَّفـتْ أخـوالُـهُ

بَيْـتٌ تَشـبَّه بالعَريـنِ إذا بَـدَتْ آسـادُه وتَـلاحَـقَـتْ أشبالُهُ

أَحْيا مَسِيحَ الـجُودِ في الزَّمَنِ الذي بالرُّعـبِ أَصبحَ مَيِّتـاً دَجَّالُـهُ

يـا حاكِـمَ الـحُـكّامِ دَعـوةُ واثقٍ بالفَضْلِ قـد حالَتْ لبُعـدِكَ حالُهُ

---

(١) في الأصل: «والرجيز»، وأثبتنا ما صوّبنا.

(٢) في الأصل: «المملوك»، ويختلّ به الوزن، وأثبتنا ما صوّبنا.

شَـمِلَتْه منـكَ مَـكارِمٌ مُلِئـتْ بهـا | يـومَ السَّـماحِ يَمِينُـه وشِـمالُهُ
/ قد أُفحِمَ الـمُثنِيْ عليكَ وأنتَ لا | تُحصَـى فَضائلُـه ولا أَفْضالُـهُ [٨٥/أ]
فالفِكـرُ إنْ ألقَـى إليـكَ سِـلاحَهُ | في الـمَـدْحِ عَجْـزاً لا يَجُـوزُ قِتالُهُ
شِـعْري تَحجَّـبَ عن سِـواك بعِزِّه | حتـى تَمنَّـعَ أنْ يَـزُورَ خَيالُـهُ
لكـنْ لـه منِّـي عليـكَ تَطفُّـلٌ | بالـجُهْـدِ يُبذَلُ في رِضـاكَ وِصالُهُ
مـا زالَ يُظهِـرُ في امتداحِـكَ جِدَّه | وسِـواك يَظهَـرُ زُورُه ومِحالُـهُ
وهُوَ الذي سَـحَرَ العُقولَ و غيرَه | يُلقَـى إليـه عِـصِيُّـه وحِـبـالُـهُ
يـا مَـن نَـدَاهُ لا يَقُـومُ بحَقِّـه | شِـعْري ولـو كَثُـرتْ بـه أقوالُـهُ
أنـا في الأُلى مُغـرًى بحُبِّـك مُغرَمٌ | لا يَـسـتـقِـرُّ سُـلُـوّه عـذّالُـه
فاسـمَعْ قَريظـاً إنَّ رَوْنَـقَ حُسْنِه | لـو لَـمْ تَزِنْـه مـا حَـلا إدْلالُـهُ
مِـن كلِّ بَيْـتٍ بالـمَعـاني عامِـرٍ | لا رَبْـعَ مَيّـةَ [لا][1] ولا أطلالُـهُ
مـا كلُّ مَـن قـال القَرِيـظَ حَلا له | فيـهِ مِـنَ السِّـحرِ الـمُباحِ حَلالُهُ
عن غيرِ فَضْلِـكَ قد تَنزَّه خاطِري | لا كـانَ دِرْهُمُــه ولا مِثْقالُهُ
وإليكَ يَحسُـنُ بالـمَدِيـحِ تَردُّدي | والـمَـدْحُ يُكـرَمُ للكريـمِ مَآلُـهُ
يـا مَـن تَفـرَّغَ للعُلـومِ فلَـمْ يكُنْ | يومـاً بغـيرِ فُنونِهـا أشـغالُهُ
إني امـرُؤٌ بهَـواكَ أُشـغِلَ بالُـهُ | وبغـيرِ وَصْفِـك لم يَهِـجْ بَلْبالُـهُ
يا خـيرَ هـذا العَصْـرِ وابـنَ إمامِهِ | وبحَمْـدِ ربِّي طُهِّـرتْ أنْسـالُهُ
أَعْني جَلالَ الدِّينِ وابنَ سِراجِ دِيْـ | ـنِ الله مَـن بالفَضْـلِ عَـمَّ نَوالُـهُ

---

(١) زيادة منا؛ ليستقيم البيت.

النَّاظِمُ العَبْدُ الأَصِيلُ محمَّدٌ شَرُفَتْ بمَدْحِكَ في الوَرى أقوالُهُ
هُوَ نَجْلُ للخُضَريِّ يُعرَفُ شُهرةً بالمالكيِّ ثَنَاكُمُ سِرْبالُهُ

وقال الفاضلُ سراجُ الدِّينِ عمرُ الأُسوانيّ: [من الكامل]

إنْ رامَ مَن أهوى بطُولِ مِطَالِهِ وصُدُودِه عنِّي وفَرْطِ مَلالِهِ
تَعْذِيبَ قَلْبي إنَّ ذاك يَلَذُّ لي أنا قانِعٌ مِن طَيْفِه بخَيالِهِ
ولئنْ نَأى عني وأعرَضَ نافِراً ورَمى صَميمَ حُشاشَتي بنِبالِهِ
وأَلَحَّ عُذَّالي بسَلْوةِ أَهْيَفٍ ناديتُ من قَلْبٍ كَئيبٍ والِهِ:
صَبْراً لرَيْبِك يا زَمانُ فربَّما يُعطى المُنى مَن لم يكُنْ في بالِهِ
/ فإذا لِسانُ الحالِ يهتِفُ: يا فَتَى دَعْ مَن تَغزَّلَ في الهَوى بعِزالِهِ[1] [٨٥/ب]
وأرِحْ فؤادَكَ مِن عَسَى ولعَلَّ أنْ لِتُقالَ مِن قِيْلِ العَذُولِ وقالِهِ
واجعَلْ قَريظَك في امتداحِ فتىً أتى تَفْصِيلُ رَسْمِ الفَضْلِ في إجمالِهِ
وتجمَّعتْ فيه المحاسِنُ فاكتسَتْ أهلُ المكارِمِ من جَميلِ خِصالِهِ
وبَدا فأبْرَزَ من عُلومٍ نالَها حِكَماً وحُكْمُ الشَّرعِ في أقوالِهِ
مَلَكَ العُلومَ فأصبحَتْ عُلَماؤنا عُمَّالَه بالحُكْمِ في أعمالِهِ
ومُلوكُ هذا العَصْرِ إنْ وافى لها بتَواضُعٍ تَلْقاه مِن إجلالِهِ
ولكَمْ أتى ذُو فاقةٍ يَرجُو النَّدى فأمَدَّه منهُ بفَيْضِ نَوالِهِ
وأَغاثَ مَلْهُوفاً وأعطى سَائلاً وأجابَ مَن يَرجُوهُ قَبْلَ سُؤالِهِ
وإذا انتمَى خِلٌّ ولاذَ ببابِهِ فلَهُ يَجُودُ بجاهِهِ وبمالِهِ

(١) العِزال: الضعف.

حَـبْرٌ كَسَـاهُ اللهُ ثَـوْبَ مَهابـةٍ ... ولِدِيْنِـه يُـدعَـى إذاً بجَلالِـهِ

فأجَبْتُـه: لو رُمْـتُ حَصْـرَ مَناقبٍ ... جُمِعَتْ لديهِ ووَصْفَ حُسنِ فِعالِهِ

لَعَجَـزتُ[١] عـن إدراكِ مـا أمَّلْتُهُ ... وعَـنِ الوُصولِ لنَيْلِ بعـضِ مَنالِهِ

مَـوْلاه أتْحَفَـه فهَـلْ مِـن مانـعٍ ... ذَهَـبَ الـحَسُـودُ بغَبْنِـه وضَلالِهِ

يـا رَبِّ زِدْهُ مَـهابـةً وجَـلالـةً ... بمُحمَّـدٍ خيـرِ الأنـامِ وآلِـهِ

وأزِلْ صَدَى جَهْـلِ العِبَادِ بِمَنْ به ... سَـيْفُ الشَّـريعةِ لامِـعٌ بصِقَالِـهِ

في طُـولِ عُمْـرٍ وازديـادِ تَفقُّـهٍ ... وبُلـوغِ مـا يَرْجُـوه مـن آمالِـهِ

واحفَظْه في النَّفْسِ العَزيزةِ ثُمَّ في ... أَوْلادِهِ النُّجَـبـاءِ مَـعْ أموالِـهِ

وارحَمْ بفَضْلِكَ شَيْخَ الإسلامِ الذي ... عُلَماؤنـا الأعـيـانُ فـي أفضالِهِ

واجعَلْ ضَريحاً ضَمَّـه رَوْضاً زَها ... يَختـالُ في الفِـرْدَوْسِ بـينَ ظِلالِـهِ

بمَديحِكُمْ طَـرَّزتُ نَظْـمَ قَصيدتي ... والـمَدْحُ يَشـرُفُ قَـدْرُه بِرجالِهِ

لـجَـلالِ دِيْـنِ اللهِ وافى عَبْـدُه ... عُمَـرُ الطَّرابُلسِـيُّ مِـن أطلالِـهِ

بدِمَشْـقَ لـمّا حَـلَّ سـاحتَها التي ... شَرُفَـتْ بمَقْدَمِـه ووَطْءِ نِعالِـهِ

ليُعِينَـه فَضْـلاً بـما يَرجُـوه مِـن ... سَـدِّ الذَّريعـةِ والقِيـامِ بحالِـهِ

فلْيَغتنِـمْ أجْـراً بـما يُولِيْـهِ مِـن ... فِعْـلِ الجَمِيـلِ لفُقْـرِه[٢] وعِيالِـهِ

/ ولْيَبْـقَ مَسـرُوراً ومَجْبُـوراً على ... مَـرِّ الـزَّمـانِ ذَهـابِـهِ ومَـآلِـهِ [٨٦/أ]

مـا نـاحَ قُمْـرِيٌّ وغَـرَّد طائـرٌ ... وافـتَرَّ ثَغْـرُ الدَّهـرِ عـن إقبالِـهِ

---

(١) في الأصل: «لفخرت»! وأثبتنا ما صوّبنا.
(٢) الفُقُر: جمع فقير، وسكَّن القاف للوزن.

بمُحمَّـدِ الـمُختـارِ صَفْـوةِ خَلْقِه   مَـن خُـصَّ بالتأييـدِ في إرْسـالِهِ
صـلَّى عليـه اللهُ مـا هَبَّـتْ صَبـاً   سَـحَراً وفاحَ الـمِسْـكُ مِن أذيالِهِ

وقال الشيخُ شهاب الدِّين ابن حَجَر:

الفائِـقُ فـي العِلْـمِ الشـرعيِّ   رُؤوسَ العَـصْـرِ بـلا مِـثْـلِ[1]
شَـيْـخُ الإسـلامِ جَـلالُ الدِّيْـ   ـنِ البُـلـقِـيْنيُّ أبـو الـفَـضْلِ[2]

* * *

(١) كتب جوارها في الأصل: «نكران»؛ أي ثمة رواية أخرى للشعر: «رؤوس العصر بلا نكرانْ»، وبذا يكون في رويِّ النون.

(٢) كتب جوارها في الأصل: «عبد الرحمن»؛ أي ثمة رواية أخرى للشعر: «ـنِ البُلقينيْ عبدُ الرحمن»، وبذا يكون في رويِّ النون.

حرف الميم

قال الشيخُ شهاب الدين الزُّعُيْفَرينيّ[1]: [من الكامل]

عَـدَلَ الزَّمـانُ فـما عليـه مَـلامُ بَلَغَ الـوَرى من دَهْرِهِـمْ ما رامُوا
وغَدَتْ ليالِـيْ الدَّهرِ تُشـرِقُ بَهجةً فـكـأنَّهـا لـضِـيـائِـهـا أيّـامُ
قـاضِيْ القُضاةِ جَـلالُ دِينِ الله قد جَلَّـت بـه الآلاءُ فَهْـيَ عِظـامُ
أسْـدَى بـه الـمَلِـكُ المؤيَّـدُ قُرْبـةً يُـثـنِـي عـلـيها اللهُ والإسـلامُ
وسَرَى السُّـرورُ بجَلْوةٍ في خَلْوةٍ في الحـالِ قـد رُفِعَتْ بهـا الأوهامُ
كَسَـتِ الوِلايـةُ مِعْطَفَيْـه حُلَّـةً كَـرَمُ الـخِـلَالِ لطِرْزِهـا رَقّـامُ
هذا الـهَناءُ هُوَ الذي شَمِلَ الوَرى حتـى تَسـاوى خاصُهـمْ والعَـامُ
مـا كانَ إلا السَّـيفُ أُغمِـدَ عِـزّةً والبَـدْرُ حُجِّـبَ مِـن سَناه غَـمامُ
حتـى إذا احتـاجَ الزَّمـانُ لسَـلِّهِ فغَـدا عـلى الأعنـاقِ وهْـوَ يُشـامُ
أسـتغفِرُ اللهَ العَظِيـمَ وهَـلْ غَـدا يوماً ومـا احتاجَـتْ لـه الأيّامُ؟!
هو أوحَدُ العَصْـرِ الذي قد سَلَّمتْ لـسُـمـوِّه عُـلَـماؤُنـا الأعـلامُ
مَجْـدٌ يُقَصِّــرُ نُطْـقُ كلِّ فَصاحـةٍ عـن كُنْـهِـه وتُـسَـفَّـه الأَحـلامُ
وَرِثَ الـحَقِيقـةَ عـن أبِيْه وزادَها مَعنًـى جَـلَـتْـه بلَفْظِـهـا الأفهامُ
خُلُقٌ حَكى لُطْفَ النَّسِيمِ وشِيْمةٌ في الـحِلْـمِ منهـا يَذْبُلٌ وشَـمامُ[2]

---

(١) هو أحمد بن يوسف شهاب الدين الزعيفريني، الأديب البارع. ولد سنة ٧٦٧هـ، وتوفي سنة ٨٣٠ هـ. «الضوء اللامع» ٢: ٢٥٠.

(٢) يذبل وشَمام: جبلان لباهلة.

جارَى نَداه السِّيْفُ[١] فَهْوَ مُقصِّرٌ وحَكى سُطاه السَّيْفُ فَهْوَ كَهَامُ

عَدْلٌ ونُورُ هِدايةٍ مَلأَ المَلا حَقّاً فلا ظُلْمٌ ولا إظلامُ

وحَقائقٌ إنْ دَقَّ مَعْنى حِكمةٍ ودَقائقٌ إنْ سُجِّلتْ أحكامُ

/ مَن أَمَّه للفَضْلِ[٢] وافى سَيِّداً في كلِّ فنٍّ للعُلومِ إمامُ [٨٦/ب]

ما تَطمَعُ الأيامُ تُنتِجُ مِثْلَه فله البَقا وستُخبِرُ الأعوامُ

يا عالِماً شَهِدتْ بسُؤدَدِ فَضْلِه قَبْلَ البُلوغِ مَشايخٌ أعلامُ

مَن ظَنَّ مِثْلَك في الأنامِ فهذه آثارُ فَضْلِك قد رَوَتْها الشامُ

والقُدْسُ والبيتُ الحَرامُ وإذْخِرٌ عَبِقٌ بأكنافِ الحِمى وخُزَامُ

وغَدا الحِجازُ وماؤُه شوقاً إلى لُقْياك دَمْعٌ والنَّسِيمُ غَرامُ

تلك المَكارِمُ لا كُؤوسَ مُدامةٍ بوُرُودِها تُستجلَبُ الآثامُ

كَرُمتْ فِعالُك في الأنامِ لأنعُمٍ عَظُمتْ وأفعالُ الكِرامِ كِرامُ

ورَفَعتَ بيتَك للمَكارِمِ كَعْبةً وبها صَلاةٌ للصِّلاتِ تُقامُ

فالبَرْقُ من خَجَلٍ عَرَتْه حُمْرةٌ والغَيْمُ مِن حَسَدٍ عَلاه قَتامُ

شَتَّانَ ما بينَ الغَمامِ وبينَ مَن نَشَأتْ مَكارِمُ عن يدَيْه جِسامُ

وتَراهُ يُجري الماءَ وَهْوَ مُعَبِّسٌ والمالُ يُجريه الفَتى البَسَّامُ

أَنبتَّ للأرواحِ رَيحانَ المُنى في رَوْضِ مجْدٍ ما به نَمَّامُ[٣]

---

(١) السِّيف: ساحل البحر.

(٢) في الأصل: «للفضائل» وبه يختلّ الوزن، وأثبتنا ما صوّبنا.

(٣) النمّام: نبتٌ طيّب الرائحة. ولكن الشاعر أراد المعنى البعيد: رافع الحديث إفساداً، والمُغري المورّش، والكذّاب؛ ففيه تورية.

ومَزَجتَ عِلْمَ حقيقةٍ بشَريعةٍ فتشَاركتْ في فَضْلِك الأَقوامُ
فلِمَنْ صَحا فَرْقٌ[١] يَدُومُ حُضُورُه ولِمَنْ تَوَاجَدَ حَضْرةٌ ومُقامُ
أَضْحى الوَرى بكَ في هدًى وضلالةٍ بالضِّدِّ إنْ نَقْضٌ وإنْ إبْرَامُ
فإذا أضاءَ لهم مَشَوْا بكَ في هُدًى وإذا لهم بسِواك أظْلَمَ قامُوا[٢]
رِفْقٌ تَكادُ به تُطمِّعُ حاسِداً مِثْلَ العَنَانِ[٣] يُرى وليسَ يُرامُ
وضِياءُ حِسٍّ[٤] لو مَنَحْتَ به الدُّجى لم تَفتقِرْ للبَدْرِ وَهْوَ تَمَامُ
آثارُ جُودِك للكِرامِ شَريعةٌ لهُمُ بمَوْرِدِها النَّمِيرِ زِحَامُ
ومَدِيحُ فَضْلِك كم هَجا مُتبجِّحاً بالعِلْمِ ليسَ له به إلْمامُ
لولا سَماحةُ حاتِمٍ لم يَنتشِرْ عن مادِرٍ[٥] لُؤمٌ عليه يُلامُ
هذا ولولا نَعتُ مَجْدِك ما حَلا مَعَ رَكَّةٍ للمادِحينَ نِظَامُ
أنا أوّلُ القَوْمِ المُشارِ إليهمُ إنْ هُمْ بِوادي الجَهْلِ يوماً هامُوا
ما هَذَّبَتْني في الكلامِ قَواعدٌ كلّا ولا شَيْخي به النَّظّامُ
/ لكنْ فُتوحُ الحُبِّ أَوْرَدَ[٦] دَوْحَه فشَدَتْ للقَرِيضِ عليه حَمَامُ[٧] [٨٧/أ]

---

(١) الفرق: من مصطلحات المتصوفة، وعندهم أكثر من فرق: الأول، والثاني، وفرق الوصف، وفرق الجمع، وكلٌّ له معنًى وحال، وفي المعنى العام ما يدلّ على الظهور والشهود.
(٢) فيه اقتباس من الآية (٢٠) من سورة البقرة.
(٣) العَنان: السحاب، مفرده: عانّة وعَنَانة.
(٤) كذا، ولعله: «حُسْنٍ».
(٥) في المثل: «ألأم من مادر»؛ ومادِرٌ: اسمٌ لأحد بني هلال بن عامر سقى إبله، فبقي أسفلَ الحوض ماء قليل، فسَلَح فيه، ومَدَرَ به الحوض؛ بُخْلاً أن يُشرب من فضْلِه. «الحكم» لابن سيده (٩: ٣٢٩) و«تاج العروس» (مدر).
(٦) في الأصل: «أوردق»! وهو مختل الوزن والمعنى.
(٧) العجز مختلّ الوزن.

وَجْدي دَعاني نَحْوَ مَدْحِكَ والهَوى ... هَيْهاتِ أنْ تُعْصَى له أحكامُ
لا تُنكِرُ الأرواحُ واجِبَ حقِّها ... إنْ قَصَّرتْ عن خِدْمةٍ أجسامُ
وكذاكَ ليسَ يَضرُّ وَجْدُ مُتيَّمٍ ... إنْ قالَ عنه: قد سَلا اللُّوَّامُ
لا يَستمِيلُ المالُ منِّي جانِباً ... كلّا ولم يَجْذِبْ هَوايَ زِمامُ
والشَّمسُ لَوْ ألقَتْ عليَّ جمالَها ... وكَرِهتُها قلتُ: الضِّياءُ ظَلامُ
لولاكَ لم يَسْمُ القَريضُ ولا عَدا ... زمناً وليسَ مِنَ الكَسادِ يُسامُ
أَمَلي الدُّعاءُ يكونُ جائزتي لِما ... يَبْقى فأمَّا المالُ فَهوَ حُطَامُ
فالحَظْ بَدائعَ من بِدايةِ فِكْرِه ... لِعُلا مُشيْدِ بيُوتِها إحْكامُ
ضَرَبتْ رِقابَ عِداكَ كأنَّما[1] ... في كُلِّ جَرْبٍ ذابلٌ وحُسامُ
نَفَرَ الغَزالُ فلم يَحِلَّ برَبْعِها ... لـمّا احْتبَى بفِنائه الضِّرْغامُ
وعَلا الجمالُ من الجَلالِ مَهابةً ... فلِذا التَّغزُّلُ كَفَّه إحْجَامُ
دَهْشيْ دَعاني للعَفَافِ فما اللَّمَى ... جَمْري له ياقوتُ ثَغْرٍ جامُ
لا زالتِ الأَفْلاكُ دائرةً بما ... فيهِ لسَعْدِ الجَدِّ مِنْكَ مَرامُ
فالنَّاجِحاتُ لِـمَا سَعَيْتَ فَواتحٌ ... والصَّالحاتُ لِـمَا قَضَيْتَ خِتامُ

وقال سراجُ الدِّين عمر الأُسوانيُّ: [من الكامل]

غَشِيَ المَنازِلَ نَضْرةٌ ونَعِيمُ ... لِقُدوم حَبْرٍ دَأْبُه التَّقدِيمُ
قَسَماً لقد نالَ العُلا حتَّى لقَدْ ... أَمْسَى وليسَ له هناكَ قَسِيمُ
يا عَوْدةً صَحَّ الرَّجاءُ بها لمن ... أضْحَى قُبَيْلَ اليومِ وَهْوَ سَقِيمُ

---

(١) كذا الصدر، وهو مختلّ الوزن (فيه سقط).

لَبِسَ الزَّمانُ لها أجَلَّ مَلابِسٍ أَبَداً طِرازُ جَلالِها مَرْقُومُ

ما المَجْدُ لولا أنتَ إلّا مَعْهَدٌ خَرِبٌ عليهِ قد أقامَ البُوْمُ

إنِّي أُنَزِّه أنْ أَقِيسَ نوالَكم بنَوالِ سُحْبٍ جَوُّها مَغْتُومُ

إنْ كُنْتَ [قَدْ][1] أخلَيْتَ جِلِّقَ فالذي أَحدَثْتَ فيها مِن يَداك مُقِيمُ

يا خيرَ مَن يُسدِي العُلومَ وخيرَ مَن يُعزَى إليه خُؤولةٌ وعُمومُ

أَصبحتَ أفضلَ مَن يَفُوهُ بمِصْرِه وأجلَّ مَن تَخْدِي إليه الكُوْمُ

/ وأرقَّ مِن رِيحِ الصَّبا مَرَّتْ على رَوْضٍ لوابِلِ صَيْبِه تَعْمِيمُ [٨٧/ ب]

يا ابنَ الذي للشافعيِّ[2] بعِلْمِه فَضْلٌ على مَرِّ الزَّمانِ عَظِيمُ

أبداً سِراجُ عُلومِه مُتوَقِّدٌ يَهْدي كما يَهْدِي الهُداةَ نُجومُ

من ذاك ضاءَتْ مِصْرُ ثم شَآمُها وكذا العِراقُ وفارِسٌ والرُّومُ

فاسلَمْ أبا الفَضْلِ الذي مِن فَضْلِه أَمسَيْتُ في بَحْرِ السَّماحِ أَعُومُ

ما هَيَّجَ المُشْتاقَ تَذْكارُ الهوى أو هَبَّ وَسْطَ الخافقَيْنِ نَسِيمُ

وقال الشيخُ سراجُ الدِّين الأُسوانيّ، أيضاً: [من الطويل]

لِيَهْنِكَ هذا العِيْدُ يا مَن بمِثْلِهِ غَدا الدَّهرُ مَمْدُوحاً وكانَ مُذَمَّما

ولَوْ أنَّ هذا الدَّهرَ صَلَّى على امرئ لإحسانِهِ صلَّى عليكَ وسَلَّما

وقال الشيخ شمسُ الدِّين الهيثميُّ: [من الكامل]

قَدِمَ الحَبيبُ فسُرَّ كلُّ العالَمِ أهلاً وسَهْلاً بالإمام العالِمِ

---

(١) زيادة منا؛ ليستقيم البيت وزناً.

(٢) علّق في الحاشية في الأصل: «يعني لمذهب الشافعي»، وكأنه استعظم معناه الظاهر، وهو معنًى مستنكر؛ فكان لا بدّ من تأويله.

أَحْيا الوَرى بَعْدَ المَماتِ قُدومُه ... فاللهُ يَحفظُه لنا مِن قادِمِ
كانت بلادُ الشامِ مُشرِقةً به ... تَزهُوْ بحُسْنِ أزاهرٍ ومَقاسِمِ
ولقد بَكَتْ مِصْرٌ لغَيْبتهِ فمُذْ ... وَفَا لها أضحَتْ بثَغْرٍ باسِمِ
قد عادَ في خيْرٍ فنَشكُرُ رَبَّنا ... جُهْداً على إحسانِه المُتراكِمِ
والحمدُ لله الذي قد رَدَّه ... لمَعاهِدٍ تَسمُوْ به ومَعالِمِ
فتَباشَرُوا يا أهلَ مِصْرَ بجامِعٍ ... للفَضْلِ وافتخِرُوا بأزهَرِ حاكِمِ
جَلَّ الذي أَوْلاه ما أَولاهُ مِنْ ... وَرَعٍ لزُهْدٍ كالغَرِيْمِ مُلازِمِ
سَبَقَ الذين تَقدَّمُوه بفَضْلِه ... وبما حَوى مِنْ عِلْمِه المُتقادِمِ
سُبْحانَ مُبدِعِه بأَجملِ صُورةٍ ... سُبْحانَ مانِحِه برأيٍ حازِمِ
سُبْحانَ مَن قد زانَهُ بخَلائقٍ ... سُبْحانَ مَن قد خَصَّه بمَكارِمِ
ساسَ الأُمورَ برَأْيِه وبحَزْمِه ... لا يَخْتشِيْ في الحَقِّ لَوْمةَ لائمِ
يَقضي بأمْرِ الله لم يَكُ[1] جائراً ... في الحُكمِ إذْ يُمضِي وليسَ بظالمِ
قَسَمَ الإلهُ له مَحاسِنَ حازَها ... وجَلالةً، سُبْحانَه مِنْ قاسِمِ
إنْ دَرَّسَ العِلْمَ الشَّريفَ رأيْتَه ... مِن غَيْرِ تَوْقيفٍ كسَيْلٍ حاطِمِ
[٨٩/ب] / وإذا تَصدَّى للحَديثِ سَمِعتَ مِنْ ... ألفاظِه ما سَرَّ قَلْبَ الصائمِ
وإذا تكلَّمَ في الدُّروسِ فقُلْ عَنِ الْـ ... ـبَحْرِ المُحيطِ الزائدِ المُتلاطِمِ
وإذا أتى الطُّلّابُ مجْلِسَ دَرْسِه ... لَمْ يَلْقَ غيرَ مُزاحِمٍ لمُزاحِمِ
وإذا تَصدَّرَ للمَواعيدِ التي ... تُحْيِيْ الوَرى أَلْفَيتَ كلَّ غَنائمِ

---

(١) في الأصل: «يكن»، وبه يختلّ الوزن، وأثبتنا ما صوّبنا.

وإذا سألتَ جَنَابَه في حاجةٍ نِلْتَ الـمُنى ورَجَعْتَ رَجْعةَ غانِمِ
وإذا رَقى يوماً لوَعْظٍ مِنْبراً وأَتى بمَوعِظةٍ فكَمْ مِن هائمِ
وإذا ذَكَرْتَ مَكارِماً شاعَتْ له فأطِلْ، وقَصِّرْ عن مَكارِمِ حاتِمِ
هذا الـمُفنِّنُ شَيْخُ الاسلامِ الذي في مَدْحِه قد راقَ نَظْمُ الناظِمِ
جَزَمَ الأنامُ بأنه أَزكى الوَرى ولَكَمْ له مِنْ فِعْلِ أمْرٍ جازمِ
ما انفَكَّ في عِلْمِ القِراءةِ نافعاً لكَثيرِ قَوْمٍ في قِراءةِ عاصِمِ
فالعِلْمُ والدِّينُ الشَّديدُ تَلازَما في بابِه الـمَقْصُودِ أيَّ تَلازُمِ
ما لانتهاءِ عُلومِه مِنْ غايةٍ كلّا وليسَ لـحُكمِه مِنْ صادِمِ
أَحيا عُلومَ الدِّينِ فَهْوَ الـمُنْتَقى في الكَوْنِ من عَرَب به وأعاجِمِ
هو عُدَّةُ العُلَماءِ جامعُ شَمْلِهِمْ بالفَضْلِ شامِلُهمْ وكافِيْ العادِمِ
مُغْني الفَقيرِ [و](1) مَسْلَكُ الطُّلّابِ مِنْـ ـهاجُ الهُدى وكِفَايةٌ للغارِمِ
وخُلاصةُ القَوْلِ الوَجيز بأنه حاوٍ عُلوماً ما حَواها آدمِيْ
قاضِيْ القُضاةِ جَلالُ أَهْلِ زَمانِه عَلّامةُ الدُّنيا وقُطْبُ العالَمِ
ما زالَ للمَلِكِ الـمُؤيَّدِ ناصِراً بسَدادِ آراءٍ وكَفِّ مَظالِمِ
فغَدا لـمَنْ قد خالَفُوه هازِماً أعظِمْ به لِـمُخالِفٍ مِنْ هازِمِ
هَدَمَ الذي يَبْنِيْه أعداءٌ له حقّاً وما لِبنائه مِنْ هادِمِ
مَلِكٌ مُهابٌ مِنْ سَعادةِ رَأْيِه وكَمالِ سُؤْدَدِ قَدْرِه الـمُتعاظِمِ
أنْ لا يُفارِقَ ذا الإمامَ الـمُجْتَبى حتى ولا مِقْدارَ هَجْعةِ حالِمِ
ويَقُولَ إنْ ذُكِرَ الـمُلُوكُ: أنا الذي قد سُدْتُهم بمُسامِرِيْ ومُنادِمي

---

(١) زيادة منا؛ ليستقيم البيت وزناً.

مَـن قد رَقا في العِلْم مـا لم يَرْقَه الْـ ـقاضِي حُسَـينٌ والإمـامُ الدارِمِيْ
حَـبْرُ الوُجـودِ وبَحْـرُ أُمَّـةِ أَحمـدٍ خَيْرِ الأنامِ المُصطفى مِنْ هاشِمِ[1]
/ ويُعطِّرُ الدَّسْتُ الشَّـرِيفُ بذِكْره فيفُـوحُ طَـيِّـبُ نَشْـرِه للنَّاسِـمِ
[٨٩/ب]
فـاللهُ يُولِـيْ ذا الإمـامَ مَلِيْكَنـا عِـزّاً ويَـعـضُـدُه بنَـصْـرٍ دائـمِ
الله يجْعَـلُ سـائرَ الأعـداءِ مَقْـ ـتُولِـيْنَ منـه برُمْحِه والصَّـارِمِ
ويزيدُ [فَضْلاً][2] شَـيْخَه وإمامَنا قاضِيْ القُضاةِ العالِـمَ ابنِ العالِـمِ
اللهُ يُـعْـلِـيْـه ويَحْـفَـظُ ذاتَـه طُوْلَ الـمَدى مِنْ كُلِّ خَطْبٍ داهِمِ
ويُدِيمُ جَوْهَـره النَّفِيسَ لتاجِنا الْـ ـقاضي الشَّديدِ البَأْسِ عندَ تَحاكُمِ
اللهُ يُـبْـقِـيـه لسَـيِّـدِنا أبـي الْـ ـعَدْلِ التَّقيِّ أبي الفَضائلِ قاسِـمِ
ويُـرِيْ أخـاهُ فيـه كُلَّ مَسَـرَّةٍ ويُـنِـيْـلُـه منه أجَــلَّ كـرائـمِ
ولسـيِّده[3] ابـنِ أخيـه يُبْقـي عَمَّه ويَقِيـه شَــرَّ مُعانِـدٍ ومُخاصِـمِ
وعـلى أبيـهِ شـيخِ الإسـلامِ الإما مِ الـحَبْرِ قُطْبِ الوَقْتِ رَحْمةِ راحِمِ
اللهُ يَرحَـمُ مَـن مَضـى مِنْ نَسْـلِه وأقـاربٍ سـادُوا بـه ومَحـارِمِ
اللهُ يُسـكِنُه غـداً يـومَ الـجَـزا دارَ الـمُقامَـةِ في النَّعِيـمِ الدائـمِ
يـا عالِـمَ الدُّنيـا ويـا مَـن ذِكْـرُه في مِدْحتـي يَمْحُو جميـعَ جَرائمي

(١) وقع بعده فقرةٌ مقحمةٌ ليس ترتيبها هنا قطعاً، وإنما جاءت في ورقة مفردة فوُضعت ـ خطأً ـ هنا، وهي بخطٍّ مغايرٍ، وقد اشتملت على مجموعة من المسائل سلف جميعها مفرّقاً فيما مضى، وآثرنا حذفها.

(٢) مكانها مطموس، واجتهدنا في قراءتها.

(٣) كذا هو مختلّ الوزن، إلا أن تُقرأ: «ولِـسِيْده» (على العامِّيّة)، ورسمها في الأصل مشكل، وقد تُقرأ: «ولسيفه».

الهيثميُّ أَتَى بنَظْمٍ مُقصِّرٍ فاقبَلْ مَديحاً مِن عُبَيْدٍ خادِمِ
لم يَستعِرْ في مَدْحِه شيئاً ولم يَكُ كاذباً فيه وليسَ بآثمِ
ولَأَنْ يكُنْ مَدْحُ الأكابرِ سُنَّةً فالمَدْحُ فيكَ لَفَرْضُ عَيْنٍ لازِمِ
لا زِلْتَ في نَصْرٍ ورِفْعةِ مَنصِبٍ ونُفوذِ أحكامٍ وعِزٍّ قائمِ
تُحْيِيْ الوَرى بجَوائزٍ ومآثرٍ في كُلِّ أعيادٍ لهُمْ ومَواسِمِ
وعلى النبيِّ مِنَ الإلهِ صَلاتُه ما عَبَّرَ العُلَماءُ رُؤْيا النائمِ
وعلى الصَّحابةِ والقَرابةِ ما بَدا نَجْمٌ مُضيءٌ جُنْحَ ليلٍ فاحِمِ
تَبْدُو بنَشْرٍ طَيِّبٍ وخِتامُها مِسْكٌ يَفُوحُ لبادئٍ ولخاتِمِ

وقال محمّد بنُ عُقيلٍ الأندلسيُّ: [من البسيط]

زارَتْ فأطْفَتْ لَهيباً زائدَ الضَّرَمِ بماءِ وَصْلٍ لَذيذٍ باردٍ شَبِمِ
وافَتْ فوافَتْ مُعَنّاها على ظَمَإٍ وقَلْبُه من مُعَنّاتِ[1] الغَرامِ ظَمِيْ
سَمَتْ مَعاني مُعانِيْها فما بَرِحَتْ سُلطانةً بينَ أهلِ العِشْقِ كُلِّهِمِ
/ بَدَتْ فأبدتْ مُحيّاً لا شَبِيْهَ له مُنْجِي القُلوبِ ..... [2] السَّقمِ [٩٠/أ]
تبَسَّمتْ فأَضاءَ الكونُ أَجْمَعُه مِنْ نُورِها ....
فلا سُعادٌ ولا هِنْدٌ تُشاكِلُها إذا تَبدَّتْ بثَغْرٍ ....
خَوْدٌ رَدَاحٌ لها في الحُسْنِ نافِلةٌ خَرِيْدةٌ رِيْمةٌ صَيَّاد ....
قد خَصَّها رَبُّها بالحُسْنِ فاكتَمَلَتْ أوصافُها فَهْيَ ذُوْ حُسْنٍ ....
صالَتْ على كُلِّ أهلِ الحُسْنِ قاطِبةً فصَيَّرَتْهُمْ لها مِنْ ....

(١) لعلها: «مُعاناة».
(٢) أمكنة النقاط في هذا البيت والأبيات الخمسة التالية مطموسة بشدّة.

صالَتْهُمُ بلِحَاظِ النُّجْـلِ فابتَدَرُوْا طَوْعـاً لِـما أَمَرَتْ في حـالِ وقتِهِم
وأنشـدَتْ بلسـانِ الحـالِ قائلـةً: يَهْنِيكُـمُ باللَّبيـبِ الطاهِـرِ الشِّيَم
تَعْني بذاك جَلالَ الدِّينِ مَن شَرُفَتْ به التدارسُ[1] وابْدَتْ بِشْـرَ مُبتسِم
نَجْلَ الإمامِ سِراجِ الدِّينِ مَن جُمِعَتْ فيه الفَضائلُ والأفضالُ من حِكَمِ
قاضِيْ القُضاةِ جَلالُ الدِّينِ سيِّدُنا نِعْمَ النَّسِيْبُ اللبيب الوافيَ الذِّمَمِ
اللهُ أســعَــدَه، اللهُ أيَّــدَه اللهُ قَلَّدَه بالنَّصْـرِ مـن قِدَمِ
دَقَّتْ بَشـائرُه بالسَّـعدِ فاتَّضحَتْ أعـلامُ سُـؤدَدِه في النـاسِ كلِّهـمِ
لو لم تكُنْ قـد عَلَتْ في العِلْمِ هِمَّتُه لـمَا غَدا بين أهـلِ العِلْـمِ كالعَلَمِ
كَمْ من عُلومٍ صِعَابٍ خاضَ أبْحُرَها فجـاءَ منهـا بـدُرٍّ رائـقِ الكَلِـمِ
«مِنْهاجُ تَنْبيهِه» حاوِيْ «الوَسيط» وفي وَجيـزِ ألفاظِـه دُرٌّ مـن الحِكَـمِ
وفي «الوُصولِ» حَصا «المَحصُول» ثم رَقا إلى عُلـومِ أُصولِ الدِّيـنِ بالـهِمَمِ
قـد حـازَ في كلِّ عِلـمٍ لُبَّـه فغَـدا بالعِلْـمِ مُمتلئـاً كالبَحْـرِ مُلتطِـمِ
مـاذا يقـولُ لِسـاني في مَدائحِـه ولـو أتيـتُ بمَنْثُـورٍ ومُنتَظَـمِ
يـا مَـن ثَنـاه كمِسْـكٍ عابِـقٍ أرِجٍ وكَفُّـه بَحْـرُ جُـودٍ للأنـامِ طَمِـيْ
يـا مَـن أيادِيْـه مـا سَـحَّتْ بذَرَّتِها لكن بسُحبٍ فأحْكَتْ وابِلَ الدِّيَمِ
لله أنـتَ جَـلالَ الدِّينِ مِـن رَجُلٍ سـامي الفَخارِ عَزيزِ القَـدْرِ مُحترَمِ
لكَ الـمَناصِبُ تَسعى وَهْيَ ذاعِنةٌ كـما لبابِـكَ يَسْـعى كلُّ مُحتشِـمِ
ومـا تَداعَتْ لـك الدُّنيـا وزِيْنَتُها إلا لتَغْنَـمَ منهـا مَغْنَـمَ الكَـرَمِ

---

(١) لعلها: «المدارس».

عليـكَ خَلَّـد رَبُّ العَـرْشِ نِعْمتَه ... ومَدَّ في عُمُـرِ الـمَخْـدُومِ للخَدَمِ

/ خُذْها إليـكَ قَصيداً دُرَّةً نُظِمَتْ ... من فِكْرةِ ابنِ عَقيلٍ أصغرِ الـخَدَمِ [٩٠/ب]

واسلَمْ ودُمْ وابْقَ في أَمْنٍ وفي دَعَةٍ ... وفي سُرورٍ وفـي عِـزٍّ وفـي نِعَمِ

مـا ذَرَّ شـارِقُ وَبْـلٍ صَيِّـبٍ هَتِـنٍ ... ولاحَ نجمٌ سَرى في حِنْدِسِ الظُّلَمِ

وقال الشيخ شرفُ الدِّينِ الأنطاكيُّ(١): [من السريع]

مَـجلِسُـنا هـذا بَـدِيـعُ النِّـظـامْ ... بِهـــؤلاءِ الـعُـــلَـما الأعــلامْ

أعــلامُ دِيْـــنِ الله حُـكَّـامُـــنـا ... لا بَرِحُـوا يَرقَـوْن أعـلى مَقـامْ

بـينَ يـدَيْ عَلَّامـةٍ كَـمْ شـفى ... عِيّاً وكَـمْ أذهـبَ عنّـا السَّـقامْ

جَـلالُ دِيْـنِ الله والحاكِـمُ الْـ ... ـفَيْصـلُ باللُّطْـفِ أَلَدَّ الـخِصَـامْ

في كلِّ عِلْـمٍ ذُو يَـدٍ طالَـتِ الْـ ... ـأَيْـدِيَ في البَحْـثِ لـدى الازْدِحامْ

مُسـتخرِجُ مَكْنُـونَ عِلْـمِ الـوَرى ... مِنْ وَكْرِها سَـهْلاً بحُسْـنِ اقتِحام

كَـمْ مُشـكِلاتٍ عنـكَ مَحْجُوبـةٍ ... بـفِكْـرِه عـنهـا أمَـاطَ اللِّـثـامْ

كـأنَّـما الـطُّـلّابُ مِــن حَـوْلِـه ... كَواكِـبٌ وَهْـوَ كبَـدْرِ التَّـمامْ

عَلَّامـةُ الدُّنيـا ومَـن قـد غَـدا ... يُشـار في الفَضْـلِ لـه بالبَنـامْ(٢)

بَـثَّ عُلومـاً فـي دِمَـشْـقَ لـنـا ... عـن بَعْضِهـا ضـاقَ نِظَـامُ الشَّـآمْ

---

(١) مسعود بن عمر بن محمود بن أنمار الأنطاكي شرف الدين النَّحوي، قال الحافظ ابن حجر: «قدِم إلى حلب وقد حصّل طرفاً صالحاً من العربية، ثم قدم دمشق فأخذ عن الصَّفديِّ وابن كثير...، وتقدَّم في العربية وفاق في حُسن التعليم، ... وكان يكتب حسناً، وينظُم جيِّداً»، توفي سنة خمس عشرة وثمان مئة. رحمه الله رحمة واسعة. «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٧: ١١٤).

(٢) البنام: لغة في البَنَان: أطراف الأصابع، الواحدة: بنانة (بنامة).

عُلومُه مَأْخُوذةٌ عن أبٍ سِراجُه يَكشِفُ عنّا الظَّلَامْ
وكلُّكُمْ يَخْبُرُه خِبْرَةً تُغني عن الحَدِّ وطُولِ الكَلَامْ
وجُمْلةُ القَوْلِ: غَدا عالِماً في كلِّ عِلْمٍ ماهِراً، والسَّلامْ
يَرحَمُه اللهُ ويُبْقي لنا جَلَالَنا فَهْوَ لدَيْنا المَرامْ
جامِعُ شَمْلِ العِلْمِ مَعْ أهْلِه على كِتابٍ فيه أَحْلى كَلامْ
كَمْ فيه من عِلْمٍ ومن حِكْمةٍ تُعْزَى إلى سَيِّدِ هذا الأَنامْ
أَشجارُه تُثمِرُ حُلْوَ الجَنَى أَلَذُّ عِنْدي مِنْ لَذِيذِ المَنامْ
كأنَّه في فَنِّه جَنَّةٌ كَوْثَرُها فاضَ كفَيْضِ الغَمامْ
فَهْوَ لِمَجْمُوعِ عُلومِ الوَرى عُنْصُرُه مِنْ قَبْلِ حامٍ وسَامْ(١)
حَوَى كَلامَ المُصطفَى أَحمدٍ أفضَلِ مَن حَجَّ وصَلَّى وصَامْ
صلَّى عليهِ اللهُ ما زَمْزَمَ الْـ ـحادِيْ وما غَرَّدَ وُرْقُ الحَمامْ
/ واللهَ نَرْجُو [أنْ](٢) يُبَقِّيْ لنا عُمْرَك يا شَيْخَ الوَرى أَلْفَ عامْ [٩١/أ]
واحفَظْ إلهي عُلَماءَ الوَرى لا سيَّما الحُضَّار في ذا الخِتامْ
وكُنْ لسُلطانِ الدُّنا حافِظاً بالعَوْنِ والعَيْنِ التي لا تَنامْ
واغفِرْ لمن أَضحى هنا قارِئاً بُرْهانِ دِيْنِ الله [ذا](٣) إبْرَهامْ(٤)

* * *

(١) «حام وسام»: من أبناء نوح، عليه الصلاة والسلام.
(٢) زيادة منّا؛ ليستقيم وزن البيت.
(٣) زيادة منّا؛ ليستقيم وزن البيت.
(٤) «إبرهام»: إبراهيم.

حرف النون

قال الأديب زين الدين شعبان الأثاري: [من البسيط]

لاحَتْ على الكَوْنِ أقمارٌ وغِزْلانُ ... فهاجَني للّقا شَوْقٌ وأشجانُ
يا مَن خيالُهُمُ بالطَّرْفِ مَنزِلُه ... والله إنَّكمُ بالقَلْبِ سُكّانُ
يا مَن إذا ذُكِرُوا للمُسْتَهامِ بِهِمْ ... يوماً فكُلِّيْ لِذاكَ الذِّكْرِ آذانُ
فيكُمْ غَرامِيْ ومنكُمْ أَرْتَجي ولكُمْ ... محبَّتي وبكُمْ ما عِشْتُ جَذْلانُ
جَمالُكُمْ نَصْبُ عَيْني دائماً وكذا ... جَميلُكمْ ما لَوَاني عنه نِسْيانُ
يا مَن عَرَفناهُمُ دَهْراً وقد هَجَرُوا ... يا لَيْتَ في الحُبِّ لا كُنّا ولا كانُوا
زادَ الغَرامُ فلا يُحصَى لكَثْرتِه ... ولو تَداوَلَهُ كَيْلٌ ومِيْزانُ
مَنِ الكَئيبُ وقد خاضَتْ وقد لَعِبَتْ ... في دَمْعِه بين أَهلِ العِشْقِ غِزْلانُ
هذي كشَمْسِ الضُّحى في حُسْنِ صُورتِها ... وذا كبَدْرِ الدُّجى في الخَلْقِ فتّانُ
والنَّرْجِسُ الغَضُّ في أَجْفانِه عَجَبٌ ... تَبْدُو لنا كسُيوفٍ وَهْيَ أَجْفانُ
بالقَدِّ قد غارَ منه الغُصْنُ في هَيَفٍ ... والوَرْدُ بالخَدِّ أَمْسَى وَهْوَ خَجْلانُ
عَجِبْتُ مِن خَدِّه الجَمْرِيِّ مُمتزجٌ ... مَعَ الحَيَا ولَه في القَلْبِ نِيْرانُ
شَكْلٌ لَطِيفٌ بَديعٌ في مَحاسِنِه ... كأنَّما هُوَ للمُشتاقِ بُسْتانُ
ورِيْقُه الخَمْرُ والمِسْواكُ شاهِدُه ... وكيفَ يَشْهَدُ عَدْلٌ وَهْوَ سَكْرانُ؟!
أَبِيْتُ منه بطُولِ اللَّيلِ في قَلَقٍ ... والقَلْبُ والطَّرْفُ مَكْبُولٌ وسَهْرانُ
وكان دَمْعِيَ يَجْري لُؤلؤاً فغَدا ... كالبَحْرِ بالصَّبِّ يَجْري وَهْوَ مَرْجانُ
يا جِيْرَةَ الحَيِّ هل عَوْنٌ بمَنْفَعةٍ؟! ... وطالما نَفَعتْ في الناسِ جِيْرانُ

تـالله بـالله قُومُـوا في مُسـاعَدتي يا مُسلِمينَ[١] أمَا في الناسِ إنسانُ؟!
فاقصِرْ لِسَانَيْكَ مع وَجْهَيْكَ في عَذَلي يـا مَـن حَـكاهُ عـلى الحالَـيْنِ قَبَّانُ
أَهـوى غَـزَالاً شَرُوداً رُمْتُ أَلْزَمُه فصَـادَني وَهْـوَ فَتَّـاكٌ وفَتَّـانُ
[٩١/ب] / وكانَ عِشْـقِيْ لـه سِرّاً فنَـمَّ بنـا نَمّامُ حُسْـنٍ عـلى الـخَدَّيْـنِ رَيْحانُ
وكانَ يَنفِـرُ والغِـزْلانُ أحسَـنُها هـو النُّفُـورُ غَـزالٌ وَهْوَ عَطْشـانُ
كـأنـما قَــدُّه رُمْـــحٌ لعاشِقِه والرُّمْـحُ في طَرْفِـه للقَتْـلِ إمْـكَانُ
كأنما ثَـغْـرُه مِـسْـكٌ لناشِقِه إذا انْثَنى عن خِطَابٍ وَهْوَ نَشْـوانُ
عَجِبْتُ مِن فِيْـهِ فيهِ الـدُّرُّ مُنتظِمٌ جَـواهِـرٌ ويَـواقـيـتٌ وعِقْيانُ
كـأنـما هِــيَ ألـفـاظٌ مُـكـرَّرةٌ بخَـيْرِ عَبْـدٍ لـه مَـوْلاه رَحْمـنُ
قاضِيْ القُضاةِ جَلالُ الدِّينِ أفضَلُ مَن أقامَـه لأُمـورِ الـخَلْـقِ سُـلْطانُ
الشـافعيُّ الذي في العِلْـمِ صارَ به للرافعـيِّ وللأصحـابِ أرْكانُ
عِلْـمٌ وحِلْـمٌ وآدابٌ ومَعْرِفـةٌ وعِفَّـةٌ وعَظِيـمُ الـحِـذْقِ دِهْقَـانُ
ومُعلَـمُ الطَّرَفَـيْنِ البَحْـرِ والِـدِه وجَـدِّه الـحَبْرِ هل يَحْكِيهِ إنسـانُ!
يـا مَـن يَقِيـسُ سِـواهُ مَعْ مَحاسِـنه شـتَّانَ بـين الـوَرى خَـزٌّ وكَتّـانُ
يابْـنَ الأفاضـلِ مِـن أُمٍّ لـه وأبٍ يا واحِـداً جَلَّ منه القَدْرُ والشَّـانُ
يـا واحِداً فـاقَ في قَـوْلٍ وفي عَمَلٍ سَـماهُ[٢] لم يَختَلِـفْ في فَضْلِـه اثنانُ
كُلُّ القُضـاةِ وأهـلُ العِلْـمِ قاطبةً في بـابِ فَضْلِـكَ يا مَخْـدُومُ غِلْمانُ
شَيْخُ الـمَشايخِ للإسلامِ سَيِّدُهمْ عِلْـماً وعَدْلاً وبالـمَعْـرُوفِ مَلآنُ

---

(١) الوجه: مسلمون.

(٢) كذا، ولعلها: «سِواه».

شَـيخٌ ووالـدُه شـيخٌ وعاضِـدُه ... شـيخٌ فنِعْمَ ـ وحقِّ الله ـ شَـيْخانُ
عَيْنٌ أتـى بعد عَيْنٍ فاستُعِيضَ له ... عَنْهـا وفَـرْعٌ زَكِـيٌّ الأصـلِ رَيّانُ
بحُسْـنِ سِـيْرتِه الآبـاءُ قـد رُحِمَتْ ... وزانَهـم منـه تَوْفيـقٌ وعِرْفـانُ
لا تَطلُبَـنَّ دَليـلاً عـن سَعَادتِهمْ ... بـهِ وهـاكَ نَظِـيراً فيـه بُرْهـانُ
كَمْ من أبٍ قد عَلا بابنٍ ذُرَا شرفٍ ... كـما عَـلا برَسُـولِ الله عَدْنـانُ
قاضٍ صَمُوتٌ عن الفَحْشاءِ مَنطِقُه ... مُطَهَّـرٌ وَهْـوَ في التَّدْرِيْسِ مِلْسـانُ
مُوفَّـقُ القَـوْلِ والأفعـالِ هِمَّتُـه ... في الفَضْلِ والعَدْلِ أحوالٌ وألْوانُ
شَكْلٌ سَعِيدٌ جَمِيلُ الـخَلْقِ ذو خُلُقٍ ... مُعظَّمٍ وعـلى الـمَعْـرُوفِ مِعْوانُ
وفيـه شَـيْئانِ مَحْبُوبانِ مـا اجْتَمَعا ... لغَـيْرِه وهُمـا: حُسْـنٌ وإحْسَـانُ
والأَصلُ والعِرْضُ والأفعالُ طَيِّبَةٌ ... منـهُ وقـائلُـه سِـرٌّ وإعْـلانُ
/ شخصٌ بأفضالِه بَغْدادُ قد شَهِدتْ ... فصدَّقَتْهـا عـلى ذا القولِ أسْـوَانُ [٩٢/أ]
تُـرْوَى أحاديثُـه فينـا مُعْنَعنـةً ... يَضِيـقُ منها عـن التَّحريـرِ مِيْزانُ
فالقولُ منهُ صحيحٌ والنَّدى حَسَنٌ ... والضِّدُّ طَرْفٌ ضَعِيفُ العَقْلِ نَدْمانُ
قـاضٍ غَدا عُمْدَةَ الأحـكام ثُمَّ له ... بمَنْصِـبِ الشَّـرعِ إلمـامٌ وإمْـكانُ
وفي الأُصولِ له «المُحصْولُ» حُجَّتُه ... فيهـا دليـلٌ عـلى العَلْيـا وبُرْهـانُ
صحيـحُ فكـرٍ ومعقـولٍ ومَنْطقُه ... لناظـرِ العَـيْنِ في الأشـياءِ إنسـانُ
«منهـاجُ تَنْبيهِه» حاوِيْ الفُروعِ به ... وفي «أماليْـه» للفُرْسـانِ مَيْدانُ
لنَحْـوه كلُّ قَلْبٍ مالَ من شَـغَفٍ ... فالفَتْحُ منهُ لشاكي الكَسْـرِ جُبْرانُ
في القَدْرِ والذاتِ والفتوى يَلُوحُ له ... رَفْـعٌ ونَصْـبٌ وجَـزْمٌ فيـه إتقـانُ
له اختِصاصٌ على التَّمييزِ مُنتصِبٌ ... بِـذا لـه شَـهِدَتْ قَيْـسٌ ونَجْـرانُ

لـو كلُّ قاضٍ عَرَاه النَّقصُ جاءَ له ... لـمّا اعـتَراهُ وحـقِّ اللَّـهِ نُقصانُ

مِن حُسنِ تَصْـريفِه نالَ المزيدَ على ... نَظِـيرِه مِثْـلَ مـا قـد زادَ فَعْـلانُ

وصحَّ في اسـمٍ وفي فِعْلٍ وليسَ له ... حَـرْفٌ إلى عِلَّةٍ يُعْزى ولـو خَانُوا

وللمَعـاني بيـانٌ مِـن بَـدائـعِـه ... يُغْنيكَ منـه عن الـمِصْباحِ تِبْيانُ

تمويـلُ بـاعٍ مَديـدِ الكَفِّ باسـطِه ... لـه بـكُلِّ عَـرُوضٍ منـه أوزانُ

كلُّ العُلـومِ حَواهـا في طَوِيَّتـهِ ... نَقْـلاً وعَقْـلاً وبـالآدابِ شَـبْعانُ

شَخصٌ هو العَيْنُ من عُرْبٍ ومن عَجَمٍ ... وغالِبُ الناس شاشاتٌ وقُمْصانُ

لـه الفُتـوَّةُ والفَتْوى قد اشـتَهرتْ ... كأنـما هـو في الـحالَـيْنِ سُـفْيانُ

سَـجَدتُ لله شُـكْراً عنـد رُؤيتِـه ... وطالما نَفَـعَ الإنسـانَ شُـكْرانُ

دُخولُـه لدِمَشـقٍ كانَ فيـه لهـا ... أُنْسٌ وعَمَّ الوَرى بَسْطٌ وألْـحانُ

غَنَّتْ على الـجَنْكِ فينا جِلِّقٌ طَرَباً ... والغَيْثُ نَقَّطَ قَطْـراً وَهْوَ خَجْلانُ

وفي مَقاسِمِها الأَرزاقُ قد قُسِمتْ ... وقـد رَبَـتْ رَبْـوةٌ منهـا وأَغصانُ

وطابَ مَعشـوقُها عَيْشاً وعاشِقُها ... فلا يَصُدَّكَ عن ذا[1] العَيْشِ حِرْمانُ

وللعَـوافي بأعـلى النَّهـرِ مَصْطبـةٌ ... مَـن لا يَراهـا وإلا فهـو غَلْطـانُ

كم برَّدتْ عَيْنَها والقَلْبَ من شَغَفٍ ... بهـا إليـكَ بدَمْـعٍ وَهْـوَ هَتّـانُ

[٩٢/ب] / أضحى يزيدُ على ثَوْرا وما بَرَدى[2] ... إذْ فيهـا لانقِطـاعِ الوَصْلِ أحزانُ

والآنَ أَقبَلْتَ في سَعْدِ السُّعودِ على ... رَغْمِ الحَسُودِ وطَرْفُ البِشْـرِ يَقْظانُ

وكلُّ ذا فَـرَحٌ لـمّا حَلَلْـتَ بهـا ... في خَـيْرِ وَقتٍ به الإنسـانُ فَرحانُ

---

(١) في الأصل: «هذا»، وهو كذا مختل الوزن، وأثبتنا ما صوّبنا.

(٢) ثورا وبردى: نهران في دمشق.

نِعْمَ الوُرودُ على فَضْلِ الوُرودِ له ... فَضْلٌ ولو حَلَّ فيه الزَّهْرُ والبانُ
له جَمالٌ بَديعٌ في الرِّضا وله ... أيضاً جَلالٌ عَظيمٌ وَهْوَ غَضْبانُ
فوجهُه وزَمانٌ جاءَ فيه لنا ... والشهرُ كلٌّ رَبيعٌ فيه بُسْتانُ
وصارَ جامِعُها المأنوسُ في شَرَفٍ ... وصارَ في ضِمْنِه ذِكْرٌ وقُرآنُ
وسُرَّ ناظِرُه الشيخُ الإمامُ بما ... بَدا عليه وللأحبابِ أشجانُ
فَرْدٌ وَحِيدٌ مُحِبٌّ مُخْلِصٌ عَلَمٌ ... مَن سادةٍ بكمُ عَزُّوا وما هانُوا
إنْ يَحسِدُوه على عِلْمٍ فلا عَجَبٌ ... ما الجاهلونَ لأهلِ العِلْم إخوانُ
يا جامِعَ الشامِ قد نِلْتَ الأمانَ به ... فلا يَرُوعُك بَعْدَ اليومِ خَوّانُ
فإنَّ خيرَ مَنِ استأجرتَ ذا كَرَمٍ ... وقُوَّةٍ وأَمانٍ وَهْوَ شَبْعانُ
أَضحى له العِزُّ بالغَزِّيِّ ناظِرِه ... لولا الشِّهابُ تَساوى البَيْتُ والخانُ
لولاه واللهِ ما طابَتْ لساكنِها ... أوقاتُه وتَلاشَتْ فَهْيَ كِيْمانُ(١)
لولاهُ عامِرُه بالفضلِ غامِرُه ... بالعَدْلِ ما لاحَ في المِحْرابِ إنسانُ
كم ضَيْعةٍ قَبْلَه ضاعَتْ مَصالِحُها ... وكَمْ خَلا قَبْلَه بيتٌ ودُكّانُ
والآن قَرَّتْ له عَيْنٌ بناظِرِها ... وسَرَّه منه تَوْفيقٌ وإيمانُ
لأنه قامَ بالتَّقوى على قَدَمٍ ... يَهْنِيْهِ من ربِّه حُورٌ ووِلْدانُ
وقد سَكنتُمْ له داراً بمَكْرُمةٍ ... فنِعْمَ واللهِ دارٌ ثُمَّ سُكّانُ
تَخالُها جَنَّةَ الفِرْدَوْسِ في نِعَمٍ ... ظِلٌّ وعَيْشٌ وأشجارٌ وغُدْرانُ
فاللهُ يَحرُسُها دَهْراً بصاحِبِها ... فكم به شَرُفَتْ في الدَّهرِ أوطانُ
واستَوْحَشَتْ لك أهلُ الصالحِيّةِ في ... بُعْدِ المَسافةِ واشتاقَتْك جِيْرانُ

---

(١) الكيمان: جمع كُوم: التلال المشرفة.

والـكُلُّ يَدعُون للمَـوْلى وعِندهُمُ | من الثَّنـاءِ على الـمَخْـدُومِ دِيْوانُ
قاضِيْ القُضاةِ استَمِعْها مِدْحةً جَمَعَتْ | فيها لكُمْ من فُنـونِ الـمَدْحِ أفنانُ
ومِـن مَعـاني بَيـانٍ بالبَديـعِ لها | في كُلِّ بيـتٍ من التَّحسـينِ أرْكانُ
/ شعْبُ الثَّناءِ وشعْبُ المَدْحِ صَيَّرَني | عَبْـداً يقالُ لـه في البابِ: شَـعْبانُ

[٩٣/أ]

إنِّي أُزَيِّـن مَدْحـي بالـجَـلالِ كـما | قد زَيَّـنَ المَدْحَ بالمُخْتارِ حَسّـانُ[1]
مِـن كلِّ خادِمـةٍ بالـمَـدْحِ قائمـةٍ | عنهـا تَقاصَـــرَ قَـسٌّ ثُمَّ سَـحْبانُ
وتَنْثَنـي شُـعَراءُ العَصْــرِ حائـرةً | فيهـا كُهـولٌ وأَشْياخٌ وشُـبَّانُ
بِكْـرٌ مُهذَّبـةٌ عَـذْراءُ مُنْقحـةٌ | حَسْـناء مُعرِبـةٌ في ضمّهـا خانُ[2]
سَـمَّيتُها مَجْمَـعَ البَحْرَيْن حيثُ لها | مِن مِصْـرَ والشامِ نِيْلٌ ثُمَّ خُلْجانُ
تَشـكُو لبابِـكَ أقوامـاً تَـدُورُ بها | كأنَّهـمْ في بيُـوتِ الشِّـعْرِ فِئـرانُ
كـم مُـدَّعٍ أَدَبـاً حتـى تُجرِّبَـه | يومـاً إذا هُـوَ للألفـاظِ وَزَّانُ
ما كُلُّ مَن نَفَخَتْ في بيتِها طَبَخَتْ | أَصْـلاً ولا كلُّ ذي عَيْنَـيْنِ إنسـانُ
في العِلْمِ قَلُّوا وزادُوا في الوَرَى عَدَداً | لـذاكَ قَلْـبُ الفَتـى مَعْهُـنَّ تَعْبانُ
فـاللهُ يَحفَظُهـا مـن عَيْنِ حاسِـدِها | وسـارِقٍ هُـوَ في الأبيـاتِ خَـوّانُ
أَرُومُ جائـزتي عنهـا تَجُـودُ عـلى | أَلْفِيَّـةٍ لي بخَـطٍّ فيـه جُـبْرانُ
كـما خَـبَرْتُ بفَضْـلٍ أُخْتَهـا كَرَماً | يا مَن يُلاقِيْه يومَ الـحَشْرِ رِضْوانُ
واللهُ يُبْقِيـك في خَـيْرٍ وعافيـةٍ | مُؤيَّـداً ظاهِـراً والضِّـدُّ حَـيْرانُ
ما دامتِ الوُرْقُ في رَقْصٍ على وَرَقٍ | ومـا تَرنَّـحَ في الأشـجارِ أَغْصانُ

(١) جعل ممدوحه كرسول الله، ﷺ! نعوذ بالله من سوء القول!
(٢) كذا العجز!

وقال الشيخُ وليُّ الدِّينِ السّكَندريُّ، المشهور بالبَلْبيسيّ: [من الوافر]

قَدِمتُمْ بالسَّلامةِ سالِمينا ... على غَيْظِ الأعادي غانِمِيْنا

وأوحشْتُمْ دِمَشْقَ وساكِنِيها ... وآنستُمْ دِيارَ القاطِنِيْنا

ومِصْرُ تَشوَّقَتْ شَوْقاً كَثيراً ... إليكُمْ فادخُلُوها آمِنيْنا

وبعدُ: الحمدُ لله اعتِمادي ... وتَفْويضي إليه مُسْتعِينا

وأشكُرُ ربِّيَ الحقَّ المُبِيْنا ... إلهَ الخَلْقِ رَبَّ العالِمِيْنا

على عَوْدٍ أعادَ لنا سُروراً ... وأَهْدَى طِيْبَ قُرْبِكمُ إلينا(١)

وقد أَصْبَحتُ نَحْوَك بالتَّهاني ... وبِتْنا حامِدِينَ وشاكِرِيْنا

وهذا العَوْدُ عِيدٌ بالتَّداني ... وجِئْنا بالقُدُومِ مُهنِّئينا

لسيِّدنا ومولانا ويَبْقى ... إمامَ العَصْرِ ذُخْرَ الآمِليْنا

/ وشيخٍ دامَ في الإسلامِ شَيْخاً ... وقُطْبِ العالِمِيْنَ العامِلِيْنا [٩٣/ب]

خَطيبٍ فاقَ في الخُطَباءِ قَسّاً ... وصَدْرٍ في الصُّدورِ الأوَّلِيْنا

جَلالِ العِلْم جِيْلاً بعد جِيْلٍ ... جَلالِ الدِّينِ قاضِيْ المُسلِمِينا

وخالصةِ المُلوكِ بلا ارتِيابٍ ... فخالَصَهُ أميرُ المؤمنِيْنا

هُوَ الحِرْزُ الحَفِيظُ وأيُّ حِرْزٍ! ... يَقِيناً إنه فينا يَقِيْنا

وخارَ مِنَ الكِنانِيِّينَ سَهْماً ... أَصابَ به قُلوبَ الحاسِدِينا

مِنَ البُلْقِيْنِي البَحْرِ اكتِسابي ... نَفائِسَ مَدْحِه منها غَنِيْنا

وأنتَ الشافعيُّ حَنيفُ دِيْنٍ ... ومالِكُنا وأحمدُ مَن لَقِيْنا

---

(١) تُلفظ اللام المفتوحة في «إلينا» بالإمالة القريبة للكسر، كيف العاميّة.

وأصلٌ في الفُروع لـه فُروعٌ زَكَتْ والطَّيِّبينَ الطاهِرِيْنا
ورَوْضةُ أصْلِه تَزْهُو بأصْلٍ تأصَّلَ في رِيَاضِ الصَّالحينا
وأمّا بعدُ: فالإشغالُ منه غَدَا قُوتَ القُلوبِ العارِفِيْنا
هو الحاوِيْ فُنونَ العِلْمِ طُرّاً ومَطْلبُنا وكَنْزُ الطالِبِيْنا
ومِنْهاجُ الوُصولِ إلى المَعالي وتَنْبيهُ القُلوبِ العارِفِيْنا
ومِصْباحُ الهِدايةِ حيثُ يَهْدي إلى الحَقِّ الصِّراطَ المُسْتقِيما
مُحَرِّرُ لَفْظِه فينا بَسِيْطٌ وَجِيْزٌ حين يُلْقِيْهِ عَلينا[1]
به التَّدرِيبُ والتَّهذِيبُ أضحى لكلِّ مُبتَدِيْنَ ومُنتهِيْنا
وفيه نِهايةٌ في كلِّ عِلْمٍ وفيه كِفايةٌ للسائِلِيْنا
أدامَ اللهُ ما دامَتْ ليالٍ لنا أيّامَه دَهْراً وحِيْنا
وأنفَذَ أمْرَه وأعزَّ قَدْراً به أحكامَه وأعزَّ دِيْنا
وصلَّى اللهُ كلَّ غَداةِ يومٍ وسَلَّمَ بالعَشِيِّ ومُصْبِحِيْنا
على خَيْرِ البَرِيَّةِ خيرِ خَلْقٍ إمامِ المتَّقِينَ المُرْتَقِيْنا
وسيِّدِنا مُحمَّدٍ المُنَبَّا خِتامِ الأنبيا والمُرْسَلينا
وجُمْلةِ آلِه ما لاحَ نَجْمٌ وجُمْلةِ صَحْبِه والتابِعِيْنا
بخِدْمةِ سيِّدي الملوكُ حقّاً محمَّدُ قد سَما في المادِحِيْنا
وبالإسكَنْدَرِيّ له اشتِهارٌ ويَدْعو بالبقاءِ لكُمْ أمِيْنا

/ وقال أيضاً: [من مجزوء الرجز] [٩٤/أ]

يا مَن جميعُ الألسنهْ تَلَتْ بصِدْقٍ مِنَنَهْ

(١) تُلفظ اللام المفتوحة في «علينا» بالإمالة القريبة للكسر، كيف العاميّة.

يا سيِّداً يا سَنَداً — ما سَنَّ شخصٌ سَنَنَهْ
يا شيخَ الإسلامِ ومَن — في العِلْمِ حازَ السَّلْطَنَهْ
أنتَ جَلالُ دِيْنِنا — حُزْتَ الخِلالَ الحَسَنَهْ
عِلْماً وحِلْماً والتُّقى — وحُزْتَ نَفْساً مُؤمِنَهْ
وعِفَّةً ورَحْمَةً — فِيْنا وذاتاً صَيِّنَهْ
وعالِمٌ فَرْدٌ غَدا — في كلِّ عِلْمٍ أتقَنَهْ
رُمُوزُه انحلَّتْ له — فَهْيَ عليهِ هَيِّنَهْ
تَهَنَّ بالعِيْدِ وعِشْ — لمِثْلِه أَلْفَ سَنَهْ
قاضِيْ قُضاةٍ لم تَزَلْ — على مَمَرِّ الأزمِنَهْ
مَقبُولَ صَوْمٍ دائماً — بفِطْرةٍ مُؤمَّنَهْ
مُمتَّعاً ما عِشْتَ في — سَعادةٍ مُقتَرِنَهْ
بنِعْمةٍ ورِفْعةٍ — وفِكْرةٍ مُطَمِّنَهْ
أنتَ الذي جَفْني به — شَرَّدَ دَهْراً وَسَنَهْ
إذْ سَهَرِيْ زَوَّجتُه — عَيْني وطَلَّقتُ السِّنَهْ
أَفرغتُ جُهْدي في الدُّعا — لكُمْ وعِنْدي بَيِّنَهْ
ولم تَزَلْ جَوارِحي — على الدُّعا مُؤمِّنَهْ
أُوتِيْتَ من رَبِّ السَّما — مِن كلِّ شيءٍ أحسَنَهْ
وابقَ قَرِيرَ العَيْنِ في — مَكانةٍ مُمكَّنَهْ
وقُلْ وطُلْ وصُلْ على — رَغْمِ العُداةِ الخَوَنَهْ
صَلِّ على محمَّدٍ — صَلاتَك المُبيَّنَهْ

وآلِـــهِ وصَحْبِهِ والتابعينَ سُنَنَهْ
يا ربِّ أبلِغْ جَمْعَهمْ مِنَ السَّلامِ أعْلَنَهْ
واغفِرْ لمن أنشأَ ذي[1] الْـ ـقَصيدةَ المُدوَّنَهْ
/ مُحمَّدِ السَّكَنْدَرِيْ يا رَبِّ واكشِفْ مِحَنَهْ [٩٤/ب]
ما سَكَنَ اللَّيلُ وما كانَ الدُّعا بمَسْكَنَهْ

وقال الشيخ برهان الدين العُرياني[2]: [من الكامل]

بُشْرى لنا [تَتْرى][3] برَفْعِ الشَّانِ عَمَّ السُّرورُ بنا وغُمَّ الشَّاني
ويَدلُّ خَسْفُ الشمسِ أنَّ سَمِيَّها قد عادَ في تَبٍّ و[في][4] خُسْرانِ
ويَلُوحُ بَدْرٌ للسُّعودِ مُبشِّراً بقُدومِ مُنتسِبٍ إلى الرَّحمنِ
قاضِيْ القُضاةِ وشَيخِ الاسلامِ الذي عَمَّ الوَرى بالفَضْلِ والإحسانِ
أَعني جَلالَ الدِّينِ والدُّنيا معاً لا زالَ في حِرْزٍ له وأمانِ
ذُو الفَضْلِ لا تُنْسَى تَوابعُ سُحْبه بفَصاحةٍ تَسمُو على سَحْبانِ
أقلامُه في كَفِّه قد أَثمرَتْ مِن عِلْمِه وزَهَتْ على القُضْبانِ
بحُروفِ خَطٍّ كالرِّياضِ[5] وزَهْرِه في الطِّرْسِ تَبْسِمُ عن سَنا الغُدْرانِ

(١) في الأصل: «هذه»، وكذا يختلّ الوزن، وأثبتنا ما صوّبنا.
(٢) إبراهيم بن عبد الله بن أحمد بن علي برهان الدين أبو الوفاء ابن المحدّث الجمال ابن الحافظ الشهاب، العرياني القاهري الشافعي، وُلد سنة ٧٩١هـ، وتوفي سنة ٨٥٢هـ. «الضوء اللامع» ١: ٧٠-٧١.
(٣) زيادة منا؛ ليستقيم وزن البيت.
(٤) زيادة منا؛ ليستقيم وزن البيت.
(٥) في الأصل: «خط قال الرياض»! وأثبتنا ما صوّبنا.

قد قَهَرَ العُلماءَ سَيفُ عُلومِه ... لـمّا سَطا في حَلْقةِ المَيْدانِ
وكَبا جَوادُهُم وذَلُّوا خُضَّعاً ... لـمّا دُعُوا في حَضْرةِ السُّلطانِ
حازَ السِّيادةَ والسِّياسةَ والرِّيا ... سةَ مُطلَقاً في سائرِ البُلْدانِ
قولٌ علا كلَّ الخَلائقِ حُجَّةً ... قام الدَّليلُ بِذا مَعَ البُرْهانِ
يا سَيِّدَ الحُكّامِ يا كَهْفَ الوَرى ... يا مَن عَلا فَضْلاً على كِيْوانِ(١)
وإذا يَفُوتُك مَحْفَلٌ لم يَحتفِلْ ... بجَميعِ مَن يَجْري من الأعيانِ
والله إنـي صادِقٌ في مِدْحَتي ... ولغيرِكُمْ غَيْري لَفي بُهْتانِ
ووَظيفةً طلَّقْتُها فتحلَّلتْ ... قد يُستحَلُّ الخُوْدُ بالعُمْيانِ
لولاكَ في هذا الوَرى لم يَمْتلِئْ ... إنسانُ عَيْني قَطُّ من إنسانِ
لا زالَ مَن شاناكَ في خَفْضٍ له ... إذْ أنتَ مُنتصِبٌ رَفيعُ الشانِ
تَقْضي وتُمْضي في القَضايا صارِماً ... مِن غيرِ تَقْصيرٍ وغيرِ تَوانِ
يا مَن تفرَّدَ بالفُنونِ جَميعِها ... ما قَدْرُ ما يُثْني عليكَ الثاني!
وإذا أرادَ نَفاذَ وَصْفِ جَميلِه ... نَفَذَ الزَّمانُ وليسَ ذا بالفاني
بكُمُ بَنُو العِلْمِ السُّراةُ تَفاخَرُوا ... وسَمَوْا على هامِ السِّماكِ الثاني
/ أم كيفَ لا وغدوتَ فيهمْ سيِّداً ... بل عالِماً بشَريعةِ الدَّيّانِ! [٩٥/أ]
والتاجُ من فوقِ الرُّؤوسِ محلُّه ... ما مِثْلُه من مَنْجبِ الوِلْدانِ
أقضى القُضاةِ السيِّدُ ابنُ السيِّد ابْـ ... ـنِ السيِّدِ العَلّامةِ الرَّبّاني
اللهُ يُبْقِيْهِ ويُبْقي أصْلَه ... ما ناحَتِ الأطيارُ في الأغصانِ

---

(١) كيوان: نجم.

خُذْهـا عَرُوسـاً بنـتَ فِكْـرٍ حامِدٍ ... مِـن حامـدٍ في السِّـرِّ والإعـلانِ
داعٍ ومُثْنٍ قد كُسِـيْ من فَضْلِكُمْ ... ودُعِـيْ بـإبراهيـم العُـرْياني
وسُـؤالُه إنْ تُسبِلوا سِتْراً عـلى ... ما قَـدْ حَـوَتْ مـن رَكَّـةِ الأوزانِ
لكنَّـهـا قـد زُيِّـنـتْ بمَديحِكُـمْ ... وتَخَلَّفـتْ[1] مـع جُـمْلـةِ الغِلْـمانِ

وقال: [من الكامل]

هَـزَمَ السُّـرورُ عَسـاكِرَ الأحزانِ ... وصَفا الـزَّمـانُ بـعِـزَّةٍ وأمـانِ
والوقتُ طـابَ وشُـيِّدتْ أَركانُنا ... ومَضَـى الـحَسُـودُ بذِلَّـةٍ وهَوانِ
نِلْنـا الـذي كُنَّـا نريـدُ ونَشْتهي ... من فَضْـلِ خالقِنا العَظيمِ الشـانِ
وجَـرَتْ مِيـاهُ العَـدْلِ في أَطْلالِنـا ... وسَقَتْ لرَوْضِ رِياضِنا العَطْشانِ
بإعادةِ الـحَبْرِ الإمامِ الـمُجتهِدْ[2] ... قـاضِيْ القضـاةِ وجامـعِ القُـرآنِ
لرِياض مَنصِبِه الـذي هو روْحُها ... أمسَـتْ به تَسـمُو عـلى الأغصانِ
هذا الذي نُعِتَ القضاءُ مُشـرَّفاً[3] ... بعُلـومِـه وبنُـطـقِـه الـمِلْسـانِ
ما كلُّ مَن رَكِبَ الـجِيادَ يَسُوسُها ... ألقِـرْنُ يَظهَـرُ في فَضَـا الـمَيْدانِ
قُـلْ للَّذي زَعَمَ التشـبُّهَ واعتدى: ... أيُقـاسُ عُـودٌ هَـشٌّ بالرَّيَّـانِ؟!
أَوْقعتَ نَفْسَـك في الهلاكِ بجَهْلِها ... فـتـجَـرَّع الآلامَ بـالـنِّيرانِ
أتريـدُ تَبْقى مِثْـلَ مَن شَـهِدَت له ... بالفَضْلِ أهلُ الفَضْلِ والإحسانِ؟!
مَـوْلًى غَدَتْ أهـلُ الوُجودِ بجُودِه ... مـا بَـيْن مُلتجِـئٍ إليـه وثـانِ

(١) في الأصل: «وتخلقت»، ولعل الصواب ما أثبتنا مصحَّحاً.
(٢) كذا سكَّنها ضرورةً.
(٣) في الأصل: «مشرفٌ».

أعني جَلالَ الدِّيـنِ نَجْلَ سِراجِنا ... سِـتْرَ الوُجـودِ ومُنجِـدَ اللَّهْفـانِ

بَحْرَ العُلومِ حَوى العُلومَ بأَسْرِها ... وفَريـدَ عَصـرٍ مـا لـه مِـنْ ثـاني

قد فاقَ قَسَّ بذِي الفَصاحةِ وارْتَقى ... وبنَظْمِه عـالٍ عـلى حَسَّـانِ

لَوْ ذا تَرى الحُورُ[1] الحِسانُ هَوَيْنَهُ ... ولقُلْـنَ: هـذا سَيِّدُ الوِلْـدانِ

/ واللهِ لـم أَجحَدْ مَكارِمَ فَضْلِه ... ولأَمـلأَنَّ بمَـدْحِـه دِيْـوانـي [٩٥/ب]

يـا ربَّـنـا يـا آللهُ زِدْه تَشـرُّفـاً ... بالهاشـميِّ الأَبْطِحِـيْ العَدْنـانِ

صـلَّى عليه اللهُ ربِّـي دائـماً ... مـا غَـرَّدَ القُمْـرِيْ عـلى أفْنـانِ

وقال الأنطاكي: [من الكامل]

قَـدِمَ السُّـرورُ بمَقْـدَمِ السُّـلطانِ ... فنَسِـيتُ مِـن فَرَحـي بـه أوطـاني

والعَندلِيبُ غَدا خَطِيبَ ذَوِي النُّهى ... بفُنـونِ أسْـجَاعٍ[2] عـلى الأفنـانِ

يَشـدُو عـلى أعـلى مَنابِـرِ دَوْحِـه ... شَـدْواً يُحـرِّك سـاكِنَ الأشـجانِ

والوُرْقُ في وَرَقِ الغُصونِ تَجاوبَتْ ... بمَجامِـعِ الأنـغـامِ والألـحـانِ

والرَّوضُ أرسَـلَ كُتْبَ أوراقٍ إلى ... كُـثْبانِـه والظِّــلُّ كـالعُـنـوانِ

وتَفتَّحـت أكمامُـه طِيْبـاً فصِـفْ ... ما شـئتَ من أَرَجٍ عـلى الأغصانِ

والزَّهـرُ نَضَّـدَ عِقْدَه كَـفُّ الـحَيا ... بالـدُّرِّ والياقُـوتِ والـمَرْجـانِ

وسَـرى النَّسِيمُ لنا يُنشِّـرُ نَشْـرَه ... لاحَ الخيـامُ وفـاحَ رَيَّـا البـانِ

والشـامُ شـامَةُ حُسْـنِه بَـرَزَتْ لنا ... بأئـمَّـةٍ وبِـسَـادةٍ أعـيـانِ

---

(١) في الأصل: «لو رأين الحورُ»! وأثبتنا ما صحّحنا.

(٢) في الأصل: «أشجاع»، وهو تصحيف.

بـجَـلالِـه وكَـمالِـه وجَمالِـه	وبمَجْدِه الـمَنْسُوبِ للشَّيْباني
فَهُـمُ نُفُـوسٌ أَربـعٌ قـد شَـيَّدوا	للدِّيـنِ مـا قَـدْ كانَ مِـن أَرْكانِ
رَوْضٌ تبَسَّـم عـن لآلـئ ثَغْـرِه	كمُبشِّـرٍ بعـد النَّـوى بتَـداني
والقَصْـدُ كلُّ القَصْدِ مَـن لعُلومِه	خَضَـعَ الرِّقـابُ وكَلَّ كُلُّ لِسـانِ
وتوجَّهـتْ فِكَـري إليـه فإنَّـه	بـمَـثـابـةِ الأرواح لـلأبـدانِ
شَـهِدَ الـحَبايِبُ والعُـداةُ بفَضْلِه	مِـن كلِّ قـاصٍ في الأنـامِ وداني
مَن يُنكِرُ الشَّمسَ المُنِيرةَ في الضُّحى	والنُّـورُ منـهُ عَـمَّ كلَّ مـكانِ؟!
جَـمَّ العُـلا بوُجـودِه وبجُـودِه	ذَهَـبَ المفاسِـدُ أيُّهـا[1] الثَّقَـلانِ
قـد سَـوَّدَتْه فِعالُـه البِيْـضُ التـي	هـو أوَّلٌ فيهـا وكُـلٌّ ثانـي
فلسَـيْبِه أمَـلُ الـمؤمِّـلِ جانِـحٌ	وبسَـيْفِه هَـرَبَ الـمُسِيءُ الجـاني
أضحت دِمَشْقُ به جِنَاناً زُخرِفَتْ	عند الـحُلـولِ ونابَ عن رِضْوانِ
قـاضِيْ القُضـاةِ ومَـن بـه بُلقِيْنَـةٌ	فَخَـرَتْ[2] لَعَمْري سـائرَ البُلْدانِ
/ أعلى امرئٍ قد حَلَّ أعلى مَنْزِلٍ[3]	في صَـدْرِه للعلـم أيُّ مـكانِ!
حـازَ العُلـومَ بأَسْرِهـا وغَـدا على	كلٍّ لَعَمْـري راجِـحَ الـمِيْـزانِ
للشافـعـيِّ وأحـمـدٍ ولـمالِـكٍ	نَـسَـبٌ لـه عَـالٍ ولـلنُّعـمانِ
بالعِلْـمِ والعَمَلِ الـخَلِيِّ عن الرِّيَا	وبحِفْظِـه النائـي عـن النِّسـيانِ
وسَـما السِّـماكَ بوالدٍ ما أَبصـرَتْ	مِثْـلاً لـه فـي عَصْـرِه العَيْنـانِ

[٩٦/أ]

(١) في الأصل: «أيّة».
(٢) فَخَرَ الرجلُ الرجلَ: غلبه في الفخر.
(٣) في الأصل: «منزلًا».

وإذا تَبدَّى في مَنازِلِ حُكْمِه ... وعُلومِه ما مَنْزِلُ الكِيْوانِ!
أحكامُه حِكَمٌ وهادِيْ عِلْمِه ... عَلَمٌ إلى الإسلامِ والإيمانِ
ومَحَلُّه حَرَمٌ ومَأْوى نُزْلِه ... عَدْلٌ فبَشِّرْ ضَيْفَه بأمانِ
وكلامُه فَصْلُ الخِطابِ وكَمْ به ... مِن مِنْحةٍ جاءت من الرَّحمنِ
قد جَلَّ وَجْهُ يَراعِه وقَوامِه ... بالحَقِّ عن صَعَرٍ وعن مَيَلانِ
ومَمالِكُ الإسلامِ أعيُنُها غَدَتْ ... وَسْنَى به وبقَلْبِه اليَقْظانِ
وإذا اعتلى لرُكوبِ صَهْوةِ خَيْلِه ... رَكَضتْ به تِيْهاً على المَيْدانِ
وإذا تَبدَّى فالخَلائِقُ أعيُنٌ ... وإذا تَكلَّمَ كلُّهم أُذُنانِ
بفَصاحةٍ وصَباحةٍ ومَلاحةٍ ... وسَماحةٍ وصَراحةٍ وبَيانِ
وبَلاغةٍ وبَراعةٍ ويَراعةٍ ... وضَراعةٍ وشَجاعةٍ وجِنَانِ
تُغني عُذوبَةُ نُطْقِه في السَّمْعِ عن ... قَسِّ بنِ سَاعِدَةٍ وعن سَحْبانِ
وكتابةٍ ياقُوتُ أَضْحَى عِندَها ... عَبْداً له في ذِلَّةٍ وهَوانِ[1]
وله مَعانٍ في بَيانِ بَدِيْعِها ... وبَدِيْهِها يا حَيْرَةَ الأذهانِ!
ولقد قَصَدتُ أعُدُّ بَعْضَ عُلومِه ... فرأيتُ عَدَّ البَعْضِ قد أَعْياني
وعلومُه مَشهُورةٌ تُغْنِي عن الـ ... ـتَّحْديدِ والتَّوصيفِ والتِّبيانِ
يَهْدي ويُهْدى فَهْوَ لم تُحْمَدْ له ... في الأرضِ من نُورٍ ومن نِيْرانِ
ما حَلَّ أرضاً قَطُّ إلا حَلَّنا ... نُعْمى وحُلَّتْ عُقْدةُ الشَّيطانِ
يا ساكِنينَ دِمَشْقَ قَرُّوا أعيُناً ... بالعالِمِ العَلّامةِ الرَّيّانِ

---

(١) كلام غير لائق، يمدح هذا فيذمّ ذاك! لا حول ولا قوة إلا بالله، ما له ولياقوت الرومي، رحمه الله تعالى!

بالدِّيـنِ والدُّنيـا لديـه والتُّقـى بالفَضْـلِ والإفْضالِ والإحْسـانِ

قُولـوا لـمـن رامَ البُلوغَ لشَـأْوِه: انظُـرْ إلى الشـقراءِ والـميـدانِ[1]

[٩٦/ب] / يـا مالِـكَ العُلَماءِ وابـنَ مَليكِهمْ دُمْ وابـقَ لي يـا غُـرَّةَ الأزمـانِ

إنــي عُبَيْـدُك والعُـبَـيْـدُ مُوَلَّـعٌ بمَدِيـحِ مَـوْلاهُ بـكلِّ لِسـانِ

فاقبَـلْ قَصِيْـداً مُقبِـلاً ومُقَبِّـلاً قدمَيْـك يَغنَـمْ فُرْصـةَ الإمـكانِ

فأجِـزْهُ بالـحُسْـنى وقابِـلْ عَيْبَـه بالعَفْـوِ والإغضـاءِ والغُفْـرانِ

خُــذْ هذه عَذْراءَ أنـــطـاكِـيّـةً يَعلُـو بهـا قَـدْري لديـكَ وشـاني

كَمُلَـتْ مَعـاني حُسْنِها وتَواتَرَتْ فيهـا الـمَعَـاني شِـبْهَ نَظْـمِ جُمـانِ

لا عَيْـبَ فيهـا غـيرُ مـا لـمُعانـدٍ أَوْ جاهـلٍ أو حاسـدٍ أو شَـاني

فـاللهُ يجعلُهـا لديـكَ حَـظِـيّـةً حتـى تُـقـابِلَهـا بـوَجْـهِ تَهـاني

فاسـلَمْ ودُمْ ما هـامَ صَبٌّ أو هَمى صَوْتٌ وما جَـلَّى الدُّجَى القَمَرانِ

* * *

---

(١) كذا «إلى الشقراء والميدان»! ولعله: إلى الشِّعْرى وللميزانِ.

حرف الهاء

قال صاحب المدائح البُلقينية: [من الطويل]

هو النَّدْبُ[1] قاضي القُضاةِ[2] أجلُّهمْ ... ورَبُّ العُلَا للفَضْلِ والعِزِّ أعطاهُ

هَتَفْتُ بتَغْريدي إليه وأَشتكي ... إليه يُنقِّيني فمَوْلاه نقَّاهُ

هُومِي مُجَلِّيْها جَلا اللهُ قَلْبَه ... وكَمْ شُعَرا قَبْلي بمَدْحٍ له فاهُوا

هُمُ سَبَقُوني إنما الجُودُ عِنْدَ مَن ... له سَبَقُوا فاللهُ عَزَّزَ عَلْياهُ

هَنائي إذا شاهدتُه فَوْقَ رُتْبةٍ ... يُزَيِّنها حتى أُعزَّ بلُقْياهُ

وقال الشيخ سراج الدين الأسواني: [من الوافر]

جَلالَ الدِّينِ لَمْ تَزَلِ الأماني ... تُمَدُّ إلى مَكارِمكُمْ يَداها

وتَدْعو بالبَقاءِ لكُمْ جَزاءً ... فإنَّ بقاءَكُمْ أبداً بَقاها

* * *

(١) «الندب»: السريع عند الحاجة، الظريف.

(٢) كذا «ألقضاة» بقطع همزته، ولو قال: قاضٍ للقضاةِ؛ لكان أحسن.

حرف الواو

قال صاحب المدائح البُلقينية: [من الطويل]

وحقِّ إلـهي إنَّني لَـمُحِبُّـه وعنـهُ فـما للغَيْرِ يـا لائِمـي أَلْوِي

وَقى مِصْـرَ جيشـاً حِـينَ دَبَّر رَأْيَه بإخراجِ مَسْجُونٍ وماذاكَ من سَهْوِي

ولـكـنَّـه رأيٌ كَـبـيرٌ مُـسَـدَّدٌ برأيِ أبيـه فَهْوَ نُوْرَ الـهُدى يَحْوِي

وَفـيٌّ صَفِـيٌّ أَلْـمَعـيٌّ مُطَـهَّـرٌ من البُخْلِ والتَّدنِيْس عن أَحمدٍ يَرْوِي

وكلُّ رِجـالِ العِلْـمِ تَهْـوى حَدْيِثَه وتَدْعُو لـه إذْ قَلْبُ باغِضِه مَكْوِي

* * *

حرف لا

قال صاحب المدائح البُلقينية: [من الطويل]

[٩٧/أ]

/ لأيِّ كَريـمٍ بَعْـدَ مَجْـدِكَ أَرْتَجـي ... فحاشايَ أنْ أَرْجُو سِوى مَجْدِكُمْ كَلا

لأَنِّيَ مَكسُـورٌ وما الـجَـبْرُ غَيْرَكُمْ ... وَظَّنْتُـمُ وَعْـراً وطَمَّنْتُـمُ سَـهْلا

لأنَّ وُلَيْـداتي بنَظْـرةِ رَجْعَتـي ... وقد حَمَّلوني[1] بالـمَجيءِ لكُمْ ثِقْلا

لأدعُـوْ لكُـمْ آنـاءَ لَيْلِـي إذا دَجَا ... وجاءَ نَهاري قـد فَتَلْتُ لكُمْ حَبْلا

لأَحْظَى إذا أنشدت فيك غَرائمي[2] ... فمَدْحُكُمُ مِن مَدْحِ كلِّ الوَرى أَحْلى

* * *

(١) في الأصل: «حملتموني»، وبه هو مختلّ الوزن، وأثبتنا ما صحّحنا.

(٢) في الأصل: «غرامي»، وبه يختلّ الوزن، وأثبتنا ما صحّحنا.

حرف الياء

قال الشيخُ وليُّ الدين السَّكندريُّ: [من الطويل]

أيـا كَعْبَةَ الرُّكنِ الشَّـريف ورُكْنَه ... ويا حَرَمَ الإحسانِ أَصبَحتَ وافِيا
ويا شـيخَ الاسـلامِ الرَّفِيـعَ مَقامُه ... ويا كامِلاً في الـحِجْرِ لا زِلْتَ راقِيا
أفـاضَ الله[1] عليـكَ مِيْزابَ رَحمَةٍ ... وأسـأَلُ ربِّي أنْ يُجِيـبَ دُعائِيـا
وعُمِّـرتَ تَعْمـيراً إلى أَلْـفِ حَجَّةٍ ... وبابُـك في الـمَعْلى يَزيـدُ تَعالِيـا
وأُفـرِدْتَ في طِيْـبِ التمتُّـعِ قارِنـاً ... بنَصْـرِك عِـزّاً في ذُرا الـمَجْدِ باقِيا
وأُوتِيـتَ أَجْرَ القادِمـين على مِنًى ... إلى عَرَفـاتٍ شـاكِرينَ الـمَسـاعِيا
ولـمّا صَفا وِرْدي وطابَتْ مَشارِبي ... وزَمْزَمَ حادِيْ الشَّوقِ جِئتُك ساعِيا
حَجَجْتُ إلى البَيْتِ الكَريمِ جَلالُه ... وطُفْـتُ بـه أرجُـو ولَبَّيْـتُ داعِيا
ولازَمْتُ مِن مِيْقاتِ عَزْمي مُؤمِّلاً ... وجَرَّدْتُ نَفْسـي للدُّعا لكَ راجِيا
تَمتَّـعْ ودُمْ واهنأْ ونحـنُ لك الفِدا ... ولا زلتَ في التَّنعيمِ ما عِشْتَ سامِيا
لتَرْمِـيْ العـدى في جَمْرةٍ بعـد جَمْرةٍ ... بـكُلِّ مَـرامٍ لا تَخِيْـبُ مَرامِيـا
فأنـتَ عِـمادِي واعتِـمادي لِعُمْـرةٍ ... بهـا مَنْسَـكٌ نظَّمتُهـا مُتوارِيـا
وقَصَّـرتُ في نَظْمـي لها غيرَ أنَّني ... أُحَلِّقُ حَـوْلَ البَيْتِ لسـتُ مُدانِيا
فإنْ حَسُـنتْ فامنُنْ بإذنٍ بنَسْخِها ... وتَشْـرِيفها بالـخَطِّ لا زِلْتَ عالِيا
وإلا فمُـرْ بالنَّسْـخِ يُمْحَـى ثُبوتُها ... أكونُ لها في سـاعةِ الوَقْـتِ ماحِيا
وهُنِّئْـتَ بالعِيْـدِ الـمُبـارَكِ باقيـاً ... إلى ألفِ عـامٍ نافِذَ الـحُكْمِ قاضِيا

---

(١) «أفاض اللهُ» كذا، وهو مختلّ الوزن.

وبَلَّغَك اللهُ الكَرِيمُ بفَضْلِهِ زِيارةَ خَيرِ الخَلْقِ أحمدَ ثانِيا
عليهِ صَلاةُ اللهِ ما طافَ طائفٌ وما قَطَعَ الرُّكبانُ شِعْباً وواديا

وقال صاحب المدائح البُلقينية: [من الطويل]

[٩٧/ب]

/ يَغارُ حَسُودي مِن نِظامٍ نَظمْتُه لأنِّيَ ظامٍ مِنكُمُ أرْتَجي رَيِّيْ
يَعِزُّ على الإسلامِ ماذا جَرى لنا ففيكُمْ لقد حاولتُ لما مَضى فيِّيْ(١)
يَسُودُ الذي يأتي إليكُمْ بمَدْحِه وحُبُّكُمُ قَصْدِي فقد هَدَّمُوا حَيِّيْ
يَمُوتُ الشآمِيْ إنْ تَولَّى لغيرِكُمْ فمَدْحُكُمُ مَبْسُوطٌ وحاشاهُ مِن طَيِّ
يقولُ أبو العبّاسِ: أحمدُ شِعْرَه وما فيهِ مِن زُورٍ وما فيه مِن عِيِّ

* * *

(١) كذا العجز، وهو مختلّ المعنى والوزن!

ذكر شيء مما رُثي به بعد وفاته

فممّا رَثاه صاحبنا شاعرُ وقته الشيخ شمس الدين النواجي، نفع الله به، فقال: [من الطويل]

سلامٌ على الدُّنيا فقد حالَ حالُها … وسارَ إلى دارِ النعيمِ جَلالُها
برُوحِيَ رُوحٌ كالنَّسيمِ لَطافةً … فلا عَجَبٌ أنْ صَحَّ منها اعتِلالُها
ولَهْفي على قاضِيْ القُضاةِ لقد قَضى … بحَقٍّ ونارِيْ ليس يَخْبُو اشتِعالُها
فأيُّ فؤادٍ لم يَطِرْ نَحْوَ قَبْرِه! … وأيُّ حَياةٍ بعد ذاك أنالُها!
ويا ليتَ شِعْري هل أعِيشُ بُعَيْدَه[1] … فأبْكِيْه أمْ رُوحي تَدانَى ارتحالُها؟!
فما هِيَ إلا مُهْجةٌ حالَ رَسْمُها … ولم يَبْقَ في الأحشاءِ إلا خَيَالُها
برَغْمِي شَقِيقُ البَدْرِ غُيِّبَ في الثَّرى … وتُرْبةُ مِسْكٍ بالدُّموعِ اخضِلالُها
وما هُوَ إلا البَدْرُ حانَ مَغِيبُه … سَريعاً وإلا الشَّمْسُ آنَ زَوالُها
ألَا في سَبيلِ الله حَبْرٌ مُهذَّبٌ … تُفَدِّيه أرواحُ الأنامِ ومالُها
بَكَتْهُ عُيونُ الأرضِ حتى تَفجَّرتْ … بِحاراً ومُزْنُ الأُفْقِ دامَ انْهِمالُها
وأضحَتْ بُدورُ التَّمِّ في كَلَفٍ به … ولازَمَها نَقْصٌ وزالَ كَمالُها
وغارَتْ بَناتُ النَّعْشِ مُذْ رَقَّ وانْحَنَى … لتَقْبيلِه فَوْقَ السَّريرِ هِلالُها
سَقى اللهُ رَوْضاً ضَمَّه سُحْبَ أَدمُعٍ … يَجُودُ على وَبْلِ الغَمامِ اتِّصالُها
وحيَّا ضَريحاً قد تَشرَّفَ قَدْرُه … بأرواحِ صِدْقٍ للجِنانِ انتِقالُها
سِراجٌ وبَدْرٌ مُستنِيرٌ عليهما … جَلالٌ وفي الفِرْدَوْسِ طابَ ظِلالُها

---

(١) في الأصل: «بعده»، وبه يختلّ الوزن، وأثبتنا ما صوّبنا.

فمَن للأحاديثِ الصِّحاحِ إذا نَأتْ مَشايخُها عنها وغابَ رِجالُـها؟!

ومَن لَـمبانِي النَّحْوِ يُعرِبُ وَصْفَها؟! فمِـنْ بَعْدِهـمْ حقّاً تنكَّـرَ حالُـها

ومَن لأُصولِ الفِقْهِ والدِّينِ حامِياً إذا مـا بَـدا إرجاؤُهـا واعتِزالُها؟!

[٩٨/أ] / ومَن لسُيوفِ الـمُلْحِدين يَفُلُّها إذا طالَ في يَوْمِ الخِصامِ جِدالُـها؟!

ومَن لعُلومِ الشَّرعِ يُلقِيْ دُروسَها؟! فقـد دَرَسـتْ آثارُهـا واحتِفالُـها

ومَن للفَتاوى المُشكِلاتِ يَحلُّها؟! فسِيَّانِ أضْحَى حَظْرُها وحَلالُـها

ومَن لـمَواعِيدِ الـمَواعِظِ والتُّقى وتَفْسـيرِ آيـاتٍ يَجِـلُّ جَلالُـهـا؟!

ومَن ليتامى الفَضْلِ يُرجَى فقدمَضى أبوهُ وأضحَتْ باكياتٍ عِيالُـها؟!

أخِـلّايَ هلّا مُسـعِفٌ أَوْ مُسـاعِدٌ تَقَـرُّ بـه عَيْـني ويَنعَـمُ بالُـهـا!

فـما لِيْ أَرى وَجْـهَ السَّـماءِ مُعبِّسـاً تَشُـقُّ جُيوباً أَنَّ(١) منهـا ابتِذالُـها!

وما لِسيُوفِ البرقِ حُدَّتْ وأرهِفَتْ وسُـلَّتْ على هامِ الأنامِ نِصالُـها!

وما لخُيولِ الرَّعْدِ كَرَّتْ على الحَشا! أمَا ضاقَ في قَلْبِ المَشُوقِ مَجالُها؟!

ومـا لقُـدُودِ البانِ حُزْنـاً تَقصَّفَتْ وكم راقَ هاتِيْكَ الغُصونَ اعتِدالُها!

وأَوراقِ رَوْضِ العِلْمِ مَدَّتْ أكُفَّها وطـالَ إلى اللهِ العَظيـمِ ابتهالُـهـا!

وأقلامِ سُمْرِ الخَطِّ جَفَّتْ فلم يَرُقْ لُمقلتِهـا بالنَّفْـسِ بَعْـدُ اكتِحالُـها!

ومـا للتَّهـاني اختَـلَّ منهـا نِظامُها وأَعلَـنَ حُزْنـاً بالـمَراثِـيِّ قالُـها!

ومـا لي أَرى دارَ الأَحبَّـةِ أَقفَـرَتْ وفارَقَهـا بالرَّغْـمِ منِّـيَ آلُـهـا!

ومـا لصَداهـا إنْ تَسـاءلْتُ عنهمُ أعـادَ الذي قُلْنـا وأُبـدِيْ تَبالُـها!

---

(١) «أنَّ»: توجّع واشتكى.

لَعَمْري لقد والَى الزَّمانُ على الحَشا   جِرَاحاتِ خَطْبٍ لا يُرجَّى اندِمالُها

وضاقَتْ علينا الأرضُ يومَ حِمامِهِمْ   بما رَحُبَتْ أَوْهادُها وجِبالُها

وليسَ لنا غيرَ التأسِّي إذا عَدَتْ   بنا هذه الدُّنيا وعَمَّ وبَالُها

وتَسْليمِ أحكامِ الإلهِ بما قَضى   علينا فما يُغني النُّفوسَ احتِيالُها

لنا في رَسُولِ الله لا شَكَّ أُسوةٌ   لمن كانَ يَرجُو اللهَ يُحمَدُ حالُها

فكلُّ حَبيبٍ للحَبيبِ مُفارِقٌ   وكلُّ حَياةٍ للمَماتِ مآلُها

ورثاه أيضاً، نفع الله به، فقال: [من مجزوء الرمل]

ماتَ قاضِيْ الشَّرعِ حَقّاً   جُعِلَ الموتُ حَياتَهْ

فلَكَمْ سابَقَ حَبْراً   قَبْلَ أن يَقْضِيْ[1] وفَاتَهْ

ورثاه الشيخ سراجُ الدِّين الأسوانيُّ، رحمه الله تعالى، فقال: [من الخفيف]

[٩٨/ب] / ماتَ شيخُ العلومِ والإسلامِ   ووَحيدُ الوَرى وثانِيْ الإمامِ

مَن إذا ما نَظَرتُ يوماً إليه   خِلْتُه بَهْجةً كبَدْرِ التَّمامِ

أو تَقَصَّدتُ سَيْبَه لاجتِداءٍ   فاضَ جُوداً كمِثْلِ فَيْضِ الغَمامِ

ضاعَفَ اللهُ أجْرَ مَن ماتَ حيّاً   مِنْ نَبيهٍ عليه والإلزام[2]

وسَقى تُرْبةً به ضُمِّنتْ ما   أَحرَزتْه من العِظامِ العِظامِ

هاطِلاتِ السَّحابِ مِن كلِّ وَبْلٍ   صالحٍ دائماً وكلِّ رِهَامِ[3]

---

(١) «يقضي»: يموت، أو يتولى القضاء. «فاته»: سَبَقَه.

(٢) كذا العجز!

(٣) في الأصل: «زهام»، وهو تصحيف.

عَجَباً كيفَ ضَمَّ فِنْدَ[1] ثلاثٍ جَبَلاً طالَ مِن جِبالِ شِمامِ
كان للناسِ كَوْكباً ذا ضِياءٍ ساطِعاً تهتدِي به في الظَّلامِ
فاعتَراه بَعْدَ الطُّلوعِ أُفولٌ كاد يَقضي به قَضاءَ الذِّمامِ
في سَبيلِ الإلهِ كيفَ اضمَحلَّتْ طُرُقُ العِلْمِ بَعْدَه في الأنامِ
مَن لعِلْمِ الأُصولِ فلْيَعترِفْ مَن جاءَ مِنْ بَعْدِه وعِلْمِ الكَلامِ!
مَن لتفسيرِ ما حَواه كتابُ الله مَن حِكْمةٍ ومن إحكامِ[2]
مَن لعِلْمِ الحَديث إنْ سِيْلَ عما فيه مِن مُشكلاتِ حَلِّ النِّظامِ!
وكذا الفِقْهُ مَن به فاقَ عُظْماً مِن بمِصْرٍ ومَن ثَوى بالشآمِ!
لا تقُلْ [لي][3]: إنَّ الزَّمانَ سيُبْدي مِثْلَه؛ تُلْفَ عُرْضةً للمَلامِ
كيفَ يُبْدِي مَن كان للناسِ كالرُّ وحِ وهُمْ بالقَضاءِ كالأجسامِ؟!
عَظُمتْ صَوْلةُ الرَّزايا لهذا وَقْعُها في الحَشا كوَقْعِ الحُسامِ
لو عَلِمنا أنْ نَفْتدِيْه بشيءٍ لفَدَيْناه بالنُّفوسِ الكِرامِ
مِن أَخٍ مُشفِقٍ وخِلٍّ وَفيٍّ وحَميمٍ ووالدٍ باحترامِ
عَيْنُ بَكّيْ عليهِ وابكِيْ بدَمْعٍ مُستهِلٍّ بُكاءَ ثَكْلى الحِمامِ
واحذَري أن تُقصِّري وأَقيمي مَأْتماً للأَسَى أشَدَّ القِيامِ
فإليكي يا عَيْنُ ذلك يُعزَى لا إلى الغَيْرِ فاحذَرِي أن تَنامي
فلقد بَعْدَه سُقِينا بكَأْسٍ هِيَ عِنْدي كمِثْلِ كأسِ الحِمامِ

---

(١) كذا، والفند: الحَجَر العظيم.

(٢) البيت مدوّر، وكرهنا تقسيم رسم لفظ الجلالة، فانتبه.

(٣) زيادة منا؛ ليستقيم وزن البيت.

فعليهِ قد كنتُ أخشى المَنايا خِيْفةً من حَوادثِ الأيّامِ
فلْيَمُتْ بَعْدُ[1] مَن يَمُوتُ فقد كا نَ حِذارِيْ عليهِ خَتْمَ الخِتامِ
[٩٩/أ] / ذَهَبَ العَدْلُ والعَفافُ جميعاً مُذْ تَولَّى وهَيْبَةُ الحُكّامِ
كان قاضِيْ قُضاتِنا وإماماً في جَميعِ الفُنونِ وابنَ إمامِ
فلذا جَلَّ مَوْتةً وحَياةً في عُيونِ المُلوكِ والخُدّامِ
هكذا فليكُنْ مَنِ احتلَّ أَصْلاً ذِرْوةَ المَجْدِ ثابتَ الأقدامِ
فإليهِ يُهدَى السَّلامُ مُشاباً بشَذا مُسْتطابِ زَهْرِ الكِمامِ
فَهْوَ أَحْرى بأن يُزَفَّ احتراماً وسَلاماً لمِثْلِ دارِ السَّلامِ
رَحمةً منكَ يا إلهي وفَضْلاً دائماً ما استمرَّ عَصْرُ الدَّوامِ

وقلتُ أنا من أبيات أرثيه بها، رضي الله عنه: [من البسيط]

قَلْبي لفَقْدِكُمُ ما زالَ مجروحا والحالُ بَعْدَكُمُ ما كان مَصْلُوحا
مُذْ غِبْتُمُ أُهمِلَتْ عَيْني بأدمُعِها والجَفْنُ ممّا جَرى قد نالَ تَقْرِيحا
أَوحشتُمُ مَنزِلاً قد كانَ في شَرَفٍ تركتُمُ مُدْنَفاً قد زِيْدَ تَبْرِيحا
يا مسلمين ألا خِلٌّ يُجالِسُني أُبْدي له وَجَلي مَتْناً ومَشْرُوحا!
فَقَدتُ شَيْخي الذي ما زال يَنفعُني وبابُ إحسانِه أَلْقاه مَفتُوحا
لَهْفَ الفَقيرِ على بُعدٍ أضرَّ به فرَأْيُه لم يكُنْ للبُعدِ مَسْنُوحا
يا عالماً رَجَحتْ أقوالُ تابعِهِ وقولُ عاذِلِه ما دامَ مَرْجُوحا
يا جامِعاً للمَعاني قَبْلَه وهُدى إمامِ أزمانِنا بالفَضْلِ ممْنُوحا

---

(١) في الأصل: «بعده»، وبه يختلّ الوزن، وأثبتنا ماصوّبنا.

ويـا خَطيبـاً أَرانـا مِـن فَصاحَتِـه   بَلاغـةً أَبدعَـتْ حُسْـناً وتَمْلِيحـا
يـا حاكـماً نَفَـذَتْ أحكامُـه أَبَـداً   وأُسُّـها ثابـتٌ وازدادَ تَصْحِيحـا
يـا واحِدَ العَصْـرِ يا فَـرْداً ومُجتهِداً   مُختـارُ مِقْوَلِـه[1] قـد زِيْـدَ تَرْجيحا
يـا سَـيِّداً سَـنَداً كَنْـزاً ومُعتمَـداً   ونُـورُ مِصْباحه ما انفـكَّ مَلْمُوحا
العَبْـدُ في فَرَقٍ مِن فُرْقـةٍ حَصَلتْ   دَمُ انجِراحَتِـه قـد صارَ مَسـفُوحا
يَبِيـتُ في لَيْله بالكَرْبِ مع أَسَـفٍ   ولم يَـزَلْ يَوْمَـه بالبـابِ مَطْرُوحـا
لا أوحَـشَ اللهُ ممَّن كانَ مُعتَضَدي   مِن سَهْمِ هِجْرانِه قد دُمْتُ مجْرُوحا
شـيخِ الأنـامِ أخي زادَتْ محَاسِـنُه   وحُسْـنَ مَنْظَـرِه قـد لاحَ تَلْويحـا
/ هُوَ الوزيرُ الذي أَشْـدُدْ به أَزْري   ومَن أتى سـائلاً يُعطِيه مَسْـمُوحا [٩٩/ب]
لَـهْفي على فَقْدِه قد صِـرْتُ مُحترِقاً   من بَعْدِه والأسـى أُبْدِيه تَصْـريحا

* * *

(١) مقابله في حاشية الأصل: «خ: وقول مختاره»، ولعله إشارة لما في نسخة ما أخرى للكتاب.

آخِرُ الترجمةِ. والحمدُ لله أوّلاً وآخِراً، وباطناً وظاهراً، وصلّى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم.

وكان الفـراغُ من نسـخِ هـذه التَّرجمةِ المباركـةِ على يدِ فقـيرِ رَحْمتِه، وغريقِ نِعْمتِه، وعَتيقِ قُدرتِه، محمّدِ بنِ عليٍّ بن جعفرِ بنِ مختارٍ، الشـهير بابنِ قَمَر، خادمِ السُّـنَّة النبويَّـةِ، عفا اللهُ عنه وعن والدَيْهِ والمسـلمين، في مـدَّةٍ آخِرُها في الخامسِ والعشرينَ من شهرِ ربيعٍ الآخرِ سنةَ اثنتينِ وستِّينَ وثمانِ مئةٍ، أحسَنَ اللهُ عاقبتَنا، مـن خطِّ مؤلِّفها ومن خطِّ غيرِه للمدائحِ في آخِرِها، فسَـحَ اللهُ في أجَلِه، بمحمَّدٍ وآلِه، آمينَ آمينَ آمينَ، يا ربَّ العالمين.

* * *



الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

فهرس الآثار

فهرس الأعلام

فهرس الشعر

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس النظم المستحدث

فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن

فهرس الأماكن

فهرس المحتويات



فهرس الآيات القرآنيَّة الكريمة

الآية	السُّورة	الآية	الصفحة
﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾	البقرة	٢٣	١٨٧
﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾	البقرة	٢٤	١٨٧
﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾	البقرة	٢٤	١٩١
﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَْٰٔتُمْ فِيهَا﴾	البقرة	٧٢	٣٣
﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾	البقرة	١٢٤	٣٤
﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾	البقرة	١٧١	١٨٦
﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ﴾	البقرة	٢٢٨	١٤٥
﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ﴾	البقرة	٢٣٥	٣٤
﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ ... مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾	آل عمران	١٢٣ - ١٢٥	٢٠٨
﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ﴾	آل عمران	١٧١	٣٣
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾	النساء	٣	٥٠، ٥٢
﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾	النساء	٣	٥٣، ٢٠٨
﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾	النساء	٦	١٧١
﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ﴾	النساء	١١	٤٧، ٤٩

الآية	السُّورة	الآية	الصفحة
﴿ وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا ﴾	النساء	٢٥	٣٣
﴿ وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾	النساء	٧٢	١٩١، ١٩٤
﴿ وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ... ﴾	النساء	١٢٧	٥٠، ٥١، ٥٢
﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾	الأعراف	٥٤	٢٠٨
﴿ مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ﴾	الأعراف	١٨٦	١٩٢
﴿ إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ ... ﴾	الأنفال	٩	٢٠٨
﴿ وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرًا لَّأَسۡمَعَهُمۡ ﴾	الأنفال	٢٣	١٧٤
﴿ إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ ﴾	التوبة	١٨	٣١، ٣٤
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخۡبَتُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ ﴾	هود	٢٣	٣٤
﴿ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٍ ﴾	يوسف	٧٢	١٦٩
﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾	يوسف	٨٢	١٩٧
﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدًا مَّمۡلُوكًا لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٍ ﴾	النحل	٧٥	١٧٣
﴿ وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّ ﴾	الأنبياء	٣٠	١٨٣، ٢٠٣
﴿ وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيۡرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾	الحج	٣٠	١٦٧
﴿ وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ ﴾	الحج	٣٢	١٦٦ - ١٦٧
﴿ فَكَاتِبُوهُمۡ إِنۡ عَلِمۡتُمۡ فِيهِمۡ خَيۡرًا ﴾	النور	٣٣	١٧٢
﴿ وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴾	الفرقان	٤٨	١٧٣
﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾	النمل	٤٠	٤٨

الآية	السُّورة	الآية	الصفحة
﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ ... ﴾	الروم	٢٨	١٧٣
﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	الروم	٣٦	١٩٢
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱخْشَوْا۟ يَوْمًا ... ﴾	لقمان	٣٣	٤٥
﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾	الأحزاب	٢١	٢٣
﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾	الأحزاب	٣٧	١٨٥
﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾	يس	٣٧	١٧٦، ٢٠٥، ٢٠٧
﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾	فصلت	٩	٢٠٨
﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾	فصلت	١٠	٢٠٨
﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾	فصلت	١٢	٢٠٨
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾	فصلت	٣٠	٣٤
﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴾	الزخرف	٤	٥٢
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾	التحريم	١	١٩٠
﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ﴾	التحريم	٤	١٨٩
﴿نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾	التحريم	٦	١٨٧، ١٨٨
﴿قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾	التحريم	٦	١٩١

* * *

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الأحاديث	الصفحة
«إذا أراد اللهُ بعبدٍ خيراً استعْمَلَه»، قالوا: وكيف يَسْتَعمِلُه؟ ...»	٧٢
«أن أعرابيّاً قال للنبيِّ ﷺ: متى الساعةُ؟ قال: «هي آتيةٌ...»	٦٤
«أنّ رجلاً قال: يا نبيَّ الله، أيُّ الدُّعاءِ أفضَلُ؟ قال: «سَلِ اللهَ العفوَ والعافيةَ ...»	٦٦
«أينَ السائلُ عن الساعةِ؟» فقال الرَّجلُ: أنا، قال: «ما أعددْتَ للساعة؟»	٦٣
«ابْكِينَ، وإياكُنَّ وتَعنُّقَ الشيطانِ»	١٩٨
«الضِّيافةُ ثلاثةُ أيامٍ والجائزةُ يومٌ وليلةٌ»	٢٠٩
«في كلِّ سِنٍّ مما هنالك خمسٌ من الإبل»	١١٠
«لا يزالُ الناسُ بخيرٍ ما عظَّموا هذه الـحُرْمةَ حقَّ تعْظِيمِها...»	١٦٧
«مَنْ رأى منكم مُنكَراً فلْيُغيِّرْهُ بيَدِه، فإنْ لم يَستطعْ فبِلِسَانِه...»	١٧٤
«مَنْ شهِدَ الـجِنازةَ حتى يُصلّى عليها فَلهُ قيراطٌ...»	٢٠٩
«مَنْ صلّى الصُّبحَ في جماعةٍ، فكأنّما قامَ الليلَ كلَّه»	٢٠٨
«يُـخرِّبُ الكعبةَ ذو السُّوَيْقَتَينِ منَ الحبَشَةِ، ويَسْلُبُها حِلْيَتَها...»	١٦٨
«يعقِدُ الشيطانُ على قافيةِ رأسِ أحدِكُم إذا نام ثلاثَ عُقَدٍ»	٢٠٩

* * *

فهرس الآثار

الأثر	القائل	الصفحة
«أنّ رسولَ الله ﷺ نهى يومَ خيبرَ عن لُحوم الحُمرِ الأهليَّةِ»	البراء بن عازب	٦٩
«أطعمَنا النبيُّ ﷺ لُحومَ الخيلِ، ونهانا عن لُحوم الحُمرِ»	جابر	٧٠
«أن الـمُتظاهِرَتَينِ حفصةُ وعائشةُ»	ابن عباس	١٨٩
«إنّ رسولَ الله ﷺ نَهى عن نكاح الـمُتعَةِ، وعن لُـحُومِ الـحُمرِ الأهليّةِ زمَنَ خَيبَرَ»	علي بن أبي طالب	٦٨
«اللهمَّ اجعَلْ خيرَ عُمري أواخِرَه، وخيرَ عَملي خَواتِـمَه، وخيرَ أيّامي يومَ ألقاكَ»	أبو بكر الصديق	٧٣
«جلدتُها بكتاب الله، ورجمتُها بسُنَّةِ رسولِ الله ﷺ»	علي بن أبي طالب	٧٦
«سألتُ أمَّ سلمةَ عن هذه الآيةِ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ قالت: كانت عندي عُكَّةٌ من عَسَلٍ ...»	عبد الله بن رافع	١٩٠
«كنّا مع النبيِّ ﷺ يومَ خيبرَ، فأصابَتْنا مجاعةٌ، وأصابوا حُمراً أهليّةً فذَبحُوها...»	عبد الله بن أبي أوفى	٧٠
«لا يَستَخرِجُ كَنزَ الكعبةِ إلا ذُو السُّوَيْقَتَينِ من الحبشَةِ»	عبد الله بن عمرو بن العاص	١٦٨
«نهى رسولُ الله ﷺ عن أكلِ لُـحومِ الـحُمرِ الأهليّةِ»	عبد الله بن أبي أوفى	٧١
«ولكن كنتُ أشربُ عَسَلاً عند زينبَ بنتِ جحْشٍ، فلن أعودَ له، وقد حَلَفْتُ، لا تُخبري بذلك أحداً»	عائشة أم المؤمنين	١٨٩

فهرس الأعلام

الآثاريّ، زين الدين شعبان: ٢١٩، ٢٢٧، ٢٦٣، ٣٤٧.
الآدمي، صدر الدين الحنفي: ٢٣٧.
إبراهيم بن خزيم: ٧١.
إبراهيم بن سفيان: ٦٥.
إبراهيم بن موسى: ١٨٩.
الإبشيطي، صدر الدين: ٢٨٣.
أبو أحمد عبيد الله بن محمّد بن أبي مسلم: ٧٠.
أبو إياس معاوية بن قرّة: ٧٣.
أبو الطّفيل عامر بن واثلة: ١٦٦.
أبو الفضل محمّد بن عمر بن يوسف: ٦٩.
أبو المكارم أحمد بن محمّد: ٦٤.
أبو بكر الصّديق: ٧٣، ١٦٧.
أبو تمام حبيب بن أوس الطائي: ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠.
أبو جعفر محمد بن أحمد: ٦٤.
أبو الحسن الأخفش: ١٨٧.
أبو حنيفة النّعمان: ٣٢، ١٠٧، ١٢٠، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢.
أبو حيان الأندلسي: ٤٨، ٤٩، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٥، ٢٠٦.
أبو داود السجستاني: ١٦٨.
أبو ذؤيب الهذلي: ١٩٧، ٢٠١.
أبو زبيد عبْثر بن القاسم: ٦٩.
أبو عاصم (الضحاك بن مخلد)
أبو عبد الرّحمن زكريّا بن يحيى بن إياس: ٦٨.
أبو عبد الرّحمن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن حنبل: ٦٧ - ٦٨.
أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن: ٦٣.
أبو عليّ الحسن بن عليّ بن محمّد الواعظ: ٦٧.
أبو عوانة (يعقوب بن إسحاق)
أبو غسّان (مالك بن عبد الواحد)
أبو معاوية (محمد بن خازم)
أبو منصور الخياط: ٧٣.
أبو نعيم أحمد بن عبد الله: ٦٣، ٦٤.
أحمد بن حنبل: ٦٤، ٧٠، ٧٢، ١٠٧، ١٦٧، ١٩٨.
أحمد بن عصام: ٦٤.
أحمد بن منيع: ٧٢.

أحمد بن نعْمة البيانيّ: ٧٢.
الأذرعي، التاج عبد الرحمن بن أحمد: ٢٣٣.
الأذرعي، علي بن سليم: ١٢٣، ١٢٤، ١٣٠.
الأرموي، تاج الدّين: ١٧٦.
الأزهري: ١٩٨.
إسحاق بن راهويه: ٧٦.
الإسفراييني، أبو حامد: ١٧٧.
أسماء أم عبد الله بن أبي أوْفى: ١٦٦.
إسماعيل بن إبراهيم بن أبي حبيبة: ١٦٥.
إسماعيل بن جعفر: ٧٢.
الأسْنوي: ٣٦.
الأسوانيّ، سراج الدّين عمر: ٢٥٠، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٦٣، ٣٧٠.
الإصطخري، أبو سعيد الحسن بن أحمد: ٩٣.
الأصفهاني، شمس الدّين: ١٧٥.
الأصمعي: ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١.
أم سلمة: ١٨٩، ١٩٠.
الآمديّ: ١٨٣.
أنس بن مالك: ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٧٢، ١٦٦.
الأنصاريّ، محمد بن عبد الله: ٦٤، ٧٢.
الأنطاكيّ، شرف الدّين: ٣٤٥، ٣٥٩.
ابن أبي شيبة، أبو بكر: ٣٢، ٦٨.
ابن أبي عديّ (محمد بن إبراهيم)
ابن أبي فديك: ٦٧.
ابن أبي قريش: ٦٤.
ابن أخي جويرية: ٧٣.
ابن أميْلة، زين الدّين أبو حفص عمر بن الحسن بن مزْيد: ٦٧، ٦٩.
ابن الأثير: ١٩٥، ١٩٨.
ابن الأنباري: ١٩٩.
ابن الباذش، أبو الحسن علي بن أحمد: ١٩٩.
ابن البخاريّ، أبو الحسن عليّ بن أبي العبّاس أحمد بن عبد الواحد بن عبد الرحمن: ٦٧.
ابن التّقيّ الصالحيّ، صلاح الدّين: ٦٣.
ابن الحاجب: ٢٦، ٣٢، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٣، ٢٠٣.
ابن الحنفيّ، شمس الدّين: ٢١٠.
ابن الخضري، أصيل الدين محمد: ٣٢٨.
ابن الدهان: ٤٨.
ابن الرفعة: ٧٧، ١١١، ١١٤، ١١٨، ١١٩، ١٢٤، ١٢٨، ١٢٩.
ابن الزبير، أبو جعفر: ٢٠١.
ابن السّيد، أبو محمد: ٢٠١.
ابن المنذر: ٧٦.
ابن النّقيب، شمس الدين محمد بن أبي بكر: ١١٩.
ابن برّي: ١٩٧، ١٩٨.
ابن بشْران، أبو الحسين: ٧٣.
ابن بشْران، أبو القاسم: ٧٣.

ابن جريج: ١٦٥، ١٨٩.
ابن جماعة، عزّ الدين: ٤١.
ابن جنّي: ١٩٩.
ابن حبّان: ٧٢.
ابن حجر، شهاب الدّين: ٢١٣، ٢٨٠، ٣٣٤.
ابن خزيمة: ٧٢.
ابن خطيب داريّا، جلال الدّين: ٢١١، ٣٠٣.
ابن خطيب زرع، بدْر الدّين محمد: ٣١٢.
ابن سريج، أبو العباس أحمد: ٩٣، ١٠٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٠.
ابن سعد: ١٦٥، ١٩٠.
ابن الصباغ، أبو نصر عبد السيد بن محمد: ١٥٤.
ابن طبرْزد، أبو حفص عمر بن محمّد: ٦٦، ٦٩.
ابن طرفةَ الـهُذليّ: ٢٠١.
ابن عصفور: ٢٠١.
ابن عقيل، بهاء الدّين أبو محمد عبد الله: ٢٧، ٧١، ٧٢، ٣٠٦.
ابن كج، أبو القاسم يوسف بن أحمد الدّينوري: ٨٩، ٩١، ١١٠.
ابن كميْل، شمس الدين المنصوري: ٢٩٩.
ابن ماجهْ: ٦٧، ١٦٧.
ابن ماسيّ، أبو محمّد: ٦٦.
ابن مالك، جمال الدّين: ٢٦، ١٨٥، ٢٠٣، ٢٠٥.
ابن مثنّى (محمد بن المثنى)
ابن مرْسا مولى لقريش: ١٦٥.
ابن ملاعب، داود بن أحمد بن محمّد: ٦٩.
ابن هشام الأنصاري: ١٨٢، ٢٠٣.
الباعونيّ: ٤١.
الباهليّ، أبو أمامة: ١٦٦.
البخاريّ: ٣١، ٣٥، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ١٨٩، ٢١٠، ٢٦٠.
البراء بن عازب: ٦٩.
البرْمكيّ، أبو إسحاق: ٦٦.
البغوي، الحسين بن مسعود: ٨٤، ٨٨، ٨٩، ١٠٥، ١٢٣، ١٣٨، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٢.
البلْبيسيّ، وليّ الدّين السّكندريّ: ٣٥٣، ٣٦٦.
البلقيني، جلال الدين أبو الفضْل عبد الرحمن: ٢٦، ٤٢، ٤٧، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٣.
البنْدار، أبو القاسم عليّ بن أحمد بن محمّد بن البسْريّ: ٦٩.

البويطي، أبو يعقوب يوسف بن يحيى المصري: ١٢٨، ١٢٩.
البيضاوي: ١٧٧، ١٨٠، ١٨٢.
البيهقي: ١٨٩.
التّباني، شمس الدين: ٣٢.
التبريزي، أمين الدّين المظفر بن أبي محمد: ١٨١.
الترمذيّ: ٦٦، ٦٨، ٧٢.
التفتازاني: ١٨٤، ١٩٠، ١٩٤، ٢٠٤.
ثابت البنانيّ: ٦٥.
ثابت بن عبيد: ٦٩.
الثّقفيّ، القاسم بن الفضْل: ٧٣.
الثّوريّ، سفيان بن سعيد: ٦٩.
جابر بن عبد الله: ٦٩، ٧٠.
الجويني (الإمام)، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله: ٨٦، ٨٧، ٩٣، ٩٧، ١٠٨، ١١٧، ١١٨، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٦٢، ١٧١، ١٨٢.
الجويني، أبو محمد: ٩٩، ١٦٩.
الحارث بن أبي أسامة: ٦٣.
الحارث بن مسكين: ٦٨.
الحاكم: ٧٢.
الحجاج بن يوسف الثقفي: ١٦٥، ١٦٨، ١٩٧.
الحجّاج (ابن أرطاة)
الحجّار، أبو العبّاس: ٧٣.
الحرقة بنت النّعمان: ١٩٦.
الحسن البصريّ: ٧٦.
الحسن بن محمّد بن عليّ: ٦٨.
الحسين بن أحمد المقرئ: ٦٤.
حفصة أم المؤمنين: ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠.
الحلبيّ، شمس الدّين محمد: ٢٤٥، ٢٧٤.
الحلبيّ، شهاب الدّين أحمد بن علويّ: ٢٥٠.
الحليمي، الحسين بن الحسن: ١٤١.
حمّاد بن سلمة: ١٨٩.
حميد: ٦٣، ٦٤، ٧١، ٧٢.
الحنّاطي: ١٨٢.
الحنبليّ، فخر الدّين ابن أبي العبّاس ابن عبد الواحد بن عبد الرحمن: ٦٣.
الحنفي، زين الدّين عبد الرّحمن: ٣٢١.
الحنفيّ، شمس الدّين محمّد بن سلامة: ٢٧٥.
الخسروشاهي: ٢٠٢.
الخطّابيّ، فاروق: ٦٤.
داود بن الحصين: ١٩٠.
داود بن رشيد: ٧٣.
الداووديّ، أبو الحسن بن المظفّر: ٧١.
دحيم: ٦٧.
دعْلج بن أحمد: ٧٣.
ذو السّويْقتين: ١٦٨.

الرافعيّ: ٣٥، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ٨١، ٩٨، ١٠٠، ١١٨، ١٢٤، ١٣١، ١٦١، ١٦٢، ١٦٩، ١٧٠، ٢٦١، ٣٤٨.
الرّبذيّ، موسى بن عبيدة: ١٦٥.
الرّصافيّ، أبو عليّ حنبل بن عبد الله بن الفرج: ٦٧.
الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل: ١٢٤، ١٥٣، ١٦٢.
الزجّاج: ٥٤.
الزّرْكشيّ: ٧٧.
الزّعيْفرينيّ، شهاب الدين: ٣٣٥.
الزمخشري: ٥٠، ٥٢، ٥٣، ١٨٧، ١٩٥.
الزّهريّ: ٦٤، ٦٨، ٦٩، ٢٧٣.
زهير بن حرب: ٦٨.
زيد بن الحسن البغداديّ: ٦٦.
زينب بنت جحش: ١٨٨، ١٨٩.
سالـم بن أبي الجعْد: ٦٥.
السبكي، أبو البركات محمد بن عبد الرحيم: ٢٩٣.
السّبْكيّ، تقيّ الدّين: ١١١، ١١٤، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ٣٠٢.
السبيعي، أبو إسحاق عمرو بن عبيد الله: ٦٩.
السّجْزيّ، عبد الأوّل بن عيسى: ٧١.
سعيد بن محْبوب: ٦٩.
سفيان بن عيينة: ٦٤، ٦٨، ٧٠، ٢٧٣، ٣٥٠.
السّلفي، أبو طاهر أحمد بن محمّد: ٧٢، ٧٣.
سلمة بن ورْدان: ٦٦، ٦٧.
سليمان عليه السلام: ١٦٧، ١٦٩.
سليمان: ٧٠.
السّنجي، أبو علي الحسين بن شعيب: ١٠٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠.
السّهميّ، عبد الله بن بكر: ٦٣.
السّهيلي: ١٨٦.
سودة أم المؤمنين: ١٨٩.
سيبويه: ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٥، ٢٧٧.
الشافعي، محمد بن إدريس: ٢٦، ٥٩، ٧٦، ٧٧، ٨٤، ٩٧، ١٠٧، ١٢٦، ١٢٨، ١٦٢، ١٦٤، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٢، ٢١٧، ٢٦٥، ٢٨٤، ٣١٨، ٣٣٩، ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٦٠.
الشامي، شهاب الدين أحمد: ٢٤٠.
الشّربدار، شمس الدّين محمّد بن أحمد بن: ٢٤١.
الشّريف العبّاسيّ: ١١١، ١١٤، ١١٧.
الشّطّنوفيّ، شرف الدّين موسى بن عبد الرحمن: ٢١٤، ٢٥٣.
شراحة الهمدانية: ٧٦.
شعبة: ٦٥.
الشّيبانيّ، أبو إسحاق: ٧٠.

الشّيـبانيّ، أبو القـاسم عبد الله بن محمّد بن عبد الواحد: ٦٧.
الشّيرازي، أبو إسحاق: ١٢٢، ١٢٣، ١٦٩، ١٧٥، ١٧٦.
الصالحيّ، أبو الحسن بن أبي العبّاس: ٦٤.
الصالحيّ، أبو العبّاس أحمد بن أبي طالب: ٧١.
الصّالحيّ، عليّ بن أبي العبّاس: ٦٩.
الصفدي، صلاح الدّين: ٥٨، ٦٠.
صلاح الدّين محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر: ٦٧.
الصّيدلاني، أبو بكر محمد بن داود: ١٥٥، ١٧٠.
الصيمري، أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين: ١٥٥.
طقْجي: ٣٩.
الطّنْبديّ، جمال الدين: ٢١٠.
الطّوفي: ١٧٨.
عائشة أم المؤمنين: ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠.
العبّاس بن عبد المطّلب: ١٦٥.
عبد الرحمن بن أبي الزّناد: ١٩٠.
عبد الرزاق: ٦٤.
عبد الصّمد بن النّعمان: ٧٠.
عبد الله بن أبي أوفى: ٦٩، ٧٠، ٧١، ١٦٦.
عبد الله بن أحمد: ٧١.
عبد الله بن الزّبير: ١٦٥، ١٦٦.
عبد الله بن جعفر: ٦٤.
عبد الله بن رافع: ١٩٠.
عبد الله بن عباس: ٦٨، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٩.
عبد الله بن عمر بن الخطاب: ٣٩، ٧١، ١٦٦.
عبد الله بن عمرو بن العاص: ١٦٧، ١٦٨.
عبد الله بن محمّد بن أسماء: ٧٣.
عبد الله بن محمّد بن عليّ: ٦٨.
عبد الملك بن مروان: ١٦٥، ١٦٨.
عبد بن حميد: ٧١.
عبدان: ٦٥.
عبيد بن حنين: ١٨٩.
عبيد بن عمير: ١٨٩.
عثمان بن سعد: ٦٤.
عثمان بن عفان: ١٦٤، ١٦٥.
عثمان بن مظْعون: ١٩٨.
العدنيّ، محمّد بن يحيى: ٦٨.
العرياني، برهان الدين: ٣٥٦.
عطاء: ١٨٩.
العقْبيّ، أبو النّعيم رضوان الشافعيّ: ٢٧.
العكبري: ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١.
علي بن أبي طالب: ٦٨، ٧٦.
عليّ بن حجْر: ٧٢.
عمر بن الخطاب: ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥.
عمر بن حسن: ٦٤.

عمران القصير: ٧٣.
العمراني، يحيى بن أبي الخير: ١٢٠.
عمرو بن مرّة: ٦٥.
عمرو: ٧٠.
عيسى بن سليمان: ٧٣.
الغزالي، حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد: ١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٣٨، ١٧٠، ٢٦١، ٣٢٧.
الغزي، إبراهيم بن محمد بن زقاعة: ٢٢٥.
الفارسي، أبو علي: ١٨٦، ١٨٧، ١٩٩.
الفضْل بن موسى: ٦٦.
القاضي حسين، أبو علي المروروذي: ٨٥، ١٠٨، ١٢١، ١٢٣، ١٤٢، ١٥٥، ١٨٢.
قتادة: ٦٥.
قتيبة بن سعيد: ٧٢.
القرافيّ: ١٦٧، ١٧٤، ١٨٠، ١٨١.
القطيعيّ، أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان: ٦٧.
القعْنبيّ: ٦٦.
القفال: ٨٧، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ٢٦١، ٣٢٤.
القمّنيّ، زين الدين: ٢١٠.
القمولي: أبو العباس أحمد بن محمد: ٩٤، ١١٩، ١٢٥، ١٧٠.
القونوي، علاء الدين علي بن إسماعيل بن يوسف: ٨٥.
الكجّي، أبو مسلم: ٦٦.
الكلستاني، بدر الدين: ٥٦.
الليث بن سعد: ١٦٦، ٢٩٨، ٣٠٧.
مارية القبطية: ١٨٩.
المازنيّ، عبد الله بن بسْر: ١٦٦.
مازيّار: ٥٧.
الماسرجسي، أبو الحسين محمد بن علي: ١٣٩.
مالك بن إسماعيل النّهْديّ: ٦٨.
مالك بن أنس: ٥٩، ٦٩، ١٠٧، ١٦٧.
الماوردي: ٤٣، ٨٨، ١٠٧، ١١٩، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٥، ١٥٥، ١٧٠.
المتولي، أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون: ٨٩، ١٣٨، ١٧١.
المحامليّ، أبو الحسن أحمد بن محمد: ١٣٨.
محمّد بن أبي عديّ: ٧٢.
محمّد بن أبي عمر: ٦٩.
محمّد بن أحمد بن إبراهيم المقدسيّ: ٦٦.
محمّد بن أحمد بن نصْر: ٦٣، ٦٤.
محمد بن رافع: ٦٤.
محمّد بن زريق: ٣٢٧.
محمّد بن عبد الباقي الأنصاريّ: ٦٦.
محمد بن عبد الله الأنصاري: ٧٢.
محمّد بن عبد الله الشافعيّ: ٦٩، ٧٠.
محمّد بن عقيل الأندلسيّ: ٣٤٣.
محمّد بن غالب: ٧٠.

محمّد بن محمّد بن غيلان: ٦٩.
محمّد بن نمير: ٦٨.
محمّد بن يوسف صاحب البخاري: ٦٦.
المخْزوميّ، سعيد بن عبد الرّحمن: ٦٨.
المخزوميّ، عيّاش بن أبي ربيعة: ١٦٧.
المراغيّ، عمر بن الحسن بن مزْيد: ٦٦.
المزنيّ: ٣٤.
مسدّد: ٧٢.
مسلم بن الحجّاج القشيري: ٦٥، ٦٨، ٧٦، ١٨٩، ٢٦٠.
المطّلب بن عبد الله بن حنْطب: ١٦٥.
المطيريّ، أبو بكر محمّد بن جعفر: ٧٠.
معاذ بن هشام: ٦٥.
المعتصم، الخليفة العباسي: ٥٧.
معتمر بن سليمان: ٧٢.
معمر: ٦٤.
المفضّل الجنديّ: ١٦٥.
المقدسيّ، أبو الحسن بن أحمد: ٦٩.
المقدسيّ، عليّ بن أحمد بن سعد: ٦٦.
المكّيّ، محمّد بن منصور: ٦٨.
المليْجيّ، برهان الدين: ٢٩٠.
المنْزليّ، شمس الدّين محمّد بن يوسف: ٢٥٩.
المنفلوطيّ، فتح الدّين صدقة: ٢٩٧، ٣٢٤.
المنوفي، أبو السعود: ٢٥٧.
مهديّ بن ميمون: ٧٣.
موسى بن هارون: ٧٣.
النسائيّ: ٦٨، ٦٩، ٧١، ٢٦٠.
النّصيبيّ، أبو بكر بن يوسف: ٦٣.
النواجي، شمس الدين: ٣٦٨.
النووي، محيي الدّين: ٧٧، ٨١، ٩٩، ١٢٢، ١٢٤، ١٧٠، ١٨٩.
هبة الله بن محمّد الكاتب: ٦٩.
الهرويّ، أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن حاتم: ٦٨.
الهروي، أبو سعيد محمد بن أحمد: ١٣٣، ١٤٥.
هشام بن يوسف: ١٨٩، ١٩٠.
الهمْدانيّ، جعفر بن علي: ٧٢، ٧٣.
الهيثمي، شمس الدين: ٢٧٠، ٣٣٩.
الواسطيّ، أبو أحمد بشر بن مطر: ٧٠.
الواسطيّ، محمد بن مسلمة: ٦٩.
الواقدي: ١٩٠.
ورْقاء: ٧٠.
يحيى بن سعيد: ١٨٩.
يحيى بن معين: ٧٤.
يزيد بن معاوية: ١٦٥، ١٦٨.
يزيد بن هارون: ٦٩، ٧١، ٧٢.
اليشْكري، محمد بن يحيى بن عبد العزيز: ٦٥.
يوسف بن عيسى: ٦٦.

فهرس الشِّعر

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	عدد الأبيات	الصفحة
أسيِّدَنا جلالَ الدِّينِ دُم في	انقضاءَا	الوافر	شهابُ الدِّين ابنُ حَجَر	٧	٢١٣
هي المعالي لها أهلٌ وأَكْفاءُ	أبناءُ	البسيط	جلالُ الدِّين ابنُ خطيب داريّا	٢٤	٢١١ - ٢١٣
ضربْنَ بقاعَ الأرضِ شرْقاً وغرْبا	سَبْسَبا	الطويل	الشريف الشَّطَّنوفيُّ	٨٤	٢١٤ - ٢١٩
هبَّت بسَعْدكَ ريحُ النصرِ وَهْي صَبا	صَبا	البسيط	زين الدين شعبان الآثاريَّ	١٠٠	٢١٩ - ٢٢٥
فإن أستَطِعْ أَغلِبْ وإن يغْلِبِ الهوىٰ	صاحِبُهْ	الطويل	(الرماح بن أبرد المُرِّي)	١	١٨٦
ألا أيهُّا القلبُ الذي قادَهُ الهوىٰ	قَلْبِ	الطويل	(قيس بن ذريح)	١	١٨٥
يا سيِّداً فاق بين العُجْمِ والعَرَبِ	أَدَبِ	البسيط	ابن زُقاعة الغزِّي	١٢	٢٢٥ - ٢٢٦
يا شادناً إنْ آنَ أنْ تتلفّتا	متى	الكامل	التاج الأذرعي	٥٥	٢٣٣ - ٢٣٧
ماتَ قاضِيْ الشَّـرعِ حَقّاً	حَياتَهْ	مجزوء الرمل	شمس الدين النواجي	٢	٣٧٠
لاحت على عَذَباتِ البانِ هالاتُ	باناتُ	البسيط	زين الدين شعبان الآثاريَّ	١١٠	٢٢٧ - ٢٣٣

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	عدد الأبيات	الصفحة
بَيْنا غِنَىً بيتٍ وبَهْجَتِه	البيتُ	السريع		١	١٩٨
ما استيقظتْ من بعد طُول سُباتِها	مكتوباتِها	الكامل	صدر الدين الآدمي الحنفي	٢٧	٢٣٧ - ٢٣٩
ثِياب السَّخا لـمّا ارتداها تجمَّلتْ	فحَثْحِثِ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٢٤٠
جليلُ جلالٍ جلَّ في رُتبةٍ له	يتَلجلَجُ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٢٤١
قَلْبي لفَقْدِكُمُ ما زالَ مجروحا	مَصْلُوحا	البسيط	علم الدِّين البلقيني	١٨	٣٧٢ - ٣٧٣
حبيبٌ جنى ماءَ العلومِ فأينعتْ	يَسِيحُ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٢٤٣
خِلالٌ له قد بُوركت حينَ أَسفرتْ	السَّخا	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٢٤٤
كريمٌ إذا أجرى على رَوضِ طِرْسِه	بالنَّدى	الطويل	شمسُ الدِّين محمد الحلبيُّ	٤١	٢٤٥ - ٢٤٨
دماءٌ يَصُنها أو يرى لـهَرِيقِها	يَحِيدُ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٢٤٥
ذَكُورٌ شَكورٌ ذاكرٌ مَن له أَتى	يُلاذُ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٢٤٩
لقد ظهرتَ فلا تخفىٰ على أحد	القمَرا	البسيط	(داود بن عمر الكهاري)	١	٢٥
ظَبْيُ الكِنَاسِ الذي أهواه قد هَجَرا	سَفَرا	البسيط	شهابُ الدِّينِ أحمدُ بنُ عَلَويّ الحلبيّ	٣٢	٢٥٠ - ٢٥٢

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	عدد الأبيات	الصفحة
تبارَكَ اللهُ كَمْ مِن عالِـمٍ فُطِرا	فَطَرا	البسيط	الشريف الشَّطَّنُوفيّ	٦١	٢٥٣ - ٢٥٧
مُذْ غابَ عن وَجهِكمْ مَملوكُكمْ عُمَرُ	والقَمَرُ	البسيط	سراج الدين الأُسوانيُّ	٨	٢٥٠
مجيءُ الدَّورِ في الأحكام مُفْضٍ	تَدُورُ	الوافر	جلال الدِّين البلقيني	١٠	١٥٠ - ١٥١
تنافتْ أمورٌ في اعتقاد إمامِنا	للتَّنافُرِ	الطويل	جلال الدِّين البلقيني	٧	١٤٧ - ١٤٨
إذا لم أَمُتْ مِن فَرْطِ شَوْقي فما عُذْري	العُذْرِيْ	الطويل	شمس الدين الهيثمي	٦٢	٢٧٠ - ٢٧٤
تَبدَّى فأزْرَى بالغَزالةِ والبَدْرِ	والـهَجْرِ	الطويل	شمسُ الدِّينِ محمّدُ الـحَلَبيُّ	٢٨	٢٧٤ - ٢٧٥
خَيَالٌ لسُعْدَى بَعْدَ حِينٍ مِن الدَّهْرِ	يَسْـرِي	الطويل	شمسُ الدِّينِ محمّدُ بنُ سلامَة الـحَنَفيُّ	٦٣	٢٧٥ - ٢٧٩
يا سَيِّدَ الـجِلَّةِ العالينَ في النَّظَرِ	نَضِـرِ	البسيط	أبو السعود الـمَنُوفيُّ	٣٣	٢٥٧
جُمِّلْتَ كلَّ جَمَالٍ لاحَ بالبِشْـرِ	البَشَـرِ	البسيط	شمسُ الدِّينِ محمّدُ بنُ يوسفَ الـمَنْزِليّ	٧٠	٢٥٩
يا طَلْعةَ الشمسِ بَلْ يا طَلْعةَ القَمَرِ	وَطَري	البسيط	زين الدين شعبان الآثاري	١٠٦	٢٦٣ - ٢٧٠
ولقد سَقَيتَ النَّفْسَ من بُرَحائها	مازَيّارِ	الكامل	أبو تمام الطائي	٢	٧ - ٥٨
معالٍ جازَتِ الـجَوْزا جَوازا	وحَازا	الطويل	شهاب الدِّين أحمدُ بنُ حَجَر	٢٢	٢٨٠

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	عدد الأبيات	الصفحة
زِمامِيَ يا قاضِيْ القُضاةِ أَقُودُه	براز ُ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٢٨٠
الحمدُ لله أبشِـرْ يا ابنَ إدْرِيسَا	تَنْفِيسا	البسيط	صدر الدين الإبشيطي	٢١	٢٨٣ - ٢٨٤
سلامٌ مِنَ الـمَمْلُوكِ أحمدَ دائماً	أَمْسِ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٦	٢٨٤
شُهُودٌ جميعُ العالَـمِينَ جُنودُه	غشُّ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٢٨٥
صَلاحٌ لكلِّ المسلمينَ صَلاحُه	يَستقْصُوا	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٢٨٦
ضَمِرتُ بأني أُشهِرُ الـمَدْحَ دائماً	أركُضُ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٣	٢٨٧
طريقِيَ طالت مِن مُصابٍ سَمِعتُه	أَلْقُطُ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٢٨٨
ظَلامِيْ أَضا لـمّا وَصَلتُ لِـحَيِّه	اللَّفْظِ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٤	٢٨٩
الحمدُ لله هذا الأمرُ قد رَجَعا	وانْسَطَعا	البسيط	أبو البركات السُّبْكيُّ	٢٧	٢٩٣ - ٢٩٤
بوَصْفِ حَديثٍ عنكَ قدطابَ مَسْمَعُ	مُسمِعُ	الطويل	برهان الدين الـمَلِيْجيُّ	٤٧	٢٩٠ - ٢٩٣
بَيْنا تَعَنُّقِه الكُماةَ ورَوْغِه	سَلْفَعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	١	١٩٧، ٢٠١
عَلا وغَلا قُرْبي به وبمَدْحِه	بتورُّعِ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٢٩٤
وكان من العلوم بحيث يُقْضـى	بالجميعِ	الوافر		١	٢٥

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	عدد الأبيات	الصفحة
فبَيْنا نحنُ نَرْقُبُه أتانا	راعِ	الوافر		١	١٩٦
غَرامي جَلِيلٌ جلَّل اللهُ وَجْهَه	بالبَزْغِ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٢٩٥
فبَيْنَا نَسُوس الناسَ والأمرُ أمرُنا	نَتَنصَّفُ	الطويل	الـحُرَقَة بنت النُّعمان	١	١٩٦
فيا مَن تولىَّ حُكْمَ شرْعِ محُمَّدٍ	لَطِيفُ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٢٩٦
عَلَمُ العلومِ بفَضْلِكم قد أشرَقا	ومُشـرِّقا	الكامل	فتحُ الدِّين صدقة المنفلوطيُّ	٤٠	٢٩٧ - ٢٩٩
قبائلُ عُجْمٍ هاجمَتْنا تَطاولَتْ	تَشاقَقُوا	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٢٩٧
مِنَ ابتسامِ بَريقٍ لاحَ بالأُفُقِ	الشَّفَقِ	البسيط	شمس الدين ابن كُمَيْل المنصوري	٣٦	٢٩٩ - ٣٠١
كَرِيمٌ كَفُوفٌ أنتَ يا ابنَ سِراجِنا الَّـ	السُّبْكي	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٣٠٢
فإن تجد عيباً فَسُدَّ الـخَلَلا	وجَلا	الرجز		١	٦١
إلى كعبة الآدابِ تأتي الرسائلُ	المسائلُ	الطويل	جلال الدين البلقيني	٧	٥٦-٥٧
أَتَتْني أبياتٌ تموجُ بلاغةً	دلائلُ	الطويل	البدر الكلستاني	٧	٥٩- ٦٠
أرى الفَرْعَ لا يُرثى إذا سَلِمَ الأَصْلُ	مِثْلُ	الطويل	بدر الدِّينِ محمدُ ابنُ خطيبِ زُرَع	٢٧	٣١٢ - ٣١٤
سلامٌ على الدُّنيا فقد حالَ حالُـها	جَلالُـها	الطويل	شمس الدين النواجي	٤٠	٣٦٨ - ٣٧٠

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	عدد الأبيات	الصفحة
ما هَبَّ رِيحُ الصَّبا إلا أُقابِلُهُ	أُسائِلُهُ	البسيط	بدر الدِّينِ محمدُ ابنُ خطيبِ زُرَع	٣٣	٣١٩ - ٣٢١
إلى الغاياتِ تَستبِقُ الرِّجالُ	الـخِصالُ	الوافر	جلالُ الدِّينِ ابنُ خطيبِ داريّا	١٦١	٣٠٣ - ٣١٢
الدِّينُ عادَ إليه منكَ جَلالُهُ	جِلالُهُ	الكامل	أصيل الدين محمد بن الـخُضري	٥٧	٣٢٨ - ٣٣٢
نَيْلُ السَّعادةِ لا بالـحَوْلِ والـحِيَلِ	والـخَوَلِ	البسيط	زين الدِّين عبد الرحمن الحنفي	٥١	٣٢١ - ٣٢٤
رَمى قَلْبي فأشْوَى وَهْوَ قالي	سالِ	الوافر	محمد بن زريق	٢٥	٣٢٧ - ٣٢٨
ما هبَّ رِيحٌ عن يَمينِ شمالِهِ	بسُؤالِهِ	الكامل	بدر الدِّين محمدُابنُ خطيبِ زُرَع	٤٤	٣١٧ - ٣١٩
سَنَدُ انتسابِكَ للسِّيادةِ عالي	والأفعالِ	الكامل	فتحُ الدِّينِ صدقةُ المنفلُوطيُّ	٤٩	٣٢٤ - ٣٢٧
إنْ رامَ مَن أهوى بطُولِ مِطَالِهِ	مَلالِهِ	الكامل	سراجُ الدِّينِ عمرُ الأُسوانيّ	٣٤	٣٣٢ - ٣٣٤
هل عَلِمْتُمْ يا أَهْلَ تلكَ الجلالِ	حَلا لي	الخفيف	بدر الدِّينِ محمدُابنُ خطيبِ زُرَع	٤٩	٣١٤ - ٣١٧

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	عدد الأبيات	الصفحة
الفائِقُ في العِلْمِ الشـرعيِّ	مثلِ	مجزوء الخفيف	شهاب الدِّين ابن حجر	٢	٣٣٤
مجَلِسُنا هذا بَدِيعُ النِّظامْ	الأعلامْ	السريع	شرف الدِّين الأنطاكي	٢٥	٣٤٥ - ٣٤٦
لِيَهْنِكَ هذا العِيْدُ يا مَن بمِثْلِهِ	مُذَمَّما	الطويل	سراجُ الدِّين الأُسوانيّ	٢	٣٣٩
يا إماماً له الفرائدُ جمّهْ	مُلِمَّهْ	الخفيف	بدر الدِّين البُلقيني	١٤	٥٤ - ٥٥
يا إماماً أبانَ للناس عِلْمَه	حِشْمَهْ	الخفيف	جلال الدين البلقيني	٨	٥٥
فإن كنتَ لا تدري فتلك مُصِيبَةٌ	أعظَمُ	الطويل	(ابن قيم الجوزية)	١	٤٢
المالُ يَنْفَدُ حِلُّه وحرامُه	آثامُهُ	الكامل	يحيى بن معين	٤	٧٤
عَدَلَ الزَّمانُ فما عليه مَلامُ	رامُوا	الكامل	شهاب الدين الزُّعيُفْرينيّ	٥٧	٣٣٥ - ٣٣٨
غَشِـيَ الـمَنازِلَ نَضْـرةٌ ونَعِيمُ	التَّقدِيمُ	الكامل	سراجُ الدِّين عمر الأُسوانيُّ	١٥	٣٣٨ - ٣٣٩
قَدِمَ الـحَبيبُ فسُـرَّ كلُّ العالَـمِ	العالِـمِ	الكامل	شمسُ الدِّين الهيثميُّ	٦١	٣٣٩ - ٣٤٣
زارَتْ فأطْفَتْ لَـهيباً زائدَ الضَّـرَمِ	شَبِمِ	البسيط	محمّد بنُ عُقيلٍ الأندلسيُّ	٣١	٣٤٣ - ٣٤٥
ماتَ شيخُ العلومِ والإسلامِ	الإمامِ	الخفيف	سراجُ الدِّين الأسوانيُّ	٣٣	٣٧٠ - ٣٧٢

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	عدد الأبيات	الصفحة
قَدِمتُمْ بالسَّلامةِ سالِـمينا	غانِمِيْنا	الوافر	وليُّ الدِّينِ السّكَندريُّ، البَلْبيسيّ	٣٤	٣٥٣ - ٣٥٤
يا مَن جميعُ الألِسنهْ	مِنَنَهْ	مجزوء الرجز	وليُّ الدِّينِ السّكَندريُّ، البَلْبيسيّ	٢٦	٣٥٤ - ٣٥٦
لاحَتْ على الكَوْنِ أقمارٌ وغِزْلانُ	وأشجانُ	البسيط	زين الدين شعبان الأثاري	١١١	٣٤٧ - ٣٥٢
بُشْـرى لنا تَترْى برَفْعِ الشَّانِ	الشاني	الكامل	برهان الدين العُرياني	٣١	٣٥٦ - ٣٥٨
قَدِمَ السُّـرورُ بمَقْدَمِ السُّلطانِ	أوطاني	الكامل	الأنطاكي	٥٥	٣٥٩ - ٣٦٢
جَلالَ الدِّينِ لَـمْ تَزَلِ الأماني	يَداها	الوافر	سراج الدين الأسواني	٢	٣٦٣
هو النَّدْبُ قاضِي ألقُضاةِ أجلُّهمْ	أعطاهُ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٣٦٣
وحقِّ إلهي إنَّني لَـمُحِبُّه	أَلْوِي	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٣٦٤
لأيِّ كَريمٍ بَعْدَ مَجْدِكَ أَرْتجي	كَلا	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٣٦٥
يَغارُ حَسُودي مِن نِظامٍ نَظمْتُه	رَبِّيْ	الطويل	شهاب الدين أحمد الشامي	٥	٣٦٧
أيا كَعْبَةَ الرُّكنِ الشَّـريف ورُكْنَه	وافِيا	الطويل	وليُّ الدين السَّكندريُّ	١٨	٣٦٦

فهرس أنصاف الأبيات

الصّدر	الوزن	القائل	الصفحة
ولقد أمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني	الكامل	شمر بن عمر الحنفي	١٧٦
وامْنَعْ هنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ	الرجز	جمال الدين بن مالك	١٩٢

* * *

فهرس النظم المستحدث

الصّدر	نوع النظم	القائل	الصفحة
بُدورُ عِلْمكَ يا ذا المجدِ قد لَـمعت	مخمسات	شمسُ الدِّينِ محمّدُ بنُ أحمدَ بنِ الشّربدار	٢٤١-٢٤٢

* * *

فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن

الإبريز الخالص عن الفضَّة في إبراز معاني الخصائص التي في الروضة للجلال البلقيني: ٣٢.
الأجوبة الجلالية على الأسئلة المغربيّة للجلال البلقيني: ٣٢.
الأجوبة الجلالية على الأسئلة المكية للجلال البلقيني: ٣٢.
الأجوبة الجلالية على الأسئلة الـهَرَويّة للجلال البلقيني: ٣٢.
الأجوبة الجلالية على المسائل اليمنية للجلال البلقيني: ٣٢.
أربعون حديثاً عشارية الإسناد للعقبي: ٢٧.
الإشراف للهروي: ١٤٥.
إظهار المستند بمَنْعِ بَيْعِ أمِّ الولد للجلال البلقيني: ٣٢.
ألفية ابن مالك: ٢٦، ١٩٢.
الأم للشافعي: ٨٤، ٩٧، ١٠٢، ١٤٢، ١٦٣، ٢٥٧، ٢٥٨.
الإملاء للشافعي: ١٤١، ٢٥٧.
الاستقصاء للقفال: ١٢٥.
الاعتناء والاهتمام بما يجب من طاعة الإمام للجلال البلقيني: ٣١.
البسيط لابن العلج: ٢٠٧.
البيان للعمراني: ٨٨، ١٢٠، ١٥٢.
تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ١١١.
التاريخ والانتقام القريب ممن حصل منه اللؤم العجيب للجلال البلقيني: ٣٦.
التتمة للمتولي: ٨٧.
تحفة الطالب في نَظْمِ أُصول ابن الحاجب للجلال البلقيني: ٣٢.
التحقيق في إيضاح حال الزِّنديق للجلال البلقيني: ٣٦.
التدريب لسراج الدِّين البلقيني: ٢٦، ٢٥٨، ٣٥٤.
ترجمة والده رضي الله عنه للجلال البلقيني: ٣٢.
تصحيح المنهاج للجلال البلقيني: ٨٥.
تَصْديرانِ من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ﴾ للجلال البلقيني: ٣١.
تعريف أُولي البصائر: الفرق بين الكبائر والصغائر للجلال البلقيني: ٣٢.

تعليقة على الحاوي للجلال البلقيني: ٣٦.
تعليقة على المنهاج للجلال البلقيني: ٣٦.
التعليقة للقاضي حسين: ٨٥.
التفريع للرافعي: ١٦١.
تكذيب الجاحظ الجحود في القول في الكُسوفَينِ بتكرير السُّجود للجلال البلقيني: ٣٣.
تلخيص الكفاية لابن النقيب: ١١٩.
التلخيص لابن القاص: ١٢٥، ١٢٦، ١٣٠، ١٥٢.
التلخيص للقزويني: ١٨٤، ١٩٠.
التنبيه للشيرازي: ٣٦، ١١٤، ١٥٤، ٢٦٠.
التهذيب للبغوي: ١٦٢.
جزء في فضل العلم وأهله للجلال البلقيني: ٣٢.
جمع الجوامع للتاج السبكي: ١٨٣.
الجمع المستفاد في التعدد والاتحاد للجلال البلقيني: ٩١.
الجواب الحاضر عن سؤال الملك الظاهر للجلال البلقيني: ٣٣.
الجواهر للقمولي: ٩٤، ١١٩، ١٢٥، ١٧٠.
الحاصل من المحصول للأرموي: ١٧٤، ١٧٦، ١٨٠، ١٨٢.
الحاوي الصغير: ٣٢، ٧٥.
الحاوي للماوردي: ٣٦، ٤٣، ٨٥، ٨٦، ١٦٩، ٢٥٧.
حواشي الروضة للجلال البلقيني: ٣٢.
حواشي شرح الأصفهاني للسِّراج البلقيني: ١٧٥.
الخطب الجمعية للجلال البلقيني: ٣٣.
الذهب المفضَّض في أحكام الـمُبعَّض للجلال البلقيني: ٣٦.
ذيل على طبقات الأَسْنوي للجلال البلقيني: ٣٦.
رفع الجناح عن من علّق الطلاقَ على النكاح للجلال البلقيني: ٣٢.
الروضة الأربعينية في قسمة الفريضة للجلال البلقيني: ٣٦.
الروضة للنووي: ٣٢، ٣٥، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ٩٥، ١٠٢، ١٠٧، ١١٨، ١٢٢، ١٤٤، ١٦٨، ١٦٩.
السَّماوي على الحاوي للجلال البلقيني: ٣٦.
سنن البيهقي: ١٨٩.
سنن النسائي: ٦٨.
الشامل لابن الصبّاغ: ٨٧، ٢٥٨.
شرح الأسماء الـحُسنى للجلال البلقيني: ٣١.
شرح الألفية لابن مالك: ١٨٥، ٢٠٥.
شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي: ١٨٥.
شرح التلخيص لأبي علي السنجي: ١٢٥، ١٢٦، ١٣٠.
شرح التلخيص للتفتازاني: ١٩٠.
شرح التنبيه: ١١٤.
شرح الحاوي للقونوي: ٨٥.

الشرح الصغير للرافعي: ٧٧.
شرح الغاية القصوى من البيع للجلال البلقيني: ٣٦.
الشرح الكبير للرافعي: ٧٥، ١٦٨، ١٨٦.
شرح المفصل لابن الحاجب: ٢٠٣.
شرح المنهاج للتقي السبكي: ١١١، ١١٤، ١٢٨، ١٣٠.
شرح المهذب للنووي: ٧٧.
شرح جامع المختصرات للجلال البلقيني: ٣٦.
شرح مختصر الـمُزَنيّ للجلال البلقيني: ٣٥.
شرح مسلم: ٧٦، ١٨٩.
صحيح ابن خزيمة: ٧٢.
صحيح البخاري: ٣٥، ٦٥.
الصحيحان: ١٨٨، ١٨٩.
العُمدة في الحديث للحافظ عبد الغني المقدسي: ٢٦.
فتاوى البغوي: ١٢٣.
فتاوى الغزالي: ١٧٠.
الفتاوى للقاضي حسين: ١٢١.
الفوائد السّفرية للجلال البلقيني: ٣٣.
الفوائد المحضة على الرافعيِّ والروضة للجلال البلقيني: ٣٥.
الفوائد المعظَّمة بفروع الترجمة للجلال البلقيني: ٣٣.
القِصَاص من القصّاص للجلال البلقيني: ٣٢.
القولُ الصيِّت في القضاء عن الميِّت للجلال البلقيني: ٣٥.
الكُشَاف على الكَشّاف للسِّراج البلقيني: ٣٣، ٣٤.
الكشاف للزمخشري: ٥٠، ١٩١، ٢٦٠.
الكفاية لابن الرفعة: ١١١، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٤.
لسان العرب لابن منظور: ١٩٦.
لغات صحيح البخاريّ وما أُشكِلَ من لفظه للجلال البلقيني: ٣٥.
لفظ الدرّ في التمييز بين الغر للجلال البلقيني: ٣١.
مُبهَمات البخاريّ للجلال البلقيني: ٣١.
مبهمات الحديث للجلال البلقيني: ٣٥.
مختصر ابن الحاجب في الأصول: ٢٦.
مختصر المختصر لأبي محمد الجويني: ١٦٩.
المختصر للمزني: ٣٥، ١١٢.
المسائل التي يُدّعى فيها بالمجهول للجلال البلقيني: ٣٣.
المستدرك للحاكم: ٧٢.
المستفاد في ضابط التعدُّد والاتحاد للجلال البلقيني: ٣٣.
مسند أحمد بن منيع: ٧٢.

مسند الإمام أحمد: ٦٤، ٧٢، ١٩٨.
المطول للتفتازاني: ٢٠٤.
معتمد الفقه في شرح التَّنبيه للجلال البلقيني: ٣٦.
الـمُعلَنُ بفضل حم المؤمن للجلال البلقيني: ٣١.
المغني لابن هشام: ١٨٢، ٢٠٣.
ملخّص ما ذكره الإمام أبو بكر ابن أبي شيبة في مخالفة أبي حنيفة للجلال البلقيني: ٣٢.
المهمّات للأسنوي: ١١١، ١١٧.
مواعظ الميعاد وما قيل في كتب الحديث في الإنشاد للجلال البلقيني: ٣٣.
مواقع العلوم في مواقع النجوم للجلال البلقيني: ٣١.
النكت على الحاوي الصغير للجلال البلقيني: ٣٢.
نُكَت في المنهاج للجلال البلقيني: ٣٥.
النهاية لابن الأثير: ١٩٥.
نهر الحياة في تفسير كتاب الإله للجلال البلقيني: ٣٣.
الهداية للمرغيناني: ١٧١.
الوسيط للغزالي: ١١١، ١١٢، ١١٤.

* * *

فهرس الأماكن

أصبهان: ٦٤.
بيت الله الحرام: ٢٨، ٣٣٦.
بيت المقدس: ١٦٧، ١٦٩، ٣٣٦.
الثغر: ٢٧.
الجامع الأموي بدمشق: ٣٨.
الجامع الطُّولوني: ٣٧.
جامع قلْعةِ الجبلِ: ٤٠.
الحبشة: ١٦٨.
خراسان: ٢٤، ٢٥.
خيبر: ٦٨، ٦٩، ٧٠.
دمشق: ٣٨، ٣١٥، ٣١٩، ٣٣٣.
الزاوية الخشّابية: ٣٤، ٣٨.
الشام: ٢٧، ٢٨، ٣٨، ٤١، ١٢٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٢٦، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٩.
الشاميّة البَرّانيّةِ: ٣٨.
الصالحية: ٣١٧، ٣٥١.
العراق: ٢٤، ٢٥، ٢٧٦، ٣٣٩.
قاعة العفيف: ٢٥.
القاهرة: ٢٥، ٣١، ١٢٦، ٢١٠، ٢٣١.
الكعبة: ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠
المدرسة الأشرفية: ٣٨.
المدرسة الآلجائيّة: ٣٨.
المدرسة الباسطية بالشام: ٣١.
المدرسة البديريّةِ: ٣٧.
المدرسة البَشْتِيْليّةِ: ٣٨.
المدرسة الـجَمالِيّة: ٣١، ٣٤، ٣٨.
المدرسة الحجازية: ٣٧.
المدرسة الـخَرُّوبيَّة: ٣٨.
المدرسة الصالحية: ٤٠.
المدرسة الظاهرية ٣٣، ٣٨.
المدرسة المؤَيَّديَّة: ٣٤.
المدرسة الـمَلكيّة: ٣٧.
المدرسة الناصريّة: ٤٠.
المدينة: ١٨٨.
مصر (الديار المصرية): ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣٨،

٣٩، ٤١، ٤٢، ١٢٦، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠، ١٦١، ١٦٤، ١٦٦، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٥٩، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٦، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣١١، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٥٢، ٣٦٤، ٣٧١.

مكة: ١٦٥، ١٦٦، ١٨٨، ٢٥٥.

اليمن: ١٦٦.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

١. الإبهاج في شرح المنهاج «منهاج الوصول إلى علم الأصول»: لأبي الحسن تقي الدين علي القاضي البيضاوي، (ت٧٨٥هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).

٢. الآحاد والمثاني: لأبي بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق: الدكتور باسم فيصل الجوابرة، دار الراوية، الرياض، ط١، (١٤١١هـ ـ ١٩٩١م).

٣. حديث عليّ بن حُجر السَّعدي، عن إسماعيل بن جعفر المدني: لإسماعيل بن جعفر ابن أبي كثير الأنصاري، (ت١٨٠ هـ)، تحقيق عمر بن رفود بن رفيد السفياني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض ـ شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

٤. أخبار مكّة وما جاء فيها من الآثار: لأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرقي، (ت٢٥٠ هـ)، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس للنشر، بيروت.

٥. الأربعون العشارية السامية مما وقع لشيخنا من الأخبار العالية: لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، (ت٨٠٦هـ)، بدر عبد الله البدر، دار ابن حزم ـ بيروت، ط١ (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م).

٦. أسرار البلاغة: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد القاهر الجرجاني، (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدّة.

٧. أسنى المطالب في شرح روض الطالب: لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري، (ت ٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي.

٨. الأشباه والنظائر: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ، (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، (١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م).

٩. الأشباه والنظائر: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقيّ الدين السبكي، (ت ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، (١٤١١هـ ـ ١٩٩١م).

١٠. الإصابة في تمييز الصحابة: لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث.

١١. الأصمعيات، اختيار الأصمعي: لأبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي، (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، ط ٧، (١٩٩٣م).

١٢. أصول الشاشيّ: لأبي عليّ أحمد بن محمد الشاشيّ، (ت ٣٤٤هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٣. الأغاني: لأبي الفرج عليّ بن الحسين الأصبهاني، (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط ١.

١٤. ألفية ابن مالك: لجمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجيّانيّ، (ت١٧٢هـ)، دار المعارف، بيروت.

١٥. الأم: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، (ت ٢٠٤هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت، ط٢، (١٤٠٣هـ_١٩٨٣م).

١٦. أمالي ابن بشران: لأبي القاسم عبد الملك بن محمد بن بُشران، (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزّازي، دار الوطن، الرياض، ط١، (١٤١٨هـ_ ١٩٩٧م).

١٧. الأمالي: لأبي عليّ إسماعيل بن القاسم بن هارون البغدادي القاليّ، (ت٣٥٦هـ)، رعد بن عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، (١٣٤٤هـ_ ١٩٢٦م).

١٨. إنباء الغمر بأبناء العمر: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د.حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ مصر، (١٣٨٩هـ_١٩٦٩م).

١٩. إنباه الرواة على أنباه النُّحاة: لأبي الحسن جمال الدين عليّ بن يوسف القفطي، (ت٦٤٦هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، (١٤٢٤هـ).

٢٠. الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: لأبي اليمن عبد الرحمن بن محمد العليمي، (ت٩٢٨هـ)، تحقيق: عدنان يونس عبد المجيد نباتة، مكتبة دنديس، عمّان.

٢١. الأنساب: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، (ت٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحيم ابن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد، ط١، (١٣٨٢هـ_١٩٦٢م).

٢٢. أنوار البروق في أنواء الفروق: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس الشهير بالقرافي، (ت ٦٨٤هـ)، عالم الكتب.

٢٣. الأوائل: لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، (ت: نحو ٣٩٥هـ)، دار البشير - طنطا، ط١، (١٤٠٨هـ).

٢٤. الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي، (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط٢.

٢٥. البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نُجيم المصري، (ت ٩٧٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، ط٢.

٢٦. البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر ـ بيروت، ط١، (١٤٢٠هـ).

٢٧. البداية والنهاية: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

٢٨. البرهان في أصول الفقه: لعبد الملك بن عبد الله الجويني، الملقب بإمام الحرمين، (ت٤٧٨هـ) تحقيق: صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

٢٩. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: لأحمد بن يحيى بن أحمد، أبي جعفر الضَّبيّ، (ت٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي ـ القاهرة، (١٩٦٧م).

٣٠. بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العصرية ـ لبنان/ صيدا.

٣١. البيان في مذهب الإمام الشافعي: لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني، (ت٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة ـ السعودية، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

٣٢. تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن محمد الحسيني الملقب بمرتضى، الزبيدي، (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين ـ دار الهداية.

٣٣. تاريخ ابن معين (رواية الدوري): لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي، (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة، ط١، (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).

٣٤. تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز): لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي، (ت ٢٣٣هـ) تحقيق: الجزء الأول: محمد كامل القصار. مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

٣٥. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي): لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي، (ت٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

٣٦. تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٣٧. التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: عيسى الباب الحلبي وشركاه.

٣٨. التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: أبي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٩. التحبير شرح التقرير في أصول الفقه: لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان الدمشقي، (ت٨٨٥هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة رشد ـ السعودية/ الرياض، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

٤٠. التذكرة الحمدونية: لمحمد بن الحسن بن حمدون البغدادي، (ت٥٦٢هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، (١٤١٧هـ).

٤١. تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن): لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م).

٤٢. تقريب التهذيب ومعه تحرير التقريب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، عناية: بشار عواد معروف. وشعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. ط١، (١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م).

٤٣. التكملة لكتاب الصلة: لمحمد بن عبد الله القضاعي البلنسي، ابن الأبار، (ت ٦٥٨هـ)، تحقيق: عبدالسلام الهراس، دار الفكر للطباعة ـ لبنان، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

٤٤. التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٨٩م).

٤٥. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: لعبد الرحيم بن الحسن الإسنوي لشافعي، (ت٢٧٢هـ) تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، (١٤٠٠هـ).

٤٦. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد بن عبد الكبير البكري، نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب، ط١، (١٣٨٧هـ).

٤٧. تهذيب الأسماء واللغات: لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، (ت ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٤٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزِّي، (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م).

٤٩. تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، (٢٠٠١م).

٥٠. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: لأبي بكر محمد ابن عبد الله بن مجاهد القيسي الشهير بابن ناصر الدين، (ت٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، (١٩٩٣م).

٥١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م).

٥٢. جامع الترمذي: لمحمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر. ط٢، (١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م).

٥٣. الجرح والتعديل: لأبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الرازي، (ت ٣٢٧هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، (١٢٧١هـ ـ ١٩٥٢م).

٥٤. الجنى الداني في حروف المعاني: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المراوي، (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م).

٥٥. الجواهر المضية في طبقات الحنفية: لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، (ت ٧٧٥هـ) الناشر: مير محمد كتب خانة ـ كراتشي.

٥٦. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح: لشمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، (ت ٧٥١هـ)، مطبعة المدني ـ القاهرة.

٥٧. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: لحسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، (ت ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية.

٥٨. الحاوي للفتاوى: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ) دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م).

٥٩. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي (شرح مختصر المزني): لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م).

٦٠. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ مصر، ط١، (١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م).

٦١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (ت ٤٣٠هـ)، دار السعادة ـ مصر (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م).

٦٢. الحماسة البصرية: لعلي بن أبي الفرج بن الحسن، أبي الحسن البصري، (ت ٦٥٩هـ) تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب ـ بيروت.

٦٣. الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جِنّي الموصلي، (ت ٣٩٢هـ). الهيئة المصرية للكتاب، ط٤.

٦٤. الدارس في تاريخ المدارس: لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، (٩٢٧هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م).

٦٥. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مراقبة: محمد عبد المعين ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر آباد ـ الهند، ط٢، (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م).

٦٦. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: لأبي الطيب محمد بن أحمد الفاسي، (ت ٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م).

٦٧. رد المحتار على الدر المختار: لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي، (ت ١٢٥٢هـ) در الفكر ـ بيروت، ط٢، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م).

٦٨. رفع الإصر عن قضاة مصر: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

٦٩. الزهد الكبير: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط٣، (١٩٩٦م).

٧٠. سرّ صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جنّي الموصلي، (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

٧١. السلوك لمعرفة دول الملوك: لأبي العباس أحمد بن علي العبيدي المقريزي، (ت٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

٧٢. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي: لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٧٣. سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ـ بيروت.

٧٤. سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: عادل مرشد وسليم عامر، دار الأعلام ط١، (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م).

٧٥. سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، ط٢، (١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م).

٧٦. السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية ـ الهند، ط١، (١٣٤٤هـ).

٧٧. السنن الكبرى: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م).

٧٨. سنن النسائي: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط٢، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

٧٩. سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

٨٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن العماد، (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمد الأرنؤوط، دار ابن كثير ـ دمشق ـ بيروت، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

٨١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي. ابن عقيل، (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث بالقاهرة ـ دار مصر للطباعة. ط٢٠، (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م).

٨٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لعلي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشموني، (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

٨٣. شرح التلويح على التوضيح: لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، (ت ٧٩٣هـ)، مكتبة صبيح بمصر.

٨٤. شرح الكافية الشافية: لجمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني، (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ مكة المكرمة، ط١.

٨٥. شرح ديوان الحماسة: لأبي زكريا يحيى بن علي التبريزي، (ت ٥٠٢هـ)، دار القلم ـ بيروت.

٨٦. شرح ديوان الحماسة: لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي الأصفهاني، (ت ٤٢١هـ)، تحقيق: فريد الشيخ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م).

٨٧. شرح ديوان المتنبي: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ت ٦١٦هـ)، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة ـ بيروت.

٨٨. شرح مختصر الروضة: لأبي الربيع سليمان بن عبد القوي الصرصري، (ت ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).

٨٩. شعب الإيمان: لأبي بكر أحمد بن حسين البيهقي، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، (١٤١٠هـ).

٩٠. الشعر والشعراء: لأبي محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت ٢٧٦هـ)، دار الحديث. القاهرة، (١٤٣٢هـ).

٩١. صبح الأعشى في صناعة الإنشا: لأحمد بن علي بن أحمد القلقشندي، (ت ٨٢١هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٩٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٤، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م).

٩٣. صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان): لأبي حاتم محمد بن حبان البُستيّ، (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

٩٤. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وأيامه): لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، (١٤٢٢هـ).

٩٥. صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (ﷺ)): لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري، (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٩٦. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، (ت ٥٧٨هـ)، تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط٢، (١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م).

٩٧. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (ت٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

٩٨. طبقات الأولياء: لابن الملقن أبي حفص عمر بن علي الشافعي، (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: نور الدين شريبة من علماء الأزهر، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢، (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م).

٩٩. طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، (١٤١٣هـ).

١٠٠. طبقات الشافعية: لأبي بكر بن أحمد بن محمد الشهبي المعروف بابن قاضي شهبة، (ت ٨٥١هـ)، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، ط١، (١٤٠٧هـ).

١٠١. الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد الهاشمي، (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط١، (١٩٦٨م).

١٠٢. طبقات فحول الشعراء: لأبي عبد الله محمد بن سلام الجمحي، (ت ٢٣٢هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني - جدّة.

١٠٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري: لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٠٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة - بيروت.

١٠٥. فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير: لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، (ت٦٢٣هـ)، دار الفكر.

١٠٦. الفروق اللغوية: لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد بن إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة - القاهرة - مصر.

١٠٧. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، (ت ٤٨٠هـ)، تحقيق إحسان عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، ط١، (١٩٧١م).

١٠٨. القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط٨، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

١٠٩ .فوائد الأحكام في مصالح الأنام: لأبي محمد عز الدين بن عبد السلام السلمي، (ت ٦٦٠هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩١م).

١١٠ .الكامل في التاريخ: لابن الأثير أبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني، (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م).

١١١ .الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر ـ بيروت، ط١، (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م).

١١٢ .الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان الحارثي، (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٣، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

١١٣ .الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط٣، (١٤٠٧هـ).

١١٤ .كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: لعبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري، (ت ٧٣٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي.

١١٥ .كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله المشهور باسم حاجي خليفة، (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى ـ بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) (١٩٤١م).

١١٦ .الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري.

١١٧ .اللباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير أبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني، (ت ٦٣٠هـ) دار صادر ـ بيروت.لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: لأبي الفضل محمد بن محمد بن فهد الهاشمي (ت ٨٧١هـ) دار الكتب العلمية، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

١١٨ .لسان العرب: لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، (ت٧١١هـ)، دار صادر ـ بيروت، ط٣، (١٤١٤هـ).

١١٩ .المجموع شرح المهذب: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر ـ بيروت.

١٢٠. المحكم والمحيط الأعظم: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

١٢١. المحلى: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، (ت ٤٥٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٢٢. مختصر المزني: لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، (ت٢٦٤هـ)، دار المعرفة - بيروت، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

١٢٣. مستخرج أبي عوانة: لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، (ت٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة - بيروت، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

١٢٤. المستدرك: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، مصر - القاهرة، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

١٢٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).

١٢٦. مشيخة ابن البخاري: لأبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الله، (ت ٦٩٦هـ)، تحقيق د. عوض عتقي سعد الحازمي، دار عالم الفؤاد - مكة - السعودية، ط١، (١٤١٩هـ).

١٢٧. المصاحف: لأبي بكر بن أبي داود السجستاني، (ت ٣١٦هـ)، تحقيق محمد بن عبده، الفاروق الحديثة - مصر - القاهرة، ط١، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

١٢٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي الحموي (ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.

١٢٩. مصنف ابن أبي شيبة: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق محمد عوامة.

١٣٠. المصنف: لأبي بكر عبد الرزاق بن همّام الصنعاني، (ت ٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢، (١٤٠٣هـ).

١٣١. معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، (ت ٣١١هـ)، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ ـ١٩٨٨م).

١٣٢. معجم أعلام شعراء المدح النبوي: لمحمد أحمد درنيقة، تقديم: ياسين الأيوبي، دار ومكتبة الهلال، ط١.

١٣٣. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، (ت٦٢٦هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، (١٤١٤هـ ـ١٩٩٣م).

١٣٤. معجم الشيوخ الكبير: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف ـ المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٠٩هـ ـ١٩٨٨م).

١٣٥. معجم الصحابة: لأبي الحسن عبد الباقي بن قانع الأموي، (ت ٣٥١هـ)، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثريّة ـ المدينة المنورة، ط١، (١٤١٨هـ).

١٣٦. المعجم المختصّ بالمحدِّثين: لأبي عبد الله محمد بن قايماز الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق ـ الطائف، ط١، (١٤٠٨هـ ـ١٩٨٨م).

١٣٧. معجم لغة الفقهاء: لمحمد رواس قلعجي ـ حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، (١٤٠٩هـ ـ١٩٨٨م).

١٣٨. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: لأبي عبيد عبد الله بن محمد البكري، (ت٤٨٧هـ) عالم الكتب ـ بيروت، ط٣، (١٤٠٣هـ).

١٣٩. المعين في طبقات المحدثين: لأبي عبد الله محمد بن قايماز الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان ـ عمّان ـ الأردن، ط١، (١٤٠٤هـ).

١٤٠. المغرب في ترتيب المعرب: لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد برهان الدين المطرزي، (ت٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

١٤١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ـ دمشق، ط ٦، (١٩٥٨م).

١٤٢. المفصَّل في صناعة الإعراب لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري جار الله، (ت ٥٣٨هـ)، تحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال ـ بيروت، ط١، (١٩٩٣م).

١٤٣. معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس القزويني، (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).

١٤٤. المنتخب من مسند بن حميد: لأبي محمد عبد الحميد بن حميد الكَسّيّ، (ت ٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة ـ القاهرة، ط١، (١٤٠٨ـ١٩٩٨).

١٤٥. المنثور في القواعد الفقهية: لأبي عبد الله بن بهادر الزركشي، (ت ٧٩٤هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، ط٢، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

١٤٦. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط٢، (١٣٩٢هـ).

١٤٧. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الظاهري (ت٨٧٤هـ)، تحقيق: د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٤٨. الموازنة بين أبي تمّام والبحتري: لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر ود. عبد الله المحارب.

١٤٩. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: لأبي العباس أحمد بن علي المقريزي، (ت ٨٤٥هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، (١٤١٨هـ).

١٥٠. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي، (ت ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب ـ مصر.

١٥١. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن، ط٣، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

١٥٢. نهاية السول شرح منهاج الوصول: لأبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الشافعي، (ت ٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

١٥٣ .نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: لمحمد بن أبي العباس شهاب الدين الرملي، (ت١٠٠٤هـ)، دار الفكر ـ بيروت، ط أخيرة، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

١٥٤ .نهاية المطلب في دراية المذهب: لأبي المعالي عبدالملك بن عبد الله الجويني الملقب بإمام الحرمين، (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: أ.د عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، ط١، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م).

١٥٥ .النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير، (ت ٦٠٦هـ)، المكتبة العلمية ـ بيروت، (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي.

١٥٦ .الهداية في شرح بداية المبتدي: لأبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني، (ت ٥٩٣هـ)، تحقيق طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.

١٥٧ .هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل بن محمد البغدادي، (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إسطنبول، (١٩٥١م)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.

١٥٨ .همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ـ مصر.

١٥٩ .الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث ـ بيروت، (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م).

١٦٠ .الوسيط في المذهب: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، دار السلام ـ القاهرة، ط١، (١٤١٧هـ).

١٦١ .وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين ابن خلكان، (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت.

١٦٢ .الوفيات: لتقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي، (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، (١٤٠٢هـ).

* * *

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدّمة التَّحقيق	٥
وصف النَّسخة الخطّية	٩
منهج المصنِّف وقيمة هذا الكتاب....................	٩
منهج التحقيق	١٣
نماذج من المخطوط المعتمد في التحقيق....................	١٥
النص المحقق	٢١
ذِكْر تصانيفِه الحسنةِ الناطقةِ له بكلِّ منقَبةٍ	٣١
ذِكْر المدارس التي ألقى فيها العلم الغزير	٣٧
ذكر ثناء مشايخه عليه وأقرانه	٤٧
ذكْر نُبذةٍ ممّا رويناه عنه وعَلِمْناه من فوائده من قلَمِه ولسانه....................	٦٣
[فصل: التَّعدُّد والاتِّحاد]	٧٤
[القسم الأول: في الأفعال]	٧٤
[الضَّرْبُ الأوّل: حقوقُ الله تعالى]	٧٤
الضرب الثاني: حقوق العباد في الأفعال	٨٢
القسم الثاني: الأقوال	٨٦
[مسألة كَوْنِ أسنان الشَّخصِ قطعةً واحدةً]....................	١٠٩
[مسألة ذكَرها الغزاليُّ وغلَّطَه فيها ابنُ الرِّفْعَةِ ومَنْ بعده والصوابُ مع الغزاليِّ]	١١١

الموضوع **الصفحة**

[مسألة تعارُض البيِّنتين] ١١٩
[الفرع الأوّل] ١٢٠
[مسألة ادِّعاء الـمِلْكِ والوقْتِ] ١٢٢
[مسألة تفسير الـمُهْمَل] ١٢٤
[مسائل الدَّعوى بالمجهولِ] ١٣١
[مسائل: فيما يدّعى فيه باليمين] ١٣٧
[مسألة دَفْع الثَّوب إلى الخيّاطِ] ١٤٠
[مسائل قَبُول القولِ فيها بلا يمينٍ] ١٤٣
النقص بتعيُّب الثمن أو المثمّن ١٤٦
مسألةُ التّدبيرِ والاستيلادِ لا تتَّفقان ١٤٧
[مسألة: حوْلَ الاعتياضِ عن النَّفقةِ والكِسْوةِ] ١٥٣
[مسألة: ما صَرْفُ الاستحقاق بالمدارس وغيرها من الأوقاف من الفضّة والفُلوس؟] ١٥٦
[الكلام على كِسْوة الكعبة بالحرير] ١٦٤
مسألةُ النَّكرة الـمُثبتة ليست بعامّةٍ إلا في حالين ١٧١
مسألةُ النَّكرةِ والـمُطلَقِ ١٧٤
مسألةٌ: هل يُشترط أن تكونَ الصِّلَةُ معهودةً؟ ١٨٥
[الكلام على «بَيْنا» و«بينَما»] ١٩٥
مسألة المعرَّف بلامِ الجنسِ التي هي لتعريف الماهيّةِ ٢٠١
[الأعداد المتداخلةُ في الكتاب والسُّنة] ٢٠٨
[أسئلة حديثيّة] ٢٠٨
ذِكرُ ما أُنشِدَ في حياتِه ٢١١
حرف الهمزة ٢١١

الموضوع	الصفحة
حرف الباء	٢١٤
حرف التاء	٢٢٧
حرف الثاء	٢٤٠
حرف الجيم	٢٤١
حرف الحاء	٢٤٣
حرف الخاء	٢٤٤
حرف الدال	٢٤٥
حرف الذال المعجمة	٢٤٩
حرفُ الراءِ المهملةِ	٢٥٠
حرف الزاي	٢٨٠
حرف السين	٢٨٣
حرف الشين المعجمة	٢٨٥
حرف الصاد	٢٨٦
حرف الضاد	٢٨٧
حرف الطاء	٢٨٨
حرف الظاء	٢٨٩
حرف العين	٢٩٠
حرف الغين	٢٩٥
حرف الفاء	٢٩٦
حرف القاف	٢٩٧
حرف الكاف	٣٠٢
حرف اللام	٣٠٣

الموضوع **الصفحة**

حرف الميم ٣٣٥
حرف النون ٣٤٧
حرف الهاء ٣٦٣
حرف الواو ٣٦٤
حرف لا ٣٦٥
حرف الياء ٣٦٦
ذكر شيء مما رُثي به بعد وفاته ٣٦٨
الفهارس الفنية ٣٧٥
فهرس الآيات القرآنية الكريمة ٣٧٧
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ٣٨٠
فهرس الآثار ٣٨١
فهرس الأعلام ٣٨٢
فهرس الشعر ٣٩٠
فهرس أنصاف الأبيات ٣٩٨
فهرس النظم المستحدث ٣٩٩
فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن ٤٠٠
فهرس الأماكن ٤٠٤
ثبت المصادر والمراجع ٤٠٦
فهرس المحتويات ٤٢١

* * *